مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣
مكتبة الأسرة

مذكرات إبراهيم طلعت

أيام الوفد الأخيرة



روائع السيرة الذاتية

مذكرات إبراهيم طلعت

أيام الوفد الأخيرة

مذكرات إبراهيم طلعت

أيام الوفد الأخيرة

مهرجان القراءة للجميع
للطفل - للشاب - للأسرة
جمعية الرعاية المتكاملة

مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٣
مكتبة الأســرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(سلسلة روائع السيرة الذاتية)

إشراف: د. سهير المصادفة

مذكرات إبراهيم طلعت
أيام الوفد الأخيرة

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنـان : **محمـود الهندى**
الإخراج الفنى والتنفيذ:
صبرى عبدالواحد
الإشراف الطباعى:
محمود عبدالمجيد
المشرف العام :
د. سميـر سرحـان

الجهات المشاركة :

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

على سبيل التقديم:

لا سبيل أمامنا للتقدم والرقي وملاحقة العصر إلاّ بالمزيد من المعرفة الإنسانية.. نور يهدينا إلى الطريق الصحيح، ولأن مكتبة الأسرة أصبحت أهم زهور حدائق المعرفة نتنسم عطرها ربيعًا للثقافة المصرية الأصيلة.. فإننا قطعنا على أنفسنا عهدًا ووعدًا ليس لنا إلا الوفاء به لتثمر شجرة المعرفة عطاءً للأسرة المصرية.

د. سمير سرحان

تقديم

هذه المذكرات (١)

في يوم ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ صدر العدد رقم ٢٥١٥ من مجلة (روز اليوسف) وقد زين غلافه بصورة كبيرة لزعيم مصر الخالد مصطفى النحاس ، وكان العنوان الرئيسي لهذا الغلاف «أيام الوفد الأخيرة» .

وكان هذا اليوم يوافق الذكرى الحادية عشرة لوفاة الزعيم الكبير ، رحمه الله وطيب ثراه . وعلى الصفحة العاشرة وما بعدها من هذا العدد ، نشرت الحلقة الأولى من هذه المذكرات ، وقد قدمت لها المجلة بالكلمات الآتية :

– تزيح هذه المذكرات الستار عن أهم فصل في تاريخ ثورة يوليو على الاطلاق . عن الأيام والأحداث والأسرار التي حولت اتجاه الثورة : من حماية الدستور إلى إلغائه ومن تسليم السلطة للأغلبية الشرعية إلى إعدام هذه الأغلبية – الوفد المصري ! إن هذاالتحول المبكر في تاريخ الثورة هو الذي جعلها – في رأى البعض تتحرر وتنطلق وتنجز وتتجاوز المرحلة السابقة عليها . وهو الذي أصابها – في رأى البعض الآخر بأمراض التسلط وإهدار الشرعية وحكم الكواليس ومراكز القوة .

– ومع ذلك .. هذا الفصل الحاسم في تاريخ الثورة ما يزال لغزا حتى الآن ! فالوفد كان ، يوم نشبت الثورة قائد الحركة الوطنية . وكان الثوار الجدد يحلمون بأن يلتحموا به، ويناضلوا معه ويحققوا أحلامهم الشابة بواسطته وبجماهيره .

لكن الثوار لم يفعلوا .

أسقطوا سلطة الملك لكي يسلموها للوفد . لكنهم بعد أسابيع قليلة كانوا في صراع معه . وبعد أسابيع قليلة أخرى أجهزوا عليه !

لماذا ؟ وكيف ؟ وما الذي جرى في الكواليس فغير مسار التاريخ ، وجعل أيام الثورة الأولى هي أيام الوفد الأخيرة ؟

هذا بالتحديد هو ما تروى هذه المذكرات المثيرة !

(١) كان عنوان هذه المذكرات (الكوميديا السياسية) ولكنها نشرت باسمها الحالي وعرفت به. وهي تنشر في هذا الكتاب – لأول مرة – كما دونها صاحبها دون حذف أو إضافة وبنفس ترتيب الأحداث .

– إنها مذكرات لم يكتبها صاحبها – ابراهيم طلعت المحامي – ليتحدث عن نفسه . ولم يكتبها ليصدر حكمه الشخصي مع الثورة أو ضدها .

إنما كتبها ليروي شهادته للتاريخ ، بأمانة ، وفي حدود ما رآه بنفسه في كواليس هذه الأيام .

وقد لا يكون في مصر من هو أجدر منه بتقديم هذه الشهادة . فهو كان من ألمع شباب الطليعة الوفدية [1] ، ومن أصدق أنصار الثورة في وقت واحد . وكان يتمتع بثقة عبد الناصر وثقة النحاس بنفس الدرجة .

والمقدمة الوحيدة التي اختار أن يبدأ بها هذه المذكرات في نسختها الأصلية هي : «أقسم بالله العظيم أن أقول الحق ، كل الحق .. ولا شيء غير الحق» !

وابتداء من هذا العدد أصبح ثمن النسخة عشرة قروش أي بزيادة قدرها قرشان عن الثمن المعتاد .

وقد بررت المجلة هذه الزيادة بما أشارت إليه في افتتاحية نفس العدد بقولها .. لكي تكفي حصيلة هذه الزيادة لشراء الورق من السوق الحر بما يكفي لطبع مائة وخمسين ألف نسخة أسبوعيا لأن حصيلة المجلة الرسمية من الورق بسعر السوق البيضاء يكفي لطبع عشرين ألف نسخة فقط !

وفي مساء نفس اليوم ، ٢٣ أغسطس ١٩٧٦ ، نفذت جميع الكميات المطبوعة ، واضطر كثيرون من المواطنين إلى شراء المجلة في السوق السوداء بأضعاف السعر الجديد .. قد ارتفع سعر النسخة إلى مبلغ خمسين قرشا .

وانهالت البرقيات والرسائل على مؤسسة روزاليوسف – من مصر والخارج – تطالب بمضاعفة الكميات المطبوعة .. واستجابت الادارة لطلبات القراء .

لقد كان هذا الإقبال المنقطع النظير على هذه المذكرات – والذي يعتبر ظاهرة لا تتكرر في تاريخ الصحافة المصرية – أجمل تحية يبعث بها شعب مصر العظيم إلى زعيمه العظيم في يوم ذكراه .. بعد أحد عشر عاما من رحيله .

كما كان هذا ايضا أصدق دليل على أن (مصطفى النحاس) ونضاله من أجل مصر وحريتها وكرامتها ، لا يزال حيا في قلوب الناس ، وضمائرهم .. ووجدانهم .

وأخيرا .. فإن هذا الوفاء الصادق الكريم ، كان أكرم تقدير لهذه المذكرات .

---

(١) لم يكن كاتب هذه المذكرات من شباب الطليعة الوفدية كما ينصور الكثيرون وكما ينشر خطأ في بعض الصحف والمجلات التي تتناول هذه الحقبة من تاريخ مصر بالدراسة .



ابراهيم طلعت يخطب فى دائرته كرموز بالاسكندرية عام ١٩٥٢

«أقسم بالله العظيم أن أقول
الحق ، كل الحق ، ولا شيء
إلا الحق»
قبل العاصفة

أحمد أبو الفتح .. وزيرا.

فى يوم ٢٩ يونيو ١٩٥٢ صدرت جريدة الزمان المسائية وكان عنوانها الرئيسى باللون الأحمر «أحمد أبو الفتح يشترك فى الوزارة» .

كانت وزارة نجيب الهلالى الأولى قد سقطت بعد أن أدت رسالتها بحل مجلس النواب الوفدى وألغت الحياة النيابية باستصدارها مرسوما بعدم إجراء انتخابات ، وعهد الملك إلى حسين سرى بتشكيل الوزارة الجديدة وصرح الدكتور محمد هاشم زوج ابنته ووزير داخليته الذى كان يشرف على تشكيل الوزارة بأن مهمة الوزارة الجديدة هى إجراء انتخابات حرة والعودة بالبلاد إلى الحياة الطبيعية بعد كارثة حريق القاهرة .

وكانت جريدة الزمان قد انفردت بكتابة هذا الخبر فى بضعة أسطر مضمونها أن الجريدة تستطيع أن تؤكد استنادا إلى مصادر وثيقة أن الاستاذ أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى سوف يشترك فى وزارة حسين باشا سرى الجديدة .

كنت قد اطلعت على جريدة الزمان فى مكتبى حوالى الساعة السابعة مساء . واتصلت بأحمد أبو الفتح بمكتب المصرى بالاسكندرية .. حيث كانت الوزارة تشكل بها . وبادرنى أحمد أبو الفتح قائلا :

- لازم اطلعت على المكتوب فى (الزمان) .

قلت : مبروك

قال : مبروك على إيه ، دى رواية بتتألف وعاوزين يسبكوها كويس . واتفقنا على أن نلتقى فى محل (تريانون) بمحطة الرمل الساعة الثامنة مساء . لم يكن بمكتبى أحد ، فقد كانت عطلة المحاكم الصيفية تبدأ بعد يومين ، فانصرفت من المكتب وتوجهت إلى محل تريانون وجلست إلى منضدة فى الخارج .

وقبيل الساعة الثامنة شاهدت شخصا طويل القامة قادما نحوى مسرعا من ناحية محطة الرمل .

وقفت مرحبا به وقلت وأنا أصافحه .. أهلا .. جمال بك . وكان جمال بك صديقا قديما

من زملائى فى مصر الفتاة فى الثلاثينيات ، كما كان زميلا لى بكلية الحقوق سنة ١٩٣٧ .. كان اسمه الحقيقى .. (جمال عبد الناصر) .

سألنى جمال : هل تنتظر أحدا .. وأجبته: إنى على موعد مع أحمد أبو الفتح . وفى انتظار القهوة التى طلبتها له سألنى :

– صحيح أحمد حيدخل الوزارة ؟

قلت له : هذا ما نشر فى جريدة الزمان . ولكنه ينفى ذلك . ولما سألنى عن السبب قلت له .. أعتقد أن أحمد لن يدخل الوزارة :

أولا : أحمد رئيس تحرير المصرى وهى الجريدة الناطقة بلسان الوفد وهو بصفته هذه مرتبط برأى قيادة الوفد أى النحاس باشا شخصيا .

(وكان فؤاد سراج الدين معتقلا وقتئذ فى بلدته بأمر نجيب الهلالى رئيس الحكومة المستقيل) .

ثانيا : من المرجح جدا أن يشترك كريم ثابت فى الوزارة الجديدة ، ومعنى ذلك أن الملك سوف يحكم شخصيا لأول مرة ، ولا أظن أن أحمد أبو الفتح ولا الوفد يقبلان هذه الأوضاع .

ثالثا : أحمد أبو الفتح لا يعنيه أن يكون وزيرا لأنه كرئيس لتحرير المصرى أقوى من أى وزير سواء كان الوفد فى الحكم أو خارجه .

وأطرق جمال عبد الناصر قليلا ، وقال :

– صحيح تبقى مصيبة لو اشترك كريم ثابت فى الوزارة .

ونظرت إلى ساعة يدى وكانت تشرف على الثامنة ، وقلت :

– على كل حال أحمد سيحضر بعد دقائق وسنعرف منه التفاصيل . ولكن جمال نهض معتذرا وقال إنه على موعد فى نفس المحل بالداخل وقال لى :

– على كل حال أنا عاوز اقعد معاك مدة طويلة .. فيه حاجات كثيرة عاوزين نتكلم فيها . ممكن بكره ؟

قلت .. ما فيش مانع .. امتى .. وفين ؟

واتفقنا على أن يكون لقاؤنا باكر فى نفس الميعاد ، الثامنة مساء بمحل (سان جيوفانى) فى ستانلى ..

وصافحنى وهو ينصرف إلى موعده داخل المحل وقال :

– إذا جه أحمد ابقوا عدوا على جوه ، وحاول تجيبه بكره معاك فى سان جيوفانى .

وكان جمال عبد الناصر صديقا حميما لأحمد أبو الفتح .

اللعبة الخطيرة

بعد دقائق حضر أحمد أبو الفتح ، وكان المكان قد ازدحم بالرواد ، فطلب منى الانصراف لكى نتحدث فى سيارته . وأخذ يسير بالسيارة فى شارع الكورنيش ونحن نتحدث ..

علمت منه أن الدكتور محمد هاشم باشا هاشم اتصل به تليفونيا صباح اليوم وطلب منه أن يشترك فى الوزارة التى سوف تكون شبه ائتلافية وأن مهمة الوزارة القادمة إعادة الحياة النيابية وإجراء انتخابات حرة وأن هناك اتجاها إلى اشتراك بعض رجال الأحزاب بها حتى تطمئن جميع الهيئات إلى نزاهة الانتخابات وحريتها ، وأن اشتراكه فى الوزارة سيكون كممثل للوفد من ناحية الإشراف على الانتخابات .

كما علمت منه أنه سأل الدكتور هاشم سؤالا صريحا .. هل سيشترك كريم ثابت فى الوزارة ، وأجابه الدكتور هاشم بصراحة بأن السراى تضغط على حسين باشا سرى لاشراكه فى الوزارة وأن سرى باشا يحاول الخروج من هذا المأزق بلباقة ، ولكنه يخشى ألا يفلح فى الفكاك من هذا الأمر .

وأخبرنى أحمد أبو الفتح أنه قال للدكتور هاشم ما نصه :

– يا باشا .. السراى بتلعب لعبة خطيرة .. الملك والانجليز حرقوا القاهرة علشان يخلصوا من وزارة الوفد اللى رفضت الدفاع المشترك وألغت المعاهدة وقادت الكفاح المسلح ضد الانجليز فى مدن القنال .. وقد نجحوا فعلا فى التخلص من حكومة الشعب وفى الاطاحة بمجلس النواب الذى كان وراء هذه المواقف .. وأنا (لا يزال القول لأحمد أبو الفتح) مع ثقتى الكبيرة بك كوزير داخلية سوف تجرى انتخابات حرة لا أستطيع أن أطمئن إلى صمود الوزارة لتدخل الملك بواسطة رجال الإدارة فى الانتخابات القادمة ، خصوصا وأن الملك سوف يكون ممثلا فى الوزارة فى شخص كريم ثابت .

واستطرد أحمد أبو الفتح يحدثنى .. أن هاشم باشا بعد أن استمع إلى كلامه أجاب قائلا :

– على كل حال فكر فى الموضوع وحاول تشاور النحاس باشا وأخطرنى برأيك الأخير. وسألنى أحمد أبو الفتح .. إيه رأيك ؟

فسألته .. هل قابلت النحاس باشا ... فلما أجاب بالنفى ، قلت له .. لابد من مقابلة النحاس باشا .

وكانت الساعة التاسعة والنصف مساء حينما توجهنا إلى منزل النحاس باشا لمقابلته، ولكن النحاس باشا كان مريضاً ومعتكفا فى فراشه وعلمنا أنه نائم .

ولم نشأ أن نوقظه .. واتفقنا مع سكرتيره أحمد السقا على مقابلته فى اليوم التالى الساعة الثامنة مساء .



قضية قنابل الاسكندرية عام ١٩٤٧
هيئة الدفاع من اليمين : ابراهيم طلعت- محمود رفعت - فتحى رضوان - البرت برسوم
حسن سرور - شفيق الديب

ولم أتذكر أننا كنا فى نفس الوقت على موعد مع جمال عبد الناصر بمحل سان جيوفانى بالقرب من منزل النحاس باشا .

لا يا سيدي .. يفتح الله ..

فى الساعة الثامنة من مساء اليوم التالى ، كنا فى منزل النحاس باشا ، وبالرغم من أنه كان مريضا ومعتكفا فى فراشه فقد سمح بمقابلتنا فى غرفة نومه بالدور الثانى .. كان يشكو من انفلونزا حادة . وشعرنا بارتفاع حرارته أثناء مصافحته لنا .

قابلنا الرجل ببشاشته المعهودة ، واعتدل فى الفراش مسندا ظهره إلى بعض المخدات وسأل زميلى قائلا ..

– إيه يا أحمد .. نقول مبروك ، وإلا إيه ؟

وأجاب أحمد أبو الفتح :

– لا يا باشا .. إحنا جايين نأخذ رأى رفعتك .

وعلمنا من الرجل أنه بالرغم من أنه لم يكن متتبعا مسألة تشكيل الوزارة بسبب مرضه فى اليومين السابقين إلا أنه علم بترشيح أحمد لدخول الوزارة مما نشر فى جريدة الزمان وقال :

– طيب قولوا لى بقى أنتم على الحكاية .

ونقل إليه أحمد أبو الفتح نص ما دار بينه وبين الدكتور هاشم وما قاله عن احتمال اشتراك كريم ثابت فى الوزارة وضغط السراى على حسين سرى لذلك . قال النحاس باشا بانفعال : والله عال !! الحكاية بقت مكشوفة خالص .. يعنى الملك عاوز يحكم بنفسه ويورط الوفد معاه ، وعاوز يقول للرأى العام أن الوفد بقبوله الاشتراك فى وزارة فيها كريم ثابت يتخلى عن تمسكه بالدستور .. دى لعبة قذرة بتلعبها السراى .. جريدة الزمان اللى صاحبها ادجار جلاد – يعنى الملك – تنشر خبر اشتراك أحمد أبو الفتح عضو الهيئة الوفدية فى الوزارة اللى حيدخل فيها كريم ثابت – يعنى الملك برضه – معنى كده أن السراى والوفد بقوا سمنة على عسل .

... لا يا سيدى يفتح الله ؟

وقال ضاحكا .. «وإلا إيه» ؟ وقلت له : والله يا باشا نفس الكلام ده قلناه امبارح ، وعلشان كده جينا نقابل رفعتك وإحنا متأسفين للإزعاج .. وتمنينا له الشفاء .

وأجاب الرجل :

أبدا .. أبدا ما فيش إزعاج ولا حاجة ، أهلا بكم فى أى وقت .

وآخر ما قاله النحاس باشا وهو يصافحنا :

– إذا كان كريم ثابت حيشترك فى الوزارة يبقى ما فيش وفدى يشترك فيها ، وإذا كانت الوزارة ما فيهاش كريم ثابت فأنا موافق إن أحمد يكون فيها .

وانصرفنا .. وعدنا إلى مكتب جريدة المصرى نتتبع الأخبار .. واتصل أحمد أبو الفتح بالدكتور محمد هاشم معتذرا عن قبوله الاشتراك فى الوزارة .

وفى الوقت الذى كنا فيه (أحمد أبو الفتح وأنــا) نقـابل النحاس باشـا ، كان جمـال عبد الناصر ينتظرنا حسب الموعد السابق بمحل سان جيوفانى على شاطىء ستانلى ، والحقيقة أننا كنا قد نسينا الموعد تماما .

وقد علمت منه بعد ذلك أنه انتظرنا بالمحل لمدة ساعتين ، ولما لم نحضر انصرف . وعندما قابلته بعد أسبوع من انقلاب ٢٣ يوليو بمكتبه بمقر إدارة الجيش (مجلس قيادة الثورة القديم) عاتبنى على عدم الحضور .

وحدثته تفصيلا عما حدث فى هذا اليوم .

اليوم الأخير

الغضب المكبوت

لم تستطع وزارة حسين سرى الصمود - رغم الآمال المعلقة عليها كوزارة انتقالية مهمتها إعادة الحياة البرلمانية وإجراء انتخابات حرة ، فقد اصطدمت الوزارة برغبة الملك فى عمل نتيجة متوازنة بين الأحزاب للانتخابات بمعنى طلب تدخل الإدارة فى تزوير الانتخابات بما يحقق هذا التوازن وحتى لا تسفر النتيجة عن حصول الوفد على الأغلبية المطلقة الأمر الذى كان يحدث دائما فى كل انتخابات حرة .

على كل حال ، فقد كانت الانتخابات هى الصخرة التى تحطمت عليها وزارة حسين سرى ، فضلا عن عقبات أخرى تعمدت السراى وضعها فى طريقها وانتهى الأمر بأن قدم حسين سرى استقالة وزارته بعد ثمانية عشر يوما من تأليفها .

قبل الملك فورا استقالة وزارة حسين سرى ، وعهد إلى نجيب الهلالى بتأليف الوزارة الجديدة وكان ذلك يوم ٢١ يوليو ١٩٥٢ .

استقبلت البلاد نبأ تكليف الهلالى بتشكيل الوزارة الجديدة بالغضب المكبوت المشوب بالحذر فى بدء وزارة بوليسية جاءت للانتقام من الشعب كما كان يهمس الناس .

تشكلت الوزارة يوم ٢١ يوليو ونشرت مراسيم تشكيلها يوم ٢٢ يوليو وتعمدت بعض الصحف أن تنشر صورة لنجيب الهلالى وهو يصافح الملك بعد حلف اليمين الدستورية وهو ينحنى بوضع (زاوية حادة) بلغة الهندسة انحناءة ذليلة لم يسبق لرئيس وزارة الانحناء مثلها مما كان مثار سخرية الشعب وتعليقاته وتهكماته .

كان الشعب كله فى حالة غليان وتوتر وارتقاب ، خصوصا وأن الدكتور زكى عبد المتعال كان قد صرح للصحفيين وهو يستقل القطار من محطة القاهرة قادما إلى

الاسكندرية للاشتراك فى الوزارة الجديدة كوزير للمالية .. صرح بأن مهمة الوزارة الجديدة تطهير البلاد من الوفد .. أى الانتقام .

وفى مساء هذا اليوم كنت فى منزلى ، حيث اتصل بى أحمد أبو الفتح تليفونيا وأنهى إلىَّ بآخر الأنباء ، وكان يتحدث بانفعال شديد وهو يخبرنى بتصريح الدكتور زكى عبد المتعال .

وطلب منى أحمد أبو الفتح أن أوافيه بمكتب المصرى بالاسكندرية على بعد خطوات من مسكنى وقتئذ .. وكان كل منا فى حالة ضيق نفسى شديد . وبالرغم من اننى كنت متعبا ، إذ كنت لا أزال فى حالة نقاهة من جراحة كانت قد أجريت لى فى الرئة ، إلا أننى بعد بضع دقائق كنت معه فى مكتب (المصرى) .

كان المكتب مزدحما بالصحفيين والمحررين الذين كانوا يتتبعون أنباء الوزارة الجديدة .. فقد كانت الاسكندرية يومئذ هى مركز النشاط السياسى ، فالملك كان فى مصيفه بقصر المنتزه ، والحكومة شكلت بالاسكندرية أيضا .. وكان مكتب المصرى كخلية النحل ، مناقشات ومحادثات ، ومكالمات تليفونية .. ما إن رآنى أحمد أبو الفتح حتى تأبط ذراعى وانسحب بى إلى غرفة داخلية وأغلقها .. وجلس على أحد المقاعد متهالكا من فرط الإجهاد والانفعال النفسى .. وجلست على المقعد المجاور .

قال لى وهو يحاول التقاط أنفاسه :

– إيه اللى بيحصل فى البلد ده يا أبو خليل ؟

وأشعلت سيجارة وأخذت أراقب دخانها ، ولم أجب .

وساد الصمت فترة قطعها أحمد يخاطبنى بانفعال :

– ما تتكلم يا أخى .. ما بتتكلمش ليه ؟

وأجبت مبتسما .. السكوت من ذهب !

وهنا نهض أحمد أبو الفتح وهو يتمتم بصوت خفيض .

ذهب إيه وصفيح إيه .. ثم قال :

– اسمع ، يلله بينا ننزل .. أنا متضايق .

وكان من عادتنا أن نجلس فى محل (يونيكا) بشارع شريف بجوار مكتب المصرى نتحدث فى المسائل العامة ونحن نتناول الشاى .

وأثناء انصرافنا التقينا بالاستاذ محمود عبد المنعم مراد ، وهو محرر بالمصرى مشهور بتعليقاته السياسية التهكمية العنيفة ، ودعوناه لمصاحبتنا .. ونزلنا ثلاثتنا .

وعندما أصبحنا فى الشارع لحق بنا أحد المحررين (الاستاذ عبد الرحمن زايد) وهو ينادى .. يا أحمد بك .. يا أحمد بك ..

وتوقفنا حتى حضر وهو يقول لأحمد أبو الفتح :

– فيه خبر مهم !

وأجابه أحمد أبو الفتح :

– خبر .. وهو فيه حاجة بقت مهمة دلوقت .. قول ..

وقال المرحوم عبد الرحمن زايد :

– قبض على الضباط الأحرار !!

ووقع علينا الخبر كالصاعقة .

وسألناه بلهفة من أين استقى هذا الخبر ، وأجابنا أن حيدر باشا قال لبعض كبار الضباط فى معسكر مصطفى باشا بالاسكندرية ظهر نفس اليوم : هنئونى .. أنا قبضت على الأولاد اللى مسميين نفسهم الضباط الاحرار .

كان أحمد أبو الفتح فاغرا فمه وهو ينصت فى يأس إلى ما قاله عبد الرحمن زايد وقال : «كملت والحمد لله!» .

توجهنا بعد ذلك ، ثلاثتنا ، إلى محل يونيكا ، وتناولنا الشاى ونحن فى حالة اكتئاب شديد .. لست أدرى فيم تحدثنا ، كان الحديث شتات كلمات لا تربط بينها وشيجة ، وكان وجه أحمد أبو الفتح ممتقعا وهو يحاول السيطرة على أعصابه ، ولكنه كان يردد بين الحين والحين ، وكأنه يحدث نفسه :

– إزاى مسكوهم .. أنا قلت لثروت امبارح .. قلت لهم يفتحوا عينهم !

ولما لم نستطع أن نتحدث حديثا ذا موضوع إذ كان الضيق النفسى قد استبد بنا .. عدنا إلى مكتب جريدة المصرى مرة أخرى حيث كانت نفس الصورة قائمة ، أى المناقشات والمحادثات والاتصالات التليفونية .. الخ .

واتصل أحمد تليفونيا بادارة المصرى بالقاهرة لكى يسأل إن كان ثمة أنباء جديدة عن الموقف السياسى ، وكانت الاجابة .. لا جديد !

كما اتصل بمنزل الصاغ ثروت عكاشة «شقيق زوجته» بالقاهرة ، وبالسؤال عنه علم أنه لم يعد إلى بيته منذ أن غادره فى الصباح الباكر حتى الآن :

كانت الساعة العاشرة مساء وقتئذ ، مساء الثلاثاء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ، وكان الإعياء النفسى قد احتوانا تماما ، فقال أحمد أبو الفتح إنه سيذهب إلى منزله .. ونزلنا ثلاثتنا ، وركب سيارته ونحن معه ، وعرض علىَّ أن يذهب بى إلى منزلى .. ولكنى طلبت منه أن يوصلنى إلى أحد المحلات المنتشرة على شارع الكورنيش ، فقد كان الجو حارا وخانقا .

وهناك تركنى وانصرف هو والاستاذ محمود مراد إلى بيته .

وعدت إلى منزلى حوالى الساعة الثانية صباحا ، أى فجر يوم ٢٣ يوليو ، ودخلت إلى فراشى واستغرقت فى نوم عميق .

تليفون عاجل عند الفجر

وبينما أنا مستغرق فى نومى ، خيل إلىَّ أننى أسمع رنينا لجرس التليفون .. وتقلبت فى فراشى وظننت بعقلى الباطن أننى فى حلم ، ولم أعد أسمع شيئا .

ولكن سرعان ما وجدت زوجتى توقظنى بشىء من الإلحاح ، وتحركت فى تثاقل وسألتها عن سبب إيقاظى ..

قالت .. تليفون من مصر .

وسألتها مندهشا .. الساعة كام ؟

وكررت قولها .. باقولك تليفون من مصر .. قوم ، التليفون مفتوح .

وسألتها .. مين طالبنى ؟

قالت : واحد اسمه جمال عبد الناصر !!

قفزت من الفراش متوجسا شرا ، بل تأكدت أنه قبض عليه مع آخرين ممن يوزعون منشورات ثورية ويوقعون عليها باسم الضباط الأحرار ، وقفز إلى ذهنى اسم أحمد فؤاد ، وكان قاضى تحقيق بطنطا وتربطنى به صلات صداقة وثيقة ، وهو أحد الذين يشاركون فى طبع هذه المنشورات وتوزيعها . وأمسكت بسماعة التليفون ويدى تختلج اختلاجا ظاهرا ، وقلت بصوت قلق .. ألو ، ألو ..

وأجابنى الصوت من القاهرة :

– ألو .. صباح الخير ، أنا جمال عبد الناصر ، أنا متأسف اللى صحيتك من النوم . إنت عارف أنا بتكلم منين ؟

قلت : لأه بتتكلم منين ؟

– أنا بأكلمك من مقر إدارة الجيش .

وهنا تأكدت من صحة الخبر الذى سمعته بالأمس من أن البوليس السياسى تمكن من القبض على الضباط الأحرار .. وقلت : يعنى الخبر صحيح .

وأجابنى وهو يتكلم بسرعة عجيبة على غير طبيعته فى الحديث .

– اسمع ما فيش وقت .. أنا من الصبح باطلب أحمد أبو الفتح عندكم فى الاسكندرية، لكن التليفون فى بيته وتليفون المصرى مشغولين على طول .

وقطعت حديثه قائلا :

– كان معايا امبارح لحد نص الليل ..

ولكنه استمر فى حديثه بسرعة :

– اسمع وما تتكلمش ، احنا عملنا انقلاب وقبضنا على قواد الجيش وعلى ماهر حيألف وزارة جديدة ، وسيذاع بيان الانقلاب النهارده الصبح فى الراديو باسم اللواء

محمد نجيب بتاع انتخابات نادى الضباط .. اسمع ، اتصل أنت بأحمد أبو الفتح .. تلبس هدومك دلوقت وتجيبه من تحت الأرض وعاوزك إنت وهو تكونوا عندى النهاردة الصبح .. يعنى مسافة السكة ، أنا مستنيكم ضرورى .

وسألته أين أحمد فؤاد ؟ فقال .. ما أعرفش أظن هو بايت فى طنطا .

وسألته مرة أخرى : طيب وحنقابلك فى مصر ازاى ؟ بسرعة :

– إذا ما عرفتوش تقابلونى ، ثروت عكاشة يوصلكم ... سلاح الفرسان قدام مقر إدارة الجيش مباشرة .

وقبل أن ينقطع الاتصال التليفونى سمعت صوته يصيح :

– أيوه يا خالد .. أنا هنا !!

لقد كانت المفاجأة مذهلة لى تماما ، وكما علمت من زوجتى التى كانت تقف بجانبى أننى كنت أردد وأنا أستمع إلى حديث جمال عبد الناصر هذه الكلمات بلا وعى : هيه .. كويس .. عظيم .. خير .. خير إن شاء الله .. على خيرة الله .. أيوه .. فهمت .. الخ .

ووضعت سماعة التليفون ووقفت ألتقط أنفاسى .. كانت هذه الأنباء قد أحدثت بى من الانفعال ما أيقظنى تماما .

وتحاملت على نفسى وجلست على أقرب مقعد بصالة منزلى بجوار التليفون . ونظرت إلى ساعة يدى وكانت السادسة إلا الربع صباحا !!

وسألتنى زوجتى فى قلق .. إيه الحكاية ؟

ولكننى قلت لها .. إدينى سيجارة .

وأسرعت زوجتى فأحضرت علبة السجاير وأشعلت لى واحدة ، وأخبرتها فى إيجاز بما حدث .

وعبثا حاولت الاتصال بأحمد أبو الفتح فقد كان تليفون منزله مشغولا باستمرار . وارتديت ملابسى على عجل وتناولت مع زوجتى القهوة التى صنعتها وأعصابها متوترة ، ولكنه كان أشهى فنجان قهوة شربته فى حياتى !!

وعندما كنت أتأهب للنزول للبحث عن أحمد أبو الفتح حوالى الساعة السادسة والربع صباحا ، إذا بجرس الباب يدق بعنف ، وأسرعت بفتح الباب لأجد أحمد أبو الفتح أمامى !!

واحتضننى فرحا متهللا وقال .. عرفت الأخبار ؟

قلت.. جمال عبد الناصر قالب عليك الدنيا من مصر ، ويادوب حاطط السماعة .

فقال .. أيوه اتصل بى دلوقت .

وحاولت أن أقص عليه ما سمعت ولكنه قال :

– يا أبو خليل .. أنت امبارح سبتنا من هنا والدنيا انقلبت .. عينك ما تشوف إلا النور .. أنا من ساعتها بأتتبع الأخبار من مصر ، وقال : الحمد لله – وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى – .

قلت : ربنا يستر .

وعرضت زوجتي على أحمد أبو الفتح أن يتناول معنا الشاى ، ولكنه قال ضاحكا .. شاى إيه ، نبقى نأخذه في الرست هاوس (استراحة الطريق الصحراوى) ، فقد كان من المقرر سفرنا فورا كطلب جمال عبد الناصر .

وفيما كنت أتأهب لاستصحابه في السفر ، قلت له فجأة ..

– اسمع يا أحمد .. سافر أنت لوحدك !

وسألنى مندهشا .. إزاى ؟

قلت له ما خلاصته :

«الناس في مصر (القاهرة) ستؤيد الجيش ، لقد طفح الكيل بالناس ، وكانت وزارة نجيب الهلالى الأخيرة أكبر تحدى أعلنه الملك ضد الشعب ، وكان أكبر نكسة للكفاح المسلح ضد الانجليز في مدن القنال ، وقد استطاع الملك والانجليز إجهاض هذا الكفاح بحرق القاهرة وإقالة وزارة الوفد وحل البرلمان الثورى ، ثم تعاقبت الحكومات العميلة . وحركة الجيش هذه لا تزال وليدة ويخشى عليها مما عسى أن يدبره الملك والانجليز . يخشى على الحركة في القاهرة من شيء واحد هو احتمال تدخل قوات الاحتلال الموجودة في القنال ، وأخشى ما أخشاه أن يتذرع الانجليز بأى سبب للتدخل بحجة حماية أرواح الأجانب مثلا ، فيتكرر ما حدث في أعقاب (هوجة عرابى) .

هذا هو الخطر الأول الذى يخشى منه على الحركة ، ولو أننى شخصيا أستبعد تدخل الانجليز ، لأن أمريكا لن تسمح بهذا التدخل لأنها تعتبر نفسها وارثة النفوذ الانجليزى في الشرق الأوسط وتريد أن تخدر شعوب المنطقة بتغيير نظم الحكم القديمة التى قاست منها الشعوب ولو بتغيير الملوك وإقامة حكم ديكتاتورى يستتر وراء شعارات ديمقراطية كما حدث في سوريا بانقلاب حسنى الزعيم ، وسوف تكون مهمتنا إذا نجحت الحركة إن شاء الله أن نحذر إخواننا الضباط من التورط في هذا المخطط الأمريكى .

أما الخطر الأكبر فيكمن في الاسكندرية .

لا تنس أن الملك في الاسكندرية والوزارة في الاسكندرية ووزير الحربية الجديد زوج شقيقة الملك وحيدر باشا في الاسكندرية أيضا ، ووزير الداخلية مرتضى المراغى رجل قوى وله سيطرة على رجال البوليس الذين يمكن أن يقوموا بدور مضاد وخطير باعتبار أن ما حدث في القاهرة تمرد يقمعه البوليس والجيش معا ..



المتهمون فى قضية قنابل الاسكندرية عام ١٩٤٧م يتحدثون إلى محاميهم الأستاذ ابراهيم طلعت أثناء المحاكمة

ويمكن للملك لو شعر بأن هؤلاء معه واطمأن إلى ولاء قوات الجيش الموجودة فى الاسكندرية ومنها الحرس الملكى والاسلحة المختلفة فى معسكر مصطفى باشا والبحرية أن يأمر باعتباره القائد الأعلى بعزل محمد نجيب ومن معه ومحاكمتهم ، ويخشى لو أن هذا حدث أن يجبن الكثيرون من الضباط ويتراجعوا عن موقفهم ، حتى ضباط القاهرة .. وإذا لم تؤيد قوات الجيش الموجودة بالاسكندرية حركة القاهرة ، وأصر إخواننا فيها على موقفهم فإنه يخشى أن يجرد الملك حملة من الاسكندرية لتأديب المتمردين فى القاهرة ، وهنا تبدأ الكارثة .. وقد ينتهى كل ذلك إلى حرب أهلية أو إلى مذبحة ينتكس بعدها الشعور الوطنى عدة أجيال .. ولا تنس أن فاروق حفيد توفيق !

وهنا قال أحمد أبو الفتح :

– طيب وإيه العمل

وأجبته على الفور :

– أنا لغاية دلوقت ما أعرفش أبعاد الحركة ومدى نجاحها .. ولكنها وقد قامت فيجب أن تستمر وأن تنجح .

وفى رأيى أن هذا النجاح لا يتم إلا بتأييد شعبى ساحق . هذا التأييد يرهب الملك وغيره إذا فكر أحدهم فى ضرب الحركة وإجهاضها . فمثلا يجب أن تتولى صحف الوفد وعلى رأسها المصرى بطبيعة الحال حملة التأييد للحركة .

وهنا قاطعنى أحمد أبو الفتح قائلا :

– المصرى حايطلع دلوقت وكله تأييد كامل للحركة .. أنا أعطيتهم أوامر تليفونية من ساعة ما اتصلوا بى وقالوا لى على اللى بيحصل .

ثم توقف لحظة وقال :

– انتظر . فيه حكاية خطيرة أنت ما تعرفهاش .. وسألته عنها فقال :

– يظهر أن واحداً من الضباط وشى بزملائه قبل تحرك الضباط بساعات ، والمصيبة أن وزير الداخلية «مرتضى المراغى» والبوليس السياسى علموا بالحركة قبل قيامها . وقد اتصل المراغى باشا وحيدر باشا بقواد الجيش فى القاهرة وطلبوا منهم إخماد الحركة قبل قيامها ولكن يظهر أن ربنا ستر وحضر القواد بعد استيلاء الضباط على معسكرات الجيش ، ويظهر أنه حصلت معركة صغيرة فى مبنى إدارة الجيش انتصر فيها الضباط المتمردون واعتقلوا القواد الكبار بمن فيهم اللواء على نجيب شقيق محمد نجيب نفسه .. واستطرد قائلا :

– الأكثر من ذلك أن مصطفى أمين موجود فى الاسكندرية ، ولما بلغه الخبر توجه لمكتب مرتضى المراغى وزير الداخلية وقعد عنده طول الليل فلما تأكدوا من نجاح

المتمردين واستيلائهم على مدينة القاهرة واعتقال القواد .. اتصلوا باللواء محمد نجيب تليفونيا وطلبوا منهم الحضور إلى الاسكندرية وعدم إذاعة شىء عن الحركة اللى قامت وذلك للتفاهم معهم وأن الملك مستعد لإجابة طلباتهم . وحسب معلوماتى أن اللواء نجيب رفض الحضور .. ولكن كل ما أخشاه أن يقع فى المصيدة لأنه رجل طيب ، ولو حضر إلى الاسكندرية .. رحنا فى داهية !!

فأجبته مطمئنا :

يا سيدى اطمئن .. إن الذين قاموا بالحركة وكل من تبعهم لا تزال رقبتهم فى حبل المشنقة ، ولا أظن إنهم من السذاجة حتى يقعوا فى هذا المطب .

إنما إذا صح كلامك أن أحدهم أبلغ عن زملائه قبل تحركهم وأن وزير الداخلية عرف بالحركة قبل قيامها وأنه وحيدر باشا أمروا كبار القواد بإخماد أى تمرد ، ووجود مصطفى أمين مع الوزير واتصالهم بمحمد نجيب ومحاولة إقناعه بعدم إذاعة أى بيان عنها ودعوته للحضور إلى الاسكندرية للتفاهم .. فهذه أشياء خطيرة ، وكل خطأ فى الحساب يمكن أن يؤدى إلى كارثة .. قال لى .. نرجع لكلامك .. كنت بتقول إيه ؟

قلت مستطرداً :

آه .. كنت بأقول لابد من تأييد شعبى تتزعمه صحف الوفد وعلى رأسها المصرى ، ليس اليوم فقط وإنما فى الأيام التالية ولا بأس من قيام مظاهرات شعبية فى البلاد ، فى مصر والاسكندرية وباقى البلاد تؤيد الجيش على شرط أن تكون المظاهرات سلمية لمجرد التعبير عن الفرح واستبشارا بتصحيح الأوضاع وإعادة الحياة الدستورية والبرلمان ، فلا ينضم لها أى عناصر فوضوية أو مخربة فتأتى بعكس المقصود .. وممكن للجان الوفد أن تقوم بهذا العمل ، وبذلك تكتسب الحركة كل تأييد شعبى .. وأرجو ألا يمس الملك حاليا من قريب أو بعيد حتى يطمئن على شخصه وعرشه .. وحتى يراوده الأمل أن يكسب إلى صفه الضباط المتمردين معتمدا على (على ماهر) الذى سيؤلف الحكومة الجديدة ، وهو موضع ثقة الملك .

وسألنى .. وما رأيك فى على ماهر .. على ماهر بتاع الملك وراجل مش سهل .

قلت له :

– يا سيدى ما تخافش ، على ماهر مش بتاع حد .. على ماهر وصولى وبتاع نفسه وممكن بعد كده التخلص منه بسهولة لو نجحت الحركة إن شاء الله .

قال أحمد أبو الفتح :

– معنى كده إن الملك يستنى ، وعلى ماهر يحكم والضباط الصغيرين يترقوا ، وهمه بعد كده اللى يحموا الملك و ..

قلت :

– لا يا سيدى مش قصدى .. الملك دلوقت زى الثور الهائج ، وأخطر شىء أنك تلوح له بمنديل أحمر .

المهم دلوقت تخدير الملك وعدم تفكيره فى الاستعانة بالانجليز اللى قاعدين فى البلد .. وبعدين يحلها ربنا .. يعنى لازم بعد كده الملك يتنازل عن العرش .

وتمتم أحمد أبو الفتح .. إن شاء الله !

ثم قلت هامسا :

وعلى كل حال لما توصل مصر بالسلامة وتجد أن الحركة نجحت فيها ١٠٠٪ فعليك أن تقنع إخواننا هنالك بأن يرسلوا بسرعة قوات كبيرة إلى الاسكندرية لاحتمال حدوث أى شىء . وسألنى .. ولماذا لا تسافر معى ..

قلت .. المصلحة إنك تسبقنى فى الاسكندرية ، وكن على اتصال بى أول بأول وأنا أديك أخبار الاسكندرية ، ولعلى أستطيع أن أفعل شيئا . وسألنى : زى إيه ؟

قلت : من الصعب أن تسير مظاهرات تأييد فى الاسكندرية والملك والحكومة فيها ، ولكن ممكن للشعب أن يعبر عن شعوره .. مثلا أن ينتشر فى الشوارع التى تمر فيها سيارات الجيش أو العساكر وأن يصفقوا لهم لرفع معنوياتهم ، وهذه مسألة نفسية لها وزنها فى مثل هذه الظروف .

ووافقنى على ذلك .

واستطردت قائلا .. ويمكن الاتصال بالملك وتحذيره وذلك عن طريق أقرب الناس إليه أو من يثق بهم .

ولما كان من المعروف عنى أننى حملت على الملك حملة شديدة عندما كنت عضوا بمجلس النواب فقد سألنى مندهشا :

– زى مين ؟

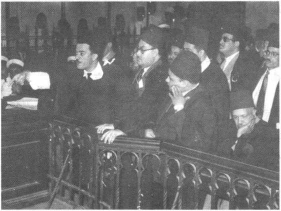
قلت :

– عبد القادر النجار مثلا .

وهتف أحمد أبو الفتح :

– مضبوط .. عبد القادر النجار !

وكان عبد القادر (رحمه الله) زميلنا فى مجلس النواب كما كان صديقا حميما لنا ، وكان أيضا صديقا شخصيا للملك فقد كانت السيدة زوجته خالة الملكة ناريمان ، وكان على صلة طيبة بالملك ، بالرغم من أنه لم يكن يقر تصرفاته الشخصية أو السياسية .



المرافعة فى قضية حريق القاهرة ١٩٥٢م

« إنى أتهم رجال البوليس السياسى ومن أوحوا إليه بأنهم دبروا حريق القاهرة ، وتآمروا على سلامة الوطن ، واتهموا بالباطل خصومهم السياسيين!»

(من مرافعة ابراهيم طلعت المحامى)

وكنا قد قابلناه - أحمد أبو الفتح وأنا - فى محل يونيكا بالاسكندرية منذ عدة أيام سابقة على قيام الحركة قبل سقوط وزارة حسين سرى وسلمناه آخر منشور للضباط الأحرار لتسليمه للملك مدعيا أنه وصله بالبريد وطلبنا منه تحذيره من مغبة تصرفاته .

وانصرف أحمد أبو الفتح للسفر إلى القاهرة مع محمود عبد المنعم مراد الذى كان ينتظره فى مكان آخر على وعد أن يتصل بى تليفونيا طوال هذا اليوم .. وكنت قد قلت له .. حتى لو لم تجدنى فى البيت ستخبرك زوجتى بكل الأخبار التى أتركها لك .

بعد انصراف أحمد أبو الفتح ، اتصلت تليفونيا بمنزل عبد القادر النجار وعلمت أنه موجود بقصر المنتزه بعد أن استدعاه الملك منذ ساعات ، وطلبت من أهل بيته أن يتصل بى فور حضوره .

وجلست أدخن بشراهة فى انتظار سماع الخبر من الاذاعة وحاولت أن أتحدث إلى زوجتى فخاننى الحديث ، وحاولت أن أفكر بهدوء ولكن حبل تفكيرى انقطع تماما .

وفجأة أيقظت ابنتى الرضيعة (انتصار) واحتضنتها وأخذت أقبلها وأرقص بها فى البيت وأغنى بصوت مسموع أغنية كنت أرددها فى طفولتى تقول :

يا نواعم يا تفاح حاجة حلوة كويسة !!

حتى ظنت زوجتى أننى جننت ..

وفجأة سمعنا أزيز طائرات كثيرة تحلق فى سماء الاسكندرية وتتجول بسرعة جنونية جيئة وذهابا محدثة دويا كالرعد تكاد تهتز له المساكن .. وأسرعت بفتح شرفة مسكنى فكنت ألمحها أسرابا تمر بسرعة البرق .. وكانت الساعة تقترب من السابعة صباحا ، فأعطيت ابنتى إلى أمها وأسرعت إلى المذياع .

وسمعت أول بيان للثورة ..يذيعه البكباشى أنور السادات !

شريط الذكريات

لم أستطع أن أتابع البيان الأول للحركة عند إذاعته لأول مرة من الراديو ، فقد قدم المذيع اسم البكباشى أنور السادات لإلقاء البيان الهام ، ولدى سماعى هذا الاسم طغى علىَّ شعور من القلق الملح أعقبه تفكير لا إرادى فى أشياء أخرى حال بينى وبين تتبع البيان بإمعان .

وأخذت أسائل نفسى .. لماذا لم يلق البيان اللواء محمد نجيب نفسه ؟ ولماذا اختير أنور السادات بالذات لهذه المهمة ؟ أليس من المحتمل أن يكون ظهور أنور السادات كأحد قواد الحركة دون غيره سببا فى فشلها ؟

إن أنور السادات هو المنديل الأحمر الذى لوحت به الحركة للثور الهائج ..الملك وحكومته ورجاله بالاسكندرية .

كان أنور السادات فى أوائل الحرب العالمية الثانية ضابطا صغيرا برتبة يوزباشى فى سلاح الاشارة بالقاهرة ، وكان من تلامذة الفريق عزيز المصرى وملازما له ، وكان عداء عزيز المصرى للانجليز والملك معروفا .. وكذلك أنور السادات . وكان أنور السادات قد اعتقل فى سنة ١٩٤٢ عقب اتهامه فى قضية الجاسوس الألمانى جون أبلر أو (حسين جعفر) وهو جاسوس ألمانى خطير أرسلته مخابرات هتلر أثناء الحرب إلى مصر مع زميل آخر له للحصول على الخطط الحربية لجيوش الحلفاء ولإرسال هذه الخطط إلى رومل الذى بدأ يغزو مصر من الحدود الغربية ، وكانت للجاسوسين مغامرات مثيرة ومذهلة وهما يرتديان ملابس ضابطين فى الجيش البريطانى واستطاعا فعلا الحصول على جميع خطط الجيش البريطانى الحربية فى مصر وإرسالها إلى رومل ، وأصبح بفضل هذه المعلومات الطريق ممهدا وسهلا أمام رومل وجيوشه لدخول مصر وطرد الانجليز منها ، لولا خطأ بسيط أدى إلى القبض عليهما وانهيارهما عند استجوابهما واعترفا بأن أنور السادات كان يعاونهما ، وأنه أصلح لهما جهاز الإرسال اللاسلكى الذى تعطل والذى كانا يخفيانه فى عوامة راسية فى النيل (١) .

وقد أدى ذلك إلى اعتقال أنور السادات والراقصة حكمت فهمى وغيرهما شهورا طويلة فى الحرب ، وكان الانجليز قد طلبوا تسليم أنور السادات أو محاكمته باعتباره جاسوسا ، ورفضت حكومة الوفد التى كانت فى الحكم وقتئذ طلب الانجليز .. واكتفت باعتقاله .

وأخذ شريط الذكريات يتلاحق فى ذاكرتى المرهقة :

– اعتقال أنور السادات بعد القبض عليه مع اللواء أحمد فؤاد صادق والأميرالاى الرحمانى والطيار حسن عزت فى معتقل ماقوسة فى المنيا .

– فصل أنور السادات وحسن عزت من الجيش .

– نقل أنور السادات إلى معتقل الزيتون وهربه منه مع آخرين . هذا كله فضلا عن أن أنور السادات بعد الإفراج عنه وقد أوشكت الحرب العالمية على الانتهاء لم يعد إلى صفوف الجيش وكان يلاحقه باستمرار البوليس السياسى وأجهزة الأمن العام لما اشتهر عنه من أنه يمارس نشاطه الوطنى عن طريق الإرهاب .

– فقد كان أهم المتهمين فى قضية أمين عثمان وله موقف بطولى أمام محكمة الجنايات .

– وكان أتباعه وهو فى السجن ومنهم حسن عزت هم الذين خطفوا ملف قضية أمين

(١) يعرف المعاصرون لهذه الأيام هذه الواقعة باسم (قضية العوامة) أو (قضية حكمت فهمى).

عثمان فى واضحة النهار وتحت تهديد السلاح وذلك حتى تضيع مستندات القضية ويحكم ببراءته .

– وكان معروفا عنه أنه عضو فى عصابة السيارة الخضراء مع زميله قائد الأسراب السابق حسن عزت .. هذه العصابة التى قتلت عددا كبيرا من جنود الاحتلال فى الشوارع أثناء الحرب .

– ثم إنه يشاع أنه هو الذى دبر محاولة اغتيال المرحوم مصطفى النحاس ونسف منزله عندما كان الوفد بعيدا عن الحكم .

ثم اختفى اسم أنور السادات فجأة فى سوق السياسة والإرهاب معا .. ذلك أنه عندما عادت حكومة الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ أمرت بإعادته إلى الجيش مع احتساب ترقياته التى لم يحصل عليها سنوات اعتقاله واتهامه .. عاد ضابطا بالجيش برتبة بكباشى !!

طفرت هذه الذكريات جميعها إلى ذهنى وتتابع أمامى شريط هذه الأحداث وهذه الأيام التى عايشتها وكنت قريبا منها .

وسألت نفسى فى قلق عن سر اختيار الضباط الاحرار لأنور السادات لكى يذيع بيان حركة الجيش ، ويقفز اسمه مرة أخرى على سطح الأحداث فى أخطر حركة تمرد للقوات المسلحة ضد السلطة منذ تمرد الجيش فى أيام عرابى ؟

لم أكن أعرف أن أنور السادات أحد أعضاء الضباط الأحرار بالرغم من أننى كنت أعرف الكثيرين منهم. ولم يذكر لى أحد منهم أو من المتصلين بهم ، جمال عبد الناصر أو يوسف صديق أو أحمد فؤاد أو أحمد أبو الفتح أن أنور السادات واحد منهم .. وتساءلت مرة أخرى .

كيف يمكن للملك وحاشيته ورجاله وكذلك رجال الحكومة وغيرهم .. كيف يأمن هؤلاء جميعا على أنفسهم وعلى عائلاتهم وأموالهم وعلى رأس المتمردين رجل عرف عنه التطرف السياسى والإرهاب ؟؟ لا .. لا .. هذا تخطيط خاطىء .. هذا اندفاع جنونى .. هذه حماقة سوف تؤدى إلى فشل الانقلاب !!

هكذا قلت لنفسى ..

لازال جهاز الراديو مفتوحا والموسيقى العسكرية والأناشيد الحماسية تذاع منه ، ومن وقت إلى آخر يذاع بيان حركة الجيش ، يذيعه البكباشى أنور السادات باسم القائد العام الجديد . وشعرت بالدوار ، ولم أعد أعى شيئا ، فقد كانت المفاجأة والإرهاق النفسى مع مرضى الجسمانى .. كل هذا أنهكنى تماما .

ودخلت إلى غرفة نومى ، وأويت إلى فراشى مغمض العينين ، وحاولت النوم ، ولكنى لم أستطع .. لم أستطع السيطرة على أعصابى ، فقنعت بالتمدد وإغماض العينين .

تركتنى زوجتى لكى أنال قسطا من الراحة .. وبعد قليل سمعتنى أسعل بشدة فعرفت أننى متيقظ ، ودخلت الغرفة ومعها صحف الصباح .

كانت الساعة التاسعة صباحا .

وأخذت أطالع الصحف .. كانت (مانشتات) جريدة المصرى كما أخبرنى أحمد أبو الفتح منذ ساعات مثيرة ، وكانت الأحداث منشورة بطريقة مشوقة وواضح تعاطف الجريدة مع هذه الأحداث .. كانت (المصرى) هى الجريدة الوحيدة التى انفردت بنشر هذه الأنباء .

أما بقية الصحف فلم تشر إلى شىء مما حدث !

وعاودنى الاطمئنان على الحركة بعد أن طالعت (المصرى) وقلت : قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا .. على بركة الله .

ما أخطر الكلمة المطبوعة .. إنها سلاح خطير فى يد الكاتب .. إن لها مفعول السحر فى نفس القارىء .. إن المصرى اليوم سيفت فى عضد الحكومة .. السلطة .. الملك .. سوف يجبرهم على الاستسلام .

وتأهبت للنزول من بيتى لكى أتجول فى المدينة وأتعرف على مدى تأثير الأنباء على الناس ومدى انعكاسها عليهم وتأثرهم بها .

ودق جرس التليفون .

كان المتكلم عبد القادر النجار .. كان يتحدث بانفعال نم عنه صوته .. قال :

– هيه سمعت الأخبار ؟

– طبعاً .. عرفتها من امبارح .. بتتكلم منين ؟

– من البيت وراجع السراى ثانى .

– وإيه الأخبار هناك .

– اسكت إلا صاحبك (.. بان) .. تعبان قوى وأعصابه زى التراب ، طول الليل ماشى فى القصر رايح جاى ينفخ .. تصور إنه عاوز يتنازل ويسيب البلد .

– كلام جميل .. على الأقل يضمن حياته وحياة أولاده ويبقى ساب البلد بكرامة والتاريخ يقول عليه إنه ماتسببش فى حرب أهلية .

– والله هو عاوز كده ، ولكن اللى حواليه بيقولوا له لازم يقاوم .. كل ضباط البحرية معاه والحرس الملكى معاه .. حيدر مفهمه كده ، وقال له إن اللى حصل فى مصر كلام فارغ وإن اللى ماسكينها شيوعيون وطلب من الملك أنه يعمل حملة تأديبية عليهم بقوات من الاسكندرية ومن منقباد والعريش .. لكن الشهادة لله الملك قال لا .

وهنا مر سرب طائرات سريعة أحدثت دويا عنيفا منع الاستماع ، وبعد لحظة ، سمعته يقول :

آلو .. قلت :

-- سمعت الطيارة .

-- أيوه .. على فكرة ، حيدر اتصل بالانجليز وطلب منهم شوية طيارات تطير فوق مصر كإرهاب للضباط والعساكر اللى عملوا الحركة ، لكن الملك زعل وقال له مش عاوز الانجليز يتدخلوا .

-- والله كويس ، كتر خيره ... اسمع يا عبد القادر لما أقولك .. محمد نجيب واللى معاه مش عاوزين حاجة من الملك واللى أعرفه أن لهم مطالب عاوزينها تتحقق بعضها خاصة بالجيش ، والباقى خاص بالدستور ، يعنى عاوزين حياة سياسية نظيفة ، وعاوزين الملك ما يتدخلش فى السياسة .. يعنى يملك ولا يحكم ، وعلشان كده الجيش طلب إقالة وزارة نجيب الهلالى وعاوز وزارة برئاسة على ماهر ، وإذا الملك أجاب هذه الطلبات بشرط الإخلاص والنية الحسنة ، كل شيء يرجع لحاله ، وكان الله يحب المحسنين ... وتابعت قولى :

-- قل لى يا عبد القادر بك .. إزى الملكة ؟

-- والله يا إبراهيم مسـكينة ، طول الليل بتعيط وخايفة ، وبتقول كان قدمى أسود عليه !

-- اسمع .. أنصحك خذ الملكة وابنها عندك فى البيت لحد ما يهدأ الجو .

-- حاولت .. ولكن هى مصممة على إنها تكون معاه فى محنته .

-- الله يرضى عن أصلها ! اسمع لما أقولك بينى وبينك .. المقاومة غير مجدية .. أنا بلغنى أن فيه قوات كثيرة فى طريقها من مصر إلى الاسكندرية ، وأنا أخشى لو الملك ركب دماغه تحصل مصادمة يمكن تكلفه مش عرشه بس .. يمكن حياته وحياة أولاده وعيلته .. إذا قابلته ثانى حاول تفهمه كده بلباقة .. اعمل معروف يا عبد القادر يا خويا مش عاوزين ثورة فرنسية ثانية فى مصر .

-- أنا راجع السراى على طول .. الله يخرب بيته ، ودى البلد ودانا فى داهية ..

طيب يا إبراهيم أنا سأحاول اتصل بك تانى .. سلامو عليكم !!

-- وعليكم السلام !

غادرت بيتى وتجولت فى شوارع المدينة الرئيسية لكى أجد البهجة والفرح ترتسم على وجوه الناس ... الجميع يتتبعون الأحداث بفرح مشوب بالقلق ويتجمعون حول أجهزة الراديو فى المحلات العامة التى كانت تذيع الاناشيد والموسيقى الحماسية ، وتوجهت إلى دائرتى الانتخابية الأولى (الحضرة) وكذلك دائرتى الانتخابية الثانية (كرموز) فقابلنى

الأهالى بحماس شديد ، ودفعت بعدد كبير من شباب الدائرتين ورجالها للطواف بشوارع المدينة الرئيسية فى مظاهرة سلمية يهتفون لكل رجل جيش ضابطا كان أو جنديا .. وحذرتهم من اندساس اللصوص أو الفوضويين بينهم ، ورتبت لهم الهتافات التى يرددونها: (الجيش جيش الشعب - الجيش حامى الأمة - جيش واحد وشعب واحد - أهلا أهلا بالحرية - أهلا أهلا بالدستور - عاشت مصر حرة مستقلة) وقد قدت إحدى هذه المظاهرات بنفسى حتى ميدان محطة الرمل .. وسط المدينة .

وانصرفت بعد أن اطمأنت نفسى على الحالة عائداً إلى بيتى بميدان محمد على (المنشية) مخترقاً شارع سعد زغلول وهو الشارع التجارى الرئيسى بالمدينة وبه الكثيرون من الأجانب ..

وفى وسط الشارع شاهدت مظاهرة متوسطة الحجم وكان بعضهم يحمل المصاحف فى ... وكانوا يهتفون : «الله أكبر ولله الحمد - الله قائدنا - والرسول زعيمنا - والقرآن دستورنا» .

وكان واضحاً أنهم من الإخوان المسلمين .. سارعوا لإثبات وجودهم فى هذه الأحداث الخطيرة !!

عدت إلى بيتى بعد الظهر بقليل ومعى الصحف الأجنبية التى كانت تصدر باللغة الفرنسية ظهرا وكذلك بعض الصحف المحلية التى تصدر بالمدينة .. حتى جريدة (التاشيد روموس) اليونانية اشتريتها بالرغم من أنى لا أعرف اللغة اليونانية !! عدت لكى أخلو إلى نفسى لقراءة الصحف والاستماع إلى أنباء الحركة من الإذاعة المصرية والإذاعات الأجنبية ولكى أعرف انطباعات البلاد الأخرى وخصوصا انجلترا بعد الإعلان عن الحركة ولكى أطمئن على ما يحدث فى مصر ، فقد كنت متأكدا أن أحمد أبو الفتح سوف يتصل بى من القاهرة حسب اتفاقنا .

وفى حوالى الساعة الواحدة طرق باب منزلى ، وأسرعت بفتح الباب لكى أرى أمامى الاستاذ محمد على الطاهر .. شيخ المجاهدين العرب وأحد زعماء فلسطين والعرب .

كان رجلا قد ناهز السبعين ، هرب إلى مصر فى الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ هاربا من حكم بالإعدام صدر عليه من محكمة عسكرية بريطانية فى الشام وجاء سيرا على أقدامه ، وعاش فى مصر بعد ذلك طوال حياته حتى قامت الثورة .. اعتقل فى الحرب العالمية الثانية وزاملنى فى الاعتقال بسجن الأجانب سنة ١٩٤١ ، وكان يصدر جريدة (الشورى) تنطق بلسان العرب ، وكان مقر الشورى بشارع الملكة نازلى فى القاهرة أكبر ندوة سياسية عربية يؤمها كل يوم زعماء العرب وساستهم الذين يتواجدون بمصر لأى سبب .

رأيته يلتقط أنفاسه ، فقد صعد إلى مسكنى فى الدور الثانى العلوى على قدميه ،

وكان يحمل فى يده لعبة خشبية كبيرة عبارة عن مقعد خشبى على شكل أوزة تهتز إذا جلس بها طفل .. أحضرها هدية لابنتى الرضيعة «انتصار» .

وعانقنى ودخل البيت وهو يصر على حمل هديته بيده اليسرى وكانت يده اليمنى تمسك بعصاه التقليدية .

قال بصوته الجهورى ولهجته الفلسطينية وحركاته الانفعالية الطبيعية :

يا أبا الانتصار - وكان يسميني هكذا - هذه لابنتنا انتصار .. قل لى .. هل كنت ترجم بالغيب عندما سميتها انتصار .. جاء نصر الله والحمد لله .. أين البنية ؟ فين هى تجلس وتتمرجح !

قلت له .. إنها نائمة .. دع الفتنة نائمة حتى نستطيع أن نتحدث !!

وجلس .. وقدمت زوجتى مرحبة به ، فقد كنا نحبه ونحترمه وننزله من أنفسنا منزلة الوالد الروحى .

وأشعل سيجارته (سمسون) .. ونفث دخان أول أنفاسها بقوة وقال :

- هيه .. أخيرا جاء المستبد العادل .. محمد نجيب .. ما تريدونه أن يكون .. مصطفى كمال أتاتورك أو هتلر أو حسنى الزعيم ؟

أجبت على الفور .. لعنة الله على الثلاثة .. ولعنة الله على أى مستبد عادل .. إذا دخل الاستبداد من الباب ، هربت العدالة من الشباك .

وأخذنا نتحدث حديث الساعة بطبيعة الحال .

وحدثته بكل ما حدث .. فقد كنت أثق فيه .. ثقتى فى نفسى .

استمع بهدوء ، ويده لا تفارق السيجارة أبدا ، ثم قال :

- اسمع يا سيدى .. إذا كانت لك صلة بهؤلاء الضباط فأسرع بمقابلتهم وأخبرهم أن كل ما فعلوه عبث طالما الملك موجود ، لأنه إذا ظل الملك فى الحكم فإن النتيجة واحدة من اثنين .. إما أن الملك ينتظر حتى تهدأ العاصفة وتعود الأحوال طبيعية فسوف يعصف بهم ويشنقهم ويحاكمهم ويجعلهم عبرة لغيرهم لأجيال مقبلة .. وإما أن الملك يقربهم إليه ويغدق عليهم الاموال والرتب والنياشين فيتحولون إلى سياط فى يده يضرب بهم الشعب .. ولا فرق عند الملوك والسلاطين من أن يكون الجلاد حيدر باشا أو محمد نجيب .. أرجوك قل لهم ذلك .. أنا راجل كبير عاصرت السلطان عبد الحميد وجمال باشا السفاح وغيرهم والتاريخ يعيد نفسه .. قل لهم هذا الكلام .. قل لهم : «إن كنت شهما فاتبع رأسها الذنبا» !

واستيقظت ابنتى باكية ، وحملتها والدتها فاحتضنها وأخذ يداعبها ويخرج من جيبه بعض الحلوى ويعطيها لها ويقول فى إخلاص وكأنها تعى ما يقول : اللهم اجعل جيلك

خيراً من جيلنا .. اللهم اجعل جيلك جيل حرية ورخاء .. الخ .. وجلست في مقعدها الجديد تهتز فيه وهي سعيدة لا تدرك ما يدور حولها .

وإذا بجرس التليفون يدق عن طريق (الترنك) فأسرعت إليه .. وكان المتحدث أحمد أبو الفتح .

وطمأنني على الحال في القاهرة وسألني عن حالة الاسكندرية فأجبته مشجعا ونقلت إليه الحديث الذى دار بيني وبين عبد القادر النجار عن يأس الملك وعن استعداده للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد وعن حديث حيدر باشا له ومطالبته بإرسال حملة تأديبية إلى القاهرة والاستعانة بالانجليز .. إلى آخر ما سمعته من عبد القادر النجار .

وهنا صاح الاستاذ الطاهر .. قل له على الملك .. لازم يخلعوه .. وحاول أن يمسك منى سماعة التليفون .. فأشرت إليه بالتريث ونقلت إليه بلباقة قول الاستاذ الطاهر .. وقال أحمد :

– اسمع .. الهدية اللى أنت عاوزها من مصر جاية فى السكة (يقصد إرسال قوات من القاهرة لتعزيز حامية الاسكندرية) كما أخبرنى بأن نجيب الهلالى قدم استقالة وزارته وأن على ماهر سيحضر للاسكندرية غدا لتأليف وزارته وحلف اليمين الدستورية . وختم حديثه قائلاً :

– اسمع .. جمال بيقولك دور على أحمد حمروش عندك فى الاسكندرية وخليك معاه .. وقلت له .. عنوانه إيه ؟

وانقطع الاتصال التليفونى .

تناول معى الاستاذ الطاهر طعام الغداء وأخذنا نستمع إلى محطات الإذاعة الاجنبية خصوصا الاذاعة البريطانية والشرق الأوسط وكان ما أذاعته عن الحركة مجرد أخبار ، ولكن الإذاعات فى حد ذاتها كانت توحى بالاطمئنان من ان انجلترا وأمريكا يواجهان الامر الواقع ولا يعتزمان التدخل ، وكل ما يعنيهما أن يأمن الملك على حياته .

وقبل غروب الشمس تناولنا الشاى ثم انصرفت مع ضيفى ، وأخذنا نتجول فى الشوارع على غير هدى .. وكان الطاهر يسير فى نشاط شاب صغير رغم شيخوخته وكان الفرحة أعادت إليه ذكريات شبابه ، عندما كان يتابع بشغف أنباء خلع السلطان عبد الحميد !!

وانتهى بنا المطاف إلى مقهى التريانون بمحطة الرمل حيث تعودت الجلوس به ، وقبل منتصف الليل انصرف الاستاذ الطاهر عائداً إلى الفندق الذى كان ينزل به هو وقرينته ، على وعد أن نزوره أنا وزوجتى بعد يومين .

(رحمه الله .. توفى منذ عامين فى بيروت حيث قضى بقية حياته فيها بعد أن أرغمته مراكز القوى على مغادرة مصر ، وسارت بيروت كلها فى جنازته تشيعه إلى مثواه الأخير).

بعد انصراف الاستاذ الطاهر ، وجدت ضابطا شابا يرتدى بزته العسكرية برتبة يوزباشي يقبل عليّ مسرعا متهللا ويحتضنني في فرح ويسلم باشتياق ، ويقول بصوت عال مسموع : مبروك .. الحمد لله .. أخيرا انتصرنا .. أنا مش مصدق اللى حصل .. ألف مبروك ..

كان هذا الضابط الشاب من زملائي في المدرسة العباسية الثانوية ، وكان شاعرا وأديبـاً ، وكان زميلا لي في حداثة شبابي في جمعية مصر الفتاة عند تكوينها سنة ١٩٣٣ ، ولم أكن قد التقيت به منذ زمن طويل .. كان هذا الضابط هو الاستاذ مصطفى بهجت بدوى الذى أصبح بعد ذلك رئيساً لمجلس إدارة دار الجمهورية .

وجلسنا معا وقلت له هامساً :

- يا أستاذ مصطفى .. ضلل على شمعتك تقيد .. لسه الاسكندرية فيها الملك والحاشية والبوليس السياسي .. اصبر شوية ، شدوا حيلكم وخذ بالك من نفسك .. وأجاب :

- يلعن أبوهم .. هى موتة ولا أكتر .. ولا يهمك .

وسـألته أين أجد أحمد حمروش ، فردد متسائلاً .. قصدك اليوزباشي حمروش ......

قلت : نعم ..

قال : لو عاوزه ضرورى أبعته لك .

وأخذ رقم تليفوني .. وانصرفنا .

عدت إلى منزلي لأجد ثلاثة من أصدقائي الاطباء هم المرحومون الدكاترة : محمود مصطفى رجب ووليم فريد وصالح مهدى .. وكان الأول والثاني يعالجانني من مرضى الصدري .. وجدتهم في انتظارى للاطمئنان عليّ .... وعلموا من زوجتي مدى الجهد النفسي والعصبي الذى تعرضت له في هذا اليوم ، ورحبت بهم .. وكانت فرحتهم بما حدث طاغية .. ولكنهم كأطباء نصحوني بالراحة وعدم الانفعال ، ولم ينصرفوا إلا بعد أن تناولت حبة دواء منومة .. واطمأنوا إلى أنني أويت فعلا إلى فراشي .

****

وهكذا مر بي يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

أما أحداث حركة الجيش نفسها التى حدثت يومى ٢٢ ، ٢٣ يوليو وكيف حدث الانقلاب ونجح فلم أعلم بتفاصيلها إلا بعد أسبوع تقريبا .. سمعتها من جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين ونحن نتناول طعام الغداء بمنزل أحمد فؤاد بالقاهرة على ما سيأتى تفصيله في الصفحات المقبلة .

اليوم الأخير لأسرة محمد على

٢٤ ، ٢٥ يوليو

استغرقت فى نوم عميق بعد إجهاد اليوم السابق .. واستيقظت فى الثامنة صباحاً يوم ٢٤ يوليو وأنا فى كامل نشاطى وصحتى ، وتناولت صحف الصباح .. كانت (المصرى) رائعة حقا .. تأييد كامل لحركة الجيش ودعوة لجميع الجنود والضباط وأفراد القوات المسلحة وإلى الشعب لتأييدها ومؤازرتها وتحذير للمتخلفين والخائفين والمترددين باعتبار أن حركة الجيش تستهدف إعادة البلاد إلى الحياة الكريمة فى ظل الدستور والديمقراطية السليمة .. لا أستطيع أن أضع صورة حقيقية لقارىء هذه المذكرات ليعرف كيف خاطبت الجريدة الشعب (وكانت أوسع الصحف العربية انتشارا) .. ولكنى أدعو الجيل الجديد الذى لم يعاصر هذه الأيام أو الذى لم يتذكرها لصغر سنه وقتئذ إلى الرجوع إلى مجلدات الجريدة فى المكتبات العامة ، فهى جزء هام من تاريخ مصر فى هذه الحقبة .

كنت أطالع «المصرى» باهتمام ولهفة .. وفجأة أخذت أضحك بشدة ، الأمر الذى أدهش زوجتى ، وتساءلت عن سبب إغراقى فى الضحك .. أعطيتها الصحيفة وأشرت إلى خبر صغير منشور بها .

كان مضمون هذا الخبر أن اللواء محمد نجيب تلقى برقية من أحد المواطنين بمدينة الاسكندرية جاء فيها : أنه سيقاضيه ويطالبه بتعويض لأنه أصيب بذبحة صدرية من فرط فرحته إذ علم بقيام حركة الجيش فجأة ، وبدون مقدمات !!

هذا هو دور الصحافة الجاد فى إعداد المواطنين وتهيئتهم نفسيا للأحداث الضخمة التى تمر ببلادهم .

كان يوم ٢٤ يوليو فى الاسكندرية كاليوم السابق مشحونا بالحركة والقلق والشائعات وبدأت الأخبار التى نشرت فى صحف الصباح وأذيعت من الإذاعة تكون موضع تخمينات الناس وكل انسان يفسرها على هواه ، كما ظلت المظاهرات تطوف بالاسكندرية ، وكان البوليس يحاول تفرقتها ولكن بدون عنف وكانت ظاهرة جديدة من البوليس الذى تعود تفريق المظاهرات دائما بالعنف .. وإنما كان من الواضح أن جماعات الإخوان المسلمين تشترك فى بعض هذه المظاهرات وتتزعمها بهتافاتها المعروفة .

كان أهم أخبار هذا اليوم التى ترددت على ألسنة الناس أن حركة الجيش سوف تنتهى وذلك بعد أن قدمت وزارة نجيب الهلالى استقالتها فى اليوم السابق وقبلها الملك على الفور ، وأنه كلف على ماهر بتشكيل الوزارة الجديدة بناء على رغبة المتمردين

بالقاهرة وأن الملك أمام الأمر الواقع أمر بإجابة جميع مطالب الجيش ومنها إقالة وزارة الهلالى التى قدمت استقالتها بعد أن سافر مرتضى المراغى بالطائرة إلى القاهرة ظهر اليوم السابق ٢٣ يوليو موفدا من الملك ، ولما علم أن محمد نجيب لن يقابله فى وزارة الداخلية وأنه يجب أن يتوجه هو إلى القيادة العامة لمقابلته خشى من اعتقاله هناك فعاد بنفس الطائرة إلى الاسكندرية حيث وجد الوزارة بأجمعها قد قدمت استقالتها . كان سبب الشائعات فى أن الحركة سوف تنتهى بعد استقالة الهلالى وتشكيل وزارة على ماهر، هو ما أذيع فى مساء اليوم السابق أن جلالة الملك قد وافق على جميع مطالب الجيش ومنها تشكيل وزارة على ماهر وتعيين محمد نجيب قائداً عاما للقوات المسلحة وإبعاد بعض رجال الحاشية الملكية ومنهم أنطون بولى وكريم ثابت وإلياس اندراوس وحلمى حسين ومحمد حسن والدكتور يوسف رشاد ..

وكان إنعام الملك على محمد نجيب برتبة الفريق وإذاعة البيانات باسمه قد جعل الكثيرين يعتقدون أن الجيش وقد أجيبت جميع طلباته فلن يكون هناك أى مبرر لاستمرار الحركة .. خصوصا وأن بيانات على ماهر رئيس الحكومة التى رددتها الإذاعة عقب حضوره إلى الاسكندرية كانت توحى بذلك ...

وكنت أحد الذين صدقوا ذلك ، وذلك لاعتقادى بدهاء على ماهر الذى تولى الحكم . على كل حال قضيت هذا اليوم كاليوم السابق أجول فى شوارع الاسكندرية ومحلاتها العامة ومقاهيها يصاحبنى فى هذا التجول الاستاذ محمد على الطاهر ، ولاحظت أن الناس بعد الظهر كانوا أقل ابتهاجا ، وفترت حماستهم بعكس اليوم السابق .

حاولت الاتصال بأحمد حمروش فلم أوفق إلى ذلك ، كما أنى حاولت الاتصال بعبد القادر النجار فلم يكن موجودا فى بيته لأنه كان مع الملك فى سراى المنتزه .. وكذلك لم يتصل بى أحمد أبو الفتح طوال اليوم .

وعدت إلى منزلى قبل منتصف الليل ، وبينما كنت أتأهب للنوم اتصل بى أحمد أبو الفتح من القاهرة من مكتبه بجريدة المصرى ، وشحن أعصابى بكمية من الأخبار المثيرة .

عندما سألت أحمد أبو الفتح .. هل انتهى كل شىء بتأليف وزارة على ماهر وإجابة مطالب الجيش وأخبرته أن هذا هو الذى يتردد فى الاسكندرية أجابنى بالنفى .

وكانت أخباره ما يأتى :

– محمد نجيب سيصل إلى الاسكندرية صباح باكر (٢٥ يوليو) .

– هناك قوات كبيرة وصلت إلى الاسكندرية أو هى فى طريقها الآن ، ومع هذه القوات عتاد ضخم بعضها قادم بالسكة الحديد والبعض الآخر بالطريق الصحراوى .

– سيعزل الملك باكر أيضا ٢٥ يوليو ويجبر على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد وإذا رفض فسوف يقبض عليه ويحاكم .

كما أخبرني أنه تأكد أن الملك طلب في اليوم السابق ٢٣ يوليو تدخل القوات البريطانية لحمايته ومساعدته في القضاء على التمرد الذى حدث بالقاهرة وذلك عن طريق المستر جيفرسون كافرى السفير الامريكى الذى استدعاه لمقابلته فى قصر المنتزه فى اليوم السابق وطلب منه التوسط لدى الحكومة البريطانية لتدخلها لقمع حركة التمرد كما كان يسميها ، شدت هذه الأخبار المثيرة أعصابى من جديد .. واعتقدت أن الملك كان يتظاهر أمام بعض المحيطين به ليلة الانقلاب بعدم رغبته فى طلب المساعدة من جيوش الاحتلال وتصريحه بأنه عازف عن الملك وغير مبق على العرش فإذا انتهت الحركة بخير ، يشيد بوطنيته بعد ذلك ، وذلك كما أخبرنى عبد القادر النجار تليفونيا كما سبق أن أشرت .... وفى نفس الوقت كان يدبر الأمر لتدخل الانجليز إذا تفاقمت الأمور وطلب منهم ذلك .

آويت بعد ذلك إلى فراشى ... وبالرغم من الحبوب المنومة التى أخذتها فقد قضيت ليلة مضطربة تتنازعنى فيها أفكار شتى .

وفى الصباح الباكر ليوم ٢٥ يوليو ، ارتديت ملابسى ، وغادرت بيتى وأخذت أتجول على غير هدى بالمدينة .. حتى ساقتنى قدماى إلى محطة سيدى جابر الشيخ المجاورة لمعسكر مصطفى باشا ... المقر الرئيسى للقوات المسلحة بمدينة الاسكندرية .

وشاهدت جموعا كبيرة من الأهالى متجمعين حول المعسكر قادهم الفضول مثلى إلى هناك لاستطلاع الانباء .

وكما قال شوقى ... (ليس شيئاً على الشعوب بسر) ... كانت الناس تؤكد أن محمد نجيب موجود فى المعسكر وأنه قدم إلى الاسكندرية مع بعض أعوانه من ضباط القيادة الجديدة فى الصباح الباكر ، وأكد بعضهم أنهم شاهدوه شخصيا .

وبعد قليل بدأت قوات كبيرة بمعداتها تدخل إلى المعسكر قادمة من شارع مصطفى باشا الذى يصل ما بين المعسكر ومحطة سيدى جابر ، كما كانت قوات أخرى تأتى إلى المعسكر قادمة من شارع الكورنيش ..

وكان الشعب يقابلها بالتصفيق والهتاف .. وكان الضباط والجنود حاملو البنادق ولابسو الخوذات يلوحون للشعب بأيديهم مبتسمين ردا على تحيات الشعب وهتافه لهم .

وقفلت عائداً إلى بيتى بعد أن اطمأننت إلى صحة ما قاله لى أحمد أبو الفتح تليفونيا بالأمس .

وبعد الظهر اتصلت بعبد القادر النجار . فوجدته فى بيته .

أخبرنى بأنه عائد منذ قليل لكى يستريح بعض الوقت لأنه متعب ولم ينم منذ يومين ... وأخبرنى أن الملك والملكة وولى العهد والأميرات قد انتقلوا إلى سراى رأس التين ، وأن الملك لا يزال يفكر فى التنازل عن العرش .. ولما أخبرته بما بلغنى من أن الملك طلب تدخل القوات البريطانية عن طريق السفير الامريكى لحمايته ولقمع حركة الجيش ، أكد لى أنه لم يسمع منه ذلك قط ، وقال :

– لو كان عاوز يعمل كده ما كانش وافق على طلبات الجيش وعين محمد نجيب قائدا عاما ورقاه فريق .

قلت : إن شاء الله يا عبد القادر بك .. والله لو كان حيتنازل عن العرش يريح ويستريح ويوفر على البلد دم كثير !

وانتهى الحديث .

مر هذا اليوم ثقيلاً متباطئاً ، وكنت أترقب الأحداث وأتابع الإذاعات فى انتظار النبأ الذى أنتظره .. خلع الملك .. ولكن لم يحدث شىء . وعدت إلى بيتى فى المساء وأنا أظن أن محمد نجيب وزملاءه والقوات التى قدمت من القاهرة ، كل هؤلاء جاءوا لشكر الملك على اجابة مطالبهم ، وإعلان الولاء له !!

٢٦ يوليو .. خلع الملك

كان الإعياء الجسمانى والاضطراب العصبى والقلق والتوتر قد أثر فى حالتى الصحية فشعرت بالتعب والإجهاد ، ولذلك قررت البقاء فى بيتى هذا اليوم (٢٦ يوليو) والاكتفاء بمتابعة الاحداث من الاذاعة المحلية والاذاعات الأجنبية . ولكن الاذاعات التى استمعت إليها لم تشبع فضولى ، فقد كانت الاخبار روتينية لم تضف جديدا إلى أخبار الأمس .

وقبيل الظهر اتصل بى المرحوم الدكتور صالح المهدى وهو زميل جهاد قديم ، وأخبرنى أنه علم من مستشفى المواساة حيث كان يعمل أن الجيش حاصر سراى المنتزه وسراى رأس التين وأنه وجه إنذارا إلى الملك للتنازل عن العرش ومغادرة البلاد ، وأضاف بأن معركة نشبت بين قوات الجيش المحاصرة لسراى رأس التين وبين قوات الحرس الملكى بقيادة الفريق النجومى باشا سقط فيها بعض القتلى ...

لم أستطع أن أتابع حديثه ، وطلبت منه أن يمر علىَّ فورا لكى نشاهد الأحداث بأنفسنا ونحن نتجول بسيارته ، ووافق على الفور .

بعد دقائق كنت واقفا فى انتظاره أمام بيتى وما لبث أن حضر ، وجلست إلى جواره وانطلقت بنا السيارة إلى ناحية سراى رأس التين ، ولما أشرفنا عليها لم نستطع مواصلة السير فقد كانت الطرق مغلقة بكردون كثيف من جنود الجيش شاكى السلاح وشاهدنا الدبابات ومدافع الميدان عن بعد وهى تحاصر السراى وكأن معركة حربية رهيبة على وشك النشوب .

كانت الشوارع المحيطة بالسراى تكتظ بخلق غفير ، والجموع الحاشدة قدمت من كل مكان لمتابعة الأحداث ورؤية المشهد الأخير فى عهد الملكية ، وكان الناس يتحدثون عن الاشتباك الذى حدث بين قوات الجيش والحرس الملكى ، وقد بالغ الناس فى رواية ما حدث ، وتطوع الكثيرون لتصويره وذكر عدد القتلى ، كما أشيع أن الجيش قد قبض على الملك .. كل واحد يقول ما صوره له خياله .

وقد عمت المظاهرات المكان ، وكان المتظاهرون يهتفون لأول مرة بسقوط الملك والملكية .. يسقط الملك .. لا ملكية بعد اليوم .. إلى أخر هذه الهتافات .

شباب النيل .. والدردنيل !

ومن طرائف ما شاهدناه بعد أن ترجلنا من السيارة وأصبحنا بين الجماهير أن بعض المتظاهرين كانوا يهتفون .. (عد إلى تركيا يا فاروق) .

ويظهر أن أحد المصريين الذى ينحدر من أصل تركى ، أراد أن يشارك فى التعبير عن فرحته وأراد أن يعبر أن تركيا بريئة من فاروق ، فأخذ يهتف بصوت عال : (يحيا شباب النيل مع شباب الدردنيل) ! وردد بعض المتظاهرين هذا الهتاف بدون وعى . إنها روح الجماعة ، أو روح القطيع .. ولكن المتظاهرين الذين رددوا هذا الهتاف انهالوا عليه بالضرب بعد أن تبينوا معناه !!

وعدنا إلى السيارة ، وانطلقنا إلى سراى المنتزه فوجدناها أيضا محاصرة حصاراً شديداً ، ولكن كان هادئا يخيم عليه الصمت .. كأنه صمت القبور .

وأثناء عودتنا تركنى الدكتور مهدى فى محطة الرمل وعاد إلى بيته .

رايح السجن !

وبينما كنت أسير متوجها إلى مقهى التريانون سمعت شخصا يناديني ، ولما التفت إليه فوجئت بأنه (أحمد حمروش) .. وعانقنى ، وأخبرته أننى كنت أبحث عنه كطلب جمال عبد الناصر .

وجلسنا بالمقهى .. وعلمت منه أن الجيش وجه إنذارا باسم الفريق محمد نجيب إلى

الملك بمغادرة البلاد فى ميعاد أقصاه الساعة السادسة مساء وأن الملك قد وقع فعلا وثيقة تنازله عن العرش إلى ولى عهده الأمير أحمد فؤاد ، وأنه يتأهب الآن لمغادرة البلاد وسوف يكون فى وداعه محمد نجيب وأنور السادات وأحمد شوقى وجمال سالم ، ولم أكن أعرف الشخصين الآخرين .

ونظرت إلى ساعتى ، وكانت تقترب من الرابعة .. وقلت كم كان بودى أن أرى المشهد الأخير للملكية فى مصر .. وتمتمت قائلا :

- مسكين ..

وسألنى أحمد حمروش :

- مين هو اللى مسكين .. وقلت :

- فاروق .. هذا رجل ساقته حماقته إلى أسوأ مصير ، وأخذت أردد الآية الكريمة (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت ، وظن أهلها أنهم قادرون عليها ، أتاها أمرنا ليلا أو نهارا فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالأمس) . (سورة يونس الآية ٢٤) .

وساد بيننا الصمت برهة .. وفجأة سألنى :

- تعرف أنا جاى منين ؟

- لا .

- من سجن الأجانب !

- كنت بتعمل إيه فى سجن الأجانب ؟

- قبضت على زهران رشدى وحطيته فى السجن !

- وبأى حق قبضت عليه وبصفتك إيه ؟

- ده بتاع القلم السياسى وقبضت عليه باعتبارى أحد المشاركين فى العهد الجديد .. وأخذ يحدثنى كيف أنه توجه ومعه نفر من جنود الجيش إلى مبنى المحافظة وقبض على اللواء زهران رشدى رئيس القلم السياسى بالاسكندرية وكيف أنه أمر موظفى القلم المدنيين بالتحفظ على جميع أوراق وملفات البوليس السياسى السرية ثم توجه معه إلى سجن الأجانب حيث أودعه السجن ، وكيف أن مأمور السجن كان فى حيرة من أمره حتى أذعن لأوامر اليوزباشى أحمد حمروش !

وأشعلت سيجارة ونفثت دخانها بشدة ونظرت إليه طويلا ، ثم انفجرت ضاحكا ، وقلت له :

- جاتك خيبة ياشيخ !! أنا شايف زهران رشدى دلوقت فى محطة الرمل هنا يستطلع الأمور زيك .

– مش معقول .. إمتى شفته ؟

– دلوقت حالا .. من عشر دقائق .

– وقفز أحمد حمروش وانصرف مسرعا .. وسألته وهو ينصرف :

– رايح فين .

– رايح السجن .. استنانى شوية .

وبعد ربع ساعة عاد أحمد حمروش حيث وجدنى جالسا فى مكانى وكانت علامات خيبة الأمل تبدو على وجهه .. وجلس .. وسألته :

– هيه لقيته فى السجن ؟

– لا يا أخى المأمور أفرج عنه على طول .

– طبعاً .

– طبعا إزاى ؟

وكان الجرسون اليونانى قد وصل إلينا يسأله ماذا يشرب .

وقلت له :

– تشرب إيه يا حضرة الدوتشى ؟ .. وسألنى وهو يكظم غيظه ..

– دوتشى ؟

– أيوه ، تشرب إيه ..

وقهقه ضاحكا القهقهة التى تنقض الوضوء !

– واحد قهوة مضبوط .

ومع فنجان القهوة ، ودخان السجاير ، أخذنا نتحدث فيما يتحدث فيه الناس .. فقد كان حديث الساعة .

واستأذن منصرفا ، فقد كان مشغولا ومسئولا عما يجرى من أحداث .

وبقيت جالسا فى المقهى أراقب حركة الجماهير غير العادية التى كانت تموج بها الشوارع والمظاهرات الصاخبة التى لا تنقطع ، وكان الوقت يمر ببطء وتثاقل ، وقبيل الساعة السادسة ازدادت شدة الزحام فى شارع الكورنيش أمام محطة الرمل .. ومر موكب محمد نجيب ، ولم تستطع الحراسة العسكرية التى رابطت فى طريقه ، ولا راكبو الموتوسيكلات من رجال البوليس الحربى الذين أحاطوا بسيارته .. لم يستطع كل هذا أن يحول بين الجماهير وبين الالتفاف حول الرجل الذى استطاع عزل الملك ونفيه خارج البلاد ... كان حماس الناس لقائد الحركة جنونيا لا يستطيع الكاتب أن يصور الحرارة التى حدث بها .

شاهدت هذا الموكب من بعيد وأنا لا أزال فى المقهى ، فلم أستطع الاقتراب من الزحام من فرط الإعياء .

وبعد الساعة السادسة بقليل .. سمع الناس فى الاسكندرية صوت المدافع تنطلق فى قوة وجبروت .. واحد وعشرون مدفعا انطلقت تؤدى تحية وداع للملك المخلوع وهو يغادر البلاد لآخر مرة . والباخرة (المحروسة) تقله إلى منفاه .

وهكذا أسدل الستار بعد أن انتهى الفصل الأخير من قصة الملكية وحكم أسرة محمد على فى مصر .

وعدت فى تثاقل إلى بيتى لكى أنال قسطا من الراحة .

عدت إلى منزلى ، وابتدرتنى زوجتى بقولها أن أحمد أبو الفتح قد اتصل بى أكثر من مرة من القاهرة ، وطلب منها فى المرة الأخيرة أن تطلب منى التواجد فى البيت لأنه سيتصل مرة أخرى بخصوص مسألة هامة جداً .

خلعت ملابسى . وجلست أستمع إلى ما كانت تردده الإذاعة المصرية من أنباء اليوم المثيرة .

– إنذار محمد نجيب الذى حمله على ماهر إلى الملك باسم ضباط الجيش ورجاله بطلب تنازله عن العرش ومغادرة البلاد والعبارات القاسية التى وردت به ، ومنها : «نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير ... إلخ .

– الأمر الملكى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ الذى بموجبه تنازل الملك فاروق عن العرش لولى عهده الرضيع حضرة صاحب السمو الملكى الأمير أحمد فؤاد .

– وصف مغادرة الملك المخلوع لمدينة الاسكندرية على ظهر الباخرة أو اليخت (المحروسة) ووداع محمد نجيب وبعض ضباط القيادة له :

– بيان محمد نجيب الذى بموجبه تنازل عن رتبة الفريق التى أنعم بها الملك عليه قبل يومين فقط ، واكتفائه برتبة اللواء التى كان يحملها قبل تزعمه حركة الجيش ... إلخ .

وفجأة ألح جرس التليفون (ترنك) .

وكان المتكلم أحمد أبو الفتح .

حركة الجيش ، والوفد

أخبرني أحمد أبو الفتح أن النحاس باشا سوف يعود مع فؤاد سراج الدين إلى مصر بعد منتصف الليل بطريق الجو (وكانا قد سافرا إلى الخارج للاستشفاء قبل أيام من قيام الحركة) .. وأضاف أنه اتفق مع قادة الحركة على أن يصحبهما بعد عودتهما من المطار إلى مقر القيادة للتهنئة بقيام الحركة .

ولكني اعترضت على اقتراحه بشدة ، ورجوته ألا يفعل ذلك وأنه يجب أن يتوجه النحاس وفؤاد سراج الدين كل منهما بعد عودته إلى بيته رأسا ، على أن ندبر بعد ذلك أمر لقائهما بقادة الحركة ، وبررت رأيي بأن النحاس باشا ليس فقط زعيم الأغلبية المطلقة ولكنه بمثابة والد للجميع ، وعلى الأبناء السعي للآباء ، وليس العكس ، ولكني وجدت أحمد أبو الفتح متمسكا برأيه ومتحمساً له بشدة ، فلم أشأ أن أجادله خصوصا وأن الحديث التليفوني لم يكن يتسع لمزيد من الجدل . والذى حدث بعد ذلك أن أحمد أبو الفتح كان فى استقبال مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين بمطار القاهرة عند عودتهما بعد منتصف الليل ، وكانا قد علما بأمر عزل الملك ونفيه وهما فى الطائرة ، وقد أقنعهما بالتوجه إلى مقر القيادة للتهنئة بالحركة وخلع الملك ، وعرفهما بأن محمد نجيب وزملاءه الضباط فى انتظارهما .

وقد علمت بعد ذلك أن النحاس وفؤاد سراج الدين قد اقتنعا بذلك وتوجها بصحبة أحمد أبو الفتح من المطار إلى مقر القيادة بكوبرى القبة ، وأنهم انتظروا المقابلة فى الدور الأول للقيادة ، وطال انتظارهم حوالى ثلاثة أرباع الساعة ، فصعد أحمد أبو الفتح إلى الدور الثانى وقابل أعضاء المجلس ثم عاد إلى النحاس وسراج الدين ودعاهما للصعود ، صعدوا جميعا حيث كان محمد نجيب وزملاؤه فى انتظارهم وهم يرتدون الملابس العسكرية . وبالرغم من أن محمد نجيب عانق النحاس بحرارة وصافحه الباقون باحترام ، إلا أن المقابلة كانت جافة وفاترة واقتصر الحديث الذى دار على عبارات المجاملة والتحية التقليدية .

وانصرف بعد ذلك النحاس باشا إلى منزله بعد أن أمر محمد نجيب بأن يصحبه فى عودته عدد من جنود الشرطة العسكرية راكبى الموتوسيكلات تكريما له .

بلغتنى هذه الانباء ، وضايقتنى كثيرا .

مكثت بعد ذلك فى الاسكندرية ، ولم أشأ التوجه إلى القاهرة بعد نجاح الحركة واستقرارها . فقد بدأت مواكب النفاق تزحف إلى مقر القيادة لتقديم فروض الولاء للسادة الجدد ، ومن بين هؤلاء بعض أعضاء الهيئة الوفدية بكل أسف ، وكانت الصحف تنشر هذه المقابلات بطريقة تثير الاشمئزاز .

وبعد ثلاثة أيام من عزل الملك . جاء أحمد فؤاد إلى الاسكندرية وعلمت منه بعض تفاصيل أحداث الأيام السابقة ، وصاحبته فى البحث عن شقة مفروشة لكى يصطاف بها مع أسرته ، واستأجر شقة مفروشة بجهة ميامى بسيدى بشر شهرا كاملا من منتصف أغسطس حتى منتصف سبتمبر بمبلغ عشرين جنيها .

يا للأيام السعيدة !!

وعاد أحمد فؤاد إلى القاهرة على وعد أن ألحق به بعد أيام بعد أن أخبرنى أن جمال عبد الناصر يلح فى طلبى .

وفى اليوم التالى لعودة أحمد فؤاد إلى القاهرة (٣١ يوليو) اتصل بى جمال عبد الناصر تليفونيا وعاتبنى لعدم ذهابى إلى القاهرة وطلب منى الحضور ، فوعدته بالسفر غدا أول أغسطس ، وقلت له : أنا لا أعرف طريقك ، وباكر يوم الجمعة فأعطانى رقم تليفون بيته بحدائق القبة وكان قد تم تركيبه منذ يومين فقط .. وقال .. على كل حال أنا موجود على طول فى القيادة ، وثروت عكاشة يعرف طريقى .

لقاء مع عبدالناصر

سافرت فى اليوم التالى إلى القاهرة ، وتوجهت إلى سلاح الفرسان ، فلم أجد ثروت عكاشة ، وتوجهت إلى مقر القيادة فى المبنى المقابل ، واعترض حارس الباب الخارجى طريقى ، فلما أخبرته أننى على موعد مع البكباشى جمال عبدالناصر ، لم يعرف الاسم ، وسأل بعض زملائه الجنود عنه فلم يكونوا أكثر منه علما .. حتى تصادف خروج أحد الضباط برتبة يوزباشى ولما عرف أنى على موعد مع جمال عبدالناصر صافحنى وعاد معى إلى داخل المبنى حيث أشار إلى غرفة بالدور الثانى ، وقال لى : تجده فى هذه الغرفة .. وتركنى وانصرف .

طرقت باب الغرفة ، ولم يكن عليها حارس ، فلم أسمع جوابا ، فدخلت .. ورأيت جمال عبدالناصر يغفو على المكتب معتمدا رأسه بيديه .

كانت الساعة السادسة مساء والجو شديد الحرارة .

وتعمدت أن أسعل بصوت خفيف فتنبه ، ووقف يصافحنى بحرارة ويعانقنى .. ثم دعانى للجلوس .. وتركنى بعد أن خرج إلى الردهة الخارجية ثم عاد بعد دقيقتين معتذرا بأنه كان يبحث عن أحد الجنود لإحضار القهوة .

هنأته بما حدث .. ولاحظت أنه يضع على مكتبه هيكل قنبلة (ميلز) من قنابل الجيش البريطانى اليدوية .

وقلت له ضاحكا : تشترى قنابل منها ؟ .. أنا مستعد أورد للجيش ، وكنت أذكره بأننا

كنا نمد الفدائيين فى معركة القنال بالكثير من هذه القنابل ، كنت أحضرها من الصحراء الغربية من مخلفات الجيش البريطانى .

وضحك عبدالناصر .. وقدم لنا الجندى القهوة .

وتحدثنا طويلا .. ثلاث ساعات كاملة .. كان أهم ما دار فى الحديث الآتى :

– قال لى : تعرف إنك كنت السبب فى أننا اخترنا محمد نجيب رئيسا للحركة ؟

وأبديت دهشتى مما سمعته ، خصوصا وأننى لم يسبق لى معرفة محمد نجيب ولم أره فى حياتى إلا وهو فى موكبه متجها إلى سراى رأس التين لوداع الملك يوم ٢٦ يوليو أى يوم عزله .

وفسر لى ذلك بقوله .. إحنا كنا اتفقنا على أن يكون اللواء أحمد فؤاد صادق قائد حرب فلسطين قائدا للحركة ، ولم يكن اسم محمد نجيب قد برز قبل موضوع انتخابات نادى الضباط ، وفعلا صارحناه بما اعتزمناه ، ووافق .. وكان صلاح سالم يتردد عليه بخصوص هذا العرض .. ولكنه كان يتهرب ويثبط عزيمتنا بأن الملك قوى ولا يمكن التغلب عليه .. ولح مهددا صلاح سالم بالتبليغ عنا ، فابتعد عنه .. وبعدين أنا تذكرت استجوابك فى البرلمان بخصوص فؤاد صادق وطلبك تجريده من رتبه وألقابه ونياشينه لأنه كان يدعو إلى إرسال الجيش المصرى إلى كوريا مع الأمريكان فى الوقت اللى كانت البلد كلها ضد الدفاع المشترك .. وبذلك اتجهت الأنظار إلى اللواء نجيب الذى عرض نفسه للخطر بتحديه الملك وترشيح نفسه ضد حسين سرى عامر ولم يرضخ لأى إغراء أو تهديد من جانب الملك .. ورفض إنه يبقى وزير حربية ولم يطق الملك هذا التحدى فأمر بحل مجلس إدارة النادى بسببه وأمر بنقله من القاهرة .

– وقد عاتبته لما بلغنى من أنه وزملاءه قابلوا النحاس باشا بفتور بعد عودته من أوروبا ولكنه نفى ذلك بشدة ، وقال إنه تصادف أن النحاس وسراج الدين عادا بعد عزل الملك بساعات ، وإنه وإخوانه ظلوا بدون نوم أو راحة خمسة أيام كاملة ، وأنهم بعد الاطمئنان إلى نجاح الحركة واستقرارها بعد عزل الملك شعروا بالتعب والإرهاق الشديد فخلدوا إلى النوم لأول مرة ، وما كاد النعاس يغلق أجفانهم حتى فوجئوا بمن يوقظهم ويخبرهم أن النحاس وسراج الدين وأحمد أبو الفتح ينتظرون فى الدور الأرضى .. فاستيقظوا وارتدوا ملابسهم ، واستغرق ذلك فترة من الوقت حيث تمت المقابلة وهم فى أسوأ حالات الإعياء وبالرغم من ذلك فقد استقبلوهما بالحفاوة والترحيب – كما قال – وبعد انصرافهما استغرقوا فى سبات عميق .

واقتنعت بهذا التعليل بطبيعة الحال .

تحديد الملكية الزراعية :

– وفى هذا اللقاء كان التفاهم بيننا على ضرورة دعوة مجلس النواب المنحل إلى الانعقاد للموافقة على تنازل الملك عن العرش وإقرار ما حدث ، وذلك كما ينص الدستور .

وقلت له إننى سوف أتقدم باقتراح باعتبارى عضوا فى هذا المجلس بعد الموافقة على تنازل الملك لابنه مطالبا بإلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية ، ولكنه لم يوافق على ذلك قائلا إن هذا الأمر يحتاج لبعض الوقت .

– وأخرج من مكتبه إحدى مضابط مجلس النواب ، وكانت تتضمن بعض أقوالى عند مناقشة الميزانية والاقتراحات التى طالبت الحكومة بتنفيذها ، وكان منها موضوع تحديد الملكية الزراعية وطلب العناية بتعمير أراضى الواحات الداخلة والخارجة لاستزراع مساحة ضخمة من الأطيان بطريقة الرى الجوفى وربط هذه الواحات بالصعيد بمواصلات سهلة لزيادة الإنتاج الزراعى .. واقتراحات أخرى .

ولكنه أبدى اهتمامه بهذين الموضوعين ، وأخذت ألخص له اقتراحات سابقة تقدم بها بعض الاقتصاديين وبعض النواب والشيوخ السابقين بهذا الخصوص منهم محمد خطاب عضو الشيوخ سنة ١٩٤٤ ، ومريت غالى وأحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد وإبراهيم شكرى نائب الحزب الاشتراكى فى البرلمان الأخير .

وقال لى جمال عبدالناصر :

– على كل حال دى شغلتك إنت وأحمد فؤاد .. ابحثوا الموضوع كويس واكتبوا لى مذكرة عنه .. كما طلب منى كتابة بحث عن موضوع استزراع أراضى الواحات (الوادى الجديد) بعد ذلك فوعدته بذلك وانصرفت .

غداء مرح مع بعض صانعى الحركة
أحداث ٢٣ يوليو على لسان صانعيها
وتصورهم لمستقبل العمل السياسى

فى مساء يوم ٣ أغسطس كنت موجودا بجريدة المصرى بالقاهرة ، وجلست فى مكتب أحمد أبو الفتح لكى أقوم بأعمال رئيس التحرير كما طلب منى لأنه كان قد توجه مع السيدة حرمه إلى السينما وذلك بعد إجهاد الأسبوع السابق .

ودخل الغرفة الأستاذ عبدالمنعم الصاوى أحد كبار محررى الجريدة ومعه الاستاذ أحمد فؤاد الذى حضر إلى المصرى للبحث عنى لأنه لم يجدنى فى الفندق الذى أنزل به .. ورحبت به وجلسنا ثلاثتنا نشرب القهوة ثم استأذن الاستاذ الصاوى وعاد إلى مكتبه .

وتحدثنا (أحمد فؤاد وأنا) عما يشغل بال الناس وقتئذ ، أى فى الأوضاع السياسية وما ينبغى أن يسير عليه نظام الحكم .

وقبل أن ينصرف أحمد فؤاد دعانى لتناول طعام الغداء بمنزله باكر حيث سيكون موجودا بعض أعضاء مجلس القيادة وعلى رأسهم جمال عبدالناصر .. وطلب منى أن أدعو أيضا أحمد أبو الفتح .. ووعدته بذلك .

وجاء أحمد أبو الفتح الساعة الواحدة صباحا ، وحدثته بزيارة أحمد فؤاد ودعوته لنا على الغداء غدا ، فحاول أن يعتذر لأن معرفته بأحمد فؤاد سطحية . ولكننى ألححت عليه، فقبل .

وفى اليوم التالى (٤ أغسطس) توجهنا إلى منزل أحمد فؤاد حوالى الساعة الواحدة ظهرا ، فكان موجودا ومعه أحمد حمروش .. وبعد قليل حضر يوسف صديق .. وبعد دقائق حضر جمال عبدالناصر ومعه خالد محيى الدين .

وكان من الطبيعى أن يدور الحديث ونحن على مائدة الطعام عن أحداث الأيام السابقة.. . أى الانقلاب أو الحركة ، كما كانت تسمى وقتئذ .. فلم تكن كلمة الثورة قد أطلقت على حركة الجيش بعد .

كنت أستمع إلى جمال ويوسف وخالد .. ثلاثة ساهموا فى صنع الحركة يدفعنى الفضول إلى معرفة بعض التفاصيل المثيرة .. لماذا خاطر هؤلاء وزملاؤهم بالإسراع فى عمل الانقلاب مع ما كان يتهددهم من فشل إذا حدث أى خطأ؟ .. وما هى العقبات التى صادفتهم ليلة ٢٣ يوليو وكادت تنتهى بهم إلى الفشل .. وكذلك الظروف التى تهيأت لنجاح الحركة فى ساعات؟ .

وبالرغم من أننى لست رجلا عسكريا ولم يكن يهمنى إلا النتائج ، إلا أننى حرصت على تتبع ما كان يرويه ثلاثتهم عن دور كل واحد منهم ليلة ٢٣ يوليو .. الليلة التاريخية التى غيرت تاريخ مصر .

كان يوسف صديق أكثرهم حديثا ومرحا .. كان يروى أحداث هذه الليلة وهو يستعيد ذكرياتها بأسلوب ضاحك مرح ومثير فى نفس الوقت ، مع أن مظهره (رحمه الله) كان لا يوحى بأنه على هذا القدر من المرح وخفة الروح وحبه للدعابة .. وكان أقلهم كلاما جمال عبدالناصر .

ومن مجموع ما دار من حديث .. ومما سمعته من العسكريين الموجودين ، أستطيع أن ألخص أحداث ليلة ٢٣ يوليو فيما يأتى :

أحداث ليلة ٢٣ يوليو

كان المتفق عليه من رجال الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار أن يقوموا بعمل مظاهرة عسكرية محدودة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٢ أى يوم السبت الثالث من نوفمبر وذلك لتمكين البرلمان السابق الذى قام بحله نجيب الهلالى فى وزارته الأولى بعد حريق القاهرة من الانعقاد تطبيقا لأحكام الدستور الذى كان ينص على أن ينعقد البرلمان يوم السبت الثالث من نوفمبر بقوة الدستور إذا كان قد حل قبل ذلك ولم تجر انتخابات جديدة فى المواعيد الدستورية (١) .

وكان هذا الاتفاق يهدف إلى تمسك الشعب (ومنه أفراد القوات المسلحة) بالدستور وتقديسهم له ، وحتى لا يقر فى ذهن الشعب أن الجيش يحمى الاستبداد وحكومات الأقلية والأحكام العرفية ، خصوصا وأن قوات الجيش كأوامر هذه الحكومات هى التى كانت تشرف على منع التجول بعد حريق القاهرة وظلت شهورا طويلة تقوم بهذا العمل رغم زوال أسبابه الأمر الذى سبب ضيقا وبلبلة فى نفوس الناس وارتيابا فى رجال الجيش باعتبارهم حماة للاستبداد .

وظل اتفاقهم على هذا الأمر حتى جد من الأحداث ما دعاهم إلى الإسراع بالقيام بحركة ٢٣ يوليو فجأة .. وبغير ترتيب مسبق وبطريقة سريعة ومرتجلة .

بدأ التفكير فى القيام بعمل ما يوم ١٧ يوليو بعد أن أصدر الملك قرارا بحل مجلس إدارة نادى الضباط المنتخب والذى كان يرأسه محمد نجيب وكان أكثر أعضائه من المتعاطفين مع الضباط الاحرار .

وقد قابل جميع الضباط هذا القرار بالغضب وفكر الضباط الأحرار فى احتلال النادى بالقوة المسلحة ، ولكنهم خشوا أن يعتبر الملك ذلك تمردا ويقمعه بقوات الجيش نفسه بقيادة اللواءات الذين كانوا يدينون بالولاء له .. ثم فكروا فى القيام باغتيال بعض قواد الجيش ومنهم بعض أعضاء مجلس نادى الضباط المؤقت الذين عينهم الملك بدلا من المجلس المنحل ، ولكن هذا الأمر لم يكن أيضا مأمون العاقبة ، فقد سبق لجمال

(١) أكد الرئيس أنور السادات أن حركة الجيش كان مقدرا لها القيام فى نوفمبر ١٩٥٢ وذلك فى خطبة له بعد ١٥ مايو .. كما أكد ذلك اللواء محمد نجيب فى رده على مذكرات عبداللطيف البغدادى فى روزاليوسف فى أغسطس ١٩٧٧ .

عبدالناصر وبعض زملائه أن حاولوا اغتيال اللواء حسين سرى عامر وأطلقوا عليه الرصاص ولكنه نجا وكاد يقبض عليهم .

وبينما كان الضباط الاحرار يفكرون فى الوسيلة التى يردون بها على حل نادى الضباط .. توجه جمال عبدالناصر ومعه عبدالحكيم عامر إلى منزل محمد نجيب رئيس النادى المنحل والذى كان الملك قد أصدر أمره بنقله من عمله كقائد لسلاح المشاة بالقاهرة إلى المنطقة الجنوبية بمنقباد وكان محمد نجيب هو الذى استدعاهما يوم ١٨ يوليو لكى يبلغهما أن الدكتور محمد هاشم وزير داخلية وزارة حسين سرى (والتى استقالت بعد ذلك بيومين) قد استدعاه بالأمس وأبلغه أن السراى عرفت أسماء قادة الضباط الأحرار وعدد له أكثر من عشرة أسماء .

وتصادف أنه عندما توجه جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر إلى محمد نجيب كان عنده محمد حسنين هيكل الذى كان رئيسا لتحرير مجلة آخر ساعة وقتئذ والبكباشى جلال ندا وهو من أبطال حرب فلسطين ومن مشوهى الحرب وكان قد استقال من الجيش وعمل بالصحافة محررا بدار أخبار اليوم ، وكان جلال ندا ، ولا يزال صديقا حميما لمحمد نجيب .

ولما كان جلال ندا زميلا لعبدالناصر فى الفالوجا أثناء حصارها .. ولخشية الجميع من محمد حسنين هيكل الذى كان معروفا بميوله الغربية وأن الدار التى يعمل بها كانت لسان حال السراى ، فقد دار حديث شكلى حول موضوع نادى الضباط وأبدى جلال ندا استعداده لرفع قضية فى مجلس الدولة لإلغاء هذا القرار (١) .

دعت هذه الأحداث مجموعة الضباط الأحرار إلى التفكير السريع فى القيام بعمل ما ، وخشوا أن يبطش بهم الملك .. وعلمت أن البعض منهم كان لا يتوجه إلى عمله ، ولا يبيت فى منزله خشية القبض عليه أو اعتقاله .

ومما زاد الطين بلة أن وزارة حسين سرى استقالت بعد ذلك بيومين فقط وكلف الملك نجيب الهلالى بتشكيل الوزارة الجديدة ، وكان المعروف أن هذه الوزارة جاءت للبطش بالشعب جميعه ولتشتيت الضباط الأحرار ومن يحوم حولهم الشك من العاطفين عليهم ، خصوصا أنه اختار اسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك وزيرا للحربية .

أكثر من ذلك .. أنه تصادف أن اللواء إبراهيم إمام رئيس البوليس السياسى كان قد ضبط كمية من منشور باسم الضباط الأحرار فى منزل أحد هؤلاء الضباط .

كل هذه الأمور قد تلاحقت فى أيام قليلة وبسرعة غير متوقعة ولما شعر قادة التنظيم أنهم أصبحوا فى خطر طبيعى وحقيقى ، بدأوا يتجمعون خلسة فى المعسكرات .. وأهمها

(١) كان جلال ندا عضو مجلس إدارة نادى ضباط الجيش الذى قام الملك بحله.

سلاح الفرسان . كان ثروت عكاشة يوم ٢٢ يوليو وكيلا لسلاح الفرسان ويعمل كأركان حرب لهذا السلاح وكان يزامله فى السلاح خالد محيى الدين ..

وزارهما يوسف صديق الذى كان يعمل قائدا لمعسكرات الهاكستب .. وتداول ثلاثتهم فى الأمر وقرروا القيام بحركة عند منتصف الليل للاستيلاء على معسكرات القاهرة واعتقال كبار القواد وفرض مطالبهم على الحكومة .

وتولى خالد محيى الدين مهمة تبليغ باقى الزملاء .

وبينما كان خالد فى طريقه إليهم لتبليغهم ، قابل مصادفة القائمقام أحمد شوقى ، وكان يعمل قائدا للواء القاهرة ، وكان أكبرهم رتبة .. ولم يكن يعلم شيئا عن تنظيم الضباط الأحرار ، وإن كان قد سمع عنه (١) .

حياه خالد محيى الدين ودار بينهما حديث طريف :

قال أحمد شوقى إن حالة البلد تسير من سيئ إلى أسوأ .. وقال :

– ايه ده يا خالد .. نجيب الهلالى تانى ، وإسماعيل شيرين وزير حربية .. البلد مافيهاش رجالة وإلا إيه .. والله لو كان فيه فى البلد راجل أكون الثانى ، ولو كان فيها اثنين أكون الثالث .. لكن يا خسارة .

ووجد خالد محيى الدين فرصته الكبرى .. قال له :

– والله يافندم فيها رجالة كثير .. اتفضل سعادتك معايا ، الليلة حتشوف الرجالة حتعمل إيه .

وانصرف خالد محيى الدين مع أحمد شوقى الذى كان كسبا كبيرا للحركة والذى قام بدور رئيسى فيها .. ليلة ٢٣ يوليو !!

وعلم أكثر الضباط الأحرار بما تم الاتفاق عليه فأبلغوا زملاء هم فى العريش .

ونتيجة لهذه التحركات الفجائية المريبة بدأ صغار الضباط يشعرون بأن شيئا ما يحدث فى الخفاء ، وكان ذلك موضوع حديث هامس بينهم . وحدث شىء هام وخطير كاد يعصف بهم جميعا ، ويدفعهم إلى اليأس .

ذلك أن أحد الضباط وهو اللواء على الاستيداع صالح محمود صالح قد اتصل صباح يوم ٢٢ يوليو من مكتب على صبرى الذى كان مديرا لمخابرات الطيران .. اتصل تليفونيا بالفريق حيدر باشا ، وهو مطمئن إلى مدير المخابرات ، وأخبر حيدر باشا بأسماء بعض الضباط الأحرار ومنهم اسم عبداللطيف البغدادى (قائد الجناح) .. وأضاف بأن مجموعة

(١) فى تعقيب لأحمد حمروش وكذلك لجمال القاضى بعد نشر هذا الفصل فى روزاليوسف أن المرحوم أحمد شوقى كان من الضباط الأحرار ، ولكنى أؤكد أن هذا ما سمعته فى هذا اللقاء الذى كان موجودا به أحمد حمروش نفسه . ولم يعقب عليه المرحوم أحمد شوقى عند نشره .

من هؤلاء الضباط سوف يقومون بحركة تمرد فى القاهرة مساء نفس اليوم .. وأبلغ على صبرى البغدادى بما يتهدده من أخطار (١) .

ومن الطريف أن عبداللطيف البغدادى كان قد ابتعد عن الضباط الأحرار بعد حريق القاهرة احتجاجا على ضم جمال سالم للهيئة التأسيسية لهم بعد أن أحضره شقيقه صلاح سالم معه فجأة ودون علمهم (٢) !!

وعلى أثر علم الفريق حيدر باشا بأسماء الضباط الأحرار ومقارنتها بالأسماء التى كانت قد بلغتها المخابرات للملك أمر كبار القواد بالنزول فورا إلى مواقعهم والقبض على هؤلاء الضباط وقمع أى حركة تمرد يحاولون القيام بها .

وبعد أن اطمأن إلى أن هؤلاء الضباط أصبحوا فى قبضة يده صرح فى معسكر مصطفى باشا فى الاسكندرية بأنه قبض فعلا (على شوية العيال اللى مسميين روحهم الضباط الأحرار !) .

وكان أحمد أبو الفتح قد أبلغ صباح هذا اليوم ثروت عكاشة (شقيق زوجته) تليفونيا أنه نما إلى علمه أن الفريق حيدر قد عرف أسماءهم وسوف يأمر بالقبض عليهم وطلب منه محاولة عمل أى شئ قبل فوات الوقت .. وهذا هو سر يأس أحمد أبو الفتح عندما بلغه تصريح حيدر بأنه قد قبض فعلا على الضباط الأحرار ، كما سبق أن ذكرت .

لم يقتصر الأمر على علم حيدر والسراى بأمر هؤلاء الضباط وأنهم ينتوون القيام بحركة تمرد مساء نفس اليوم .. ولكن الأمر بلغ سلطات الأمن ، إذ أن ضابطا آخر يدعى اليوزباشى فؤاد كرارة أبلغ اللواء أحمد طلعت حكمدار القاهرة بما سوف يحدث ، ووضعت قوات الشرطة على الفور فى حالة تأهب !

هذه الحوادث أحرقت جميع سفن الضباط الأحرار ، وأصبحت المسألة حياة أو موت بالنسبة لهم ، ولم يعد هناك مناص من المخاطرة .

تعمد يوسف صديق التفتيش على معسكرات هاكستب ، وأثناء التفتيش كان يتعلل بأى سبب لكى يأمر بعدم خروج الضباط إلى منازلهم هذا اليوم وبالرغم من أن هذه الأوامر التى تكررت فى أكثر من معسكر تبدو أنها عقاب لهؤلاء الضباط ، إلا أن يوسف صديق تعمد مزج الأوامر بالمزاح والابتسام والتلميح إلى أنه فى حاجة إليهم .. وظل يتنقل بينهم ويجلس مع صغار الضباط ويأكلون الجبن والبطيخ .. وهكذا .

وكان من المتفق عليه أن تبدأ الحركة عند منتصف الليل .

وكان الملك وحيدر باشا وسلطات الأمن يعرفون بها .. وكان مرتضى المراغى ساهرا فى مكتبه بوزارة الداخلية (بالاسكندرية) يتلقى أنباء القاهرة ، وبعد الساعة العاشرة اجتمع بعض قواد الجيش فى مقر إدارة الجيش لوضع خطة قمع الحركة قبل أن يتوجه

(١) ذكر عبداللطيف البغدادى هذه الواقعة فى مذكراته .

(٢) ينكر عبداللطيف البغدادى هذه الواقعة ، ولكنى سمعتها من جمال عبدالناصر !

كل منهم إلى موقعه للإشراف والتوجيه . وبينما كان هذا يجرى فى مقر قيادة الجيش .. كان يوسف صديق يتحرك من معسكره الذى كان القائد الثانى له فى منطقة الهاكستب ومعه جميع الجنود والضباط وكان قد أخبرهم قبل التحرك بما هم مقدمون عليه .. كان يتحرك مع جميع الجنود والضباط والسلاح بما فيها المدافع الميدانية فى مظاهرة عسكرية متجها إلى مقر إدارة الجيش .. وكان يوسف صديق قد بدأ تحركه قبل الموعد المحدد بساعة كاملة ، إذ ظن أن الحركة تبدأ فى الساعة الحادية عشرة مساء وليس فى منتصف الليل ، وكان هذا الخطأ سببا فى نجاح الحركة .

ذلك أنه فى أثناء سيره متوجها إلى مقر إدارة الجيش على رأس كتيبته وجد اللواء عبدالرحمن مكى متوجها إلى معسكرات الهاكستب لإخماد الحركة فاعتقله ، وفى الطريق اعتقل أميرالاى آخر من القواد واقتادهما معه أسرى .

وكان جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وقتئذ يستطلعان الحالة فى سيارة عبدالناصر بالقرب من مقر إدارة الجيش ، وكان كلاهما بالملابس المدنية (القميص والبنطلون) واشتبهت القوات فيهما وقبض عليهما بعض الجنود اعتقادا منهم أنهما من مخبرى الأمن أو من المخابرات .. وعند عرضهما على يوسف صديق الذى كان يقود كتيبته تعرف عليهما وأطلق سراحهما وانضما إليه !!

وعلى الفور توجه يوسف صديق بقواته وعتاده إلى مقر إدارة الجيش واقتحمها بقواته.

وحاول أحد الجنود المقاومة فأطلق عليه يوسف صديق الرصاص فقتله .. وكان هذا الجندى هو القتيل الوحيد خلال الحركة .

وقد كان خطأ يوسف صديق فى التبكير ساعة عن الموعد المحدد هو سبب نجاح الحركة ، فقد اعتقلت قواته بعد اقتحام مبنى القيادة بعض القواد الذين كانوا يتوافدون عليها كأمر حيدر باشا ، ومنهم اللواء حسين فريد واللواء حمدى هيبة وآخرون من كبار الضباط .

وبعد أن نجح يوسف صديق فى احتلال المبنى والاستيلاء عليه وصلت طلائع القوات التى جاءت لإخماد الحركة ، كانت المجموعة الأولى مكونة من حوالى مائة جندى وبعض الضباط .. وما لبثت هذه القوة أن انضمت إلى قوات يوسف صديق!!

وعندما سقطت قلعة مبنى القيادة لم تكن أى قوات بقيادة الضباط الأحرار قد تحركت إلى مواقعها بعد .. انتظارا لساعة الصفر .. منتصف الليل !!

ثم تحرك خالد محيى الدين يقود المدرعات إلى مدخل مصر الجديدة وأشرف عليها .

كما توجه ثروت عكاشة بمدرعات السلاح حيث رابط بها فى مطار ألماظة وحاصر ببعضها مداخل العباسية ، وحاصر سلاح الحدود .

وانتشرت أنباء الانقلاب بسرعة بين باقى الوحدات .. ورفع نجاح يوسف صديق فى اقتحام مقر القيادة والقبض على بعض القواد.. رفع ذلك الروح المعنوية فى باقى الوحدات.

قاد أحمد شوقى كتيبة مشاة واحتل بها رئاسة الحدود وعزز حراسة مداخل القاهرة حول الأماكن التى يقع بها سلاح الفرسان ومقر القيادة وغيرها من معسكرات الجيش ، وظل يتنقل بعد ذلك فى جميع الأماكن باعتباره أكبر المشتركين رتبة حتى تم نجاح الحركة.

وحاول زكريا محيى الدين التوجه إلى ميدان الحركة فمنعته القوات المحاصرة ، ثم سمحت له بالدخول والتوجه إلى سلاح الفرسان .

واحتل أحمد أنور قسم القاهرة .

واحتل اليوزباشى أحمد المصرى مبنى الإذاعة بشارع الشريفين موهما المسئولين ورجال الأمن الذين كانوا يحيطونها بأمر الحكومة .. أوهمهم بأنه موفد من حيدر باشا شخصيا لمنع المتمردين من احتلالها !! كما احتل مجدى حسنين محطة الإرسال فى أبو زعبل .

وقام كمال الدين حسين بالإشراف على مداخل المناطق العسكرية واعتقل اللواء على نجيب شقيق محمد نجيب .

وفى الساعة الثانية صباحا كانت جميع المناطق العسكرية بالقاهرة فى قبضة مجموعة الضباط الأحرار .

فى هذه الليلة كان أنور السادات قد حضر من رفح إلى القاهرة بناء على استدعائه من جمال عبدالناصر .. ولم تكن المجموعة قد قررت تحديد ليلة ٢٣ يوليو للقيام بالحركة فتوجه مع أسرته إلى إحدى دور السينما وفى أثناء عودته علم بما حدث ، فارتدى ملابسه العسكرية وتوجه إلى مقر إدارة الجيش فمنعه الجنود الذين كانوا يرابطون بمداخل المنطقة ، لأنه لم يكن يعرف كلمة السر .. فلما عرفه بعض صغار الضباط وأنه الوحيد المعروف بنضاله السياسى السابق رحبوا به وأوصلوه إلى مقر القيادة .. حيث عهد إليه بإذاعة أول بيان للحركة .

(هذا ما سمعته من جمال عبدالناصر ويوسف صديق فى هذا الاجتماع ، أما هو فيقول فى كتابه - قصة الثورة - أن الجنود منعوه من الدخول وتصادف أن رأى عبدالحكيم عامر فناداه وأن الأخير هو الذى أدخله إلى المنطقة) .

وبعد أن استقر كل شئ .. توجه بعض الضباط إلى اللواء محمد نجيب حيث كان ينتظر فى بيته وأحضروه إلى مقر القيادة لكى يتولى رئاسة الحركة جميعها .

ومع بزوغ شمس يوم ٢٣ يوليو بدأ دور سلاح الطيران بقيادة جمال سالم وعبداللطيف البغدادى وذلك بإطلاق طائرات السلاح للتحليق فى سماء القاهرة والاسكندرية تعلن على

الناس أحداث الانقلاب . وفى الساعة السابعة صباحا كان أنور السادات يذيع باسم الحركة أول بيان لها على النحو السابق الإشارة إليه .

هذه هى أحداث ليلة ٢٣ يوليو كما سمعتها شخصيا من ثلاثة من الذين اشتركوا فى صنعها هم جمال عبدالناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين وذلك ونحن نتناول طعام الغداء بمنزل أحمد فؤاد يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ . ومن العجيب أنه بعد مرور ربع قرن على هذه الليلة التاريخية ، لم يكتب أحد من الذين ساهموا فى صنع أحداثها مذكراته لكى يبين موقعه وموقع زملائه من هذه الأحداث مع أن ذلك فى غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ البلاد .. ويكفى أن المرحوم يوسف صديق توفى دون أن يكتب مذكرات وافية عن هذه الليلة مع أنه هو الذى حمل العبء الأكبر فيها ، وكان قد وعدنى رحمه الله بكتابتها عندما قمت بزيارته بمستشفى المعادى أثناء مرضه الأخير .. قبل وفاته بقليل .

وكان من الطبيعى أن يدور الحديث حول نظام الحكم بعد نجاح الحركة وعزل الملك .. وكان الاتفاق تاما بين جميع الموجودين على ضرورة عودة الحياة الدستورية بما يحقق الحرية والديمقراطية وذلك بإجراء انتخابات حرة لقيام مجلس نواب يمثل الشعب تمثيلا صادقا .. كما كان الاتفاق تاما على دعوة البرلمان المنحل للانعقاد بمجلسيه (الشيوخ والنواب) لإقرار عزل الملك وإضفاء المشروعية على ذلك .

وانفض الاجتماع الذى استمر أربع ساعات .

قانون تحديد الملكية الزراعية والصراعات الحزبية والطبقية حوله

بعد هذا الاجتماع عدت إلى الاسكندرية وشغلت بشئون عملى ، وبعد بضعة أيام اتصل بى جمال عبدالناصر تليفونيا وطلب حضورى فورا إلى القاهرة لأمر هام فاضطررت للسفر يوم ١٠ أغسطس بعد الظهر وقابلت جمال عبدالناصر فى منزله بالقبة وكان معه عبدالحكيم عامر وسألنى عن البحثين اللذين طلبهما منى (تحديد ملكية الأراضى الزراعية، ومشروع استصلاح أراضى الواحات) . فقدمت له دراسة عن المشروع الأخير كنت قد حضرتها بمعاونة المرحوم المهندس الزراعى سيد عبدالمنعم وهو صهر الأستاذ أحمد فؤاد فتناولها منى واطلع عليها بسرعة ثم قال لى : « المهم موضوع تحديد الملكية الزراعية» فقلت له إن هذا الموضوع ليس فى حاجة إلى تحضير لأن جميع الذين نادوا به سواء بتقديم مشروعات بقوانين أو باقتراحات تضمنتها أبحاث أو كتب اقتصادية اتفقوا على الهيكل العام له وكل الاختلاف بينهم كان حول الحد الأدنى لما يمتلكه الفرد والأسرة وكيفية الاستيلاء على الزائد عن القدر المسموح به وهل يتم ذلك فور صدور القانون أو بعد مدة تحدد بنص فى هذا القانون .

فأجابنى .. المهم أنا عاوز القانون ده بكره . واستطرد قائلا .. إيه رأيك ؟



فى افتتاح البرلمان – نوفمبر ١٩٥١، ويقف ابراهيم طلعت على اليمين

وأجبته : أرى أن نتريث فى هذا الأمر مؤقتا .. وسألنى باندهاش :

– علشان إيه ، وأجبت :

– على ماهر ليس هو الرجل الذى يستطيع أن يتبنى هذا الأمر ، وسوف يعارضه كرئيس حكومة وسوف ينحاز إليه اللواء نجيب لأن المشاهد أن على ماهر استطاع أن يسيطر فكريا على محمد نجيب مستغلا طيبته ولا يستطيع محمد نجيب أن يناور على ماهر فى خبثه ، وأنا أخشى على الحركة من أى هزة بسبب إثارة هذا الموضوع حاليا خصوصا أن الشعب لا يعرف إلا محمد نجيب كزعيم لحركة الجيش وأنتم غير معروفين له، وإذا كان الشعب قد أجمع على تأييد الحركة فإن مظاهر هذا التأييد فى المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية ، وقد تتحمس هذه المدن لمثل هذا القانون ، ولكن الذى أخشاه أن يكون هناك رد فعل فى الاقاليم التى لا يزال يسيطر عليها اقتصاديا كبار الملاك . وهنا أطرق جمال عبدالناصر قليلا وسألنى :

– على ماهر اللى مش عاوز ولا الوفد ؟

وهنا أجبته بحدة :

– سيبك من الكلام اللى بتسمعوه من المنافقين اللى بيجولكم كل يوم .. الناس بتوع كل عهد ..

والوفد يمثل الأمة بكل طبقاتها : الفلاحين وأصحاب الأرض .. والعمال وأصحاب المصانع .. وإذا عارض الوفد فى أى مشروع لصالح هذا الشعب فقد انتهى دوره السياسى وفقد نفوذه الروحى خصوصا بعد أن زالت السراى ونفوذها .. اضمن لى أنت على ماهر ومحمد نجيب وأنا أضمن لك موافقة الوفد !

وسألنى بهدوء :

– طيب وفؤاد سراج الدين ؟

وعندئذ انتفضت واقفا وقلت بحدة أكثر (كانت تسمح بها علاقتى بعبدالناصر قبل أن يعرفه الناس) .

– اسمع يا جمال .. أنا مستعد أجيب لك موافقة فؤاد سراج الدين كتابة وأنا دلوقت بأتحدث باسم الوفد .. إيه رأيك .

– وأجابنى جمال عبدالناصر :

– على خيرة الله .. على كل حال شوف أحمد فؤاد عمل إيه فى الموضوع ده وعاوز أستلم منكم مشروع القانون بكره .

وأثناء انصرافى قال لى عبدالحكيم عامر وأنا أصافحه :

– اعمل معروف يا سيدى ما تنفعلش قوى .. إحنا أصلنا فى جهنم ، كل زملائنا ضدنا وفاكرين إننا وفديون !!

ولم أفهم شيئا من عبارة عبدالحكيم الأخيرة ، وركبت سيارة أجرة متجها إلى جريدة المصرى .. وفى الطريق أخذت أفكر فى الحديث الذى دار بينى وبين جمال عبدالناصر وعبارة عبدالحكيم عامر الأخيرة .

ولأول مرة أحسست أن الديمقراطية فى خطر .

واتصلت تليفونيا بأحمد فؤاد الذى لم يكن يعلم أنى فى القاهرة وأخبرته أننى قابلت جمال عبدالناصر .. واتفقنا على أن نتقابل ظهر باكر بمحل (البافيون) وهو كافيتريا ومطعم فى محطة روكسى بمصر الجديدة وكان بجوار مسكنه .

وحضر أحمد أبو الفتح ، ورويت له نص ما دار من حديث .. وأطرق أحمد أبو الفتح ولم يعلق على ذلك .

فى اليوم التالى ١١ أغسطس توجهت قبل الظهر إلى محل البافيون فوجدت الاستاذ أحمد فؤاد ومعه الدكتور راشد البراوى ومعهما أوراق ومراجع .. وكانا يحضران لمشروع قانون بتحديد ملكية الأراضى الزراعية .. وأخبرانى أن جمال سالم كان معهما قبل حضورى وأنه اشترك معهما فى التحضير لهذا المشروع . واشتركت معهما بعد أن قرأت ما سطروه .. وأكملنا نص المشروع بعد مناقشات قصيرة وأجرينا به بعض التعديلات البسيطة .

وفى هذه الأثناء وافانا أحمد أبو الفتح ولم يمكث إلا بضع دقائق استأذن بعدها للانصراف وسرت معه قليلا حتى استقل سيارته وقال لى :

– يا إبراهيم أنا خايف ؟ .. وقلت له .. خايف من ايه ؟

وأجابنى : ما أعرفش .. إحساس عندى .. كل (اللغوصة) اللى بتحصل فى البلد دى !

وبعد الغروب بقليل كان مشروع القانون قد أعد بصورة نهائية ، وأخذت صورة حرفية منه وتوجه أحمد فؤاد لتسليم الأصل إلى جمال عبدالناصر .

واتصلت تليفونيا بجريدة المصرى وطلبت التحدث إلى أحد المسئولين ، وحدثنى الاستاذ مرسى الشافعى وكان مديرا للتحرير وقلت له :

Stop Prss وهو تعبير صحفى عن حجز الصفحة الأولى لأنباء هامة ، ولما سألنى عن السبب قلت له : أنا قادم فى الطريق ومعى أكبر سبق صحفى شهدته الصحافة فى كل عهودها !!

وبعد قليل كنت فى جريدة المصرى ومعى نص مشروع القانون .

واتصل مرسى الشافعى بأحمد أبو الفتح وأيقظه من النوم وطلب منه الحضور ، وحضر واطلع على نص المشروع وسألنى : هل وزعت نسخ أخرى على باقى الصحف ؟

وأجبته :

– القانون من نسختين : الأصل عند جمال عبدالناصر ، والصورة معك .

وهنا أمسك أحمد أبو الفتح بالقلم وكتب العنوان :

(نص مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية الذى قدمه مجلس الثورة للوزارة لاصداره) .

وسار مشروع القانون إلى المطبعة ، ومكثت بنفسى إلى ما بعد منتصف الليل أقوم بتصحيح البروفات ، وسهرنا جميعا إلى الساعات الأولى من الصباح حتى صدرت جريدة المصرى يوم ١٢ أغسطس منفردة بأهم سبق فى تاريخ الصحافة .

وفى الساعة الخامسة صباحا انصرف المحررون إلى منازلهم وعدت إلى فندق الجراند أوتيل ، ولم أنم إلا الساعة الثامنة صباحا بعد أن قرأت مشروع القانون كما نشر حرفيا..

وحوالى الساعة الحادية عشرة صباحا ، فوجئت بأحمد أبو الفتح يحدثنى ، وعلمت أنه موجود ببهو الفندق وطلب منى النزول فورا ..

وارتديت ملابسى ونزلت على عجل ، لأرى أحمد أبو الفتح واقفا فى انتظارى ولم ينتظر أن أسأله عن سبب حضوره بل قال :

– رحنا فى داهية !!

– ليه ؟

قال :

– محمد نجيب كان يضع حجر الأساس لمبنى الإذاعة الجديد ، وكان قد سبقه إلى مكان الاحتفال على ماهر رئيس الحكومة وكان فى حالة عصبية وانفعال وأخبر محمد نجيب أن جريدة المصرى تحاول الدس بين الوزارة ومجلس القيادة ، وتساءل هل قدم مجلس القيادة للحكومة مشروع القانون المنشور فى جريدة المصرى ؟ وأجاب محمد نجيب بالنفى القاطع .

وقد صرح فى الميكروفون للصحفيين الموجودين أن ما نشر بجريدة المصرى صباح اليوم عن مشروع قانون بتحديد ملكية الأراضى الزراعية غير صحيح ، وأنه من خيال هذه الجريدة وأن مجلس القيادة لم يقدم أى مشروع للوزارة بهذا الخصوص وطلب تكذيب الخبر رسميا .

واهتزت الدنيا ..

واستطرد أحمد أبو الفتح قائلا :

– والمصيبة أن جريدة الزمان التى ستصدر بعد ساعتين ستنشر هذا التكذيب فى الصفحة الأولى بعناوين مثيرة .

وشعرت بجسدى كله ينتفض وتصبب منى العرق وكاد يغمى علىَّ من هول المفاجأة .

ولكن أحمد أبو الفتح سألنى بهدوء . أين جمال عبدالناصر ؟

وحاولنا الاتصال به تليفونيا من الفندق بمجلس القيادة فلم نستطع واتصلت به فى منزله فلم أجده بالمنزل .

وعندئذ جذبنى أحمد أبو الفتح من ذراعى وقال :

– الوقت ضيق .. فلنبحث عنه .

وتوجهنا إلى مقر إدارة الجيش .

ووجدناه فى مكتبه .. وقابلنا بابتسامة هادئة .

وقبل أن نجلس اندفعت أحدثه بعصبية عما حدث وأن جريدة الزمان فى طريقها للصدور وهى تحمل تكذيب الرئيس نجيب لمشروع القانون .

ولكنه قاطعنى فى هدوء وقال :

– جريدة الزمان سوف تصدر وعنوانها الرئيسى ما نشرته جريدة المصرى وهو نص المشروع الذى قدمه مجلس القيادة للحكومة لإصداره .

وعندما قلت له أن الزمان قد طبع فعلا وفى صفحته الأولى تكذيب محمد نجيب ، علمنا أنه طلب من الصاغ عبدالمنعم النجار (السفير حاليا) أن يتوجه على رأس قوة من الجنود إلى جريدة الزمان ومصادرة ما طبع منها وبها تكذيب محمد نجيب ، على أن يعاد طبعه وفى صفحته الأولى خبر رئيسى أن اللواء محمد نجيب قد صرح بأن مشروع قانون تحديد ملكية الأراضى الزراعية الذى نشر بجريدة المصرى صباح اليوم هو نفس المشروع الذى قدمه مجلس القيادة للوزارة لإصداره بمرسوم !

وفى هذا اليوم صدرت جريدة الزمان فى الساعة السابعة مساء تتضمن هذا الخبر فعلا . وعند انصرافنا من مقر إدارة الجيش .. نظرت إلى أحمد أبو الفتح ، وكان ساهما وقلت له :

– أنا خايف .

– من إيه .. قلت :

– اللى اتعمل فى جريدة الزمان النهارده ممكن بكره يتعمل فى جريدة المصرى !!

وقد كان !!

آثار نشر مشروع تحديد الملكية الزراعية

أحدث نشر نص مشروع قانون الإصلاح الزراعى بجريدة المصرى هزة عنيفة فى جميع الأوساط السياسية سواء فى مصر أو فى البلاد العربية .. وكان موضع تعليق جميع صحافة وإذاعات الخارج .

وبدا واضحا أن على ماهر ومحمد نجيب لا يؤيدان صدور القانون ، وقد شجع ذلك بعض كبار الملاك إلى التجمع لمهاجمة القانون .

وفى نفس اليوم الذى نشر فيه نص مشروع القانون حدثت اضطرابات ومظاهرات عنيفة فى شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار هاجم فيها العمال المصانع ووقعت خسائر مادية كبيرة ، كما سقط بعض القتلى .

وقيل إن ما حدث بكفر الدوار وهى أحد المراكز العمالية الرئيسية فى مصر كان رد فعل لنشر القانون ، لما تبادر فى ذهن بعض القيادات العمالية من أن الفلاحين سوف يتملكون أراضى الملاك مطالبين بصدور قانون مشابه يتملك بموجبه العمال المصانع .

وقد أزعج هذا الحادث رجال الثورة إزعاجا كبيرا خصوصا بعد أن كتب أحمد أبو الفتح فى يوم ١٤ أغسطس أن بقايا رجال السراى قد حرضوا العمال على هذا الإضراب تحت شعار المطالبة بتمليك العمال المصانع حتى تنتشر الفوضى وتنتكس الثورة .

كما إن رجال الثورة خشوا عدوى الفوضى بالنسبة للتجمعات العمالية ، فبدأوا يتقربون إلى الإخوان المسلمين للاستعانة برجالهم داخل المصانع ، خصوصا أن الإخوان كانوا قد طالبوا فى برنامجهم الذى أعلنوا عنه فى يوم ٢ أغسطس المطالبة بتقرير حد أعلى للملكية الزراعية .. ولا شك أن عبدالناصر كان قد أوحى إلى بعض قادة الإخوان من الذين كانوا على صلة به قبل الثورة أن يعلنوا عن رأيهم فى تحديد الملكية الزراعية حتى لا ينفرد الشيوعيون والتقدميون ودعاة الإصلاح بهذه المطالبة فقد كان كل من يجرؤ على المطالبة بهذا الأمر يتهم بالشيوعية ، مع أنه من الملاحظ أن أحدا من الذين طالبوا به لم تكن له أى ميول شيوعية أو حتى أى تعاطف معها .

وقد أدى هذا الأمر بعد إعلان بيان ٢ أغسطس إلى شبه انقسام بين الإخوان المسلمين ، إذ أن عددا كبيرا من الأعضاء (بصرف النظر عن مكتب الإرشاد) يعتقد أن تحديد الملكية زراعية أو غير زراعية أمر مخالف للإسلام ، وقد فطن رجال الثورة إلى ذلك ولم يعد فى إمكانهم الاعتماد على الإخوان فقط فيما يختص بهذا الأمر ، بالرغم من أن كمال الدين حسين كان أكثر أعضاء مجلس القيادة تأييدا للإخوان وأنه فى إمكان الثورة الاعتماد عليهم فقط فيما يختص بمستقبل البلاد .. ولذلك كان لابد لرجال الثورة من الاطمئنان إلى موقف الوفد من هذا المشروع . وكان قادة الثورة وقتئذ لا يزالون يلتزمون بالمبادىء الدستورية وكان من المتفق عليه دعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد لإضفاء المشروعية على ما حدث من انقلاب أدى إلى عزل الملك بالرغم من جهود بعض الذين أحاطوا برجال الثورة وأصبحوا مستشارين لهم من أعداء الوفد التقليديين ومنهم المرحومون على ماهر وسليمان حافظ والدكتور السنهورى وكذلك الاستاذ فتحى رضوان

وغيرهم ممن أفتوا بعدم دعوة البرلمان السابق وبعدم إجراء انتخابات جديدة نتيجتها الحتمية حصول الوفد على الأغلبية المطلقة وبالتالى تولى الحكم ..

وقد نجح هؤلاء فعلا فى مساعيهم (رغم معارضة جمال عبد الناصر) فى تمييع الأمور والاستناد إلى فتوى مستشارى الرأى بمجلس الدولة باستثناء الدكتور وحيد رأفت كما هو معروف . وقد شجع هذا الأمر بعد ذلك رجال الثورة إلى التغاضى عن المبدأ السادس من البرنامج الذى التزموا به عند إعلان الثورة وجعلهم يفكرون فى التخلص من جميع الهيئات السياسية الموجودة فى مصر ومنها الأحزاب .

وعلى كل حال فإن رجال الثورة قبل أن تتبلور فى أذهانهم فكرة الانفراد بالسلطة كانوا فى حاجة إلى التأييد الشعبى ولم تكن هناك وسيلة لذلك إلا الوفد .

وكما قلت ، كان عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وبعض أعضاء مجلس القيادة على صلة صداقة بأحمد أبو الفتح وبى وكانوا يثقون بنا ويطمئنون إلينا ويعتبروننا همزة الوصل بينهم وبين الوفد .

إلا أن قادة الوفد وأعضاء الهيئة الوفدية تورطوا فى أخطاء رئيسية نتيجة اعتقادهم الجازم أن اللواء محمد نجيب هو صاحب الحركة ومدبرها وقائدها وأنه هو صاحب الكلمة الحاسمة فى كل الأمور .

وكان هذا الأمر يضايق مجموعة الضباط أعضاء مجلس القيادة بالرغم من أنهم من الناحية الشكلية كانوا يبايعون محمد نجيب بالرئاسة .

وكان المرحوم عبدالسلام فهمى جمعة عضو الوفد ورئيس مجلس النواب على رأس هؤلاء الذين يعتقدون أن محمد نجيب هو كل شئ .

فقد توجه عبدالسلام جمعة أكثر من مرة لزيارة محمد نجيب بمجلس القيادة ومعه الاستاذ زكريا مهنا عضو مجلس الشيوخ الذى كانت تربطه باللواء نجيب بعض صلات شخصية ، وصرح باسم الوفد بأن الوفد يوافق على مشروع تحديد الملكية الزراعية بعد نشر موضوع القانون فى المصرى .. فى الوقت الذى كان فيه محمد نجيب ، بتأثير المرحوم على ماهر أحد المعارضين لهذا القانون طبقا لما سبق أن ذكرته أوهمه تكذيبه للمشروع يوم صدوره بجريدة المصرى وهو يضع حجر الأساس لمبنى الإذاعة الجديد .

وكان جمال عبدالناصر لا يخفى ضيقه وتبرمه من زيارات المرحوم عبدالسلام جمعة لمحمد نجيب . وأذكر أنه حدثنى بعد أيام من نشر مشروع القانون - وكنا نجلس بمحل جروبى بميدان سليمان ومعنا أحمد أبو الفتح - عن نشاط عبدالسلام باشا جمعة وزياراته لمحمد نجيب وتصريحاته ، بالرغم أنها مؤيدة للمشروع ، وسألنى عن الذى يملك التحدث باسم الوفد .

فأجبته على الفور .. فؤاد سراج الدين ، لأن النحاس باشا كان قد التزم الصمت وعدم الإدلاء بأى تصريح سياسى بعد عودته من أوروبا .

ثم سألنى هل تعرف رأى فؤاد باشا فى قانون تحديد الملكية ، وأجبته إننى لم أقابله ولكنى مطمئن أنه يوافق على الأقل بصفته سكرتيرا للوفد على هذا المشروع .

وهنا اقترح عقد اجتماع بين فؤاد سراج الدين وبين بعض قادة الثورة . ووافقنا أحمد أبو الفتح وأنا على ذلك .

وبعد أن انصرف جمال عبدالناصر قابلت فى مساء نفس اليوم فؤاد سراج الدين وأطلعته على ما حدث ورحب على الفور بحضور هذا الاجتماع . والعجيب أن فؤاد سراج الدين – الذى لم يكن يعرف أننى ساهمت بطريقة أو بأخرى فى وضع القانون أو نشره – لم يكن مرحبا فقط بالقانون ، بل كان متحمسا له ، وذلك على خلاف اعتقاد الكثيرين ، ومنهم بعض الوفديين ! وأخبرت جمال عبدالناصر تليفونيا بذلك .. وعدت إلى الاسكندرية.

فؤاد سراج الدين يجتمع بالثورة

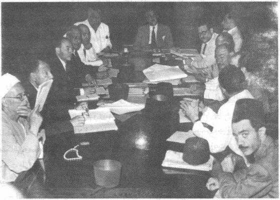
عدت إلى الاسكندرية مجهدا بسبب كثرة السفر والحركة وكنت لا أزال أعالج من مرض الرئة بعد الجراحة التى أجريتها قبيل الثورة ونصحنى الأطباء مشددا بالتزام الراحة الكاملة وعدم الحركة والابتعاد عن أى انفعال لأن النزيف الصدرى كان قد عاودنى واضطر الطبيب الأخصائى إلى معاودة ضغط الرئة المصابة بالاسترواح الصدرى واستسلمت للمرض ولأوامر الأطباء .

ولكن فى ظهر يوم ٢٠ أغسطس على ما أتذكر ، اتصل بى فؤاد سراج الدين تليفونيا من القاهرة وأخبرنى أن أعضاء مجلس القيادة قد حددوا الساعة السادسة من مساء نفس اليوم للاجتماع به فى منزل أحد أقاربه وهو اليوزباشى عيسى سراج الدين (السفير بعد ذلك) بضاحية الزيتون وطلب منى الحضور ومعى أحمد أبو الفتح لحضور هذا الاجتماع .

وقد حاولت الاعتذار لأن الطبيب كان قد أجرى لى عملية الاسترواح الصدرى منذ ساعة واحدة وكنت مستلقيا فى فراشى لا أكاد أستطيع التنفس .. ولكنه أصر على حضورنا ، مقررا أن هذه رغبة الضباط أنفسهم .. ولم يسعنى إلا الموافقة .

واتفقت مع أحمد أبو الفتح على السفر بالطائرة التى تغادر الاسكندرية فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر .. والتقينا فى مطار النزهة .

وبعد أن قامت الطائرة فى موعدها عادت إلى مطار النزهة لعطل أصابها فى الجو ، ثم عاودت السفر حوالى الساعة الخامسة مساء ووصلنا مطار ألماظة قبيل الساعة السادسة حيث كانت إحدى سيارات جريدة المصرى فى انتظارنا .. وتوجهنا إلى ضاحية



فى اجتماع اللجنة التشريعية بمجلس النواب أثناء مناقشة قوانين الصحافة أغسطس ١٩٥١م

الزيتون . ولما كنا لا نعرف عنوان منزل عيسى سراج الدين فقد استغرق البحث عنه بعض الوقت ووصلنا فى الساعة السادسة والربع مساء حيث وجدنا كلا من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم وأحمد شوقى من قادة الحركة ، وكانوا قد وصلوا منذ دقائق . كما كان موجودا فؤاد سراج الدين الذى سبقهم فى الذهاب ليكون فى استقبالهم.

ولم يحضر هذا الاجتماع غير هؤلاء .. ولا صحة لما نشره بعض من أرخوا للثورة من أن آخرين قد حضروه . أما عيسى سراج الدين وهو المضيف فلم يحضر الاجتماع الذى بدأ فور وصولنا .

كنا جميعا فى غرفة الاستقبال ، وكان المرحوم صلاح سالم يجلس على السجادة الوثيرة بعد أن خلع حذاءه بما يشعر أنه (واخد راحته) . وكان هو الذى بدأ الحديث .

بدأ صلاح سالم يتحدث فى مسائل عامة ولكن حديثه لم يكن مركزا وبغير دراسة مسبوقة وكان يوجه حديثه إلى فؤاد سراج الدين فتحدث عن الإقطاع وموقف حركة الضباط منه واعتزامهم القضاء عليه .

وفجأة سأل فؤاد سراج الدين كيف امتلك عشرين ألف فدان ببلدته (كفر الجرايدة) .

وبدت من نبرات صوته وهو يوجه لفؤاد سراج الدين هذا السؤال لهجة التحدى .

وهنا خشيت أن يكفهر الجو وينفض الاجتماع دون أى مناقشة جادة فحاولت التدخل وقاطعت صلاح سالم ، إلا أن فؤاد سراج الدين الذى كان يجلس بجانبى أمسك بيدى لإسكاتى ومحاولا الإجابة على تساؤلات صلاح سالم ، ولكنى انتزعت يدى منه بحدة .. ونظرت إلى جمال عبدالناصر الذى كان رغم متابعته لحديث صلاح سالم يتشاغل بالتقاط بعض حبات العنب من فوق مائدة كان عليها عنب وبطيخ .. وقلت له :

– اسمع يا جمال بك .. المناقشة بطريقة الأخ صلاح غير مجدية وأرجو أن ترأس الاجتماع وتكون الاسئلة والإجابات بطريقة منظمة إذا كنتم جادين أن يثمر هذا الاجتماع وأنت الذى طلبت الاجتماع بفؤاد باشا ، وأضفت إن حديث الأخ صلاح نافلة لأنه يستند إلى معلومات خاطئة .

وهنا انتقل النقاش بينى وبين صلاح سالم الذى أكد لى أن معلوماته صح مائة فى المائة !

ولم يسعنى إلا أن أضحك بتهكم ، وقلت : خلاص . إذا كانت معلوماتك أن فؤاد باشا عنده عشرين ألف فدان يبقى مافيش داعى نكمل الاجتماع ، وأردفت قائلا :

– يا أخى ده كلام يقال فى القاهى ، ولا يجوز لمسئول يستطيع معرفة ملكية كل إنسان فى مصر من الجهات الرسمية أن يقوله .

هكذا قال عبدالناصر :

وهنا اعتدل جمال عبدالناصر ونظر إلى صلاح سالم وطلب منه الهدوء .. وأشار إلى أحمد شوقى وقال لى : (حضرة القائمقام يرأس الاجتماع) .

وأجبته على الفور :

– مع احترامى لحضرة القائمقام فأنا لم أتشرف بمعرفته إلا اليوم ، وبصرف النظر عن الرتب العسكرية فأنا أرجو أن ترأس الاجتماع وأظن إخواننا العسكريين يوافقون على ذلك .

ووافق الجميع على أن يرأس جمال عبدالناصر الاجتماع . وقال جمال عبدالناصر : الأخ صلاح أثار موضوعين ، الأول هو موقف الوفد من مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية ، والثانى مقدار ما يمتلك فؤاد باشا . ففؤاد باشا يتكرم أولا يجاوب على الموضوع الثانى علشان نخلص منه ولأنه مش مهم وهنا قال فؤاد باشا أنه يمتلك هو وأسرته حوالى ٣٠٠٠ فدان جزء منها يمتلكها بالميراث والجزء الآخر من الأراضى البور التى استصلحها وأضاف بأنه مستعد أن يتنازل للدولة عن أى قدر من الأراضى تزيد على ذلك وتستطيعون التأكد من ذلك من واقع الملفات الزراعية .

وهنا قال جمال عبدالناصر :

أنا متأكد من ذلك ويعتبر هذا الموضوع منتهيا.. ونظر إلى صلاح سالم وقال ضاحكا: معلهش يا أبو صلاح.. إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا..

ثم طرح موقف الوفد من مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية، وخاطب فؤاد باشا وقال وهو يشير إلىَّ:

إبراهيم طلعت يا باشا هو اللى وضع القانون فأرجو أن تكون المناقشة بينك وبينه وإحنا نسمع ونناقش عند اللزوم.

لم يكن سراج الدين يعلم أننى شاركت فى وضع القانون، وكذلك لم يكن يعلم أننى أنا الذى انفردت بنشره فى جريدة المصرى، ولذلك أسرعت بالقول أننى أتشرف بأن أكون قد شاركت فى وضع المشروع، وأعتز بأن أكون أول من طرحه على الرأى العام بنشره فى جريدة المصرى.

وابتسم فؤاد سراج الدين وقال:

«شوفوا يا إخوانا.. أنا أولا بصفتى الشخصية وثانيا بصفتى سكرتير الوفد أوافق من ناحية المبدأ على هذا القانون.. وهنا سأل صلاح سالم فى حدة:

– يعنى إيه من ناحية المبدأ؟

وأجاب فؤاد سراج الدين:

كل قانون فى الدنيا يطرح أولا للموافقة عليه من ناحية المبدأ فإذا كان المبدأ قد ووفق عليه تطرح التفاصيل للمناقشة، فقد يتدخل بعض المختصين لتعديل بعض فقراته بما يكون قد فات على واضعى القانون من المسائل الفنية أو التطبيقية.. مثال ذلك بالنسبة لهذا القانون .

وأخذ فؤاد سراج الدين يضرب أمثلة كثيرة حول ما يجب دراسته موضوعيا عند صدور القانون وتطبيقه مثل القيمة التى تشترى بها الدولة الزائد من الأطيان المنزرعة واقترح أن يكون ثمن الفدان عشرة أمثال القيمة الإيجارية وليس على أساس ثمن الفدان بسعر ما قبل الحرب الثانية حتى لا تبخس قيمة الأراضى الزراعية وهى أساس الثروة القومية.. وقد أخذ القانون فعلا بهذا الرأى عند صدوره بعد ذلك.

وقد أنصت الجميع لحديث فؤاد سراج الدين وهو يتحدث فى التفاصيل، وقال:

– أنا أقسم أننى لم أعلم أن ابراهيم طلعت شارك فى وضع المشروع إلا الآن، وقد قابلنى عدة مرات صارحته خلالها بموافقتى على القانون بل وإعجابى به، وأنا أستشهد به الآن.. وأطرقت برأسى موافقا.

وضحك جمال عبد الناصر وقال:

إحنا عارفين يا باشا وابراهيم قال لى كده ولكن الحقيقة احنا ما كناش مصدقين!

ورد فؤاد باشا قائلا:

– ليه يا أخى.. إذا كان من ناحية المصلحة الشخصية فإذا صدر القانون كما نشر بدون أى تعديل فأنا شخصيا وعائلتى لا نضار بصدوره، ومن الناحية العامة فإن ٩٠٪ على الأقل من أعضاء الوفد لا يضارون به.. والحقيقة أن الأخ ابراهيم كان كريما فى اقتراح الحد الاقصى بمائتى فدان..

وأجبت ضاحكا:

الحقيقة ياباشا أنا كان رأيى أن يكون الحد الأقصى خمسين فدانا فقط.. ولكن زملائى كانوا أكثر كرما منى.

وضحك الجميع .. وبدأ يسود جو من المرح والثقة على المجلس، حتى صلاح سالم لبس حذاءه وجلس بجوارنا على أحد المقاعد وأخذ يشاركنا فى الضحك!!

والأكثر من ذلك أنه قال لفؤاد سراج الدين: (الحقيقة يا باشا إنت عداك العيب!!) تحدث بعد ذلك جمال عبد الناصر عن أن بعض الاشخاص من الأعضاء البارزين فى الأحزاب السياسية لم يكونوا فى الماضى على مستوى المسئولية فى النزاهة والسلوك الوطنى وأنه على الأحزاب أن تتخلص من هؤلاء وخصوصا الوفد. لأن المفروض أن الوفد هو الذى سيتولى الحكم بعد إجراء الانتخابات فيجب أن يكون قادته فوق كل الشبهات لأن الوفد يمثل الشعب بجميع طبقاته تقريبا .

وهنا تدخل عبد الحكيم عامر فى الحديث وقال:

«أحب أقول لاخوانا المدنيين أن احنا جادين فى تسليم البلد لأصحابها وليس لنا أى مطمع فى الحكم، فنحن عسكريون ولا نعرف أسلوب السياسة وليست لنا أى خبرة تؤهلنا لتولى الحكم.. وقد طلب منا كثيرون أن نتولى الحكم بواسطة وكلاء الوزارات ووافق زملاؤنا فى مجلس القيادة، ولكننا كما قلت جادون فى اعادة الحياة الدستورية والعودة إلى ثكناتنا للتفرغ لإنهاء الاحتلال البريطانى بعد خروج الملك.

وشكر فؤاد سراج الدين لهم حسن نواياهم بالنسبة للحياة الدستورية وغيرتهم على مستقبل البلاد وأضاف بأنه من الطبيعى أن تفرض الظروف بعض الشبهات على بعض رجال الأحزاب، خصوصا إذا كانت تتولى الحكم .. وثار نقاش حول أعضاء الوفد وضرورة التخلص من بعض الأعضاء. واعتذر فؤاد سراج الدين عن عدم استطاعته أن يعد الموجودين الآن بشئ فى هذا الأمر إلا بعد الرجوع إلى النحاس باشا ومناقشة هذا الموضوع ولكنه وعد بإلحاق بعض الشبان المشهود لهم بالوطنية والكفاءة بعضوية الوفد..

وهنا قال جمال عبد الناصر:

– مجلس القيادة له مطلب بخصوص عضوية الوفد.. نحن نطلب أن يكون ابراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح أعضاء فى الوفد.

وعلى الفور أجاب فؤاد سراج الدين:

– أنا موافق واعتبرهم من الآن أعضاء فى الوفد.

ولكنى أجبت على الفور:

– أنا وأحمد أبو الفتح لا نوافق على ذلك.. إن التنظيم الحزبى شئ من اختصاص الحزب الذى ننتمى اليه، ونحن لا نقبل أن تفرضنا أى جهة على حزبنا مع شكرى لاخوانا أعضاء مجلس القيادة على هذه الثقة.

وأيدنى أحمد أبو الفتح فى ذلك.

وحاول فؤاد سراج الدين تهدئتى.. ولكنى قلت:

– يا باشا حتى لو عينتونا أعضاء فى الوفد فأنا عن نفسى سوف أستقيل حتى من عضوية الهيئة الوفدية!

ووافقنى أحمد أبو الفتح على ذلك أيضا.

وأراد عبد الناصر أن يخفف من حدتى فقال ضاحكا:

«ماتسيبك من حكاية فرسان العصور الوسطى دى يا أبو خليل... الدنيا اتغيرت!!

وانتقل الحديث بعد ذلك إلى حكومة على ماهر التى وليت الحكم بعد الانقلاب يوم ٢٣

يوليو ولاتزال قائمة وتحدث جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر حديثا طويلا خلاصته أن على ماهر يحاول الانفراد بالسلطة كما يحاول تأجيل عودة الحياة الدستورية للبلاد ويعتقد أنه السياسى الوحيد الذى يستطيع أن يقود السفينة فى العهد الجديد، وهو يستغل أن الاختيار قد وقع عليه لتأليف الحكومة عند قيام الحركة، وإحنا اخترناه علشان يغطى الحركة لانه طول عمره كان رجل السراى الاول، واستحوذ على الملك وهو طفل وأسرع بإعطائه سلطاتـــه الدستورية وإنهاء مجلس الوصاية عليه وبذلك أصبح الملك مدينا له ومنحه ثقته الكاملة وكانت هذه فرصة على ماهر لتحقيق مطامعه. فاعتقد أنه اصبح هو ملك البلد وبدأ يتصرف على هذا الأساس، وطبعا على ماهر مسئول عن انحراف الملك وعن فضائحه الشخصية. وفضائح الملك كل ما تزيد ينبسط على ماهر لأنه مفهم الملك إنه (عمود الخيمة) تنهد لو وقع . ولولا الوفد وتمسكه بالدستور وخوف الملك وعلى ماهرمن الشعب لكان على ماهر طغى أكثر. والحقيقة يا إخوانا إن دى فضيلـــة الوفـــد.. الدستور وحكم الشعب. وعلشان كده إحنا النهارده بنتكلم بقلب مفتوح مع فؤاد باشا باعتباره ممثل الوفد وبالعربى إحنا عاوزين نتعاون باخلاص لأن تعاونا مع الوفـد يحل مشاكل كثيرة.

فمثلا الحركة دى لما عملناها ما كناش واثقين إنها حتنجح وكان ممكن إنها تفشل وننضرب بالرصاص ولكن ربنا أراد أنها تنجح، فلما نجحت ما بقيناش إحنا بس المسئولين عنها.. لأن كل ضابط فى الجيش بيعتبر نفسه مسئول وبيعتقد أن له حق التدخل فى حكم البلد لأنه بطريقة أو بأخرى ساهم فى نجاحها.

ومن هنا يأتى الخطر لأن الجيش يبقى هو اللى عاوز يحكم البلد ومن الآن فيه ضباط كتير شبان بييجوا القيادة ويتخانقوا معانا ويحاولوا يفرضوا رأيهم علينا، وكل واحد له رأى يخالف رأى التانى لأن هذه الاراء تمثل رأى الضبـاط كل واحد حسب اعتـقاده السياسى والبيئة بتاعته. وبعضهم وفديون، وبعضهم إخوان مسلمون، وبعضهم مصر الفتاة، وبعضهم شيوعيون وكل فئة عاوزة يكون الحكم تبع مبادئ الحزب أو الهيئة اللى تتبعها، فيه ضباط كتير أيضا لا تنتمى لأحزاب أو هيئات، كثير منهم عاوزين الجيش هو اللى يحكم، لا احزاب ولا دستور ولا برلمان.. يعنى ديكتاتورية. وطبعا إحنا مش موافقين على كده.

آدى بالنسبة للعسكريين.

بالنسبة للمدنيين المسألة أخطر من كده بكثير

فيه الاخوان المسلمين .. بيشيعوا فى البلد إنهم همه اللى قاموا بالحركة وأن أعضاء مجلس القيادة منهم.. ويمكن صحيح فيه واحد أو اتنين فى المجلس آراؤهم الدينية تتفق

معاهم لكن مش أعضاء فى الجماعة، وأصل إشاعة إن الإخوان همه اللى عملوا الحركة ده تكتيك خبيث وخطير، لأن ناس كتير بتصدق الكلام ده ، واحنا شعب طيب والدين عنده حساس، وفيه فى الجيش ناس كتير متدينين بالفطرة وممكن فى ظل الكلام ده يكونوا خلايا تبقى خطر على البلد نفسها يعنى إذا ما وجدوش بعد شوية ان الاخوان هم اللى بيحكموا ممكن يعملوا انقلاب، ونجاح الحركة بتاعتنا فتحت نفس ضباط كتير وبيفتكروا ان الانقلابات بقت سهلة.. وطبعا احنا ناس بنقول الدين على عينا وراسنا ولكن الحكم والسياسة مالهوش دعوة بالدين، يعنى بالعربى دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر.. وبعدين فى ظل هذه التيارات ممكن البلد تدخل فى دوامة الانقلابات العسكرية وده خطر على البلد خصوصا أن الاحتلال الانجليزى لايزال موجودا. فيه كمان على ماهر لايزال رئيس حكومة وهو بيعتقد أنه السياسى الوحيد اللى يقدر يحكم وانه رجل الساعة، وعلى ماهر طبعا يهمه انه يحكم بدون دستور ولا برلمان، وهو مستغل أن محمد نجيب راجل طيب ومجامل ومش سياسى. ومحمد نجيب بالرغم من انه الرئيس الرسمى لحركة الجيش ولكنه مش سياسى، وحيروح فين جنب على ماهر؟ فعلى ماهر اعتقد أنه حط محمد نجيب وحطنا معاه فى جيبه ورتب نفسه على أنه يحكم مصر بالطريقة دى، والشعب مش فاهم حاجة، مش عارف مين بيحكم ومين ما بيحكمش.. وعلى ماهر مثلا بيعارض لحد دلوقت تحديد الملكية وأقنع محمد نجيب وخلاه فى صفه من يوم نشر مشروع القانون فى المصرى ، وعلشان كده إحنا اتفقنا على إن على ماهر لازم يستقيل وتيجى وزارة محايدة تعمل انتخابات والشعب يختار الحكام بطريقة ديمقراطية. ودى فى رأيى الطريقة الوحيدة للاستقرار.

وعلشان كده إحنا أملنا أن الوفد يتعاون معانا باعتباره أكبر تنظيم جماهيرى ديمقراطى فيه المسلم والمسيحى والعامل والفلاح والغنى والفقير، يعنى فئات الشعب المختلفة.

وطبعا احنا علشان نسلم الأمانة للوفد اذا حصل على الأغلبية فى الانتخابات وده هو المنتظر لازم نكون مطمئنين إلى أن قيادته فوق مستوى الشبهات.. صحيح ان أكثر زعماء الوفد مشهود لهم بالنزاهة والوطنية، لكن برضه فيه قلائل انتم تعرفوهم، واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، الإشاعات حواليهم كثير، وأنا طبعا مش عاوز أذكر أسماء لأنكم تعرفوهم أكثر منا. وده السر فى أننا بنقول إن الاحزاب تطهر نفسها علشان الشعب يطمئن إلى السياسيين اللى فى الحكم، وعلشان كده احنا لما بنقول إن الأخ ابراهيم والاخ أحمد (إبراهيم طلعت وأحمد أبو الفتح) يكونوا اعضاء فى الوفد مش بنحاول فرضهم على الحزب بتاعهم ولكن لأن إحنا بنثق فيهم ونطمئن إليهم.

واستطرد جمال عبد الناصر مشكورا باضافة بعض عبارات المديح لى ولأحمد أبو الفتح لا داع لذكره.

ثم أنهى جمال عبد الناصر حديثه قائلا:

أحب كمان أقول لحضرتكم إن فيه ناس كتير من الملتفين حولنا الآن بيقولوا لنا أنتم لو عملتم انتخابات الوفد حيرجع ١٠٠٪ طيب وماله لما يرجع الوفد.. لكن بأه دول يهمهم الحكم الديكتاتورى ودول خصوم الوفد اللى أنتم عارفينهم.

وأحب أقول كمان أن خصوم الوفد دول بيشيعوا فى البلد إشاعات كثيرة خصوصا بعد ما نجحوا فى أنهم يخلوا مجلس الدولة يفتى بعدم دعوة آخر برلمان للموافقة على أعضاء مجلس الوصاية وإقرار عزل الملك.. بيشيعوا أننا مش عاوزين الوفد يرجع.. إحنا مالناش دعوة بالحكاية دى لأن أعلى سلطة فى القضاء هى اللى قالت كده وخصوم الوفد انتهزوا فرصة نجاحهم فى الحكاية دى وبيشيعوا عنا إننا ضد الوفد.. وإحنا لا ضد الوفد ولا حاجة وإلا ماكناش عملنا الاجتماع ده.

وأحب كمان أؤكد إننا جميعا فى مجلس القيادة بنحب النحاس باشا وبنعتبره زعيم كبير ووالد للجميع.. كمان أحب أقول – مش لأن فؤاد باشا موجود – إن نزاهته ووطنيته فوق كل شبهة وان له فضلا كبيرا على حركة الكفاح ضد الانجليز بعد إلغاء المعاهدة. وأعتقد أنى قلت كل حاجة، ونحب نسمع رأى فؤاد باشا إيه.

وتكلم سراج الدين:

ورد فؤاد سراج الدين شاكرا لجمال عبد الناصر وإخوانه ثقتهم فى النحاس وفيه وأردف بأن ما قاله جمال عبد الناصر هو كلام عظيم وتحليل دقيق للأمور وقال إنه يرجو أن يكون الوفد عند حسن ظن الشعب وعلى رأسه أعضاء مجلس القيادة وبقية الضباط الأحرار جميعا وأنه يرجو فى ظل هذه الثقة أن يؤدى الوفد واجبه الوطنى نحو قضية البلاد وإرساء دعائم الديمقراطية السليمة خصوصا بعد خروج الملك وانتهاء نفوذ السراى التى كانت العائق الاكبر فى الطريق الديمقراطى.

وأكد فؤاد سراج الدين:

١– إن الوفد يوافق على مشروع قانون تحديد الملكية الزراعية ويرحب بصدور مثل هذا القانون وأنه من الآن يوافق على المبدأ وسوف يتقدم بما عسى أن يكون هناك من اقتراحات موضوعية تمس جوهر القانون حتى لا تنشأ صعوبات فى التطبيق.

٢– إنه سيتحدث مع النحاس باشا فى اقصاء بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية لأن النحاس باشا لما له من سلطة أبوية على الجميع فإنه هو القادر على إقناعهم بأن يقصوا أنفسهم بالاستقالة أو يأمر بإقصائهم.

٣- أن يظل هناك تعاون كامل بين الوفد وبين رجال القيادة وتبادل وجهات النظر على أن يكون رائد الطرفين الصالح العام والصراحة الكاملة.

٤- ان الوفد على استعداد لحضور أى اجتماع مع رجال القيادة لمناقشة أى أمر بناء على طلب أعضاء مجلس القيادة.

وانتقل الحديث بعد ذلك إلى شخصية من يتولى رئاسة حكومة محايدة لإجراء الانتخابات بعد إخراج على ماهر وقال جمال عبد الناصر أن مجلس القيادة يرشح واحداً من اثنين: الدكتور عبد الرزاق السنهورى أو الدكتور وحيد رأفت.

وقال فؤاد سراج الدين أنه يفضل الدكتور وحيد رأفت بالرغم من ثقته فى السنهورى لأنه بالرغم من خصومته التقليدية للوفد فقد كان قاضيا محايدا ومستقلا كلما كان فى منصبه القضائى.

وكانت الساعة قد جاوزت الحادية عشرة مساء حينما انفض الاجتماع بعد أن دام خمس ساعات كاملة.

ملحوظة :

من الغريب أن جمال عبد الناصر بعد ذلك بحوالى تسع سنوات خطب فى المؤتمر الوطنى سنة ١٩٦١ قائلا أن الوفد رفض الموافقة على قانون تحديد الملكية الزراعية كما رفضوا أن يعودوا إلى الحكم على أساس تحديد الملكية!

لقاء فى جروبى

فى اليوم التالى اتصل بى جمال عبد الناصر تليفونيا وتحدثنا طويلا عن مقابلة الأمس مع فؤاد سراج الدين وأبدى ارتياحه من نتيجة المقابلة ولما كان الحديث التليفونى لا يفى بغرض المحادثة فقد اتفقنا على أن نلتقى فى الساعة الثالثة بعد الظهر بمحل جروبى بميدان سليمان باشا حيث يكون المحل غير مزدحم بالرواد خصوصا فى هذا الوقت من الصيف القائظ، وتناولت طعام الغذاء فى منزل أحمد أبو الفتح ثم توجهنا سويا إلى محل جروبى، وفوجئنا أن جمال عبد الناصر قد سبقنا إلى هناك وكان يجلس بمفرده إلى مائدة منعزلة يتناول الشاى دون أن يشعر به أحد من الرواد ... وجلسنا معا.

تناول الحديث ما حدث بالأمس واعتذر عن (صبيانية) صلاح سالم وقال إنه متحمس ومندفع وأن اندفاعه هذا يسبب له متاعب كثيرة ولكنه على كل حال (ولد طيب وقلبه أبيض) وأنه بالرغم من أنه كان من أشد المعارضين للوفد إلا أنه تحمس جدا بعد انتهاء اجتماع الأمس لإقالة على ماهر وتشكيل وزارة ائتلافية تجرى انتخابات عامة تأتى بعدها الوزارة التى يجمع الشعب عليها، وطبعا حتكون وزارة الوفد.

قلت له : قصدك وزارة إدارية.

وسألني: ايه الفرق بين وزارة ائتلافية ووزارة إدارية؟

وأجبت: الوزارة الائتلافية هي الوزارة التي تشكل من جميع الأحزاب المعترف بوجودها ومن الصعب تشكيل وزارة ائتلافية في الوقت الحاضر لأن كل حزب عادة يكون له شروط للاشتراك فيها من حيث عدد الأعضاء المشتركين في الوزارة ونوعية الوزارات التي يليها أعضاء الحزب ودائما يكون الخلاف حول من يلي وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات الحساسة.

أما الوزارة الإدارية فهي وزارة يرأسها رجل محايد مشهود له بالنزاهة والكفاءة والماضي النظيف تلي الحكم لفترة محدودة هي فترة إجراء انتخابات عامة حرة ولا مانع أن يشترك فيها بعض الحزبيين بصفتهم الشخصية في وزارات شكلية وليست من الوزارات الحساسة كوزارة الداخلية مثلا.

وأجابني جمال عبد الناصر أنا أقصد الثانية أي الوزارة الإدارية.

وسألته .. كيف تتخلصون من علي ماهر وهو حائز على ثقة محمد نجيب .. ولمحمد نجيب اليوم رصيد شعبي كبير ارتفع به إلى مرتبة الزعامة.

ولكنه استوقفني بإشارة من يده قائلا في هدوء:

لا... دي مش مشكلة.. دي مسألة منتهية. وانتقلنا إلى الحديث عن شخص رئيس الحكومة الإدارية بعد علي ماهر.. وكانت الأسماء المعروضة أربعة هم:

١- الدكتور وحيد رأفت.

٢- الدكتور عبد الرزاق السنهوري.

٣- الدكتور بهي الدين بركات.

٤- حفني محمود باشا.

وكنا (أحمد أبو الفتح وأنا) نطالب بأن يكون وحيد رأفت هو رئيس الحكومة القادم استنادا إلى أنه أستاذ جامعي وديمقراطي النزعة، وليست له سابقة اشتراك في الحكم وليست له أي نوازع أو حساسيات حزبية وأنه بعيد عن كل مظنة قد تسئ إلى اختياره فضلا عما عرف عنه من نزاهة وإخلاص.

أما الدكتور السنهوري فبالرغم من أنه قاض كبير مشهور عنه النزاهة المطلقة في قضائه إلا أنه حزبي النزعة وسبق اشتراكه في الوزارات السابقة كوزير من الهيئة السعدية فقد لا يلقى اختياره ارتياحا من الشعب.

ولكن جمال عبد الناصر حسم المناقشة بقوله:

- على كل حال اخوانا اتفقوا على الدكتور السنهوري.

وبذلك لم يعد هناك مجال للاسترسال في المناقشة حول شخصية رئيس الوزارة القادم طالما أن مجلس القيادة قد اتفق مسبقا على شخصه بالرغم من أن أحمد أبو الفتح وأنا

لم نكن موافقين على ذلك لما كان معروفا أن الدكتور السنهورى وسليمان حافظ كانا صاحبى الفتوى المشهورة بعدم إعمال النص الدستورى بدعوة مجلس النواب المنحل بعد عزل الملك، وذلك لخصومتهما التقليدية للوفد، فكيف يؤتمن شخص مثله لقيادة حكومة تجرى انتخابات من المؤكد أنها تسفر عن حصول الوفد على الأغلبية المطلقة، وبالتالى توليه الحكم.. وفى نهاية اللقاء قال جمال عبد الناصر: أنتم طبعا حتكونوا فى الوزارة دى بصفتكم الشخصية يعنى مش بصفتكم أعضاء فى الهيئة الوفدية، وحاول أحمد أبو الفتح الاعتذار عن الاشتراك فى هذه الوزارة ولكنى أسرعت بإقناعه بالقبول لأنها وزارة ادارية مؤقتة مهمتها إجراء انتخابات عامة تنتهى بإعادة الحياة الدستورية السليمة فى البلاد.

وهل يخفى القمر!

وقبل أن نتأهب للانصراف رأينا شخصا يدخل المحل، وما أن لمحنى أنا وأحمد أبو الفتح حتى تقدم نحونا مسلما، وهو الاستاذ صدقى البشبيشى الذى كان وكيلا للنيابة بالقاهرة ومن زملائنا بكلية الحقوق (توفى المرحوم صدقى البشبيشى ١٩٧٦ وهو يشغل منصب وكيل محكمة النقض) وقد رحبنا به ودعوناه للجلوس فجلس، وبعد أن طلبنا له القهوة تفحص جمال عبد الناصر، وقال فجأة:

– البيه مش كان زميلنا فى كلية الحقوق؟

وقال أحمد أبو الفتح معرفا:

– جمال بك عبد الناصر .. بكباشى أركان حرب وعضو مجلس القيادة، وكان زميلنا فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٧.

ولدى سماع المرحوم صدقى البشبيشى ذلك وقف كأن به مساً وظل يردد:

– أيوه يا فندم .. أمال ... وهل يخفى القمر!

كررها عدة مرات، وانصرف مستأذنا على عجل وهو يردد ذلك قبل أن يأتى الجرسون بالقهوة المطلوبة!!

ثم انصرفنا من المحل، وعرض أحمد أبو الفتح أن يوصلنا بسيارته إلى حيث نشاء ولكن جمال عبد الناصر قال أنه يسير معى (ندردش شويه) .. وسرت مع جمال عبد الناصر فى شارع سليمان باشا وشارع قصر النيل نتحدث أحاديث شتى. وأذكر أننى قلت له:

– بكره مش حاتقدر تمشى المشية دى.

هذه ضريبة الشهرة .. أنت شفت صدقى البشبيشى جرى له إيه لما سمع اسمك اتمتع يا عم بالمشى فى الشوارع والفرجة على الناس والبترينات قبل ما تعرفك الناس كويس وما تقدرش تتمتع بحريتك الشخصية!

وتركنى جمال عبد الناصر عند فندق جراند اوتيل وانصرف إلى حيث لا أدرى.

صراع بين الديمقراطية والديكتاتورية

فى الوقت الذى كنا فيه، أحمد أبو الفتح وأنا نواصل اتصالنا بجمال عبد الناصر باعتباره الرئيس الحقيقى لمجلس القيادة نحاول بكل ما وسعنا الجهد توجيهه بالحديث والمناقشة صراحة أو بالإيحاء لكى يتمسك المجلس بالديمقراطية، وكان هو يوافقنا على ذلك بل ويسبقنا فى التعبير عن أفكارنا، مؤكدا أن (الانقلاب) قام بسبب انتهاك الدستور وتعطيل البرلمان وسطو حكومات الأقلية على الحكم استنادا إلى نفوذ السراى والملك.. كان هناك صراع آخر يجرى فى الخفاء يهدف إلى مهاجمة الديمقراطية وحكم الدستور ويدعو إلى انفراد السلطة العسكرية ممثلة فى مجلس القيادة وبعض الضباط للانفراد بالحكم بحجة أن الأوضاع قد تغيرت بعد الانقلاب الذى أطاح بالملك وأن الأحزاب القديمة وعلى رأسها الوفد قد استنفدت أغراضها وتفسخت وأنه لابد من إعادة تكوينها، بل بدأت الاصوات التى تدعو إلى ذلك تطالب بإلغاء الدستور وعمل دستور آخر يتفق مع الأوضاع الجديدة وتعطيل الحياة النيابية فترة من الزمن ينفرد خلالها الحكام الجدد بالحكم لعمل الاصلاحات العاجلة التى لا تحتمل البطء الدستورى..

كان يتزعم هذا الفريق سليمان حافظ والدكتور السنهورى وفتحى رضوان وحسن الهضيبى.. وكان ذلك يصادف هوى فى نفس على ماهر الذى اعتقد أنه أصبح رجل الساعة القوى ورجل الازمات وكان يطمع فى أن يظل يحكم سنوات طويلة.. وما كان يمكن لعلى ماهر أن يظل فى الحكم إذا عادت الحياة النيابية وأصبح النظام لا يستند إلا إلى الدستور لأن على ماهر لم يكن ينتمى إلى أى حزب.. وكانت صلة السنهورى وسليمان حافظ بالضباط الجدد أنهم طلبوا منهما فى أعقاب نجاح الانقلاب فى القاهرة باعتبار الأول رئيسا لمجلس الدولة إعداد وثائق تنازل الملك عن العرش فقام بصياغتها بالاشتراك مع سليمان حافظ الذى كان وكيلا لمجلس الدولة فى ذلك الوقت، والذى وقع عليه الاختيار لمقابلة الملك بتقديم وثائق تنازله التى وقع عليها.. ومنذ ذلك الوقت أصبح السنهورى وسليمان حافظ أهم مستشارين للحكام الجدد.

أما فتحى رضوان فقد كان معتقلا عند حدوث الانقلاب وأفرج عنه محمد نجيب فى اليوم التالى بناء على طلب سليمان حافظ الذى ضمه إلى هيئة المستشارين.

أما الهضيبى فقد كان رئيسا للإخوان المسلمين الذين ظنوا أن الانقلاب فرصتهم فى الوثوب إلى السلطة ولذلك فقد سارعوا إلى تأييد الحركة منذ اليوم الأول وظل هذا التأييد قائما بالحق أو بغيره فترة طويلة بعد ذلك.. وكان الإخوان يستندون إلى تأييد بعض أعضاء مجلس القيادة من العاطفين عليهم، وقد كان للإخوان عذرهم فى هذا التأييد المطلق، فقد كانت هذه فرصتهم فعلا للوصول إلى الحكم.. فى ظل غياب الدستور والحياة

النيابية.. ذلك لأن الاخوان بالرغم من كثرة عددهم وتنظيمهم لم تكن لهم أى فرصة لتولى الحكم عن طريق الانتخاب العام، لأن الوفد كان لايزال صاحب النفوذ السياسى والروحى معا. فقد كان المعروف أن الوفد فضلا عن نفوذه السياسى فإنه كان يمثل الفضائل الدينية فى نفس الوقت، وكانت اعداد كبيرة من أعضاء جماعة الاخوان المسلمين أعضاء فى لجان الوفد المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد إرضاء لعواطفهم الدينية، وكان التحاقهم بجماعة الاخوان باعتبارها جمعية دينية لا دخل لها بالسياسة.

وكان الأربعة من أعداء الوفد التقليديين سواء عن عقيدة وإيمان أو لمصلحة يبتغونها.

فى الايام الاولى بعد نجاح الحركة ، كان جمال عبد الناصر يحدثنا تلميحا بخطر هؤلاء على الديمقراطية.

وكان يطلب من أحمد أبو الفتح أن نوالى الكتابة فى (المصرى) محذرين من خطر الديكتاتورية العسكرية. ولم نكن نعرف وقتئذ أن جمال عبد الناصر كان يلاقى معارضة شديدة من باقى زملائه فى مجلس القيادة عندما كان يتمسك برأيه بالعودة بالبلاد فورا إلى الحياة الديمقراطية فى ظل برلمان منتخب من الشعب انتخابا حرا يتولى بعدها الحكم من ترتضيه الأغلبية الشعبية.

وكذلك استعان جمال عبد الناصر وقتئذ بصحفى آخر كان من أصدقائه قبل الثورة هو الاستاذ حلمى سلام الذى كان رئيسا لتحرير (المصور) . ولكننا لم نكن نظن أن الخلاف بين عبد الناصر وأكثر زملائه كان من الحدة والخشونة بالدرجة التى كنا نتصورها، والتى تبينا بعد ذلك بكثير أنها تفاقمت لدرجة كان يمكن أن تؤدى إلى القبض عليه وإقصائه.. ولكنى استطعت أن أتبين ذلك من مشاهدة عابرة.

فى هذه الايام الاولى، ولا أذكر بالتحديد التاريخ، كنت فى جريدة المصرى وكانت بصدد نشر خبر لا يمكن تأكيده، واقترح الاستاذ مرسى الشافعى مدير الجريدة سؤال جمال عبد الناصر فى هذا الموضوع .. وتوجهنا سويا إلى منزل عبد الناصر بالقبة.

كان الوقت حوالى الرابعة بعد الظهر عندما وصلنا إلى بيته، وطرقنا الباب.. وبعد قليل فتح هو الباب وكان يرتدى البيجاما ويضع حول رقبته فوطة.. ورحب بنا ودعانا للدخول، واعتذر بأنه قد عاد لتوه من مجلس القيادة .

وبعد أن جلسنا قال لنا بالحرف الواحد:

– خضيتونى يا جماعة .. تصدقوا أنا كنت فاكر إنهم جايين يقبضوا علىَّ. فظننت أنه يمزح ، وأجبته ضاحكا:

– مين ده اللى يقدر يقبض عليك؟.. وأجاب :

«كل شئ جايز.. إخوانا فاكرين إن أنا دسيسة عليهم وأنى خدعتهم وأن الانقلاب كان علشان الوفد يرجع وبيتهمونى بأنى عميل للوفد.. اتبسطوا بقى يا وفديين!!».

كان جمال عبد الناصر يتكلم بمرارة واضحة، وعلمت منه أن خالد محيى الدين لا يحضر أكثر اجتماعاتهم فى ذلك الوقت (لأنه قاعد فى اسكندرية بيستحمه فى البحر) ويوسف صديق مش عضو فى المجلس، وكان كلاهما من أنصار عودة الحياة البرلمانية وبسرعة.

وما لبثنا أن استأذنا وانصرفنا وقد ارتسمت على وجوهنا أكثر من علامة تعجب!!(١)

من أجل ذلك، كنا نعترض - كما تحدثت فى الفصل السابق - على أن يؤلف السنهورى وزارة لإجراء الانتخابات بعد على ماهر الذى لم يعلم بدوره ما يدبر له فى الخفاء ويعتقد أنه رئيس الحكومة المؤيد.

وأعود فأقول إن سليمان حافظ والسنهورى وفتحى رضوان والهضيبى تزعموا الحركة المضادة للديمقراطية وقد جمعت بينهم جميعا عقدة الوفد.. فقد كانت كراهية الوفد جزءا من تاريخهم، وأصبحت هذه الكراهية جزءا من مبادئهم.. تماما كمبدأ الاستقلال ووحدة وادى النيل ولا مفاوضة إلا بعد الجلاء!

لم يكن هؤلاء وغيرهم ممن سار على دربهم وقتئذ يعلمون أنه بموقفهم هذا للدعوة للديكتاتورية تحت ستار (المستبد العادل) أنهم يخرجون المارد من القمقم، وأن هذا المارد سوف يعصف بهم جميعا .. وهذا ما حدث بالفعل.

وقبل أن أستطرد فى ذكريات هذه الأيام، لا يفوتنى أن أقول إننى كنت على صلة صداقة قوية ومتينة بالمرحوم سليمان حافظ، وكانت هذه الصلة تمتد إلى الصداقة العائلية الوثيقة، وذلك منذ أن كان محاميا مشهورا بالاسكندرية فى أواخر الثلاثينات حينما كنت طالبا بالجامعة ثم رئيسا للجنة جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية، وكان من أكبر المشجعين لها أدبيا وماديا باعتبارها هيئة سياسية متطرفة ضد الوفد وقتئذ .. كما أننى كنت فى بدء عملى بالمحاماة بعد تخرجى محاميا عن أسرته بالاسكندرية وكان وقتئذ قد عين مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة.. وأذكر أننى عندما استقلت من حزب مصر الفتاة سنة ١٩٤٧ وقدمت طلبا للانضمام إلى الهيئة الوفدية، زارنى سليمان حافظ فى بيتى بالاسكندرية وقد قدم خصيصا من القاهرة لكى يحتج على تصرفى هذا وهو يعاتبنى فى حدة ظاهرة ويقول فى عصبية:

---

(١) ذكرنى الأستاذ الشافعى بعد نشر هذه الحلقة من المذكرات بأن عبد الناصر عندما فتح باب منزله لنا كان يمسك فى يده مسدسه وكان موضوعا فى جراب من الجلد، كما أن الأستاذ حسنى سلمان كان معنا فى هذه المقابلة.

- من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.. الكلام ده مش معقول يا ابراهيم!!

ولم أعلم حتى الآن ماذا يقصد باليمين واليسار.

ولكي أضع أمام قارئ هذه المذكرات صورة صادقة عن مدى حقد سليمان حافظ وكراهيته للوفد.. أذكر هذه الواقعة الطريفة.

في سنة ١٩٥٦، بعد الاعتداء الثلاثي، أصدر جمال عبد الناصر أمرا باعتقال سليمان حافظ، كما اعتقلت أنا أيضا بعده بيومين.. وتزاملنا في زنزانتين متجاورتين في سجن مصر، ثم في غرفة واحدة في المعتقل (بمبنى البعوث الاسلامية) وقد أخبرنا سليمان حافظ وقتئذ - وكنا حوالي ثلاثين معتقلا - أنه من فرط كراهيته للوفد، وبالرغم من أنه ساهم في ثورة ١٩١٩ فإنه رفض إطلاقا أن يذهب إلى أي اجتماع يخطب فيه سعد زغلول، لأنه خشي أن يتأثر بخطابته لأن سعد زغلول كان خطيبا مفوها يؤثر في الجماهير، وأضاف أنه لم ير سعد زغلول مرة واحدة في حياته، ولو من بعيد!!

كان يقول هذا الكلام وهو زميلنا في المعتقل بعد أن اختلف مع رجال الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر بعد ذلك وجاهر بعدائهم.. وكان لا يخفي ندمه لما قدمه للثورة من فتاوى وإرشادات واستشارات.. ولات ساعة مندم!

في هذه الأيام الأولى لحركة الجيش كان سليمان حافظ قد أصبح المستشار الأول لها.. وكان القائمون بالحركة ليست لهم أي خبرة سابقة أو دراية بشئون الحكم أو السياسة فاعتمدوا عليه اعتمادا يكاد يكون كليا، وساروا في الطريق الذي رسمه لهم.. وقد صادفت آراء سليمان حافظ هوى في نفوس أكثر قواد الحركة وكذلك ضباط الصف الثاني والثالث الذين بدأوا يتطلعون إلى الحكم والسلطة.. كما انسجمت آراء سليمان حافظ مع تطلعات علي ماهر وطموحه في الحكم وبدأ يتصرف على هذا الأساس.

وكذلك صادف هذا كله هوى لدى محمد نجيب الذي قفزت به الحركة إلى صفوف الزعامة وظن أن استقبال الجماهير له باعتباره رئيسا لها كان من أجل شخصه وليس بصفته رئيسا لجماعة قامت بحركة تحريرية أطاحت بالملك الذي أسخط بتصرفاته عليه جميع الناس، فظن أنه يستطيع أن ينفرد بالسلطة مبتلعا باقي زملائه الذين قاموا بالحركة.. فكان أول المتحمسين لآراء سليمان حافظ بما سمي تطهير الأحزاب، ثم حلها ثم إلغاء الدستور إلى آخر التصرفات غير الدستورية والتي كان تأييد الشعب للحركة بعد قيامها استبشارا بعودة الدستور وعودة الديمقراطية. ولم يعد محمد نجيب إلى المناداة بالديمقراطية والدفاع عنها إلا بعد أن استطاع مجلس القيادة التغلب عليه بعد أن أحس محاولة انفراده بالسلطة دونهم وذلك بتجاهله ثم بمحاولة إقصائه الأمر الذي أدى إلى

عزله ثم اعتقاله سنة ١٩٥٤.. ذلك كله رغم أنه ومجلس القيادة كانا يتفقان على ضرورة الحكم الديكتاتورى..

وهكذا كانت الديمقراطية هى التى يتمسك بها كل أعدائها حينما أوقعتهم الديكتاتورية فى براثنها!!

الطريق إلى الفاشية

كان أول بيان أذاعته حركة الجيش صباح يوم ٢٣ يوليو يؤكد أن الجيش بقيامه بهذه الحركة قام بها (لصالح الوطن فى ظل الدستور مجردا من كل غاية).. وكان ذلك سببا فى ابتهاج الشعب وفرحته ، فقد كان الدستور غاية الشعب وكفاحه ليس فقط من أيام سعد زغلول بل منذ مائة سنة تقريبا حينما اعتصم أعضاء مجلس الشورى فى عهد الخديوى اسماعيل سنة ١٨٧٤ ورفضوا قرار الحل الذى أصدره ولى النعم... وقد سقط خلال سنوات الكفاح الطويلة من أجل الدستور شهداء كثيرون خلدهم التاريخ.

إلا أن الحركة فى ظل المستشارين الجدد الذين التفوا حولها منذ بدايتها ومع عدم دراية القائمين بها وخبرتهم بشئون السياسة فقد تورطت وانصاعت للافكار التى تتعارض مع أبسط المبادئ الدستورية.

– ففى يوم ٣١ يوليو أى بعد قيام الحركة بأسبوع واحد وبعد أن اطمأن القائمون بها إلى نجاحها واستتباب الأمر لهم.. صدر بيان القيادة العامة أصدرت بيانا تدعو فيه إلى تطهير الأحزاب والهيئات، وكان مفهومها أن يدا جديدة بدأت تحرك أعضاء القيادة للعبث بالدستور، بمعنى أن الحركة بدأت تتبنى ما نادت به وزارة نجيب الهلالى التى وليت الحكم يوما واحدا وكانت القشة التى قصمت ظهر البعير، فكانت من أهم الأسباب التى أدت إلى التعجيل بقيام الانقلاب.

– وفى يوم ٢ أغسطس ١٩٥٢ أى بعد عشرة أيام من قيام الحركة، قرر قسم الرأى فى مجلس الدولة (وكانت فتاواه ليست لها صفة الإلزام) قرر مستشارو القسم بعدم جواز دعوة مجلس النواب المنحل بتأثير وتحريض الدكتور السنهورى وسليمان حافظ.. وذلك بالرغم من معارضة الدكتور وحيد رأفت الشديدة فى هذا القرار الذى كان يخالف الدستور نصا وروحا.

– وبالرغم من ذلك فقد أكدت الحركة وبررت دعوتها لتطهير الأحزاب بأن ذلك تمهيد لاجراء انتخابات جديدة حددت موعدها بعد ستة أشهر أى فى شهر فبراير ١٩٥٣.

– ولما كان على ماهر كما سبق القول حريصا على الحكم بدون أى قيد دستورى فقد أصدر باسم الحكومة بيانا يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ تجاهل فيه موضوع الانتخابات والدستور وقرر فيه رفع أسعار بعض السلع كالسجائر.. وشعرت الحركة بالحرج من بيان

الحكومة، فقامت القيادة العامة بالرد على بيان الحكومة مؤكدة (بأنه تم الاتفاق مع رئيس الحكومة على أن تجرى الانتخابات فى شهر فبراير لإعطاء الفرصة للحكومة لتطهير أداتها للاحزاب لتطهير صفوفها حتى تنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم.

– وفى يوم ١٣ أغسطس قام بعض العمال فى كفر الدوار بمظاهرة لمطالب لهم قمعها الجيش بالقوة وأمرت القيادة على الفور بإجراء محاكمة عسكرية ميدانية فورا برئاسة عبد المنعم أمين عضو مجلس القيادة وقتئذ وحسن ابراهيم عضو المجلس أيضا وأعضاء آخرين، وبعد محاكمة غير سليمة أصدرت المحكمة حكمها بإعدام عاملين هما مصطفى خميس ومحمد حسن البقرى ووافق مجلس القيادة فورا على الحكم بما فيهم محمد نجيب.

وبعد أن أقيلت وزارة على ماهر وتولى محمد نجيب رئاسة الوزارة إلى جانب منصبه كرئيس للجيش وقائده العام، تمكن سليمان حافظ يوم ٩ سبتمبر من إصدار قانون أسماه قانون تنظيم الأحزاب.. وكان سليمان حافظ قد احتاط قبل إصدار القانون بيومين فدفع مجلس القيادة إلى الأمر باعتقال بعض كبار رجال الأحزاب وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين، وذلك حتى تخضع الأحزاب للقانون الجديد.وتشعر أنها أصبحت خاضعة لسلطة الجيش التى لا تقاوم.

– وبالرغم من أنه بصدور هذا القانون أصبحت الأحزاب منحلة ولا يجوز عودتها إلا بعد أن يقدم مؤسسوها إلى وزير الداخلية (سليمان حافظ) قائمة بأسماء المؤسسين وكان له حق الاعتراض عليهم.. فقد وقعت الأحزاب فى مصيدة سليمان حافظ.

– وحتى الوفد .. تورط فى أنه بعد رفضه للتطهير أصدر قرارا بفصل بعض رجاله، ثم انحدر فى تورطه فأصدر فى ٢١ سبتمبر برنامجه وقدمه لوزير الداخلية بعد أن كان قد أصدر بيانا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ بأنه لن يقدم إقرارا بإعادة تكوينه.

– ولما كانت الأمور قد اتضحت بأن كل المقصود من هذا القانون هو هدم الوفد والتخلص منه، فقد اعترض سليمان حافظ كوزير داخلية على رئاسة النحاس باشا الشرفية للحزب، وعلى عبد الفتاح باشا الطويل كعضو مؤسس.. وصرح سليمان حافظ وقتئذ بأن النحاس باشا (أصبح كالدمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع) وقد سبب ذلك انقسامات كبيرة فى صفوف الوفد الأمر الذى اضطررت مع أحمد أبو الفتح وآخرين إلى تقديم استقالتنا من الوفد احتجاجا على ما كان يقع من انتهاك لأحكام الدستور.

– وقد تزعمت مع أحمد أبو الفتح – قدر ما وسعنا الجهد وقتئذ – حركة مقاومة عنيفة لهذه الأساليب الفاشية وذلك بالاتصالات الشخصية والكتابة الملتهبة فى المصرى، وبالرغم

من ذلك لم تقطع اتصالاتنا بجمال عبد الناصر الذى كان يبدو (حسب ما كان يذكره لنا) أنه غير راض عن كل التصرفات وأنه مجرد (عود فى حزمة).

- وما لبثت بعد أن تطورت الأحداث وتلاحقت سريعا فقد أعلنت الثورة يوم ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ سقوط دستور ١٩٢٣ وتولى حكومة الثورة جميع سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية ..

أعلن ذلك محمد نجيب فى بيان حماسى ألقاه بعد منتصف الليل قال فيه: (وهأنذا أعلن باسم الشعب سقوط الدستور!) وقال فى نفس البيان أن فترة الانتقال سوف تمتد لمدة ثلاث سنوات.

وهو نفس الإجراء الذى اتخذه محمد محمود باشا (رئيس حكومة اليد الحديدية) منذ ربع قرن قبل بيان محمد نجيب.!!

- وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ شكلت القيادة لجنة لوضع دستور جديد برئاسة على ماهر رئيس الحكومة المقال وبعضوية بعض رجال أحزاب الأقلية من أعداء الوفد التقليديين.

- وكان من الطبيعى أن تهوى الثورة بعد ذلك بعصاها على الأحزاب وذلك بعد أن تيقنت من أن مجلس الدولة سوف يصدر حكمه لصالح الوفد عندما لجأ إليه عبد الفتاح الطويل متظلما من اعتراض سليمان حافظ على شخصه كأحد مؤسسى الوفد..

ففى يوم ١٦ يناير ١٩٥٣ صدرت الأوامر باعتقالى ونقلت إلى سجن الأجانب..

وعندما استيقظت فى السجن فى اليوم التالى ١٧ يناير علمت بأنه صدر قرار من السلطة الحاكمة (بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها) ولم يبق فى الساحة إلا جماعة الإخوان المسلمين وبعض رجال الحزب الوطنى الجديد.

وهكذا، عندما دخلت السجن مساء يوم ١٦ يناير، كانت الفاشية قد ثبتت أقدامها وأصبح الارتجال طابع كل شئ يجرى فى مصر.

وقد لخصت الأحداث فيما سبق ذكره بعجالة حتى تعود بالقارئ الذاكرة إلى الخطوات التى خطتها الحركة منذ قيامها بحجة حماية الدستور إلى أن عصفت الحركة بالدستور والديمقراطية .. وحتى يتعرف القارئ بعد ذلك كيف تسلل إلى مراكز السلطة فى ظل غياب الرقابة الدستورية الكثيرون من الوصوليين والذين لم يكن لهم سابقة جهاد وطنى وكيف كونوا مراكز قوى عصفت بكل القيم والمبادئ .. الأمر الذى انتهى بنا إلى كارثة ١٩٦٧ وما تلاها من سنوات اكتوى الشعب بجحيمها حتى قيام ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١.

وسوف نعود بعد ذلك إلى تفصيل بعض الأحداث عن هذه الأيام التى لا يعرفها الكثيرون والتى أستطيع أن أرويها من الموقع الذى كنت فيه، وهى أساس هذه المذكرات.

الارتجال طابع العهد

وقبل أن أعود إلى سرد الأحداث بترتيب وقوعها من الموقع الذى كنت فيه، أذكر بعض ما عاصرته من التصرفات الارتجالية التى سادت فى الأيام الأولى بعد نجاح الحركة.

– فى يوم لا أذكره فى أوائل شهر أغسطس ١٩٥٢ اتصل بى الأستاذ أحمد فؤاد من القاهرة تليفونيا، وبعد السلام التقليدى والسؤال عن الصحة سألنى قائلا.. تعرف واحد مستشار كويس وشجاع؟.. فقلت له لماذا؟ وإذا به يقول: علشان نعمله نائب عمومى!!

وأجبته أنه كقاضى يعرف رجال القضاء أكثر منى وأنا محام فى الاسكندرية والمعروف أننى لا أعرف رجال القضاء جميعا.. ولكنه .صر على أن أفكر.. وسكت لحظات كنت أفكر فيها بسرعة .. ثم قلت له:

«فيه واحد مستشار لا أعرف اسمه أصدر حكما شجاعا بموجبه تم الإفراج عن كتاب خالد محمد خالد – من هنا نبدأ – وكانت الحكومة قد صادرته أيام الملكية عند صدوره وتظلم المؤلف طبقا للقانون أمام محكمة الاستئناف فأصدر حكمه بالإفراج عن الكتاب».

وسألنى مرة أخرى .. المهم اسمه إيه؟.. فقلت له الحكم منشور فى الطبعة الجديدة للكتاب ويمكن الرجوع إليه.

وبعد انتهاء المحادثة التليفونية، عدت إلى الكتاب فوجدت أن الحكم منشور فى المقدمة بعنوان «حكم من نور» وأن المستشار الذى أصدر الحكم اسمه (حافظ سابق).

وبعد يومين طالعت فى الصحف نبأ تعيين المستشار حافظ سابق نائبا عاما!!

وإلى هنا فالأمر لا يدعو للعجب، لأن البحث عن رجل كفء وشجاع وعالم لكى يتولى منصبا قضائيا كبيرا هو شئ مطلوب.

ولكن أحمد فؤاد أخبرنى بعد ذلك فى الاسكندرية الطريقة التى عين بها النائب العمومى فى منصبه الخطير.. قال لى وهو مستغرق فى الضحك:

إن مجلس القيادة كلف البوليس الحربى بإحضار المستشار حافظ سابق، فتحرى المختصون عن عنوانه، وتوجهت إليه مجموعة من جنود الشرطة العسكرية بالموتوسيكلات بقيادة بعض الضباط فى سيارة .. وتوجهت هذه المظاهرة إلى بيت الرجل، وطلبت منه ارتداء ملابسه على عجل والتوجه معهم إلى مقر القيادة، وتساءل عن الأسباب فلم يجبه أحد لأنهم لم يكونوا يعلمون سبب استدعائه .. ونزل الرجل فى صحبتهم وهو فى حالة قلق شديد، وأجلسوه تحت الحراسة المشددة فى غرفة بالدور الأرضى للمبنى .. وكان مجلس القيادة مجتمعا وقتئذ .. وطال الاجتماع وسعادة النائب العام الجديد فى حالة يرثى لها من القلق والخوف.

وبعد فترة انفض الاجتماع ، ونبه الضابط الذى كان يتولى حراسته أحد أعضاء المجلس إلى وجوده بناء على طلبهم .

فلما علم عضو مجلس القيادة باسم الرجل ، قال له فى هدوء :

(مبروك .. إحنا عيناك نائب عمومى) !!

- وكان أحمد فؤاد أيضا يجلس بطريق الصدفة فى محل (سان سوسى) وهو كازينو معروف بميدان الجيزة على ناصية شارع الجامعة ، وكان شباب جيلنا يتردد عليه للاستذكار عندما كنا طلبة بكلية الحقوق . وتصادف أن كان أحد أصدقائه يجلس فى نفس المحل مع صديق آخر لا يعرفه أحمد فؤاد . وقام الصديق بتقديم صديقه إلى أحمد فؤاد : الدكتور كمال رمزى استينو الاستاذ بكلية الزراعة، وأنه إخصائى فى كذا وكذا وله أبحاث فى محاولة عمل الخبز من البطاطا !!

وتوثقت الصلة بين أحمد فؤاد والدكتور كمال رمزى استينو .

ولما تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة ، كان الدكتور كمال رمزى استينو وزيرا للزراعة..

وظل يشغل هذا المنصب سنوات طويلة بعد ذلك !!

- وكان الدكتور راشد البراوى أستاذا بكلية التجارة ، وفى نفس الوقت يعمل بالصحافة وتأليف الكتب الاقتصادية .. وكان عند قيام حركة الجيش يكتب مقالات فى جريدة (الزمان) المسائية التى كان يصدرها وقتئذ ادجار جلاد وهو أحد رجال السراى ويظهر أن بعض أصدقائنا اليساريين كانوا يرشحون راشد البراوى وزيراً ، ولم يكن منطقيا تعيين محرر فى جريدة الزمان لسان حال الملك المخلوع وزيرا فى العهد الجديد فطلب منى كل من أحمد حمروش وأحمد فؤاد أن أتوسط لدى أحمد أبو الفتح لكى يعمل الدكتور راشد محرراً فى المصرى . ولما تحدثت مع أحمد أبو الفتح فى هذا اعتذر بأن هذا الأمر من اختصاص شقيقه المرحوم محمود أبو الفتح صاحب الجريدة .. ولكنى كنت أعلم أنه يتهرب بلباقة لا تحرج الصداقة ، وتحدثت فعلا إلى المرحوم محمود أبو الفتح وكان بالنسبة لنا بمثابة الوالد والأستاذ ، فأمر رحمه الله بإلحاقه محرراً بالجريدة .

وعهد إليه أن يكتب عموداً يومياً عنوانه (كلمة المصرى) برأى الجريدة فى الأحداث الجارية .

وبدأ راشد البراوى عمله بكتابة هذاالعمود .. ولكن الآراء التى كانت به تخالف المقالات التى يكتبها أحمد أبو الفتح وقتئذ .. ولم يكن من السهل التخلص من راشد البراوى لأنه سرعان ما تآلف مع رجال القيادة بالرغم من أنه لم يحقق أحلامه فى الوزارة .. ولم نستطع التخلص منه إلا بعد أن بدأ بوضع توقيعه فى ذيل العمود ، وكانت الكلمة التى كتبها وقتئذ لا تتفق مع رأى القيادة ..

ـ كان الأستاذ أحمد فؤاد (كان قاضيا بمحكمة طنطا يوم قيام الحركة) أحد قادة منظمة حدتو ـ اليسارية أى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، وكان أحد الذين ساهموا فى قيام الحركة مساهمة إيجابية فعالة وكان يقوم بطبع منشورات الضباط الأحرار بالآلة الكاتبة ثم نسخها بالرونيو فى منزله بالرغم من مركزه القضائى الحساس .

وقد حدث بعد محاكمة كفر الدوار فى الأيام الأولى للحركة وصدور حكم المجلس العسكرى بإعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى وتنفيذ هذاالحكم ، أن ثارت المنظمات الشيوعية بما فى ذلك منظمة حدتو والتى كان ينتمى إليها كل من يوسف وخالد محيى الدين وأحمد حمروش على هذا الحكم .. وأصدرت بعض هذه المنظمات الشيوعية منشورات سرية ضد الحركة تتهمها بالفاشية والديكتاتورية وكانت هذه المنشورات مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو بما يماثل منشورات الضباط الأحرار ، فظن جمال عبدالناصر أن أحمد فؤاد وهو أحد قادة تنظيم (حدتو) هو الذى طبع هذه المنشورات وقام بتوزيعها واعتقد أنها موجهة ضده شخصياً .

وفى إحدى الأمسيات كان جمال عبدالناصر ساهرا كعادته فى جريدة المصرى مع عبدالحكيم عامر وصلاح سالم (كان ثلاثتهم يقضون الليل كل يوم تقريبا بعد الحركة فى ندوة المصرى التى كان يتصدرها المرحوم حفنى محمود) وتحدثوا إلى أحمد أبو الفتح مؤكدين أن أحمد فؤاد عاود طبع المنشورات التى تمرس عليها ولكن ضد الحركة .

وفى الصباح استقل أحمد أبو الفتح القطار إلى الأسكندرية وقابلنى على الفور وطلب منى السفر إلى القاهرة ومقابلة جمال عبدالناصر للحيلولة دون اعتقال أحمد فؤاد .. وقد سافرت بالطائرة على الفور . وتوجهت إلى منزل أحمد فؤاد وكان مريضا ، وقصصت عليه ما سمعته ، ولكنه أخبرنى أن المنشورات لا دخل له بها وأن بعض أعضاء القيادة قد انصرف ذهنهم فعلا إليه ، ولكن حدث أن استطاع رجال البوليس أو المخابرات التوصل إلى مصدر المنشورات والقبض على من قاموا بطبعها وتوزيعها ..

وأن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر قاما بزيارته والاعتذار له عن ظنونهما .

ولم أكن أعلم عندما سافرت إلى القاهرة لمقابلة عبدالناصر للحيلولة دون اعتقال أحمد فؤاد ، أن عبدالناصر سوف يأمر باعتقالى بعد ذلك بعدة أسابيع .. وأن يكون أحمد فؤاد ومعه اليوزباشى جمال القاضى أركان حرب البوليس الحربى رسولى جمال عبدالناصر لى فى المعتقل يعتذران لى بالنيابة عنه أنه اعتقلنى لحمايتى قبل أن تتفاقم الأوضاع ولا يستطيع حمايتى !!

هذه صورة سريعة لبعض طرائف الارتجال الذى كان يسود جميع التصرفات وقتئذ وهناك أمثلة أخرى كثيرة لذلك ، ولكننى أكتفى ببعض الطرائف التى ذكرتها والتى شاهدتها بعينى ولمستها بنفسى !!

لماذا ساءت العلاقة بين الوفد والثورة !

سبق أن ذكرت كيف أن (المصرى) انفردت بنشر نص مشروع قانون تحديد ملكية الأراضى الزراعية يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢، وكيف فوجئت به الحكومة والرأى العام المصرى والعالمى معا .. كما أشرت إلى الضجة التى ثارت بخصوص اعتزام مجلس القيادة إصدار هذاالقانون ، كما أشرت إلى أن محمد نجيب نفسه فوجئ بالمشروع منشورا فى المصرى ، وأنه بتحريض من على ماهر كذب علنا وفى الميكروفون هذا المشروع بقانون عندما كان يضع حجر الأساس لمبنى الإذاعة الجديد ، وكيف أن هذا التكذيب أذيع رسميا فى نشرة أخبار من الإذاعة المصرية .

كما أشرت إلى الاجتماع الذى تم بين جمال عبدالناصر وصلاح سالم وأحمد شوقى ممثلى مجلس القيادة وبين فؤاد سراج الدين سكرتير الوفد .. هذاالاجتماع الذى تم فى منزل عيسى سراج الدين وحضرته أنا وأحمد أبو الفتح ، وكيف أن هذا الاجتماع انتهى إلى تفاهم تام بين حركة الجيش والوفد ، وكيف أن الوفد وافق بصفة رسمية بموجب هذا الاجتماع على القانون ، وكيف تم التفاهم بين الفريقين إلى أن الحركة سوف تحقق وعدها سريعا بإعادة الحياة النيابية احتراما للدستور الذى بررت الحركة قيامها للدفاع عنه ، وكيف أنه كان من المقرر التخلص من حكومة على ماهر وتأليف حكومة جديدة برئاسة الدكتور السنهورى أو الدكتور وحيد رأفت تكون مهمتها إجراء انتخابات حرة تعود بعدها الحياة الطبيعية إلى البلاد ويتولى الحكم الأغلبية الشعبية التى تسفر عنها الانتخابات .

وقد أثار اجتماع فؤاد سراج الدين بقادة الحركة مخاوف جميع القوى السياسية المناوئة للوفد لأنهم أيقنوا أنهم لن يكون لهم مكان فى العهد الجديد ، بل إنهم سوف يفقدون كل شئ ، لأنهم كأقليات كانوا يستندون إلى السراى فى الماضى للقفز إلى الحكم أو لتبوؤ مراكز النفوذ قد فقدوا سندهم بخلع الملك .

ولذلك فقد تجمعت هذه القوى (رغم خلافاتهم المذهبية) وأخذت تعمل جاهدة للدس بين الوفد ورجال الحركة .. وللحيلولة بين الوفد وبين عودته إلى الحكم .

ولم يكن لهؤلاء جميعا من سبيل إلى ذلك إلا بالسعى الدائب لدى بعض ضباط القيادة يحبذون لهم تولى السلطة بأنفسهم .. وأخذوا يرفعون شعار أن مصر فى حاجة إلى المستبد العادل بعيداً عن الدستور والديمقراطية والحياة النيابية ..

وكان الكثيرون من ضباط القيادة ، ومن ورائهم آخرون من ضباط الصف الثانى والثالث يحبذون ذلك ويتطلعون إلى الاستيلاء على السلطة والحكم .

ولما كانت هذه القوى المعادية للوفد تعلم أنها لو نجحت فى إقصاء الوفد عن الميدان السياسى فإنها هى التى سوف تطفو على سطح النفوذ لأن الضباط الذين سوف يتولون

السلطة ليست لهم الخبرة السياسية التى تؤهلهم لتسيير السفينة .. فتكون السلطة الحقيقية فى أيديهم باعتبارهم مستشارين للحركة دون أى رقابة دستورية .

- وكان على رأس هؤلاء اللواء محمد نجيب نفسه الذى بدأ يطمئن إلى أنه ورث العهد بعد نجاح الحركة وعزل الملك ، وقد ساعده على الاعتقاد بأنه أقوى رجل فى مصر الاستقبال الحماسى الذى كان يقابله به الشعب باعتباره قاد حركة خلاص انتهت إلى عزل الملك .

- كذلك كان على ماهر الذى شكل الوزارة التى كانت سببا فى الإطاحة بالملك دون علمها ودون إرادتها معا ، وكان عداؤه للوفد يتفق مع طموحه فى الانفراد بالحكم والسلطة التنفيذية .

- وأهم هؤلاء جميعا كان سليمان حافظ الذى أتاح له منصبه كوكيل لمجلس الدولة أن يكون الرجل الذى استوقع الملك على وثيقة تنازله عن العرش .. كان قد أصبح المستشار الأول لمجلس القيادة ، فقد كان أكبر منهم سنا وأكثر خبرة وأشد دهاء ..

وبذلك وجد سليمان حافظ متنفسا لكى يتقيأ حقده التقليدى على الوفد ، وأصبح (مستشارا للقرية) وبدأ من اللحظة الأولى يدفع الحركة إلى إصدار قوانين غير ديمقراطية يعدها هو بعد موافقة شكلية من مجلس الدولة ، وقد استغل فى ذلك موقعه بمجلس الدولة وصداقته الشديدة للدكتور السنهورى رئيس المجلس الذى كان فى نفس الوقت (رغم نزاهته كقاض) غير متعاطف مع الوفد للخلافات الحزبية التى كانت بينهما .

- وفى هذه الفترة بالذات تورط بعض الكتاب الذين كان لهم ماض مشكور فى مهاجمة الفساد أيام الملكية مثل فكرى أباظة وإحسان عبدالقدوس وحافظ محمود(1) وغيرهم ، فانساقوا بحسن نية فى الدعوة الخبيثة التى أوحى بها سليمان حافظ همسا وتردد صداها بأقلام هؤلاء الكتاب وهى الدعوة إلى (حكم المستبد العادل) .

وما لبث أن ساهم فى رفع هذاالشعار بعض الوصوليين الذين يبحثون عن فرصتهم فى ظل الاستبداد باسم العدل !!

- وكذلك كان موقف الإخوان المسلمين ، فقد كان الوفد عقدتهم الكبرى ، ولم يكن لهم أى أمل فى الوصول إلى السلطة فى وجود الوفد كقوة سياسية فى البلاد .

فبالرغم من أن جماهير كثيرة انضوت تحت لواء الإخوان المسلمين واعتنقت مبادئها الدينية ، إلا أن الغالبية العظمى لهذه الجماهير كانت تدين فى نفس الوقت بالولاء للوفد

(1) فى تعقيب للاستاذ حافظ محمود نفى فيه دعوته لحكم المستبد العادل ولكنه كان قد كتب وقتئذ عدة مقالات ردا على مقال نشرته له المصرى بعنوان (تطهرت الأحزاب)! وتضمنت مقالاته دعوة سافرة للحكم فترة بدون دستور أو برلمان وذلك فى سياق دفاعه عن حزب الأحرار الدستوريين .

وتعتنق مبادئه السياسية .. وظهر ذلك واضحا فى أن الإخوان لم تنجح فى أى انتخابات سابقة فى أن تدفع بأحد ممثليها إلى مجلس النواب ، بالرغم من أن الكثيرين من أعضاء الجماعة خاضوا المعارك الانتخابية فى الانتخابات السابقة .

- وكانت جريدة (أخبار اليوم) من أهم العناصر التى ساعدت على توسيع الفجوة بين الوفد والحركة . فقد كان عداء أخبار اليوم للوفد عداء تقليديا قديما ، كما أن المنافسة الصحفية كانت واضحة بين أخبار اليوم والمصرى .. وبالرغم من أن مصطفى أمين كان قد اعتقل بعد قيام الحركة بيومين لموقفه من الحركة عند بدئها بما سبق الاشارة إليه ، ثم أمر جمال عبدالناصر بالإفراج عنه كطلب أحمد أبو الفتح وإلحاحه مؤكدا أن الصحافة يجب أن تكون فى مواقع الأحداث جميعها ، إلا أن مصطفى أمين بلباقته وشخصيته وذكائه استطاع أن يستحوذ على قلوب بعض ضباط القيادة الذين كانوا بحكم نشأتهم أو معتقداتهم يكرهون الوفد وذلك بنشر صورهم على غلاف مجلة (آخر ساعة) بالألوان بعد قليل من قيام الحركة باعتبارهم الزعماء الجدد ، وكذلك بكثرة نشر أسمائهم وصورهم وتنقلاتهم فى أخبار اليوم بالرغم من أن أسماءهم لم تعلن فى الأيام الأولى للحركة ، وبذلك استطاع أن يمس الوتر الحساس فى نفوسهم كبشر .. وقد تزايد نفوذ مصطفى أمين بعد ذلك إلى درجة أنه توجه إلى فؤاد سراج الدين بعد ذلك فى المعتقل (الثانوية العسكرية) يساومه باسم مجلس القيادة للإفراج عنه إذا تنازل عن القضية التى رفعها فى مجلس الدولة تظلما من أمر الاعتقال !!

ولأمانة التاريخ .. لم يكن يدافع عن الوفد فى هذه الفترة إلا قلة من ضباط القيادة وكان على رأسهم وأكثرهم تحمساً (جمال عبدالناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين) ولكن - بكل أسف - استطاعت القوى المعادية أن تهدم آخر حصون الديمقراطية باستقطاب جمال عبدالناصر وضمه إلى الفريق المعادى للوفد ، والديمقراطية والدستور، الأمر الذى انتهى إلى حل الأحزاب وإلغاء الدستور وفتح المعتقلات وحكم البلاد بالحديد والنار .

ولكن هؤلاء جميعاً الذين زرعوا الحصرم ما لبثوا أن ضرسوا به بعد قليل .

ولكن كيف استطاعت هذه القوى احتواء جمال عبدالناصر وجذبه إلى معسكرهم بالرغم من أنه كان أشد رجال الحركة دفاعا عن الوفد وتمسكا به ، وكان موقفه هذا هو الأمل الوحيد فى الحياة الديمقراطية بسبب نفوذه الذى يستمده من مركزه كرئيس فعلى للضباط الأحرار وللحركة .

كان ذلك بسبب خبر غير صحيح نشرته أخبار اليوم وآخر ساعة تعليقا على اجتماع فؤاد سراج الدين بجمال عبدالناصر وبعض زملائه من رجال الحركة .

لم يعد نبأ اجتماع سراج الدين بجمال عبدالناصر وأصحابه وانتهاء هذا الاجتماع

باتفاق كامل بين الطرفين بعد أن التقت وجهات النظر بينهما في كل الأمور سواء بخصوص قانون تحديد ملكية الأراضي الزراعية أو مستقبل العمل السياسي في مصر وبخصوص تشكيل وزارة إدارية لإجراء الانتخابات ، وذلك على النحو الذي أشرت إليه قبل الآن تفصيلا ، ملتزما نص الحوار الذي دار بين المجتمعين في هذا الاجتماع .. ثم اجتماعنا (أحمد أبو الفتح وأنا) مع جمال عبدالناصر في جروبي كما سبق أن ذكرت أيضا .

عدت بعد هذا الاجتماع إلى الاسكندرية لكي أصيب بعض الراحة من الإجهاد ولكن جمال عبدالناصر اتصل تليفونيا من القاهرة وطلب مني أن أقابل الدكتور السنهوري وأن أناقشه (بحذر) في موضوع الوزارة التي رشح لرئاستها باعتبار أنني وأحمد أبو الفتح سوف نكون أعضاء فيها .. ووعدته بذلك .

وسوف أتعرض لموضوع هذه المقابلة تفصيلا فيما بعد . في نفس اليوم فاجأني المرحوم الاستاذ كامل الشناوي الصحفي المعروف بدار أخبار اليوم بزيارة مفاجئة ، وكانت تربطني به صلة معرفة وصداقة سببها سابقة التقائنا في حقل العمل الصحفي ، والندوات الأدبية والشعرية التي كانت لا تخلو من وجوده .

ورحبت به واستضفته يومئذ .. وجرى بيننا حديث طويل عن أحداث هذه الأيام ، وأخبرته بأمانة كاملة عما حدث في الاجتماع بين فؤاد سراج الدين وجمال عبدالناصر وزملائه .. وانتهى لقاؤنا وعاد إلى القاهرة ..

وفي يوم السبت التالي لهذا اللقاء ، فوجئت بجريدة أخبار اليوم تنشر تحقيقا كبيرا وبعناوين مثيرة عن هذا الاجتماع وما دار فيه ، وكان هذا التحقيق بقلم كامل الشناوي .. وللحقيقة والتاريخ ، أشهد أن كامل الشناوي - رحمه الله - لم يكن أمينا فيما نشره في هذا التحقيق ، بل إنه تعمد أن ينشر أشياء غير صحيحة تخالف ما جرى في هذا الاجتماع ، ويعكس الذي سمعه مني تماماً!! وكان مفهوم ذلك محاولة إفساد النتائج التي يمكن أن تتحقق لهذا الاجتماع الذي اتفقت فيه آراء الوفد وحركة الجيش .

وبعد ذلك بأيام ، صدرت مجلة آخر ساعة التي كانت تصدر عن دار أخبار اليوم وكان يرأس تحريرها محمد حسنين هيكل .. صدرت بالمجلة ، في الملحق الذي كان يوزع معها باسم (آخر لحظة) نبذة صغيرة عن هذا الاجتماع تقول : إن فؤاد سراج الدين قد صرح بأنه قد وضع ضباط القيادة في جيبه!

وقد كانت هذه فرصة جميع الحاقدين على الوفد للقضاء على آخر مقاومة لعبد الناصر من أجل الوفد .

وانتصرت الرجعية !!

واتصلت بعبد الناصر تليفونيا ، وأكدت له عدم صحة ما نشر ، ولكنه أجابنى بأن هذا الأمر لا يقدم ولا يؤخر فيما اتفقنا عليه وقال :

(أنا عارف أنهم كدابين) !

ولكننى أحسست من نبرات صوته أنه متأثر جدا مما نشر ، وربما يكون سبب تأثره الحرج الذى أوقعه فيه هذا النشر بين زملائه .

وقد سألنى ونحن نتحدث ، عما إذا كنت قد قابلت الدكتور السنهورى ..

فلما أجبته نفيا حثنى على سرعة مقابلته واخطاره بمضمون ما يدور بيننا من حديث .

لقاء مع الدكتور السنهورى

كان حديثى التليفونى الذى أشرت إليه مع جمال عبدالناصر فى الصباح .

وفى ظهرنفس اليوم توجهت إلى فندق سيسل بالاسكندرية لمقابلة الدكتورالسنهورى ، فوجدته يجلس فى بهو الفندق مع المرحومين سليمان حافظ وأحمد لطفى السيد . لم ألاحظ وجودهم عند دخولى الفندق ، فقد كان البهو مزدحما بالرواد .. ولكن سليمان حافظ شاهدنى ونادانى .. فتوجهت إليهم وجلست بعد أن دعونى للجلوس .. وتعمدت عدم التحدث فى أى شئ ، فقد كان الدكتور السنهورى أستاذى بكلية الحقوق بينما كان الدكتور أحمد لطفى السيد مديرا للجامعة وقتئذ ، وكانا يعرفاننى جيدا باعتبارى كنت أحد الطلبة (المشاغبين) وفصلت من الجامعة أكثر من مرة بسبب المظاهرات بعد أن حوكمت أمام مجلس التأديب الذى كان ينعقد برئاسة الدكتور لطفى السيد باشا !!

وما لبث الدكتور لطفى السيد أن استأذن فى الانصراف لتناول طعام الغداء فى مطعم الفندق .

بدأ سليمان حافظ الحديث يعاتبنى على الجهود التى أبذلها مع أحمد أبو الفتح للتوفيق بين الوفد وبين مجلس القيادة ، وأخذ يتعجب من تحمسى للوفد بالرغم من أننى كنت فى المعسكر المضاد له سنوات كثيرة ..وأردف متسائلا ، أليست هذه هى الفرصة الذهبية للقضاء على الوفد .. وإلى الأبد !!

وكان ردى عليه قويا وحاسما ومؤدبا فى نفس الوقت .

قلت له (والدكتور السنهورى يستمع فى هدوء) ما خلاصته أن الوطنية ومستقبل هذه البلاد يحتمان أن يتمسك الشعب بجميع قواه بما فى ذلك الأحزاب والهيئات والأفراد بالدستور وأن يوجه الحركة التحريرية للجيش إلى الوجهة الديمقراطية الدستورية ، وأن يتناسى الجميع خصوماتهم وأحقادهم ، وأن الضمان الوحيد لمستقبل نظيف للبلد هو الدستور والتمسك بأحكامه ومبادئه ، وألا ننظر إلى المسائل نظرة سطحية .. وأن الفرصة مواتية من الضباط الذين على رأس القيادة لأنهم يدعون إلى ذلك ، وحرام أن نزين لهم

باسم أى شعار أن يتولوا السلطة بأنفسهم ، وبذلك نكون قد أخرجنا العفريت من القمقم .. ومعنى ذلك أيضا أننا سوف نكون مسئولين أمام الله وأمام الأجيال المقبلة عن أننا خلقنا فى مصر (هتلر) جديد ونصبناه ديكتاتورا على غير إرادته ، وعندئذ لا يدرى إلا الله ما يمكن أن ينتهى إليه الحكم العسكرى .. ولكنى أرجو الله ألا يتكرر فى مصر ما حدث فى ألمانيا وإيطاليا فى عهدى هتلر وموسولينى وما انتهى إليه حال البلدين فى ظل الحكم النازى والفاشستى .. وقلت له :

يا سليمان بك .. مع احترامى لأبوتك واستاذيتك أحب أن أقول لك إننى وغيرى من الشبان كنا متحمسين لهتلر ، وكانت كراهيتنا للانجليز ونحن شبان وطنيون متحمسون شفيعا لنا فى هذاالتحمس لأن هتلر كان يحارب الانجليز الذين هم أعداء لنا ، وقد كلفنى هذا الحماس ثلاث سنوات من عمرى قضيتها فى المعتقل وكنت فى مقتبل حياتى العملية ، وكنت أنا وزملائى المعتقلين نرقب كيف أن هتلر قضى على بلاده وقتل الملايين من شبابها وكيف أنه حكم ألمانيا بالحديد والنار وقتل أصحابه وزملاء كفاحه ، وقد أسلمه الدم الذى سفحه إلى الجنون .. وحكم هذا المجنون بلاده وقادها إلى الخراب والدمار .. وكذلك موسولينى وقاطعنى سليمان حافظ قائلا :

- أنت بتتكلم على هتلر وموسولينى .. ولكن نجيب وعبدالناصر وعبدالحكيم وصلاح وغيرهم دول حاجة ثانية .. هتلر وموسولينى كفار وبتوعنا مؤمنين...!

وأجبته على الفور :

- وأنا مع سعادتك أنهم مؤمنون ، ولكنهم بشر ، والبشر غير معصومين .. والمعصومون فقط هم الأنبياء .

وأطرق سليمان حافظ لحظة .. ثم فاجأنى بسؤال غريب .. قال :

- يا إبراهيم .. إنت تؤمن بنظرية تناسخ الأرواح ؟؟

وأذهلنى السؤال ، وأجبت :

- لا .. ليه ؟؟

قال: - أنا بدأت أؤمن بتناسخ الأرواح .. أنا معتقد يقينا أن سيدنا محمد بعث فى محمد نجيب وأن جمال عبدالناصر هو أبو بكر الصديق وأن عبدالحكيم عامر هو سيدنا عمر ، وأن صلاح سالم هو سيدنا على ...!

وتبسم الدكتور السنهورى ولم يجب ، أما أنا فقد أذهلتنى المفاجأة وتبلدت ملامح وجهى وابتلعت ريقى ، وتكلفت ابتسامة ، وقلت :

- الحمد لله لا يزال ابليس حيا يرزق .. وإلا لو كان مات كما مات آدم والأنبياء ، لكان من الممكن أن تتناسخ روحه فى شخصى !

ولكنه أجابني في عصبية ظاهرة :

- أنا باتكلم جد ، مش هزار !!

وأخذ سليمان حافظ يجادلني وقتا طويلا حول هذه المسائل الفرعية ، حتى أصابني الملل وكنت في حرج لأن السنهوري كان ينصت في هدوء ، ولعله كان يريد التخلص منا لكي يتناول طعام الغداء .. وصرحت له بذلك ، ولكنه نفى ذلك .

وعاود سليمان حافظ حديثه لي قائلا :

- لماذا لا يعيد محمد نجيب شخصية أحمد عرابي .. أليس جميلا أن يعود عرابي في شخص محمد نجيب .

وأجبته على الفور :

- فال الله ولافالك يا سليمان بك !

وهنا قفز سليمان حافظ بشدة وكأنه شاب في العشرين ، وقال في حدة :

- ليه ، ماله عرابي راخر ؟؟

قلت له بهدوء شديد :

- تسمح سعادتك تقعد وتسمع جوابي .. فقط أرجو أن تسمع لي بروح القاضي المحايد وأنا واثق في حكم أستاذنا السنهوري باشا شيخ القضاة .

وجلس سليمان حافظ في قلق .. وتابعت حديثي قائلا :

- كان عرابي عظيما عندما قاد الكفاح ضد الخديو توفيق .. وكان عرابي قد تبنى مطالب الشعب ومعه بعض كبار الضباط المصريين في الجيش القديم وهذه المطالب كانت تتلخص في إقامة حياة دستورية في البلاد وإصلاح الجيش وإلغاء السخرة وديمقراطية الحكم وقد قدمها عرابي في مظاهرة عسكرية إلى الخديو توفيق .. وبعدها توالت الأحداث بسرعة فقد قبل العرابيون الحكم وتولى عرابي وزارة الحربية وبدأ يتصرف باعتباره الحاكم المطلق وكان الشعب يؤيده .. وإلى هنا كان عرابي عظيماً ، ولا يمكن انتقاده .

ولم يكن عرابي سياسيا ولا واسع الأفق فقد حركت انجلترا أساطيلها لغزو مصر ، وصمم عرابي على المقاومة .. وهذا عظيم جدا ، ولكنه لم يقم بوضع خطة حربية متكاملة ودعا إلى الصلاة والدعاء على الكفرة الغازين ، وقراءة عدية ياسين .. وبعد أن احترقت الاسكندرية واحتلها الانجليز ، تراجع عرابي (ولا أقول فر) لملاقاة الانجليز في الشرقية مع فلول جيشه ولكن هزيمة مصر كانت محتومة ، فلم تكن القوة بين الجيش الغازي وجيشنا متكافئة فضلا عن أن الخيانة لعبت دوراً كبيرا على مسرح الأحداث . وفر عرابي إلى القاهرة في القطار تاركا جيشه يلقى مصيره التعس .. واحتل الانجليز مصر ، وهرب

عرابى ثم استسلم وقدم سيفه للمحاكمة العسكرية بعد أن تطوع للدفاع عنه أحد المحامين الانجليز ، وكان فى المحكمة متخاذلا كل همه إنقاذ حياته من حكم الإعدام الذى كان مفروضا أن يلاقيه بالترحاب ..

ثم صدر الحكم المهين بنفيه هو وزملائه إلى جزيرة سيلان ، ومكث فى النفى عدة سنوات مع زوجاته وأسرته ، وصدر الأمر بالعفو عنه بعد أن قدم التماسا إلى ولى عهد انجلترا بالعفو عنه أثناء زيارته لسيلان وعاد إلى مصر وامتدح الانجليز فى أول تصريح له بعد عودته وأكد عدالة الاحتلال البريطانى فى تصريح له فى جريدة المقطم لسان حال الاحتلال البريطانى .. وبذلك نزع عن صدره أرفع وسام يقلده الشعب للأبطال ووضع بيده هذا الوسام فى سلة القمامة .ولو أن عرابى قاوم الجيش الانجليزى واستشهد وهو يقاتل، أو لو أنه قبض عليه ووقف رافع الرأس أثناء المحاكمة يؤكد حق بلاده ويدافع عنها وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم ، لكان شهيد الأبد ، ولظل فى نظر الأجيال المتعاقبة رمزا للبطولة والحرية والكفاح ، بل لأصبح أسطورة يتغنى بها الشعب جيلا بعد جيل .. ولما استمرت انجلترا تحكم مصر حتى الآن .

كان سليمان حافظ ينصت إلى وأنا أتحدث بحماس مشوب بالأدب وكأنه يستمع إلى هذه المعلومات لأول مرة .. وقال :

- غريبة .. بقى عرابى مدح الانجليز ؟

وهنا قلت له فى أدب جم :

- عيب يا سليمان بك .. ده سعادتك راجل حزب وطنى قديم وتعرف هذا التاريخ .. تصريحات عرابى بمدح الاحتلال الانجليزى كانت فى جريدة (التايمز أوف سيلان) فى ١٧ سبتمبر ١٩٠١ ، ثم فى جريدة (المقطم) فى ٢ أكتوبر ١٩٠١، ثم فى جريدة (التايمز الانجليزية) فى ١١ أكتوبر ١٩٠١، وكان لهذه التصريحات المهينة أسوأ الوقع فى نفوس المصريين ، وقد نشر المرحوم مصطفى كامل زعيم الحزب الوطنى الشاب عدة مقالات فى جريدة (اللواء) ابتداء من ٢٨ سبتمبر بعنوان (عرابى - بقلم مصطفى كامل) هاجم فيها عرابى هجوما عنيفا وقال :

(لم يكفه ما جناه على وطنه حتى سمعناه يفتخر بالاحتلال وآثاره ويراه النعمة الكبرى على هذه الديار الأسيفة .. نسى عرابى أو تناسى أن الانجليز أبوا أن يستلم سيفه قائد منهم أو ضابط صغير لاحتقارهم له .. الخ) .

وقال سليمان حافظ مرة أخرى ، بعد أن نظر إلى السنهورى :

- أنت حافظ التواريخ كمان ! عجيبة!..، أنا ما كنتش عارف إن مصطفى كامل هاجم عرابى .

وأجبته :

- يا سليمان بك ، على كل وطنى أن يحفظ تاريخ بلاده ويستوعبه ، خصوصا تواريخ الأيام السوداء .. لا يا سليمان بك .. أنا لا أحب أن يكون محمد نجيب زى عرابى .. يكون زى مصطفى كامل أهلا وسهلا .

ثم تكلم الدكتور السنهورى عن الوزارة المقترح تشكيلها ، ولم يكن متحمسا لها .. وقال : أنت وأحمد أبو الفتح حتكونوا معانا فيها ، وربنا يعمل الخير .. وعلى كل حال إبقى اتفاهم مع سليمان بك على الوزارات اللى أنتم عاوزينها لأنه حيكون نائب رئيس الوزراء .

وهنا تجاهلت الوضع كله .. وقلت له :

لا والله يا معالى الباشا لا أنا ولا أحمد أبو الفتح طمعانين فى الوزارة ولن نكون فى وزارة معاليك أو أى وزارة غيرها .. أنا جاى مصادفة لمقابلة أحد أقاربى وكانت فرصة سعيدة أنى أقابل معاليك وسليمان بك .. ومبروك مقدما .

وانصرفت أنا وسليمان حافظ وأوصلته إلى منزل صديقه الدكتور ياقوت السهوى بمحرم بك حيث كان ينزل به . وعدت إلى بيتى مكدوراً مهموماً ...

ورثة على ماهر .. وهو على قيد الحياة

لم أستطع أن أحدث أحدا عما سمعته من سليمان حافظ عن اعتقاده بتناسخ الأرواح، لعلمى أن أحدا ما كان يصدقنى بأن الرجل الذى قفزت به الأحداث إلى مركز المستشار الأول للحكم فى مصر يوجه النظام حسبما تهيئه له الشعوذة والخزعبلات ، وليس فى وسع أى إنسان أن يجلس إلى سليمان حافظ ليسمع منه هذه الأوهام كما سمعتها .. وكان من الممكن ، وأنا أدون هذه المذكرات بعد ربع قرن تقريباً ، ألا يصدقنى أحد فيما أقول ، فقد انتقل سليمان حافظ إلى رحمة الله ، وكذلك الدكتور السنهورى ، ولم يبق على قيد الحياة غيرى .

إلا أن الظروف شاءت أن نعتقل - سليمان حافظ وأنا - بعد ذلك بأربع سنوات عقب الاعتداء الثلاثى ، وقد تزاملنا فى سجن مصر ثم فى معتقل مبنى البعوث الاسلامية بالعباسية مع آخرين من المعتقلين السياسيين .. وكانت لنا فى الاعتقال جلسات مرحة يروى خلالها سليمان حافظ ذكرياته عن هذه الأيام مؤكدا لجميع زملائنا فى المعتقل كيف آمن أن روح سيدنا محمد (صلعم) قد تقمصت فى جسد اللواء محمد نجيب وأن روح أبو بكر الصديق تقمصت جسد جمال عبدالناصر وهكذا .. بقية الخلفاء والصحابة عليهم رضوان الله كيف تناسخت أرواحهم فى أجساد باقى أعضاء مجلس قيادة الثورة .. ولايزال بعض زملائنا فى هذا الاعتقال على قيد الحياة مثل الاستاذ مرسى الشافعى

رئيس تحرير المصور والاستاذ عبدالحميد سراج الدين والاستاذ محمود أبو عرب المحامى والاستاذ إميل دوس كان سليمان حافظ يروى ذلك نادما ، ويقول بين تهكمات المعتقلين وسخريتهم :

ـ يا ولاد .. ربنا يسامحنى ..أنا صحيح وديت البلد فى داهية ولكن بحسن نية !! ولما كنت أدون هذه المذكرات من الموقع الذى كنت فيه من الأحداث فقط ، فسوف أشير إلى ذلك بشئ من التفصيل فى حينه عندما أتحدث عن اعتقالاتى فى عهد عبدالناصر .

على كل حال .. كان حديث تناسخ الأرواح الذى سمعته من المرحوم سليمان حافظ فى فندق سيسل ومعرفتى أنه سوف يكون نائب رئيس الحكومة فى وزارة الدكتور السنهورى كان هذا كفيلا بعدولى عن الاشتراك فى الوزارة القادمة بالرغم من وعدى لجمال عبدالناصر باشتراكى فيها مع أحمد أبو الفتح .

وبعد يومين كنت مع أحمد أبو الفتح فى مكتب المصرى بالاسكندرية (وكان دائب التنقل بين القاهرة والاسكندرية) ، ولم يكن قد علم بأمر مقابلتى للدكتور السنهورى وسليمان حافظ .

وقال لى فجأة :

ـ اسمع يا إبراهيم .. أنا عن نفسى لن أدخل وزارة السنهورى ، وامبارح قلت لجمال عبدالناصر فى مصر الكلام ده ، وزعل منى ، وسألنى عنك فقلت له أنا باتكلم عن نفسى .. ادخل أنت لو عاوز ..

أجبته ضاحكا :

ـ عمرك أطول من عمرى .. أنا كنت جاى أقولك نفس الكلام .

قال :

ـ لا .. أدخل إنت ، يمكن تقدر تعمل حاجة ، وعلى كل حال السنهورى أحسن من على ماهر .

قلت :

ـ يعنى عاوز تقول (شهاب الدين أحسن من أخيه) ؟

وأجاب :

ـ أحسن نسبيا ، على الأقل فيه روح القاضى ، وليس فيه خبث على ماهر .. يا أخى أنا مش فاهم على ماهر ده إيه .. تصور رئيس حكومة ينزل بنفسه كفر الدوار ويقابل المجلس العسكرى اللى عاملينه علشان يحاكم شوية العمال اللى عملوا المظاهرة .. شوف الجو الإرهابى اللى عاملاه المحكمة والا المجلس العسكرى فى كفر الدوار .. ومين رئيس المجلس .. عبدالمنعم أمين ، يعنى أمريكا .. أمريكا بجلالة قدرها ، طبعا أمريكا يهمها

شنق كام واحد من الشيوعيين لإرهاب الآخرين .. والآخرين دول مش مقصود بيهم الشيوعيين ، ولكن المقصود بيهم الوطنيين اللى زيى وزيك .. لأنه بعد كده من السهل إذا واحد فتح بقه يدافع عن الديمقراطية أو الدستور يتقال عليه شيوعى .

ده المخطط الامريكانى فى مصر دلوقت ، وبكره تشوف المجلس ده حيحكم على كام واحد بالإعدام وتنفذ الأحكام علشان كل واحد يدخل فى الشق ، وطبعا فيه كام واحد من المتهمين شيوعيين ودول حيكونوا رأس الذئب الطائر.

أنصت إلى قول أحمد أبو الفتح باهتمام ، وكان قوله يتفق مع تحليلى للأمور تماما وما لبثت أن قلت له :

- ما هو إنت يا أبو حميد اللى هاجمت المظاهرة بعنف وطالبت بقمع مثل هذه الحركات والقضاء على الفوضى و..

وقبل أن أكمل تعليقى قاطعنى قائلا :

- ده صحيح .. المظاهرات دى قامت فى الاسكندرية وكفر الدوار فى نفس اليوم اللى نشرنا فيه قانون الملكية الزراعية ، وأنا المعلومات اللى عندى وفى ايدى الدليل أن رجال الملك حرضوا الولاد دول على المظاهرة ، وطبعا الشيوعيين تزعموا الإضراب لأن دى فرصتهم لإثبات وجودهم ، ولكن كلهم كانوا لعبة فى ايد اللى حركوهم من وراء الستار .. رجال الملك منهم حافظ عفيفى قطعا . والله اعلم يمكن يكون على ماهر رئيس الحكومة نفسه واحد منهم .. ولازم تعرف إن لسه فيه ناس كتير عاوزة الملك يرجع النهاردة قبل بكره .. صحيح أنا ما أحبش الشيوعية ، وإنما أنا طالبت بالبحث عن المتهمين الحقيقيين اللى حرضوا المتظاهرين وتسببوا فى قتل بعض الابرياء وتحطيم المصنع لأنه يمكن جدا أن تنتكس الحركة فى حكاية زى دى ، تمام زى ما انتكست حركة الفدائيين بعد حرق القاهرة.. أنا ما قلتش أبدا اعملوا محاكم عسكرية إرهابية وما قلتش أن رئيس الحكومة يروح كفرالدوار فى مظاهرة مبتذلة علشان يقابل المجلس العسكرى ويبارك أعماله قبل ما يصدر الحكم المكتوب .. إيه ده يا أخى ، فين المحاكم العادية .. فين نقابة المحامين ، والله ولا حسين طنطاوى فى زمانه !

وانتهى لقاؤنا فى هذااليوم بعد أن التقت وجهة نظرنا فى عدم جدوى الاشتراك فى الوزارة القادمة حتى لا نحمل وزر الاشتراك فى حكومة سوف تنتهى على يديها الديمقراطية ، وإن كنا متفقين على أن السنهورى أفضل من على ماهر لأنه لو جاء رئيسا للحكومة فسوف يكون (كقاض) أكثر التزاما بمبادئ العدالة من على ماهر ، أو على حد تعبير أحمد أبو الفتح (أهون الضررين) .

ولم أشأ أن أقص على أحمد أبو الفتح أننى قابلت الدكتور السنهورى وسليمان حافظ ولا موضوع تناسخ الأرواح ، حتى لا أضاعف انفعاله . فإن أحمد أبو الفتح بالرغم من تدينه الشديد إلا أنه من أشد خصوم الشعوذة والخزعبلات .

مقالات فى فلسفة الانقلاب
وبرنامج لبناء الدولة

كان شهر أغسطس ١٩٥٢ مشحونا بالأحداث الجسيمة ، كل يوم خبر جديد وكل ساعة أنباء مثيرة ..

ولذلك أعود بالقارئ إلى حوالى عشرة أيام سابقة على مقابلتى للدكتور السنهورى وسليمان حافظ بفندق سيسل بالاسكندرية (كان حوالى ٢٥ أغسطس إذا لم تخنى الذاكرة) .

فى يوم ١٥ أغسطس حضر أحمد فؤاد وأسرته إلى الاسكندرية للاصطياف لمدة شهر بها ، وقام بزيارتى مع السيدة زوجته فى نفس اليوم ، وقد شعرت من حديثه معى أنه قلق لهذه الأحداث التى تمر بها البلاد وإن كان لم يفصح صراحة عن آرائه .

وأردت أن أسرى عنه فدعوناهما أنا وزوجتى لتناول العشاء فى محل (اكسلسيور) من محلات الاسكندرية الكبرى وقتئذ ، ثم انصرف بعد منتصف الليل عائداً إلى بيته .

وفى اليوم التالى كنت قد بدأت أكتب سلسلة مقالات فى (المصرى) بعنوان هامشى (فلسفة الانقلاب) وعنوان كبير (كيف نبنى الدولة) .

نشرت المقالة الأولى يوم ١٦ أغسطس ، وكنت قد أشرت فيها إلى تصورى لما ينبغى أن تسير عليه البلاد بعد حركة الجيش وعزل الملك وكيف يكون نظام الحكم وضرورة التمسك بأحكام الدستور وكيف يجب تطبيق الديمقراطية تطبيقا يكفل اطمئنان المواطنين والإصلاح الذى يجب أن يكون فى جميع مرافق الحياة سياسياواقتصاديا واجتماعيا .

فى مساء هذا اليوم ، اتصل بى جمال عبدالناصر تليفونيا وأبدى إعجابه الشديد بما كتبت .

شكرته على هذا التقدير وقلت له :

- أنا كاتب الكلام ده علشان تقروه .. رأى البهوات إيه (أقصد زملاءه) .

- كويس .. خليك ماشى على النغمة دى .. شوف ياسيدى ، إخوانا المسلمين ماشيين فى البلد (توت نفير) مفهمين البلد أنهم همه اللى عملوا الحركة ، وبيسموها الحركة المباركة .. اعمل معروف اكتب فى المقالة الجاية إن اللى قام بالحركة دى ناس وطنيين لا ينتمون إلى أى هيئة سياسية أو دينية .. يعنى هو كل واحد يصلى ويعرف ربنا يبقى إخوان مسلمين !!

قلت له أننى أرسلت المقالة التى ستنشر باكر وسوف أشير فى المقالة الثالثة إلى ذلك . وانتهت المكالمة بعد السلام العادى والتمنيات الطيبة من الطرفين .

وفى اليوم التالى ١٧ أغسطس صدرت (المصرى) وبها المقالة رقم (٢) من سلسلة مقالاتى (كيف نبنى الدولة) ولكن الأنباء الرئيسية كانت كثيرة للغاية .

كانت المحكمة العسكرية التى شكلت للمتهمين بالتظاهر فى كفر الدوار قد انعقدت فى اليوم السابق وكانت أنباء المحاكمة وصور المحكمة والمتهمين والمدعى العسكرى وهو يصلى أمام المحكمة .. كانت الانباء والصور تحتل جزءا كبيرا من الصفحة الأولى وبعض أجزاء من الصفحات الداخلية .. المحامون يطلبون التأجيل يوما واحدا والمحكمة ترفض التأجيل، المدعى العسكرى يلقى مرافعته يهاجم بقسوة المتهمين ويصفهم بالإجرام ويطالب برأسهم جميعا .. المحكمة تستمع إلى الشهود .. القبض على مأمور كفر الدوار لاتهامه بالتقصير فى حماية الأمن ..

وفى الصفحة الوسطى صورة على ماهر رئيس الحكومة يحيط به بعض ضباط القيادة وهو فى طريقه للاجتماع بضباط المجلس العسكرى الذى سيحاكم المتهمين .. وفى نفس الصفحة صورة للدكتور السنهورى وهو خارج من مجلس القيادة بعد مقابلته للواء محمد نجيب وبجواره إبراهيم البعثى مراسل المصرى يسأله عن سبب الزيارة ويجيبه السنهورى بأنها زيارة عادية لأنه صديق قديم للواء نجيب ، وقد صيغت الكلمات الشارحة للصورة بما يفهم منه بالأسلوب الصحفى أن الزيارة لم تكن بسبب الصداقة بل إن هناك شيئاً يدبر فى الخفاء يدعو إلى استشارة السنهورى لوضع ما يريده الحكام الجدد فى الصيغة القانونية (كان ذلك قبل مقابلتى له فيما سبق أن أشرت بأسبوع تقريبا).. أحداث مثيرة ، والتعليق عليها أكثر إثارة .

كنت ظهر ذلك اليوم قد فرغت من كتابة المقالة الثالثة ، وضمنتها ما طلبه جمال عبدالناصر بخصوص نفى ما يشيعه الإخوان من أنهم هم أصحاب الانقلاب ، ولكن دون أن أشير إليهم صراحة بل تلميحا ، ومررت بمكتب المصرى حيث تركت المقال ليرسل فى بريد الجريدة اليومى لنشره فى اليوم التالى .

وعدت إلى بيتى وقد أرهقنى المرض الذى كان يلح علىَّ وساعده الإجهاد على ذلك ، وفكرت فى السفر إلى القاهرة لأكون قريبا من الأحداث ، ولكنى خشيت أن يقعدنى الإرهاق والإعياء فى القاهرة وعدلت عن فكرة السفر . وبعد أن تناولت طعام الغداء ، طلبت من زوجتى أن تصحبنى لزيارة أحمد فؤاد وأسرته بمصيفه فى سيدى بشر .. وقبل الغروب كنا فى الشاليه الذى استأجره للاصطياف . لم يكن على الشاطئ .. كان نائماً ..

وأيقظته زوجته وجاء مرحبا ، وانتحيت به جانبا من شرفة الشاليه وقلت له :

ـ الجماعة صحابك عمالين (يعكوا فى مصر) .. اسمع يا أحمد ، أنا تعبان ومش قادر أسافر سافر أنت خليك معاهم .. وتحدثنا عن الأنباء والإشاعات وكل ما كان يشغل البال وقتئذ .. وبرغم تردده استطعت إقناعه بالسفر .. وسافر فى اليوم التالى (رغم معارضة زوجته) واعدا بالعودة بعد ٢٤ ساعة فقط .

سافر أحمد فؤاد إلى القاهرة ولم يتصل بى بعد سفره ، ومكث بضعة أيام وليس يوما واحدا كما وعد .. وكنت قد قابلت أحمد حمروش بعد سفر أحمد فؤاد بثلاثة أيام وتحدثنا فى الأوضاع الراهنة ولما علم أننى أرسلت أحمد فؤاد إلى القاهرة أبدى مخاوفه من هذا السفر معللا ذلك بأننى أحرجه بهذا السفر لأنهم جميعا يعلمون أنه أحد قادة (حدتو) وأن جميع المنظمات اليسارية ثائرة على محاكمة المتهمين فى قضية كفر الدوار ومنهم بعض الشيوعيين ، وأن هناك منشورات قد وزعت فعلا فى القاهرة ضد حركة الجيش وضد محمد نجيب شخصيا الذى أمر بتشكيل المجلس العسكرى ، وأطلعنى على أحد هذه المنشورات وكان قاسيا فى ألفاظه وفيه اتهام لمحمد نجيب بأنه مهرج قبل أن يكون أداة فى أيدى المخابرات الامريكية وبعض الوصوليين للتنكيل بالأحرار .. وعبارات أكثر وأشد قسوة .

ويدأ القلق يتسرب إلى نفسى فعلا .. ويومها توجهت معه لمقابلة أحمد أبو الفتح فى بيته ، وتحدثنا طويلا ، وكان أهم ما دار فى حديثنا ما تردد من أن مجلس القيادة يعارض فى فكرة تغيير على ماهر ، وأن الأخير استطاع أن يكتسب ثقة أكثر الأعضاء وعلى رأسهم محمد نجيب .

وقد اقترح أحمد حمروش أن نسافر ، أحمد أبو الفتح وأنا ، لاستطلاع الحالة فى القاهرة وعرض أن يصحبنا فى هذه الرحلة .. واتفقنا على أن نسافر فى الساعة السادسة من صباح اليوم التالى حتى نصل إلى القاهرة قبل اشتداد الحرارة فى الطريق الصحراوى .

وعدت إلى بيتى ، وبعد تناول الغداء توجهت إلى مكتبى لكى أكتب مقالا ضمن سلسلة المقالات التى كنت أوالى نشرها بالمصرى يوميا .

وما أن بدأت الكتابة حتى زارنى الاستاذ عبدالله عطا المحامى (المستشار حاليا) ومعه بعض أعضاء لجنة الوفد بدائرتى الانتخابية - كان عبد الله عطا قبل تخرجه من زعماء الطلبة فى الاسكندرية - جاءوا يسألون عن الدائرة التى سوف أرشح نفسى فيها فى الانتخابات القادمة ، (بعد ستة أشهر) كما وعدت الحركة لأننى كانت تتنازعنى دائرتان بالاسكندرية (كرموز والحضرة) ، وكنت أؤمن فى قرارة نفسى أن الانتخابات لن تتم ، ولكنى لم أنشأ الحديث فى موضوع الانتخابات قبل الأوان .

وبينما كان ضيوفى يشربون القهوة اتصلت بى زوجتى تليفونيا وأخبرتنى أن السيدة حرم أحمد فؤاد عندها وتسأل عنه وتقول لها مازحة :

- « طيب جوزك سوابق وبتاع سجون ، إنما أحمد راجل قاضى ومالوش دعوة بالسياسة!!» .

وقلت لها ضاحكا : قولى لها متشكرين .. على كل حال أنا مسافر بكره بدرى وحابعته على طول !

وما أن وضعت سماعة التليفون .. حتى علا رنين جرسه مرة أخرى منبئا بأن المحادثة من القاهرة .

كان المتحدث جمال عبدالناصر .. وكان الضيوف يتحدثون ، فأشرت إليهم بالسكوت .. وقلت له :

ـ اسمع يا سيدى ، اعمل معروف ابعت أحمد فؤاد بسرعة ، لأن الست حرمه موجودة عندى دلوقت فى البيت وبتقول لمراتى إن أنا بتاع سوابق وحا أوديه فى داهية . وضحك جمال عبدالناصر وقال :

ـ حاضر .. قل لها حيرجع لها بكره صاغ سليم .

وعقبت على هذا ضاحكا :

ـ صاغ سليم يبقى كويس .. بس إوعى ترجعه صاغ أركان حرب . وسمعته يضحك بشدة ثم قال :

ـ كويسة .. كويسة جدا (كان جمال عبدالناصر يحب النكتة ، ويبحث عنها) !

وانتهزت فرصة الضحك وسألته جاداً :

ـ إيه يا عم المهرجان اللى إنتوا عاملينه فى كفرالدوار ده .. هو ده اسمه كلام .. يعنى لازم فى أول شهر تقعوا مع العمال .. يا أخى لموها شوية .. إوعوا تبدأوا حياتكم بالدم .

وأجاب :

ـ لا ، مافيش حاجة .. المسألة كلها لفت نظر للناس اللى عاوزة تجهض الحركة .. يعنى الرجعيين .. يعنى شوية إجراءات شديدة فى الأول علشان يعرفوا إننا صاحيين .. وإن شاء الله مش حايحصل حاجة .

ثم حدثنى بعد ذلك قليلا عن المقالات التى أكتبها بالمصرى وأشار علىَّ بأن أتناول فيها بعض أشياء لا أذكر تفاصيلها الآن .

وقبل أن ينتهى الحديث .. أخبرته أننى سوف أكون غدا فى القاهرة مع أحمد أبو الفتح وأحمد حمروش .

ووعدنى أن نلتقى جميعا فى جريدة المصرى مساء الغد .

(وكان من عادة جمال عبدالناصر فى بدء الحركة التواجد فى جريدة المصرى مساء والسهر فيها كلما كان أحمد فى القاهرة .. وكان أحيانا يمتد به السهر حتى الصباح الباكر ، حيث نتناول جميعا طعام الإفطار .. الفول والجبن والبيض .. ثم ننصرف إلى بيوتنا) .

وفى الصباح الباكر من اليوم التالى مر بمنزلى أحمد أبو الفتح وأحمد حمروش حيث سافرنا إلى القاهرة وتناولنا الإفطار فى استراحة الصحراء ، وتفرقنا على أن نلتقى فى المساء فى (ندوة المصرى) .

ولم تشأ الظروف أن ألتقى بجمال عبدالناصر أو بهما كموعدنا فى المساء ، لأنى بعد وصولى إلى القاهرة توجهت لزيارة شقيقتى وكانت مريضة جدا فاضطررت لملازمتها وإحضار الأطباء لها .. وقد توفيت بعد ذلك إلى رحمة الله . ولم أعرف ما حدث فى اللقاء بين أحمد أبو الفتح وأحمد حمروش وبين جمال عبدالناصر .. فقد عدت إلى الاسكندرية بمفردى .

إقالة على ماهر

تلاحقت بعد ذلك الأحداث ، فقد تفاقم الخلاف بين على ماهر وبين ضباط القيادة ، وبالرغم من أن الشعب لم يكن يعرف شيئا عما يدور وراء كواليس السلطات المختلفة المتنازعة .. إلا أنه كان يحس بما يدور فى الخفاء .

- أوضح هذاالخلاف البيان المضاد الذى أصدرته القيادة تلوم فيه الحكومة علنا على بيانها الذى أصدرته وتجاهلت فيه موضوع الانتخابات القادمة ، وما كادت الصحف تتسلم بيان الحكومة لنشره حتى صدر أمر القيادة بإيقاف طبع الصحف حتى أرسلت القيادة بيانا تهاجم فيه بيان الحكومة وأكدت فيه أن الانتخابات سوف تتم فى موعدها أى فى شهر فبراير ١٩٥٣ وقد نشر بيان القيادة فى نفس الصفحة المنشور بها بيان الحكومة وقد قابل الشعب بيان القيادة بالترحيب ولم يخف شماتته فى على ماهر .

– اعتكاف على ماهر فى استراحة برج العرب، وهو نفس الأسلوب الذى كان يلجأ إليه السياسيون القدامى عندما تتأزم بهم الأمور.. ثم مفاجأته مجلس القيادة بتعديل وزارته وصدور مراسيم التعديل من مجلس الوصاية دون علمهم ...

– مقابلته لجماعة المعارضين لقانون تحديد ملكية الأراضى الزراعية ومحاولة تمييع المشروع والتأخر فى إصداره ..

وأشياء أخرى كثيرة لم تكن تخفى على الشعب .

على كل حال.. بالنسبة لى فإنى لم أقابل جمال عبد الناصر أو أتحدث إليه تليفونيا إلا قبل إقالة على ماهر بيوم واحد .

قابلته فى سرادق عزاء، ولا أذكر الآن هل كان عزاء المرحوم محمد أبو الفتح شقيق أحمد أبو الفتح، أو كان عزاء والد أحمد فؤاد (المرحوم المستشار محمود فؤاد) .. ذلك لأن كلا منهما توفى فى زمن متقارب .

دخل عبد الناصر السرادق ومعه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وجلسوا غير بعيد عن مكان جلوسى .

وبعد أن انتهى القارىء من تلاوة جزء من القرآن الكريم وانصرف بعض المعزين .. أشار لى عبد الناصر فتوجهت إليه وصافحتهم وترك لى صلاح سالم مقعده لكى أكون بجوار عبد الناصر وجلس بجوارى .

وسألنى عبد الناصر هامسا: هل مازلت لا أريد الاشتراك فى الوزارة الجديدة.. قلت له هامسا أيضا (وكان المقام لا يسمح بالحديث إلا همسا) ..

– هو على ماهر حيطلع إمتى .. بنسمع الكلام ده من مدة ..

وأجابنى :

– خلاص اتزحلق .. وأردف بكلمتين تبينت منهما مدى ضيقه منه .

فسألته : – ومين رئيس الحكومة .. وأجاب :

– السنهورى .. وقلت له مطرقا :

– لأ .. معلهش وأنا شاكر جدا هذه الثقة .. بس الحقيقة إن أنا مش قد المنصب ، وأرجوك تعفينى .

وزارة محمد نجيب

عدت إلى الاسكندرية بعد قيامى بواجب العزاء لكى أفاجأ بالصحف تنشر نبأ تشكيل وزارة برئاسة محمد نجيب قائد حركة الجيش!!.. كان ذلك يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

وأطالع التشكيل الوزارى فأرى وزارة شاحبة باهتة.. غالبية الوزراء أسماء جديدة على الناس ليست لهم سابقة جهاد وطنى أو نضال سياسى أو حتى اجتماعى . لم أكن أعرف منهم إلا فتحى رضوان والشيخ الباقورى وسليمان حافظ الذى ولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ..

وأصبحت فى حيرة من أمرى .. لقد كان الإجماع حتى الأمس على السنهورى.. ماذا حدث حتى يستولى سليمان حافظ على الأمور جميعا... إن سليمان حافظ هو رئيس الحكومة الفعلى وهو وزير الأمن العام وهو مستشار القيادة وهو عدو الوفد.. وهو المؤمن بتناسخ الأرواح .. و ...

والذين معه لابد أن يكونوا على شاكلته.. على الأقل فى عدائهم التقليدى للوفد.. وساءلت نفسى.. الشيخ الباقورى من قادة الإخوان وهو أول وزير منهم .. هل كان عبدالناصر يخدعنى وهو الذى لا يمل من مهاجمة الإخوان كلما تحدث إلىَّ تصريحا أو تلميحا وقلت ..

الويل لمصر.. إن لم تتداركها رحمة الله !!

وفى نفس اليوم الذى أعلن فيه أسماء الوزراء الجدد، ظهرت بشائر العهد الجديد، فقد استصدر سليمان حافظ أمرا باعتقال عدد كبير من قادة الأحزاب ورجال الملك وآخرين..

ولا زلت أذكر الطريقة البربرية التى اعتقل بها المرحوم عثمان محرم، الرجل الذى تجاوز السبعين من عمره .. لقد قبضوا عليه فى الاسكندرية وأرغموه على ركوب الطائرة وكان لم يسافر بالجو فى حياته لأنه يكره الطيران.. ورفضوا أن يسافر بالقطار أو بسيارة على نفقته الخاصة !

.. وتولى الجيش السلطة

وكان رجل الشارع العادى يعلم بإحساسه الفطرى أن محمد نجيب لم يكن إلا رئيسا شكليا للحكومة، تؤخذ باسمه الدنيا جميعا . وما من ذلك شىء فى يديه ..

كان سليمان حافظ هو الرئيس الفعلى للحكومة يحكم بتأييد أعضاء مجلس قيادة الحركة، أو أكثرهم إذا استثنينا جمال عبد الناصر ويوسف صديق وخالد محيى الدين .

وكان فريق كبير من ضباط الجيش سواء الذين كانوا فى مجلس القيادة أو الذين استطاعوا أن يحتلوا الصف الثانى والثالث من الحركة قد تفتحت شهيتهم للحكم، وبدأوا يتطلعون إلى السلطة والحكم المطلق.. الكثيرون منهم استبدلوا ملابسهم العسكرية بالمدنية وفرضوا أنفسهم على المصالح الحكومية يتحكمون في شئونها باعتبارهم (مندوبى القيادة).. ومنح كل منهم نفسه رتبة اللواء.. والويل لأى موظف بالوزارات أو المصالح ولو كان مديرا أو وكيلا للوزارة إذا لم يخاطب مندوب القيادة بعبارة (سيادة اللواء) بالرغم من أن أكثرهم لم تكن رتبتهم العسكرية إلا يوزباشى أو صاغ !!

وهكذا بدأت هذه العقليات التافهة المغرورة ، تحكم مصر منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .. اليوم الذى تولت فيه الحكم وزارة محمد نجيب أو بالأحرى سليمان حافظ .

وبدأت الحوادث تعدو لاهثة منذ ذلك التاريخ .. كانت البذرة التى زرعها سليمان حافظ فى تربة الحركة الخصبة فى اليوم الخامس بعد عزل الملك (٣١ أغسطس) .

بالدعوة إلى تطهير الإدارة الحكومية والأحزاب والهيئات .. بدأت هذه البذرة تنبت الشوك الذى لم ينج أحد من جراحه .. حتى هؤلاء الذين زرعوها فى الأراضى الطيبة ...

فى هذا اليوم (٧ سبتمبر) صدرت المصرى وبها المقال الشهير لأحمد أبو الفتح بعنوان (إلى أين..) وكان مقالا عنيفا انتقد فيه الأحزاب التي سارعت إلى الاستجابة لطلب محمد نجيب وعلى ماهر تطهير الاحزاب حسب تصريحات نجيب السابق نشرها فى المصرى يوم ٩ اغسطس محذرا الأحزاب من الوقوع فى المصيدة التى نصبتها الحكومة لها والتى انتهت بتعرية هذه الاحزاب وإحداث انقسامات كبيرة فى صفوفها وهاجم ما يردده المسئولون من أنه لا انتخابات إلا بعد تطهير الاحزاب كما هاجم ما أشيع وقتئذ من اعتزام السلطة إصدار قانون بتنظيم الاحزاب.. وأنهى مقاله بقوله .. أين أنت أيها الدستور.. قل أيها الدستور نحن فى طريقنا إلى أين ؟ ..

وفي يوم ٩ سبتمبر ، تعمد سليمان حافظ رئيس الوزارة الحقيقى إصدار قانونين فى وقت واحد هما القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وهو قانون الإصلاح الزراعى الذي حدد ملكية الاراضى الزراعية والقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ وهو قانون تنظيم الاحزاب .

وقد قصد سليمان حافظ من إصدار هذين القانونين فى يوم واحد وفى بدء وزارة نجيب أن يمتص القانون الاول ما عسى أن يغضب الرأى العام من القانون الثانى.

وذلك هو ما قاله لنا المرحوم سليمان حافظ نفسه بعد ذلك سنة ١٩٥٦ وهو معتقل معنا بعد العدوان الثلاثى .

وكان قانون تنظيم الأحزاب قد نص على أن تعيد الأحزاب القائمة تكوينها طبقا لأحكامه وأن تودع أموالها فى البنوك وأن تقدم الاحزاب إخطارا لوزير الداخلية بأسماء الاعضاء المؤسسين ونظام الحزب وموارده المالية . كما نص على حق وزير الداخلية فى الاعتراض على تكوين الحزب أو الأعضاء المؤسسين على أن يعرض الأمر على محكمة القضاء الإدارى فى هذه الحالة إذا تظلم أحد المعترض عليهم .

كان من الواضح أن سليمان حافظ قصد بهذا القانون الوفد فقط.. وكما قال محمد نجيب بعد ذلك بحوالى عشرين عاما فى مذكراته (كلمتى إلى التاريخ) ...

«وظهر جليا بعد ذلك أن هذا القانون لم يكن يستهدف سوي الوفد باعتباره الحزب الوحيد ذى التأثير الشعبى الواسع، صاحب الأغلبية الساحقة فى البرلمان الأخير» .

اعتقدت أن جمال عبد الناصر كان يخدعنى فى كل ما قاله لى أثناء لقاءاتى به أو أحاديثنا التليفونية ، وصرحت بذلك لأحمد أبو الفتح قائلا : الراجل ده كان بيسرح بينا ويخدعنا .. ولكن أحمد شك فى ذلك ، كان لا يزال يثق به .

وقد اعتقدت أن جمال عبد الناصر بدوره لن يتردد على جريدة المصرى والسهر فى حديقة الدار كعادته .

وآمنت بضرورة مهاجمة الحركة، بكافة الوسائل والسبل التى توقف الديكتاتورية وتمنع استفحالها .. حتى ولو كان السبيل إلى ذلك الإرهاب .. مهما كانت التضحيات .

كنت فى ذلك الوقت فى الرابعة والثلاثين من عمرى ، وكنت قد اعتقلت أو اتهمت فى قضايا حبست على ذمتها حوالى ثلاثين مرة فى العهود السابقة، كما كان العهد بالوسائل الإرهابية التى اشتركت فيها فى بدء شبابى ضد الجنود الانجليز وبعض الحكام الموالين للاحتلال لا يزال قريبا .. وكان هؤلاء الذين شاركونى هذه الأيام لا يزالون فى أوج شبابهم وكانوا على أتم استعداد للتضحية ولو بحياتهم من أجل قضية عادلة، هى قضية الديمقراطية .

وبالرغم من أننى شخصيا لا أحب الإرهاب ولا أقره إلا إذا كان ضد المحتلين

باعتبارهم غاصبين للوطن بقوة السلاح .. إلا أننى فكرت جدياً فى محاولة اغتيال بعض وزراء محمد نجيب المدنيين !

واجتمعت فعلا ببعض الشبان الذين شاركونى أيام الكفاح ضد الاحتلال البريطانى فى أواخر الحرب العالمية الثانية بمدينة الاسكندرية (وقد أشرت إلى ذلك فى مذكراتى عن هذه الأيام) .

إلا أن أحد الشبان الذين جمعتهم لهذا الأمر خشى مغبته، فتوجه إلى المرحوم عبد الفتاح باشا الطويل وأخبره، بكل ما فكرنا فيه .

وكان عبد الفتاح باشا الطويل (رحمه الله) بالنسبة لى بمثابة الوالد والأخ والزميل والصديق والرئيس فى نفس الوقت، وكنت أحبه وأحترمه وأجله لأنه كان مثال الرجل الوطنى الصادق المخلص بالإضافة إلى مزاياه الأخرى، فقد كان طيب القلب نظيف اليد يؤمن بالمثل العليا، وكانت له مواقف شجاعة وعظيمة ضد الملك ورجال السرأى فى عهد حكومة الوفد الأخيرة .

وانزعج عبد الفتاح باشا لهذه الأنباء وطلب من قائلها ألا يتحدث بها إلى أى إنسان .

واتصل بى عبد الفتاح الطويل تليفونيا وأخبرنى أن رفعة الباشا يريد أن يرانى وأنه ينتظرنى فى مكتبه لكى أوافيه ونتوجه سويا لمقابلة النحاس باشا

وتوجهت معه حيث قابلنا النحاس باشا فى منزله بسيدى بشر. وفوجئت بعبد الفتاح الطويل يشكونى إلى النحاس باشا ، وأننى أعتزم ممارسة حركات إرهابية.. الخ .

وثار النحاس باشا رحمه الله فى وجهى وقال أنه لا يوافق إطلاقا لى على الإرهاب، وأن هذه الاعمال منافية للديمقراطية وللأخلاق فى نفس الوقت قائلا :

«يا أخى سبحان الله .. هو إنت ربنا.. إزاى تبقى خصم وحكم فى نفس الوقت.. افرض إن خصمك ضدك فى الرأى ازاى تسمح لنفسك انك تحاكمه ، وتحكم عليه بالإعدام من غير ما تسمع دفاعه.. مش يجوز ان خصمك ده رأيه هو اللى صح وأنت اللى غلط.. لا لا ياسى ابراهيم.. أنا ما أحبش أسمع الكلام ده أبدا.. وبعدين على أى أساس تثق فى الناس، أهو واحد من اللى أنت واثق فيهم راح قال لعبد الفتاح باشا، وكتر خيره اللى عمل كده.. ممكن واحد تانى يروح يقول للحكومة . يبقى العمل إيه .. يا ابنى ده جيش.. عارف يعنى إيه جيش ؟ الجيش زى قطر السكة الحديد تقف قدامه وتقول له ياتوسنى يا أدوسك .. طبعا حيدوسك وتموت.. يبقى كسبنا إيه ياسى ابراهيم .. اسمع .. إنت تروح تتوضأ وتصلى ركعتين لله وتستغفر ربنا .. وتقول يارب ، ربنا هو الكبير وكلنا نتركها لله ..» !

كنت أستمع إلى هذا الرجل الطيب والدموع تكاد تطفر من عينى، وثبت الىَّ رشدى فعلا .

وقبل أن ننصرف من منزل النحاس باشا ، حاولت أن أقبل يده وهو يصافحنى - على غير عادتى - فقد أحسست لأول مرة أنه قديس . ولكنه سحب يده واحتضننى، وقال .. اسمع ، وخطا نحو منضدة صغيرة بالغرفة وأحضر مصحفا ، وقال لى :

احلف على المصحف ده إنك ما تفكرش فى الحاجات دى .

ووضعت يدى على المصحف ، وأقسمت .

وقفلت عائدا إلى بيتى !!

كان الوفد تنفيذا لقانون الأحزاب قد تقدم ببرنامجه يوم ٢١ سبتمبر وكان برنامجا تقدمياً اشتراكيا ديمقراطيا .. إلا أن سليمان حافظ صرح بأن الوزارة سوف تعترض على شخص مصطفى النحاس كرئيس للوفد (لأنه دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع) وعلى إثر هذا التصريح اجتمعت هيئة الوفد وأصدرت بيانا نصه :

(نظرا لما صح فى يقين الوفد المصرى من أن المقصود هو محاربة الوفد ومحاولة هدمه والتخلص منه فقد قرر الوفد بإجماع الآراء بجلسته المنعقدة يوم السبت ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ألا يقدم إلى وزير الداخلية إخطارا بإعادة تكوينه) .

وكان هذا هو الموقف السليم الذى كان يجب على الوفد قادة وأعضاء ألا يتراجعوا فيه.

ولكن حملة الدعاية الكبيرة التى قادتها بعض الصحف وعلى رأسها دار أخبار اليوم وتصريحات بعض الذين بقوا فى الساحة السياسية كالإخوان المسلمين.. هذه الدعاية التى كانت ضد الأحزاب شكلا وضد الوفد موضوعا اضطرت الوفد أن يتراجع عن موقفه الذى أعلنه فى ٢٧ سبتمبر . وقدم الوفد بتاريخ ٦ اكتوبر إخطاره لوزير الداخلية موقعا عليه من عبد السلام فهمي جمعة وعلى زكى العرابى وعبد الفتاح الطويل ومحمد الوكيل وأحمد حمزة ، على أن يكون مصطفى النحاس رئيسا شرفيا للوفد مدى الحياة . (كان فؤاد سراج الدين معتقلا) وكانت حجة الوفد فى هذا التراجع ضرورة بقائه فى الحقل الوطني حتى لا تنفرد الهيئات الفاشية والديكتاتورية وغيرها بالعمل الوطنى على طريقتهم، الأمر الذى يهدد الحياة الدستورية والديمقراطية فى مستقبل البلاد ..

وإزاء هذا التراجع .. اضطررنا (أحمد أبو الفتح وأنا) أن نقدم استقالتنا من عضوية الهيئة الوفدية، وتبعنا آخرون .. وكان ذلك فى نفس يوم التراجع ٦ اكتوبر ونشرت هذه الاستقالات فى صحف ٧ أكتوبر ..

وفى اليوم التالى .. (٨ اكتوبر) اعترض سليمان حافظ بوصفه وزيرا للداخلية على رئاسة النحاس باشا الشرفية للوفد، كما اعترض على أسم عبد الفتاح الطويل كأحد المؤسسين !!



مصطفى النحاس باشا زعيم الأمة يلتف حوله زعماء الوفد، وفى الصورة عبد الفتاح باشا الطويل عميد الاسكندرية وابراهيم طلعت نائب كرموز المستقلة عن المملكة المصرية .

وكان اعتراض سليمان حافظ على هذين القطبين فى يوم ذكرى عزيزة على كل مصرى وطنى.. كان يوم ٨ اكتوبر الذى يصادف الذكرى الأولى لإلغاء معاهدة ١٩٣٦ أعظم أعمال الوفد، وأعظم موقف لمصطفى النحاس !! .

موقف عبد الناصر من مولد الديكتاتورية

أشرت فيما سبق إلى أننى اعتقدت أن عبدالناصر قد خدعنا (أحمد أبو الفتح وأنا) بالكلام المعسول وتظاهره بالتمسك بالديمقراطية وأنه والقليلين من زملائه فقط هم الذين كانوا يريدون عودة الدستور وإجراء انتخابات وبسرعة وأنهم كانوا من أشد العاطفين على الوفد لدرجة أنه كان يخشى من أن يقوم زملاؤه باعتقاله والتخلص منه لاتهامهم له بالتعصب للوفد .. كان لا يمل من الحديث عن ذلك، وكان يغذى أحمد أبو الفتح بمزيد من أسرار مجلس القيادة ويبدى سروره وإعجابه من المقالات العنيفة التى كان يكتبها أحمد أبو الفتح مهاجما فيها اجراءات الحكومة ضد الدستور والديمقراطية ومقالاته التى دافع فيها عن الأحزاب عامة والوفد على وجه الخصوص ... كما كان يشجعنى على الكتابة مهاجما الصحف والكتاب الذين تبنوا فكرة الدعوة إلى (المستبد العادل) ومهاجمة الأحزاب من خلال هذه الدعوة الخبيثة ... وكانت مقالات أحمد أبو الفتح ومقالاتى تحتل وقتئذ الصفحات الرئيسية فى (المصرى) التى كانت أوسع الصحف انتشارا فى مصر .

قلت لنفسى .. كما قلت لأصدقائى أن جمال عبد الناصر قد خدعنا بمعسول القول والتظاهر بتمسكه بأهداف الديمقراطية وإيهامنا بتشيعه للوفد حتى فتحنا له قلوبنا وبحنا له بأسرار نفوسنا واطمأننا إليه واثقين فى كلماته وعهوده باعتبار انه الرجل القوى فى مجلس القيادة .. فقد كنا من القلائل الذين يعرفون أنه الرئيس الحقيقى للحركة وأن محمد نجيب ليس إلا واجهة لتغطيتها أمام الشعب .

والذى زاد فى اقتناعى أن الرجل قد خدعنا ، ما كان يتحدث به دائما عن الإخوان المسلمين ومهاجمته لهم ومطالبته لى بأن أضمن مقالاتى نفى ما يشيعونه من أنهم كانوا وراء الحركة فى الوقت الذى تمخضت فيه الأمور إلى أنهم اشتركوا فى الحكم لأول مرة فى وزارة محمد نجيب ، وانتهى بهم الأمر إلى أنهم سحبوا الإخطار الذى كانوا قد تقدموا به لوزارة الداخلية كما نص قانون الأحزاب ، وذلك باعتبارهم جماعة تعمل بالشئون السياسية الداخلية والخارجية للبلاد لتحقيق اهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم.. سحبوا هذا الإخطار بناء على طلب جمال عبدالناصر شخصيا (كما أشيع وقتئذ) باعتبارهم جماعة دينية لا ينطبق عليها قانون تنظيم الأحزاب.. رغم تصريحات رئيسهم المرحوم حسن الهضيبى وقتئذ بأنهم جماعة سياسية ودينية فى نفس الوقت وتهدف إلى تولى الحكم بالطرق المشروعة .



الأستاذ ابراهيم طلعت ومصطفى باشا النحاس وعبدالفتاح باشا الطويل

هذا كله فضلا عن أن الاعتقالات التى صاحبت تأليف وزارة محمد نجيب كانت قد شملت الكثيرين من رجال الأحزاب وأهمهم الوفد وكذلك بعض الرجال الذين كان لهم نضالهم ضد الاحتلال البريطانى جنبا إلى جنب مع رجال أحزاب الأقليات الذين مالأوا الاحتلال وبعض رجال السراى السابقين حتى أصبح المعتقل (سمك. لبن.تمر هندى) كما يقول المثل .. وفى هذا الجو المشحون، لم يعتقل واحد منهم .

إذن لم يكن عبد الناصر جادا ولا صادقا فى تمسحه بالديمقراطية وتمسكه بالدستور وادعائه بأنه يقاوم بمفرده التيار الفاشى المضاد بمجلس القيادة .

أشرت إلى ذلك بإيجاز فى الفصل السابق، وأننى اعتزمت قطع جميع اتصالاتى بعبد الناصر ، كما أشرت إلى أنه قد سيطرت عليَّ وقتئذ بعض الافكار الحمقاء بمحاولة اللجوء إلى الإرهاب ومحاولة التحضير لذلك ، لولا علم المرحومين مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل وما كان من أمر ثورتهما ضدى، الأمر الذى عدلت معه عن هذه الحماقة .

وفى الأيام التى كان يتولى فيها سليمان حافظ عمل الترتيبات لتصفية الوفد عن طريق قانون تنظيم الأحزاب.. كنت أتردد على النحاس باشا وأحاول الحصول على موافقته لعمل إجراءات مضادة، كما كان الوفد يصنع فى العهود السابقة أثناء حكم محمد محمود أو اسماعيل صدقى وغيرهم ، وذلك بتخصيص يوم للإضراب العام تغلق فيه المحلات العامة وتتوقف وسائل المواصلات .. أو تسير مظاهرات تطالب بعودة الدستور والحياة البرلمانية.. كما طالبت مرة بأن يطلب النحاس باشا من أعضاء الوفد والهيئة الوفدية أن يقوموا بسحب جميع أموالهم وودائعهم من البنوك وذلك لعرقلة النظام عما هو سادر فيه ...

ولكن النحاس باشا رفض جميع هذه الاقتراحات رفضا باتا وحاسما.. وكان يبرر رفضه الحازم لهذه الاقتراحات وأمثالها أن الجيش هو الذى يحكم من خلال بعض (المدنيين الهلافيت) الذين ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا العصا التى يضرب بها الشعب، وأن أى حركة مضادة سوف يسحقها الجيش.. وأنه غير مستعد إطلاقا أن يلقى الله وهو مسئول عن ضحايا أبرياء من أفراد هذا الشعب ..

وكان رحمه الله – يقول :

«إن الله سبحانه وتعالى يمتحن عباده بالمحن والشدائد ، وكذلك الأمم، وأن هذه الشدة التى تقاسيها البلاد سوف تزول إن آجلا أو عاجلا .. وكان يردد الآية الكريمة : أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض» .

ولم يعد أمامى من سبيل إلى الكفاح إلا الانتقال إلى القاهرة واللجوء إلى سلاح القلم والكتابة ..

وبالرغم من أننى كنت أستند وقتئذ إلى أقوى المنابر وأعلاها صوتا وأكثرها تأثيرا..

إلا أن الرقابة المفروضة على الصحف كانت قاسية وعنيفة وأن الرقباء كانوا من صغار ضباط الجيش ولم تكن لهم بالصحافة أى صلة سابقة، وهو أمر كان يجعل مهمة الكاتب فى غاية الصعوبة .

وبالرغم من ذلك فقد كنا نتحايل على كتابة ما نريد .. إن لم يكن تصريحاً فتلميحاً.. وكان ذكاء القارىء يمكنه من قراءة ما تحذفه الرقابة ..

وكانت (المصرى) هى المكان الذى أتواجد فيه دائما إذا كنت بالقاهرة ، وكنت لا أغادرها إلا فجر كل يوم عائدا إلى الفندق واعتقدت أن جمال عبدالناصر بعد أن تطورت الأحداث ووصلت إلى ما وصلت إليه فإنه سوف لا يعاود تردده على المصرى والسهر به كعادته .. ولكننى كنت خاطئا ..

ذات مساء ، بعد اعتراض سليمان حافظ على النحاس وعبد الفتاح الطويل بيومين.. كنت أجلس فى حديقة الدار مع بعض المحررين ومنهم الاستاذ أحمد فهمي ، وكذلك كان المرحوم حفنى باشا محمود جالسا كعادته ... وإذا بجمال عبد الناصر يدخل الدار كعادته.. واضطررنا إلى استقباله كعادتنا مرحبين.. وجلس معنا، وطلبت له القهوة .. وجلسنا صامتين .. وكان يصحبه ضابط صغير كحارس له وقف غير بعيد عنه، كما لاحظت أن بالسيارة التى أقلته (ستيشن واجون) اثنان من صف الضباط.

استأذن أحمد فهمي ودخل إلى مبنى الإدارة لكى يبلغ أحمد أبو الفتح الذى كان بمكتبه بالداخل ..

وما لبث أحمد فهمى أن عاد من المبنى ، ونادانى على بعد قريب فتوجهت إليه، وكانت فى يده بعض أوراق تظاهر بأنه يطلعنى عليها ، وعندما نظرت إلى الأوراق وجدتها بيضاء، وهمس فى أذنى وهو يضع الأوراق تحت بصرى طالبا منى الحذر من عبد الناصر وعدم الخوض معه فى أى حديث جدى أو التعليق على الأحداث السياسية ناعتا إياه بأوصاف صادفت ماكنت قد اقتنعت بها بعد تطور الأحداث من أنه رجل يخدع الجميع بتظاهره بالتمسك بالأخلاق الكريمة وحبه للديمقراطية وتشيعه للوفد مع هدوء أعصابه وقلة كلامه. وأطرقت برأسى مطمئنا احمد فهمى ، متظاهرا بأن الحديث بيننا حول عمل صحفى.

ولكنى لاحظت أن ذلك لم يفت على جمال عبدالناصر كان يختلس النظر إلينا حول حديثنا .

وعاد أحمد فهمى إلى مبنى الإدارة .. وعدت إلى مكانى حيث كان يجلس عبدالناصر وحفنى محمود وآخرون ..

ومالبث أن حضر احمد ابو الفتح وانضم إلينا ...

وكان عبد الناصر هو الذى فتح الحديث السياسى.. فقد وجه للموجودين سؤالا :

– حتعملوا إيه فى موضوع اعتراض سليمان حافظ علي الوفد ..

ولما لم يجب أحد، قلت :

– حـانعـمل إيه ... الاعـتـراض حـينظر أمـام مـجلس الدولة ، وبالرغم من أن الأمل ضـعـيف فى أن يحكم ضـد الحكومـة إلا أن دى الوسـيلة الوحـيـدة.. جـمـيع مـحـامين الاسكندرية جايين يتطوعوا للدفاع عن عبد الفتاح الطويل ، بخلاف عدد كبير من محامى القاهرة والأقاليم .. مظاهرة سياسية تعيد المحاماة فيها أمجادها باعتبارها مهنة الحرية.. التحدث إلى التاريخ ولو فى قضية خاسرة ..

قال :

– قضية خسرانة ليه .. ممكن قوى مجلس الدولة يحكم لصلحتكم .

وقبل أن أعلق بشىء عليه ، ناداني الأستاذ مرسى الشافعى الذى كان وقتئذ مدير تحـرير الجـريدة.. ناداني من نافـذة مكتـبـه الذى يطل على الحـديقـة واسـتـأذنت من الموجودين.. وصعدت إليه ..

أعطاني مرسى الشافعى (بروفة) مقال أو خبر رفض الرقيب التصريح بنشره ..

وقال :

– اسمع ، جمال عبد الناصر قاعد تحت، حاول تعرض عليه الموضوع يمكن يكلم الرقيب يصرح بالنشر ..

وأخذت بروفة المقال معى، وعدت إلى الندوة. وتناولت بعض الاسبرين وطلبت كوبا من القهوة ، فقد كنت أقاسى من صداع شديد .

وتعمدت أن أوجه الحديث إلى المرحوم حفنى محمود، وكان رحمه الله أديبا واسع الاطلاع كـثـيـر القـراءة يتـذوق الشـعـر والأدب وكـان من أعظم الرواة لشـعـر الأقـدمين والمحدثين.

قلت له :

– إنت فاكر يا سعادة الباشا، المرحوم شوقى بك قال إيه فى الرقابة على الصحف؟.

وأجاب حفني باشا :

– لا والله مش فـاكـر، إنما له أبيـات جـمـيلة فى وصف الرقـيب وتقل دمـه.. وأردف يسألنى .. قال إيه ؟

قلت : قال ...

لنا رقيـب كـان مـا أثقله	الحمـد الله الـذى رحـلـه
لو ابتلـى الله به عاشـقا	مات به لا بالجـوى والـوله
لو دام لصحـف ودامت له	لم تنـج منه الصحف المنزلة
إذا رأى الباطـل غـالى به	وإن بـدا الحق له أبطـلـه

وضحك الجميع .. وكان عبد الناصر أكثرنا ضحكا ..

وانتهزت الفرصة ، وقلت له :

- يا أخي . الرقيب اللى إنتوا حاطينه فى المصرى أسخف من الرقيب اللى وصفه أمير الشعراء .

وعرضت عليه المقال الذى رفض الرقيب التصريح بنشره .

واستدعى الرقيب .. وطلب منه إجازة المقال ... وصرح الرقيب ، ونشر المقال بالفعل!

وللحقيقة .. كان لتواجد جمال عبدالناصر بجريدة المصرى يوميا أثر فعال فى التصريح بنشر مقالات أحمد أبو الفتح العنيفة التى كانت تنشر فى هذه الأيام !!

مداعبات ومقالب فى ندوة المصرى

فى هذه الليلة حدثت واقعة طريفة بين عبدالناصر وحفنى باشا محمود، فقد كان حفنى محسود على فضله وعلمه ومكانته مشهورا بحبه للمرح والدعابة. كما كان معروفا عنه أنه من أصحاب المقالب، وكان جمال عبد الناصر يعرف عنه ذلك، وربما كان يخشى مما عسى أن يدبره له من مقالب .

فى هذه الليلة بعد واقعة الرقيب .. هم حفنى محمود بالانصراف ووقف مستأذنا مبكرا على غير عادته .. فلما قلنا له إن الوقت لم يحن بعد ، أجاب إنه متوعك ..

وهنا أراد عبد الناصر أن يداعبه فقال له إزاء إصراره على الانصراف ..

- وبعدين يا باشا ، يظهر إن سعادتك عاوز أمر عسكرى علشان تقعد معانا ..

ولكن حفني محمود كرر اعتذاره وانصرف متوجها ناحية باب الحديقة الخارجي .

وهنا نظر جمال عبد الناصر إلى الموجودين وسألهم :

- تحبوا نرجعه معانا ؟

- ولم أفهم ما يقصد فقلت له ، ياريت !

وهنا أشار عبد الناصر إلى الضابط الذى يجلس غير بعيد عنا، وحضر إليه على الفور وهمس عبد الناصر فى أذنه كلمات لم نتبينها ، وانصرف على إثرها الضابط مسرعا، وسبق حفنى محمود الذى كان يسير ببطء .. ومنعه من الخروج .. ولما حاول أن يتبين حفني محمود الأمر أجابه حضرة الضابط :

- ممنوع يا فندم .. الأوامر كده .. هات إذن من حضرة البكباشى .

وعاد حفني محمود إلى حيث كنا نجلس .. وعلى وجهه علامات الغضب المكبوت ..

وكان عبد الناصر مستغرقا فى الضحك ووقف حفنى باشا يتكلم بلهجته الصعيدية التى يفهمها عبد الناصر ويقول :

- عندك حج يا ولد عمى تجرب العلام فينا .. بسيطة.. إنت تروح فين جنب موسوليني

اللى كان بيجطع ودان اللى مايعجبوهوش .. يا ولدى دانا أخوى محمد باشا محمود صاحب اليد الحديدية.. يا خسارة يا ولاد ، انجطعت ايده ولا كان حديد ولا حتى صفيح..

وران علينا الصمت . ووقف عبد الناصر يوضح الأمر ويعتذر لحفني محمود وهو يقول:

– لا والله يا باشا أنا أقصد الداعبة وكل الموجودين هنا بييجوا يستمتعوا بسعادتك، ثم قال بلهجته الصعيدية أيضا ، وعايزينك تجعد معانا واصل .. دا إنت زينة الجعدة !

وضحك حفنى باشامحمود ، وقال :

– أيوه كده يابنى .. ارجع لأصلك الله يرضى عليك .

وجلس حفنى محمود مكانه من جديد .. وبعد أن جلس قال للموجودين :

– أصل يا ولاد إحنا صعايدة ، نفهم بعض .. وقال متهكما : الكفر ملة واحدة!!

واستمرت الجلسة بعد ذلك إلى قرب الصباح .

فى هذه الايام ، كان الكثيرون من الذين يريدون التقرب من العهد الجديد يتعمدون الحضور إلى جريدة المصرى لحضور هذه الندوة حتى يكونوا بالقرب من جمال عبد الناصر.. وكانوا يعلمون بحاستهم الوصولية أن جمال عبد الناصر هو النجم الصاعد فى العهد الجديد .. وكان هؤلاء (ومنهم وزراء) لا يسلمون من دعابات حفنى محمود وتهكماته اللاذعة .

ومن هؤلاء كان المرحوم محمد فؤاد جلال أحد وزراء سليمان حافظ فى وزارة محمد نجيب، الذى كان يداوم على حضور ندوة المصرى رغم الصراع الشديد بين الجريدة وبين الحكومة التى كان وزيرا فيها .. وكان لا يسلم من تهكمات حفنى محمود ودعاباته اللاذعة.

كان حفنى محمود يتعمد أن يقدم محمد فؤاد جلال إلى كل قادم إلى ندوة المصرى .. كان يقدمه قائلا :

– شفيق بك جلال .. معالى الوزير ..

ويبادر الوزير بالرد قائلا :

– فؤاد جلال باشا .. فؤاد جلال .

ويرد حفني محمود :

– لا مؤاخذة ... قصدى شفيج جلال !!

وكان من المعروف أن شفيق جلال هو المطرب المعروف ، والمقصود أن شفيق جلال المطرب أشهر من فؤاد جلال !

هذه صورة من ندوة المصرى التى كان يحضرها جمال عبد الناصر فى هذه الأيام وبصفة تكاد تكون دائمة ..

السبت الثالث من نوفمبر

فى مساء يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٢ كنت جالسا بمكتب أحمد أبو الفتح بالمصرى ، وكنت أطالع محاضرة ألقاها على ماهر رئيس الحكومة المبعد فى ناد ثقافى لا أذكره الآن هاجم فيها دستور ١٩٢٣ الذى كان أحد المشاركين فى وضعه ووصف هذا الدستور بالتخلف وأنه لا يتفق مع مبادىء الديمقراطية ، وطالب بإلغاء هذا الدستور وعمل دستور جديد يتفق مع الديمقراطية الجديدة !!

كنت أقرأ محاضرة على ماهر التى وافانا بها مندوبنا الإخبارى ، وكان علىَّ أن أوقع عليها بالموافقة على نشرها بعد أن يجيزها الرقيب ، وذلك لغياب احمد ابو الفتح فى هذه الليلة.

ولكنى جعلت من نفسى فى هذه الليلة رقيبا ، فنصحت بعدم نشرها وعدم الاشارة إليها، فليس من المعقول أن أجعل من صفحات المصرى منبرا يردد هذه النغمات الخبيثة وقلت لتنشرها الصحف الأخرى.. أما المصرى فلن تنشر هذا اللغو .

وعلى حين فجأة نظرت إلى النتيجة الموجودة على مكتب رئيس التحرير وكانت تشير أن باكر يوم سبت ..

وقلبت صفحات النتيجة وجدت أن أول شهر نوفمبر كان يوم سبت .. وعلى ذلك فإن باكر يوم سبت .

وقلبت صفحات النتيجة وجدت أن أول شهر نوفمبر كان يوم سبت .. وعلى ذلك فإن باكر يصادف السبت الثالث من نوفمبر ..

وفجأة تذكرت أشياء وأشياء .

وطلبت ورقا ، وبدأت أكتب مقالا.. عنوانه (السبت الثالث من نوفمبر) قلت فى هذا المقال أن الكثيرين من أبناء هذا الشعب لا يعرفون أن حركة الجيش بقيادة الضباط الأحرار كان مقدرا لها أن تقوم اليوم وليس يوم ٢٣ يوليو الذى قامت فيه .. ذلك لأن هؤلاء الضباط كانوا قد اختاروا يوم السبت الثالث من نوفمبر لكى يشهدوا العالم على أن حركتهم دستورية من ألفها إلى يائها.. فقد كانت وزارة الهلالى بعد حرق القاهرة قد حلت مجلس النواب الذى قاد حركة الكفاح المسلح ضد الانجليز فى القنال بعد إلغاء المعاهدة، ثم ألغت الانتخابات التى أعلنت عن إجرائها وأمرت بتأجيلها الى أجل غير مسمى، لذلك فقد اتفق قادة الضباط الأحرار على أن يقوموا بحركتهم اليوم لإعادة البرلمان المنحل إلى الانعقاد فى نفس اليوم الذى نص عليه الدستور ، وأقول الدستور بمعنى أنه دستور ١٩٢٣ القائم .. وإذا كانت حركة الجيش التحريرية شاء لها الله أن تقوم وتنتصر يوم ٢٣ يوليو أى قبل موعدها بأربعة اشهر فقد كان ذلك لاسباب ليس مجال شرحها هذا المقال

فإن التاريخ سوف يذكر هذه الاسباب عندما يدون تاريخ الحركة بأمانة ، ولذلك فقد حرص الضباط الأحرار الذين كانوا على رأس الحركة يوم ٢٣ يوليو أن يذيعوا في بيانهم الاول صباح هذا اليوم أن حركتهم دستورية ديمقراطية وليست ديكتاتورية وكم كان بودي لو أن الحركة أنجزت وعدها وأعملت نص الدستور وروحه بدعوة البرلمان المنحل إلى الانعقاد في هذا اليوم وذلك حتى يطمئن الشعب الى صدق وعد قيادة الضباط الاحرار وحتى تخرس ألسنة اعداء الدستور والحرية الذين ينادون الآن بإلغاء الدستور بدون خجل او حياء ، هذا كان مضمون المقال الذي كتبته وقتئذ .

وعندما كنت أعيد قراءته . دخل أحمد أبو الفتح .. وأطلعته على المقال .. وأبدى اعجابه الشديد به ..

وبقيت مشكلة .. كيف نجعل الرقيب يجيز النشر ..

ووجدت الحل .

اتفقت مع الاستاذ أحمد فهمي المحرر بالمصري ، وهو ابن شقيقة أحمد أبو الفتح على أن أتصل به تليفونيا امام الرقيب على اعتبار أنني أتحدث مع جمال عبد الناصر. كما اتفقت مع عامل السويتش ، أن يصلني بمكتب احمد فهمي اذا طلبت منه جمال عبد الناصر!!

واستدرج الاستاذ مرسي الشافعي الرقيب إلى غرفة رئيس التحرير التي كنت بها ، وكان أحمد أبو الفتح قد غادرها لأنه لا يقر الخديعة كما قال ...

ووقفت مرحبا بالرقيب .. وبعد أن جلس أمسكت بسماعة التليفون ، وطلبت من العامل أن يصلني بالبكباشي جمال عبد الناصر وأعدت السماعة إلى مكانها .. وبعد قليل دق الجرس، ورفعت السماعة من جديد واوهمت الموجودين بأنني اتحدث مع جمال عبد الناصر ، ولم أكن أتحدث إلا مع أحمد فهمي.. كنت أتحدث في أشياء لا قيمة لها ، ومالبثت أن قلت :

– اسمع يا جمال بك .. المقال اللي طلبته مني نازل بكره .. تصور أنا ما كنتش فاكر إن بكره يبقى السبت الثالث من نوفمبر .. يا سيدي على كل حال أنا متشكر جدا اللي فكرتني بيه .. لا .. إحنا في الخدمة وتحت الأمر .. الخ ..

ووضعت السماعة .. وتناولنا جميعا القهوة والسجائر .. وانصرف الرقيب ، وفي الساعة التاسعة مساء .. جاءني مرسي الشافعي يضحك ومعه المقال، وعليه توقيع الرقيب بالنشر !

وكان الرقيب هو نفسه الذي أمره جمال عبد الناصر منذ عدة أيام بالموافقة علي مقال كان قد اعترض عليه ..

ونشر مقال السبت الثالث من نوفمبر ، وأحدث هزة عنيفة خصوصا في صفوف الحكومة وبعض أعضاء مجلس القيادة .

وكان من نتيجة ذلك نقل رقيب المصرى الذى أجاز نشر المقال وتعيين رقيب غيره .

كما صدرت الأوامر بمنعى من الكتابة بعد ذلك .

وقد كان مقال السبت الثالث من نوفمبر .. آخر مقال سياسى كتبته .. حتى الآن !!

دفاع عن الدستور أمام مجلس الدولة

عدت إلى الاسكندرية فى أول قطار يغادر القاهرة فى هذا اليوم .. السبت الثالث من نوفمبر (١٥) فقد كنت مرتبطا بالمرافعة فى بعض القضايا . ووجدت غرفة المحامين بمحكمة اسكندرية تموج بعدد كبير من الزملاء حتى ضاقت بهم الغرفة على اتساعها .

كانت محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بالقاهرة قد حددت يوم الخميس القادم ٢٠ نوفمبر لنظر اعتراض وزير الداخلية (سليمان حافظ) على شخص مصطفى النحاس كرئيس شرف مدى الحياة للوفد، وكذلك اعتراضه على شخص الاستاذ عبد الفتاح الطويل كعضو مؤسس للوفد عند إعادة تكوينه طبقا لقانون الأحزاب .

لست أدرى من الذى دعا الزملاء المحامين للاجتماع صباح هذا اليوم فى شبه جمعية عمومية ليكون لهم شرف المساهمة فى الدفاع عن مصطفى النحاس وعبد الفتاح الطويل ضد حكومة سليمان حافظ .

لم يقتصر الاجتماع على المحامين الوفديين فقط .. إن جميع محامى الاسكندرية السعديين والدستوريين والمستقلين كانوا متواجدين ، وقد اشتد الحماس بهم جميعا وقرروا بالإجماع أن يتطوعوا جميعا، وكانوا عدة مئات للحضور عن عبد الفتاح الطويل ومصطفى النحاس أمام مجلس الدولة يوم الخميس القادم.. وقرروا السفر فى شبه مظاهرة إلى القاهرة على نفقتهم الخاصة، كان كل منهم يدلى برأى أو اقتراح عن الوسيلة التى يشعرون بها الرأى العام بعدالة القضية التى يتطوعون للدفاع عنها ..

خطب احد الزملاء قائلاً: ان المحاماة مهنة الحق والكرامة والحرية، وان المحامين كانوا دائما رواد النضال الوطنى فى جميع العهود خصوصا العهود التى كان فيها الطغاة يقيدون الحرية بقوانينهم الباغية . واقترح على المحامين المجتمعين ان يتوجهوا فورا عند وصولهم الى محطة القاهرة وهم يرتدون الارواب سيرا على الاقدام الى مبنى مجلس الدولة ويبيتون فى المبنى الى ان تفتح المحكمة ابوابها .. وضجت القاعة بالتصفيق والهتاف ..

وحضر عبد الفتاح الطويل وقوبل بعاصفة من التصفيق والهتاف، واستمع رحمه الله الى الجمع الثائر الهادر المتحمس .. وكم كنت اتمنى أن يسافر هذا العدد الكبير فعلا من

الزملاء محامي الاسكندرية وكان زملاء آخرون فى القاهرة وفى البلاد الاخرى لا يقلون حماسا عن محامي الاسكندرية، ولو أن هذا العدد الضخم من المحامين اجتمع للدفاع عن قضية الحريات العامة والديمقراطية والدستور لمادت الارض تحت أقدام الديكتاتورية الناشئة .

ولكن عبد الفتاح الطويل ، بعد جهد كبير استطاع ان يسيطر على جو الاجتماع الصاخب.. شكر للزملاء جميعا كريم عواطفهم وحاسة العدل المتأصلة فيهم مؤكدا لهم أن شعورهم هذا سوف يكون سنده وسند الزملاء الذين سيمثلونه فى المحكمة ، وأنه يؤمن إيمانا جازما أن القضاء سوف يقول كلمته لصالح الحرية والعدالة ، فقد كان القضاء أيضا حصن العدالة ومنبر الحرية وظل الوطنية فى جميع العهود .

وختم عبد الفتاح الطويل كلمته أنه من الناحية الشكلية فسوف يحضر معه إجراءات التقاضى اثنان كممثلين لمحامي الاسكندرية وكان هذان الاثنان هما الاستاذ احمد عبد الهادى وأنا ..

وفى نفس اليوم عدت مع المرحوم عبد الفتاح الطويل إلى القاهرة حتى نحضر اجتماعات هيئة الدفاع بمكتب الاستاذ ابراهيم فرج المحامي والوزير السابق وكانت هيئة الدفاع فى قضية الوفد قد تكونت من الدكتور وحيد رأفت وسامى مازن وأبو العينين سالم وعمر عمر واحمد عبد الهادى ومحمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وعبده ابو شقة ومعوض الباز وأمين عز العرب وابراهيم طلعت .

وتكرر اجتماع هيئة الدفاع لتحضير الرد على اعتراض الحكومة من الناحية الدستورية والقانونية .

وفى يوم ٢٠ نوفمبر نظرت الدعوى أمام دائرة المستشار محمد عفت وشهدت المحكمة مظاهرة ضخمة من المحامين الحاضرين ، نشرت بعد ذلك تفاصيل المناقشات التى دارت بين المحامين وممثلى الحكومة والمحكمة ، وتردد نظر القضية عدة جلسات ، حتى قررت المحكمة حجز القضية للحكم فيها فى شهر يناير ١٩٥٣

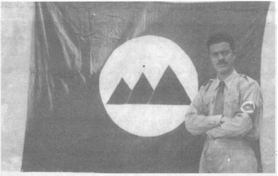
وكانت الحكومة قد أيقنت أن الحكم سوف يكون ضدها

ولذلك أسرع سليمان حافظ بإصدار قرار حل الأحزاب يوم ١٧ يناير ١٩٥٣

لقد كان قرار حل الاحزاب اول صفعة يوجهها العهد الجديد الى القضاء !

عبد الناصر فى ضيافتى

مرت الشهور الأخيرة من سنة ١٩٥٢ بعد أن تمكن سليمان حافظ خلالها من هدم جميع القواعد الديمقراطية للحكم ابتداء من وضع قانون تنظيم الاحزاب فى سبتمبر وانتهاء بإلغاء الدستور فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، إلى جانب نجاحه فى إقناع مجلس



ابراهيم طلعت بالقميص الأخضر وهو الزى الخاص بجماعة مصر الفتاة أثناء فترة الشباب وقبل أن يستقيل من الحزب

القيادة بأن يضع جميع السلطات الحقيقية فى يد العسكريين وفتحت المعتقلات أبوابها وامتلأت بالكثيرين من السياسيين وغيرهم وذلك منذ تأليف وزارة محمد نجيب التى كان سليمان حافظ هو المحرك الحقيقى لها .

ولم يعد هناك أى بصيص من الأمل إلا فيما عسى أن يصدره القضاء ممثلا فى مجلس الدولة من أحكام فى قضايا الاعتراض على مؤسسى الأحزاب وأهمها قضية الاعتراض على رئاسة الزعيم مصطفى النحاس وعضوية عبد الفتاح الطويل للوفد وقد كنت واحدا من أعضاء هيئة الدفاع فيها.

وكنت قد عدت إلى الاسكندرية فى أواخر السنة واستقر مقامى بها لأن عطلة المحاكم كانت قد انتهت وكان لابد لى من ممارسة عملى فى المحاماة بعد أن تعطل مكتبى بسبب تغيبى عنه بصفة تكاد تكون مستمرة فى الشهور السابقة منذ قيام حركة الجيش.. خصوصا وأن وجودى بالقاهرة أصبح لاجدوى منه بعد أن صدرت الأوامر بمنعى من الكتابة بعد مقال السبت الثالث من نوفمبر، فضلا عن تدهور حالتى الصحية بسبب الإرهاق وعدم اتباع أوامر الاطباء بالتزام الراحة ومداومة العلاج ولم أعد أرى المتصلين برجال الحركة من أصدقائى اللهم إلا أحمد فؤاد وأحمد حمروش ولكن على فترات متباعدة، ولكن اتصالى بأحمد أبو الفتح ظل قائما لأنه كان يتردد بين القاهرة والاسكندرية.. وبالتالى فقد انقطع كل اتصال بينى وبين جمال عبدالناصر.

وذات يوم فى أوائل شهر يناير ١٩٥٣ تلقيت دعوة من جمال عبدالناصر يدعونى فيها لحضور عقد قران شقيقه (عزالعرب) الذى لم أكن أعرفه. وفى هذا اليوم عاقنى المرض عن حضور الحفل فأرسلت باقة من الزهور تحمل بطاقتى وعليها عبارة مجاملة وتهنئة.

وفى اليوم التالى كنت أتأهب لتناول طعام الغداء فى بيتى وسمعت طرقا خفيفا على الباب، وقمت بفتحه، وإذا بى أفاجأ بأن جمال عبدالناصر هو الطارق!

وأذهلتنى المفاجأة، فبالرغم من أنه كان وقتئذ مدير مكتب محمد نجيب.. إلا أنه كان الرجل الثانى فى مصر، وكانت الناس تعلم هذا بعد أن أشار إحسان عبدالقدوس إلى ذلك فى (روزاليوسف) وتبعته باقى الصحف.. ولكنى، مع قلة من العارفين! كنا نعلم أنه فى الحقيقة الرجل الأول فى مصر.. أو أنه فى استطاعته أن يكون كذلك..

وأكبرت فيه هذه اللفتة الطيبة وأنه لايزال مبقيا على الود والصداقة.

صافحته مرحبا به بشدة، ولكنه عانقنى بحرارة.. وزالت الريبة فى جو اللقاء..

سألنى : اتغديت؟

وقلت : على وشك .. حتتغدى معانا.

قال : على شرط.. الأكل الموجود.



فى معتقل الزيتون

وقلت : ياسيدى موجود فضلة خيرك.. عندنا بط ورقاق..

وقال ضاحكاً : يعنى أكلة صعيدى.

وتناولنا الغداء.. والحديث ذو شجون..

كان لايزال يؤكد لى وبإخلاص أنه غير موافق على (كل العك اللى بيعمله سليمان حافظ)، ولا زلت أذكر بعض عباراته يومئذ وهو يعلق على مجهودات سليمان حافظ مع أعضاء مجلس القيادة لكى يتولوا هم الحكم.. وزارة عسكرية بحتة، وكيف أن افكار سليمان حافظ تجد صدى عند الكثيرين من أعضاء المجلس خصوصا (إخوان سالم) ويقصد جمال وصلاح سالم، ويعقب بقوله (الملك كان عنده حق لما قال عليه التمساح العجوز) وأساله، ألا من سبيل لايقاف هذا العك على حد تعبيره.. ويرد قائلا:

(مانقدرش ياابراهيم .. إحنا مالنا، إحنا ناس ما نفهمش فى القانون.. مش شغلتنا القانون.. يعنى لما ييجوا اكبر رجال القانون فى مصر ويقولوا أى كلام، ويؤكدوا أن ده هو القانون، وأن ده هو الصح، ونبص نلاقى كل المستشارين تقريبا يوافقوا على كلامهم.. معقول أجى أنا اللى شغلتى ضابط وأقول إن كلام السنهورى أستاذ القانون العالمى وسليمان حافظ وكل المستشارين رأيهم غلط.. طيب مين يصدقنى.. طبعا ولا أحد)!.

وأقول : لكن أنت تعرف أن الكلام ده غلط وحيودى البلد فى داهية..

ويرد قائلا : حنعمل إيه، (هبله ومسكوها طار)!! ويستطرد فى حديثه ليفاجئنى بقوله :

– أنت ما عندكش فكرة أنا اعترضت قد إيه فى موضوع حل الأحزاب، لكن ما قدرتش أعمل حاجة..

وحملقت فيه، وقلت فى صوت خافت..

– لكن الأحزاب ما اتحلتش..

ويهز رأسه ويقول كأنه يحدث نفسه:

– بكل أسف القرار صدر بإجماع الموجودين تقريباً .. وبعد يومين ولا ثلاثة يعلنه محمد نجيب.

كنت أستمع إلى ما يقوله لى جمال عبدالناصر وأنا أخفى انفعالاتى النفسية محاولا أن أبدو رابط الجأش، فقد كان ضيفى، هو الذى فاجأنى بهذه الضيافة، وكانت أول مرة يتناول معى الطعام فى بيتى ولم يكن من اللياقة أن أكون جافا فى حديثى أو تعليقاتى.. ولكن ما إن سمعت منه خبر موافقة القيادة على حل الأحزاب حتى انهارت مقاومتى، وحاولت أن أتحدث، فارتج علىَّ وشعرت بدوار يشبه الإغماء.. ولكنى أغلقت عينى لحظة قصيرة وتنفست نفسا طويلا بما يشبه الشهيق، ثم قلت وأنا فى حالة اعياء شديدة:

– والله حرام.. حرام عليك.

وسألني بصوت عالي النبرات :

– إيه هو اللى حرام؟.. وقلت :

– اللى بتعملوه فى البلد.. اللى بتعمله إنت.. وتطور بيننا الجدل إلى هذا الحوار بينى وبينه.. أذكره كلمة كلمة، وحرفا حرفا رغم مرور قرابة ربع قرن عليه..

قال مندهشا :

– أنا..؟

– أيوه أنت

– ليه أشمعنى أنا؟..

– أنت مسئول.. مسئول أمام الله وأمام التاريخ عن كل اللغوصة اللى أنت بتسميها (عك سليمان حافظ).. أنت رئيس الحركة.. أنت قائد الحركة.. أنت كل حاجة.. ما تحاولش تبرر الخطيئة وتجيب شماعة تعلقها عليها، لا سليمان حافظ ولا السنهورى ولا زملاءك. كنت تقدر تقول لأ.. ولأ لما تقولها أنت يعنى لأ..

والكل ساعتها حيقولوا لأ.

ونظر إلىَّ طويلا، وقال:

– اللى ايده فى الميه مش زى اللى ايده فى النار.. تعرف زملائى دول اللى بتقول إن أنا رئيسهم، ما عندهمش مانع أبداً إنهم – لوقدروا – يعتقلونى أو يقبضوا على، ويحاكمونى، ويشنقونى لو يقدروا، ويحطونى فى السجن.. صدقنى.

وخشيت أن أكون قد أحرجت ضيفي، فتمالكت أعصابى وحاولت أن أرسم ابتسامة على وجهى وقلت له :

– والله مصدقك.. فليفعل الله ما يشاء.. أهلا وسهلا.. زارنا النبى.. وحاول الانصراف ولكنى قلت له:

– لا .. لسه بدرى.. حنشرب القهوة.. قال:

لا، كفاية، أسيبك تستريح، وهم بالوقوف وهو يقول:

– على فكرة.. صحتك مش عاجباني.. خد بالك من صحتك شوية.. ووجه الحديث إلى زوجتى قائلا.. يا مدام، أرجوكى خدى بالك من صحته وما تخليهوش يجهد نفسه كده ويعيش على أعصابه.. أنت مسئولة عن صحته.

ومد يده مستأذنا فى الانصراف.. ولكن زوجتى قالت له:

– لا مش ممكن، لازم نشرب القهوة، وحاول الاعتذار، ولكن زوجتى ألحفت عليه، فجلس وقال لها:

– إن كان ولابد يبقى فنجال شاى.

وصحبته بعد ذلك حتى باب البيت الخارجي حيث استقل سيارة جيب يقودها جاويش، كانت فى انتظاره.

واعتقلني جمال عبدالناصر !!

عندما لاحظ جمال عبدالناصر في لقائه الأخير معي بمنزلي أنني مريض، ونصحني بالراحة والعناية بصحتي كان محقا في ملاحظته، فقد عاودني المرض وأخذ مني الإعياء كل جهد، ووجدت نفسي مضطرا إلى ملازمة الفراش، ولم أعد أغادر منزلي إلا في حالات الضرورة القصوى، إذا كان لابد من حضوري في قضية هامة.

بعد أيام قليلة من هذا اللقاء اضطررت للتواجد بالمحكمة للمرافعة في قضية أمام محكمة الجنايات.. وأديت واجبي وعدت إلى منزلي مرهقا حوالي الساعة الثانية بعد الظهر.

وكنت أصعد درجات السلم وأنا ألتقط أنفاسي بالقوة ممنيا النفس بالعودة إلى فراشي.

وفوجئت بباب المسكن مفتوحا وبداخله عدد من الرجال، عرفت منهم البكباشي عبدالحليم حتاتة الضابط بالمباحث العامة بالاسكندرية (اللواء حتاتة محافظ البحيرة حاليا).

ولم تطل دهشتي، فقد علمت أنه قد صدر أمر باعتقالي.. وأنهم في انتظاري لتنفيذ هذا الأمر.

ولم يكن أمامي إلا أن أمتثل للأمر الواقع، وقاومت ضعفي الجسماني على قدر طاقتي وحتى لا يظن الموجودون أني جبنت أمام الاعتقال، وتظاهرت بالمرح بالرغم من أن قدمي كانتا لاتقويان على حمل جسدي.

وسألني عبدالحليم حتاتة..

– إيه الحكاية.. هو الراجل مش كان عندك من كام يوم؟.. تعرف إيه سبب الاعتقال.

وعلمت من هذا أن المباحث العامة كانت تراقبني دون أن أشعر بدليل معرفتها بزيارة عبدالناصر لي منذ أيام.

وكان جوابي على تساؤله:

– ما أعرفش.. أنا اللي أسألك عن السبب.. أنتم اللي تعرفوه.

ولكنه أكد لي أنه لا يعرف شيئا، وأنه أكثر دهشة مني، وأنه آسف إذ عهد إليه بتنفيذ هذا الأمر.

وقلت متظاهرا بعدم المبالاة..

– فليفعل الله ما يشاء، ولتفعل القوة ما تشاء!!

وحمل أحد الرجال حقيبة ملابسي التي حضرتها زوجتي، وصحبتني القوة إلى معسكر مصطفى باشا حيث كان مقرا للقيادة بالاسكندرية، وسلمني عبدالحليم حتاتة إلى أحد الضباط بمكتب أركان حرب المنطقة بعد أن صافحني متمنيا أن يكون هناك ثمة خطأ في أمر اعتقالي وألا يطول هذا الاعتقال.. وجلست في هذه الحجرة في انتظار من يحضر من رجال الشرطة لاستلامي وترحيلي إلى القاهرة.

وبعد قليل حضر المرحوم الأميرالاي محمد رفعت وكان مفتشا ببوليس الاسكندرية، وكان صديقا حميما.. وبعد أن حيا الضابط الذي تسلمني، صافحني بحرارة، وقال لي بصوت عال:

– إيه يا راجل الحكاية دي.. هو أنت تعتقل في كل العهود.. أنا ما كنتش مصدق لما قرأت الإشارة.. ولما تأكدت أنك أنت، انتدبت نفسي علشان إذا سافر معك ضابط صغير يمكن ما يعرفكش أو يتعبك.

وأكبرت في الرجل شجاعته وصراحته، وهمست بصوت خفيض ولكنه مسموع :

– متشكر.. متشكر جدا يا رفعت بك.

ووقع الرجل باستلامي، وأمر أحد الشرطيين المسلحين اللذين كانا برفقته بحمل حقيبتي إلى سيارة الشرطة الكبيرة التي تنتظر بسائقها..

وانطلقت بنا السيارة إلى خارج المعسكر..

وطلب الأميرالاي رفعت من السائق التوجه إلى بيتي.. وسألته، لماذا.. وأجاب ببساطة.. علشان تطمئن الست بتاعتك وتعرف إنك رايح سجن الأجانب في مصر وتتفق معاها إزاي تدبر نفسها أثناء الاعتقال.. لأنك طبعا فوجئت بالأمر ولم تستطع التفاهم معها على هذه الأمور في هدوء.

وشكرت له هذا، ولكني طلبت منه أن يتوجه بي إلى عيادة الدكتور وليم فريد حتى يعطيني حقنة الهواء (الاستروواح الصدري) وكان لابد لي من تعاطيها ثلاث مرات في الأسبوع.

وتوجهنا إلى عيادة الطبيب، ولكنه لم يكن موجودا واتصلت به تليفونيا بمنزله، ولما عرف بالأمر حضر فورا، وتم حقني بالاستروواح الصدري. وبعد ذلك صمم حارسي على أن يصحبني إلى بيتي.. وصعدت إليه، فوجئت بأن كل شئ به قد قلب رأسا على عقب.

وعلمت من زوجتي أنه بعد مغادرتي البيت حضرت قوة من رجال الجيش على رأسها البكباشي مختار صالح من المخابرات ويوزباشي (نقيب) وبعض الجنود.. وقام اليوزباشي الصغير بتفتيش البيت بطريقة غير كريمة.. كان يتعمد التخريب وكان (كما أخبرتني

زوجتي) يصول ويجول في أنحاء المنزل في زهو وخيلاء كأنه يعتقد نفسه نابليون زمانه.. والحق، كما أخبرتني زوجتي أيضا، أن البكباشي مختار صالح (اللواء بعد ذلك) كان في غاية الضيق والإحراج، وكان يحاول تهدئة الضابط الصغير فكان الأخير يزداد غطرسة، حتى أصبح منظر البيت كما شاهدته.. وأردت تهدئة زوجتي، وقلت لها ماذا نستطيع أن نفعل.. إنها قوة غاشمة.. فلتفعل ما تشاء.. كما علمت منها أنه بعد انتهاء القوة من تفتيش البيت، اتصلت بأحمد أبو الفتح وأخبرته بما حدث.. فحضر على الفور وشاهد التخريب الذي أحدثه الضابط الصغير.. وسألني حارسي ضابط الشرطة الكبير إن كنت أريد التحدث إلى أحمد أبوالفتح تليفونيا، ولكني خشيت عليه مما عسى أن يؤاخذ عليه، وقلت له إن الوقت قد تأخر وأن عليه توصيلي إلى القاهرة هذا المساء، ولكنه رحمه الله ضحك وقال .. على أقل من مهلنا، إحنا مش مرتبطين بميعاد قطار، العربية معانا ونوصل وقت ما يعجبنا.. المهم نوصل بالسلامة..

واستطعت أن أهمس لزوجتي كيف تستطيع تدبير شئونها المالية، فقد كنت وقتئذ في ضائقة مالية شديدة.

وودعت زوجتي وابنتي.. وحملتنا السيارة إلى القاهرة.. وأصر حارسي الطيب على أن يدعوني على العشاء في مطعم (يونيون) قبل أن نتوجه إلى سجن الأجانب قائلا: إنني لم أتناول طعاما طوال هذا اليوم وأن موعد العشاء بالسجن قد انتهى لأننا في ساعة متأخرة من الليل.. وعبثًا حاولت الاعتذار.. وترك الحارسين في السيارة وجذبني إلى المطعم حيث تناولنا عشاء خفيفا على نفقته.. ثم عدنا إلى السيارة التي انطلقت بنا إلى سجن الأجانب.

في سجن الأجانب

عندما توقفت السيارة عند الباب الخارجي لسجن الأجانب، كان الظلام قد دثر المكان بعباءته السوداء، وكان الصمت والهدوء قد جثما على هذا المبنى العتيق الأنيق في قلب القاهرة، في شارع الملكة نازلي (رمسيس) وفي الناصية المواجهة لشارع عماد الدين.. حتى ليخيل إلى المار به، إذا استلفت نظره المكان، أنه مبنى عتيق هجره ساكنوه، أو أنه مقبرة أنيقة قد أغلقت على أمواتها.

ودخلت إلى المبنى، إلى غرفة الاستقبال بالدور الأرضي.. غرفة المأمور.. كانت الغرفة مكتظة بعدد كبير من ضباط الجيش الشبان، كان أكبرهم برتبة صاغ (رائد).. يبدو عليهم جميعا الإعياء الشديد وقد خلعوا سترتهم العسكرية واكتفوا بالقميص الكاكي رغم برودة الجو.. فقد كان الوقت، الساعات الأولى بعد منتصف ليل ١٦ يناير ١٩٥٣.

وقد أحسست بغريزتى أن السجن يكتظ بالنزلاء وأن هؤلاء الضباط الشبان قد أرهقوا من كثرة الاستقبالات.

وتقدمنى حارسي، وحيا الموجودين تحية عسكرية (ناشفة) فقد ضرب كعبى حذائه ورفع يده إلى جبهته منتصب القامة وقال:

– تمام يافندم.. أميرالاى محمد رفعت مفتش بوليس اسكندرية (وكان يرتدى الملابس المدنية).

ورد أحدهم التحية بتثاقل وتمتم بلا اكتراث: (أهلا وسهلا).. ونظر إليه متسائلا عن سبب وجوده.

قال الأميرالاى للموجودين.. تسمحوا لنا نقعد دقيقتين نأخذ نفسنا شوية لأننا جايين من اسكندرية فى رحلة متعبة، والعربية اتعطلت بينا شوية فى الصحراء، وأشار إلىّ بيده – وكنت أقف إلى جواره – وقال :

– اتفضل يا ابراهيم بك!!

وجلسنا فى مقعدين متجاورين.. واسترسل فى قوله:

– أنا يا فندم معايا ابراهيم بك طلعت، معتقل من اسكندرية.. الحقيقة يا فندم أنا انتدبت نفسى مخصوص علشان أجيبه معايا، لأنه عيان.. عيان بصدره وعامل عملية فى الرئة ومحتاج لعناية صحية خاصة، وقدم لرئيس الموجودين شهادة من الطبيب المعالج كان قد طلبها منه عند تواجدنا بعيادته قبل سفرنا.. تناولها حضرة الصاغ ووضعها على مكتبه بلا اكتراث.. ونظر إلينا الموجودون وقد بدت على وجوههم الدهشة من صراحة هذا الضابط.. ولكنى أشفقت على الرجل وخشيت أن يتعرض لكلمة جافية أو تعليق تهكمى، ونهضت واقفا، وقلت:

– على كل حال يا سعادة البك، أنا عاجز عن الشكر، ولو يسمحوا البهوات يودونى الحتة اللى ح أنام فيها لأنى تعبان..

ووقف الأميرالاى رفعت وطلب من الشرطى الذى كان خارج الغرفة إحضار حقيبتى..

وهنا تولى أحد الضباط تدوين المعلومات الخاصة بى فى دفتر السجن.. وأصبحت المسجون رقم ٤٢.. ونظر الضابط إلى الحقيبة وسألنى عما بها، فقلت : (ملابسى)، وحاول صف ضابط حضر من الغرفة المجاورة تفتيش الحقيبة، ولكن القائم بعمل المأمور أشار إليه برأسه وقال : (مش ضرورى) وانصرف الصول دون أن يفتح الحقيبة.. ثم حضر أحد جنود سلاح الحدود فحمل حقيبتى إلى الزنزانة التى خصصت لى بالدور العلوى من السجن.

وقبل أن أغادر غرفة الاستقبال.. صافحني الأميرالاى رفعت بحرارة، وقال لى بشجاعة نادرة:

– اسمع .. الأسد ما يتضايقش من العرين، والمجاهد عرينه السجن وزى ما بيقولوا السجن للجدعان.. شدة وتزول إن شاء الله.

ولم يكتف بذلك، بل وجه قوله للسادة الضباط:

– لا مؤاخذة يا بهوات، أصل ابراهيم بك عزيز علينا، وعلى مصر كلها.. طول عمره مجاهد وبطل، هو الراجل الوحيد فى مصر لما كان فى البرلمان اللى وقف فى كرموز (دايرته الانتخابية) وقال فى الميكروفون أنه لا يدين بالولاء للملك، وليلتها أنا ما نمتش، لأنى كنت مأمور كرموز، وكانت المظاهرات ماشية طوال الليل تهتف ضد الملك.

وانصرفت إلى داخل السجن، متمتما بكلمات شكر غير مسموعة، وانصرف الأميرالاى رفعت عائداً إلى الاسكندرية بعد أن حيا الموجودين بنفس التحية العسكرية الجادة، ووقف الجميع يصافحونه قبل انصرافه باحترام!!

عندما أدون هذه المذكرات بعد ربع قرن من حدوث وقائعها، فإننى أحرص على ذكر بعض النماذج البشرية الكريمة التى صادفتنى فى أيام المحن.. ضابط الشرطة الكريم النبيل الذى كان يدرك ما عسى أن تقوده إليه مواقفه الشجاعة من متاعب فى ظروف استثنائية قاسية.

إن أمثال هؤلاء الرجال الذين يتصفون بالتواضع والشجاعة معا، والذين يصادفهم المجاهدون من وقت إلى آخر وهم فى أحلك ساعات المحنة.. هؤلاء الرجال هم الشموع التى تضئ قلوب المجاهدين وتجعلهم يؤمنون بعدالة قضيتهم ولايأسفون على أى تضحية يقدمونها فى سبيل مبادئهم..

ولذلك، فقد حرصت بعد الإفراج عنى على أن أشكر الرجل فى الصحف دون الإشارة إلى اسمه، وقد سألنى الكثيرون عمن أقصده بهذا الشكر فكنت أجيبهم.. (رجل عظيم أخشى أن أخجل تواضعه بذكر اسمه).

رحم الله الأميرالاى محمد رفعت وأجزل مثوبته (١) .

ليلة فى السجن ...

عندما صحبنى الصول المكلف بوضعى فى الزنزانة التى خصصت لى بسجن الأجانب فى الدور العلوى، كنت أعرف طريقى إليها.. كانت الزنزانة رقم ٢٧ التى تطل نافذتها الخلفية على مستشفى الهلال الأحمر، وكنت قد اعتقلت بها أكثر من مرة.

(١) تلقيت بعد نشر هذه الحلقة برقية شكر من أسرة المرحوم العميد محمد رفعت أحتفظ بها فى اعتزاز.

كان سجن الأجانب من السجون التى قضيت فيها شهوراً طويلة من سنوات اعتقالى خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

وبالرغم من الإعياء الذى كنت أعانيه، فقد عاودتنى ذكريات شبابى المبكر، تذكرت هذا المكان الذى كان يضم فى هذه السنوات الكثيرين من الشبان المجاهدين الذين قضوا سنوات طويلة من عمرهم وراء القضبان مضحين بكل شئ من أجل قضية الاستقلال والحرية.. تذكرت أحمد حسين ومحمد صبيح وعبدالوهاب حسنى وتوفيق الملط وابراهيم الزيادى وحسن سلومة وغيرهم وغيرهم.. وتذكرت رجالا كانوا فى قمة النفوذ والسلطان وقادتهم ظروف السياسة إلى الاعتقال فى سجن الأجانب.. نعم تذكرت عزيز المصرى عندما قبض عليه بعد محاولته الفرار من مصر سنة ١٩٤١، وتذكرت على ماهر يوم اعتقاله سنة ١٩٤٢ وكيف أخليت له زنزانتى ليقيم بها كتكريم ومجاملة، فقد كنت أحتل أحسن زنزانة فى السجن.. الزنزانة رقم ١٦ التى تطل على شارع عماد الدين عن بعد، ذلك لأننى كنت (زبونا) هاما فى سجن الأجانب.

تذكرت مأمور السجن العتيد (المستر هيكمان) الذى كان يقابلنى بترحاب كبير كلما قذفت بى الظروف إلى سجن الأجانب، وكيف كان يبادرنى بقوله (أحسن أوده فى اللوكاندة علشان الأستاذ طلعت!). فقد كان سجن الأجانب هو الفندق الذى استضافنا سنوات من العمر.. أحلى أيام العمر.

كما تذكرت عساكر السجن.. الشاويش دلوعة!! شاويش السجن الطيب الذى يحاول التظاهر بالصرامة وحبه للنظام لأنه أساس الضبط والربط..

وكذلك الشاويش عبدالحليم مبارك.. حفيد على باشا مبارك، الرجل الوطنى الذى كان لايتحدث إلا باللغة العربية الفصحى وكان يؤدى خدمات جليلة للمعتقلين فى سماحة وكرم وفهم عميق بأن هؤلاء الشباب يضحون بحرياتهم من أجل حرية الآخرين وهو منهم، وأنه إذا كان لايستطيع أن يؤدى ضريبة الوطنية بأن يكون معتقلا معهم، فلا أقل من أن يساهم فى تيسير الحياة لهم وهم فى الاعتقال وأن يكون رسولهم إلى الخارج ينقل الخطابات إلى ذويهم وبالعكس.. كل هذا بدون مقابل، بل ولعله كان ينفق من ميزانيته المتواضعة فى هذه الخدمات..

تذكرت وتذكرت وكانت هذه الذكريات تطوف بى فى لحظات قليلة أثناء سيرى بصحبة الصول فى طريقى إلى الزنزانة رقم ٢٧.

عندما وصلت إلى الدور العلوى، وألقيت نظرة عابرة على زنازين السجن المتراصة حول ممراته الأربعة المستديرة، لم أر المنظر المألوف لى والذى ارتسم فى ذاكرتى عنه.. كان كل شئ مختلفا تماما.

كانت كل زنزانة عليها حارسان.. أحدهما من جنود الطيران والآخر من جنود الهجانة وبيد كل منهما مترليوز سريع الطلقات...

وأدركت أن المسألة أخطر من اعتقال عادى، وأن المعتقلين لهم أهميتهم وخطورتهم..

وعندما فتح الصول باب الزنزانة، لاحظت أن الحارسين قد وقفا (انتباه) كما يقول التعبير العسكرى، وحيانى جندى الهجانة تحية عسكرية، ثم أسرع يحمل حقيبتى من الجندى الذى كان يحملها.

غلق علىَّ باب الزنزانة وتحسست طريقى فى الضوء الخافت الذى كان ينبعث من الممر الخارجى، وجلست على السرير السفرى الموجود بالغرفة.. وأخذت أفكر، أفكر فى هدوء.

لاشك أن أكثر المعتقلين من ضباط الجيش، بل من كبار الضباط.. بدليل هذه الحراسة المشددة التى لم أشهدها من قبل فى أى سجن أو معتقل رغم كثرة اعتقالاتى التى بلغت الثلاثين مرة قبل هذا الاعتقال الأخير.. ويؤكد ذلك هذه التحية العسكرية التى قابلنى بها الحارس الأسمر من سلاح الهجانة.. لقد ظننى بالتأكيد واحدا من الضباط المعتقلين.

وهنا قفز إلى ذهنى خاطر عجيب.. هل وقع انقلاب ضد جمال عبدالناصر من بعض ضباط مجلس القيادة، فاعتقلوه هو وأنصاره وأصدقاؤه، ومن يدرى.. ربما يكون جمال عبدالناصر معتقلا فى أحد زنازين السجن.. هذا جائز جدا.. ألم يخبرنى هو قبل أيام قليلة أنه من المحتمل أن يقبض عليه زملاؤه (لو قدروا) ويحاكموه لأنه يعارضهم. ألم يقل لى عبدالحكيم عامر فى بيت جمال عبدالناصر فى الأيام الأولى للانقلاب أنهما يعيشان فى جهنم وأن زملاءهما يتهمونهما بالعمالة للوفد.. ألم يقل لنا جمال عبدالناصر يوم توجهت لمقابلته بمنزله مع مرسى الشافعى أنه ظن ونحن نطرق بابه أن البعض قادمون للقبض عليه..

واقتنعت بهذا التفكير.. كان تفكيرا يؤيده المنطق وتؤكده شواهد الحال. وتمنيت أن يكون ما هدانى إليه تفكيرى هو الصواب. وقلت لنفسى:

– هل من المعقول أن يكون جمال عبدالناصر هو الذى أمر باعتقالى؟.. هل من المعقول بعد أيام قليلة من زيارته لى فجأة وتناوله الطعام معى بدون دعوة سابقة، ونصيحته لى بالعناية بصحتى أن يكون قد أمر باعتقالى؟

لا.. لا.. إن جمال عبدالناصر هو محبوس معى فى هذا السجن.. هذا ما أقنعت به نفسى وما تمنيت أن يكون!

أما إذا خاب ظنى، وكان جمال عبدالناصر هو الذى اعتقلنى.. فكم يكون الأمر كبيرا فى حق الصداقة والكرامة والأخلاق.

ولم أستطع أن أسيطر على أعصابى.. ولا أستطيع أن أخلد للنوم وهذه الأفكار تلح علىَّ وتضاعف إرهاقى..

وحاولت مستعينا بخبرتى القديمة، أن أعرف بعض ما يدور وراء الأبواب المغلقة والحراسة المشددة.

طرقت باب الزنزانة طرقا خفيفا.. وفتح الحارس الهجانة الباب بالقدر الذى يستطيع معه الحديث.. وسألته:

– من فضلك ياشاويش.. أنا ما معاييش سجاير، ممكن تقول لحضرة المأمور تحت يبعت حد يشترى لى علبة؟

– عند سعادتك فلوس فى الأمانات؟

– أيوه.

– سجاير إيه اللى سعادتك بتشربها؟

– سجاير (ماتينيه) من فضلك.

– حاضر يا فندم.

وأغلق الباب.. وران الصمت من جديد.

وبعد قليل، عاد الرجل، وفتح الباب، وقال معتذرا:

– والله يا فندم قائد السجن بيقول متاسف لأن الوقت متأخر وبتوع السجاير قفلوا..

وصمت لحظة وقلت.. أمرنا لله، ثم استطردت أسأله:

– والله يا شاويش، حضرتك بتدخن؟

وأجاب الرجل الطيب على استحياء:

– أيوه يا فندم.

وأخرج من جيبه علبة سجاير كوتاريللى رفيع، وقدم لى العلبة.. وقال على استحياء:

– لا مؤاخذة يا فندم.. سجاير مش قد المقام!

وتناولت منه لفافة ودخل إلى الغرفة لكى يشعلها لى بعود ثقاب لأننى تظاهرت بعدم وجود كبريت معى.

واستطعت وأنا أدخن سيجارته أن أقنعه بأن يدخن هو الآخر سيجارة.. واستأذن من زميله ووقف معى فى الغرفة.. وفى هذه الفترة القصيرة تبادلت معه حديثا سريعا عرفت منه بعض الموجودين معى فى السجن!!

أحمد حمروش فى الزنزانة المجاورة لى تماما. وفؤاد سراج الدين وعباس حليم ورشاد مهنا وغيرهم بين المعتقلين فى السجن.

وانتهينا من تدخين السيجارتين، وشكرت الرجل الذى حاول بكرم طبيعى غير متكلف أن يترك لى علبة سجائره المتواضعة.. فشكرته كثيرا.. وأغلق الباب، وخلعت ملابسى وارتديت ملابس النوم ودلفت إلى الفراش.. ولم يكن الغطاء كافيا، فقد كان البرد شديدا، وقمت فارتديت معطفى، وجلست على حافة الفراش.. وأخذت أدخن، فقد كان معى ما يكفينى من السجائر والثقاب!

لقد كنت مخطئا فى تفكيرى.. لقد اعتقلنى جمال عبدالناصر كما اعتقل من يعتقد أنهم من خصومه..

وأرهقنى التفكير.. وعندما بدأ ضوء النهار ينساب من نافذة الزنزانة الضيقة، لم أقاوم النوم.. ورحت فى سبات عميق..

جميع السجون تدب فيها الحياة فى الصباح الباكر من كل يوم حيث تفتح الزنازين بالتعاقب ليخرج منها المسجونون للاغتسال وقضاء الحاجة، ثم يعودون إلى أماكنهم حيث تقدم وجبة الافطار، وتصاحب هذه اليقظة كل صباح ضجة لا تستطيع الحد منها نظم السجن القاسية.

ولكنى عندما خلدت إلى النوم فجر اليوم الذى أودعت فيه سجن الأجانب، لم أشعر بعد ذلك بالضجة الروتينية التى لاحظتها فى جميع السجون التى ترددت عليها عشرات المرات قبل ذلك، لا صرير الأقفال عند فتح الأبواب أو قفلها، ولا حديث السجناء، ولا صيحات الحراس وهم يستحثون النزلاء على الإسراع فى أداء حوائجهم..

ظل الصمت العميق يخيم على سجن الأجانب، حتى كأنه مقبرة خرساء، وقد ساعدنى هذا على الاستغراق فى النوم، بعد الجهد والإعياء اللذين نالا منى فى اليوم السابق.

وتيقظت على أصوات تنبعث من المبنى الخلفى المواجه لغرفتى، مستشفى الهلال الأحمر، صوت المرضى والممرضين وغيرهم.. ونظرت إلى ساعة يدى، فإذا بها الثانية عشرة ظهرا.. يوم ١٧ يناير ١٩٥٣.

وتقلبت فى فراشى فى تثاقل، وتجولت ببصرى فى الزنزانة، فوجدت طعاما موضوعا على مائدة صغيرة بها، بجوارها مقعد متواضع، إنه طعام الافطار، لاشك أن الحارس وضعه فى الصباح، ولم يشأ إيقاظى إشفاقا علىّ.

ونهضت لكى أجلس على حافة الفراش، وأخذت أفكر فى أحداث الأمس.

عندما قامت حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو ونجحت فى عزل الملك وأزرها الشعب لما بررت به قيامها من رغبتها فى الحفاظ على الدستور وإعادة الحياة النيابية وإرساء القواعد الديمقراطية السليمة، بما يحقق أحلام جميع المناضلين الشرفاء فى مصر.. ظننت

وقتئذ أن عهدى بالسجون والمعتقلات قد انتهى.. ولكن هانذا أستيقظ من هذه الأحلام الجميلة على هذا الواقع الأليم.. ورددت قول الشاعر:

رب يوم بكيت منه فلما صرت فى غيره بكيت عليه

وبينما كنت مستغرقا فى تفكيرى، سمعت صوت أقدام تمشى فى الممر الخارجى بطريقة أثارت انتباهى.. وظلت هذه الأصوات تقترب من زنزانتى، وتوقفت فعلا خارج باب الزنزانة، وقطع السكون صوت القفل الكبير الذى يغلق باب الزنزانة والحارس يفتحه، ثم فتح الباب، ودخل الغرفة ضابط برتبة بكباشى كان فى صحبته بعض الضباط الشبان توقفوا خارج الغرفة.

كنت لا أزال جالسا على حافة الفراش عندما دخل الضابط الكبير، ونظرت إليه متوجسا مما عسى أن يكون سببا لهذه الزيارة.

قال الضابط :

– صباح الخير.. أنا أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية.

قلت بصوت هامس.. أهلا وسهلا، وظللت أحدق فيه متسائلا بنظراتى عن سر زيارته..

قال :

– شوف يا سيدى.. الريس جمال عبدالناصر باعتنى لك وكلفنى أبلغك سلامه وبيقول لك إنه متأسف جدا لاعتقالك، وأنه اعتقلك علشان يحافظ عليك لأنه ما كانش يقدر يحميك لو حصل لك أى حاجة وأنت مش معتقل.

استمعت إلى قول البكباشى أحمد أنور وأنا أنظر إليه فى بلاهة.. لم تكن ظروفى تسمح لى أن أفهم شيئا مما قال.

وتمتمت بصوت خفيض قائلا:

– طيب، متشكر.

ويظهر أن أحمد أنور شعر بما تعانيه نفسيتى، فجذب المقعد الموجود بالغرفة وقربه من الفراش الذى أجلس على حافته، وجلس بجوارى.. وقال ضاحكا:

– شوف ياسيدى.. ناقل الكفر ليس بكافر.. الحقيقة أنى أنا شعرت وهو بيكلمنى أنكم أصحاب، وأنا جاى مخصوص أبلغك كلامه بالحرف.. هو عارف إنك مريض، ولذلك كلفنى إنى أنقلك إلى أى مستشفى تختارها.. تسمح بقى تلبس هدومك وتقولى على المستشفى اللى أنت عاوز تكون فيها علشان ننقلك لها؟

وأجبته على الفور.. هو ده الطلب الوحيد لى.. أى مستشفى أمراض صدرية.. أظن مصحة حلوان. وانصرف الرجل بعد أن أمر بعدم إغلاق باب الزنزانة وبأن ينقل أحد الحراس حقيبتى إلى الدور الأرضى بعد إعداد نفسى.

ولكنه عاد بعد ربع ساعة وقال لى:

– مصحة حلوان أصبحت مصحة للأمراض المزمنة يعنى لمرضى الجزام.. ومصحة الأمراض الصدرية الوحيدة الموجودة فى مصر هى مصحة ألماظة، يعنى مصحة حلوان انتقلت هناك.. بس بيقولوا إن وسائل الراحة فيها مش كفاية وكمان بعيد قوى.. إيه رأيك؟

قلت:

– الأمر لله.. لازم مصحة صدرية لأنه يلزمنى عملية الاسترواح الصدرى مرتين على الأقل كل أسبوع.

– قال .. وهو كذلك.

وكنت قد انتهيت من ارتداء ملابسى وإعداد حقيبتى، واستصحبنى إلى الدور الأول بالسجن وصافحنى قبل أن ينصرف ومكثت جالسا فى غرفة الاستقبال فى انتظار الحرس الذى سوف يحضر لكى ينقلنى إلى مصحة ألماظة.

فى مصحة ألماظة

وبعد ساعتين حضر أحد ضباط الشرطة ومعه حارسان مسلحان وصحبونى فى سيارة الشرطة إلى مصحة ألماظة، بعيدا عن القاهرة بحوالى عشرين كيلو مترا.

ولأول مرة أرى المصحة الجديدة للأمراض الصدرية. إنها ثكنات قديمة متفرقة فى قلب صحراء ألماظة كانت معسكرا للجيش البريطانى خلال الحرب العالمية الثانية وآلت إلى الحكومة المصرية بعد انتهاء الحرب. وكل مبنى من هذه الثكنات يضم عدة غرف ضيقة أرضيتها من الأسفلت ولكل غرفة نافذة ضيقة وأرضية المبانى جميعها بما فيها الغرف التى تضم أسرة المرضى من الأسفلت.. إن هذه المبانى أشبه ما تكون بالسجن.

وعجبت كيف يمكن أن يكون هذا المكان مصحة للأمراض الصدرية الوحيدة فى القاهرة.. وكيف يمكن أن تنتقل مصحة حلوان إلى هذا المكان، لقد كانت مصحة حلوان تضاهى أرقى مصحات الصدر فى سويسرا نفسها، وكنت قد قضيت بها ثمانية أشهر من سنوات اعتقالى فى الحرب العالمية الأخيرة، على كل حال، كان وصولى إلى مصحة ألماظة بعد الغروب بقليل، وكانت تنتظرنى قوة حراسة خاصة مكونة من ضابط ملازم أول وجاويش من الهجانة وجنديين مسلحين، وكانوا جميعاً من سلاح الحدود.

وقد فوجئت عند ترجلى من السيارة، بأن عددا كبيرا من الحكيمات والمرضين والمرضات والمرضى كانوا يقفون حول الحراس.. كانوا جميعا فى انتظارى. كما أدهشنى الترحاب الشديد الذى قابلنى به هؤلاء الناس.

ولم تطل دهشتى، ذلك لأننى وجدت على رأس الموجودين بعض المرضين والمرضات الذين عاصرونى أثناء اعتقالى بمصحة حلوان سنة ١٩٤٢ فى الحرب العالمية الثانية، وكانوا لا يزالون يعملون بالمصحة بعد نقلها إلى ألماظة.. وكان هؤلاء قد علموا من الإشارة

التى أرسلها البكباشى أحمد أنور من سجن الأجانب إلى المصحة وفيها الأمر بإدخالى المصحة كمعتقل سياسى مريض.. كما أن تردد اسمى كضيف جديد على المصحة، أثار فضول المرضى لرؤيتى والتعرف على أسباب اعتقالى، فقد كان العهد بمقالاتى بالمصرى لم تمض عليه شهور، فضلا عن أن مواقفى العنيفة فى مجلس النواب الأخير كانت لا تزال تثير تعليقات الكثيرين.

وأحرجت من حرارة الترحيب بى.. ولم يكن حراسى أقل حفاوة بى من الآخرين.. وكانت إدارة المصحة قد أفردت لى غرفة بالدرجة الثالثة، واعتذرت لى الحكيمة التى عرفتنى منذ عشر سنوات، بأن الإشارة وردت خالية من الدرجة التى أودع بها.. وأجبت أن الأمر يستوى عندى وأن أقدار الناس لاتقاس بالدرجات التى يعالجون فيها بالمستشفيات أو السجون التى يعتقلون بها.

لم يكن معى أى نقود، فعند مغادرتى سجن الأجانب لم يكن الضابط الذى فى عهدته أموال السجناء موجودا.. إذ كنت قد سلمت النقود التى كانت معى وقدرها ثمانية جنيهات لإيداعها (أمانات) فى سجن الأجانب.

وكانت سجائرى قد نفدت، كما أنى كنت لم أصب طعاما فى اليومين السابقين.. وقد شعر زملائى المرضى بذلك، فتنافسوا - شكر الله لهم - فى تقديم الطعام والسجائر لى، وظلوا ساهرين معى على ضيق الغرفة حتى بعد منتصف الليل، علما بأن السهر فى المصحات الصدرية من المظاهر التى لاتتكرر إلا نادرا.

فى هذه الليلة استسلمت للنوم فى هدوء واسترخاء، وتركنى الجنديان الحارسان وناما فى غرفة خالية بعيدا عن غرفة اعتقالى.

وفى اليوم التالى زارنى المرحوم الدكتور محمود شريف مدير المصحة وكنت أعرفه منذ أن كان وكيلا لمصحة حلوان، كما كنت قد ترددت على عيادته بالقاهرة للكشف بعد الجراحة التى أجريتها بصدرى منذ شهور.

وقد رحب بى الرجل وأمر أن أكون مريضه أى أنه هو الذى يشرف على علاجى، وأبدى الرجل استعداده لتقديم كل ما يستطيع من خدمات طبية.

وعرفت أسباب الاعتقال

اطلعت على الصحف الصادرة فى صباح أول يوم لى بالمصحة (١٧ يناير) فلم أدهش عندما وجدت أن النبأ الرئيسى بها صدور قرار يقضى بحل الأحزاب السياسية جميعها (باستثناء جماعة الإخوان المسلمين) ومصادرة أموال هذه الأحزاب.. وأن محمد نجيب الذى كان يجمع جميع السلطات فى يده قد أعلن هذا القرار فى الاذاعة بعد منتصف

الليل برر فيه أسباب الحل كما برر مصادرة أموالها بأنه لصالح الشعب بدلا من أن تنفق فى بذر بذور الفتنة والشقاق.

كما تضمن بيان الحل :

– قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.. وذلك حتى (نتمكن) من إقامة حكم ديمقراطى سليم!..

– وختم البيان بتهديد سافر للجميع.. قال محمد نجيب : (ومنذ اليوم لن أسمح بأى عبث أو إضرار بمصالح الوطن، وسأضرب بمنتهى الشدة على كل من يقف فى طريق أهدافنا التى صنعتها آلامكم الطويلة).

وأيقنت أن عهد النازية قد بدأ فى مصر منذ هذا اليوم.. وأن القطار الفاشى أو (وابور الزلط – كما قال النحاس باشا) سوف يسحق كل من يعترض طريقه من الداعين للحرية أو الديمقراطية أو الحياة النيابية.. أو على حد تعبير (موسولينى) «من يقف تدسه الأقدام..».

لقد كان هتلر وموسولينى وفرانكو هم قادة النظام الفاشى الذى ساد أوروبا فى الثلاثينات وانتهى بالحرب العالمية الثانية التى احترق العالم فى أتونها.

لقد كان كل من موسولينى وهتلر هما اللذين أقاما نظام الديكتاتورية العسكرية فى إيطاليا وألمانيا طبقا لفلسفتهما الخاصة لهذا النظام واللذين دفعا حياتهما فى النهاية بسبب انهياره، ولكن من المقطوع به أن محمد نجيب لم يكن له أى فلسفة خاصة يؤمن بها لأى نظام من نظم الحكم ديمقراطيا كان أو ديكتاتوريا.. ولكن ها هو ذا محمد نجيب يحاول تقليد الأصل.. أجل محمد نجيب هو (هتلر التقليد) وليس الصحيح، ليس محمد نجيب إلا القناع الذى يستتر وراءه دعاة الديكتاتورية العسكرية.. فمن هم ياترى؟ (١) هل هم سليمان حافظ ومن يؤازره من أعضاء مجلس قيادة الحركة.. أم جمال عبدالناصر الذى يتظاهر بالديمقراطية ويضمر غير ذلك، ويبرر تصرفاته، بأنه إذا كان لابد من الديكتاتورية، فليكن هو الديكتاتور، وأنه بدأ يتطلع إلى الحكم، (فليتخذ بزملائه قبل أن يتعشوا به).

هذه أسئلة كان من العسير الإجابة عليها وقتئذ.. فلننتظر ما تسفر عنه الأحداث.

(١) من العجيب أن محمد نجيب كان قد كتب مقالا افتتاحيا فى عدد يوليو من مجلة (المشاة) قبل قيام الحركة بأسابيع دبج فيه أيات المدح وقدم فروض الولاء والإخلاص لحضرة صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق المعظم ملك مصر والسودان وصاحب العرش المفدى!!



معتقل مصحة ألماظة فى ٣١ يناير ١٩٥٣ م

رسولان من عبدالناصر

بعد أن فرغت من مطالعة الصحف التى قدمها لى المرضى حضر الضابط الموكول به الإشراف على الحراسة لسؤالى عما عسى أن يكون لى من طلبات يبلغها للمسئولين وجلس يتحدث معى حديثا عاديا..

وفجأة حضر شخصان كانا يسألان عنى، وأرشدهما بعض المرضى إلى مكان وجودى، كان أحدهما القاضى أحمد فؤاد، وكان قد انتدب للعمل كرئيس لقلم الشكاوى برئاسة مجلس الوزراء، وهو قسم أنشأته حكومة محمد نجيب لتلقى شكاوى المواطنين.

وكان الثانى هو اليوزباشى جمال القاضى وهو أركان حرب الشرطة العسكرية أو البوليس الحربى كما كان يطلق عليه العامة والذى يرأسه البكباشى أحمد أنور الذى كان رسول عبدالناصر لى بالأمس والذى أمر بنقلى إلى المصحة تلبية لرغبتى.

وأخبرا الضابط أنهما موفدان رسميا من مجلس القيادة لزيارتى.

وأمر الضابط المنوط به الحراسة بمقعدين لهما.. وجلسا بعد أن انسحب هو والجنديان الحارسان خارج الغرفة.

كانت تربطنى بأحمد فؤاد صداقة شخصية وعائلية وثيقة منذ سنوات، كما أشرت من قبل، كما أنه ساهم فى تكوين هيئة الضباط الأحرار وطبع منشوراتهم السرية وتوزيعها، كما كانت له صلات طيبة بجميع أعضاء مجلس القيادة.. وكان لى سابقة تعارف مع جمال القاضى عن طريق شقيقه فاروق القاضى المحامى الذى كان يعمل فى الحقل الوطنى قبل قيام الحركة.

بدأ أحمد فؤاد الحديث بأنه يأسف لزيارتى فى ظروف سيئة، ولكنه وزميله مكلفان رسميا من جمال عبدالناصر بهذه الزيارة، كممثلين شخصيين له، وأنهما يبلغانى على لسانه أسفه الشديد لاضطراره إلى الأمر باعتقالى، وأن هذا الاعتقال بمثابة حماية لى من بعض الذين آلت إليهم السلطة والذين يتربصون بى ويعتقدون أننى خطر على الحركة وعليهم.. ويستطرد أحمد فؤاد فى حديثه قائلا:

وعلشان كده كلفنى أنا وجمال القاضى باعتبارنا من أصدقائك أن نزورك وأن نوضح لك حقيقة الأمر.. وهو بيعتذر لك عن هذا الإجراء، وهو إجراء مؤقت لن يطول، ويبلغك أيضا أنه مستعد لإجابة أى طلب من طلباتك.. ولولا أنه مشغول هذه الأيام فى احتفالات الثورة، بمناسبة مرور ستة شهور على قيامها، لكان قد زارك بنفسه... وعلى كل حال هو شخصيا حيزورك الأسبوع ده!!

وكنت قد سمعت كلمة الثورة لأول مرة من أحمد فؤاد فى هذا الحديث، فقلت له:

– ثورة .. إيه حكاية الثورة دى؟

وأجاب بعد لحظة:

– أيوه، أصلهم سموها ثورة لأن الناس مختلفة على الاسم.. بعضهم بيقول انقلاب، وبعضهم بيقول الحركة..

وقلت متهكما:

– الحركة المباركة من فضلك.

وهنا قال جمال القاضى:

– يا أخى لم لسانك اعمل معروف.. أنت ما تعرفش تدارى أمورك، صراحتك دى هى اللى جايبة لك الكافية.. إحنا فى ظروف استثنائية والجو بره متكهرب.

ولكنى قلت متابعا حديثى:

– ثورة إيه يا أستاذ.. الثورة دى بيقوم بيها الشعب.. الشعب لما يتمرد على الظلم ويقاومه ويسقط الحاكم الظالم، والنظام الفاسد... ويعدين الشعب المنتصر لا يتنكر لنفسه.. فى الحال يحقق وعوده اللى نادى بها قواده قبل نجاح الثورة، ويقوم حكم الشعب.. دى كان ممكن تكون ثورة بالرغم من أن الجيش هو اللى قام بيها لأن الشعب كان معاه وهو اللى صفق لها من أول ساعة وهو اللى نجحها، لأن الشعب عاوز يثور من زمان ولكن كل ما يقوم بثورة الجيش هو اللى يخمدها.. كان ممكن تكون ثورة، وثورة بيضاء نموذجية إذا ظل اتحاد الشعب والجيش، باعتبار أن رجال الجيش جزء من هذا الشعب، وإذا حقق الجيش وعوده وأنه ثار من أجل الدستور لا للإطاحة بالدستور، وأنه تمرد لإقامة حكم ديمقراطى يختار الشعب بواسطته حكامه، وليس لحل الأحزاب وسحق آخر مظاهر الديمقراطية... لا يا أستاذ.. دى مش ثورة.. ده انقلاب عسكرى كامل..

وأمسكت بجريدة الأهرام بعصبية وقلت:

– أدى كلام محمد نجيب.. ديكتاتورنا الجديد.. هتلر الفالصو.. عامل زى يوسف وهبى، وبيهدد الشعب من على المسرح اللى بيمثل عليه : (ومنذ اليوم لن أسمح بأى عبث أو إضرار بمصالح الوطن.. وسأضرب بمنتهى الشدة على كل من يقف فى طريقنا...).

وهنا قاطعنى جمال القاضى وقال:

– اعمل معروف.. أبوس إيدك، ما توديناش فى داهية، إحنا فى إيدنا إيه .. أهو جمال عبدالناصر جاى لك بعد يومين أو ثلاثة ابقى قول له الكلام ده.

وهنا قلت فى هدوء :

– أرجوكم تقولوا له ما يجيش، لأنه لو جه طبعا أنا مش حاقدر ما أقابلوش، فواحدة

من اتنين.. يا إما حاقول له الكلام ده، ويا إما مش حاكلمه خالص، حانام في السرير وأحط وشي في الحيط وأدي له ظهري. وأنا ما أحبش أحرجه قدام ضابط صغير، واتنين عساكر غلابة.. وما تنسوش إن جمال النهارده حاجة كبيرة قوي.. الرجل الثاني في مصر.

كنت أردد هذه الأقوال بشيء من العصبية دون أن أستطيع السيطرة على انفعالاتي، فلم أكن أتصور أن يكون أحمد فؤاد مع ما بيننا من صداقة هو رسول جمال عبدالناصر إليَّ بعد أن اتضح أن جمال هو الذي أمر باعتقالي، وذلك في الوقت الذي لم أتردد فيه منذ شهور قليلة أن أسافر إلى القاهرة بالطائرة عندما أخبرني أحمد أبوالفتح أنه يخشى من الأمر باعتقال أحمد فؤاد بعد أن سمع من جمال عبدالناصر اتهاما له بأنه قام بطبع منشورات معادية للحركة احتجاجا على محاكمة كفر الدوار.. سافرت بالطائرة لأمنع ما عسى أن يصيبه من مكروه على النحو الذي أشرت إليه في هذه المذكرات.

ولاشك أن حديثي هذا قد سبب حرجا كبيرا للزائرين، فوقفا متأهبين للانصراف.. وسألني جمال القاضي عن أي خدمة يمكن أن يؤديها لي، فأجبته بأن لي مبلغ ثمانية جنيهات هي كل ما أملك مودعة باسمي في سجن الأجانب ورجوته أن يأمر بإرسالها لي، وحاول كلاهما أن يعرض عليَّ بعض النقود فاعتذرت شاكرا.. وقلت لأحمد فؤاد قبل أن ينصرف أن زوجتي سوف تحضر إليه ورجوته أن يقرضها مبلغ مائة جنيه لسداد بعض التزاماتي المالية حيث أنني اعتقلت فجأة دون أن أتمكن من تدبير بعض شئوني المالية، وأحنى رأسه موافقا...

وصافحني وهما يرددان بعض العبارات التقليدية بأن ينتهي هذا الوضع سريعا.. وأكد لي جمال القاضي أن نقودي سوف تصلني اليوم.. وسرت معهما مودعا حتى باب العنبر الخارجي.

وقبل أن يستقلا سيارة الجيش التي كانت في انتظارهما، عاد إليَّ جمال القاضي، وسألني:

– هو (العنبر) اللي أنت فيه درجة إيه؟

وأجبته على الفور:

– درجة ثالثة طبعا .. على كل حال دي مسألة ثانوية مش مهمة، وأردفت ضاحكا.. أنت نسيت المحفوظات؟

قال : محفوظات إيه ؟

قلت : الحبس ليس مذهبي وليس فيـــه طلبي

فلســت أرضـــى قفصـــا وإن يكن من ذهب

وأكملت الحديث بقولى :

– أنا كنت معتقل فى المصحة دى من عشر سنين لما كانت فى حلوان وكنت فى الدرجة الأولى أيام الملك فاروق و..

ولكنه أسرع نحو السيارة وهو يقول بصوت عال :

– خلاص ... خلاص، ما تكملش .. النهارده حتتنقل للدرجة الأولى.

وأسرعت السيارة بهما عائدين.

وقد بر جمال القاضى بوعده، فبعد ساعتين فقط من انصرافهما حضر أحد الضباط وسلمنى نقودى التى كانت بسجن الأجانب، كما كان يحمل أمرا بنقلى إلى الدرجة الأولى، بنفس المصحة.

واستسلمت للأمر الواقع ..

وفى المصحة شاهدت مريضا كان عاملا فى محل مكوجى بجوار منزلى ، وقد شارك هذا العامل البسيط فى الترحيب بى عند دخولى المصحة ، وأخبرنى أنه فى اليوم التالى سوف يسافر إلى الاسكندرية فى أجازة لزيارة أسرته ، فأرسلت معه خطابا طلبت منه أن يسلمه إلى زوجتى وأن يطمئنها علىَّ ، ويخبرها بمكان وجودى وأنها تستطيع زيارتى دون حاجة إلى الحصول على تصريح بالزيارة .

وعاد المريض المذكور بعد يومين وأخبرنى أنه سلم خطابى لبعض الأقارب حيث أن زوجتى سافرت إلى القاهرة فى اليوم التالى لاعتقالى .. وترقبت أن تقوم بزيارتى فلابد أن يكون أحمد فؤاد قد أخبرها بمكان وجودى .

ولكن كانت الأيام تمر دون أن تصلنى أى أنباء عن بيتى ، ولا أعرف عما إذا كانت زوجتى قد استطاعت أن تتغلب على المشاكل والأعباء العائلية التى تركتها لها أم لا .

وأخيرا .. وبعد ستة أيام كاملة ، فوجئت بزوجتى قادمة يرشدها إلى مكانى (عم عطية جرجس) ناظر محطة سكة حديد ألماظة التى كانت فى المصحة نفسها .. وهى آخر محطة للقطار الذى يقوم من محطة كوبرى الليمون بمحطة مصر إلى ألماظة .

وعلمت منها أنها قدمت إلى القاهرة فى اليوم التالى لاعتقالى ونزلت فى ضيافة أحمد فؤاد والسيدة زوجته لمدة يومين وأن أحمد فؤاد قد أعطاها مبلغ المائة جنيه التى طلبت منه أن يقرضها لزوجتى وأنه قام باستصحابها إلى الدائن الذى كان عليها أن تسدده له .. ولكنه أخفى عنها مكان وجودى أو أنه قام بزيارتى رغم سؤالها ، فكان يكتفى بتطمينها فقط .

كما علمت منها أنها ترددت على الوزارة أكثر من مرة لمعرفة مكان اعتقالى والحصول على تصريح بزيارتى ، فكان المسئولون يتهربون من الإجابة ، وأن مجدى حسنين أخبرها

أننى نقلت إلى معتقل الطور ولا سبيل إلى زيارتى هناك .. ولما عادت إلى الاسكندرية واطلعت على خطابى الذى أرسلته إليها مع المريض السكندرى عادت لزيارتى .

وبعد أن اطمأنت زوجتى على أحوالى بالمصحة ، استقلت القطار من محطة ألماظة عائدة إلى محطة مصر .. ومنها إلى الاسكندرية ، بعد أن عرفت الطريق إلى زيارتى دون حاجة إلى طرق أبواب المسئولين الذين يتهربون منها حتى لا يوقعون أنفسهم فى حرج إذا صرحوا لها بالزيارة .. فقد كانت الإجراءات التعسفية التى اتخذتها حركة الجيش عن طريق قائدها الصورى كفيلة بأن تسلب الرجال أى شجاعة .

احتفالات بمرور ستة أشهر على الحركة

يعرف الحكم المطلق دائما بغريزته الديكتاتورية كيف يبدد جو الكآبة الذى يجثم على صدور الناس فيحاول أن ينسيهم واقعهم المؤلم ، ويسعى أن يلهيهم بالحياة البراقة وذلك عن طريق إقامة مهرجانات ضخمة ، واحتفالات كبيرة فى كل مناسبة تسنح .

ولذلك فقد حشد الحكم الجديد كل وسائل الإعلام وذلك للترويج بإقامة احتفالات ضخمة فى جميع أنحاء البلاد بمناسبة مرور ستة أشهر على ميلاد حركة الجيش المباركة.

وكنت أتابع أنباء هذه الاحتفالات منذ أن تم اعتقالى فى مصحة ألماظة من الصحف اليومية ، ومن أنباء الإذاعة المصرية ، والإذاعات الأجنبية وعلى الخصوص الإذاعة البريطانية وإذاعة إسرائيل !!. كان لدى بعض المرضى أجهزة راديو يتتبعون بها الأنباء من مصر والخارج ، وكانوا يميلون إلى تصديق الإذاعات الأجنبية وعلى الخصوص إذاعات الأعداء (انجلترا وإسرائيل) ، وهذه طبيعة الشعوب التى تفرض فيها الرقابة على الكلمة المكتوبة أو المسموعة .

كانت الإذاعة المصرية لا تردد هذه الأيام إلا الأنباء المبالغ فيها ، وتكرار الأناشيد الحماسية والموسيقى العسكرية ، وبعض الأغانى التى كان يعلق عليها الناس فى تهكم وسخرية .. طبيعة الشعوب المقهورة التى تتنفس عن طريق النكتة .

كان من المألوف أن تستمع عشرات المرات فى كل يوم إلى أغنية (ما خلاص اتعدلت) وأغنية (إيدك فى إيدى ياعم) وكذلك إلى منولوج تغنيه ثريا حلمى تقول فيه (خش على التطهير !!) . وكانت هناك الاحتفالات الليلية الضخمة والتى حشد لإحيائها كبار المطربين والمطربات ، وكانت هذه الاحتفالات التى يحضرها محمد نجيب وبطانته تذاع على الهواء ويتخللها فصول من الرقص الشرقى والمنولوجات الفكاهية !

وكان مشروع الشجرة ودعوة المواطنين لأن يزرع كل منهم شجرة وأن هذه الشجيرات لن تلبث حتى تغطى الصحراء وتتحول رمالها إلى جنات وارفة الظلال .. ولا تزال أغنية (شموا النسيم فى كوم أوشيم) يتردد صداها فى أذنى حتى اليوم .

هذا إلى جانب قطارات الرحمة التى كانت تسافر إلى أقاصى الصعيد تحمل الفنانات المشهورات ونصف المشهورات مع مندوبى القيادة من ضباط الصف الثالث والرابع للحركة .. وقد ثارت حول هذه الرحلات شائعات وأقاويل كانت تلوكها ألسنة الناس ونكاتهم .

فى هذا الجو الصناعى الذى فرضته الحركة الوليدة على الناس استجداء لما يسمى روح القطيع .. كانت الحركة الوليدة التى لاتزال فى المهد قد نبت لها أنياب وأظافر!!

– ففى يوم ١٣ يناير أعلنت القيادة عن تشكيل لجنة لوضع دستور جديد من خمسين عضوا برئاسة على ماهر وكان أكثر أعضائها من قادة الرجعية المعروفين بعدائهم للدستور .

– وفى يوم ١٧ يناير صدر قانون حل الأحزاب السياسية وهدد محمد نجيب بالضرب بيد من حديد على كل من يقف فى طريق أهدافنا .

– وفى يوم ١٨ يناير صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التى يتخذها قائد الجيش من أعمال السيادة ولا يجوز الطعن فيها على أن يسرى لمدة سنة .

– وفى هذه الأثناء كانت المعتقلات قد فتحت أبوابها من جديد .. المرة الأولى يوم ٧ سبتمبر مع تأليف وزارة محمد نجيب ، والثانية يوم حل الأحزاب .

– وفى يوم ١٩ يناير أمر محمد نجيب بتشكيل محكمة مكونة من مجلس قيادة الثورة لمحاكمة كل من يعرض سلامة الوطن للخطر وقد انعقد المجلس فى الساعة الثالثة والربع من صباح هذا اليوم كمحكمة ثورة ، لمحاكمة البكباشى محمد حسنى الدمنهورى متهما بسعيه لإغراء عسكرى بخروجه عن الطاعة ، وسعيه مع آخرين لإحداث فتنة بالقوات العسكرية .. وحكم عليه بالإعدام .

– وفى نفس اليوم (١٩ يناير) عقد وزير الإرشاد القومى مؤتمرا صحفيا أذاع فيه أسماء بعض المعتقلين وأسباب اعتقالهم ...

.... والبقية تأتى !!

كيف بررت حركة الاعتقالات ...

لما كنت أدون هذه المذكرات من الموقع الذى كنت فيه .. ولكى أبين كيف بررت الثورة اعتقالى وبقية السياسيين الذين قبض عليهم ليلة صدور قانون حل الأحزاب .. يكفى لكى أكون أمينا فى سرد الوقائع أن أنقل من جريدة (المصرى) الصادرة يوم ٢٠ يناير ١٩٥٣ بعض أنباء الصفحة الأولى بخصوص هذا الاعتقال ، وبدء المحاكمات .. ومنها :

أولا : محاكمة الدمنهورى : تحت عنوان ضخم (بيان هام) جاء ما يأتى :

صرح متحدث رسمى بما يأتى

أمر القائد العام للقوات المسلحة اللواء محمد نجيب قائد الثورة (وهو أول بيان توصف فيه حركة الجيش باسم الثورة) بتشكيل محكمة من مجلس قيادة الثورة لمحاكمة كل من يعرض سلامة الوطن للخطر . وقد انعقد مجلس قيادة الثورة فى هيئة محكمة من عشرة أعضاء ونائب أحكام لأول مرة فى الساعة الثالثة والربع من صباح يوم الاثنين ١٩ يناير سنة ١٩٥٣ لمحاكمة كل من :

١ - بكباشى محمد حسنى الدمنهورى نظير الادعاء المقام عليه وهو سعيه لإغراء عسكرى بخروجه عن الطاعة وذلك أنه بجهة القاهرة حول تاريخ ١٤ يناير ١٩٥٣ سعى مع آخرين على إحداث فتنة بين القوات العسكرية بند ١٣٦ فقرة ٢ من قانون الأحكام العسكرية .

٢ - يوزباشى حسن رفعت الدمنهورى نظير الادعاء المقام عليه وهو علمه بوجود تصميم على فتنة وتأخره عن إخبار قائده فى الحال .

وقد انتهى مجلس قيادة الثورة من محاكمة كل منهما ورفع الحكم لقائد الثورة للنظر والتصديق .

ثانيا : المعتقلون : كانت هذه الكلمة هى المانشيت الضخم الرئيسى للصفحة الأولى ، وتحت هذه الكلمة العنوان الآتى : ٤٨ شيوعيا - ١٤ حزبيا - ٣٩ للاشتباه فى اتصالاتهم بعناصر أجنبية .

وتحت هذه العناوين أشارت الجريدة أن وزير الإرشاد القومى عقد بالأمس (١٩ يناير) مؤتمرا صحفيا بمكتبه بالإذاعة حضره أكثر من ثلاثين صحفيا من المصريين والأجانب وأن الوزير رحب بهم وأبدى استعداده للإجابة على أسئلتهم .. ودار الحوار الآتى :

س - ماهو عدد المعتقلين ، ومن هم ، ولماذا اعتقلوا ؟

جـ - الإشاعات سلاح فتاك ، وهذه الإشاعات يجب ألا تزعجنا ثم إن الحكومة ليست مسئولة عنها ، ومع كل فإنه حينما ينتهى التحقيق الدائر الآن فسيفرج عن البرىء فورا ، والمسألة لاتتعدى التحفظ على بعض الأشخاص .

س - ألا يرى حضرة الوزير أنه من المصلحة إذاعة أسماء جميع المعتقلين ؟

جـ - حينما يكون من الصواب إذاعة الأسماء كلها فستذاع فى الحال .

س - نشرت كثير من الصحف ومحطات الإذاعة الأجنبية بعض أسماء بالخارج ؟

جـ - هذه الأسماء معظمها خطأ فى خطأ ولنشرها فى الدول الأخرى أثر يخالف نشرها داخل البلاد .

س - هل هناك علاقة بين أى نشاط خارجى وبين ماحدث داخل البلاد ؟

جـ - توجد شبهة اتصال بين النشاطين وقد أدت هذه الشبهة إلى هذه الاعتقالات .

وأدلى الوزير بعد ذلك ببيان أنه (طبقا لمعلوماته) فإن هناك ٦٢ معتقلا قد رحلوا إلى معسكر الطور كما أذاع أسماء بعض المعتقلين ومنهم : عباس حليم - أحمد الألفى عطية - محمود رشيد - فتحى الرملى - كامل القاويش - فؤاد سراج الدين - إبراهيم طلعت).

س - هل حددت إقامة الرئيس السابق مصطفى النحاس ؟

جـ - لا أستطيع الإجابة على هذا السؤال .

س - هل توجد علاقة بين بعض المعتقلين من المدنيين والعسكريين ؟

جـ - توجد علاقة .

س - إلى أى الهيئات أو الجماعات أو الأحزاب ينتمى المعتقلون ؟

جـ - بعضهم شيوعيون وبعضهم وفديون وقد اعتقلوا فى القاهرة والاسكندرية .

كما جاء فى إجابات الوزير بعد ذلك أنه توجد بعض علاقات مشتبه فيها بين جماعات من هذه الهيئات والأحزاب كان الهدف منها إثارة بعض الشغب بقصد الوصول إلى فتنة تؤثر فى النظام الحالى ، ولم تصل هذه المؤامرات إلى حد تدبير اغتيال الرئيس محمد نجيب .. كما أضاف الوزير أن هناك شبهة فى أنه تم اتصال بين بعض المعتقلين وعناصر أجنبية يهمها إثارة الخواطر فى مصر .

وسأله مندوب (المصرى) أمام أى المحاكم سيحاكم كل من ثبت إدانته ، فأجاب أن الإجابة على هذا السؤال ستحدد فيما بعد .

ورفض الإجابة على سؤال هل وزعت أموال من الخارج على بعض المعتقلين لإثارة الفتنة . وتهرب من سؤال عما إذا كانت الاعتقالات بسبب حل الأحزاب وقال إن حلها كان نتيجة حتمية لعدم تطهير نفسها استجابة لبيانات الرئيس محمد نجيب المتكررة .

وردا على سؤال عما إذا كان قرار الحل يسرى على الإخوان المسلمين ، أجاب أنه من المعروف أنهم ليسوا حزبا .

خطاب إلى وزير الإرشاد القومى

وعندما فرغت من قراءة هذه الأنباء المثيرة ، لم أستطع السيطرة على أعصابى ، خصوصا فى الظروف التى كنت واقعا تحت تأثيرها ، ولم تستطع كثرة السجائر التى دخنتها أن تخفف من إرهاق هذه الأعصاب ، فكتبت وأنا فى ثورة انفعالى بما قرأت ، خطابا إلى وزير الإرشاد القومى .

صغت عبارات الخطاب على طريقة مقامات الحريرى أو بديع الزمان الهمزانى ، تعمدت فيها السجع المقصود والمحسنات اللفظية .. ولكن الخطاب من أوله حتى نهايته كان تهكما على الوزير وسخرية منه ، بل لقد تماديت (غفر الله لى) حتى تعمدت إهانته وسبه فيما كتبت .

وقد بحثت عن أصل هذا الخطاب بين أوراقى القديمة ، فلم أستطع العثور عليه .

كل ما أذكره الآن من عبارات هذا الخطاب أننى بدأت بقولى : (سيدى الوزير ، لا أحمد الله إليك ....) .

وقد وضعت الخطاب بعد أن انتهيت من تسطيره وتوقيعه باسمى ومكان وجودى ، فى مظروف ألصقت عليه طابع بريد وكلفت أحد الممرضين أن يضعه فى أحد صناديق البريد بعد أن كتبت على المظروف :

معالى محمد بك فؤاد رشاد .. وزير الإرشاد القومى .. القاهرة .

وقد تعمدت أن أكتب الاسم هكذا ، فقد لاحظت أن جريدة المصرى ، قد نشرت صورة الوزير فى مؤتمره الصحفى وقد كتب تحت الصورة اسمه هكذا بدلا من اسمه الحقيقى (محمد فؤاد جلال) .. وكان المحرر قد تعمد هذا الخطأ .

وقد علمت بعد الإفراج عنى أن الوزير (رحمه الله) قد تسلم الخطاب وأنه ثار بعد الاطلاع عليه ، وعرضه على المرحوم جمال عبدالناصر ، فأخذ منه الخطاب ، وطالعه وضحك كثيرا من عباراته ، وكان تعليقه .. (معلهش .. إنما الأسلوب رائع وجميل !!) .

واحتفظ عبدالناصر بالخطاب ، ولم يستطع الوزير ، بطبيعة الحال أن ينبس ببنت شفة!!

وامتثلت لحياة الاعتقال

وبدأت الحياة تطيب لى فى المصحة ، وشعرت بعد أيام أن الاعتقال قد أفادنى صحيا وبذلك صدق المثل القائل : رب ضارة نافعة .

صحيح أننى كنت معتقلا ولا أتحرك ولا أنام إلا فى ظل حراسة جنديين يمر عليهما من حين لآخر جاويش الهجانة ثم الضابط المنوط به حراستى ، ولكننى استطعت من اليوم الأول أن أكتسب صداقتهم وأن أكون موضع ثقتهم ، خصوصا أن الجاويش كانت له قضية مدنية أمام محكمة القاهرة ، فأخذت أباشرها له بكتابة المذكرات ، وكلفت زميلا من أصدقائى المحامين بالحضور معه . وحجزت القضية للحكم، وحكم لصالحه فيها .

هذا فضلا عن أن جميع الموجودين بالمصحة من أطباء وممرضين ومرضى قد نشأت بينى وبينهم صلات طيبة من المحبة والود ، وقد غمرنى الجميع بحبهم وخدماتهم .. ولذلك فلم يكن عجيبا أن أمتثل للأمر الواقع وأن أنتهز فرصة الاعتقال لاستكمال علاجى وللاستجمام والراحة ، وذلك بعد أن تدهورت حالتى الصحية بسبب الإرهاق وإهمال العلاج وعدم اتباع نصائح الطبيب ووصلت إلى حالة الهزال حتى كان وزنى بملابسى الشتوية ٥٣ كيلو فقط .. ولم تمض أسابيع على اعتقالى حتى شعرت بتحسن ملموس فى صحتى وزيادة واضحة فى وزنى .

وسارت الحياة معى فى المصحة سيرا طيبا .. فقد كانت زوجتى تزورنى من وقت إلى آخر ، وكذلك زارنى الكثيرون من أصدقائى حتى أننى كنت أعقد بعض الندوات السياسية مع هؤلاء الأصدقاء نتحدث فيها فى الشئون السياسية بوضوح وصراحة ، وأذكر أن الأستاذ محمد عيد المحامى الذى كان وقتئذ زعيما لطلبة جامعة الاسكندرية قد زارنى مع عدد من زعماء الطلبة .. وكان بدوره قد قبض عليه هو وزملاؤه بسبب مظاهرات طلبة جامعة الاسكندرية احتجاجا على عدم إنجاز الحركة وعدها بإعادة الحياة النيابية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة ، وأفرج عنهم قبل زيارتهم لى بيوم واحد ، بعد أن علموا من أحمد أبوالفتح (بالمصرى) مكان اعتقالى .

ومما هو جدير بالذكر ، أن جامعة الاسكندرية كانت أولى الهيئات التى سارعت بتأييد الحركة قبل أن يتأكد نجاحها رغم تكتل السلطات الشرعية وقتئذ بالاسكندرية وعلى رأسها الملك .. كما أن طلبة هذه الجامعة ، كانوا أول من تظاهروا احتجاجا على تنكر الحركة للدستور وللحياة النيابية وللديمقراطية .. وجدير بالذكر الإشارة إلى أن الأستاذ محمد عيد قد قبض عليه بعد ذلك وحوكم أمام محكمة عسكرية وصدر الحكم ببراءتـه فاعتقل حوالى خمس سنوات .. كما أنه كان زميلى فى اعتقالى الأخير يوم النكسة (يونيو ١٩٦٧) .

وفى هذه الظروف لم أعد أشعر بقيود الاعتقال ، فقد كنت أستطيع مقابلة من أريد والاتصال بمن أريد ، حتى أن تليفون المصحة أصبح كأنه تليفونى الخاص وكنت أتصل عن طريقه بأصدقائى فى القاهرة .. وكذلك بالاسكندرية .

وعلى الصعيد السياسى ، لم يجد جديد اللهم إلا إنشاء هيئة التحرير وهى الهيئة التى أنشأتها الثورة لتحل محل الأحزاب ، واتخذت لها شعارا (الاتحاد والنظام والعمل) وانضم إليها كل من هب ودب من التافهين الذين يريدون التسلق على أكتاف السلطة .. كما أن رجال الثورة بدأوا يزورون الأقاليم وعلى رأسهم محمد نجيب وكانوا يروجون لهذه الزيارة بكافة وسائل الدعاية والإعلام ، حتى ظن الكثيرون منهم أن الجماهير التى كانت تحتشد بدافع الفضول لرؤية محمد نجيب أو الذين كانت تحشدهم الإدارة قد عبروا عن تأييدهم للثورة دون استفتاء .. نفس الأساليب التى اتبعها محمد محمود باشا صاحب اليد الحديدية سنة ١٩٢٩ وإسماعيل صدقى باشا سنة ١٩٣٠ وما بعدها ..

ولم يعد يعنينى كثيرا ما يجد فى الحقل السياسى ، فقد كنت واثقاً أن الثورة سوف تسير هكذا إلى آخر الطريق .

ولم يؤرقنى فى الاعتقال إلا التفكير فى ظروفى المالية السيئة التى كنت أقاسيها وقتئذ، وقد حال اعتقالى المفاجىء دون تمكنى من مواجهتها ومحاولة التغلب عليها بل إن اعتقالى قد ضاعف قسوتها .

كنت وقتئذ مدينا بمبلغ ألفى جنيه تقريبا وذلك لأننى كنت قد أهملت عملى بالاسكندرية وأقمت إقامة شبه دائمة بالقاهرة منذ انتخابى عضوا بمجلس النواب الأخير فى يناير ١٩٥٠ وتفرغت تقريبا للعمل النيابى حتى أستطيع أن أؤدى واجبى كنائب ، وكان ذلك يكلفنى مصاريف باهظة لاتغطيها المكافأة البرلمانية (٤٠ جنيها) يخصم منها الضريبة واشتراك الهيئة الوفدية .. ثم تنقلاتى بين الاسكندرية وجهة القنال وحمل بعض الأسلحة الخفيفة إلى كتائب الفدائيين الذين أعلنوا الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ..

وبعد ذلك عودتى من الإسماعيلية حيث استشرى المرض فى صدرى وإجراء جراحة كبيرة بالصدر فى أواخر نوفمبر ١٩٥١ اضطررت بعدها إلى ملازمة الفراش وقد تكلف العلاج مصاريف باهظة ، ولم أستطع بعد نجاحها بما يشبه المعجزة أن أزاول عملى بالمحاماة كأمر الأطباء ، لأن المرافعة والانفعال قد يحدثان نكسة بالصدر الجريح .وما كدت أتماثل للشفاء ، وأشرع فى معاودة عملى بمكتبى ، حتى قامت حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وما كان من أمر انتقالاتى واتصالاتى التى كانت موضوع ما سبق ذكره بهذه المذكرات .

وكانت كل هذه الظروف مجتمعة كفيلة بتراكم ديونى التى كنت مدينا بها لبعض المرابين الذين اضطررت للاقتراض منهم بفوائد ربوية كبيرة .

وقد طلبت من أحمد فؤاد عند زيارته لى (كما رويت) أن يقرض زوجتى مبلغ مائة جنيه لأنه كان جزءا من دين كان يجب سداده خلال أسبوع على الأكثر من اعتقالى بالرغم من أننى كنت أتجنب الاقتراض من الأصدقاء أو أن أجعلهم يشعرون أننى فى ضائقة مالية ، وقد قام مشكورا بإقراضها هذا المبلغ كما أنه صحبها فى سيارته لتسليمه للدائن بالقاهرة، وقد سددت له نصف هذا المبلغ ، ولا أزال مدينا له بنصفه الباقى حتى الآن !!

وبالرغم من أن هذه الظروف القاسية قد قدر الله لى اجتيازها وأصبحت ذكريات تروى، إلا أننى لا أنسى لمسات من وفاء كان لها أجمل الأثر فى نفسى ، فقد أعطى الأستاذ لطفى الخولى (المحامى وقتئذ) لزوجتى مبلغ ثلاثين جنيها أوهمها أنه تسلمها من نقابة المحامين كإعانة مؤقتة لها ، ثم اتضح بعد ذلك أنه دفعها من جيبه ولم يشأ الإفصاح عن ذلك حتى لاترفض أخذها .. اتضح ذلك بعد أن قررت نقابة المحامين دفع مبلغ مائة جنيه لزوجتى من صندوق الإعانات بسبب هذا الاعتقال ، وكذلك أجبر الأستاذ محمد على الطاهر المجاهد العربى المعروف .. أجبر زوجتى على أخذ مبلغ متواضع كمساهمة رمزية منه فى تخفيف أعبائها ، ولم تستطع معارضته لما له علينا من حق الأبوة والأستاذية .

أما أحمد أبوالفتح ، فقد أرسل لى خطابا يشكو إلىَّ فيه زوجتى لأنها رفضت إطلاقا

ما عرضه عليها بإلحاح من مال (رغم ضخامة المبلغ الذى عرضه) ولا يزال تحت يدى خطابه أحتفظ به باعتزاز .

وقد سألت زوجتى وقتئذ لماذا لم تقبل ما عرضه عليها أحمد أبوالفتح ، وعلاقتى به تفوق الزمالة والصداقة بل هى علاقة أخوة وكأننا أشقاء ، فكان جوابها المقنع أننى فى عملى الصحفى (بالمصرى) رفضت أن أتقاضى أى أجر عن مقالاتى الموقعة باسمى أو التى بغير توقيع إيمانا بأن ذلك عمل وطنى لا أتقاضى عنه أجرا ، فليس من المنطقى تقاضى هذا الأجر بطريقة مقنعة وفى ظل ظروف الاعتقال .

والذى أثر فى نفسى كثيرا ولا يزال يحيرنى حتى الآن .. أن سيدة مجهولة توجهت إلى مكتبى بالاسكندرية أثناء اعتقالى وقابلت زميلى فى المكتب الأستاذ محمد إبراهيم النوسانى ، وطلبت توكيلى فى إحدى القضايا أمام محكمة دمنهور ، وحددت تاريخ الجلسة بعد شهرين من تاريخ زيارتها ، وأن القضية متهم فيها أحد أقاربها ذكرت اسمه، فلما أخبرها أننى معتقل وأنه لايدرى متى يفرج عنى ، أصرت على توكيلى ، ودفعت له مبلغ خمسين جنيها كمقدم أتعاب وقالت أنها تأمل أن يفرج عنى قبل ميعاد الجلسة ، وإذا لم يكن قد أفرج عنى بعد ، فإن زميلى يحضر عنى ويطلب تأجيلها ..

وقد اتضح فيما بعد أن القضية المذكورة لم يكن لها وجود فى المحكمة وأن المتهم شخص وهمى .. وأن هذه السيدة المجهولة قد قصدت دفع هذا المبلغ بطريقة كريمة فى ظروف اعتقالى . ولم أستطع الاهتداء إلى معرفة هذه السيدة حتى الآن !!

هذه لمسات وفاء كريمة لا أنساها ، ويسعدنى أن أسجلها لأصحابها بالشكر والعرفان.

التفكير فى الهجرة

وبالرغم من أن الظروف المالية بدأت تتحسن قليلا ، إلا أن الديون كانت أكبر من أن يحسمها أى علاج مؤقت ، وقد كنت مقيد الحرية ، فلا أستطيع التصرف بأى صورة فضلا عن أن الاعتقال لم يكن محدد المدة حتى أعرف متى أستطيع العودة إلى مكتبى ومزاولة عملى كمحام . وكانت زوجتى قد قامت ببيع ثلاجة كهربائية جديدة كان جمال عبدالناصر قد أعجب بها يوم تناوله الطعام معى قبل اعتقالى ، كما قامت بالتصرف ببيع بعض الأثاث ، ولكن هذه الأشياء بيعت بالبخس .

ولذلك فكرت جديا فى الهجرة من مصر بعد تصفية جميع أعمالى بها . كان الأستاذ حسين جميل نقيب محامى العراق ووزير العدل السابق به قد عرض علىَّ العمل كأستاذ بجامعة بغداد ، كما أن السيد عبدالرحمن البسام الدبلوماسى السعودى كان قد عرض علىَّ عملا مغريا بالسعودية .

وبالرغم من أن موضة الهجرة من مصر لم تكن قد انتشرت وقتئذ ، إلا أن الفكرة قد اختمرت فى نفسى تماما . وأرسلت إلى اللواء محمد نجيب باعتباره رئيسا لمجلس قيادة الثورة والموقع على الأمر باعتقالى الخطاب الآتى :

حضرة الرئيس اللواء محمد نجيب (١) .

بعد التحية ، صدر أمر باعتقالى منذ شهرين وقد نقلت من مقر عملى بالاسكندرية إلى القاهرة حيث أقيم الآن بمصحة ألماظة للأمراض الصدرية .

ولما كانت ظروفى المالية لاتمكننى الآن من الاستمرار فى مجابهة مصاريف مكتبى كالإيجار الشهرى وأجور الموظفين وغيرها ، خصوصا وقد انعدم إيراد المكتب تماما بسبب هذا الاعتقال الذى صاحب موسم العمل القضائى وهو شهور يناير وفبراير ومارس.

ولما كنت لا أملك إلا مايدره علىَّ عملى كمحام ولا أستطيع الاستدانة حتى يظل مكتبى مفتوحا بلا عمل .

لذلك

أرجو من حضرتك التصريح بانتقالى إلى الاسكندرية لمدة أربعة أيام حتى أتمكن خلالها من تصفية بقية قضايا مكتبى والتصرف فى المكتب نفسه بالبيع أو الغلق .

ولحضرتك الشكر،

١٢ مارس سنة ١٩٥٣

إبراهيم طلعت

المحامى

المعتقل بمصحة ألماظة

وبعد ذلك سلمت الخطاب إلى ضابط المعتقل الذى قام بإرساله بالطريق الرسمى إلى مكتب اللواء محمد نجيب .. ومرت الأيام دون أن أتلقى ردا من المسئولين بالموافقة على طلبى أو بالرفض .

بعد ستة أيام من إرسال خطابى إلى محمد نجيب فوجئت بسيدتين تمتان لى بصلة قرابة بعيدة وقد حضرتا إلى المصحة لزيارتى بعد حصولهما على تصريح من وزارة الداخلية بهذه الزيارة ، وكانت إحداهما زوجة لأميرالاى بالمعاش ، وشكرت لهما هذه المجاملة ، ولكنى عجبت فى نفس الوقت أن الوزارة قد رفضت أكثر من مرة التصريح

(١) كانت الحكومة (مجلس القيادة والوزراء) قد قررت إطلاق لقب (حضرة) على المواطنين ، الجلسة التى صدر فيها هذا القرار أذاعه وزير الإرشاد وصرح بأنه يفخر بأنه أول شخص ناداه اللواء محمد نجيب بهذا اللقب !!

لزوجتي بالزيارة ، وإن كان تصريح الزيارة بالنسبة لها نافلة فقد كانت تقابلني باستمرار وبدون تصريح . إلا أن هذا التناقض قد غاظني .. فبعد زيارة هاتين السيدتين كتبت - ولأول مرة - خطابا إلى جمال عبدالناصر .. نصه الآتي :

حضرة البكباشي أركان حرب جمال عبدالناصر

سيدي :

صرحت وزارة الداخلية اليوم لسيدتين من أقاربي بزيارتي في معتقلي بالمصحة ، وليس هذا ما يثير الدهشة .. ولكن الذي أدهشني حقاً أن المسئولين قد رفضوا دائما التصريح لزوجتي بالزيارة ، رغم أنها كانت في أمس الحاجة اليها لكي تتدبر بعض الشئون المالية عقب اعتقالي فجأة . والذي يزيد في دهشتي أنني أرسلت إليها خطابا من سجن الأجانب بعد غداة اعتقالي (١٧ يناير) أرشدها فيه عن كيفية تدبير بعض المال الذي تواجه به نفقات منزلي ومكتبي بعد غيابي .. وقد علمت بكل أسف أن هذا الخطاب لم يصل إليها حتى الآن بعد أن مضى أكثرمن شهرين منذ إرساله . كما علمت أنها أرسلت إليّ منذ ذلك التاريخ خطابا عن طريق المخابرات الحربية تسألني فيه عن بعض الأمور المالية ، وأيضا لم يصلني هذا الخطاب حتى الآن !

كذلك أرسلت يوم ١٢ مارس الجاري خطابا إلى حضرة الرئيس اللواء محمد نجيب أرجو فيه التصريح بنقلي إلى الاسكندرية لمدة أربعة أيام حتى أتمكن خلالها من تصفية أعمال مكتبي وبيعه ، لكي أوفر لأسرتي ماتعيش به .. وحتى الآن لم يصلني رد بالقبول أو بالرفض .

ولست أدري هل وصل هذا الخطاب للرئيس أم لا ؟

لقد حاولت أن أكتب مرة أخرى للرئيس أسأله - في حدود حقي كمواطن - عن معنى هذه التصرفات التي أعتقد أنه لا يعلم بها ، والتي لم أشهدها بكل أسف خلال اعتقالاتي المتكررة في العهود الماضية .. ولكني عدلت عن ذلك لعلمي أن وقته لا يتسع لتفاهات تخص شخصي . ولذلك آثرت أن أكتب إليك مسجلا هذه التصرفات التي تتنافر مع العرف والمنطق والذوق السليم .

معذرة ياسيدي فلو أني أعرف طريقا آخر لتبيان ما أشرت إليه ما سمحت لنفسي بالكتابة إليك ولذلك .

أرجو أن تغفر لي تطفلي على وقتكم الثمين ، وشغله ببعض مسائل شخصية تافهة مع قبول أصدق احتراماتي ،

١٩٥٣/٣/٢١

إبراهيم طلعت

مصحة المظة للأمراض الصدرية

وفى اليوم التالى ، عندما مر ضابط الحراسة بالمصحة سلمته هذا الخطاب وطلبت منه إرساله إلى جمال عبدالناصر بالطريق الرسمى ، وبعد أن تسلم الخطاب وقرأ اسم المرسل إليه على المظروف المغلق ، سألنى ، هل من الممكن أن يقوم هو بتسليمه إلى البكباشى جمال عبدالناصر شخصيا ، فأجبته أنه حر فى تسليمه بالطريقة التى يراها سواء بنفسه أو عن طريق الشرطة العسكرية أو المباحث العامة .

وفكر الضابط قليلا ، ثم نظر إلى ساعة يده (كانت العاشرة صباحا) وقال أنه سيقوم بتسليم الخطاب بنفسه اليوم إلى حضرة البكباشى . واستقل سيارة سلاح الحدود التى كانت تنقله من معسكره إلى المصحة وانصرف .

وعاد الضابط فى الساعة الثانية بعد الظهر متهللا ، وأخبرنى أنه سلم الخطاب بنفسه إلى البكباشى جمال عبدالناصر ، وأضاف أن جمال عبدالناصر قابله مقابلة طيبة وأنه سأله عن حالتى الصحية وعن ظروف إقامتى بالمصحة ، وعما إذا كانت هناك أى مضايقات أشكو منها ، فنفى ذلك ، وأنه أوصاه بى خيرا .. والحقيقة أننى شعرت بالارتياح مما قاله لى الضابط ، وقلت لعل خطابى الأول لم يصل إلى اللواء محمد نجيب وأنه ضل الطريق أثناء تنقله من الشرطة العسكرية أو المباحث العامة إلى مكتب الرئيس .

وبعد انصراف الضابط ،أعدت قراءة مسودة الخطاب وشعرت بالخجل من الأسلوب العنيف الذى تعمدت صياغته به !!

رسول من عبدالناصر إلى بيتى ..

علمت بعد ذلك بثلاثة أيام من زوجتى حينما حضرت من الاسكندرية لزيارتى ، أن جمال عبدالناصر أرسل إليها فى اليوم التالى مباشرة لاستلامه خطابى مندوبا عنه (ضابط برتبة يوزباشى) ، طرق باب البيت بالاسكندرية وكانت متواجدة مع بعض الأقارب، وأخبرها بأنه مندوب عن البكباشى جمال عبدالناصر .. ورحبت به زوجتى ودعته للدخول.

أخبرها المندوب بعد أن تناول القهوة التى ألحت عليه لتناولها ، أنه مكلف من قبل حضرة البكباشى جمال عبدالناصر أن يخبرها أنه يعلم بالضائقة المالية التى أعانيها وأنه (أى جمال عبدالناصر) يبلغها أسفه الشديد أن ظروفا سياسية قاهرة هى التى قضت باعتقالى ، وأننا سوف نعلم ذلك فيما بعد رغم أن ذلك قد يبدو غريبا الآن ، وأن حضرة البكباشى يرجوها أن تخبره بمقدار الديون التى على لأن الحكومة سوف تقوم بسدادها وأنه سوف يسلم لها المبلغ المطلوب .. وسألها عن المبلغ المطلوب .

قالت لى زوجتى ، وهى تروى لى ماحدث ، أنها شعرت بالإهانة من هذا العرض وكأن انسانا لطمها .. ولكنها حاولت أن تحتفظ بهدوء أعصابها ،وكظمت غيظها ، وسألت

المندوب فى هدوء مكبوت إن كان يستطيع أن يبلغ جمال عبدالناصر بأمانة جوابها على هذا العرض .. ووعدها الرجل بذلك . وعندئذ قالت له زوجتى ما خلاصته :

– أرجو أن تبلغه شكرى وشكر زوجى على هذا العرض ، ورفضنا له ، كما أرجو أن تبلغه أنه طالما لايزال يوجد فى بيتنا (كرسى أو ترابيزة) مما يمكن بيعه ، فإننا لن نحتاج أن نبيع أنفسنا للحكومة .. وأنهت حديثها بقولها :

(أرجوك تقول له ، اللى يمد رجله ، مايمدش ايده) !

تقول زوجتى : إن الضابط المندوب ، بدا عليه الارتباك والحرج من هذا القول ..وانصرف وهو يقول لها باستحياء :

– أنا يافندم أسف للإزعاج وأعد حضرتك أن أبلغ حضرة البكباشى هذا الكلام لكن أرجو إعفائى من تبليغه العبارة الأخيرة ...

قلت لزوجتى وهى تحاورنى أنه لم يكن ثمة مايستدعى هذا العنف فى القول وأنه كان فى استطاعتها أن ترفض أو تعتذر بلباقة ، وأن الرجل قد يكون حسن النية فى عرضه ، وأن اعتقالى قد يكون لظروف أقوى منه ، بدليل أنه حريص حتى الآن على تأكيد صداقته ووده... ولكن زوجتى أكدت لى أن ما قالته لمندوب جمال عبدالناصر كان هو ماينبغى أن يقال ، وأننا لسنا على استعداد أن نبيع مبادئنا فى سبيل مجاملة مهما كانت نبيلة .. وأنها ما قصدت أن يبلغ حديثها جمال عبدالناصر الصديق .. ولكن جمال عبدالناصر الممثل الحقيقى للحكومة والذى يحتل المركز الثانى للسلطة فى مصر .

ووافقتها على ذلك .. واتفقت معها أن تشرع فعلا فى التصرف فى كل ما نملك (البيت والمكتب) تمهيدا للهجرة عقب الإفراج عنى فورا .

صلاح سالم فى زيارتى

مر حوالى أسبوع على زيارة زوجتى الأخيرة لى دون أن يجد جديد على حياتى بالمعتقل ، ولكنى شعرت أن صحتى كانت تتحسن بسرعة بسبب مداومة العلاج والراحة الإجبارية ، حتى أن وزنى زاد عشرة كيلوجرامات خلال شهرين تقريبا ، وزيادة الوزن هى أهم مقياس ينبىء بأن مريض الصدر يتقدم نحو الشفاء ، وفجأة ، بينما كنت مضطجعا فى فراشى أطالع بعض المجلات ، فى ظهر يوم فى أوائل شهر أبريل ١٩٥٣ .. فوجئت بالمرحوم صلاح سالم يدخل الغرفة ومعه مدير المصحة .

وابتدرنى صلاح سالم بلهجته المعروفة قائلا :

– سلامو عليكم .

قلت وأنا أتحرك مبعدا الغطاء الذى كنت أتدثر به لكى أعتدل فى جلستى :

– وعليكم السلام ورحمة الله ..أهلا وسهلا صلاح بك .

قال : هيه .. إزى الصحة دلوقت .. وأجبت :

– الحمد لله .. البركة فى الدكتور .

قال بلهجة مزج فيها الود بالمزاح :

– طبعا البركة فى الدكتور .. لكن برضه البركة فينا اللى خليناك تتعالج غصب عنك ... ونظر إلى مدير المصحة وسأله : (وإلا إيه يادكتور ؟) .

وأجاب مدير المصحة مبتسما :

– مظبوط يافندم !!

وجلس صلاح سالم على أحد المقاعد بجوار الفراش .. واستأذن المدير فى الانصراف وجلست بجانبه على مقعد آخر ، وسألنى :

– حتطلب لى فنجال قهوة ، وإلا زعلان منا..

وقدمت له علبة بها بعض الحلوى تناول واحدة منها .. معتذرا بأن بوفيه المصحة بالرغم من أنه يقدم كل المشروبات إلا أن رواد المصحة من مرضى السل وهو مرض معد وغير مضمون التأكد من تعقيم الأوانى التى تقدم فيها المأكولات أو المشروبات .. وتمتم ببعض كلمات المجاملة متمنيا فيها الشفاء .

وكان الضابط المكلف بالإشراف على حراستى قد بلغه أثناء مروره اليومى أن صلاح سالم عندى ، فأسرع إلى غرفتى وأدى له التحية العسكرية وانسحب خارج الغرفة .

... قال صلاح سالم :

– شوف ياسيدى ، ندخل في موضوعنا على طول ..

ودار بيننا الحوار الآتى نصه :

– إيه ياسيدى حكاية الست بتاعتك .. ليه العصبية اللى مالهاش لزوم دى ؟

– خير .. حصل إيه ؟

– أنت ماعندكش خبر وإلا إيه ؟

– طبعا لا (وتجاهلت أننى أعلم شيئا ..) قال :

– إنت مش بعت جواب لجمال تطلب فيه تنزل اسكندرية كام يوم تصفى فيها مكتبك لأنك فى حالة مالية سيئة .

– لا أنا بعت الجواب ده لمحمد نجيب ، وما جانيش رد (أيوه أو لأ) فبعت لجمال جواب تانى .

– عظيم ، الراجل أول ما وصله جوابك ، اتصل بأحمد أبوالفتح وسأله ديونك قد إيه وأحمد قال أنه مايعرفش أى حاجة عن ظروفك المالية وأنه عرض على الست بتاعتك أى

فلوس تعوزها فاعتذرت .. الراجل ماكدبش خبر ، راح باعت تانى يوم على طول واحد ضـابط من إخـوانا للست بتـاعـتك فى اسكندرية ، وطلب منـها بكل أدب الفلوس اللى عاوزاها قد إيه علشان ندفعها لها .. تعرف كان رد الست بتاعتك إيه ؟

– لا .. قالت إيه ؟

– قالت له ياسيدى .. قول لجمال عبدالناصر اللى يمد رجله مايمدش إيده ... بقى بالذمة ده كلام .

(وأيقنت أن رسول عبدالناصر نقل له بأمانة كل ما قالته زوجتى له) .

وصمت لحظة متصنعا الدهشة ، وقلت له :

– عندك حق .. الكلمة ثقيلة شوية .. وجمال على كل حال كتر خيره ، لكن عاوز أعرف، على أى أساس عاوزين تدفعوا لى فلوس ؟

وأجاب مكررا السؤال :

– على أى أساس .. على أى أساس .. على أى أساس إنك أخونا .. هو إنت مش استلفت من أحمد فؤاد فلوس ؟... اشمعنى ؟

وعلمت أنهم علموا بهذه الواقعة أيضا .. وقلت :

– أحمد فؤاد صاحبى ... استلفت منه ، يستلف منى ، دى مسألة طبيعية جدا .. وده كان مبلغ ١٠٠ جنيه والراجل ماكانش متوفر عنده المبلغ .. كتر خيره راح استلفه من والدته .. الصداقة كده ..

– وماله ، ماهو جمال وأنا زى أحمد فؤاد ..إيه الفرق يعنى .

قلت له :

– آه .. لو كانت الفلوس اللى حتدفعوها من جيبك الشخصى أو من جيب جمال الشخصى يبقى كتر خيركم ، وحاقبلها فورا مع الامتنان والشكر العميق ..

وهنا ضحك صلاح سالم وقال متبسطا :

– ياشيخ .. جتك القرف .. منين ؟ إحنا حيلتنا حاجة .. ما إحنا فى الهوى سوى !!

وتضاحكت بدورى وقلت :

– طيب ، يبقى حاتدونى منين .. إذا كنتم مفلسين زى حالاتى .. يبقى غراب ضمن حداية ؟

– مش إحنا اللى حنديك ، الحكومة هى اللى حتديك .

– الحكومة تدينى بصفتى إيه .. وعلشان إيه ؟

– بصفتك إيه ؟ .. بصفتك مجاهد يا أخى ، لك بصماتك على البلد .. ثم إنك معتقل والحكومة مسئولة عنك .. طبعا مكتبك دلوقت ما بيجلوش قضايا .

– طيب ياسيدى إذا كانت الحكومة بتعتبر أنى مجاهد ، ولى بصمات على البلد ...

الحكومة بتعتقلنى ليه .. المفروض أن الحكومة تعتقل خصومها السياسيين ... قصدى الحكومات السابقة كانت تعتقل خصومها السياسيين ، وإحنا حاربناها علشان كده . معقول إن حكومة الثورة تعمل نفس الشيء اللى كانت بتعمله الحكومات الرجعية ؟

وأجاب بشيء من الحدة :

– ده موضوع تانى مش موضوع المناقشة دلوقت .

– طيب ياسيدى .. متأسف . فيه سؤال أخير ..

–اتفضل ..

– أنا أعرف أن الحكومة مسئولة عن إقامة المعتقلين وأكلهم وشربهم وعلاجهم .. لكن فيه بند عند الحكومة تسدد منه ديون المعتقلين ؟

وأحسست أنه بدأ يتبرم من المناقشة .. وقال وهو فى حالة ضيق :

– لا ياسيدى .. افهمنى فيه حاجة اسمها مصاريف سرية والحكومة .. ولم أدعه يتم كلامه .. فقد احتقن وجهى ، وشعرت بأن كل عضلة فى جسدى تختلج .. ولكننى تمالكت نفسى وقلت له :

– مصاريف سرية .. أنا آخذ مصاريف سرية ؟؟؟

ولكنه أجابنى بسرعة ، وبشيء من التحدى :

– ليه لأ .. إيه المانع .. والله ياسيدى تاخد ما تاخدش إنت حر .. على كل حال مش حانكتب فى الجرانيل إن إبراهيم طلعت قبض فلوس من المصاريف السرية .

ولم أحر جوابا ، فلذت بالصمت ..

ووقف صلاح سالم وهو يقول :

– هيه إيه رأيك .. أنا شايف مافيهاش حاجة ، ودى فرصة ما تتعوضش ..

وأجبت بصوت خافت :

– على كل حال أنا متشكر جدا على الزيارة اللطيفة دى.. وإن شاء الله حا أفكر وابعت لكم .

وانصرف صلاح سالم ، عائدا إلى مكتب مدير المصحة حيث كانت تنتظره سيارة هناك (كما علمت من الضابط الذى صحبه إليها) .

وخطاب آخر إلى عبدالناصر

ما كاد ينصرف صلاح سالم حتى تهاويت متهالكا على المقعد الذى كان يجلس عليه ، فقد غامت الدنيا أمامى وكاد يغمى على .. كانت المناقشة بيننا قد شحنت أعصابى واحتقن وجهى وأحسست أن رأسى سينفجر .

لقد تعمد صلاح سالم إهانتى وهو يتحدث عن المصاريف السرية ، التى تريد الحكومة سداد ديونى عن طريقها ، ولعله كان يتلذذ وهو يساومنى على ذلك بأسلوب واضح فيه التحدى والعنجهية .. ثم إنه قادم من طرف جمال عبدالناصر .. هل كلفه جمال عبدالناصر بهذه المساومة ، وهل يعتقد جمال عبدالناصر أننى أبيع مبادئى بهذه السهولة لكى أسدد ديونى .. من الحكومة ، بل ومن المصاريف السرية بالذات .

ماذا يريد هؤلاء الناس منى .. هل يريدون اختبارى لمعرفة ما إذا كانت وطنيتى أصيلة أم زائفة ؟ أم يريدون إذلالى والتشفى منى ، أم يريدون شرائى لكى أغلف ضميرى وأتنكر لمبادئى وأكون بوقا لهم بالحق وبالباطل ؟. مهما يكن الأمر فعبدالناصر مسئول عن هذه الإهانة التى شعرت بها .. أليس هو الرئيس ، والرئيس مسئول عن أعمال مرءوسيه .. هذا هو المبدأ القانونى (مسئولية السيد عن تابعه) .

وما إن هدأت نفسى قليلا حتى كتبت إلى جمال عبدالناصر الخطاب الآتى :

«معتقل مصحة ألماظة فى ٦ ابريل ١٩٥٣

حضرة البكباشى جمال عبدالناصر

لقد أخطأت كثيرا حينما ظننت أن خطابى الذى أرسلته فى الشهر الماضى إلى الرئيس محمد نجيب بطلب التصريح لى بالانتقال إلى الاسكندرية بضعة أيام لتصفية مكتبى وبيعه لكى أوفر لأسرتى ماتعيش به ، معناه أننى ضعفت أمام الاعتقال ، وفى ظل هذا الظن أرسلت أحد تابعيك إلى زوجتى يعرض عليها المال الذى يكفل لها الحياة أثناء اعتقالى ولكى تقوم بسداد بعض ديونى حتى أعيش فى المعتقل هادىء النفس مطمئن البال . وقد صارحنى اليوم رسولك إلىَّ حضرة الصاغ صلاح سالم وهو يحاورنى ويساومنى أن أقبل عرضك الكريم وأن هذا المال سوف يصرف من المصروفات السرية وسوف لا يعلم بشأنه أحد ..

لقد أخطأت ياسيدى ، كما أخطأ الصاغ صلاح سالم لو ظن أحدكما أننى سوف أتخلى بسهولة عن المبدأ الذى اعتنقته دائما والذى قاسيت بسببه الكثير من الاضطهاد فى جميع العهود السابقة ، والذى ظللت بسببه أتلقى الضربات على يد الحكومات جميعا .. ولكنى لم أسمح لنفسى أن أسقط أبدا .

كلا يا سيدى .. إننى رجل مجاهد ، ومجاهد من أجل الحرية التى تتغنون بها ، وأنت تعلم هذا جيدا ، بل إن جميع الأحرار المناضلين الشرفاء يعلمون ذلك .

ولذلك فإننى أؤكد لك صادقا أننى لم أضعف أمام الاعتقال ، بل لعل اعتقالى هذا قد أعاد إلىَّ ثقتى بنفسى أننى لا أزال وفيا لعهدى صادقا لمبادئى .. ذلك أننى أؤمن بأن دعاة الحرية عليهم لكى يحققوا مثلهم العليا أن يضحوا بحريتهم فى سبيل تحقيق حرية الآخرين .

لقد كان فى إمكانى أن أسير فى ركب المنافقين والمتملقين الذين يحيطون بكم فى أيام رفاهيتكم كما أحاطوا بالذين سبقوكم ، والذين هم على استعداد للإحاطة بمن سيلحقكم ولكنك تعلم جيدا أننى لم أكن فى يوم من الأيام إمعة أو دلدولا وذلك لسبب بسيط .. هذا السبب هو أننى أعلم أن بيتى ليس له لوح واحد من زجاج ، ولذلك لا أخشى حجارة الدنيا جميعا .

صحيح أنك تستطيع الآن بما لك من نفوذ وسلطان أن تعتقلنى وأن تحد من حريتى وأن تسد أبواب رزقى .. ولكنك ستظل دائما ، مهما أوتيت من قوة ، ستظل عاجزاً عن إدانتى أو النيل من وطنيتى .

إن من السهل على المرء أن يعيش كاللبلابة التى تتسلق جذوع الأشجار .. ولكن ليس كل إنسان يستطيع أن يكون كجذع الشجرة الثابتة التى لاتنحنى للعاصفة ولا تهاب الأعاصير ولذلك فإنى أسمح لنفسى أن أصارحك بإخلاص ، إننى أعجب كثيرا لطريقة تفكيرك الحاضرة عن الحرية والحريات .. وأظن أنها تختلف كثيرا عما كنت تؤمن به فى العام الماضى قبل نجاح الانقلاب .

ولقد كان من السهل علىَّ أن أعاونك على هذا التفكير الملتوى، ولكنها تكون كبيرة فى حق ماضىَّ الذى أعتز به كثيرا وأعتبره كل رأسمالى فى الحياة.. ولذلك فقد استخرت الله ياسيدى أن يهبنى العزم لكى أقول لك الحقيقة مهما تكن قاسية.. هذه الحقيقة التى لا يستطيع الآن أن يقولها لك أى إنسان .

إننى أعلم أنك لا تكاد تنام من الليل ساعة.. لأنك وجل تترقب.. يغريك الحاضر ويخيفك المستقبل، وتخشى كل حركة وكل سكنة ولا تطمئن لأى إنسان حتى ولو كان من أقرب المقربين إليك.

كل هذا فى الوقت الذى أنام فيه أنا - ملء جفونى - رغم الحراس الذين فرضتهم علىَّ، وما كان لمثلى أن ينام ملء جفونه إلا إذا كان ضميره مطمئنا وأنه أدى واجبه نحو الله والوطن والمثل العليا التى يدين بها.. وقد يكون اطمئنانى يرجع إلى أننى لا أخشى من قولة الحق أمام إنسان مهما كان طاغية، ذلك لأننى كمريض بذات الرئة، أتوقع لقاء الله فى كل يوم، وأخشى أن ألقاه مقصرا فى الأمانة المقدسة التى أودعها فى نفسى ووجدانى.. وأرجو الله أن يمتعك بالصحة، والمجد ، والجاه، وأن يؤخر يوم لقائك به.

سيدى جمال عبدالناصر .

لقد كان من السهل علىَّ أن أتظاهر بقبول العروض السخية التى تعرضونها علىَّ، ولن تستطيع أنت أو غيرك أن تكتشفوا حقيقة عواطفى أو نواياى.. ولكنى آليت على نفسى ألا أخدع نفسى أو الناس، فليس فى الدنيا بأسرها قوة تستطيع فى ظل وعد أو وعيد أن تجعلنى منافقا يخدع الناس خصوصا إذا كان هؤلاء الناس من أصدقائى السابقين.

ولذلك. أرجو أن تعلم - ياسيدى - أننى متنازل عن طلبى السابق الخاص بالتصريح لى بتمكينى من بيع مكتبى، فقد أرسلت إلى زوجتى عن طريق الأهل الذين صرحت لهم الوزارة بزيارتى أن تتصرف فى هذا الأمر بمفردها فورا. فلست ياسيدى - والحمد لله - الشخص الذى يخشى الاعتقال، أو يحرص على المال، أو يثنيه عن مبادئه البيت والعيال.

وختاما ياسيدى، أرجو ألا يسيئك ما ورد فى خطابى هذا، فلعلى أكون قد أخطأت.. ولعلى أكون قد أصبت .. ولكنى فى الحالين، أستغفر الله لى ولك.

والسلام ،

إبراهيم طلعت

معتقل مصحة ألماظة فى ١٩٥٣/٤/٦»

بعد أن فرغت من تسطير هذا الخطاب واحتفظت لنفسى بمسودته.. شعرت بالارتياح، وعاودنى الهدوء.. ومع دخان سجائرى التى دخنتها، كنت أعود معها إلى الماضى وأقول لنفسى . هأنذا بعد عشرين عاما من العمل الشاق فى الحقل الوطنى، لا أزال فى موقعى منه، لقد سجنت أو اعتقلت خلال هذه السنوات ثلاثين مرة تعدادها بضع سنوات من العمر.. حتى فى سنوات دراستى بالجامعة، لم تمض سنة دون أن أفصل فيها بسبب المظاهرات، ولولا ظروف سقوط الوزارات وعودة المفصولين السياسيين مع كل وزارة جديدة.. لولا ذلك ما كنت قد حصلت على ليسانس الحقوق.. وحتى بعد تخرجى، لم أكد أبدأ العمل فى المحاماة (فى عصرها الذهبى) حتى كانت الحرب العالمية قد اندلع لهيبها، فطاردتنى لعنة الحقل الوطنى، وانتزعنى الانجليز من بيتى وعملى حيث أودعونى الاعتقال ثلاث سنوات، ما بين سجن الأجانب، ومعتقل الزيتون، ومصحة حلوان.. حتى أفرج عنى إفراجا صحيا، والحرب توشك أن تضع أوزارها.. وخرجت لكى أواجه الحياة ضائعا تائها، وظلت هذه اللعنة تطاردنى كلما مر بالبلاد حدث من الأحداث السياسية، فقد كانت السلطات تنتزعنى دائما من فراشى إلى السجن أو الاعتقال.. وأخذت أسائل نفسى : هل لو أننى غلفت ضميرى وتحللت عن مبادئى، أو لو أننى سرت فى موكب النفاق.. أين كان ينبغى أن يكون موضعى الآن ؟

ها نحن الآن فى ثورة .. وثورة منتصرة.. والجميع يؤيدونها ويناصرونها (ولو ظاهريا).. ماذا كان يضيرنى لو أننى شايعتها مثل الكثيرين.. ثم إن هذه الثورة كانت باكورة أحلامى التى تحققت، ولقد ساهمت فى صنعها وهى ماتزال جنينا فى بطن الغيب، ورعيتها وليدة من دفء نفسى وروحى خشية أن تعصف بها المقادير.. ثم غنيت لها وهى فى مهدها بأجمل الأغانى وأعذب الألحان.. ماذا كان من أمر الثورة وأمرى وكيف بدأ الجفاء بيننا، ومن منا بدأ صاحبه بالجحود والخصومة..

هل هي الثورة التي بدأت تتنكر وآثرت القطيعة بعد أن اشتد ساعدها وصلب عودها .. لا ليس هذا بصحيح .. ألم تعرض عليَّ الثورة منصبا وزاريا، وهو أمر يسعى إليه الكثيرون.. ألم يحرص القائمون بأمرها على صداقتي، وقد أكدوا ذلك في كل مناسبة حتى في أسوأ الظروف .. وأقصد ظروف الاعتقال، أم أنا الذي تنكرت لها وأردت أن أفرض وصايتي عليها، معللا ذلك بحق السلطة الأبوية، فهي جزء من نفسي، وفلذة من كفاحي، ودعاني ذلك أن أباعد بينها وبين أدعياء الأبوة المضللين؟

قد يكون ذلك صحيحا. ولكن لو صح ذلك، فأي غباء يدفعها أن تجعلني في عداد خصومها، وتطرح كل النوايا الطيبة التي دفعتني إلى النصح الصادق، فلم يكن جوابها إلا العقوق .

على كل حال .. هذا قدري، وعليَّ أن أمتثل لهذا القدر شئت أو لم أشأ.. لأنها وضعتني فعلا في معسكر أعدائها.

ولقد أنقذني الله من هذه الهواجس والتساؤلات، وأحسست بالنعاس يغالبني فدلفت إلى الفراش ، ورحت في سبات عميق.

وفي صباح اليوم التالي أثناء مرور الضابط الحارس ، كان يحدثني بطبيعة الحال حول الحديث الذي دار بيني وبين صلاح سالم بالأمس وكان ذلك حديث المرضى أيضا.. وانتهزت الفرصة لكي أخبره أن هناك ثمة خلافات بيني وبين جمال عبدالناصر وأنه أحد الوسطاء لتسويتها، وعرضت عليه أن يكون رسولي في تسليم خطابي الجديد إلى جمال عبدالناصر، وأظهر الرجل على الفور استعداده للقيام بهذا العمل كما حدث بالنسبة للخطاب الأول.. وتسلم مني الخطاب في مظروفه الملصق، وانصرف على الفور لتسليمه إلى جمال عبدالناصر شخصيا.

وعاد بعد عدة ساعات.. وكان ممتقع الوجه ويتصبب عرقا.. وعلمت منه أن جمال عبدالناصر قد تسلم منه الخطاب، وفضه، وقرأه في وجوده، وكانت آثار الضيق والانفعال تظهر على ملامح وجهه وهو يطالعه، وأخبرني أنه أغلظ له القول، وسأله من الذي سمح له أن يكون مراسله عندي لتسليم خطاباتي.. ونبه عليه وهو عابس الوجه بعدم استلام خطاباتي مرة أخرى! وسألني الرجل وفرائصه ترتعد :

– هو كان فيه إيه الجواب؟

وقلت لكي أطمئنه :

– ولا حاجة .. هو لازم كان مزاجه منحرف شوية من كتر الشغل !

وانصرف الرجل وهو يحدس عما عسى أن يصيبه من مكروه بسبب خدمة أداها لي بحسن نية.

فى هذا اليوم، عند منتصف الليل.. كانت المصحة هادئة ساكنة بعد أن أوى المرضى إلى أسرتهم واستسلموا للنوم.. لم يكن مستيقظا إلا أنا وحارسى الجندى وبعض المرضين الساهرين بحكم عملهم .. وتوجهت إلى غرفة المكتب وبها التليفون، واتصلت (بالمصرى) طالبا التحدث مع أحمد أبو الفتح.. ولكن عامل التليفون عندما أخبرته باسمى طلب منى أن أتحدث بعد ساعة حتى يكون جمال عبدالناصر قد انصرف من مكتب أحمد أبو الفتح .

وشكرته ثم وضعت السماعة فى هدوء.

إذن جمال عبدالناصر فى المصرى اليوم.. قطعا أنا سبب هذه الزيارة.

ومرت الساعة كأنها دهر .. وعاودت الاتصال..

وسمعت صوت أحمد من بعيد وهو يقول:

– أهلا أبو خليل .. إزيك.. إزاى ياراجل تبعث جواب تشتم فيه جمال عبدالناصر.

– هو كان عندك .

– أيوه .. لسه ماشى دلوقت .. دا أول ما دخل كان زعلان جدا وواخد على خاطره.. ورمى جوابك على المكتب، وقعد يقوللى (إبراهيم طلعت ياسيدى باعت جواب يشتمنى فيه) وقعد يكررها بعصبية ويقول:

(يا أحمد إبراهيم طلعت بيشتمنى .. اتفضل اقرأ الجواب).

وسألته هل قرأ الخطاب فقال :

– طبعا لا .. لأنى عارفك ما تتوصاش لما يطلع فى مخك حاجة.. إنما أنا اعتذرت له بأن أعصابك تعبانة بسبب الاعتقال ..

وأجبته قائلا :

– أبدا .. كان لازم تقرأ الجواب .. ما فيهوش حاجة .. امبارح بعت لى صلاح سالم عاوز يدينى فلوس .. يعنى إعانة من المصاريف السرية، فأنا رديت عليه بالجواب ده أعتذر فيه عن ..

ورد أحمد ضاحكا :

– تعتذر .. أنا عارف اعتذارك يبقى إزاى.. على كل حال هو نزل من هنا رايق .. وبلاش بقى وحياتك حكاية الجوابات دى اللى مالهاش لزوم.. أنت واحشنا قوى ياأبوخليل، وإن شاء الله نشوفك قريب بخير.. وحفنى باشا قاعد جنبى وبيسلم عليك وبيقولك إنه حيزورك فى المصحة .. بس هو خايف يكلمك لأحسن يكون التليفون متراقب..

وسمعت صوت حفنى باشا محمود وهو يضحك ويتمتم بكلمات لم أتبينها.

ووضعت السماعة قائلا :

– تصبحوا على خير .

وفى هذه الليلة لم أنم، فقد جفا النعاس جفونى (كما يقول الشعراء) حتى طلع النهار.

إعلان يثير ضجة ..

فى صباح اليوم التالى سألنى أحد المرضى الذى كان نزيلا بالحجرة المواجهة لحجرتى: هل الإعلان المنشور فى جريدة المصرى عن بيع مكتب محامى بالاسكندرية يخصنى.. ولما كنت قد اطلعت على المصرى ولم يلفت نظرى فيه شيء، فقد تناولت الصحيفة التى كانت فى يده .. وطالعت الإعلان الآتى منشورا فى مكان بارز من باب الاجتماعيات، ونصه :

مكتب محام للبيع

(لظروف قاهرة يعرض مكتب محام معروف بالاسكندرية للبيع بجميع أثاثاته وأدواته والتليفون. وللاستعلام يتصل بالأستاذ حسن سرور نقيب المحامين بالاسكندرية).

وبطبيعة الحال، كان المقصود من الإعلان مكتبى، وأيقنت أن زوجتى بدأت تتصرف جديا لتصفية جميع شئوننا فى الاسكندرية تمهيدا للهجرة بعد الاعتقال.

ولم أكن أتصور أن هذا الإعلان الصغير سوف يثير ضجة على جميع المستويات.

– فسرعان ما أحاط بى الأطباء والمرضى يسألوننى عن مدى صحة الخبر.. وأشهد أنهم قد أحاطونى بكرم عاطفى كان له أحسن الأثر فى نفسى.

– وأما جمال عبدالناصر فقد ظن أن أحمد أبو الفتح هو الذى نشر الإعلان قاصدا إحراج القيادة وإثارة موضوع الاعتقال أمام الرأى العام.

– وأما أحمد أبو الفتح وباقى الزملاء من محررى المصرى، فقد فوجئوا تماما به فإن قسم الاجتماعيات لا ينشر به إلا تهانى الزواج والخطوبة وشكر الأطباء وما أشبه فلا يراجعه قبل النشر إلا المصحح فقط .

- وكانت زوجتى قد أرسلت صيغة الإعلان إلى قسم الإعلانات بمكتب الاسكندرية ودفعت الأجر دون أن يعرف أحد !!

وفى الاسكندرية أحدث نشر هذا الإعلان دويا كبيرا على جميع المستويات، وخصوصا بين طلبة الجامعة الذين كانوا قد بدأوا يتظاهرون إعلان رفضهم أى حكم غير ديمقراطى وبدون دستور أو حياة نيابية.. وقد علموا من هذا الإعلان الصغير أننى بصدد اعتزال العمل السياسى وربما الهجرة، وعز عليهم ذلك خصوصا وأنهم – وهم من أبناء بلدتى – كانوا يتتبعون مواقفى فى البرلمان الأخير ومقالاتى فى الصحف.. وكان العهد بهذه وتلك لايزال قريبا .. فازدادت حدة تظاهراتهم، ولم تجد معهم محاولات رجال الإدارة، وممثلى القيادة ونصائح بعض الأساتذة فى أن يخلدوا إلى السكون.

وزارتنى زوجتى فى اليوم التالى وعلمت منها هذه الأنباء جميعا، كما علمت أنها قد عهدت فعلا إلى نقيب محامى الاسكندرية (حسن سرور) فى بيع المكتب وأنه قبل القيام بهذه المهمة . وأنها ستشرع بعد عودتها إلى الاسكندرية فى بيع كل ما لدينا من متاع.. حتى نكون مستعدين للسفر إلى الخارج بعد الإفراج عنى مباشرة.

قلت لها : على خيرة الله .. ألم تك أرض الله واسعة فتهاجروا فيها .. ولم تمكث زوجتى فى زيارتى هذا اليوم إلا ساعة واحدة، وتركتنى لكى تعود إلى الاسكندرية فقد كانت ابنتى الصغيرة مريضة، وكان عليها أن تراعيها وأن تنفذ أمر تصفية البيت والمكتب.

كان ذلك يوم ١١ ابريل ١٩٥٣ - إذا لم تخنى الذاكرة - واعتكفت فى غرفتى أطالع (الشوقيات) فهى دائما سلوتى فى كل اعتقال وسجن.. ولا أمل من تكرار قراءتها ساعات طويلة.

إسرائيل تذيع نبأ إعدامى

وبينما كانت المصحة هادئة كعادتها وقت القيلولة.. أحسست بضجة بين بعض المرضى من نزلاء الدرجة الأولى الذين يقيمون بنفس العنبر الذى أقيم به - وكان بعضهم يمتلك (أجهزة راديو) - كان بعضهم يستمع إلى إذاعة إسرائيل التى أذاعت أن الثورة قد قدمتنى أنا وآخرين للمحاكمة أمام محكمة عسكرية ، وأن المحكمة قد حكمت عليَّ، وعلى رشاد مهنا بالإعدام، وأن مجلس القيادة قد صدق على هذا الحكم وأن الحكم قد نفذ فينا صباح اليوم !!

العجيب أن المرضى كانوا فى حالة انفعال، وقلق بسببى، بالرغم من أننى كنت واقفا بينهم بصحة جيدة.. وحاولت عبثا أن أقنعهم بكذب الخبر، وأن إسرائيل كعادتها تحاول الصيد فى الماء العكر.. هذا فضلا عن أننى لا تربطنى برشاد مهنا أى صلة، ولم يسبق لى أى معرفة به، أو أى اتصال .

ولكن بعضهم كان معتقدا بصحة الخبر.. وأقصد خبر المحاكمة (لا تنفيذ الحكم) وأن الحكومة لن تلبث حتى تقدمنى للمحاكمة، فليس هناك دخان بدون نار على حد تعبيرهم.. وكان المقتنعون بذلك يربطون بين هذا الخبر وبين زيارة صلاح سالم لى منذ أيام .

ومكثت بقية اليوم أتتبع إذاعات إسرائيل.. حتى سمعت خبر تنفيذ حكم الإعدام فيَّ بأذنى..

وبدأ القلق يتسرب إلى نفسى ..

وانقضى اليوم ..

فى الصباح الباكر من اليوم التالى، فوجئت بزوجتى توقظنى من النوم، وعجبت لوجودها فقد كانت معى بالأمس وسألتها لماذا عدلت عن السفر إلى الاسكندرية.. وعلمت منها أنها عادت بالأمس وفوجئت بأن نبأ محاكمتى وتنفيذ حكم الإعدام فيَّ - كما أذاعت

إسرائيل – على كل لسان، وأن الكثيرين من الأقارب والأصدقاء والأهالى ظلوا يتوافدون على بيتى بالأمس للعزاء والمواساة.. وأنها بالرغم من أنها أكدت لهم أنها كانت معى حتى ظهر نفس اليوم قبل إذاعة إسرائيل بساعات، إلا أنها خشيت أن يكون قد حدث هذا بسرعة، فاستقلت قطار الصحافة من الاسكندرية عائدة إلى القاهرة للاطمئنان.. واطمأنت.. وعادت إلى الاسكندرية. وبعد قليل فوجئت بوالدتى وهى تبحث عنى فى المصحة، وكانت أيضا قد سمعت النبأ فحضرت للاطمئنان بالرغم من أنها كانت موقنة بكذب الخبر كما حدثها قلبها .. قلب الأم .

وكثيرون من الأصدقاء ظلوا يتوافدون على المصحة للاطمئنان أيضا.. حتى أن بعضهم كان يخاطبنى مداعبا بكلمة (المرحوم).

وكان هذا هو الجانب المرح من المأساة.

* * *

كان الإعلان عن بيع المكتب .. ثم إشاعة محاكمتى وإعدامى، قد أحدثا أثرهما فى الاسكندرية.. خصوصا بين طلبة الجامعة الذين كانوا لا يكفون عن التظاهر، وكان الكثيرون يؤكدون صحة الخبر.

وفى اليوم التالى ، نشرت (المصرى) فى باب الاجتماعيات، الكلمة الآتية بالبنط الأسود:

(الأستاذ إبراهيم طلعت – جميع الإشاعات التى أذيعت مؤخرا حول الأستاذ إبراهيم طلعت غير صحيحة ونستطيع أن نؤكد أنه بصحة جيدة).

(علمت بعد ذلك بحوالى عشرين سنة من الأستاذ نمر عبدالواحد المدرس الأول بالاسكندرية أن المبعوثين المصريين فى العراق وكان أحدهم قد أرسلوا إلى محمد نجيب برقية احتجاج على إعدامى بعد إذاعة النبأ وتعليق بعض الصحف العراقية عليه).

جمال عبد الناصر فى الجامعة

قرر جمال عبدالناصر أن يسافر بنفسه إلى الاسكندرية للالتقاء بطلبة الجامعة، فى أول لقاء بينه وبين شباب الجامعة، منذ بدء الحركة.

والتقى عبد الناصر بعد ذلك (١٣ أو ١٤ أبريل)، ولأول مرة بالشباب ممثلا فى طلبة جامعة الاسكندرية – بكلية الحقوق – وخطب فيهم، وتحدث إليهم، ودار بين الطرفين حوار ساخن حول قضية الديمقراطية والحياة الدستورية، والمعتقلات. وقد تردد اسمى فى هذا الحوار وكانت إجابة عبدالناصر ردا على أسئلة الطلبة أن بعض المعتقلين قد جرى التحفظ عليهم لأسباب تتعلق بالأمن فقط دون الإساءة إلى ماضيهم النضالى، وقد يكون هذا الاعتقال لدواعى المحافظة على أمنهم (أى أمن المعتقلين) وأننى واحد من هؤلاء ووعد بالإفراج عنى سريعا .

حدثنى عبدالناصر بعد ذلك أنه كان متهيبا هذا اللقاء، إلا أن السنة التى قضاها فى كلية الحقوق (١٩٣٧) والتى كانت حافلة بالإضرابات والمظاهرات كان قد تعرف خلالها على نفسية الجماهير التى تتميز بالثقافة والوعى وحماسة الشباب، ولذلك فقد قرر أن يسرع بهذا اللقاء، وأنه يعتقد أنه استطاع السيطرة - إلى حد ما - على مشاعر الطلبة، رغم (بعض التهريج) الذى صاحب الاجتماع كصفير بعض الطلبة أثناء المناقشة.. وقال وهو يضحك أن بعض الطلبة كانوا قد انتحوا ركنا بمؤخرة الاجتماع، وكانوا يرددون أغنية فريد الأطرش (جميل جمال) بلحن ساخر ذكرته بأيام كلية الحقوق وذكرياتها الجميلة.

الإفراج..

فى اليوم التالى للقاء جمال عبدالناصر بطلبة جامعة الاسكندرية (١٥ أبريل)، كنت قد طالعت أنباء هذا اللقاء الذى نشرته صحف الصباح بطريقة مختصرة وبدون تفصيل، وفى حوالى الساعة التاسعة مساء بعد أن هدأت المصحة تماما، كنت أتواجد مع حارسى فى (بوفيه المصحة) وهو مبنى كبير كان مسرحا ودار سينما للقوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية وكان يبعد قليلا عن العنبر الذى أقيم به، وكان من عادتى أن أقضى ساعات من الليل هناك مع عدد من أطباء الامتياز والأطباء النواب الذين يقتضى عملهم المبيت بالمصحة، وكنا نقتل الوقت فى المناقشات السياسية والأدبية وغيرها.

وفجأة سمعنا صوت سيارة تتوقف خارج مبنى البوفيه، كما سمعنا أصوات أشخاص تترجل من هذه السيارة وما لبث أن دخل شخص يرتدى الملابس المدنية ومعه ضابط برتبة ملازم وجنديان برتبة جاويش.

وبادرنا القادم بتحية الموجودين، وقمنا بالرد عليها .. ثم سأل عنى قائلا:

- فين الأستاذ إبراهيم طلعت.

ووقفت وأنا أقول .. أنا يافندم .. اتفضل .

- متشكر .. أنا البكباشى أحمد الشربينى (كما أتذكر) جاى أفرج عنك .. مبروك.

وفوجئت بالخبر .. وسألته إذا كان سيقوم بتنفيذ أمر الإفراج الآن .. وقال:

- أيوه دلوقت .. تسمح تحضر حاجاتك علشان أوصلك للمكان اللى عاوز تروحه لأن مافيش مواصلات إلا بالسيارات ولا يمكن لأى سيارة المرور ليلا فى هذه المنطقة إلا بتصريح عسكرى لأنها منطقة عسكرية.

وبعد تفكير قليل قلت له :

- أنا متشكر جدا، ولكن أنا معتقل ومريض فى نفس الوقت، وكل مظاهر الاعتقال هى وجود الحارسين اللى معايا، فإذا أردت سعادتك تنفيذ أمر الإفراج ممكن تأمر بصرف

الحراس لأنى لازم أقضى الليلة بالمصحة علشان بكره أعرض نفسى على أطباء المصحة ولابد من إذن مدير المصحة بخروجى كمريض.. وربما يستدعى العلاج بقائى بعض الوقت.. وكمان لو طلعت دلوقت بصراحة ما أعرفش حأروح فين.

وقال الرجل مبتسما وبروح طيبة :

- اتفضل بات عندنا.

وشكرته أنا ورفاقى ، وألح أحد الأطباء عليه بالجلوس لتناول الكازوزة كنخب لهذا الإفراج.. ولم يمانع البكباشى الشربينى وجلس ومعه الملازم، وشرب الجميع الكازوزة.

ثم استأذن فى العودة وقال إنه سيرسل من يقوم بتنفيذ أمر الإفراج صباح باكر.. ولكن علىَّ أن أتحمل حراسة الجنديين هذه الليلة لأنه لا يملك أمر صرفهما.. ومن جانبى أكدت له أننى لم أتململ قط من حراسى، فقد أصبحنا أهلا !!

وودعنا الرجل ورفاقه شاكرين..

وبعد انصرافهم أقبل علىَّ الأطباء والحراس.. مهنئين وقد سرهم أمر الإفراج عنى .. وكان النبأ قد سرى بين بعض المرضى فلحقوا بنا وجاءوا مهنئين أيضا، وكذلك حضر عدد من الحكيمات والممرضات من البيت المخصص لإقامتهن بالمصحة واشتركن مع الموجودين فى الاحتفال بالإفراج عنى ..

وسهر الجميع حتى الصباح !!

وفى أثناء سهرتنا هذه ، حضر من يخبرنى أننى مطلوب فى التليفون فتوجهت إلى العنبر.. وإذا بالمتكلم أحمد أبو الفتح يخبرنى بأمر الإفراج عنى، وأنه أرسل إلى زوجتى برقية عاجلة وصلتها وأنها اتصلت به تليفونيا وأخبرته أنها ستكون عندى فى الصباح الباكر.

وفى الصباح ، كنت قد فرغت من وضع حاجياتى فى حقيبتين.. وعندما استيقظت المصحة فى هذا اليوم وعلم المرضى والعاملون بها بأمر الإفراج عنى ، تجمعوا فى شبه مظاهرة كبيرة حول العنبر الذى أقيم به.. جاءوا لوداعى وتهنئتى تدفعهم أنبل العواطف وأسماها.

وفى الساعة الثامنة حضرت زوجتى من الاسكندرية ، وكان يبدو عليها الإعياء من كثرة السفر ذهابا وجيئة خلال شهور الاعتقال وإن كانت فرحتها بعودتى إلى عالم الحرية قد حجبت هذا الإعياء .

ثم حضرت كبيرة حكيمات المصحة – السيدة عطيات الشافعى – التى عاصرتنى فى مصحة حلوان، عندما كنت معتقلا بها سنة ١٩٤٢ وأخذت تهنئنى بحرارة.. وقالت إنها سوف تقدم لى أجمل هدية.

وقدمت إليَّ مظروفا كبيرا اتضح أنه الملف الخاص بى فى المصحة عن أيام اعتقالى سنة ١٩٤٢ وبه جميع صور الأشعات الصدرية وتقارير الأطباء.. وكذلك جميع الخطابات المرسلة من حكمدارية القاهرة وقلم البوليس السياسى إلى إدارة المصحة وقتئذ وهى سجل تاريخى جميل يبين مدى اهتمام الحكومة وقتئذ بأمر المعتقلين السياسيين.

وقالت السيدة الحكيمة.. إن إدارة المصحة تقوم بإعدام ملفات المرضى بعد مرور عشر سنوات عليها.. وخير لى أن أحتفظ بهذا السجل من أن تلتهمه النيران!

وكانت هذه أجمل هدية حقا.. لا أزال أحتفظ بها حتى الآن، سوف أورثها لأولادى من بعدى.

وبينما كنت فى غرفتى أتلقى من كبيرة الحكيمات هذه الهدية الثمينة، سمعنا تصفيقا حادا من جمهور المرضى والعاملين بالمصحة، هذا الجمهور الذى احتشد منذ الصباح الباكر للتهنئة والوداع.. كان هذا التصفيق للضابط القادم الذى وصل وقتئذ لكى يصحبنى معه إلى عالم الحرية.

وأنظر لأرى أن هذا الضابط هو نفس اليوزباشى جمال القاضى أركان حرب الشرطة العسكرية الذى زارنى فى اليوم التالى لاعتقالى بالمصحة مبعوثا من قبل جمال عبدالناصر!

ما أروع المعانى التى آمن بها هذا الشعب عبر تاريخه الطويل، إنه يثبت فى كل يوم أصالته التى اكتسبها من حضارته الموغلة فى القدم.. إن التصفيق حركة انفعالية عاطفية يقوم بها الانسان (الفرد أو المجموع) للتعبير عن الفرح أو الإعجاب إظهارا لتأييده لما أفرحه أو أعجب به .

ولم يكن تصفيق الناس – بطبيعة الحال – فى هذا اليوم تحية أو إعجابا بشخص الضابط جمال القاضى .. فقد جاء هذا الضابط لزيارتى منذ ثلاثة أشهر، وفى نفس المكان دون أن يلفت نظر أحد أو أن يحييه أحد.

ولكن تصفيق الناس فى يوم الإفراج كان تحية لمعنى الحرية التى آمن بها هذا الشعب، ومنه هؤلاء المرضى الذين توفى أكثرهم بعد ذلك ..

كان جمال القاضى فى هذا اليوم رسول حرية ولم يكن رسول اعتقال.

كان جمال القاضى نفسه يشعر بذلك، وصافحنى بحرارة وهو متهلل الوجه تبدو عليه البشاشة والمرح ويترجمها بعبارات التهنئة التى أكثر من ترديدها.. وسألنى عما إذا كنت على استعداد للرحيل، وأجبته بالإيجاب.. وتنافس المرضون على حمل حوائجى إلى السيارة التى كانت فى انتظارنا، وخرجت لكى أصافح زملائى المرضى المتجمهرين لوداعى وأشكرهم على حسن ضيافتهم، ثم توجهنا الى مكتب مدير المصحة الذى كان قد

وصل.. ووقع على التصريح لى بمغادرة المصحة مع النصح بمداومة العلاج فى الخارج، وصحبنا حتى ركبنا السيارة.

كنت فى حالة تأثر شديد من وداع هؤلاء الناس الطيبين لى بهذه الحفاوة، وتحركت السيارة بنا فى طريقها إلى القاهرة .

وقدم لى الضابط سيجارة وجلسنا ندخن، ولم أسأله أين يذهب بى.. ولكنه سألنى هو عن المكان الذى أرغب أن أتوجه إليه، وأنه على استعداد لتوصيلى إليه، حتى لو رغبت فى السفر إلى الاسكندرية، وأن لديه أوامر صريحة بذلك.

وأردت أن أداعبه ، فسألته :

– هل أنت على استعداد أن توصلنى إلى أى مكان ؟

قال :

– أى مكان، ولو كان فى الاسكندرية.. إحنا جبناك من هناك وعلينا نرجعك لغاية بيتك زى ما جبناك .

قلت ضاحكا :

– أنا رايح بيت النحاس باشا !

ونظر إلىَّ فى قلق، ثم نظر إلى زوجتى وكأنه يستنجد بها وقال :

– يا أخى .. خليك ظريف .. أنا حاوصلك للمكان اللى حتبات فيه النهارده، وبعدين روح للنحاس باشا فى تاكسى على حسابى !

ووصلنا بالسيارة حتى فندق (ناشيونال) بشارع سليمان حيث قررنا قضاء يوم به قبل عودتنا إلى الاسكندرية .. وعاد اليوزباشى جمال القاضى، وكان بذلك قد أتم رسالته بالإفراج عنى.

وعندما دخلنا الغرفة التى خصصت لإقامتنا بالفندق، انهارت زوجتى فجأة وسقطت مغشيا عليها.. لقد انهارت، وفقدت المقاومة التى كانت تتمسك بها طوال مدة اعتقالى !!

وبعد أن أفاقت ظلت طريحة الفراش هذا اليوم بأكمله.. أما أنا فقد توجهت إلى منزل النحاس باشا الذى سر كثيراً بالإفراج عنى، وفى المساء توجهت إلى جريدة المصرى حيث احتفى بى جميع الزملاء، إلا أننى لم أمكث هناك كثيرا فقد عدت إلى الفندق للاطمئنان على زوجتى التى تركتها مريضة به، وللاستعداد للسفر باكر.

وفى اليوم التالى ١٧ أبريل عدت إلى الاسكندرية، وكانت (المصرى) قد نشرت اسمى بين زائرى النحاس باشا، وكانت تخصص – رأس عمود – بالصفحة الوسطى تسجل فيه أسماء المواطنين الذين يترددون عليه للزيارة أو للشكر على مجاملاته لهم فى أفراحهم وأحزانهم.

وقد علم الناس نبأ الإفراج عنى من نشر اسمى بين زوار النحاس باشا، وعندما وصلت إلى بيتى بالاسكندرية تلقيت عدة برقيات تهنئة بهذا الإفراج.

وفى اليوم التالى ١٨ ابريل نشرت المصرى فى باب الاجتماعيات الآتى :

شكر

«إلى القلوب الكبيرة التى غمرتنى بوفاء لن أنساه، وإذا كنت لا أذكر أسماء أصحابها. فلأنى لا أريد أن أخدش حياءها، أو أن أسيء إلى المعانى الكريمة التى تحرص عليها».

إبراهيم طلعت

ثم تهربت من مقابلة عبد الناصر

فى هذا اليوم كنت قد قررت التوجه لأول مرة إلى مكتبى، وكنت لا أزال عند رأيى أن أتصرف فيه بالبيع والسفر إلى الخارج، وقبل ذهابى اتصل بى تليفونيا زميلى الأستاذ محمد النوسانى المحامى وزميلى وقتئذ بالمكتب وكان قد سبقنى فى الذهاب وطلب منى الإسراع فى الحضور، وعلمت منه أن جمال عبدالناصر قد اتصل تليفونيا وسأل عنى، وأنه أخبره أننى فى طريقى للحضور، فطلب منه أن يبلغنى أن أنتظره فى الساعة السابعة مساء حيث سيقوم بزيارتى.

كانت الساعة الخامسة بعد الظهر، فارتديت ملابسى على عجل، وتوجهت إلى مكتبى.. وقابلنى البواب النوبى الطيب (عم عز الدين) مرحبا ومهنئا بعودتى وشكرت له عواطفه وصعدت إلى مكتبى - بالدور الأول - لأجد فى انتظارى زميلى الأستاذ محمد إبراهيم النوسانى .. وعلمت منه الحديث الذى دار بينه وبين جمال عبدالناصر تليفونيا قبل قليل .. قال :

- دق جرس التليفون، فأمسكت بالسماعة وقلت (آلو) وإذا بالمتكلم يقول (حمدالله على السلامة يأبو خليل) فقلت له مين حضرتك فرد بقوله (مين أنت) فلما أخبرته عن نفسى سألنى متى تحضر فقلت له حالا وزعمت أنك فى الطريق.. كان قد أخبرنى أنه جمال عبدالناصر، وطلب منى أن أبلغك أنه سيحضر إلى المكتب لزيارتك الساعة السابعة مساء لكى يهنئك بنفسه بالإفراج.. والحمد لله إنك حضرت ..

قلت لزميلى وأنا أتناول القهوة :

- وإيه رأيك يا أستاذ أنور (اسم الشهرة) .. قال:

- رأيى أنا .. والله واحد جاى يزورك، أهلا وسهلا.. حمد الله بالسلامة. الله يسلمك، وحيشرب فنجال قهوة، ومع السلامة، متشكرين.. وخلاص.

قلت له :

- اسمع يا أستاذ أنور، افرض أن لك صديقا ضابط بوليس مثلا وجه فى يوم اتغدى

فى بيتك وفوجئت أنه تانى يوم بيقبض عليك بتهمة لفقها لك، وفضلت محبوس فى التهمة دى مدة طويلة أو قصيرة، وبعدين أفرج عنك لسبب أو لآخر.. تعمل إيه لو الضابط ده اللى لفق لك التهمة وقبض عليك جه يزورك ويقول لك حمدالله على السلامة ؟

وأجابنى قائلا ..

– طبعا مش معقول أقابله .. وقلت على الفور :

– اسمع ياسيدى .. أهو جمال عبدالناصر هو ضابط البوليس اللى اتغدى فى بيتى وتانى يوم كان ملفق لى التهمة وبيقبض علىَّ.. والنهارده جاى علشان يقوللى مبروك اللى أفرج عنك .. اسمع يا أنور .. أنا مش حاقابل جمال عبدالناصر.. أنا حاقفل الباب وأولع اللمبة الحمراء، ولما ييجى تقابله أنت وتقول له إن أنا مشغول.. عندى ناس مثلا .. إيه رأيك؟

وحملق محدثى باندهاش وقال فزعا :

– أنا ؟!!

قلت :

– أيوه أنت .. إيه المانع .. اسمع ياأستاذ أنور .. جمال عبدالناصر يقدر يحبسنى .. يقدر يعتقلنى .. يقدر يحاكمنى .. يقدر يقتلنى .. يقدر يعمل كل حاجة.. إنما ما يقدرش يفرض علىَّ أنى أقابله فى مكتبى.

وعبثا حاولت أن أقنع زميلى أن يقوم بهذه المهمة، ولكنه اعتذر عن القيام بها وأطرقت مفكرا .. ثم قلت له :

– طيب إيه رأيك .. أنا دلوقت حالا حاسافر مصر (القاهرة) وهو حيعرف إن أنا موجود الليلة فى مصر.. لما ييجى تقابله إنت أهلا وسهلا ويشرب القهوة وتعتذر له أنك لما اتصلت بى علشان تقولى إنه جاى عرفت أنى سافرت بعد الظهر فى موضوع عائلى مثلا، تعتذر له بالنيابة عنى.

وبعد قليل من التردد، وافقنى زميلى على ذلك .. واتصلت بزوجتى تليفونيا وأخبرتها بأننى سأتوجه فورا إلى القاهرة وحدثتها باختصار عن السبب.

وبعد قليل كنت أستقل القطار متوجها إلى القاهرة .. وفى الساعة العاشرة مساء كنت فى طريقى إلى (المصرى).

وقضيت الليل كله فى المصرى بين زملائى وإخوانى هناك.

وقد حدثت أحمد أبو الفتح بسبب وجودى بالقاهرة، ولكنه لم يقر هذا التصرف.. ولكن حفنى باشا محمود أقر ما فعلته مؤكدا أنه هو الصواب.

وعدت إلى الاسكندرية فى أول قطار يغادر القاهرة فى الصباح الباكر.

وبعد عودتى إلى الاسكندرية عرفت أن جمال عبدالناصر حضر إلى مكتبى فى الموعد الذى حدده بعد انصرافى وكان معه شخصان، ويظهر أن البواب شعر بأهميتهم فوقف محييا وهم فى طريقهم إليه وسأله عبدالناصر عنى .. فأجاب البواب بأننى موجود (لأنه لم يشاهدنى عند انصرافى) فلما صعد مع صاحبيه استقبلهم زميلى وعلموا منه بما اتفقنا عليه.. وظن عبدالناصر أننى موجود بإحدى غرف المكتب وأنكر نفسى (لأن البواب أكد وجودى) وقال لى زميلى أنه كان فى استقباله هو وصاحبيه اللذين لا يعرفهما واعتذر عن عدم تواجدى لأنه علم من أهل بيتى بسفرى فجأة إلى القاهرة بعد ظهر نفس اليوم لأمر عائلى، وأن جمال عبدالناصر امتقع وجهه بشدة واعتذر أو رفض تناول القهوة التى دعاهم لتناولها وانصرف يتبعه صاحباه ، وملامحه تنم عن الغضب المكبوت!!

جمال عبدالناصر يعتذر
لأول وآخر مرة في حياته !!

- فى يوم ١٨ أبريل سافرت إلى القاهرة تهربا من زيارة عبدالناصر.
- وفى اليوم التالى عدت إلى الاسكندرية.
- وانقضى اليوم الثالث ...
- وفى اليوم الرابع (٢١ ابريل ١٩٥٣) أيقظتنى زوجتى فى الصباح الباكر وقدمت إلىّ جريدة المصرى الصادرة فى هذا اليوم.. وفوجئت باعتذار رقيق من جمال عبدالناصر لشخصى منشور فى الصفحة الوسطى من الجريدة، فى مكان بارز، وفى إطار به صورة كبيرة لى.. هذا الاعتذار نصه الآتى :

إبراهيم طلعت
وطنى مكافح

«سئل البكباشى جمال عبد الناصر عن الأسباب التى أدت إلى اعتقال الاستاذ إبراهيم طلعت المحامى فقال :

كانت قد وصلت إلينا وشايات خاصة بالاستاذ إبراهيم طلعت وقد عكفنا على دراستها والتثبت منها، فوجدنا أنها جميعا كاذبة لا أساس لها من الصحة، وبمجرد اتضاح ذلك أخلى سبيله ليستأنف نشاطه العملى فى حرية تامة.

وإنى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد أننا نكن لصديقنا الاستاذ إبراهيم طلعت كل احترام وتقدير لكفاحه المعروف ضد الطغيان. وقد كنت أود زيارته فى مكتبه، ولكنه لم يكن فى ذلك الحين بالاسكندرية.

ولا يسعنى إلا أن أتمنى له كل توفيق ونجاح، وأرجو أن تستفيد به بلاده الفائدة المرجوة من شخص وطنى مكافح مثله»

فوجئت بهذا الاعتذار تماما، ولم أعرف الاسباب التى دعت إلى نشره، وكيف حدث ذلك .. وحرصت على ألا أتصل بالمصرى لكى أسأل عن ظروف نشر هذا الاعتذار.

إلا أن هذا الاعتذار أحدث دويا كبيرا على جميع المستويات.

– فقد سارعت (أخبار اليوم) بنشر اسمى بالحروف البارزة فى اطار تحت عنوان (النجوم اللامعة)!

– زارنى بعض الوزراء المشتركين فى وزارة محمد نجيب مهنئين بالإفراج عنى ومعربين عن مدى سعادتهم بعودتى إلى ميدان العمل السياسى !!

– نشرت أكثر الصحف اللبنانية نص اعتذار عبد الناصر نقلا عن جريدة المصرى وعلقت عليه كل صحيفة كما عنَّ لها .

– تلقيت عشرات من برقيات التهنئة من قوم لا أعرفهم ولا تربطنى بهم صلة وقد حرصوا على كتابة أسمائهم ووظائفهم أو عناوينهم !!

– سرت الشائعات فى جميع المحافل والمجالس بأننى مرشح للوزارة وقد بالغ بعضهم ممن يدعون العلم ببواطن الأمور وأشاع أن محمد نجيب لا يريد البقاء فى منصب رئاسة الوزارة اكتفاء بقيادته للثورة والجيش، وأن الاختيار قد وقع علىَّ لكى أكون رئيس الوزارة المدنى الذى سيخلفه !!

– وقال آخرون إن بيان عبد الناصر عنى وإبرازه بهذه الطريقة مقدمة لصلح يتم بين الوفد والثورة، وأننى مرشح لكى أكون رئيسا لهيئة المفاوضات مع الانجليز .. الخ .

كنت أسمع هذه الشائعات، وكان الكثيرون يبلغونها لى ويسألوننى عن مدى صحتها.. وكنت فى كثير من الأحيان أؤكد عدم صحتها .. وقليلا ما كنت ألوذ بالصمت.

وكان للناس عذرهم فيما اختلفوا فيه أو توهموه، فلم يكن أحد يعرف أننى كنت مرشحا للوزارة منذ الأيام الأولى لقيام حركة الجيش وقد كنت حريصا على كتمان ذلك عن الناس، ولم يكن أحد ليصدقنى لو أننى أخبرته بأنى اعتذرت عن الاشتراك فى وزارة نائب الرئيس فيها يؤمن بتناسخ الأرواح وأن روح سيدنا محمد (ﷺ) قد تقمصت فى جسد محمد نجيب، كما ذكرته عن آراء المرحوم سليمان حافظ فيما سبق أن ذكرت .

لقاء مع أحمد حسين

على أن الذى أسعدنى حقا أننى فوجئت بزيارة الاستاذ أحمد حسين (شفاه الله) والسيدة قرينته، وكنت لم ألتق به منذ أن كنت أحد المحامين عنه عندما كان متهما فى قضية حريق القاهرة قبل قيام الثورة .

وأحمد حسين – كما هو معروف – هو رئيس جمعية مصر الفتاة، المدرسة السياسية الأولى التى التحقت بها .. وكذلك عبد الناصر والكثيرون من شباب جيلنا منذ بدء

الثلاثينات وقد سرنا أولى خطواتنا الكفاحية فى رحاب هذه المدرسة، تحالفنا فيها مع الشيطان (النازى والفاشية) لكى نخلص بلادنا من الاحتلال البريطانى وخضنا معارك عنيفة رهيبة فى ظروف قاسية ومريرة .. كانت حربنا مع الاستعمار البريطانى لا يهدأ ولا يهادن ولا يلين، وكان خصومنا أشد بأسا وأقوى مراساً، ودفعنا الثمن باهظاً من شبابنا وصحتنا وحريتنا ومستقبلنا . كنا نخرج من السجن لكى نعود إليه من جديد .. كان شعارنا دائما أن السجن هو المكان الطبيعي لشاب حر فى أمة مستعبدة !!

سنوات طويلة من العمر القصير قضيناها وراء قضبان السجون، ولكننا تعلمنا وراء هذه القضبان وقد نضج وعينا الوطنى أن النظامين الفاشى والنازى ليسا إلا ستارا براقا يخفى وراءه حكماً ديكتاتوريا ظالما يسحق الشعوب ويقتل الحرية ويمنع الكلمة الحرة الشريفة ويسئ إلى الانسانية أبلغ إساءة.

وفى خلال سنوات اعتقالنا إبان الحرب العالمية الثانية، شاهدنا كيف لحقت الهزيمة المنكرة بالشعوب التعسة التى شاء سوء طالعها أن تقع في براثن الحكم الديكتاتورى وكيف كان مصير قادة الحكم الديكتاتورى، الذين كانوا أنصاف آلهة يحكمون الشعوب بالحديد والنار .

وفى السجون أيضا، حمدنا الله على هزيمة ألمانيا وإيطاليا، فلو أنهما انتصرتا فى الحرب لوقعنا فى قبضة أيديهما وكأننا نستبدل استعمارا باستعمار.

ومن هنا آمنا أنه لا ألمانيا ولا إيطاليا تستطيع أن تحرر بلادنا من الاحتلال البريطانى.. إن مصر لا تحررها إلا ثورة .. ثورة مصرية صميمة منبثقة من أعماق الشعب المصرى ومستمدة من كفاح أجدادنا وتراثهم المجيد .

ولذلك فعندما عدنا إلى الحرية فى أعقاب الحرب .. كنا قد كفرنا تماما بالفاشية كما كفرنا بديمقراطية الحلفاء .. حذوك النعل بالنعل .

وخلعنا الاقمصة الخضراء وغيرنا اسم المدرسة من حزب مصر الفتاة إلى (الحزب الاشتراكى).

وبدأنا الكفاح من جديد .. الكفاح ضد جميع القوى الاستعمارية فى العالم .. من أجل مصر .. وجميع البلاد المغتصبة.

وإذا كنت قد تركت الحزب الاشتراكى بعد ذلك فى سنة ١٩٤٧، وآثرت الانضمام إلى صفوف الأغلبية، وأمكننى خلال عضويتى كنائب وفدى فى آخر مجلس نواب قبل الثورة أن أكون مؤثرا فى الحياة السياسية والوطنية لبلادى .. ولعلى لا أكون مبالغا إذا قلت إننى كنت أحد العناصر الرئيسية التى كانت وراء إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ثم حركة الكفاح المسلح ضد جنود الاحتلال بالقنال .. ثم قيام الثورة بعد ذلك.. أقول إننى

وإن كنت قد تركت الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) منذ ذلك الوقت إلا أن علاقتى بزملاء كفاحى القديم ظلت على ما كانت عليه من حب وصداقة وإخلاص.

إنهم يذكروننى دائما بسنوات الشباب المبكر .. سنوات الكفاح المجيدة .

من أجل ذلك كنت سعيداً بزيارة الاستاذ أحمد حسين والسيدة حرمه، فقد عاودتنى ذكريات شبابى منذ عشرين عاما .. وما أحوج الانسان أن يعود الى الماضى ويعيش فيه بخياله. وأن يستمد منه أحيانا العون والقوة لمواجهة الحاضر والمستقبل وأخذنا نتجاذب أطراف الحديث، واقترحت زوجتى أن نتناول طعام الغداء فى محل سان جيوفانى بشاطئ ستانلى .. نفس المحل الذى انتظرنى فيه عبد الناصر قبل الثورة بثلاثة أسابيع ولم أوافه به لنسيانى الموعد وفي محل سان جيوفانى، ونحن نتناول الغداء، قال أحمد حسين إنه سعيد بالبيان الذى أذاعه جمال عبد الناصر عنى، وأن ما قاله فى هذا البيان لم يكن مجرد اعتذار من صديق أخطأ فى حق صديق ولكنه كان مليئا بالإشادة بشخصى، وشهادة عن دورى فى الكفاح الوطنى، وأنه وصف هذا الدور بأنه يستحق الاحترام والتقدير، وقال .. بل إنه طالبك بعدم التخلى عن القيام بهذا الدور فى الوقت الحاضر والمستقبل لأن مصر فى حاجة إليه .. ولاشك أن جمال عبد الناصر وهو الذى يمثل مصر الآن يثق فيك ويطمئن إلى وطنيتك وأرائك، وهذا واضح من صريح عباراته .. واستطرد أحمد حسين يقول:

– ولذلك أرجوك أن تنتهز هذه الفرصة ولا تضيعها، ويجب أن تذهب فورا لمقابلته وتصل ما انقطع بينكما، وأن تخبره باستعدادك للتعاون معه، فإن مصر تجتاز مرحلة حرجة جداً فى حياتها، وقد حدث فراغ كبير بعد حل الأحزاب وأصبح الميدان خاليا للمنافقين الذين أخذوا يصولون ويجولون فيه .. ولا تنس أن أصحابنا (يقصد رجال الثورة) وإن كانوا وطنيين، إلا أنهم تنقصهم الخبرة ولا يستطيعون التمييز بين الناس، والناس معادن، وأنا أخشى أن يتغلب النحاس على الذهب .. هذا هو الواضح الآن .. مثلا أنت فى السجن والتافهون والمنافقون يتحكمون فى أقدار البلد .. والنتيجة أن الأشراف يلزمون بيوتهم ويبتعدون عن العمل الوطنى حتى لا يتهموا بالنفاق .. أنا يا أستاذ كدت أقاطع الصحف لأنى باشمئز كلما قرأت فيها كلام المنافقين .

ويستطرد أحمد حسين فى حديثه فيقول:

– وعلشان كده فأصحابنا (يقصد رجال الثورة) معذورون لو حسبوا أن الطبل الأجوف أحسن من سيمفونيات بيتهوفن .. لأنهم بشر، والانسان بطبيعته يحب المديح، وكما يقول المثل (الدوى فى الودان أمر من السحر) .

أرجوك اسمع نصيحتي .. روح قابل جمال عبد الناصر فورا .. وخليك جنبه حتى لو فرضت نفسك عليه .. مش علشانك .. علشان البلد .. وعلشانه هو .. في رأيي الصداقة كده .. وكفاية إن الراجل رد اعتبارك ..

هذا ما أذكره من حديث أحمد حسين لي يومئذ .. ولا أذكر بالضبط ماذا كانت إجاباتي ولكني أذكر أنني قلت له أن أحدا لا يرد إليَّ اعتباري لأن الاعتبار لا يرد إلا إذا فقدته أولا، وأنا والحمد لله لم أفقد اعتباري في يوم من الأيام وأرجو ألا أفقده أبداً أما بخصوص ما قاله عن المنافقين وإحاطتهم برجال الثورة والخشية من أن يجنحوا بها إلى السبيل غير القويم فقد وافقته على ذلك، وأضفت بقولي أني أخشى أن يكون الوقت قد فات للسير بها في الطريق الطبيعي لأن الثورة قد قادها المنافقون فعلا شوطا طويلا في طريق مصالحهم .. وأما بخصوص نصيحته بأن أنتهز الفرصة لكي أقف إلى جوار جمال عبد الناصر فقد كانت إجابتي أنني مستعد دائما أن أبذل كل ما أستطيع من جهد وتضحية من أجل مصلحة الوطن ووعدته أنني سوف أذكر لجمال عبد الناصر ما دار بيننا من حديث في أول لقاء بيننا .. إذا أتيح هذا اللقاء.

وقضى أحمد حسين وقرينته يوما طيبا في ضيافتي أنا وزوجتي، ثم قفلا عائدين إلى القاهرة .

غداء مفاجئ مع عبد الناصر

بعد عدة أيام، أي في أواخر أبريل، توجهت إلى القاهرة، لسبب لا أذكره الآن، وبطبيعة الحال، قضيت الليل في ندوة المصري كالعادة، وما لبث أن حضر المرحوم حفني باشا محمود وتصدر الندوة .. كان الحديث مجرد (دردشة) وتعليق على الأحداث التي تدور، وعلمت أن حفني باشا كان مصدر كثير من الإشاعات التي ثارت حولي عقب صدور بيان عبد الناصر عني .. فقد كان حفني باشا زعيما للمقالب والإشاعات الهادفة في مصر .. كما علمت أن حفني باشا كان السبب الذي دفع عبد الناصر إلى الاعتذار لي علنا وأنه هو الذي حرر الاعتذار بيده وسلمه إلى أحمد أبو الفتح لنشره، وتفسير ذلك أن جمال عبد الناصر بعد أن زار مكتبي في الاسكندرية ولم يجدني بعد أن تهربت من لقائه ذهب يشكوني إلى أحمد أبو الفتح بالمصري عقب عودته إلى القاهرة وقال إنني تعمدت عدم مقابلته في مكتبي بالرغم من أنني كنت متواجدا كما علم من البواب وأن الذي استقبله محام تحت التمرين بالمكتب، وأنني قصدت ذلك إمعانا في السخرية منه .. ولكن حفني باشا أخبره بأن ما يتوهمه غير صحيح، «وأنني كنت فعلا في هذا اليوم في القاهرة ولم أغادر المصري إلا فجر اليوم الثاني لكي أعود إلى الاسكندرية .. ، وأنني» فعلا تعمدت السفر إلى القاهرة هربا من مقابلته وأنه هو (أي حفني باشا) لو كان في موضعي لما فعل إلا ذلك .. وسأله، ماذا لو كان قابلك وعاتبك، وتطور العتاب إلى انفعال واشتدت حدة

الحديث فأساء كل منكما إلى صاحبه بغير قصد، وأضاف حفنى باشا أن النفوس لا تصفو هكذا وأن الأمور لا تصفى بين صديقين إلا فى وجود أصدقاء الطرفين وهنا سأل عبد الناصر حفنى باشا قائلا (كما سمعته حرفيا) :

– طيب إيه رأيك لو اعتذرت له علنا وفى الجرنال؟

– وهنا صاح حفنى باشا محبذا وقال بلهجته الصعيدية:

– أهو ده الكلام.. وكلام جميل .. الله يرضى عن أصلك .وأسرع حفنى محمود وأحضر ورقة وسلمها إلى جمال عبد الناصر الذى أخذ يدون بها نص البيان أو الاعتذار .. وسلمها إلى حفنى باشا الذى قرأها بإمعان ، وأخذ يهتز فرحا وهو يتمتم بقراءتها، وسلمها إلى أحمد أبو الفتح الذى دفع بها إلى المطبعة لكى يحدث نشرها دويا فى كل مكان !!

وفى هذا اللقاء سألنى حفنى محمود :

– جاعد كم يوم فى مصر؟ ... قلت:

– ثلاثة أيام .. قال :

– عظيم .. بعد بكره إن شاء الله حتتغدى عندى .. وسألته :

– فين ؟ .. قال :

– عندى فى البيت .. قلت :

– ليه .. وأجاب :

– إحنا حندخل قافية .. أهو حتتغدى عندى وخلاص .. الست هى اللى عازماك عاوزه تجولك حمد الله بالسلامة وطبعا مش حتيجى هنا علشان تعزمك .. حتكون أنت وأحمد أبو الفتح فقط لاغير .

وقبل أن ينصرف حفنى باشا أكد على الموعد .. «بعد بكره الساعة اثنين بعد الظهر» .. وأجبته شاكراً :

– إن شاء الله .. إن كان لنا عمر .. وسرعان ما أجاب :

– عمر الشجى بجى .. هو حياخدك يهبب بيك إيه !!

وفى اليوم المحدد، اتصلت بأحمد أبو الفتح تليفونيا لكى نتوجه سويا إلى بيت حفنى باشا، ولكنه اعتذر لأنه متوعك، وتمنيت له الشفاء، واضطررت إلى التوجه إلى منزل حفنى باشا منفردا.

كانت الساعة الواحدة والنصف ظهرا حينما طرقت باب حفنى باشا محمود ..

وفتح الخادم الباب ودعانى للدخول .. وفى غرفة الصالون.. فوجئت بوجود جمال عبدالناصر جالسا معه .

عقدت المفاجأة لساني، ولكنها محت كل ما رسب في نفسي من مرارة نحوه ..

وتعانقنا وجلسنا نتحدث . واعتذرت عن عدم حضور أحمد أبو الفتح لتوعكه، كان الحديث الذى دار ونحن جالسون فى الصالون أو ونحن نتناول الغداء مجرد ثرثرة لم يشر فيها أحدنا إلى ماحدث ، وتجنبنا التعليق على الأحداث السياسية .

وبعد انتهاء الغداء، شكرت للداعي والسيدة قرينته دعوتهما واستأذنت فى الانصراف ولكن جمال عبدالناصر قال لي :

– خذنى معاك .. إنت رايح فين؟

– اللوكاندة .

– لا .. تعالى أولا نزور أحمد أبو الفتح مادام عيان .

وكانت تنتظر جمال عبدالناصر سيارة عادية سوداء «ملاكى القاهرة» ودعانى للركوب .. وقادها بنفسه إلى منزل أحمد أبو الفتح .

ومكثنا عنده حوالى نصف ساعة .. كانت زيارة مجاملة للسؤال عن الصحة والتمنيات الطيبة .. إلا أن جمال عبدالناصر سألنى : متى أعود للكتابة فى «المصرى» فأجبته أننى سأكتب مقالا واحدا بعد باكر «أول مايو» بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة المرحوم الدكتور عزيز فهمى .. فحبذ ذلك، وكان المقال فى جيبى فأطلعته عليه، وأبدى استحسانه له.

ثم سألنى : لماذا لاتكتب فى مجلة «التحرير» .. واعتذرت عن ذلك لمشغوليتى فى أعمال خاصة وعدم وجود فراغ من الوقت لدى.

ولكنه قال :

– أنا عاوز أقرأ لك حاجة فى «التحرير» واعتبر أن أحمد أبو الفتح هو رئيس تحريرها لأن ثروت عكاشة هو رئيس التحرير – وثروت عكاشة هو صهر أحمد أبو الفتح.

قلت له .. إن شاء الله .. سأكتب للتحرير أيضا مقالة عن المرحوم عزيز فهمى.

وبعد أن غادرنا منزل أحمد أبو الفتح، أوصلنى جمال عبدالناصر إلى فندق جراند هوتيل، ووعدنى بأنه سيتصل بى عندما يحضر الى الاسكندرية .. وانصرف بالسيارة بعد أن صافحنى متمنيا لى أسعد الأوقات .

وفى الفندق كتبت مقالا عن المرحوم الدكتور عزيز فهمى المحامى بمناسبة مرور عام على وفاته . وفى المساء توجهت إلى المصرى حيث قدمت مقالتى، ثم توجهت الى مقر مجلة التحرير حيث سلمت الأستاذ سعد التائه مقالتى عن عزيز فهمى، ونشرت المقالة الأولى بعدد المصرى الصادر فى أول مايو ١٩٥٣ وأعيد هنا نشر نصها .

أما المقال الخاص بمجلة التحرير والذى نشر فى يوم ٢ أو ٣ مايو، فلا أذكر نصه .. لأنى لم أحتفظ بنسخة من المجلة التى نشر بها.

وهذا هو نص مقالتى بالمصرى :

ذكرى عزيز ...

هيا أيها المواطنون نرقب انبثاق الفجر، وإياكم أن يتسلل النعاس إلى أجفانكم .. فعما قريب سوف ينهزم الظلام ويولى الأدبار، وسوف ترسل الشمس أولى أشعتها الدافئة إلى الكون وتعلن ميلاد يوم جديد .

هيا أيها المواطنون نستقبل يومنا الوليد .. إنه يوم أول مايو .

إنه اليوم الذى استشهد فيه رائد من رواد الحرية وبطل من أبطال الكفاح ..

إنه اليوم الذى غربت فيه شمس «عزيز» عندما أشرقت شمس هذا اليوم منذ عام.

كان معى قبل مصرعه بساعات .. وكان يحدثنى عن أول مايو ومتى يستقبل المصريون هذا اليوم كما تستقبله أمم الأرض جميعا.

أليس أول مايو هو عيد العمال.

ولم يكن عزيز يدرى أنه لن يشهد من أول مايو بعد ساعات من الحديث إلا انبثاق فجره وشروق شمسه، وأن شمس حياته هو سوف يطويها الغروب، ولم يكن يدرى أيضا وقتذاك أن مصر عن بكرة أبيها : شيوخها وشبانها سوف تحتفل بأول مايو .. ولكن كانت تحتفل فى صمت رهيب بوداعه وغروب شمسه .

أجل .. لقد تحققت أحلامه وأمانيه .. فقد صار أول مايو يوما من أيامنا الخالدة لن تنساه الأجيال .. وفى الوقت الذى كان جثمانه محمولا على أعناق الشعب المذهول من هول الفجيعة فيه إلى حيث يوسد فى مقره الأخير .. كان العالم كله يحتفل بالمعانى التى آمن بها عزيز وعاش من أجلها واستشهد فى سبيلها.

فى ذلك الوقت كانت جماهير الشعب فى فرنسا تزحف كعادتها إلى ميدان الباستيل حيث يجتمع قرابة المليونين من الأنفس بأعلام النقابات وموسيقاها تهتف للحرية .. التى كان رائدا من روادها.. وفى هذا الوقت نفسه كانت الجماهير فى انجلترا تنساب الى ميدان الترافلجار بلندن حيث تجتمع الملايين تحتفل بعيد الحرية .. التى كان رائدا من روادها .

وفى واشنطن .. يوم عطلة رسمى .. اليوم الذى تزول فيه بين الناس فوارق الجنس والدين.. يوم تسير المواكب فى جميع مدن أمريكا فترى العامل الزنجى إلى جانب العامل الأمريكى جميعهم إخوان فى الإنسانية متحابون .. ذلك لأنه يوم الحرية .. التى كان بطلا من أبطالها .

وفى ايطاليا وأسبانيا وألمانيا .. وروسيا وبلجيكا والسويد والنرويج لاترى إلا مواكب وأعلاما واحتفالات .

كلها ترمز إلى الحرية .. الحرية التى عاش لها .. ومات فى سبيلها.

ولو أن عزيزا خير متى يموت لاختار أول مايو .. لأنه يوم من أيام الحرية لايقتصر على دولة من الدول ولكنه يوم تحتفل به دول الأرض جميعا.

واليوم .. أول مايو ١٩٥٣.

وعزيز يطل علينا من عليائه .. ونحن نحتفل بذكراه، لن نبكى «عزيز» أو نجدد نعيه إلى النفوس. وإنما سنجعل منه درسا من دروس التربية الوطنية نلقنه للشباب الحر المكافح تتوارثه الأجيال.

سنلقن أبناءنا أن عزيز فهمى شاب آمن بحرية بلاده وحرية المواطنين وناضل فى سبيل الحرية بقلمه ولسانه وروحه، وأنه حمل اللواء ولم يسمح لأية قوة مهما كان جبروتها أن تسقطه من يده أبدا .

وأنه عزيز المحامى الذى اتخذ المحاماة وسيلة للدفاع عن الحريات ولم يتخذها موردا من موارد الرزق مع مافيه من كفاية ومواهب وعلم.

وإنه عزيز البرلمانى الحر الذى آمن بالديمقراطية فكان المعارض القوى النزيه ولو كان الذى يعارضه النظام الذى ينتسب إليه والحكومة التى هو جزء منها.

وإنه عزيز عدو الاستعمار والدفاع المشترك والأحلاف الاستعمارية .. عزيز الذى ذهب الى السويس بعد إلغاء المعاهدة لكى يحارب فى صفوف المجاهدين والفدائيين ويذكى فى نفوس الشعب الباسل نار الحقد والبغضاء على الاستعمار والمستعمرين.

من قال عزيز قد مات يوم أول مايو العام الماضى.. لقد بعث عزيز يوم مات، وسيظل اسمه علما على الكفاح والمكافحين.

إن البيئة التى عاش فيها عزيز كانت تمكنه من أن يعيش كما يعيش المترفون، ولكنه آثر حياة الكفاح والنضال من أجل المثل الأعلى الذى آمن به وهو الحرية فصار علما عليها ولن يطوى هذا العلم أبدا .

إن من السهل على المرء أن يعيش كالبلابة تتسلق جذوع الأشجار وتخدع الناظرين إليها بخضرة فروعها، ولكن ليس كل إنسان يستطيع أن يعيش كجذع الشجرة الثابتة التى لاتنحنى للعاصفة ولاتخشى الأعاصير.

ولم يكن عزيز فى حياته لبلابة، بل كان شجرة ثابتة شامخة .. وسوف تزداد على الأيام شموخا واعتدادا.

***

هيا أيها المواطنون ننتظر انبثاق الفجر .. فعما قريب تطلع الشمس ويولى الليل الأدبار. ولنحتفل جميعا بذكرى أول مايو.

يوم الحرية العظيم .

ملحوظة :

حرصت على إثبات هذا الرثاء للمناضل الكبير المرحوم الشهيد الدكتور عزيز فهمي الذى طويت ذكراه بعد ذلك ولايكاد يذكره أحد من أبناء هذا الجيل.

رأى عبدالناصر في الثورة الفرنسية

فى يوم أول مايو ١٩٥٢ حضرت حفل التأبين الذى أقامته جمعية الشبان المسلمين بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة المرحوم الدكتور عزيز فهمى ولم أشارك فى الحفل بإلقاء كلمة، فقد خشيت أن تطغى عاطفتى على لسانى وأنا أرثى الأخ والصديق والزميل فضلا عن شعورى بفداحة الخطب بفقده، مكتفيا بالرثاء الذى نشرته «المصرى» فى نفس اليوم.

وعدت إلى الاسكندرية فى قطار الثامنة مساء.

وفى القطار أخذت أتصفح قصتين عن الثورة الفرنسية كنت قد اشتريتهما من إحدى مكتبات القاهرة هما «قصة مدينتين» لتشارلز ديكنز و«الزهرة القرمزية» للبارونيز أوركزى.

وبالرغم من أننى كنت قد طالعت القصتين منذ حوالى عشرين سنة عندما كنت طالبا بالمدارس الثانوية فقد كانتا جزءا من الأدب الإنجليزى الذى ندرسه، إلا أننى وأنا أقلب صفحات الكتابين بغير ترتيب شعرت لأول مرة أننى أغوص على أعماق جديدة فى القصتين غير المعانى التى كنا ندرسها فى حداثتنا للامتحان.. كانت أحداث القصتين تدور حول عهد الارهاب فى فرنسا خلال سنوات الثورة .. المؤامرات.. الدسائس .. المقصلة .. رويسبير .. دانتون .. مارا.

وطويت الكتابين على أن يكونا وجبة قراءة فى الأيام القادمة .. يجب مطالعتها بوعى جديد .

ومع دخان سيجارتى واسترخائى فى مقعدى، سرح بى خاطرى إلى مجاهل شتى.

- تذكرت أن أحمد فؤاد كان قد حدثنى أنه شاهد مع جمال عبد الناصر فيلما سينمائيا عن «عهد الإرهاب» منذ عام أو أكثر قبل الثورة، وأن أحداث الرواية كانت محور حديثهما فى مجلسهما بعد انتهاء العرض .. وكان رأى جمال عبدالناصر أن عهد الإرهاب الذى صاحب الثورة الفرنسية بالرغم من بشاعته والمظالم التى حدثت والدماء التى سفكت والإسراف فى القتل والذى لم ينج منه قادة الثورة أنفسهم إلا أنه انتهى بعد ذلك بعهد استقرار سادت فيه الحرية والإخاء والمساواة !!

وتذكرت ماقرأناه فى كتب التاريخ ونحن ندرس الثورة الفرنسية أن الثورة تأكل أبناءها .. وأغمضت عينى وأنا أحاول أن أنفذ ببصيرتى إلى ماعسى أن تتمخض عنه «الثورة المصرية» وهل قدر عليها أن تسير فى نفس الطريق الذى سارت فيه الثورة الفرنسية، وهل قدر لهذه البلاد أن تمر بهذه التجربة بكل مافيها من مرارة .

– وتسـاءلت .. هل هناك قـوى دولية استطاعت أن تفرض نفـوذها على بعض رجـال الثورة أو الذين يحكمون باسمها؟

لقد أشرقت شـمس ٢٣ يوليو على انقلاب عـسكرى أطاح بديكتاتورية السراى وحكم الأقليات مبشرا بحكم الدستور والديمقراطية .. ولكن هذا الانقلاب الذى شايعته البلاد بجميع فئاتها مالبث أن تنكر لشعاراته الذى ثبت أقدامه بها، لقد أطلق على نفسه «الثورة» كما أراد لها السنهورى، ومالبثت هذه الثورة أن أسلمت قيادها إلى رجال من الأقليات الذين لايحبهم الشعب ولايؤمن بهم وأكثرهم لم يكن لهم ماض ولاتاريخ .. ومالبث هؤلاء الحكام أن عصفوا بما تبقى من ملامح الديمقراطية .. لقد عصفوا بالدستور نفسه وكمموا أفـواه الشـعب التى لم يسـتطع العـهـد الماضى نفسـه أن يكمـمـهـا .. ألا يمكن أن تكون انجلترا أو أمريكا أو روسيا وراء هذا التحول العجيب؟

– وسألت نفسى عن جمـال عبدالناصر .. المدافع الأول عن الديمقراطية فى الشـهـور الأولى للثورة .. من الذى غيره فجعله فى معسكر أعداء الديمقراطية؟ من هو عبد الناصر الذى أعرفه .. ومن هو عبدالناصر الذى لا أعرفه ؟

تساؤلات كثيرة طافت بذهنى، عجزت عن الإجابة عليها حتى أشفقت على نفسى من تساؤلاتى الحائرة .. وكان القطار قد وصل الى الاسكندرية.

وعدت إلى بيتى وقد اتخذت قرارا لا رجعة فيه.

قلت .. لقد أديت واجبى الوطنى عشرين عاما متصلة بما أعتقد أنه يتفق مع وطنيتى ومثلى العليا .. وضميرى، ولم يعد مطلوبا منى أن أسهم بالمزيد .

لقد قررت أن أترك المسرح السياسى، مكتفيا بالجلوس فى مقعد المتفرجين .

لن أمارس بعد اليوم إلا عملا واحدا .. المحاماة ..

أما مصر، فإن للبيت ربا يحميه !

واستراحت نفسى إلى هذا القرار .

ومكثت بالاسكندرية ملتزما هذا القرار، لا أعرف شيئا عن الأحداث السياسية إلا من الصـحف التى كان مفروضـا عليها الرقابة، وبعض الأنباء التى كنت أسمعها همسا من بعض الأصدقاء الذين كانوا لايزالون قريبين من مواقع الأحداث .

ولكن الأحداث التى توالت بعد ذلك بسرعة عجيبة، كانت كلها تؤيد مخاوفى من أن البلاد تسير بسرعة نحو عهد الإرهاب.

الشعب يتسلح بالنكتة:

كان الدستور المؤقت الذى أعلن يوم ١١ نوفمبر ١٩٥٢ – أثناء اعتقالى – قائما وتحكم به البلاد حكما بعيدا عن أى رقابة شعبية، وهذا الدستور وضعه الدكتور السنهورى

وسليمان حافظ بمساعدة لجنة مكونة من مكرم عبيد والسيد صبرى وغيرهم من الذين لاتستريح البلاد إلى سلوكهم الوطني .. وكان هذا الدستور المؤقت المكون من سبع مواد فقط هو أعجب الدساتير التى فرضت على البلاد .. فقد تلخصت هذه المواد السبع فى أن تكون أعمال السيادة العليا لمجلس قيادة الثورة الذى أصبح من حقه تعيين وعزل الوزراء وأن يتولى مجلس الوزراء السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وكان من مصلحة أعداء الديمقراطية الذين قفزوا إلى الحكم ألا يصدر الدستور الدائم الذى تكونت لجنة برئاسة على ماهر لوضع أحكامه يوم إلغاء دستور ١٩٢٣ .. ذلك لأن الانتهاء من وضع الدستور الجديد معناه إجراء انتخابات جديدة للمجلس النيابى، وليس لعلى ماهر أو سليمان حافظ وغيرهم من الذين نادوا بالسلطة المطلقة أى أمل فى الفوز فى أى دائرة انتخابية، فلم يكن لهم جماهير تؤيدهم، بل إن جماهير الشعب كانت تكرههم فكانوا يخشون مواجهة الشعب عن طريق الانتخاب.

ولذلك فقد كانت مصلحتهم الذاتية تتمثل فى الإبقاء على الدستور المؤقت الذى وضع جميع السلطات فى يد مجلس قيادة الثورة.

لقد أصبحوا وزراء وحكاما ومستشارين يمارسون كل السلطات بعد أن فرضهم مجلس قيادة الثورة على الشعب فى ظل شعارات جوفاء لم يخدع بها الشعب وقتئذ.

وكما وقع الوفد فى مصيدة سليمان حافظ المتمثلة فى قانون تنظيم الأحزاب .. وقع مجلس قيادة الثورة فى نفس المصيدة .. ممارسة السلطة المطلقة، متسترا بالدستور المؤقت العجيب .. دستور الحكم المطلق من وضع السنهورى ومكرم عبيد وسليمان حافظ!!

وبذلك نجح مستشارو مجلس قيادة الثورة فى إقامة جدار سميك يفصل بين الحاكمين والشعب.

ولقد أعلن الشعب عن رفضه لكل هذا بسلبيته التى تعود أن يتسلح بها فى عهود القهر .. وبدأ يتحدث بطريقته الخاصة .. الإشاعات ، والنكتة !

أعود فأقول إننى بعد عودتى إلى الاسكندرية فى أول مايو ١٩٥٣ عقب لقائى بجمال عبدالناصر فى منزل حفنى محمود وتوجهى معه لزيارة أحمد أبو الفتح فى منزله أثناء مرضه وقرارى بالابتعاد عن المسرح السياسى .. كنت أتتبع الأحداث من قراءة الصحف التى وضح أن الرقابة قد اشتدت عليها وضيقت عليها الخناق، وأصبح من الصعب على الشعب أن يتبين حقيقة مايجرى فى كواليس الحكام الجدد، وكان بعض الصحفيين إذا كتبوا يشيرون تلميحا إلى الأحداث تاركين لذكاء القارئ استخلاص الحقائق بين السطور .. وفى نفس الوقت استغل بعض الصحفيين المعروفين الظروف فأصبحوا يسفحون مداد أقلامهم للتسبيح بحمد بعض أعضاء مجلس القيادة، ويحرقون البخور لتصرفاتهم حتى ولو كانت مستهجنة .

ولازلت أذكر مقالا كتبه أحد كبار الصحفيين قال فيه (إن أى دولة متمدينة فى أى مكان فى العالم تتمنى أن يكون على رأس حكامها شاب جمع بين حنكة الشيوخ وحماسة الشباب وسعة الاطلاع ورجاحة العقل وسعة الصدر وحب الديمقراطية وصادق الوطنية والحنكة السياسية، مثل الصاغ أركان حرب صلاح سالم!!!).

نشر هذا القول فى جريدة قديمة عرف عنها الوقار والاتزان!

فى هذه الأثناء كانت الأقلام التى كانت تسبح بحمد الملك فى كل مناسبة، تتحدث عن فضائح الملك ومغامراته وعشيقاته ووالدته وشقيقاته، وكانت أكثر هذه المقالات تكتب بأسلوب روائى حتى تكون حديث الجماهير، وللتذكير بأن الحكم الجديد إن لم يكن له من فضيلة إلا عزل الملك فإن فى ذلك الكفاية وزيادة، ولايهم بعد ذلك أن تحكم البلاد بالدستور أو بغير دستور وسواء أكان هذا الحكم ديمقراطيا أو ديكتاتوريا !!

كما شرعت هذه الأقلام تهاجم الأحزاب المنحلة وزعماءها وعلى رأس هؤلاء الوفد والنحاس وفؤاد سراج الدين، وبدأت نغمة جديدة تعزف عليها هذه الأقلام هى انتقاد الوفد ومهاجمته فى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان حكومة الوفد الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال بمدن القنال وتسليحها الشعب .. وهو أعظم مواقف النضال الوطنى البطولى فى تاريخ البلاد منذ الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ !!.

صحيفة واحدة ظلت صامدة فى مصر تدافع ببطولة عن قضية الديمقراطية وتستحث لجنة الدستور (على ماهر وسليمان حافظ والسنهورى ومكرم عبيد وشركاهم) على الإسراع بوضع الدستور الجديد حتى تستطيع البلاد أن تجنى ثمار حركة التحرر التى انتهت بخلع الملك، بأن تبدأ حياة سياسية نظيفة تحت راية الدستور، وتستعيد عهد الحرية والديمقراطية .. هذه الصحيفة هى (المصرى).

وقد كان لأحمد أبو الفتح مواقف بطولية انتحارية فى هذا الصدد .. فبالرغم من الرقابة الصارمة على الصحف فقد استطاع أن يكتب عدة مقالات نارية فى المصرى عن الدستور والديمقراطية ولعل السماح بنشر هذه المقالات كان لإقناع الناس أن الديمقراطية بخير، بدليل السماح بنشر هذه المقالات التى كانت تنتقد بعنف موقف لجنة الدستور والبطء المتعمد فى إعداده، وهذه اللجنة كانت تضم أكثر المستشارين الجدد لمجلس القيادة الذى كان يمثل سيادة الدولة ويجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية معا!!

ولعل بعض الرقباء كانوا يصرحون بنشر مقالات أحمد أبو الفتح العنيفة لعلمهم بصلة الصداقة الوثيقة التى كانت بين جمال عبد الناصر وأحمد أبو الفتح!

أبو الفتح يقامر بالمصرى :

وكان أحمد أبو الفتح قد كتب مقالا عنيفا بعنوان (الدستور .. يارئيس اللجنة) وكان قد اتهم فيه على ماهر وباقى أعضاء لجنة الخمسين بالتعمد فى عدم الإسراع بوضع

الدستور، وأن اللجنة إذا اجتمعت لم يكن لها من عمل إلا التثاؤب والانفضاض بلا عمل.

وفي منتصف مايو أيضا كتب أبو الفتح مقالا آخر عنوانه: (نعم .. الدستور) كان من العنف بحيث لم يستطع الرقيب أن يجيز نشره إلا بعد عرضه على الصاغ صلاح سالم الذي كان يشرف على الرقابة الصحفية، وأمر الرقيب بوقف طبع المصري حتى يستطيع أن يرد عليه بمقال مضاد في العدد نفسه... وقبيل الفجر توجه صلاح سالم بنفسه إلى جريدة المصري وأمر بنشر مقاله بجوار مقال أحمد أبو الفتح .. وكان مقال صلاح سالم بعنوان (الباكون .. والمتباكون) وكانت عبارات المقال من نوع القذف العلني ضد أحمد أبو الفتح والمصري والوفد والنحاس وسراج الدين والدستور والديمقراطية معا!!

وكان الناس في القاهرة والاسكندرية قد تعودوا على أن يستيقظوا في الصباح الباكر على نداء باعة الصحف (المصري .. الأهرام.. والأخبار) .

فلما لم تظهر المصري في هذا اليوم إلا قبيل الظهر تهافت الناس على شرائها ، وتعمد الباعة إخفاءها لبيعها في السوق السوداء .. وقرأ الناس مقال أحمد أبو الفتح ورد صلاح سالم عليه .. وظل هذا الأمر موضوع حديث الناس وتعليقاتهم ... وظفر قاموس (النكتة السياسية) بعدد وفير منها.

بعد هذا المقال .. ترك أحمد أبو الفتح القاهرة وأقام بالاسكندرية وكان موسم الاصطياف على الأبواب .

وظل مدة طويلة لايكتب أي مقال سياسي في جريدة (المصري) التي يرأس تحريرها أذكر أنه لم يكتب بعد ذلك إلا مقالا واحدا (افتتاحية) عن أسعار الطماطم والخضراوات والبصل والبقول !! ... ولا أدري حتى الآن كيف سمح بنشر هذا المقال.

ولست أدري - حتى الآن - هل صدرت الأوامر وقتئذ بمنع أحمد أبو الفتح عن الكتابة، كما سبق منعي بعد مقال (السبت الثالث من نوفمبر) أم أنه هو الذي فرض على نفسه الاعتكاف ، صحيح أنني قابلت أحمد أبو الفتح أكثر من مرة في الاسكندرية، ولكننا كنا عازفين عن أي حديث في السياسة، حتى عندما كنا ننفرد بأنفسنا ونحن نتناول الشاي في محل (بودرو) أو (يونيكا) بعد الظهر .. لقد كان كل منا يقاسي من اكتئاب نفسي شديد!!

المهم أن أحمد أبو الفتح ترك وقتئذ مهمة تحرير المصري وإصدارها إلى زملائه من المحررين، أذكر منهم الأساتذة : عبد المنعم الصاوي، أحمد فهمي، مرسي الشافعي، حسني سلمان، عبدالرحمن الشرقاوي .. وغيرهم من الذين قاسوا الأمرين في محاولة تغليف الكلمة وتقديمها للقارىء تاركين لذكائه حل رموزها .. كانت الكتابة في صحيفة مثل المصري أشبه شيء بفوازير رمضان .. تماما !!

على كل حال .. كان شهر مايو ١٩٥٣ يحمل من الأحداث ماعجل بقطع جميع الوشائج والصلات بين الوفد والثورة . لقد نجح سليمان حافظ وبطانته فى ذلك نجاحا مذهلا!! .

لقد تسلسلت أحداث هذا الشهر كالآتى:

– مقال أحمد أبو الفتح (نعم الدستور) ، ورد صلاح سالم بمقال (الباكون والمتباكون) .

– اعتكاف أحمد أبو الفتح وإقامته بالاسكندرية .

– منع نشر مقابلات النحاس باشا والتى كانت المصرى تنشرها منذ صدورها على (رأس عمود) بعنوان (الرئيس الجليل) ثم غيرته كطلب صلاح سالم إلى عنوان (الرئيس السابق)!!

لقد اختفى اسم النحاس باشا من النشر يوم ٢٢ مايو ١٩٥٣ بعد أن ظلت تحركاته ومقابلاته تنشر يوميا على مدى ست وعشرين سنة متصلة منذ انتخابه رئيسا للوفد عقب وفاة سعد زغلول .

وفى يوم ٢٥ مايو بدأت محكمة الغدر عملها بمحاكمة بعض رجال العهود السابقة بحجة القضاء على الفساد وإبعاد المفسدين من محيط الحياة العامة .. بالرغم من أن المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء هذه المحكمة العجيبة كان قد صدر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ بعد أن أعده سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء واستوقع عليه محمد نجيب رئيس الحكومة بعد أسبوعين من تشكيل وزارته، ولم يعمل به إلا بعد خمسة أشهر كاملة، وبالرغم من أن الحكومة قدمت للمحاكمة أمام محكمة الغدر بعض رجال الملك السابق مثل كريم ثابت، والدكتور أحمد النقيب، ومحمد حسن .. إلا أن الوفد الذى كان يناوئ نفوذ هؤلاء فى السراى كان هو المقصود بمرسوم إنشاء محكمة الغدر فقد قدم للمحاكمة أمام هذه المحكمة فى قائمة المتهمين الأولى المهندس عثمان محرم باشا، وأسرة الوكيل، وكان المرحوم عثمان محرم عضوا بالوفد المصرى وكان من زملائه سعد زغلول ثم مصطفى النحاس وكان وزيرا فى كل عهود الوفد، وقد أثرى البلاد بخدماته وخبرته، فقد كان واحدا من عباقرة المهندسين فى العالم كله.

وأما أسرة الوكيل فقد قدمت للمحاكمة باعتبار أنها تصاهر النحاس باشا.

ومادامت الحكومة لاتستطيع محاكمة مصطفى النحاس، فلا أقل من النيل من زملائه وأصدقائه وأنسبائه !!

وبدأ طائر الإرهاب يحلق بجناحيه السوداوين فى سماء البلاد حتى حجب ضوء الشمس وعم الظلام جميع الأنحاء !!

وفى يوم لا أذكره خلال هذه الأيام، كنت أجلس كعادتى بمقهى التريانون .. وفى حوالى الساعة العاشرة مساء شاهدت بعض رواد المحل يتركون مقاعدهم ويلتفون حول شخصين ويصفقون لهما ، وبعضهم يحييهما بالهتاف . وقفت يدفعنى الفضول لاستجلاء الأمر وإذا بهذين الشخصين هما : جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر!!

وبحركة لا إرادية وجدت نفسى أتسلل مسرعا إلى خارج المحل من الناحية الأخرى حتى لايريانى وحتى لا أوقع نفسى أو أوقعهما فى الحرج.

وعلمت بعد ذلك مما نشر فى الصحف أنهما كانا بالاسكندرية وأنهما كانا يتجولان بسيارة أحدهما بالمدينة .. وترجلا من السيارة عند شارع الكورنيش (طريق ٢٦ يوليو الآن) وظنا أنهما يستطيعان أن يتناولا القهوة بهذا المقهى، ولكن معرفة الرواد لشخصيتهما أفسدت عليهما هذه الأمنية !

ضريبة الشهرة التى قلتها له منذ عدة شهور فى محل جروبى بالقاهرة.

أحمد زعلان ليه:

ولم أكن أتصور أن جمال عبد الناصر سوف يحاول الاتصال بى، فلم أكن أنا قد حاولت الاتصال به منذ لقائنا الأخير. وفى صباح اليوم التالى قبيل الساعة التاسعة كنت أتأهب لمغادرة بيتى إلى المحكمة وبعد أن فتحت باب الشقة، علا رنين جرس التليفون فتوقفت عن الخروج، ورفعت زوجتى السماعة، وسمعتها تقول :

– آلو .. صباح النور .. أهلا وسهلا .. الحمد لله يافندم كلنا بخير .. أيوه يافندم موجود حيكلم حضرتك حالا !!

– سألتها بصوت هامس : مين ؟

ووضعت يدها على بوق السماعة وقالت بصوت خفيض :

– جمال عبد الناصر !

ورحبت به بحرارة... كان الحديث :

– أهلا وسهلا... اسكندرية منورة !

– الله يحفظك .. منورة بأهلها .

– أنت الأهل.. وسيد الأهل .

– العفو يابو خليل .. أنت عارف أن (سيد الأهل) اسم صعيدى !

دار الحديث على هذه الوتيرة .. بعض عبارات المجاملة والسؤال عن الصحة والأحوال وفجأة سألنى قائلا :

– قل لى ياسيدى .. أحمد زعلان ليه ؟

– أحمد مين .

– أبو الفتح .

– ما أعرفش .

– إزاى .. هو مش بيقابلك .. ماقالكشى متضايق من إيه؟

– بنتقابل أحيانا، بس يعنى مابنتكلمش فى حاجة .

– مش معقول .. ليه .

– والله زى ماتقول مشمأنطين!! .

– مين مش مشمأنط .. كلنا مشمأنطين!! ..على كل حال هانت، يمكن ربنا يعدلها ..

وكانت كلمة – مشمأنط – هى الكلمة التى يعبر عنها شباب جيلنا عن معنى (الاكتئاب النفسى) التى لم تكن منتشرة وقتئذ ودار الحوار بيننا على هذه الوتيرة .. الأسئلة والإجابة توريات كأن كلا منا لايريد أن يبوح بمكنون نفسه لصاحبه.

وتمنيت ألا يطول الحديث ، فقد كنت أضيق بحديثى المنمق فى الرد على أسئلته حتى لاتخطئنى اللباقة فى الإجابة الأمر الذى كنت أتصوره نفاقا من جانبى.

وقد أنهى هو الحديث بالفعل بعبارة تقليدية أردفها بقوله :

– طيب ابقى خلينا نشوفك، وسلم على أحمد وقل له بلاش الحساسية اللى أكتر من اللزوم دى .. مافيش داعى أنه يخلق معركة فى غير ميدان.

لم أظفر بجديد من حديث عبدالناصر التليفونى الأخير، ولكنى أخذت أفكر فى عبارتين وردتا على لسانه هما :

– كلنا مشمأنطين .. على كل حال هانت، يمكن ربنا يعدلها!

– قل لأحمد بلاش الحساسية اللى أكتر من اللزوم دى وبلاش يخلق معركة فى غير ميدان!

جمال عاوز يحكم ..

أذكر فى اليوم الثانى لهذا الحديث أننى وزوجتى كنا نستقبل الأستاذ أحمد أبو الفتح والسيدة قرينته بمنزلنا، وكنت قد قررت ألا أخبره بموضوع اتصال عبدالناصر بى .. ولكن زوجتى أشارت إلى هذا الاتصال ونحن نتناول الشاى، فاضطررت إلى ذكر مادار بينى وبينه من حديث، وقد صدق ظنى الذى بسببه حاولت إخفاء الأمر عن أحمد، فقد بدت على ملامحه علامات الضيق وهو يستمع إلىَّ وأنا أحدثه بمضمون الحديث التليفونى، ولم يستطع رغم مجاهدة نفسه أن يخفى انفعالاته .

وما لبث أن قال فى هدوء يائس :

– خلاص يا ابراهيم... مافيش أمل .. مصر دلوقت بتحكم حكم ديكتاتورى كامل، والديمقراطية انتهت خلاص ، وقدامنا سنوات طويلة حنشوف فيها أيام سودة ويمكن

نترحم على أيام زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقي. اوعى تصدق أنه حيتعمل دستور أو مجلس نواب . جمال عبدالناصر دلوقت عاوز يحكم وهو دلوقت مؤمن بالديكتاتورية، وقريب حتسمع أنهم ألغوا الملكية .. وحيعملوا محمد نجيب رئيس جمهورية علشان يبقى مجرد بصمجي وينفردوا همه بالسلطة .

ماكانوش يقدروا يعملوا الكلام ده من أول يوم .. كان لازم يتخلصوا من الوفد أولا .. النحاس راجل عجوز وبيتمنوا أنه يموت ومايقدروش يخلصوا منه بسهولة، والطريقة أنهم يقصوا جناحاته، فؤاد سراج الدين يعتقل .. عثمان محرم يدخل محكمة الغدر.. يمنع ذكر اسم النحاس فى الجرائد، وبكره تشوف بعد إعلان الجمهورية إزاى حنتحكم بالحديد والنار ... اعتقالات ومحاكمات وسجون ...

وحتلاقى ناس كتير تصفق وتهلل ...

المستقبل مظلم .. مظلم .. مظلم .

وهنا خشيت أن يشتد الانفعال بأحمد أبو الفتح، فحاولت تغيير الحديث إلى ناحية أخرى .. وساعدنى على ذلك أن زارنى مصادفة شقيق زوجتى الذى كان متهما فى قضية إلقاء القنابل على النادى البريطانى بالاسكندرية وكنت محاميا عنه بعد أن استبعدت من الاتهام، فعرفته بأحمد أبو الفتح وأخذت أحدثه والسيدة زوجته عن ذكريات هذه الأيام وكيف أننى تزوجت شقيقته بسبب هذه القضية وكيف أن مجلة (مسامرات الجيب) علقت وقتئذ على هذا الزواج بقولها إن محكمة الجنايات حكمت ببراءة موكلى وحكمت على محاميه بالاشغال الشاقة المؤبدة .. ذلك أن تزوج شقيقة المتهم .

وضحك الجميع وتغير جو الحديث .

عدت إلى عزلتى التى فرضتها على نفسى.

ومر أسبوعان تقريبا من شهر يونيو ١٩٥٣ .. وإذا بصحتى تتدهور فجأة، وعاودنى النزيف الصدرى، ونجح طبيبى الدكتور وليم فريد - رحمه الله - فى إعادة ضغط الرئة بالاسترواح الصدرى ولكن بصعوبة بالغة بعد أن كاد ييأس من ذلك، ثم نبه على مشددا بالتزام الراحة التامة وعدم الحركة فى الفراش، ووعدته بذلك.

ولكن صديقى الدكتور صالح مهدى - رحمه الله أيضا - حضر إلىَّ فى صباح يوم ١٥ يونيو وطلب منى أن أتوجه للإقامة لمدة أسبوع فى فندق (ديزرت هوم) بكنج مريوط بالصحراء وفاجأنى بأنه حجز لى جناحا بالفندق مع زوجتى وابنتى الطفلة .. وحاولت الاعتذار متعللا بعملى ولكنه صمم على ذلك قائلا بلهجة الأمر:

- أنت ممنوع تزاول أى عمل لمدة طويلة، والمسألة بالنسبة لك حياة أو موت، صحيح أنت زى القطط بسبع أرواح، ولكن مش كل مرة تسلم الجرة.

وأذعنت للأمر، وتوجهت مع زوجتى وابنتى فى سيارته الى هذا الفندق الهادىء البعيد .. ثم انصرف الدكتور مهدى عائدا الى الاسكندرية بعد أن نبه على زوجتى مشددا بضرورة تجنيبى أى انفعال وعدم التحدث معى فى أى موضوع سياسى وأوصاها بألا أطالع الصحف .

وبعد يومين فقط .. يوم ١٧ يونيو كنت أتناول طعام العشاء ببهو الفندق فوجدت نسخة من جريدة الأهرام الصادرة فى نفس اليوم على المائدة التى جلست إليها .. فأخذت أتصفحها بطريقة عفوية .. وإذا بى أفاجأ بحديث أدلى به جمال عبد الناصر لمراسل الجريدة قال فيه إنه ضد نظام الحكم المطلق وضد نظام الحزب الواحد، وأكد فيه أن (هيئة التحرير) ليست حزبا سياسيا للثورة . وأكد فى حديثه أنه يؤمن بالديمقراطية التى يجب أن تكون أساسا للحكم .. وتساءل : لماذا نفكر فى قيام حزب واحد أو حكم مطلق والتجربة ماثلة أمامنا فى إخفاق جميع الدول التى طبقت هذا النظام وأكثرها عاد بعد إخفاق التجربة إلى تطبيق النظام الديمقراطى . كما أشار إلى أن النظام الديمقراطى الصحيح يعتمد على اختلاف الرأى الذى يتمثل فى تعدد الأحزاب، وأذكر أنه ختم حديثه بالعبارة الآتية : (لماذا لانفسح المجال أمام كل مبدأ تعتنقه جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن فى أن يعيش ويعمل فى حرية؟!).

فوجئت بهذا الحديث الذى طالعته بطريق الصدفة البحتة، ولم أستطع أن أقاوم انفعالى فلما حضر الطعام، لم أصب منه إلا القليل، وأخذت أتجول فى حديقة الفندق جيئة وذهابا وأدخن بغير وعى مع حظر التدخين على .. وأخذت أفكر فيما قرأت، وأيقنت أن جمال عبد الناصر قرر أخيرا أن يفرض رأيه وأنه سوف يعيد الحياة الديمقراطية، ولكن السؤال الذى حيرنى هو... كيف يتغلب جمال عبد الناصر على أعداء الديمقراطية المتمثلين فى وزراء محمد نجيب وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة ؟

ولكنى كنت موقنا بعودة الديمقراطية... لاريب فى ذلك !!

فى هذه الليلة جفانى النوم كما يقول الشعراء، واستبد بى الأرق، وكنت كلما غفوت لحظات أحس بأنى أنحدر فى هوة عميقة مظلمة لا قرار لها... كابوس عاودنى أكثر من مرة وأرهق أعصابى، فغادرت الفراش وجلست على أحد المقاعد المريحة بالغرفة أدخن فى الظلام حتى لاأوقظ زوجتى وابنتى .

ولكن زوجتى أحست بما أعانيه، وسألتنى عما إذا كنت متعبا، فأجبتها نفيا .

ولكى أطمئنها أطفأت سيجارتى وعدت إلى فراشى وتظاهرت بالنوم، ولكن لم يغمض لى جفن حتى الصباح. وفى اليوم التالى ارتديت ملابسى وحاولت العودة الى بيتى فى الاسكندرية، ولكن زوجتى أخذت تجادلنى وتحاول إقناعى فى البقاء ومراعاة نصيحة

الاطباء والاستفادة من هدوء المكان الذى نقيم به وجفاف الجو، ولكنى كنت قد قررت العودة والسفر إلى القاهرة .. لابد لى من مقابلة جمال عبدالناصر لكى أشد على يده مؤكدا مؤازرة كل القوى الشريفة له فى الحديث الذى أدلى به لجريدة (الأهرام) كنت مؤمنا أنه تغلب أخيرا على جميع العقبات التى وضعت فى طريقه لكى ينجذب إلى طريق الديكتاتورية فأعلن إيمانه بالديمقراطية وتعدد الأحزاب .. إنه انتصر حتى على نفسه بما عسى أن يكون قد راوده من أفكار فى أن يكون الحاكم المطلق .. وانتصار الإنسان على نفسه هو أسمى مراتب العظمة الإنسانية.

ولكن .. ما كل مايتمنى المرء يدركه.

فوجئت بعد ظهر ذلك اليوم ١٨ يونيو وأنا أستمع مصادفة إلى المذياع الموجود ببهو الفندق إلى أهم خبر أذيع هذه الأيام .. إعلان الجمهورية وإلغاء النظام الملكى نهائيا!!

قفزت إلى قرب المذياع، وأخذت أنصت وأتتبع أخطر الأنباء ...

– محمد نجيب أول رئيس جمهورية لمصر.

– سليمان حافظ يخرج من الوزارة ليعمل مستشارا لرئيس الجمهورية وخمسة وزراء من أصدقائه يخرجون أيضا من الوزارة.

– جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية (ترك منصب رئيس الوزراء شاغرا) . •

– ترقية الصاغ عبدالحكيم عامر إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدا عاماً للقوات المسلحة (وكان مديراً لمكتب محمد نجيب للقوات المسلحة) .

– تعيين صلاح سالم وزيرا للإرشاد وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية.

ولدى سماعى هذه الأنباء المثيرة عدت فى تثاقل إلى حيث أجلس وتناولت الشاى فى هدوء وأصبحت فى حيرة .. هل هذه الأنباء تؤيد تكهناتى التى داعبت خيالى بالأمس، وأن هذه التغييرات مقدمة لعودة الحياة الدستورية واستناد الحكم الى النظام الديمقراطى وعودة الأحزاب، أم أن هذا الكلام له خبيئ ؟ إن تعيين محمد نجيب رئيسا للجمهورية معناه تركه للسلطة التنفيذية وأنه سوف يكون رئيس الدولة الشكلى مهمته التوقيع على القرارات التى يتخذها مجلس الوزراء أى السلطة التنفيذية .. وهو أمر لايتعارض مع النظام الديمقراطى .

وخروج سليمان حافظ من الوزارة وجعله مستشارا لرئيس الجمهورية معناه التخلص منه بلباقة وتعيينه فى منصب شرفى لا غير... وكذلك خروج باقى أصدقائه الوزراء، وهذا فى حد ذاته كسب كبير للديمقراطية .

ولا بأس كذلك من أمر تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بالرغم من ترقيته أربع رتب دفعة واحدة، من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء.

صحيح أن عبد الحكيم عامر كان أقرب الزملاء إلى قلب جمال عبدالناصر وأنه حدثني – كما ذكرت قبل ذلك – بأنه متهم مع عبدالناصر بالتحيز للوفد .. كما صرح في اجتماع فؤاد سراج الدين مع ممثلي القيادة بأنهم جادون في إعادة الحياة الدستورية وتسليم البلد لأهلها إلا أن هذه القفزة سوف توغر عليه صدور جميع زملائه الذين تخطاهم، وفي ذلك خطورة على الحركة نفسها، ولكن الذي بلبل أفكاري أن البيانات التي أذيعت عن إعلان الجمهورية والتشكيلات الجديدة قد تجاهلت تماما الإشارة من قريب أو من بعيد إلى نظام الحكم الجديد وموقفه من قضية الدستور والحرية والديمقراطية ثم .. ماهي الأسباب التي دعت إلى تعيين عبداللطيف البغدادي وصلاح سالم (هما من أنصار الحكم الفردي) وزراء في أول وزارة في عهد الجمهورية ؟

وكذلك .. أن تعيين جمال عبد الناصر نفسه كنائب لرئيس الوزارة وكوزير للداخلية مع هذين الوزيرين هو اتجاه إلى تولي العسكريين الحكم، وهذا أمر يتعارض مع الخط الرئيسي للنظام الديمقراطي .

ومن يدري ماذا تخبئه الأيام .. لابد أن باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة ينتظرون دورهم لتولي باقي الوزارات المدنية.

وتذكرت حديث أحمد أبو الفتح لي وهو في منزلي يحدثني بانفعال : «جمال عبد الناصر دلوقت عاوز يحكم وهو دلوقت مؤمن بالديكتاتورية وقريب حتسمع أنهم ألغوا الملكية وحيعملوا محمد نجيب رئيس جمهورية علشان يبقى مجرد بصمجي وينفردوا بالسلطة»

وعندئذ عدلت عن فكرة العودة، وقررت البقاء في الفندق باقي أيام الأسبوع .. يجب أن نتريث حتى تظهر الأيام ماهو مخبأ في جوفها.

وفي هذه الليلة .. نمت نوما هادئا.

في الأيام التالية لإعلان الجمهورية تبخر حديث جمال عبد الناصر عن إيمانه بنظام الحكم الديمقراطي الذي يعتمد على الأحزاب، والذي كان قد أدلى به لجريدة الأهرام قبل إعلان الجمهورية بيوم واحد، وتأكد لي أن عكس ذلك هو الصحيح، لقد أكدت تصريحات صلاح سالم الذي أصبح وزيرا وهو برتبة «صاغ» أي «رائد» أن الجمهورية جادة في سحق بقايا الأحزاب القديمة، ووصف جميع رجال الأحزاب القديمة بأنهم عملاء للاستعمار وأعداء للشعب، وبدا واضحا أن التنظيم الذي سوف تعتمد عليه الجمهورية الجديدة هو «هيئة التحرير» أي نظام الحزب الواحد .

وقد وصف المعلق السياسي لجريدة «الفيجارو» الفرنسية وقتئذ بأن الصاغ صلاح سالم يتحدث في مؤتمراته الصحفية في هيستيرية واضحة ويختال بين الصحفيين وهو يدلي بتصريحاته كأنه الطاووس!!

وازدادت الرقابة على الصحف، فلم يعد ينشر بها إلا ماهو مدح للنظام الجديد والرخاء الذى سوف يعم البلاد فى ظله والحريات التى سوف ينعم بها الشعب مع حملة مكثفة لنشر فضائح الملك السابق فاروق وأسرته، مع أنه كان قد مضى على خلعه عام تقريبا.

وبالرغم من أن إعلان الجمهورية قد صاحبته حملة دعائية مكثفة فى الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية وفى الإذاعة وبالملصقات واللافتات التى غطت شوارع المدن، إلا أن الرأى العام ، بغريزته الصادقة وإحساسه الفطرى وقف موقفا سلبيا من النظام، لا لأنه ضد الجمهورية فقد كانت الجمهورية أجمل أمانيه .. ولكن لأنه أيقن أن تولى العسكريين السلطة التنفيذية واشتراك اعضاء مجلس القيادة فى الوزارة معناه أنه سوف يحكم حكما ديكتاتوريا بعيدا عن أى رقابة شعبية.

ولما كان الشعب لايستطيع فى مثل هذه الظروف أن يعبر عن رأيه بأى صورة من صور التعبير، فقد لجأ كعادته إلى سلاح الإشاعات .. والنكت !!

وأصبحت الإشاعات، والنكت تؤرق مضاجع الحكام الجدد الذين حاولوا التغلب عليها بتخصيص مساحات فى جميع الصحف تنشر نداءات تحذر الناس من الإشاعات وأن على جميع المواطنين محاربتها ولهم فى ذلك أجر المجاهدين فى سبيل الله!!

وأغلب الظن أن الناس كانت ترى عكس ذلك .. فقد ازدادت الإشاعات .. وكثرت النكات.

كنت قد ذكرت أننى قد قررت البقاء فى فندق «الديزرت هوم» بكنج مريوط الذى استضافنى فيه الطبيب أسبوعا للنقاهة .. وقد فعلت، وكنت أتتبع الأنباء التى أشرت إليها فى أعقاب إعلان الجمهورية من الإذاعات المحلية والأجنبية ومن الصحف والمجلات وكذلك من أحاديث الناس الذين كنت ألتقى بهم فى الفندق.

وفى آخر يوم كنت أقضيه بالفندق، كنت أستمع الى إذاعة لندن التى أعلنت أن زعيم الهند ورئيس حكومتها «جواهر لا ل نهرو» سوف يزور القاهرة لحضور الاحتفالات بعيد ميلاد الجمهورية وحضور المؤتمر الشعبى الذى سوف يقام بهذه المناسبة فى ميدان عابدين «الجمهورية» يوم ٢٣ يوليو وأنه اشترط لكى تتم هذه الزيارة أن يسمح له بمقابلة صديقه مصطفى النحاس باشا .. وأن السلطات المصرية قد اضطرت للموافقة على هذه المقابلة بالرغم من أن النحاس باشا قد اعتذر لسفير الهند منعا لإحراج أى طرف .. ولكن نهرو صمم على ذلك.

وكانت الصحف المصرية قد نشرت نبأ حضور نهرو فى صفحاتها الأولى بعناوين بارزة، ولكنها لم تشر إلى طلبه مقابلة النحاس.

كنت أحب نهرو وأتتبع أنباءه وأعرف تاريخ كفاحه لا من أجل استقلال الهند فقط بل من أجل نشر لواء الديمقراطية فى جميع بلاد العالم .. كان مؤمنا بأهمية الديمقراطية فى بناء الشعب وأنها طريق التحرر والتقدم الاجتماعى والرخاء.

وكان نهرو يصرح بأن الحركة الوطنية فى الهند التى ولدت على يد الزعيم غاندى كانت نابعة عن حركة الوطنية المصرية التى ولدت بثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول وكان غاندى يصرح بأنه من تلامذته ، كما كان نهرو يصرح بأن مصطفى النحاس أحد معالم الديمقراطية الصحيحة فى العالم.

سمعت هذه الأنباء من إذاعة لندن يوم ٢٢ يونيو بعد الظهر فقررت السفر الى القاهرة .. لعلى أظفر بلقاء نهرو ورؤيته !!

وعدت فورا إلى منزلى بالاسكندرية .. ثم توجهت إلى المحطة لكى أستقل أى قطار إلى القاهرة.

ولكن السفر كان مستحيلا.

كانت المحطة تموج بطوفان من الناس، كلهم يسافرون إلى القاهرة، وكانت عدة قطارات واقفة بالمحطة وكلها مكتظة بالمسافرين.

كانت الحكومة قد أعلنت أن السفر إلى القاهرة من أى مدينة مجانا هذا اليوم، وكذلك العودة فى اليوم التالى، حتى يتمكن المواطنون من المشاركة فى الاحتفال بيوم ميلاد الجمهورية بميدان عابدين .. غدا ٢٣ يونيو ١٩٥٣.

وقررت العدول عن السفر .

وفى أثناء عودتى إلى منزلى، توقفت سيارة بجوارى وأعمل سائقها «الكلاكس» لتنبيهى وتبينت فيه أحد أصدقائى الدكتور ابراهيم سليمان.

وبطريق الصدفة البحتة علمت منه أنه فى طريقه إلى القاهرة !

وزاملته فى الرحلة ..

وسلمت حقيبتى لموظف الاستقبال بالفندق .. وعدت إلى سيارة صديقى، حيث أوصلنى إلى المصرى فقد كنت متعطشا إلى المزيد من الأنباء !

وفى اليوم التالى ٢٣ يونيو، وهو يوم الاحتفال بالجمهورية بكرت فى الذهاب إلى منزل النحاس باشا .

كان به بعض أعضاء الهيئة الوفدية، وكذلك ابراهيم باشا فرج الوزير الوفدى وأحد أعضاء الوفد .

وحضر النحاس باشا وصافحنا، وجلس يتحدث إلينا أحاديث عادية بالرغم من أن الجميع كانوا فى ارتقاب حضور نهرو .. زعيم الهند .

وكان منزل النحاس باشا بجاردن سيتي قد أحيط بعدد كبير من رجال البوليس السياسي بملابسهم المدنية يرصدون حركات الداخلين .. ومنعوا رجال الصحافة والمصورين من الدخول إلى المنزل.

وحضر نهرو في موكب شبه رسمي .. وترجل من السيارة ودخل إلى منزل النحاس باشا الذي كان في استقباله على باب الحديقة .

وتعانق الزعيمان.

وفي بهو المنزل حيث كنا ننتظر صافحنا نهرو .. ودعاه النحاس باشا إلى غرفة المكتب حيث اجتمع الزعيمان ، ولم يحضر هذا الاجتماع الذي دام حوالى نصف ساعة إلا إبراهيم فرج .

وعند مغادرة نهرو لمنزل النحاس كانت الجماهير التي علمت بهذه الزيارة من إجراءات الأمن المشددة حول المنزل ، ومن موكب زعيم الهند عند حضوره .. كانت هذه الجماهير تحيط بالمنزل وتهتف لنهرو .. وللنحاس .. وللديمقراطية .. وللدستور .. ولم تستطع قوات الأمن التعرض لها أو تفرقتها !

وبعد أن ودع النحاس باشا ضيفه الكبير حتى استقل سيارته ، تفرقت هذه الجماهير بسلام . وبعد انصرافي من منزل النحاس حاولت استطلاع الحالة بخصوص احتفال الليلة بعيد الجمهورية بميدان عابدين ، ولكن الشوارع التي مررت بها والتي تؤدي إلى الميدان كانت تموج بخلق خفير وجموع كثيرة تتزعمها جماعات من الإخوان المسلمين في كل مكان يرددون دعاءهم : (الله أكبر .. صدق وعده .. ونصر عبده .. وأعز جنده .. وهزم الأحزاب وحده !) . كانوا يكررون هذا الدعاء بنفس الطريقة التي يرددها المصلون في صلاة العيد .

وعدت من فوري إلى الفندق وحملت حقيبتي . وقفلت راجعا إلى الاسكندرية في أول قطار يغادر القاهرة .. قبل أن تزدحم القطارات بالعائدين مجانا .

ولم يكن أحد في هذا اليوم يستطيع أن يتنبأ بأن إبراهيم فرج بعد ثلاثة أشهر من هذا اليوم سوف يحاكم أمام محكمة الثورة بتهمة الاتصال بجهة أجنبية .. وأن هذه الجهة الأجنبية هي (الهند) إذ أنه قابل الزعيم نهرو وحضر اجتماعه بالنحاس باشا !!

ولم يكن أحد يدري أيضا أن الإخوان المسلمين بعد سنة واحدة من هذا التاريخ سوف يفقدون حياتهم وحرياتهم جزاء تأييدهم .. في أبشع مأساة حدثت في تاريخ الهيئات والأحزاب .

بعد شهر من ذلك التاريخ ٢٣ يوليو احتفلت الثورة بعيد ميلادها الأول ..

كانت الاحتفالات من الضخامة والفخامة بحيث أصبحت العاصمة وهي ترفل تحت أضواء الأنوار والزينات الكهربائية التى كانت تمتد على جانبى جميع الشوارع الرئيسية تبدو وكأنها عروس فى ليلة زفاف من ليالى ألف ليلة وليلة ، فضلا عن جميع المحلات التجارية والشركات التى شاركت بإضافة الزينات على واجهاتها إما تطوعا من تلقاء نفسها أو كأوامر رجال الإدارة إظهارا لبهجة الشعب واحتفاله بعيد ميلاد الثورة .

أما الوزارات وجميع مصالح الحكومة التابعة لها ، فقد بالغت فى تزيين دورها ومبانيها وإنارتها بعشرات الآلاف من اللمبات الكهربائية مع الحرص على تنسيق هذه الزينات فى أشكال هندسية تأخذ بالألباب .. والحق أن السادة مندوبى القيادة الذين كانوا يشرفون وقتئذ على جميع الوزارات والمصالح قد تنافسوا فى الإسراف فى هذا الأمر .. والحق أيضا أنهم أثبتوا أنهم من أعظم مهندسى الديكور فى العالم !

كانت هذه هى صورة القاهرة عاصمة الجمهورية الجديدة فى أسبوع احتفال الثورة بعيد ميلادها الأول .

وهكذا كانت باقى المدن .

أما الاسكندرية وهى واجهة مصر وأعظم موانيها وأنظف مدنها ، فقد فاقت العاصمة والمدن فى مظاهر الاحتفال ، وذلك بفضل خبرة المجلس البلدى السابقة فى هذه الأمور ، وكذلك بفضل سخاء مندوبى القيادة فى مصالحها الحكومية فى الإنفاق ، وتنافست الشركات فى الإنفاق على الزينات وإقامة أقواس النصر واللافتات حاملة شعارات الثورة فى كرم حاتمى فاق حدود السفه .. فقد كانت الاسكندرية تستعد لاستقبال زعماء الثورة يوم ٢٦ يوليو للاحتفال بالذكرى الأولى لعزل الملك فاروق ، ومغادرته البلاد .

وفى يوم ٢٣ يوليو .. وكذلك يوم ٢٦ يوليو ، خطب محمد نجيب وباقى زعماء الثورة فى القاهرة وفى الاسكندرية .. نفس الخطب الطنانة التى طالما سمعتها الجماهير خلال السنة الأولى للثورة ، هجوم على الماضى البغيض ، ومقارنة بينه وبين العهد الجديد .. ووعود وأمانى عريضة للشعب فى مستقبل سعيد رغيد !

ولكن أحدا من خطباء الثورة وقادتها لم يشر فى أى من هذه الخطب المذاعة على الشعب وبكافة وسائل الإعلام إلى أمانى مصر القومية .. لا من قريب ولا من بعيد !

وكانت أمانى مصر القومية التى أجمع عليها شعب مصر ، ولم يختلف عليها الزعماء

وقادة الحقل الوطنى منذ الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٢ تتمثل فى أمرين :

١ - **خارجيا** : الاستقلال التام لمصر والسودان ، أى (وحدة وادى النيل) .

٢ - **داخليا** : الدستور والديمقراطية ، أى حرية الشعب فى أن يحكم نفسه بواسطة حكومة يفرضها برلمان ينتخب أعضاؤه انتخابا حرا بعيدا عن التزييف والضغط وبواسطة حكومة محايدة غير بوليسية .

وعلى مدى سبعين عاما كاملة ، كان الشعب يخوض المعارك الضارية من أجل تحقيق أمانيه القومية ضد قوات الاحتلال البريطانى وضد الزعماء الممالئين له أو للسراى، واستشهد عشرات الألوف من المصريين الذين ماتوا وهم يهتفون للاستقلال ، ووحدة وادى النيل ، وللدستور .. والحرية . بدأ ذلك منذ أن أيقظ مصطفى كامل الزعيم الشاب الوعى الوطنى لأول مرة بعد النكسة العرابية التى انتهت بالاحتلال البريطانى لمصر ثم بثورة ١٩١٩ التى تزعمها سعد زغلول ثم فى ثورات الجامعة سنة ١٩٣٥ وفى الأربعينات ، كما تمثلت مقاومة الشعب فى الجمعيات السرية التى تكونت من بعض الشبان الثائرين الذين لجأوا إلى الإرهاب لتحذير بعض العملاء من الانحراف والخيانة والمروق عن وحدة الصف الوطنى وذلك ابتداء من مصرع بطرس غالى بيد إبراهيم الوردانى ، ومرورا بقتل السير لى ستاك سردار الجيش بالسودان على يد جمعية اليد السوداء ، وانتهاء باغتيال أمين عثمان والتى اتهم فيها أنور السادات بالاشتراك فى قتله .

ولكن ماذا فعلت الثورة منذ انتصارها خلال عام كامل لتحقيق أمانى مصر القومية فى الداخل والخارج ؟

- أما فى الداخل فقد بدا واضحا أن الثورة قد عدلت بعد عدة أسابيع عن المبدأ السادس الذى ارتبطت به يوم إعلانها بخصوص تبرير قيامها لإعادة الدستور وإقامة حياة ديمقراطية نظيفة ، وقد سبق أن وضحنا كيف أنها انقادت لإرشادات مستشاريها الذين زينوا لقادتها مزايا الحكم المطلق وكيف عصف سليمان حافظ ومن معه بالأحزاب والدستور والحريات وكل ملامح الديمقراطية .

- أما فى الخارج ، فقد كانت قضية الاستقلال ووحدة وادى النيل من أهم المسائل التى شغل بها قادة الثورة منذ قيامها .

وكان على قادة الثورة لكى يضمنوا تأييد الشعب لهم أن يحققوا نجاحا ما فى هذا الميدان .. خصوصا وأن حكومة الوفد الأخيرة كانت قد أعلنت عدم جدوى المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، ثم أعلنت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية الحكم الثنائى بالسودان المعروفة

باتفاقية سنة ١٨٩٩ ثم باركت الكفاح المسلح الذى قام به الشعب ضد قوات الاحتلال فى مدن القنال كما أمرت بمقاطعة أى تعاون مع هذه القوات وسحبت جميع العمال المصريين الذين كانوا يعملون بهذه المعسكرات وألحقت أكثر من مائة ألف عامل بالشركات ومصالح الحكومة فى أقل من أسبوعين وامتنع متعهدو الجيش البريطانى عن توريد الطعام لهم الأمر الذى وضع هذه الجيوش فى عزلة قاتلة رغم محاولتهم تموين جيوشهم عن طريق قبرص .

فلما نجحت القوى الاستعمارية فى إجهاض أول انتصار قومى للشعب المصرى بحرق القاهرة وإسقاط حكومة الوفد بمعاونة العملاء فى الداخل ظلت جميع القوى الوطنية والأحزاب المختلفة تتمسك بمبدأ اللاعودة إلى المفاوضات كطريق لتحقيق الأمانى القومية لشعب وادى النيل .

ولكن الثورة بعد أن استتب لها الأمر شذت عن هذا الإجماع وأعلنت فى أواخر أبريل ١٩٥٣ بأنها سوف تتفاوض مع الانجليز ، ظنا منها أن المفاوض البريطانى سوف يكون أكثر تساهلا معها بعد أن زالت السراى التى كانوا يعتمدون على نفوذها ، وبعد أن ذاقت قوات الاحتلال مرارة الكفاح الشعبى المسلح والمقاطعة .. ذلك بالرغم من أن بعض أعضاء مجلس القيادة كانوا قد اشتركوا مع الفدائيين فى معارك القنال .

ولكن الثورة كانت واهمة ..

لقد اعتمدت الثورة على وعود أمريكا بالوساطة مع انجلترا لإنجاح المفاوضات .

ولكن ساسة انجلترا العتاة أدركوا أن أمريكا تهدف إلى احتواء الثورة الجديدة إن لم تكن قد احتوتها بالفعل ، كما حدث فى سوريا بعد انقلاب حسنى الزعيم .

ففى أول اجتماع بين وفدى المفاوضات ، فوجئ المصريون بأن الجانب البريطانى أكثر تشددا مما كانوا يتصورون .. حتى البديهيات التى سلم بها الانجليز مع المفاوضين المصريين قبل الثورة ، عارضوا فيها .

وكان هذا الموقف بديهيا من جانب الانجليز .. ذلك أنهم كانوا يعلمون مسبقا بأن جلاءهم عن مصر هو تمهيد لإحلال أمريكا محلهم سياسيا واقتصاديا فى المنطقة كلها .

واضطر المفاوضون المصريون إلى إعلان قطع المفاوضات بين مصر وانجلترا بعد أسبوع واحد من بدايتها .

كان وفد المفاوضات المصرى برئاسة محمد نجيب وعضوية عبدالحكيم عامر وصلاح سالم وعبداللطيف البغدادى ومحمود فوزى .. كلهم تقريبا من العسكريين .. الرئيس رجل طيب تجوز عليه الخديعة ، والباقون شبان عسكريون صحيح أنهم وطنيون ومتحمسون ، ولكن تنقصهم الخبرة والدراية والحنكة السياسية ، والأخير كان عضوا فى الوفد بوصفه وزيرا للخارجية ولم يكن فى مكنته مخالفة الباقين فى الرأى .

ومن العجيب أن هذه المفاوضات التى كانت على خلاف إجماع الشعب تمت بموافقة وزراء ممن ينتمون إلى الحزب الوطنى الذى كان دائما يرفع شعار (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) !!

صدم رجال الثورة لتعثر المفاوضات وقطعها بعد أيام من بدئها فى وقت كانوا يحرصون فيه على أن يحرزوا فيها نجاحا لكى يقدموا للشعب بعض المكاسب فى ميدان السياسة الخارجية .. ولكن الشعب كان يعلم أنهم لن يستطيعوا ذلك .

ووجدت أمريكا فرصتها فى التقدم خطوات نحو وضع اليد على الثورة واحتوائها ، فأبدت استعدادها للوساطة من جديد ..

وأعلنت الثورة عن عودة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال فى مدن القنال من جديد ..

ولكن طوائف الشعب المختلفة لم تستجب لهذه الدعوة .. كان الفدائيون الذين دوخوا الانجليز فى حرب العصابات بعد إلغاء المعاهدة فى المعتقلات والسجون .. وكانت الأحزاب التى تنتمى إليها الجماهير من الفدائيين قد حلت وقبض على زعمائها .. وكانت الإجراءات الاستثنائية التى اتخذتها الثورة لتأمين نفسها قد أرهبت الكثيرين من الشرفاء الذين آثروا الانعزال والسلبية .. وكانت الصحافة مكممة ومقيدة تنشر الدعوة للكفاح بلهجة الأمر العسكرى الصادر من قيادات الجيش !

وانتهى الأمر بأن الثورة جندت بعض الضباط والجنود النظاميين تحت إشراف المخابرات للقيام ببعض غارات ضد بعض المعسكرات البريطانية .

ولكن الانجليز لم يترنحوا من هذه الغارات .. إن الاحتلال لا يخشى إلا من جماهير الشعب الذين تقودهم عواطفهم الطبيعية وحماستهم ووطنيتهم والذين ينتسبون إلى أحزاب وهيئات متطرفة فيحملون السلاح ويحاربون بضراوة عن عقيدة .. فيقتلون ويقتلون ! كان هذا هو الموقف بالنسبة لقضية الجلاء عندما احتفلت الثورة بعيد ميلادها الأول فى شهر يوليو ١٩٥٣ .

أما الموقف بالنسبة للسودان فقد كان كما يأتى :

كان السودان يحكم حكما ثنائيا من انجلترا ومصر بموجب اتفاقية ١٨٩٩ التى وقعها بطرس باشا غالى عن مصر ، ولكن انجلترا كانت تنفرد بحكم السودان من ناحية الواقع ، رغم رفع العلم المصرى بجانب العلم الانجليزي في جميع مدن السودان ، ورغم وجود قوات من الجيش المصرى هناك . وكان هذا منطقيا إذ أن مصر بدورها كانت محتلة وتابعة لانجلترا قبل سبع عشرة سنة من توقيع هذه الاتفاقية .

وكان الشعبان المصرى والسوداني يؤمنان بأنهما شعب واحد وحدت بينهما الطبيعة والنيل والحضارة القديمة واللغة والدين .. كان شعبا واحدا يعيش فى وطن واحد مهما قسمه الاستعمار إلى شمال وجنوب .

وفى ظل هذا الإيمان بالوحدة الأبدية بين الشعبين ، كان الشعب السودانى يثور على الاستعمار الانجليزى مطالبا عودة الوحدة مع مصر ، وقدم الكثير من الضحايا والشهداء، وكذلك فعل الشعب المصرى .

ولذلك فقد تعثرت جميع المفاوضات التى جرت بين مصر وانجلترا والتى أجراها الزعماء المتعاقبون منذ سنة ١٩٢٤ بسبب السودان .. فقد كانت انجلترا تسلم دائما بحق مصر فى الاستقلال واستعدادها لجلاء قوات الاحتلال ، ولكنها كانت تتمسك دائما باستمرار الحكم الثنائى فى السودان . ولم يكن فى مصر كلها مواطن واحد يستطيع أن يفرط فى السودان من أجل استقلال مصر !

كان الأمير عمر طوسون ، وكان من الرعيل الأول لقادة الحركة الوطنية فى مصر يقول: إذا لم نستعمر السودان ، فليستعمرنا السودان !

وكان سعد زغلول يقول : إن المفاوض الذى يفرط فى السودان كالشخص الذى يفرط فى عرضه .

وكان مصطفى النحاس يقول : تقطع يدى ولا أقطع السودان . ولذلك لم يكن عجيبا أن يعلن مصطفى النحاس إلغاء الحكومة الوفدية لاتفاقية ١٨٩٩ الخاصة بالحكم الثنائى فى السودان وهو يفاجئ الدنيا بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ويدعو الشعبين المصرى والسودانى لمكافحة الانجليز فى اقليمى الوطن الكبير .

ولكن انجلترا التى كانت سياستها فى البلاد التى تحتلها تعتمد على قاعدة (فرق تسد) كانت تبذر بذور الشقاق بين أبناء الشعب السودانى مستندة إلى التكوين الطبقى والطائفى فى السودان .

ولم يكن فى السودان رجل واحد يوافق على الحكم البريطانى أو الحكم الثنائى ، ولكن قلة من السودانيين الذين يدينون بالزعامة الروحية للسيد عبدالرحمن

المهدى استجابوا لدعوة الانجليز المستترة باستقلال السودان عن مصر وانجلترا معا .

كانت الأغلبية الساحقة من الشعب السودانى تؤمن وتنادى بالاتحاد مع مصر باعتبار وادى النيل هو الوطن الأم ، وتألفت عدة أحزاب اتحادية أهمها الحزب الاتحادى الذى كان يرأسه اسماعيل الأزهرى .

وكانت أقلية من المهديين يطالبون بالاستقلال أولا ثم يقرر السودان المستقل مصيره سواء بالاتحاد الكامل أو بالاتحاد الفيدرالى مع مصر .. وكان هؤلاء يجمعهم حزب الأمة وكان من أبرز أعضائه المرحوم محمد أحمد محجوب رئيس حكومة السودان بعد ذلك .

ولكن الأكثرية الساحقة للشعب السودانى كانت تؤمن وتنادى بالاتحاد الاندماجى بين شعبى وادى النيل .

فلما ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ شعرت انجلترا بأن الأرض تميد تحت أقدامها فى السودان .

وبينما كانت انجلترا تدبر لإجهاض الكفاح المسلح الذى قام به الشعب ضد جيوشها بتحريض حكومة الوفد لحرق القاهرة والتخلص من هذه الحكومة وبرلمانها ...

أعلن الحاكم العام الانجليزى بالسودان مشروعا لدستور جديد يمنح السودان الحكم الذاتى حتى يستطيع تقرير مصيره طبقا لقاعدة حق تقرير المصير الذى تقرره مبادئ الأمم المتحدة .

ورفضت مصر ، حكومة وشعبا هذا الأمر ولم يؤيده إلا حزب الأمة فى السودان .

قال فؤاد سراج الدين وقتئذ إن الاستفتاء على تقرير المصير فى السودان كالاستفتاء على تقرير مصير (أسيوط) مثلا فيما إذا كانت تستقل عن مصر !

وعندما ثار الأمر أمام الأمم المتحدة ، طار الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر إلى باريس لعرض وجهة نظر مصر ، وفاجأ صلاح الدين باشا الحكومة المصرية والانجليزية معا بقبوله مبدأ الاستفتاء ... إيمانا منه بأن نتيجة الاستفتاء محتومة وهى الاتحاد الكامل مع مصر .. كان ذلك يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ . وبالرغم من أن الدكتور محمد صلاح الدين كان من أعظم وأكفأ وزراء الخارجية فى العالم العربى والبلدان الشرقية .. إلا أن مصر لم توافق على قبوله تحدى انجلترا ، ولو فى قضية ربحها مضمون .

كانت فكرة الاستفتاء مرفوضة ومستبعدة تماما من ضمير الشعب المصرى .. كانت المسألة مسألة مبدأ ، لا مجال فيه للمقامرة والتحدى .

اجتمع مجلس الوزراء على الفور ، وقرر استدعاء وزير الخارجية .. وفي هذا الاجتماع هاجم وزراء الوفد زميلهم وزير الخارجية هجوما عنيفا ، ونددوا بقبوله مبدأ الاستفتاء مخالفا إجماع الوزراء والشعب أيضا .. كان الهجوم من الحدة حتى أن الدكتور طه حسين اتهمه بالخيانة العظمى !!

وعاد الدكتور محمد صلاح الدين على أول طائرة أقلعت من باريس لكي يشرح لمجلس الوزراء الأسباب والملابسات التي دعته إلى قبول التحدي البريطاني .. عاد يوم ٢٧ يناير ، وكانت المؤامرة البريطانية قد سبقته في مصر .. كانت القاهرة قد احترقت في اليوم السابق .. وأقيلت حكومة الوفد في جنح الظلام !

كان هذا هو الموقف بالنسبة لمبدأ (الاستقلال ووحدة وادي النيل) يوم قيام حركة الجيش في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . وكما سبق أن ذكرنا .. كانت الثورة قد عادت إلى مبدأ المفاوضة مع الانجليز بعد أن قررت مصر عدم العودة إلى المفاوضات وأن على مصر أن تحرر نفسها بكفاح أبنائها ..

وكذلك فعلت الثورة بالنسبة لقضية السودان .

كان محمد نجيب ينحدر من أصل سوداني ، كما أنه ولد بالسودان ، وكان محبوبا من السودانيين على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم .

واستنادا إلى هذه الصلات قرر محمد نجيب (كما فعل الدكتور صلاح الدين) قبول التحدي البريطاني .. فقد كان موضوع تقرير المصير - كما يقول - لا يزعجه ولا يثير القلق في نفسه ، لأنه كان أدرى الناس بالعلاقة الخالدة بين شعبي وادي النيل (ص ٧٥ من مذكراته) ، ولكنه تناسى أن دسائس الانجليز قد تفسد توقعاته وتقلبها رأسا على عقب ، وأن العسكريين الذين عهدت إليهم القيادة بمعالجة موضوع السودان لم تكن لهم بشئون السياسة أي خبرة سابقة ، وأنهم لا يحسنون السباحة في بحرها العميق .

صحيح أن الغالبية العظمى للشعب السوداني كانوا متعاطفين مع الاتحاد ولا يعتبرون أنفسهم غرباء عن الشعب المصري ، بل إنهم كانوا يساهمون بالمشاركة العاطفية في سياسة مصر الداخلية ، ولم يكن مستغربا - قبل الثورة - أن تلتقي ببعض السودانيين فيؤكدون لك أنهم (وفديون) ! .. وكان الشعب السوداني بفطرته السليمة يحب مصطفى النحاس وينزله من نفسه منزلة القداسة .. حتى قادة حزب الأمة .. الحزب السوداني الذي كان يدعو للانفصال . ولذلك لم يكن مستغربا عندما اعترض سليمان حافظ على النحاس باشا وأراد تنحيته من ميدان السياسة في مصر أن يهاجم محمد أحمد محجوب أحد

قادة حزب الأمة السياسية الجديدة فى مصر ويتولى الدفاع عن الوفد وعن النحاس باشا فى صحف السودان ويندد بالحكام الجدد ، وأنهم حرب على أبسط مبادئ الديمقراطية والعدالة والقانون !

كما أن اسماعيل الازهرى وغيره من زعماء الأحزاب الاتحادية كانوا أيضا يعارضون الثورة فى محاولتها نزع زعامة النحاس بالقوة والإرهاب .. وصارحوا محمد نجيب بذلك .

صحيح أن محمد نجيب كانت تربطه بزعماء السودان على اختلاف مشاربهم السياسية صلات صداقة ومحبة .. هذه الصلات الطيبة مكنته من إقناع زعماء الأحزاب الاتحادية على أن تندمج هذه الأحزاب فى حزب موحد (الحزب الوطنى الاتحادى) برئاسة اسماعيل الازهرى وأن يوافق حزب الأمة على نتيجة الاستفتاء تمهيدا لتقرير المصير .. وصحيح أن ذلك قد تم بنجاح .. إلا أن هذا كله لم ينس الشعب السودانى مرارة تنحية الوفد وزعمائه وإبعادهم عن حلبة الصراع السياسى للقضية المشتركة .

والذى زاد الطين بلة ، أن محمد نجيب قد اضطر للموافقة على أن يكون صلاح سالم هو عضو القيادة المختص بقضية السودان .. وبالرغم من أن صلاح سالم كان قد ولد بالسودان عندما كان والده موظفا هناك .. إلا أنه صرح بأنه قبل قيام الثورة لم يكن يعرف شيئا قط عن قضية السودان وأنه لم يقرأ عن السودان إلا بعض قصص عن مغامرات صيد الوحوش فى الجنوب !! ومن المعروف أن مجلس القيادة كان قد أوفد صلاح سالم إلى السودان لمقابلة زعمائه والتعرف على الأحوال هناك .. ومن المعروف أيضا أن صلاح سالم عندما زار جنوب السودان شارك بعض القبائل هناك فى رقصة الحرب التى يؤدونها تحية للضيوف .. شاركهم الرقص بعد أن تجرد من ثيابه ، ونشرت صورته وهو يرقص عاريا فى جميع صحف العالم ، تحت عنوان «الكولونيل الراقص» ! وهناك فى السودان ، أمر صلاح سالم بفتح خزائن مصر ووزع المال بسخاء على زعماء الأحزاب ورؤساء القبائل حتى يشترى ولاءهم لمصر !!

كان صلاح سالم وقتئذ مثل بعض (تجار الشنطة) الذين رشحوا أنفسهم فى الانتخابات الأخيرة اعتمادا على شراء ذمة الناخبين فسقطوا ولم ينالوا عشر الأصوات !! فى هذه الأثناء قابلت المرحوم محمد أحمد محجوب الذى كانت تربطنى به وشائج وثيقة من زمالة ومودة وصداقة شديدة منذ سنوات طويلة سابقة على قيام الثورة - رغم خلافنا فى الرأى - وكنا نتجول فى شوارع الاسكندرية الهادئة بعد منتصف الليل حتى الصباح ونحن نتجاذب أطراف الحديث فى السياسة والأدب ، ونردد شعر الأقدمين من فحول

الشعراء .. كان محجوب يحفظ عن ظهر قلب ديوان المتنبى والبحترى وجرير وغيرهم ، كما كان راوية لشوقى وبيرم التونسى وغيرهم من المحدثين .. وكنت أكاد أجاريه فى هذا الميدان ..

قال لى ذات ليلة ونحن فى تجوالنا .

– من هذا الصاغ الراقص ، صلاح سالم ، آخر من أنجبته مصر من العباقرة .. يا سيدى .. نحن السودانيين ناس طيبون وأشراف ولسنا من أهل الطمع أو الجشع .. ما لهذا الأفاق يحاول شراء ضمائرنا وإفساد مبادئنا وتشويه سمعتنا أمام العالم .. قاتل الله المال ، ورحم شوقى الذى قال : لو دخل الجنة الدينار لأخرج منها الأبرار !!

وكان رحمه الله لا يمل من إقناعى من أنه لا يدعو لاستقلال السودان رغبة فى الانفصال عن مصر ، فقد ربط الله القطرين بوشائج لا تنفصم ، ولكن انجلترا تستعمر القطرين معا ولا معنى لاتحاد السودان مع دولة محتلة ، فإذا تحررت مصر من الاستعمار البريطانى فإن السودان سوف يختار الاتحاد مع مصر المستقلة .

كان هذا هو الموقف السياسى فى مصر خلال السنة الأولى للثورة .

– ثورة قامت لتصحيح الأوضاع الديمقراطية ولصيانة الدستور وإعادة الحياة النيابية وضمان الحريات السياسية لجميع المواطنين .. وبعد أسابيع استطاع أن يلتف حولها بعض الانتهازيين فحولوا مسارها إلى طريق الديكتاتورية بعد أن تنكرت للديمقراطية فألغت الدستور والحياة النيابية وفتحت السجون والمعتقلات للكثيرين من الأشراف الذين جاهدوا وحاربوا الاحتلال البريطانى وطغيان السراى والأقليات .

– وعادت مصر الثورة إلى مبدأ المفاوضات مع انجلترا بعد أن أعلنت مصر عدم الرجوع إلى التفاوض وأن الاستقلال سوف يحققه المصريون بتضحياتهم وبطريق الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال .

– كما أعلنت مصر الثورة قبولها لمبدأ الاستفتاء فى السودان وحق السودان فى تقرير مصيره بعد أن كان ضمير الشعبين يرفض هذا الأمر طوال سنوات الكفاح المريرة .

مصطفى النحاس يتحرك

سبق أن ذكرت كيف أن الوفد رفض أن يقاوم الثورة منذ البداية عندما بدأت السير فى طريق الديكتاتورية وتنكرها لمبادئ الحرية والديمقراطية .. وكيف أن النحاس باشا كان يعارض كل من يطلب منه المقاومة ، وكان النحاس – رحمه الله – فى أوج زعامته ..

وكان يستطيع أن يوقف المسيرة الديكتاتورية من بدايتها ، فقد كان الملايين من أفراد الشعب يدينون له بالحب والزعامة ، ولا أكون مغاليا لو قلت القداسة .

صحيح أن الوفد كان قد حل رسميا بعد صدور قانون حل الأحزاب ، ولكنه من الناحية الواقعية كان لا يزال ضمير الأمة وممثلها .. لقد كانت عقيدة الجماهير في الوفد أقرب إلى العقائد الدينية ولا تضن بأي تضحية في سبيل عقيدتها .

ولكن النحاس كان يخشى لو أنه دعا إلى مقاومة العهد الجديد أن يؤدي ذلك إلى نشوب حرب أهلية بين الشعب والجيش ، ولن يستفيد من ذلك إلا أعداء البلاد .. انجلترا وإسرائيل .. الدولتان اللتان أذاعتا أن التخلص من مصطفى النحاس أهم بكثير من خلع الملك فاروق !!

وتشاء الصدف أن يكون يوم ٢٣ في الشهرين السابقين يومان حاسمان في تاريخ الصراع السياسي في مصر .

– ففي يوم ٢٣ يونيو احتفلت الثورة بمولد الجمهورية ، ذلك الاحتفال الذي حضره الزعيم نهرو بعد مقابلته للنحاس باشا .

– وفي يوم ٢٣ يوليو ، احتفلت الثورة بعيد ميلادها الأول بهذه المهرجانات الصاخبة التي أشرنا إليها .

وبعد شهر واحد ...

في ٢٣ أغسطس .. كانت البلاد تتأهب للاحتفال بذكرى سعد .. لقي سعد زغلول ربه في مثل هذا اليوم منذ ستة وعشرين عاما .

وكانت جميع الهيئات والاحزاب تحتفل بهذه الذكرى على مدى هذه السنوات الطويلة عاما بعد عام .. كانت الهيئات والاحزاب تتوجه زرافات في هذه الذكرى إلى ضريح سعد لقراءة الفاتحة ولكي تجدد العهد على السير في طريقه ، والتمسك بمبادئه .

وكان الوفد (وكذلك الهيئات الأخرى) تقيم السرادقات في مساء الذكرى ويلقي الزعماء الخطب السياسية التي تتناول الأوضاع السياسية في البلاد .

وكان الشعب المصري ينتظر بفارغ الصبر خطاب النحاس باشا الذي يلقيه في هذه الذكرى .. وهو الخطاب السياسي السنوي لزعيم الوفد وخليفة سعد .

ولكن الأمر اختلف في هذا العام .. ٢٣ أغسطس ١٩٥٣ . كان النحاس يقيم في فندق سان ستيفانو في هذه الأيام .. ورفضت الحكومة التصريح بإقامة أي احتفال بذكرى سعد وذلك لكي تحول بين النحاس وبين اتصاله بالجماهير .. وحتى لا يلقي خطابا يتناول فيه الأوضاع السياسية الحاضرة .

ولكن النحاس سافر إلى القاهرة قبل الذكرى بيوم واحد . وفى صباح يوم الذكرى .. فوجئ الناس بالزعيم العجوز الذى تجاوز السبعين يترجل من سيارته أمام ضريح سعد ، ويدخل الضريح الذى أحيط بسياج كثيف من رجال بلوكات النظام - الأمن المركزى بعد ذلك - وفى يدهم الهراوات الغليظة وعلى رؤوسهم الخوذات الحديدية .. ولم يستطع أحد أن يحول بين الرجل وبين الدخول .. دخل الرجل الضريح ، وهو يقول : السلام عليك يا سعد ورحمة الله وبركاته .

وقرأ الفاتحة فى خشوع .

وكانت الجماهير التى علمت بوجود مصطفى النحاس فى ضريح سعد قد اكتظت حول الضريح ، تهتف بحياة النحاس خليفة سعد .. واستبد بها الحماس .

ولم تستطع قوات الأمن أن تحول بين الجماهير وبين اقتحامها الضريح لتحية النحاس والهتاف بحياته ، وتقبيل يده .

وهنا رفع النحاس يده إلى الجماهير يطالبها بالصمت ، وطلب منها قراءة الفاتحة على روح سعد .

وعم الضريح الصمت .. اللهم إلا تمتمة خافتة من الذين يقرأون الفاتحة فى خشوع .

وأخرج مصطفى النحاس من جيبه أوراقا قرأ منها كلاما يخاطب به الجماهير .. كانت هذه الأوراق بها الخطاب الذى أعده النحاس لإلقائه على الناس كعادته فى ذكرى سعد .. ألقاه فى الضريح بعد أن حالت الحكومة بينه وبين الناس فى اجتماع عام .. كان الخطاب خطيرا للغاية .

لقد هاجم النحاس - لأول مرة - الثورة ، والاساليب التى اتبعتها فى القضاء على الحرية والدستور والحياة النيابية ، كما هاجم اعتقال الحكومة للناس وطالب بالإفراج فورا عن المعتقلين .

وهاجم أيضا سياسة الحكومة ورجوعها إلى مبدأ مفاوضة الانجليز بعد أن لفظت البلاد هذا الأسلوب .. كما أنه ندد بموافقة السلطة الحاكمة على ما عرضه الانجليز من منح السودانيين الحكم الذاتى تمهيدا للاستفتاء على مبدأ تقرير المصير .

قال النحاس .. إن أمانى مصر القومية قد أهدرت تماما على يد الحكام الجدد وحذر من مغبة التفريط فى حقوق البلاد وأن الأمة يقظة لما يدبره لها أعداؤها فى الخفاء وختم خطابه بقوله :

(إن حبل الباطل قصير ، إن طال يشنق صاحبه) .

كان خطاب النحاس باشا فى ضريح سعد يقابل بالتصفيق والهتاف من الموجودين بالداخل .

كما كانت الجماهير التى احتشدت حول الضريح خصوصا أمام (بيت الأمة) تردد هتافاتها التقليدية بحياة النحاس باشا .. زعيم الأمة .

وكانت أهم الهتافات التى رددها الناس داخل الضريح وخارجه :

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة .

عبارة سعد زغلول الخالدة ..

وفى هذه المظاهرة الصاخبة ، ألقى النحاس خطابه الخطير ، ثم قرأ الفاتحة على روح سعد ...

وقفل راجعا إلى بيته .

وفى اليوم التالى ، عاد مصطفى النحاس إلى الاسكندرية .. فى مصيفه بفندق سان ستيفانو .

منشور سرى لخطاب النحاس

امتنعت الصحف عن الإشارة إلى ذكرى سعد أو إلى توجه مصطفى النحاس إلى ضريحه فى يوم الذكرى ، ولم تشر بطبيعة الحال إلى الخطاب الذى ألقاه .

ولكن جميع إذاعات العالم نشرت القصة بالتفصيل وأوجزت فحوى الخطاب .

وبعد أيام قليلة انتشر شباب الوفد بالاسكندرية والقاهرة فى جميع أنحاء المدينتين يوزعون منشورا به النص الكامل لخطاب النحاس باشا فى ضريح سعد بمناسبة ذكراه السادسة والعشرين ..

كان النحاس باشا قد أرسل صورة من الخطاب إلى الصحف اليومية لنشره ، فلما حالت الرقابة دون هذا النشر استطاع الشبان الوفديون من طلبة الجامعة الحصول على صورته وطبعه سرا ... ووزعت منه عشرات الألوف .. واهتزت الدوائر الحكومية ، وشعر رجال السلطة أن الأرض تميد تحت أقدامهم ..

أخيرا تحرك مصطفى النحاس .

بعد هذه الوقائع بأيام ، دخلت مقهى التريانون ، فوجدت الأستاذ شفيق الديب المحامى الذى كان أحد نواب الاسكندرية فى مجلس النواب الأخير يجلس هناك ، ودعانى إلى مزاملته ..

أخذنا نتحدث فى أمور شتى .. أهم ما تناوله الحديث موضوع خطاب النحاس باشا فى ذكرى سعد وتوزيع هذا الخطاب فى المنشور السرى الذى كانت تتهافت الناس على الحصول عليه ...

قلت له ... أخيرا تحرك النحاس باشا .. يا شفيق بك ، أنا أخشى أن يكون تحركه بعد فوات الأوان ... أخشى ألا يستطيع الأرنب اللحاق بالسلحفاة ...

كنت أشير بذلك إلى قصة السلحفاة والأرنب المعروفة بين قصص الأطفال .

قال لى شفيق الديب ... ماذا يستطيع النحاس باشا أن يفعل بمفرده والحكم العسكرى فى البلاد .

وأجبته أن النحاس يستطيع أن يفعل الكثير إنه الذخيرة المختزنة التى يخشى انفجارها الجميع ، إنه يمثل كل قيم النضال الوطنى لجيلنا والجيل السابق علينا ، فضلا عن أنه يمثل أجمل القيم الروحية .. الفضائل والمثل العليا والتدين وغير ذلك .

إن النحاس باشا يا شفيق بك ولى من أولياء الله الصالحين ، ولذلك فهو منجذب لأولياء الله .. ولذلك فإن جماهير الشعب لا فى مصر وحدها (مسلمين وأقباطا) بل فى جميع البلاد العربية ، والبلاد الاسلامية وبلاد الشرق تدين له بالحب والولاء ... وأردفت هذا الكلام بقولى :

لماذا لا يعاود النحاس باشا اتصاله بأولياء الله الصالحين .. لماذا لا يصلى الجمعة الجاية فى سيدى أبى العباس مثلا ، واللى بعدها فى سيدى جابر ، واللى بعدها فى سيدى السيد البدوى ثم فى سيدنا الحسين ، والسيدة زينب ، وبعدين فى سيدى عبدالرحيم القناوى !؟

ثم تابعت قولى :

– تعرف يا شفيق بك ... لو أن النحاس باشا عمل كده ... يا سلام ، كل شئ فى البلد يتصلح .. كل الصراصير تدخل الشقوق !

وأجابنى الاستاذ شفيق الديب :

– عندك حق ... لكن زى ما تقول النحاس باشا الله يدى له العافية راجل كبير فى السن وصحته لا تساعده على تحمل النشاط ده ...

ولكنى أجبته ...

– أبدا يا شفيق بك .. النضال والكفاح ومنظر الجماهير المندفعة نحوه بالحب والاخلاص ترجعه شباب من جديد أنا شخصيا مستعد أنى أطلع المشنقة من أجل حب الجماهير ... إنما يا خسارة .. أنا مش النحاس باشا !!

وهز شفيق الديب رأسه مؤمنا على قولى وقال :

– عندك حق .. كلامك مضبوط .

وفجأة قلت له :

– على فكرة ... أنا كنت عند رفعة الباشا بعد ما رجع من مصر ، وسألنى عليك ... ويظهر إنه زعلان منك لأنك بقى لك مدة مازرتهوش ... وقال :

- أه والله ... صحيح أنا مقصر ، إنما كان عندى ظروف عائلية ، والضيوف من البلد بتكثر فى الصيف .. إن شاء الله إن كان لنا عمر أزوره بكره إن شاء الله .

- كان النحاس باشا رحمه الله يحب الاستاذ شفيق الديب لأنه رجل مشهود له بالطيبة وكرم الاخلاق وإخلاصه لمبادئه وعندما صافحنى شفيق الديب وهو ينصرف قلت له :

- والله يا شفيق بك لو قابلت النحاس باشا حاول إنك تعزمه على الصلاة فى سيدى أبى العباس !

- إن شاء الله .

وصلى النحاس باشا الجمعة

كان نفس الحديث الذى دار بينى وبين الاستاذ شفيق الديب هو الحديث الذى أكرره وأقوله لبعض الشبان الوفديين وطلبة الجامعة الذين يترددون على مكتبى وقتئذ ..

وفى نفس يوم اللقاء زارنى اثنان من الشبان الوفديين هما حسن رجب وعمر بركات ... وأخبرانى أن النحاس باشا مسرور من طبع خطابه فى ذكرى سعد وتوزيعه .. وأنه ينوى صلاة الجمعة القادمة فى مسجد سيدى أبى العباس ..

إنه توارد خواطر عجيب .. ورددت قول الشاعر :

(وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر) .

يقول الاستاذ شفيق الديب وهو يروى ما حدث بعد ذلك :

إنه فى مساء نفس اليوم كان يجلس بمقهى التريانون مع الاستاذين زغلول بشارة وفتحى عاشور المحامين حينما أخبره عامل التليفون بالمحل بأن مكالمة تليفونية تطلبه ، فتوجه إلى كابينة التليفون الخاصة بالمحل ، وإذا بالمتكلم عبدالخالق مجاور سكرتير النحاس باشا الخاص يطلب منه الحضور لمقابلة الباشا فى فندق سان ستيفانو ، وعاد إلى رفيقيه معتذرا ومستأذنا منهما لكى يتوجه لمقابلة النحاس باشا ، وأنه استقل سيارته إلى فندق سان ستيفانو حيث قابل النحاس باشا الذى أخبره أنه اعتزم أداء الصلاة يوم الجمعة القادم (بعد باكر) فى مسجد سيدى أبى العباس المرسى ، وطلب منه أن يرسل إليه سيارته بسائقها صباح هذا اليوم لكى يتوجه بها إلى المسجد!!.

وفى اليوم التالى اتصل بى الاستاذ شفيق الديب وأخبرنى أن النحاس باشا سيؤدى صلاة الجمعة غدا بمسجد أبى العباس .

وتهللت فرحا من هذا النبأ .

وفى صباح اليوم التالى .. أول يوم جمعة فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ ، بكرت فى النزول من منزلى ، وأخذت أتجول فى منطقة رأس التين المجاورة للمسجد .. وترددت على عدة

مقاه .. كانت الحياة تسير سيرها العادى ، وتأكدت أن أحدا لا يعرف بأن النحاس باشا سوف يصلى الجمعة فى المسجد العتيد .

بدأ المصلون يتوافدون على المسجد بشكل طبيعى للغاية .. وقبيل الأذان للصلاة لاحظت من المقهى الذى كنت أجلس داخله وأستطيع من موقعى مشاهدة المدخل الرئيسى للمسجد ، شاهدت بعض الشبان الوفديين واقفين بالقرب من باب المسجد ، وما لبث أن حضر الاستاذ شفيق الديب فى سيارة أجرة وصافح هؤلاء الشبان ، كانوا لا يتجاوز عددهم خمسة أفراد عرفت منهم حسن رجب وعمر بركات .. صافحوا شفيق الديب ووقفوا خارج المسجد فى انتظار القادم للصلاة ... مصطفى النحاس .

بعد دقائق قليلة توقفت بالقرب من باب المسجد الكبير سيارة ترجل منها النحاس باشا ومعه سكرتيره الخاص عبدالخالق مجاور .

وصافح النحاس من كانوا فى استقباله .. وما لبث أن تنبه بعض المارة والمتوجهين إلى المسجد للصلاة إلى وجود النحاس فأسرعوا يلتفون حوله يصافحونه ويحاولون تقبيل يده ، وتزاحم الناس حوله ، ودخل المسجد حيث قابله المصلون بالهتاف والدعاء .. وجلس متأهبا للصلاة .

وانتشر الخبر بسرعة البرق بين جماهير رأس التين والميدان والاحياء المجاورة ، وأخذ الناس يجرون فى لهفة متوجهين إلى المسجد لتحية النحاس باشا .

وبينما كان إمام المسجد يخطب خطبة الجمعة التى حيا فيها النحاس باشا تحية طيبة ودعا له وللوطن العزيز .. كان ميدان المسجد والشوارع المؤدية إليه تموج بألاف المواطنين، حتى لم يعد بها موضع لقدم .

وفى نفس الوقت كانت قوات الأمن قد تنبهت لخطورة الموقف فأسرعت بعدتها وعتادها، مئات من الجنود بخوذاتهم وهراواتهم تنقلهم سيارات البوليس الكبيرة وعشرات الضباط على رأسهم الحكمدار ووكيل الحكمدار وغيرهم من كبار الضباط .. كان هؤلاء جميعهم يحاولون تفريق الجماهير .. ولكن عبثا كانوا يحاولون .

لقد ازداد الناس إصرارا على الوقوف لتحية الزعيم الذى أحبوه .. لقد ذابت قوات الأمن الضخمة فى بحر الجماهير .. وتعالت هتافات الناس فى كل مكان يهتفون بحياة النحاس باشا والوفد ووحدة وادى النيل .. كانت أهم الهتافات التى ترددت فى ذلك اليوم (الحق فوق القوة – الأمة فوق الحكومة – لا مفاوضة مع الانجليز – لا استفتاء فى السودان – النحاس زعيم الأمة – لا زعيم إلا النحاس – الشعب يرفض الديكتاتورية – أين الدستور يا حكومة الثورة .... إلخ) .

لم تكن هذه الهتافات متفق عليها أو محضرة بترتيب مسبق ولكنها كانت تتردد فى كل مكان وتقال بحماسة بالغة وبأصوات عالية مدوية بين الجماهير المحتشدة حول النحاس فى الميدان الكبير الذى يقع به المسجد وفى شارع الترام والشوارع المتفرعة منها ... وكانت الجماهير تتزايد باستمرار .. كانت الناس تجرى مسرعة إلى حيث الزحام الكبير لكى تشارك فى تحية مصطفى النحاس واستقباله .

وازداد حرج رجال الأمن من ازدياد خطورة الموقف ، فالنحاس واقف تحيطه مجموعة من كبار ضباط الشرطة وتحيطهم الجماهير التى اكتظت بهم الشوارع .. كان النحاس يلوح للجماهير بيديه مبتسما فى هدوء واطمئنان .

فلما تفاقم الموقف حضرت ثلة كبيرة من الجنود يقودها بعض الضباط ، الجميع يضعون فوق رؤوسهم الخوذات ويمسكون فى أيديهم الهراوات ، ودفعوا بالجماهير التى تحيط بالرجل بعيداً عنه فى غلظة واضحة وحاولوا إجباره على ركوب السيارة والعودة من حيث أتى .

وهنا اندفع حسن رجب أحد الشبان الوفديين وقتئذ يحاول الالتحام برجال الشرطة فصاح فيه النحاس بألا يفعل .. ولكنه أصيب بحالة شبه هستيرية وأخذ يهتف وهو فى شبه غيبوبة (تسقط القوة الغاشمة - تسقط الديكتاتورية - تسقط حكومة الثورة !!) .

وأخذت الجماهير تردد هذه الهتافات فى عنف بالغ وكأنها تقبل التحدى ، ثم ما لبثت أن اقتحمت كردون الشرطة المحيط بالنحاس وحملت حسن رجب على أكتافها الذى أخذ يردد هذه الهتافات فيرددها الناس فى قوة وعنف وإصرار .

وهنا حاول أحد ضباط الشرطة أن يضرب حسن رجب بعصاه الغليظة .. ولكن مصطفى النحاس كان أسرع إليه من يده فقد أسرع الرجل الذى تجاوز السبعين فى حركة لا تصدر إلا من شاب فى العشرين ، لكى يمسك بالعصا وهى فى يد الضابط قبل أن يهوى بها على الرجل .. وأغلظ القول لهذا الضابط وحذره من الاعتداء على أى أحد من الناس وأنه يحمله مسئولية الدماء التى تسيل إذا حاول البوليس الاعتداء على أحد .

ولم يكن منطقيا أن ينهزم رجال الأمن ، فسرعان ما عاودوا ترتيب صفوفهم واستطاعوا أن يقبضوا على الذين تزعموا المظاهرة والهتاف ، ومنهم حسن رجب الذى كان لا يكف عن ترديد الهتافات المعادية فى حالة لا وعى كامل . وكان النحاس باشا قد ركب السيارة ومعه شفيق الديب وسكرتيره .. فلما رأى أن رجال الشرطة قد ألقوا القبض

على بعض الأشخاص أمر السائق بعدم السير ، وعبثا حاول كبار الضباط إقناعه بالمسير .. ولم تتحرك سيارة النحاس باشا إلا بعد أن أخلى رجال الأمن سبيل من قبضوا عليهم ومنهم حسن رجب الذى طلب منه النحاس باشا أن يركب معه فى السيارة .. وسارت سيارة النحاس باشا يحيطها عدد كبير من كونستابلات الشرطة والضباط راكبى الموتوسيكلات والجماهير تحيي الرجل بالهتاف والتصفيق على مدى الطريق الذى اجتازته سيارته حتى فندق سان ستيفانو حيث كان يقيم النحاس باشا .

لم أشترك هذا اليوم فى أى عمل إيجابى .. ولكنى كنت واقفا بين الجماهير الصاخبة المحتشدة مذهولا مما حدث فجأة وبدون ترتيب .. كنت فى حالة تأثر شديد وأنا أرقب هذه الجماهير التى نبتت من حيث لا أدرى ، والتى كانت تندفع نحو الرجل الذى لا يملك لها نفعا ولا مصلحة .. لم يكن مصطفى النحاس فى السلطة ، ولم يكن رئيسا للحكومة حتى تندفع حوله الناس تملقا أو رياء .. بالعكس كان كل من يهتف للرجل يعرض نفسه للتهلكة .. لغضب السلطة .. للاعتقال .. للمصير المجهول .

فما لهؤلاء الناس يندفعون نحو الرجل ، ويتهافتون عليه تهافت الفراشات على النار ولو كان مصيرها الاحتراق ..

هذه هى مصر .. هذا هو رجل الشارع البسيط .. هذا هو الشعب المصرى الصادق فى وطنيته المستعد للتضحية دائما فى سبيل مبادئه فى سماحة وكرم .

ما أروع منظر الجماهير التى تدين بالولاء والحب للزعيم الذى يعتقدون أنه يمثل أمانيهم وآمالهم ومثلهم العليا !! .

كانت صلاة النحاس باشا لفريضة الجمعة فى هذا اليوم حديث الناس فى الاسكندرية وفى كل مكان .

وفى الجانب الآخر (مجلس قيادة الثورة ، ورجال الحكومة) فقد أحدثت أنباء صلاة النحاس باشا دويا كبيرا فى صفوفهم وشعروا بأنه بالرغم من حملة الإعلام المكثفة للدعوة لهم أكثر من عام كامل وبالرغم من قوانين حل الأحزاب واعتكاف مصطفى النحاس وقادة الوفد .. فإن مجرد تحرك مصطفى النحاس فجأة لأداء الصلاة فى أحد مساجد الاسكندرية أو زيارته لضريح سعد زغلول بالقاهرة فى يوم ذكراه ، كان من الممكن أن تكون شرارة تندلع منها لهيب ثورة مضادة قد تعصف بالسلطة جميعها .

من أجل ذلك اجتمع مجلس قيادة الثورة على عجل لبحث هذا الخطر الجديد الذى يهددهم فى كيانهم ، وقرر اعتقال مصطفى النحاس والسيدة قرينته وذلك بتحديد

إقامتهما فى منزلهما بالقاهرة ، وأعيد النحاس إلى القاهرة بالقوة وفرضت عليه الحراسة المشددة .

وكان رجال الشرطة قد اعتقلوا عقب عودة النحاس إلى الفندق بعد صلاة الجمعة جميع الذين شاركوا فى استقباله أو الهتاف له ورحلوا إلى معتقل روض الفرج ثم إلى سجن المنيا الذى كان غاصا بالمعتقلين من الوفديين وأكثرهم من طلبة الجامعة .

وردا على زيارة مصطفى النحاس لضريح سعد زغلول وخطابه هناك وتوزيع هذا الخطاب فى منشور ، ثم زيارته لمسجد أبى العباس وأدائه صلاة الجمعة به بعد أسبوع .. أقام مجلس قيادة الثورة مؤتمرا شعبيا فى ميدان الجمهورية (عابدين) وذلك فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ خطب فيه محمد نجيب وجمال عبدالناصر وصلاح سالم وهاجموا جميعا الوفد ومصطفى النحاس .

وفى هذا اليوم أصدر المجلس أمرا بتأليف محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادى وعضوية البكباشى أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم وتختص بالنظر فى الأفعال التى تعتبر خيانة للوطن أو ضد سلامته فى الداخل والخارج وكذلك الأفعال التى تعتبر موجهة ضد نظام الحكم الحاضر أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة ... إلخ .

رد الثورة على تحرك مصطفى النحاس
مؤتمر شعبي في ميدان عابدين

فى هذا الاجتماع الذى حشد فيه النظام جميع عمال المصانع وموظفى الحكومة وتولت هيئة التحرير ترحيل أكبر عدد ممكن من أنحاء البلاد، كما تواجد فيه جماهير الإخوان المسلمين الذين كانوا يتكتلون فى مواقع مختلفة فى الميدان يرددون هتافاتهم المعروفة.. فى هذا الاجتماع خطب محمد نجيب خطبة مضرية لبس فيها ثوب الحماس وهاجم الوفد هجوما عنيفا قال فيما قال: ادعوا الوطنية وهى منهم براء، وتباكوا على الحريات لأنها كانت وسيلتهم للوصول إلى الحكم فما أن يصلوا إليه حتى تكون باكورة أعمالهم العبث بهذه الحريات وهم يعلمون كما تعلم الأمة بأنهم ضالون ومضللون وكاذبون ومنافقون.

كما تحدث نجيب أيضا فنفى وجود أى فرقة أو خلاف فى الرأى بين أعضاء مجلس القيادة وأعلن أن الثورة قد عدلت سياستها وانتهجت سياسة أشد حزما، وختم خطابه بتحريض علنى على قتل الخارجين على الثورة قائلا: «فلنتدبر قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حيث قال ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة، وهو جميع، فاضربوه بالسيف كائنا من كان».

ومن العجيب أن اللواء محمد نجيب نفسه ذكر فى مذكراته بعد عشرين سنة من هذا الخطاب أنه شخصيا كان على خلاف كبير مع جميع أعضاء مجلس القيادة فى هذا الوقت بالذات!

وفى هذا الاجتماع خطب أيضا نائب الرئيس (جمال عبدالناصر) خطابا عنيفا هاجم فيه الوفد هجوماً سافرا متهما الوفديين بالرجعية ومن بين فقرات خطابه:

«أريد أولا أن أتوجه إلى هؤلاء الخونة القابعين فى جحورهم يتسمعون الآن علينا ونفوسهم يحكمها الخوف.. وتقتلها المرارة والحقد والكراهية، فأقول لهم إن عجلة الثورة ستستمر فى تقدمها محطمة فى طريقها كل خائن. وكل خائر، ولن تعرف الثورة بعد اليوم إلا الصرامة والقسوة لكل من تحدثه نفسه بالوقوف فى طريقها».

وختم جمال عبدالناصر خطابه بأن الثورة سوف تحقق هدفها الأكبر وهو القضاء على الاستعمار الأجنبى وأعوانه من الخونة المصريين!!

وكما جاء فى جميع الصحف الصادرة فى اليوم التالى قولها:

– واختتم الحفل بالخطاب الذى أقيم من أجله، والذى ألقاه الصاغ أركان حرب صلاح سالم، لسان الثورة، وميزانها الحرارى، فكانت كلمته فصل الخطاب.

– أما عن الخطاب، فحدث ولا حرج، لقد انطلق صلاح سالم، لسان الثورة وميزانها الحرارى، يتحدث على مدى ساعة ونصف من الزمن، فى خطبة طلابية حماسية شتم فيها النحاس والوفد وجماهير الوفد وصحفه ومن ينتمون إلى الوفد من قريب أو من بعيد، ونادى بالويل والثبور، وعظائم الأمور.. لهؤلاء جميعا. وكما أنه هاجم الأحياء، فلم ينج من خطابه الأموات.. حتى القمم الشامخة مثل سعد زغلول، فقد نال نصيبه من خطاب صلاح سالم.

وهذه فقرات من خطاب الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد وقتئذ وهو يهاجم حكومة الوفد وقادته وبرلمانه.. قال بالحرف الواحد:

– كان هناك برلمان وكان هناك دستور يوم استغل الحكام كفاح القنال سنة ١٩٥١ وترك الألوف من العمال الأبطال عملهم فى المعسكرات فلما فتحوا الاعتمادات حشدوا أتباعهم فى هذه الوظائف الجديدة وتركوا الكثير من العمال المكافحين المضحين دون عمل.

(ولم يكن هذا صحيحا على الإطلاق، بل إن العكس هو الصحيح كما هو ثابت واقعيا وتاريخيا).

– اليوم ترتفع رؤوس زعماء الشعب وهذا تاريخهم سواء مع أعداء البلاد أو مع

ملوكهم العابثين، ترتفع رؤوسهم اليوم ليتكلموا عن الوطنية. حقا إنهم لن يقولوا نحن رجعيون نريد إذلال الشعب واستغلاله، ولكنهم يقولون إن هذا العهد «أى نحن» قد فرط فى حقوق البلاد وباعها.

– وبعد أن ظلوا (يقصد حكومة الوفد) يستجدون المستعمر أكثر من ستة عشر شهرا دون أن ينالوا حتى الفتات من مائدته سرعان ما لبسوا أثواب الوطنية المتطرفة، ولم ينس حكام الشعب وزعماء الشعب أن يؤمنوا ظهورهم فاعتمدوا على السراى وخضعوا تحت أقدام فاروق!!

(وهذا غير صحيح أيضا إذ أن الثابت تاريخيا أن حكومة الوفد قد فاجأت الملك والإنجليز بإلغاء المعاهدة، فلما اشتعلت حرب الكفاح المسلح فى القنال تواطأ الملك والإنجليز مستعينين ببعض العملاء فى الداخل على حرق القاهرة للتخلص من حكومة الوفد).

– وبعد أن هاجم جريدة (المصرى) هجوما عنيفا واتهمها بالعمالة لحساب الإنجليز.. قال:

«اسمحوا لى وأنا وزير الإرشاد أن أعلن بقوة وحزم وباسم قيادتكم أن الرقابة على الصحف فى داخل مصر ستظل قوية بتارة تضع سيفها فوق كل رأس مخربة تريد أن تبلبل الأفكار وأن تشيع الفرقة والانهيار فى صفوف الشعب».. وأردف قوله متوعدا الصحافة:

«إننا سنطهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة، ولن ننساك فى هذا المضمار.. ياصاحبة الجلالة!».

– وتحارب الثورة كسادا اقتصاديا بعد كل ماجرى فى حكم البلاد.. ولا غرو فقد تسلمنا التركة خاوية على عروشها!

(وكم أتمنى بعد ربع قرن من خطاب صلاح سالم لو عادت مصر اليوم إلى الكساد الذى تحدث عنه حين كانت الخزينة مليئة بالمال وليست مدينة لأى دولة وكانت مصر بفضل الغطاء الذهبى والمال الاحتياطى أغنى دولة فى منطقة الشرق الأوسط على الإطلاق)!

وثيقة خطيرة
وتحريض على القتل

وفى ختام هذا الخطاب أعلن صلاح سالم أنه وقعت فى أيديهم وثيقة خطيرة تكشف عن التحالف الوثيق بين الاستعمار الأجنبى والخونة الرجعيين فى هذه البلاد لبث روح السخط فى البلاد وللإطاحة بحكم الثورة وشراء الصحافة لترويج هذه الحملات التى يجب

أن تستمر حتى شهر يوليو ١٩٥٤ والتركيز خلال هذه الشهور على تجنيد العمال والطلبة وخاصة طلبة الجامعات وجميع العناصر المضادة حتى الوطنيين المتطرفين!! وأعلن صلاح سالم أنه لن يذيع اسم الدولة أو الدول الاستعمارية التى تتبنى هذا الأمر مع الرجعيين والخونة المصريين!!

وكما حرض محمد نجيب فى خطابه الذى افتتح به المؤتمر على قتل من أسماهم بالخونة والرجعيين، أكثر صلاح سالم من الاستشهاد بآيات كثيرة من القرآن الكريم تحض على قتل المنافقين (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا، بشر المنافقين، بأن لهم عذابا أليما) وأكثر من ترديد اسم زميله وأخيه الشيخ الباقورى وزير الأوقاف الذى كان معروفا أنه الوزير الذى يمثل الإخوان المسلمين فى حكومة الثورة بالرغم من استقالته من عضوية مكتب الإرشاد إلا أن الكثيرين من الإخوان كانوا يعتبرونه رجلهم فى العهد الجديد.

إعلان مولد محكمة الثورة

وفى ختام خطابه قال (إننا نعاهدكم على أن نلتزم حكم الله العلى القدير وننفذ دستوره فى هؤلاء الخونة المارقين.. وإنى أعلنها عالية مدوية. لا حرية للخونة، إنه حكم الرب ولن نخالف له أمرا)!

وختم خطابه أخيرا بإعلان مولد محكمة الثورة قائلا:

(لذلك أعلن باسم مجلس الثورة تشكيل محكمة الثورة من بعض رجال مجلس الثورة وستنظر هذه المحكمة فورا فيما تقدم إليها من متهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد وضد كيان الثورة.. وسيقوم مجلس الثورة مجتمعا بتقديم اسماء المتهمين تباعا إلى هذه المحكمة التى ستصدر أحكامها باسم مجلس الثورة).

وهكذا انتهى الاجتماع الخطير الذى أطلق عليه اسم (المؤتمر الشعبى) والذى استمع إليه المصريون على الهواء من إذاعاتهم، وكذلك استمع إليه العالم العربى وغيره.

* * *

كنت جالسا فى بيتى أتابع بأعصاب مشدودة هذه الخطب المحمومة التى أذاعها أهم القيادات الثلاثة للثورة وقتئذ، وهى تعلن رسميا، وبدون مواراة بدء عهد الإرهاب فى الثورة المصرية.

أذكر أننى بعد دقائق قليلة من استماعى إلى خطاب محمد نجيب، أسرعت بإحضار كراسة أخذت أدون بها النقاط الهامة فى الخطب الثلاث بسرعة واختصار، لم أكن أستطيع الانتظار حتى الصباح لكى أطالع هذه الخطب فى صحف الصباح فى هدوء..

وأغلقت المذياع بعد انتهاء الاجتماع، فلم أعد أستطيع احتمال الاستماع إلى الأناشيد الحماسية التى ظلت الإذاعة تكررها طوال الليل.. وكان الوقت متأخرا، فقد فاتت مواعيد نشرات الأخبار الأجنبية حتى أعرف تعليقها على الأحداث التى تجرى فى مصر.

أخذت أراجع النقاط التى سجلتها للخطب الثلاث.. ولم أستطع أن أخلد إلى النوم، وأكثرت من تناول القهوة والتدخين، وغادرت بيتى مع خيوط الصباح الأول حتى أستطيع مطالعة الصحف عند وصولها.

وفى الساعة السادسة والنصف صباحا كنت جالسا بمقهى عبدالكريم بميدان محطة سيدى جابر.. أطالع الصحف.

كانت الصحف قد حددت فى هذا اليوم لأول مرة بعد أن أعلن وزير الإرشاد أن الرقابة على الصحافة سوف تظل قوية بتارة.

لم تنشر الصحف فى هذا الصباح إلا أنباء هذا الاجتماع بعد أن قدمت له بعناوين كبيرة ومثيرة، كما نشرت النصوص الحرفية للخطب الثلاث مع إبراز صورة محمد نجيب وجمال عبدالناصر وصلاح سالم أثناء إلقاء هذه الخطب.. وكذلك نشرت القائمة الأولى للمتهمين الذين اعتقلهم البوليس الحربى لتقديمهم إلى محكمة الثورة وتصريح وزير الإرشاد بشأنهم.

كانت جميع صحف هذا اليوم طبعة واحدة. لم تكن تختلف إحداها عن الأخرى إلا فى اسم الجريدة.. وصفحة الوفيات! والبقاء لله وحده!!

لاحظت لدى قراءتى المتأنية أنها أعدت إعدادا مسبقا وأن واضعها قد كتبها بلغة عربية سليمة خالية من الشوائب واللحن، وأنها تضمنت آيات من القرآن الكريم أو بعض أحاديث نبوية شريفة، أنزلها الله أو قالها الرسول فى المنافقين حتى يشعر البسطاء وهم يستمعون إليها أن الله سبحانه وتعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - يحرضونهم على القتل.

وتأكدت أن أحد رجال الدين هو الذى وضع هذه الخطب وأعدها بناء على تكليف القادة وقاموا هم بمهمة الإلقاء. ويؤسفنى أن أقرر أن أحدا من الذين أرخوا لهذه الفترة من تاريخ بلادنا لم يتعرض لهذه المسائل الجانبية والخلفية للثورة، والتى جنحت بها فيما بعد إلى الانحراف عن المسار الطبيعى لها والتى انتهت بها إلى تسلط مراكز القوى فيما بعد، والذى أدى إلى ما تعرضت له مصر بعد ذلك من نكسات حربية واقتصادية وحضارية.

ولذلك فإننى أهيب باللجنة التى عهد إليها بكتابة تاريخ الثورة - إذا جاز للتاريخ أن

تكتبه لجنة حكومية - أن تكشف القناع عن أحداث هذه الأيام التى لم يعاصرها شباب هذا الجيل، والتى نسيها الكثيرون ممن عايشوها فى زحمة الأحداث المثيرة التى ظلت تتلاحق بعد ذلك عشرين سنة كاملة.. أى حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

القائمة الأولى

ونعود فنقول إن أهم ما أبرزته صحف ذلك الصباح هى قائمة المتهمين الأولى التى أذاعها وزير الإرشاد (صلاح سالم) من المصريين الذين سوف يحاكمون أمام محكمة الثورة..

١ - إبراهيم عبدالهادى - رئيس وزارة سابق.

٢ - إسماعيل المليجى - بكباشى

٣ - الدكتور النقيب - طبيب

٤ - كريم ثابت - مستشار صحفى الملك السابق.

٥ - سعد الدين السنباطى - بكباشى

٦ - إبراهيم فرج - وزير سابق

٧ - محمود سليمان غنام - وزير سابق

٨ - ممدوح رياض - وزير سابق

٩ - عباس حليم - تاجر!!

هؤلاء هم الذين اعتقلهم البوليس الحربى وأودعهم سجن الأجانب تمهيدا لمحاكمتهم أمام محكمة الثورة.

كما أعلن وزير الإرشاد أن مجلس الثورة أمر باعتقال ثلاثة أشخاص وتحديد إقامتهم فى منازلهم، وهم:

١ - حافظ عفيفى - رئيس ديوان الملك السابق.

٢ - مصطفى النحاس - رئيس حكومة سابق.

٣ - السيدة زينب الوكيل - حرم مصطفى النحاس!!

وأردف وزير الإرشاد فى تصريحه يقول: إن تحديد إقامة هؤلاء الثلاثة فى منازلهم كانت بسبب مرضهم!!

كما صرح صلاح سالم، أن هذه هى القائمة الأولى، وهناك قائمة أخرى.. وخونة آخرون!!

بعد أن فرغت من مطالعة هذه الأنباء المثيرة فى الصباح الباكر من يوم ١٧ سبتمبر ١٩٥٣، شعرت بأننى فى حاجة إلى أن أخلو إلى نفسى لكى أفكر تفكيرا هادئا فيما نحن

مقبلون عليه، ولكن النعاس كان يغالبني، فقد قضيت الليل ساهرا يمزق أعصابي تفكير جامح مشوش، وأحسست أن رأسي يكاد ينفجر.

وغادرت المقهى الذي كنت أجلس به في محطة سيدي جابر بعد أن تناولت حبتين من الاسبرين وكوبا كبيرا من القهوة السادة بعد أن أضفت إليه عصير ليمونة وتوجهت إلى محطة ترام سيدي جابر لكي أستقل الترام عائداً إلى محطة الرمل ومنها إلى منزلي، ولكني وجدت في المحطة المقابلة مركبة ترام قادمة من محطة الرمل ومتوجهة إلى محطة فيكتوريا آخر ضواحي الاسكندرية، وكانت المركبة من النوع المكون من طابقين.. وأسرعت إلى هذه المركبة، وصعدت إلى الطابق الأعلى، وجلست.. وقلت لنفسي:

– إن الرحلة من محطة سيدي جابر إلى فيكتوريا، ثم العودة بنفس الترام إلى محطة الرمل تستغرق ساعة من الزمن، والوقت لايزال مبكرا، كانت الساعة قد تجاوزت السابعة بقليل، وكان الجو صحوا ونسمات الصباح منعشة، ومركبات الترام لم تزدحم بعد بالناس.. لعل هذه الرحلة تساعدني على التفكير الهادىء المتزن.

وقد صدق ظني، فقد زايلني الصداع واستطعت أن أخلو إلى نفسي، وهداني تفكيري إلى تحليل دقيق للأمور، أو هذا هو الذي أقنعت نفسي به.. قلت:

– إن الوفد لايزال هو القوة الفعالة التي لا تزال تسيطر روحيا على مشاعر الجماهير، وإن هذه الجماهير، لاتزال تؤمن به وبقادته وتدين لهم بالحب والولاء..

– كما أن رجال الثورة الذين يملكون جميع السلطات وعلى رأسها الجيش والبوليس لايؤرق أجفانهم ولا يقض مضاجعهم إلا شبح الوفد يتهددهم في أحلامهم ويحول دون طموحهم في الحكم والتسلط، بالرغم من القانون الذي قضى بحله كحزب، وبالرغم من أن قادته كانوا وراء قضبان السجون.

كانوا يعلمون أن زعامة مصطفى النحاس أقوى من أن ينتزعها أحد من ضمائر الناس. وهيهات أن تنتزع المقدسات من الضمائر.

– ولذلك فقد اهتزت الدنيا، ومادت الأرض تحت أقدامهم لمجرد أن مصطفى النحاس تحرك مرتين، وبعد أكثر من سنة من اعتكافه.. المرة الأولى عندما قام بزيارة ضريح سعد في يوم ذكراه وألقى خطابه الذي انتقد فيه رجال الثورة بالنسبة لمعاودتهم المفاوضة مع الانجليز وقبولهم مبدأ الاستفتاء في السودان.. والمرة الثانية حينما توجه لصلاة الجمعة في مسجد أبي العباس بالاسكندرية، وفي كل مرة كانت الناس تندفع نحوه قادمة من كل فج فور علمهم بوجوده، يلتفون حوله ويصفقون له ويهتفون باسمه.. بالرغم من أنه لم يكن

يملك لهم حولا ولاقوة. وبالعكس كانوا فى اندفاعهم التلقائى يتعرضون لخطر الضرب من رجال الأمن، وربما للقبض والاعتقال.

- ولذلك فإن هذا المؤتمر الشعبى الذى حشد فيه الناس بعد الترويج له والدعاية عنه بكافة وسائل الإعلام... كان ذلك كله ردا على تحرك النحاس باشا الأخير.. وهذه الخطب المحمومة التى ألقاها الثلاثة الكبار لم يكن مقصودا بها إلا الوفد.. مصطفى النحاس.. بالرغم من أن أحدا منهم لم يشر الى اسم النحاس بصراحة، بل كانوا يقولون (زعيم شعبى معروف.. أو زعيم الشعب) ولو كانت تقال بتهكم!

- إن الثورة لابد أن تكون فى أسوأ حالات الضعف وأن قادة الثورة أنفسهم لابد أن يكونوا منقسمين على أنفسهم ومختلفين فى الرأى، بدليل أن الخطباء الثلاثة أكدوا أنهم لم يكونوا أكثر اتحادا من يومهم هذا.. ولعلهم لم يجتمع رأيهم على شىء إلا فى خوفهم من تحرك الوفد وما عسى أن يسفر عنه هذا التحرك.. فقد يعصف بهم جميعا ويوردهم موارد الهلاك.

(أثبتت الأيام التالية أنهم كانوا فعلا منقسمين فيما بينهم انقسامات خطيرة كادت تنتهى إلى صدام مسلح بين أسلحة الجيش المختلفة).

- إنه بالرغم من أن محكمة الثورة كان المقصود بها القضاء على الوفد والتخلص من قادته.. إلا أن رجال الثورة وضعوا على رأس المتهمين فى قائمة الاتهام الأولى اسم ابراهيم عبدالهادى رئيس الهيئة السعدية.. وجاء اسم كل من إبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام عرضا فى قائمة المتهمين بين اسماء عديدة أكثرها من أعضاء الهيئة السعدية أو أقارب إبراهيم عبدالهادى وبعض رجال الملك السابق.

وقد أضيف اسم مصطفى النحاس بإعلان أنه صدرت الأوامر بتحديد إقامته مع السيدة حرمه فى منزله، مع العلم أن تحديد إقامة مصطفى النحاس كانت قبل ذلك بحوالى أسبوع، أى منذ أعادته السلطات بالقوة من الاسكندرية بعد أدائه صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس وفرض الحراسة المشددة عليه فى بيته بالقاهرة.

وخلصت من هذا إلى أن الثورة ماكانت تستطيع أن تبدأ بمحاكمة قادة الوفد.. فقد كانت لاتزال تخشى جماهيره، وأنها لن تحاكم مصطفى النحاس فهى لاتستطيع ذلك، ولكنها قبضت بصفة مبدئية على كل من إبراهيم فرج ومحمود غنام وأعلنت اسميهما فى ذيل قائمة من بعض زعماء الأقليات وجال السراى البعيدين عن عواطف الشعب وحبه.. لعل محاكمة قطبى الوفد تتوه فى زحام باقى المحاكمات!! ولكن لماذا تبدأ الثورة بمحاكمة ابراهيم عبدالهادى بالذات، ولماذا وضع اسمه على رأس قائمة المتهمين الأوائل؟

رأس الذئب الطائر

سبق أن ذكرت أن الإخوان المسلمين حاولوا أن يستقطبوا الثورة وينسبونها إليهم وذلك بعد الساعات الأولى لانقلاب ٢٣ يوليو استنادا إلى أن بعض قادتها من العاطفين على جماعتهم، وأشاعوا ذلك في طول البلاد وعرضها، وأن هذا الأمر قد أقلق قادة الثورة خصوصا جمال عبدالناصر الذي لم يكن يخفي ضيقه وتبرمه من هذه الشائعات المتواترة المنظمة التي برعوا في إذاعتها، وصدقها الكثيرون حتى كانت حديث الناس في محافلهم واجتماعاتهم، كما أشرت كيف أن جمال عبدالناصر كان يطلب مني أن أكذب ذلك فيما كنت أكتبه في سلسلة مقالاتي بجريدة المصري بعنوان (فلسفة الانقلاب).

أراد الإخوان احتواء الثورة والسيطرة عليها، وذلك بتأييدهم المطلق لها من اليوم الأول وبمساهمتهم في الدعوة ضد الأحزاب ورجال العهد الماضي جميعهم، وبالرغم من أن الثورة كانت تأمل في أن يشترك في أول وزارة ثورية لها بعد التخلص من علي ماهر بعض العناصر الشريفة من العاملين في الحقل الوطني برئاسة الدكتور السنهوري وكان عبدالناصر قد رشحني مع أحمد أبو الفتح لذلك كما طلب في نفس الوقت إشراك ثلاثة من الإخوان في نفس الوزارة.. فلما تعذر اشتراكي وأحمد أبو الفتح في الوزارة لعدم إمكان التعاون مع المرحوم سليمان حافظ الذي كان يحارب الديمقراطية ويدعو إلى الديكتاتورية العسكرية في غير مواراة.. تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فجأة وفي آخر دقيقة وكان الإخوان قد رشحوا ثلاثة للاشتراك في الوزارة (حسب معلوماتي) هم الشيخ الباقوري والمرحومين حسن العشماوي ومنير الدلة، ولكن جمال عبدالناصر اعترض على الأخيرين رغم صداقته لهما ورغم حضورهما إلى مقر مجلس القيادة للاشتراك في الوزارة.. فلما علم مكتب الإرشاد قرر المرحوم حسن الهضيبي عدم اشتراك الإخوان في الوزارة على أن يظلوا مؤيدين للحركة دون الاشتراك في الحكم، ولكن الباقوري كان قد أعلن قبوله للاشتراك في الوزارة وأصبح متعذرا عليه العدول أو الاعتذار، فقرر مكتب الإرشاد فصله من عضوية الجماعة!!

ومنذ ذلك اليوم (٧ سبتمبر ١٩٥٢) وضعت بذرة العداء في الأرض المشتركة بين الحركة والإخوان.. ولكنها كانت لاتزال جنينا في بطن هذه الأرض.. وفي نفس الوقت زرعت أيضا بذرة الانقسام في صفوف الإخوان.

– فقد اعتقدت حركة الجيش أن الإخوان يريدون السيطرة على الحركة وفرض آرائهم ومعتقداتهم عليها منتهزين فرصة خلو الساحة من الجماهير التي يمكن الاعتماد عليها لتأييد الحركة بعد أن قامت بمعاداة جميع القوى السياسية وأهمها الوفد.

– كما أن فريقا من الإخوان وجدوا فى قرار مكتب الإرشاد تحديا لا مبرر له، وظلوا يعتبرون الباقورى أحد قادة الجماعة ورجلهم فى الحكم.

– ولم يكن أمر هذا الانقسام ليغيب عن عبدالناصر ورجال مخابراته، فأخذ يشجع هذا الفريق ويقربه دون إظهار أى عداوة للجماعة.

– وفى نفس الوقت لم يستطع مكتب الإرشاد فصل هذا الفريق، بالرغم من أن الخلاف والانقسام لم يعد خافيا على أحد.

– وهذا الفريق المنقسم بدأ يتحدث بضرورة تغيير شخص المرشد وأن حسن الهضيبى ليس الشخص الذى يستطيع أن يقود الجماعة فى هذه الظروف.

– وهذا الفريق المنشق هو الذى اعتمد عليه جمال عبدالناصر فى قيادة الجماعات فى احتفالات الثورة ومحافلها وترديد هتافات الإخوان التقليدية بما يشعر الناس أن الإخوان جميعا يؤيدون الثورة، وذلك دون أن يستطيع الفريق الآخر إظهار عدم تأييده للثورة ودون أن تجهر الثورة بعدائها له.

إلا أن كلا من الثورة والإخوان كان فى حاجة إلى الآخر، خصوصا بعد أن أحرق النحاس السفن بين الوفد والثورة، وذلك بالرغم من عدم الانسجام بين الفريقين فقد عقد الإخوان والثورة حلفا شعاره: (اركب عربة عدوك مادامت تسير فى نفس الطريق)!

ولما كانت الثورة قد جاهرت ببدء عهد الإرهاب فى المؤتمر الشعبى الذى انعقد يوم ١٦ سبتمبر وإعلان قيام محكمة الثورة، فقد ضمنت تأييد الإخوان من الفريقين المنقسمين لها.. بتقديم إبراهيم عبدالهادى – عدوهم اللدود – كأول متهم أمام محكمة الثورة.

فى هذه الأوقات كان الإخوان يطالبون برأس إبراهيم عبدالهادى الذى نسبوا إليه تعذيبهم بعد حملة الاعتقالات التى قامت بها حكومته لهم ولاتهامه بالتحريض على مقتل المرحوم حسن البنا على أثر مصرع النقراشى باشا بيد أحدهم.

وبذلك وجدت الثورة الفرصة سانحة لكى تضرب عصفورين بحجر واحد.. إرضاء الإخوان وكسب تأييدهم جميعا بمحاكمة إبراهيم عبدالهادى، وإلقاء جثته إلى جماهيرهم. وفى نفس الوقت تقديم بعض وزراء الوفد للمحاكمة أمام محكمة الثورة وذلك لإرهاب جماهير الوفد وقادته.

وهكذا قررت الثورة، بعد أربعة عشر شهرا، من قيامها استعراض عضلاتها.. و.. قررت أن يكون إبراهيم عبدالهادى رأس الذئب الطائر!

وبدأ شهر العسل يمتد من جديد بين الثورة والإخوان!

وبدأت محكمة الثورة عملها

محاكمة إبراهيم عبدالهادي:

وفى يوم السبت ٢٦ سبتمبر ١٩٥٣، بعد عشرة أيام من هذا المؤتمر الشعبى، انعقدت محكمة الثورة لتبدأ باكورة أعمالها.. محاكمة ابراهيم عبدالهادى، وفى خلال الأيام العشرة السابقة على انعقادها شنت الصحف حملة إعلامية مركزة تمهد الرأى العام لمتابعة هذه المحاكمات مع التركيز على مهاجمة المتهمين الأوائل وتشويه سمعتهم وتمزيق تاريخهم الوطنى، وقد نال ابراهيم عبدالهادى النصيب الأوفى فى هذا الشأن!

كانت الصحف تنشر برقيات التأييد وتجديد الثقة والتهنئة التى كان يرسلها الكثيرون من جماعة الإخوان المسلمين إلى مجلس القيادة مطالبين برأس المتهم.. فى هذا الصباح، اقتيد إبراهيم عبدالهادى من السجن فى حراسة البوليس الحربى المشددة الى مبنى المحكمة، وما أن دخل إلى قاعة الجلسة حتى صوبت إليه عدسات التصوير من مصورى الصحف المصرية والأجنبية، وكاميرات السينما، تلتقط له عشرات الصور والأشرطة.

وجلس الرجل صامتا إلى جوار محاميه الأستاذ مصطفى مرعى، وجلس بجوارهما المرحوم الاستاذ على أيوب المحامى، الذى جاء متطوعا للدفاع عنه.

محكمة:

لست أدرى ماذا كان يدور بخلد الرجل فى هذه اللحظات التى كان جالسا فيها ينتظر انعقاد الهيئة التى سوف تحاكمه، فلم يسبق له كما أعلم أن وقف هذا الموقف.. موقف الاتهام.. اللهم إلا مرة واحدة. كان ذلك منذ نيف وثلاثين سنة عندما حوكم أمام المحكمة العسكرية الانجليزية، خلال ثورة ١٩١٩ .. كان متهما بقتل الضباط والجنود البريطانيين!! فى هذه الأيام السحيقة كان هذا المتهم شابا ثائرا من أبناء مصر ومن تلامذة سعد وأحد خطباء الثورة الذين شحنوا الجماهير بالبغضاء على الاحتلال والمحتلين.. وهكذا حدثنى قرناؤه الذين عاشوا هذه الأيام، لقد كنت وقتئذ طفلا، ولم أعرف عن هذه الأيام إلا ما قرأته عن ثورة ١٩١٩ ورجالها، ولكنى لم أعرف الرجل ولم أقابله فى حياتى.. حتى الآن.

حرصت على مشاهدة اللحظات الأولى لمحاكمة إبراهيم عبدالهادى كما عرضتها جريدة مصر الناطقة فى دور السينما فى نفس الأسبوع، كما كنت أمعن النظر فى الصور التى نشرتها الصحف له أثناء المحاكمة. كان يجلس مطرقا تنتهبه أحاسيس لا يعلمها إلا الله.

لابد أنه كان يقارن بين المحاكمتين.. كانت الإدانة فى محاكمته الأولى أمام المحكمة العسكرية الانجليزية وسام شرف يتحلى به المحكوم عليه، يتوارثه الأبناء، ويزهى به الأقارب!

أما الآن.. فها هو ذا يحاكم أمام محكمة عسكرية مصرية، قضاتها ضباط ثائرون.. وبتهمة الخيانة العظمى!

ذلك سر الابتسامة الباهتة التى كان يرسمها على شفتيه لكى يدارى التعاسة التى كان غارقا فى دوامتها، يجاهدها وتجاهده.

قاعة الجلسة مكتظة بروادها.. المتهم ومحاميه والحراس وممثلى الصحافة ومصوريها وآلات السينما، وبعدد غير قليل من الذين استطاعوا الحصول على تصريح بحضور المحاكمة.. الصمت يخيم على الجميع. الحديث فيها أقرب إلى الهمس الخافت، والأنظار متجهة إلى الباب الخلفى لمنصة الأعضاء.

وفجأة يفتح هذا الباب .. ليبرز منه صف ضابط ويقف وقفة عسكرية وهو ينادى بصوت جهورى:

محكمة..

ويقف كل من فى القاعة.. وتدخل هيئة المحكمة.. ويحتل كل منهم مقعده على المنصة الرئيسية.

الرئيس قائد الجناح عبداللطيف البغدادى، عضو اليمين البكباشى أنور السادات، عضو اليسار قائد أسراب حسن إبراهيم.. وعلى يمينهم ممثلا الاتهام (الادعاء) البكباشى محمد التابعى، وإبراهيم الهلباوى وكيل النيابة.

ويبدأ الرئيس نظر القضية رقم ١ محكمة الثورة سنة ١٩٥٣ بقوله:

(باسم الله وباسم الثورة نفتتح أول جلسة من جلسات محكمة الثورة.. هل المتهم موجود؟)

ويقف المتهم ليقول.. أيوه يافندم موجود.

ويطلب الأستاذ مصطفى مرعى التأجيل.

ويتلو سكرتير الجلسة الادعاءات الموجهة ضد المتهم.

(خيانة عظمى للاتصال بجهات أجنبية.. الزج بجيش مصر فى معركة فلسطين.. الاعتداء على الحريات العامة.. المشاركة فى قتل المرحوم الشيخ حسن البنا.. إفساد أداة الحكم.. الخ).

وأجاب المتهم على هذه الادعاءات جميعا بأنه غير مذنب. ويقف الادعاء يسأل المتهم:

– أنت حتترافع عن نفسك وإلا حيكون لك محام.. مين المحامى بتاعك لأن فيه هنا اتنين محامين؟

ويضيف الرئيس أن أمر تشكيل المحكمة يسمح بوجود محام واحد عن المتهم، ويحاول

الاستاذ على أيوب الكلام فتصده المحكمة، ولكنه يحتمل القول العنيف ويحاول أن يدلى بوجهة نظره فى هذا القيد الوارد بأمر تشكيل المحكمة.. ويسأل الرئيس المتهم عن محاميه.. ويجيب أنه اختار الأستاذ مصطفى مرعى ولو أنه كان يسره أو يبعث فى نفسه الطمأنينة أن يشترك معه على أيوب أو يكون بجانبه.

ويعقب مصطفى مرعى قائلا إنه كان يود إحساسا منه بجسامة مسئوليته أن يشاركه مسئولية الدفاع صديقه وزميله على أيوب.. ولكن وقد قضى القانون بغير ذلك فنحن لايسعنا إلا أن ننزل على حكمه، ولذلك يؤكد للزميل أنه وقد حرم من أن يشاركه بالفعل فى مسئولية الدفاع، أن يلتمس عنده الرأى، والنصيحة والمشورة.

ويحاول الرجل أن يجادل المحكمة ولكنها لاتلتفت إليه.. وينصرف الرجل حيث يرسل برقية إلى محكمة الثورة نصها:

(أرجو أن ينال إبراهيم عبد الهادى فى محاكمته أمام محكمة الثورة نفس العدالة التى لقيها من المحكمة العسكرية البريطانية عندما حاكمته فى ثورة ١٩١٩ .. على أيوب المحامى)!

أرجو من كل مواطن يقرأ هذه الكلمات أن يترحم على هذا الرجل.. النبيل الشجاع.

وتستمر المحاكمة.. مصطفى مرعى يطلب ضم قضايا وتحقيقات وأحكام وأوراق، كما يطلب استدعاء شهود الإثبات لمناقشتهم والتصريح بإعلان شهود نفى، وذلك فى مناقشات طويلة مجهدة أثبت فيها أنه لم يحقق مع المتهم فى أى من الادعاءات الموجهة إليه.. وتختلى المحكمة للمداولة ثم تعود للانعقاد وتقرر تأجيل المحاكمة ثلاثة أيام مع إجابة الدفاع لكل طلباته.. تلك كانت أولى جلسات محكمة الثورة.

الإخوان يطلبون طرد مصطفى مرعي!!

وتعاود المحكمة انعقادها يوم ٢٩ سبتمبر، ويعلن ممثل الادعاء فور انعقادها أن النائب العام حول إليه مذكرة مرفوعة من اليوزباشى عبدالباسط البنا يعترض فيها على حضور الأستاذ مصطفى مرعى للدفاع عن ابراهيم عبد الهادى لأنه كان وزيرا فى وزارته وكان يتوسط للصلح بين الإخوان والحكومة ولذلك فإن مرافعته تعتبر عملا مشينا يعاقب عليه قانون المحاماه ويطلب من المحكمة تنحيته وإخطار المتهم باختيار غيره.

ويثور مصطفى مرعى ثورة عنيفة ويقول إن المرحوم حسن البنا هو الذى أرسل خطابا إلى ابراهيم عبدالهادى يطلب وساطة مصطفى مرعى بين الحكومة والإخوان ووصفه بأنه الرجل القوى الأمين. وقال إنه يؤدى واجبه المقدس للدفاع عن المتهم، والمحاماة صناعة نجدة قبل كل شيء وأضاف أن مثل هذا الطلب تقدم به الأستاذ عبدالكريم منصور إلى

نقابة المحامين يطلب فيه أن تنحيه النقابة عن الدفاع ولكن النقابة اجتمعت وقررت أن حضوره جائز ولا غضاضة فيه على القانون.

وفي ثورة مصطفى مرعي وهو يحتد في القول، يقول:

إنه يعجب ويأسف ويتألم أن هناك إخوانا حركهم الجو السياسي الرهيب، لينقصوا من قدر مصطفى مرعي على حساب الحقائق ويسترسل حتى يقول.. ويشتد عجبي وأسفي أن تبدأ محاكمة اليوم في شكل مفاجأة قبيحة كريهة.. وهنا يقاطعه رئيس المحكمة قائلا:

– الرئيس – لا.. لا..

المدعي العام – أنا لا أوافق على هذا الكلام وأعترض عليه.

الرئيس – من المستحسن أن تراعي اللياقة في كل كلمة تقال في هذه المحكمة وألا تخرج في شيء مما تقول.

مصطفى مرعي – أرجوك.. أنا أعرف للياقة حقها فيما أقول.

الرئيس – لقد قلت الجو السياسي الرهيب، فماذا تقصد؟

مصطفى مرعي – حاشاي أن أقصد هذا العهد.. في عهد الوفد شاءوا أن ينقصوا من قدر مصطفى مرعي، وأنا أشكر للمحكمة استيضاحها هذه النقطة في عهد حكومة الوفد كتب ذنب في الصحف ورددت عليه، وهذا هو ما أقصده بالجو السياسي الرهيب الذي قلته، وهو عهد حكومة الوفد!!

الرئيس – المحكمة تمنع هذا.

مصطفى مرعي – ماكنتش أحب أن الرئيس يقول أن عليَّ أن أراعي اللياقة فأنا أعرفها تماما.

الرئيس – الكلام النابي لايصح أن يقال.

مصطفى مرعي – أخشى أن يكون قد وقع شيء من اللبس ولكن لحسن الحظ أن الرئيس قد استوضحني وبينت ما الذي أقصده بالجو السياسي الرهيب وأنه هو الجو الذي كانت تحكم به البلاد الى سنة ١٩٥٢ .

ملحوظة: (هذه المناقشات منقولة حرفيا من محضر جلسة محكمة الثورة).

وأنهت المحكمة هذه المناقشة إذ قررت أن يستمر الأستاذ مصطفى مرعي في مهمة الدفاع عن المتهم السيد إبراهيم عبدالهادي.. ويشكر المحامي المحكمة على ذلك، ثم يعاود التأكيد بأنه قصد بقوله عهد سنة ١٩٥٠ فيرد رئيس المحكمة قائلا له : إن هذه النقطة وضحت فقد تكلمت فيها بما فيه الكفاية، ويضيف رئيس المحكمة أنه يرجو من الدفاع ومن المدعي ألا يحاولا أن يتأثرا بما يدور في المحاكم الأخرى الموجودة في مصر.

ويتردد على لسان الرئيس عبارات وهو يخاطب الدفاع منها:

– يظهر أننا غايب عن ذهننا أن هذه محكمة ثورة.

– المفروض أن الثورة تتبع الطريق الذى سبق للثورات أن اتبعتها ولكن هذه الثورة كانت سامية كريمة، فقد سمحت للمتهم أن يكون أمامه الفرصة فى الدفاع عن نفسه إما بواسطة محام يختاره وإما بنفسه وهذا دليل على سماحة الثورة وكرمها!!

– اختصر وأوجز، فى كلامك. لابد أن تفهم أن هذه هى محكمة ثورة ولابد أن نبسط الإجراءات والمسألة مش مسألة مماطلة!!

كان واضحا أن رئيس المحكمة بدأ يناقش الأستاذ مصطفى مرعى مناقشات اتسمت بطابع الحدة والعنف خصوصا عندما أثار الدفاع عدم وجود أى تحقيقات مع المتهم، وجواب المحكمة بأن ذلك ليس ضروريا وربما ترى المحكمة أن تحقق معه فى الجلسة وليس هناك أى قاعدة معينة يجرى عليها العمل كما هو الأمر فى المحاكم العادية!

وبالرغم من أن الأستاذ مصطفى مرعى (على غير عادته) حاول أن يكون هادىء الأعصاب شعورا منه بالمسئولية الخطيرة الملقاة على عاتقه.. إلا أن طابع التحدى قد أرغمه على التنحى بعد أن قال وهو يرد على طلب الادعاء بجعل الجلسة سرية.

– ياسيدى أقول إن السرية وإن وجدت فهى لا تعفى من التحقيق قبل المحاكمة.. جينا المحكمة لاشفنا ورق ولا حقق معانا حيث كان يلزم هذا.

وعندما يجيبه الرئيس أن هذه الاعتبارات متروكة لتقدير المحكمة، يجيب على الفور: (أنا آسف أن أقول أنه يظهر أنى مش حاقدر أؤدى واجبى.. أنتم كنتم كراما لأنكم رأيتم أن تحققوا فى محكمة يرفرف عليها علم الثورة.. علم الأمان وعلم اسمكم ومقتضيات هذه الأسماء اللامعة أنا لايمكننى أن أعبر عن رأيى، بل وأصارحكم أننى عاجز تماما عن تأدية واجبى وعملى وأصارح هذا الرجل – ناظرا إلى المتهم – والأسى يمزق قلبى أننى عاجز عن تأدية واجبى نحوه، وأستأذنكم فى أن أتنحى وكلى أسف عن الدفاع عنه!) وعلى الفور يقول الرئيس:

– قررت المحكمة قبول تنحى الأستاذ مصطفى مرعى وللمتهم أن يختار من يرى للدفاع عنه.

ويطوى مصطفى مرعى أوراقه.. وينصرف!!

حكومة إيطاليا!

عندما كنت أطالع الصحف التى نشرت نص مادار فى جلسة المحاكمة شعرت بأسى عميق.. لقد أعجبت بموقف الأستاذ مصطفى مرعى وهو يدافع بكل قواه عن حق المتهم

فى الدفاع عن نفسه. وكذلك وهو يعترض على محاكمة المتهم دون أن يجرى معه أى تحقيق، وأيضا اعتراضه على طلب النيابة جعل الجلسة سرية فى الادعاء الخاص بالخيانة العظمى الموجه لموكله.. كما أكبرت فيه الكلمات الشجاعة التى قالها قبل أن يعلن تنحيه عن مهمة الدفاع لأنه أصبح عاجزا عن تأدية واجبه كمدافع عن المتهم.

ولكنى أيضا شعرت بالأسف لعباراته الأولى وهو يبرر ما قاله ردا على اعتراض رئيس المحكمة لقوله أنه يأسف لأن هناك إخوانا حركهم الجو السياسى الرهيب لينقصوا من قدره، وشكره للمحكمة أن استوضحته مايعنيه من هذا القول، وأنه كان يقصد حكومة الوفد!!

لقد كان شباب المحامين وقتئذ - وأنا منهم - نحب مصطفى مرعى ونرى فيه علما خفاقا للمهنة التى وصفها هو بأنها صناعة المروءة والنجدة..

ولكن يظهر أن مصطفى مرعى فوجىء بخطاب رئيس المحكمة له فى عنف وحدة وتحد، فسبق لسانه تفكيره، وقد يكون هذا زيادة فى حرصه على صالح موكله.. ولكن قوله لم يكن له أى مبرر.. أن هفوات العمالقة مهما كانت صغيرة، تبدو كبيرة.. كبيرة جدا..

أذكر أننى فى اليوم الثانى لهذه الجلسة.. دخلت قاعة المحامين بمحكمة الاسكندرية فوجدت الزملاء يطالعون أنباء المحاكمة فى صحف الصباح، ويعلقون على مادار بالجلسة بالنكات والقفشات.

وأذكر أن المرحوم الأستاذ حسن سرور نقيب محامى الاسكندرية وقتئذ وكان مشهورا بالدعابة والمرح، قال:

- لا ياولاد .. ده مصطفى باشا كان يقصد حكومة إيطاليا، مش حكومة الوفد!

(والنكتة معروفة..)

وطار رأس الذئب!

ونعود إلى محاكمة ابراهيم عبدالهادى بعد انسحاب محاميه، يسأله الرئيس: إنت حتوكل حد والا حتدافع عن نفسك؟

ويجيب المتهم: اسمحوا لى.. أنا اتهمت بالخيانة تهمة علنية عرفت فى الدنيا كلها وأنا واثق من براءتى وماكان لمثلى وقد أعطى حياته شابا لبلاده أن يخونها فى نهاية حياته.

ويحاول المتهم أن يستطرد فى الكلام ولكن رئيس المحكمة يطلب منه الإجابة على سؤال المحكمة.. هل سيوكل محاميا أم يدافع عن نفسه..

الرئيس - إحنا عاوزين إجابة على سؤال المحكمة.

المتهم - تركت لكم الأمر ..مش قادر.

الرئيس – هل وكلت عنك محاميا.

المتهم – لا أستطيع.

الرئيس – حتى ولا أمر الدفاع عن نفسك؟

المتهم – أنا لا أستطيع أن أعمل شيئا.

الرئيس: يعنى حتدافع عن نفسك.

المتهم – لم يعد عندى أى حاجة .. هذا خلاصة ما لدى.

وتختلى المحكمة للمداولة لنظر الادعاء بالخيانة فى جلسة سرية، وتعود للانعقاد لكى تقرر الاكتفاء بدفاع المتهم عن نفسه وينظر الادعاء فى جلسة سرية بعد سماع الادعاءات الأخرى. وتوجه المحكمة الأسئلة إلى المتهم فيجيب أحيانا، ويصمت حينا، وعندما يجيب المتهم على سؤال بخصوص مسئوليته فى الزج بالجيش فى حرب فلسطين فيقول إن حيدر(١) هو المسئول عن ذلك، فيسأله الرئيس:

– أفهم من ذلك أن رئيس الديوان كان (ميس).

وإذ يحاول المتهم نفى ذلك.. فيقول الرئيس:

– أنا أقصد طرطور!

ويتهاوى المتهم إعياء من هذه اللطمات.. ويوجه إليه رئيس المحكمة سؤالا فيجيب:

– حضرات القضاة، يؤسفنى أنه لايمكننى أن أستمر هكذا بدون محام.

ويرد عليه الرئيس: المفروض أنك تعاون المحكمة على أداء واجبها فى تحقيق العدالة ويجيب المتهم:

– هذا آخر ما لدى.

وتستمع المحكمة إلى الشهود.

أولهم الفريق محمد حيدر رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى عهد فاروق ووزير الحربية وقتئذ، فيشهد أن المسئول عن حرب فلسطين هو المرحوم النقراشى باشا والملك.

ويعرض بعد ذلك الادعاء الخاص بتعذيب الإخوان المسلمين، فيقول الرئيس للمتهم:

الرئيس – نحب نستوفى بعض نقاط.

– المتهم – اسمح لى.. اعفينى.

– الرئيس – مش عاوز تساعد المحكمة.

– المتهم – أنا بشوف إن دفاعى ناقص.. علشان كده تركت الأمر لكم.

---

(١) لم تمس الثورة الفريق محمد حيدر قائد الجيش فى عهد الملك والمسئول عن حرب فلسطين والأسلحة الفاسدة وفساد الجيش لأنه كان خال عبدالحكيم عامر.

– الرئيس – لماذا لم توكل محاميا عنك.. نحن أطلقنا لك الحرية فى هذا.

– المتهم – وهى مسألة محامى.. دى مسألة إجراءات أيضا.. أنا أترك أمرى لضمائركم.

– الرئيس – أظن إحنا أوضحنا من قبل أن محكمة الثورة لاتسمح لمتهم أن يأخذ كل هذه الحقوق.. نجيبه نحاسبه وبعد خمس دقائق، نحكم عليه، ولكن الثورة كريمة بما فيه الكفاية.. أليس كل هذا كرما؟

– المتهم – أنا لا أنكر أن للثورة هذا الحق، وحقى مطلوب منكم وعلشان أقوم بواجبى فى تسهيل عمل المحكمة يجب أن تعطونى حقا.. اعطونى حقى. واسمعوا تحقيقا وأدلة واعطونى الفرصة.

– الرئيس – هذا تحقيق كامل.

– المتهم – معلهش.

وتستدعى المحكمة شهود الادعاء.. الشاهد السيد رجب، والشاهد أحمد الملط من الإخوان الذين اعتقلوا سنة ١٩٤٩ بعد اغتيال النقراشى، ثم الشاهد عبدالكريم منصور زوج شقيقة المرحوم حسن البنا.. والأخير يهاجم المتهم، ويهاجم مصطفى مرعى.. ويقول له رئيس المحكمة:

(ماتحل عن مصطفى مرعى شوية!).. ويضحك الجمهور!! وتستمر المحاكمة على هذه الوتيرة.. تتوالى الشهود، ويترافع الادعاء. والمتهم صامت مطرق، ولايتكلم ولا يعترض ولا يعقب.. وكأنه تمثال من الشمع.

وتنتهى المحاكمة. وتقرر المحكمة النطق بالحكم فى جلسة علنية تعقد فى الساعة العاشرة من صباح الخميس أول اكتوبر ١٩٥٣ .

وفى هذه الجلسة يصدر الحكم بإعدام المتهم شنقا ومصادرة كل مازاد عن ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعا لصالح الشعب.

* * *

احتل الحكم بإعدام إبراهيم عبدالهادى مركز الصدارة فى نشرات الأخبار فى الإذاعة المصرية والإذاعات العالمية، كما نشرته الصحف بعناوين كبيرة مثيرة باللون الأحمر.

وسارت مظاهرات من الإخوان المسلمين فى مسيرات لمجلس قيادة الثورة تهتف للثورة والعدالة.. وتلقى المجلس مئات من برقيات التهنئة والتأييد والمطالبة بسرعة تنفيذ الحكم!

ولكن مجلس الثورة صدق على الحكم فى يوم ٤ اكتوبر مع تعديله من الإعدام إلى السجن المؤبد.

وتلقف الليمان أول المحكوم عليهم من محكمة الثورة.

ومحاكمة صعلوك!

لم تقتصر محكمة الثورة على محاكمة المتهمين الذين أعلن اسماءهم وزير الإرشاد بعد مؤتمر ميدان عابدين يوم ١٦ سبتمبر من السياسيين القدامى مثل إبراهيم عبدالهادى وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام.. ولكن الثورة ألقت القبض على بعض أشخاص أذاع أسماءهم الوزير فى قائمة المتهمين الثانية يوم ٢٢ سبتمبر.

أسماء باهتة غير معروفة مجهولة من الناس لم يسمع بهم أحد من قبل.. بعض الصعاليك المجهولين..

والاتهام الموجه إليهم.. الخيانة العظمى والاتصال بجهات أجنبية ضد سلامة الوطن.

نفس الاتهامات التى وجهت إلى السياسيين السابقين! من هؤلاء الصعاليك شخص يدعى (أحمد محمد عوض)!! شاء قدره أن يكون المتهم الثانى الذى تحاكمه محكمة الثورة.. القضية رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ محكمة الثورة.

مثل هذا الصعلوك أمام محكمة الثورة يوم أول أكتوبر ١٩٥٣ فى نفس الجلسة التى صدر فيها الحكم بإعدام إبراهيم عبدالهادى.

لم تستغرق محاكمة هذا الرجل أكثر من خمس دقائق !!

ومحضر الجلسة صفحة واحدة !..

تلى الادعاء الموجه ضد المتهم .. وطلب المدعى من عدالة المحكمة نظر القضية فى جلسة سرية.. ويسأل الرئيس المتهم:

– هل لك محام ؟

– لا ماليش.

– هل حتدافع عن نفسك ؟

– المحكمة تجيب لى محامى.

– إجراءات المحكمة ما تسمحش لها إنها تجيب محامى يدافع عن المتهم.

– أصل أنا ما أقدرش أجيب محامى علشان أنا فقير !

– طيب اقعد.

وتقرر المحكمة أن تكون الجلسة سرية بالنسبة للمتهم وأن يقوم المتهم بالدفاع عن نفسه دون أن يحضر فيها المحامى والمدعى!

وترفع الجلسة .. وبعد نظر القضية فى جلسة سرية تعود الحكمة للانعقاد فى جلسة علنية، ويتلو السيد الرئيس الحكم الآتى:

(حكمت المحكمة على المتهم أحمد محمد عوض فى الادعاء المنسوب إليه بإعدامه شنقا)!!

وكان من حظ المتهم أن صدق مجلس الثورة على هذا الحكم فى يوم ٤ أكتوبر يوم التصديق على الحكم على إبراهيم عبدالهادى.. وكما عدل مجلس الثورة الحكم على إبراهيم عبدالهادى بالسجن المؤبد، كذلك عدل الحكم على أحمد محمد عوض إلى الأشغال الشاقة المؤبدة!!

كان هذا أول تطبيق للاشتراكية.. المساواة بين الحكام والصعاليك!!

محاكمة الوفد

وتوالت المحاكمات أما محكمة الثورة.. نفس الطريقة، ونفس النظام، وتقريباً نفس الادعاءات، يكاد يكون التغيير فى كل قضية هو شخص المتهم فقط.. ومحاميه..

وفى يوم ٥ أكتوبر، عرضت القضية الخامسة أمام المحكمة.. المتهم فيها إبراهيم فرج عضو الوفد المصرى والوزير السابق.

كان معروفا أن محكمة الثورة قد أنشئت بعد تحرك النحاس باشا ومهاجمته لحكومة الثورة فى ضريح سعد يوم ذكراه واحتجاجه على مفاوضة الثورة للانجليز بخصوص قضية الجلاء وقبولها مبدأ الاستفتاء فى السودان.

صحيح أن الثورة أجبرت مصطفى النحاس بعد أدائه صلاة الجمعة بمسجد أبى العباس بالإسكندرية على العودة إلى القاهرة وحددت إقامته مع السيدة قرينته فى منزلهما.. ولكنها لم تستطع أن تقدمه للمحاكمة .. لأنها لو فعلت لأحدثت جرحا لا يبرأ فى ضمير الشعب قد لا تأمن عواقبه.

ولكنها لكى تحقق هدفها، قدمت بعض قادة الوفد ووزرائه الذين يعتبرون من المقربين إلى مصطفى النحاس.

كان أول هؤلاء.. الأستاذ إبراهيم فرج.

لنترك كتاب (محكمة الثورة) الذى صدر وقتئذ يقدم المتهم إبراهيم فرج إلى القراء.. يقول:

– عمره ٤٨ سنة.. من مواليد سمنود.

– كان النحاس يعده تلميذه الوحيد، وكان ولى أمره لما كان تلميذا بالمدرسة.

– كان على رأس قائمة الاستثناءات التى خرج بسببها مكرم عبيد من وزارة النحاس وانتهت بفصله من الوفد!

– كان وكيلا للنائب العام وفصل سنة ١٩٣١.. الخ.

ونضيف إلى ذلك ما أغفله كتاب محكمة الثورة عند التعريف بالمتهم :

– إنه وزير الشئون البلدية والقروية فى حكومة الوفد الأخيرة.

- وأنه كان يتولى أعمال وزارة الخارجية فى غياب الدكتور محمد صلاح الدين.

- وأنه المحامى الذى كانت تعقد فى مكتبه بالقاهرة اجتماعات هيئة الدفاع عن مصطفى النحاس وعبدالفتاح الطويل عند اعتراض سليمان حافظ عليهما.

- إنه هو الذى صاح فى مجلس الدولة قائلا لمحامى الحكومة: قل لمن تمثلهم أنه لا سليمان حافظ ولا الحكومة يستطيعان تنحية النحاس عن زعامة الوفد.. لأن الوفد هو الأمة.

- إن قانون حل الأحزاب صدر بعد ذلك مباشرة، وقبل أن يفصل مجلس الدولة فى القضية، وربما بسبب هذه الصيحة.

- إنه هو الشخص الوحيد من رجال الوفد الذى حضر اجتماع الزعيم نهرو بمصطفى النحاس.

العبد يقرع بالعصا!

فى هذا الصباح أحضر المتهم من سجن الأجانب، وجلس إلى جانب محاميه الدكتور محمد صلاح الدين فى غرفة المتهمين بمحكمة الثورة.

والتقط لهما مصورو الصحف بعض الصور ظهرت فيها لافتة كبيرة معلقة على الحائط مكتوب بها بيت الشعر المعروف:

العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملامة !!

وكانت جدران محكمة الثورة مغطاة بلافتات كثيرة تحمل شعارات الثورة..

وعندما انعقدت المحكمة صباح هذا اليوم، ومثل المتهم أمامها، وجه إليه الادعاء تهمتين:

الأولى: أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا.

الثانية: أتى أفعالا ضد سلامة الوطن وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ ساهم مساهمة فعالة مع جماعة سرية ذات نشاط هدام ترمى بوسائلها غير المشروعة إلى مناهضة نظام الحكم الحاضر.

ويجيب المتهم على الادعاءين بأنه غير مذنب، ويطلب الادعاء عقد الجلسة سرية، ويطلب محاميه أن يمكن من الدفاع عن المتهم ويستوى الأمر عنده سواء أكان ذلك قبل انعقاد الجلسة السرية أم بعدها.

وتوافق المحكمة على أن يترافع الدكتور محمد صلاح الدين عن المتهم بشرط ألا يتعرض للاتهام الموجه للمتهم!

ويترافع المحامي مرافعة قصيرة يشيد فيها بماضى المتهم وتاريخه ووطنيته وأنه من الرجال الذين لا ترقى إليهم أى شبهة فى وطنيته ولا يجوز اتهامه بالخيانة.

وينتهى الدفاع فى حدود المسموح به فى محكمة الثورة، ثم تنعقد المحكمة فى جلسة لا يحضرها الدفاع أو الادعاء.. ثم تعود إلى الانعقاد فى جلسة علنية لكى تعلن انتهاء محاكمة السيد إبراهيم فرج على أن يصدر الحكم فى جلسة علنية باكر.. السادس من أكتوبر سنة ١٩٥٣.

٦ أكتوبر.. و٦ أكتوبر !!

وفى صباح ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ تنعقد المحكمة فى جلسة علنية للنطق بالحكم..

(معاقبة المتهم إبراهيم فرج بالأشغال الشاقة المؤبدة).

وينصرف المتهم إلى السجن، وتستمر المحكمة منعقدة لمحاكمة متهم جديد.

ويصدق مجلس الثورة على الحكم بعد تخفيفه إلى السجن لمدة خمس عشرة سنة.

كان يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣ من أبغض الأيام إلى نفسى، ففى هذا اليوم صدر أول حكم لإرهاب قادة الوفد وجماهيره التى كانت تمثل الغالبية العظمى للشعب ونجحت الثورة فى ذلك، وآثر الأشراف والوطنيون المخلصون والأكفاء اعتزال الحياة العامة، وبذلك خلت الساحة للمنافقين والأفاقين والانتهازيين والجهلة، وكان هؤلاء النواة الأولى لمراكز القوى الذين استشرى أمرهم وأعطوا القوانين أجازات مفتوحة وأسلموا البلاد إلى الفقر والهزائم التى انتهت بكارثة سنة ١٩٦٧.

ويشاء القدر أنه بعد عشرين عاما كاملة من هذا اليوم المشئوم.. فى يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣. وبعد قليل من القضاء على مراكز القوى، يصبح ٦ أكتوبر من أيامنا المجيدة.. إنه اليوم الذى عبرت فيه قواتنا القنال واستردت كرامة مصر أمام العالم.

بعد ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ بشهور، قابلت الأستاذ إبراهيم فرج فى محل بترو بالإسكندرية، وكان سعيدا بالسادس من أكتوبر بعد العبور.. قلت له إن الأيام كالكواكب لها أبراج تتجاذبها النحوس والسعود.. والعبرة بالخواتيم !

ولم يفهم إبراهيم ما أرمى إليه.. فلما ذكرته بيوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٣، ابتسم ابتسامة لم تخل من مرارة لم تستطع السنون أن تمحيها.. وما لبث أن قال فى مرح:

- ياسيدى.. على رأى أم كلثوم..

قلت له:

- قالت إيه ؟

قال :

- صالحت بيك الزمن!!.. البركة فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣.

فى هذه الأيام.. كان الناس يتحدثون همسا، ويتكلمون بالرموز..

أما عن نفسى فقد امتنعت إطلاقا عن التحدث فى السياسة مع أى إنسان.. مهما كان موثوقا فيه.

كان إذا طرق منزلى طارق، أتصور أن الزبانية قادمون لاعتقالى، ولتقديمى لمحكمة الثورة.. لأى سبب من الأسباب.

ولكنى لم أكن أعلم أننى بعد أسبوع واحد من يوم الحكم على إبراهيم فرج.. كان ينتظرنى لقاء عاصف مع جمال عبدالناصر.. وفى اليوم التالى لهذا اللقاء سأترافع كمحام أمام محكمة الثورة!!

استدعاء عاجل..
من سجن الأجانب!

بعد أربعة أيام فقط من الحكم على إبراهيم باشا فرج، كنت فى محكمة الإسكندرية للمرافعة عن متهم أمام دائرة الجنح المستأنفة.. كان ذلك يوم السبت ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣.

وعندما نوديت القضية وقفت وأثبت حضورى مع المتهم الذى كان محبوسا.. وسألنى رئيس الدائرة – الأستاذ حسن صيام.. المستشار بعد ذلك، والمحامى الآن.. سألنى:

– جاهز؟.. قلت:

– أيوه يافندم.

– اتفضل.

وقبل أن أبدأ مرافعتى، وكان يتصفح أوراق القضية، نظر إلىَّ فجأة وقال:

– أنت ملاحظ أن محكمة أول درجة لم تقدر كفالة عند الحكم على المتهم ولا يجوز الحكم فيها بالنفاذ.. وأجبت:

– أظن كده.. وعلى الفور قال:

– تظن .. تظن إزاى.. أنت عيان ياأستاذ؟..

– لا.. بس يعنى مرهق شوية.

– باين عليك.. ياعم أنت عمال تحرق فى دمك وأعصابك من غير مناسبة، وبعدين مش حتلاقى نفسك.. الدنيا ما تستاهلش.

ونظر إلى كاتب الجلسة وأملاه الآتى:

حضر الأستاذ فلان مع المتهم وطلب التأجيل للاستعداد والاطلاع مع الإفراج عن المتهم بكفالة.. وعلى الفور أصدر القرار.. قررت المحكمة التأجيل لجلسة كذا يناير سنة ١٩٥٤ وقدرت كفالة خمسة جنيهات لإيقاف تنفيذ الحكم لحين الفصل فى الاستئناف الماثل.

– قلت: متشكر، وطويت أوراقى.. وقال لى وهو يبتسم:

– أنت تروح تستريح وتنام وما تفكرش كتير.. ما تشيلش الدنيا على كتافك.. مش حتقدر تعمل حاجة .. صدقنى !!

وانصرفت من قاعة الجلسة وأنا مذهول من صراحة هذا القاضى وشجاعته.

أذكر لهذا القاضى أنه قبل شهور عندما كنت معتقلا فى أوائل سنة ١٩٥٣، حضر أمامه أحد الزملاء وأثبت حضوره بالنيابة عنى مع أحد المتهمين وطلب التأجيل لحضورى.. فأمر بتأجيل القضية إلى أجل غير مسمى لحين الإفراج عن محامى المتهم!!

هذه نماذج بشرية تضىء فجأة، كما تلمع الشهب فى الليالى المظلمة.

لم أشأ الجلوس فى قاعة المحامين بالمحكمة كعادتى، فقد أردت أن أتجنب المناقشات السياسية التى كانت تدور بين المحامين وقتئذ.. كان حديث المحامين يقتصر على محكمة الثورة.. المحاكمات، والإجراءات، والأحكام وكذلك كان جميع رجال القانون.

كانت الساعة العاشرة حينما غادرت المحكمة، وأخذت أتجول فى الشوارع الرئيسية فى شبه تسكع، أتوقف من وقت إلى آخر أمام بعض واجهات المحلات التجارية. ووجدت نفسى بجوار مكتبى، فصعدت إليه على غير عادتى، فقد تعودت ألا أتواجد به إلا مساء.. قلت لنفسى.. لعلى أنجز بعض الأعمال خشية اعتقالى قبل إنجازها!

كانت تساورنى الهواجس وأعتقد أننى سوف أعتقل وأحاكم أمام محكمة الثورة !

وما أن دخلت إلى غرفتى حتى علا رنين جرس التليفون بدقاته المتواصلة.. مكالمة خارجية..

وأمسكت بالسماعة ويدى تختلج.. قلت:

– آلو.. وسألتنى عاملة الترنك عن رقم تليفونى، ثم قالت:

– كلم مصر.

وعلى الفور سمعت المتحدث من القاهرة .. دار بيننا الحديث الآتى:

– آلو.. مكتب إبراهيم طلعت؟

– أيوه..

– هنا سجن الأجانب.. أنا مدير السجن..

– أفندم !..

– حضرتك مطلوب بكره تيجى عندنا السجن تقابل واحد محبوس علشان..

– حضرتك متأكد أنى أنا المطلوب؟

– إحنا بنهزر .. باقولك فيه واحد مسجون اسمه محمود شكرى حيتحاكم قدام محكمة الثورة بعد بكره.. طالبك تترافع عنه ولازم تيجى تقابله بكره عندنا فى السجن.

– طيب يافندم متشكر.. لو تسمح سعادتك تدينى نمرة تليفون السجن، وأنا سأتصل فورا علشان..

– آه فهمت.. يعنى عاوز تتأكد إن مش واحد عامل فيك مقلب.. عندك حق اكتب عندك، التليفون نمرة كذا..

ووضعت سماعة التليفون، وقلت: يافتاح ياعليم! وأشعلت لفافة لتهدئة أعصابى المتوترة.. كنت أسمع دقات قلبى وهى تتلاحق بشدة.

وبعد أن أطفأت سيجارتى، انصرفت على عجل إلى مكتب جريدة المصرى على بعد خطوات منى.

ومن مكتب المصرى عاودت الاتصال بسجن الأجانب فى القاهرة، وتأكدت أن من يدعى محمود شكرى هو صحفى نزيل بالسجن سيحاكم أمام محكمة الثورة بعد باكر.. الاثنين ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وأنه طلب من إدارة السجن الاتصال بى للحضور لمقابلته والدفاع عنه.

وغادرت مكتب المصرى عائدا إلى منزلى .

وفى الطريق كنت أسير فى تؤدة ملحوظة، كان الإعياء قد تغلب على قواى، وساعده الإرهاق الذهنى الذى لم أستطع الفرار منه.. كانت المفاجأة المذهلة باستدعائى إلى سجن الأجانب والمرافعة أمام محكمة الثورة كفيلة بأن تحطم آخر حصون مقاومتى أو تجلدى.

كنت قد اعتزمت البقاء فى الظل بعيدا عن الأضواء ، وقلت إن السلبية المطلقة قد تكون هى طريق السلامة فى الوقت الحاضر على الأقل.

وسألت نفسى فى تهكم.. لماذا يخصنى القدر ببعض دعاباته الثقيلة.. لو لم أتوجه إلى مكتبى هذا الصباح، لما أجاب أحد على مكالمة سجن الأجانب لى.. بالتأكيد تلك إحدى دعابات القدر.

وسألت نفسى أيضا.. ماذا لو تجاهلت الأمر ولم أذهب إلى القاهرة؟ أنا لا أعرف المتهم، ولم أسمع باسمه من قبل بالرغم من أنه صحفى كما قيل لى..

وكذلك فإن أحدا من أسرته لم يحضر لتوكيلى للدفاع عنه، ولم يدفع لى أحد أتعابا، حتى ولا نفقات السفر. واسترحت إلى هذا التعليل، وقررت أن أتجاهل الأمر.

وبالرغم من ذلك فإننى، لم أستطع أن أتخلص من التفكير المشوش الذى كان يطحن رأسى ويمزق أعصابى.. تذكرت ما قاله مصطفى مرعى منذ أيام فى محكمة الثورة (إن المحاماة مهنة النجدة والمروءة).

كما تذكرت قول المتهم أحمد محمد عوض للمحكمة:

(أنا فقير ما أقدرش أجيب محامى.. عاوز المحكمة تجيب لى محامى)!.

قلت لنفسى وأنا أحاورها.

كم أكون مقصرا فى حق النجدة والمروءة والأمانة المقدسة التى شاء الله أن يحملنى رسالتها لو أننى تقاعست عن تلبية نداء المتهم، فمثل أمام المحكمة بغير مدافع عنه.. وكيف يمكننى أن أواجه ضميرى لو حكم عليه بأقصى العقوبة؟.

صحيح أننى قد لا أكون مؤثرا فى تغيير عقيدة المحكمة، أو فى تغيير مصير المتهم.. ولكنى سوف أكون إذا كنت بجانبه، كرجل الدين.. كالقسيس الذى يحمل العزاء إلى المحتضر، وهو فى النزع الأخير!!

لقد عاودتنى شجاعتى بعد أن انتهيت إلى هذا القرار.. الحضور مع المتهم، تلبية لنداء الواجب، مهما كانت النتائج، حتى ولو كنت أنا ضحية هذا الواجب.

ولست أدرى لماذا سرح بى خاطرى بعيدا.. وعدت بذاكرتى إلى محاكمات الثورة الفرنسية منذ مائة وستين عاما.. عندما حاكم الثوار الملك لويس السادس عشر وحكموا بإعدامه، وبعد أن نفذوا فيه الحكم، حاكموا محاميه.. الأستاذ (ماليشرب) المحامى الوقور العجوز الذى دافع عن المتهم بشرف وشجاعة، وكان جزاؤه الحكم بإعدامه.. وسيق إلى المقصلة هو وأفراد أسرته جميعا.. ولا تزال فرنسا تعتبره شهيد المحاماة العظيم!!

ولكنى قررت أن أطرد هذه الخواطر المزعجة من نفسى، وقررت السفر بعد أن استعدت رباطة جاشى وطمأنينة نفسى.

ولست أخفى على القارىء أن الذى ساعد على طمأنينتى كان شعورى بالاطمئنان إلى عضوى اليمين واليسار بالمحكمة! فعضو اليمين (أنور السادات) مجاهد قديم.. ونحن المجاهدين القدماء زملاء كفاح.. نحن صهر ورحم.. كل منا به ضعف نحو الآخر .. شأن المؤمنين الأوائل، فى عهد النبى، وصدر الإسلام.

وعضو اليسار (حسن إبراهيم) زميل دراسة فى أيام الشباب المبكر.. كنا زملاء بضع سنوات بالمدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية.

وقلت: على بركة الله.. وشعرت بالنشاط يعاودنى، وبالحيوية تدب فى أعماقى.

وفى الساعة الرابعة بعد الظهر.. كنت فى محطة الإسكندرية أستقل القطار متوجها إلى القاهرة!

لقاء مفاجىء مع عبدالناصر

وفى محطة القاهرة قابلت فجأة صديقاً قديماً، هو البكباشى المتقاعد جلال نداء، أحد أبطال حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ وأحد أبطال الفالوجا، وقائد الفدائيين فى معركة الكفاح

المسلح فى معركة القنال بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦.. ربطتنى به وشائج صداقة متينة منذ أن كنت فى مصر الفتاة، وكان يعتبر نفسه أحد جنودها.. وهو الذى أدخلنى إلى مدينة الاسماعيلية التى حاصرها الجنود البريطانيون غداة إلغاء المعاهدة عندما توجهت إلى المنطقة مع المرحوم الدكتور عزيز فهمى لرفع الروح الثورية ضد قوات الاحتلال عندما كنا أعضاء بمجلس النواب الذى ألغى المعاهدة.

وتعانقنا عناقا طويلا، وسألنى عن أسباب حضورى إلى القاهرة، فلما عرف أننى سوف أترافع أمام محكمة الثورة بعد باكر.. قال:

– أنت مالك ومال محكمة الثورة.. ما تتدارى لغاية العاصفة ما تفوت.. ده أنت بالذات مطلوب محاكمتك أمام محكمة الثورة!

قلت له:

– ربنا يطمنك بالخير.. مين قال لك الكلام ده؟

كنت أعلم أن جلال ندا صديق حميم للواء محمد نجيب وتربطه به مودة شديدة.. حتى الآن، وكان جلال ندا قد أصيب فى حادث سيارة قبل شهور بالإسكندرية ونقل إلى مستشفى المواساة فقام محمد نجيب بزيارته فى موكبه الرسمى عندما كان محمد نجيب قائدا لحركة الجيش ورئيسا للحكومة.. وظننت أنه استقى معلوماته من محمد نجيب، ولكنه نفى ذلك وأنها مجرد إشاعات سمعها.

وقد عرض علىّ فى إلحاح أن أنزل فى ضيافته بمنزله فى شارع الملك (مصر والسودان) ولكنى اعتذرت، وحاول أن يدعونى على العشاء فى منزله فاعتذرت أيضا، وقام بتوصيلى فى سيارته إلى الفندق.. ولم ينصرف إلا بعد أن وعدته بزيارته فى مساء اليوم التالى لتناول العشاء.

وبعد انصراف جلال ندا جلست فى بهو الفندق، كان القلق قد عاودنى بعد أن أخبرنى بأننى مرشح للمحاكمة أمام محكمة الثورة.

ولكنى غادرت الفندق وتناولت طعام العشاء فى أحد المطاعم ثم توجهت إلى جريدة المصرى.

كان أحمد أبوالفتح وقتئذ فى بيروت، وعلمت من الأستاذ مرسى الشافعى مدير الجريدة الذى كان يقوم بمهمة رئيس التحرير أن المتهم الذى سأترافع عنه بعد باكر أمام محكمة الثورة – محمود شكرى – محرر فى جريدة المصرى نفسها وأنه كان مندوب الجريدة لدى مجلس القيادة منذ قيام حركة الجيش، وقبض عليه فجأة.

ولم أستطع أن أعرف من مرسى الشافعى أو غيره شيئا عن الاتهام الموجه إلى

موكلى، ولكن بعض المحررين أخبرونى أن محمود شكرى هذا كان مندوب المصرى فى بورسعيد أثناء حركة الكفاح المسلح وكان يغطى الجريدة بأنباء الفدائيين ويشارك بأخباره فى رفع روحهم المعنوية، كما أنه كان يزود قادة الفدائيين بأخبار الانجليز عن طريق ضابط ايرلندى من المتعصبين ضد الانجليز، إلا أن مندوب جريدة أخرى ظن أن هذا الضابط انجليزى الجنسية فأرسل إلى المسئولين فى جريدة المصرى خطابا يتهم فيه محمود شكرى باتصاله بالانجليز ، وتكونت لجنة من محررى الجريدة برئاسة مرسى الشافعى للتحقيق مع المحرر المذكور بعد استدعائه، وبعد أن اتضحت لهم الحقيقة انتهت هذه المسألة.

هذه هى المعلومات التى استطعت الحصول عليها بخصوص المتهم الذى سوف أترافع عنه.. مجرد ظن بأن الاتهام الموجه إليه يدور حول هذا الموضوع.

ولم أواصل السهر كعادتى بجريدة المصرى، بل عدت مبكرا إلى الفندق، حتى أستطيع مقابلة المتهم فى سجن الأجانب صباح اليوم التالى.

وفى اليوم التالى.. الأحد ١١ أكتوبر استيقظت مبكرا، واطلعت على الصحف وكان من أنبائها أن محكمة الثورة سوف تحاكم صباح باكر الاثنين ١٢ أكتوبر الصحفى محمود شكرى وأننى سوف أتولى الدفاع عنه، كما أنها ستحاكم فى نفس الجلسة كريم ثابت المستشار الصحفى للملك السابق.

وفى الساعة العاشرة صباحا، كنت أطرق باب سجن الأجانب..

كانت أول مرة أتوجه إلى هذا السجن زائرا.

وفتح أحد الصولات الباب، وأخبرته عن سبب زيارتى، وأغلق الباب، وعاد بعد دقيقة وقال:

– اتفضل..

ودلفت من فتحة الباب الصغيرة إلى الردهة المقابلة، وتوجهت فى صحبة الصول إلى الغرفة اليسرى الخاصة بمدير السجن الذى صافحنى وطلب من الصول إحضار موكلى لكى أقابله فى الغرفة المقابلة.

وحضر المتهم وجلس بجوارى على الأريكة التى بالغرفة وسألته عن الاتهام المنسوب إليه، ولكننى فوجئت بأنه لا يعلم عنه شيئا.. وسألته عن التحقيق الذى أجرته النيابة المدنية أو ممثل الادعاء معه، ولكنه أكد لى أنه لم يحقق معه أحد!.. كل ما يعرفه هو الاتهام الذى أعلن به فى السجن بتحديد موعد محاكمته ونصه:

«أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته وذلك بأن عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية ومدها بمعلومات ضارة بالبلاد والمصلحة الوطنية العليا».

وفى أثناء حديثى مع المتهم حضر مدير السجن وسألنى:

– أنت ياأستاذ جبت تصريح من البوليس الحربى لزيارة المتهم؟

– لا.. سيادتك اتصلت بى امبارح بالتليفون وطلبت منى الحضور لمقابلته، وأنا جيت على طول.

– لا.. متأسفين.. تسمح تروح البوليس الحربى تجيب التصريح وترجع تزور المتهم! ولم أكن أملك إلا الرضوخ..

وخرجت من السجن وتوجهت إلى مبنى الشرطة العسكرية الذى يقع على مقربة من سجن الأجانب.

كنت أول مرة أدخل هذا المبنى، وعند دخولى إليه سألنى الحراس عن وجهتى، فأجبتهم أننى قادم لمقابلة أحمد بك أنور مدير الشرطة العسكرية.. وأرشدنى أحدهم إلى غرفته فى الطابق الثانى..

وفى الطريق إلى غرفة قائد الشرطة العسكرية شاهدت غرفة عليها لافتة (أركان حرب) كانت مفتوحة وليس بها أحد، وعرفت أنها خاصة باليوزباشى جمال القاضى.

وعندما علم القائمقام أحمد أنور بوجودى دعانى للدخول ورحب بى ترحيبا طيبا.. وعبثًا حاولت الاعتذار عن تناول القهوة التى طلبها لى.

وطلبت منه التصريح ، فقال:

– حالا.. على بال ما تشرب القهوة يكون التصريح جاهز.

كان بالغرفة بعض الزوار، عرفت منهم الأستاذ عبدالحميد الوكيل الذى كان وكيلا لمجلس النواب الوفدى.. وعلمت بعد ذلك بسنوات أنه تواجد فى هذا اليوم للحصول على تصريح بزيارة شقيقته المرحومة حرم النحاس باشا، حيث كانت إقامتها محددة فى منزلها كما سبق أن ذكرت.

جلست فى انتظار القهوة والحصول على التصريح.. واستأذن أحمد أنور وترك مكتبه وخرج من باب بجوار مكتبه يؤدى إلى غرفة أخرى..

وما لبث أن عاد بعد دقائق، وأمسك بسماعة التليفون، وقال يخاطبنى:

– إبراهيم بك.. تليفون علشانك!!

لم أستطع أن أخفى علامات الدهشة التى ارتسمت على وجهى، فلم يكن أى أحد يعرف أننى موجود فى مقر البوليس الحربى، حتى أنا لم أكن أعرف منذ خمس دقائق فقط أننى سوف أكون هناك.

وتناولت منه سماعة التليفون، وقلت: آلو؟

وأسمع صوت المتحدث يقول بصوت مألوف لي:
– حمدالله على السلامة يأبوخليل.. جيت امتى؟
– امبارح بالليل.. مين حضرتك؟
ويجيبني الصوت في هدوء:
– جمال !
تبادر إلى ذهني أن المتكلم هو اليوزباشي جمال القاضي أركان حرب الشرطة العسكرية والذي لم يكن موجودا في مكتبه عند حضوري، وأنه موجود في غرفة أخرى بنفس المبنى، وأنه شاهدني دون أن أراه فأراد الترحيب بي، فبيننا ود وصداقة.. وهنا قلت متبسطا:
– أهلاً جمال بك .. أنت ياراجل مزوغ فين.. أنا وأنا داخل كان باب أودتك مفتوح وما انتش قاعد على مكتبك..
وقبل أن أسترسل في الحديث.. قاطعني المتحدث بصوت متسائل هادىء:
– جمال مين؟.. وأجبت متسائلاً أيضا:
– مش جمال القاضي؟
ولكنه أجاب:
– لا.. جمال عبدالناصر!
وأذهلتني المفاجأة.. ولم أدر كيف خانتني حواسي فلم أستطع أن أميز نبرات صوته المألوف لي، وخشيت أن تفقدني المفاجأة رباطة جأشي، فاستعدت حواسي بسرعة وأجبت مرحبا:
– أهلا سيادة الريس.. لا مؤاخذة..
– يأخي لما أنت هنا من امبارح بالليل ما حدش شافك ليه.. عاوزين نشوفك.. تتغدى معايا النهاردة ؟
– لا معلهش .. كتر خيرك.. حضرتك عارف إني مشغول لأني حاترافع بكره قدام محكمة الثورة، وأنا هنا علشان آخذ تصريح بمقابلة موكلي في السجن وبعد الظهر أستريح لأني تعبان شوية..
– لو تعبان إحنا مستعدين نريحك ونعالجك !
«يقصد الاعتقال .. قالها مازحا».
– والله تريحوني فعلا.. وأنا موافق.
دارت المناقشة بهذه الطريقة.. الحديث فيه ود ملحوظ، والقول فيه تورية ولكنها غير

جارحـة، ولكنـي صممت على الاعـتـذار عن مقابلته في هـذا اليـوم ولكنه قال لي بلهجة جادة:

- أنت برضه نازل في اللوكاندة بتاعتك؟

- أيوه.

- يبقى أنا حا أعدى عليك !!

- وعندئذ شعرت بكثير من الحرج، فوجدت نفسي أقول له في اندفاع وبطريقة تلقائية:

- قسما بالله لو جيت ما أقابلك!!

ويظهر أنه حاولُ أن يتحدث، ولكني كنت مسترسلا في الحديث باندفاع:

- مش علشـان حاجـة .. أنت زيارتك تشرفني، وتشـرفني جداً، ولكن أنا لا أسـمح لك أنك تجاملني على حساب مركزك.. كما أني ما أسمحشى لنفسي أن حد يجاملني لدرجة الدبح.. أنت كده تبقى بتدبحنى !!

ولكنه أجاب وبنبرات بدا فيها التأثر:

- أبدا .. إحنا إخوات..

- أهلا وسهلا، وأنا تحت أمرك.. آخذ معاك فنجال قهوة وقت ما تحب.

- طيب شـوف.. إحنا النهـاردة عندنا اجـتمـاع في مجلس القيـادة السـاعـة ثمـانيـة.. تقابلني هناك الساعة ستة؟

- تحت أمرك.. إن شاء الله الساعة ستة أكون هناك.

- إن شـاء الله.. بس لاحظ أن مجلس القيادة دلوقت مش في القبـة.. دلوقت إحنا في الجزيرة.

- حاضر.. حأكون عن سيادتك الساعة ستة!!

كان القائمقام أحمد أنور جالسا إلى مكتبه يتحدث إلى بعض الموجودين بخصوص ما حضروا بسببه، ولكنى كنت ألاحظ أثناء المكالمة أن أذنه كانت تتابع حديثي.

وبعد انتهاء هذا الحديث التليفوني، جلست بالقرب من مكتبه، وتناولت القهوة وسلمنى تصريح بدخول سجن الأجانب.

وصافحني الرجل عند انصرافي مرددا بعض كلمات المجاملة التقليدية.

وعدت إلى سجن الأجانب لأقابل موكلي من جديد الذى لم أظفر من مناقشته بشيء عن القضية المتهم فيها والتي سوف أترافع عنه فيها غدا.

وأثناء انصـرافي بعد انتهـاء الزيارة، شـاهدت عندمـا كنت في الردهة الخـارجـيـة التي تؤدي إلى الباب الخـارجي ، شـاهدت المرحوم محمود سليمـان غنام وراء الباب الحديدي الذي يغلق على نزلاء الدور الأرضي للسجن.

وتوجهت إليه، دون أن يعترض أحد، وصافحته من خلال القضبان الحديدية مرددا بعض عبارات المجاملة والتمنيات الطيبة (١).

كان غنام باشا ينتظر دوره للمحاكمة أمام محكمة الثورة..

وانصرفت من السجن.. وجلست بمحل الأمريكين أتناول الشاي.

كان طبيعيا أن أفكر فى مفاجأة جمال عبدالناصر لى باتصاله التليفونى بى، وحديثه الودى معى، وإصراره على أن أقابله.

على كل حال كان هذا كله يدعونى إلى الاطمئنان بعد أن كان القلق يكاد أن يستحوذ علىَّ ويقودنى إلى متاهات من التفكير المشوش.

إن لقائى اليوم مع جمال عبدالناصر سيكون هاما للغاية، سوف أغوص على أعماق نفسه، وسوف أعرف من حديثى معه كل ما أريد معرفته.. جميع الأسرار التى خفيت علىّ.

وعدت إلى الفندق محاولا أن أصيب بعض الراحة، ولكنى لم أستطع، وحاولت أن أقطع الوقت بقراءة الصحف.. ولكن ذهنى كان يشرد بى بعيدا عما أطالعه.

وفى الساعة الخامسة والنصف، كنت أستقل إحدى سيارات الأجرة فى طريقى إلى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة.

وفى الطريق إلى هذا المبنى الذى كنت أزوره لأول مرة، كانت هناك بوابات خشبية تعترض السيارة، ويسألنى أحد الضباط عن شخصيتى، فلما يعرف اسمى يسمح لى فورا بالمرور.

ودخلت المبنى فى الساعة السادسة إلا ربعا، وأرشدنى الحراس إلى غرفة الاستقبال الكبيرة على يسار الداخل فى أول الفناء الكبير للمبنى.. واستقبلنى الضابط المنوط به الاستقبال مرحبا، ودعانى للجلوس قائلا إن السيد الرئيس سوف يصل حالا.

وبعد دقائق استمع إلى موكب كبير كان قادما من خارج المبنى ينم عنه صوت الموتوسيكلات وصوت «سارينا» تنبعث من سيارة المقدمة..

ويتحرك جميع الضباط والجنود الموجودين فى المبنى، ويفتح الباب الرئيسى للموكب الذى يتقدم إلى الداخل لكى تتوقف سيارة كبيرة عند آخر المبنى من الناحية الأخرى، يترجل منها جمال عبدالناصر.

كنت وقتها واقفا عند باب غرفة الاستقبال فى أول المبنى وشاهدته وهو يسأل الضابط الذى استقبلنى منذ قليل، وأشار الضابط إلى حيث كنت أقف. وما أن شاهدنى حتى

---

(١) نص الحديث الذى دار بينى وبين المرحوم الأستاذ غنام عندما شاهدته فى السجن ذكرته حرفياً عندما تحدثت عن محاكمته أمام محكمة الثورة فى هذه المذكرات .

حاول المجيء إلىّ.. ولكنى كنت أسبق إليه وقابلته بعد أن كان قد قطع بضع خطوات نحوى.

استقبلنى بترحاب بعد أن عانقنى فى ود ظاهر وبدون أى تكلفة .. ثم تأبط ذراعى وعاد بى إلى السلم المرتفع الذى توقفت أمامه سيارته وصعدنا سويا إلى الطابق الأعلى.

كنت أول مرة أشاهد جمال عبدالناصر فى هذا الموكب الرسمى بعد أن أصبح نائبا لرئيس الحكومة ووزيرا للداخلية فى نفس الوقت.. كما كانت هذه هى المرة الأولى التى ألقاه فيها بعد مقابلتى له بمنزل المرحوم حفنى باشا محمود فى أواخر أبريل.

كان السلم الذى صعدناه يؤدى إلى غرفة الاجتماعات الكبيرة التى يجتمع فيها مجلس قيادة الثورة ويصدر فيها قراراته.

كانت هذه الغرفة بها مكتب رئيسى أمامه مقعدان بينهما مائدة صغيرة عليها (طقطوقة) سجائر كبيرة، وأمام هذا المكتب مائدة اجتماعات كبيرة مستطيلة عرفت أنها هى التى يجلسون إليها فى اجتماعاتهم. وعند دخولنا إلى هذه القاعة دعانى للجلوس مشيرا إلى أحد المقعدين أمام المكتب، وجلست، وجلس فى المقعد المقابل لى.

ولاحظت أن بجوار المائدة الصغيرة بين المقعدين اللذين نجلس عليهما حذاء موجودا به جورب.. وقد لاحظ هو أيضا ذلك عندما شاهدنى أنظر إلى هذا الحذاء فى شىء من الدهشة.. وما لبث أن ضحك، وزاح الحذاء بقدمه بعيدا عن المائدة الصغيرة التى كانت تفصل بيننا .. وقال:

- لازم جمال سالم هنا وبيتوضا فى دورة الميه!

وفعلا شاهدت جمال سالم قادما من طرقة ضيقة خلف المكتب الرئيسى للقاعة من الناحية الجانبية.. كان يرتدى القميص والبنطلون.. كان مشمرا أكمام القميص وكذلك البنطلون وواضعا ربطة عنقه السوداء داخل القميص.. وكان يلبس قبقابا من الخشب ولا تزال ذراعاه وقدماه مبتلتين بماء الوضوء، وكان يقوم بمسح وجهه ورأسه بفوطة بيضاء.. ويظهر أن جمال سالم فوجئ بوجود جمال عبدالناصر ووجودى فى نفس الوقت.. ونظر إلىّ، وأشار برأسه قائلا:

- أهلا وسهلا.

ووقفت لكى أصافحه.. وقال جمال عبدالناصر:

- الأستاذ إبراهيم طلعت.

وصافحنى جمال سالم بحرارة، وضغط على كتفى برفق داعيا إياى للجلوس.. وجلست وجلس جمال سالم فى مقابلتنا على حافة مائدة الاجتماعات الكبيرة.. وسأله عبدالناصر:

– تأخذ فنجال قهوة معانا ياجمال؟

– مافيش مانع.

وأحضر أحد الجنود القهوة، وأخرجت علبة سجائرى وحاولت أن أقدم لعبدالناصر واحدة.. ولكنه أسرع بإخراج علبة سجائره من نفس النوع (كرافن أ) وقدم إليَّ واحدة، وقمت بإشعال سيجارته ثم سيجارتي.

حتى الآن.. كان الحديث يقتصر على بعض عبارات مجاملة تقليدية بحتة.. إزيك.. إزاى الصحة.. أهلا وسهلا.. أخبارك إيه... إلخ!

وفجأة قال جمال سالم الذى كان قد فرغ من (تنشيف) ذراعيه وقدميه من الوضوء وأصلح قميصه وبنطلونه، ولبس جوربه.. قال بلهجة مزج فيها السخرية بالدعابة:

– إيه ياخويا ده.. إنتوا قاعدين تبيعوا على بعض.. الحمد لله الصحة كويسة وأهلا وسهلا، والأشيا معدن.. ما تدخلوا فى الجد!.. وأردف كلامه على الفور موجها القول لى:

– رأيك إيه ياأستاذ إبراهيم فى الحالة الحاضرة ؟

وفوجئت بسؤال جمال سالم.. وأجبته متسائلا:

– حالة إيه؟.. وأجاب بصوت جاد:

– حالة إيه.. الحالة السياسية.. حالة البلد ياأخى !

والحقيقة أن لهجة جمال سالم لم تعجبنى، فنظرت إليه وأجبته بدون اكتراث:

– مالها.. كويسة..

وأجاب على الفور بشىء من التحدى:

– ياسلام.. كده كويسة مرة واحدة.. إحنا كل يوم بنسمع ألف واحد يقول لنا (ليس فى الإمكان أبدع مما كان) يبقى الفرق بينك وبين دول إيه؟

لا يزال التحدى واضحا فى نظرات جمال سالم ونبرات صوته وعليَّ أن أجيبه بلباقة.. فقلت :

– والله ياجمال بك أنا جاى آخذ فنجال قهوة مع جمال عبدالناصر.. الراجل تكرم مشكورا أنه يعزمنى عليه.. قلت له حاضر، وجيت .. يعنى زيارة مجاملة مالهاش دعوة بالسياسة.

ولكن جمال سالم أسرع بلهجة أكثر حدة وواضح فيها التحدى:

– زيارة مجاملة ؟ يعنى إيه زيارة مجاملة؟. أنت وجمال أصحاب دى حاجة تانية.. هنا كل الزيارات بتاعة عمل.. حنفضل نجامل لغاية إمتى..

وهنا فوجئت بأن جمال سالم يلقى بالقفاز فى وجهى، ويتحدانى بدون مناسبة، وأمام جمال عبدالناصر الذى كان يجلس على المقعد المقابل لى وهو يميل بجسده إلى الأمام

قليلا، يقلب النظر بينى وبين جمال سالم، يتتبع المناقشة دون أن يتدخل فيها.. ووجدت أنه لابد لى من أن أحسم النقاش بحزم.. وأجبته فى هدوء شديد:

– والله ياسيدى أنا تركت السياسة.. أنا راجل وفدى، والحزب بتاعى اتحل، وممنوع علىّ بحكم القانون على الأقل أنى أتكلم فى السياسة.. وأردفت ضاحكا أو متصنعا الضحك.. وأخاف أتكلم معاك فى السياسة لأحسن واحد من أولاد الحلال أو المخبرين ينقل لكم الكلام اللى سمعتوه منى محرف.. وبعدين تصدقوه وتكذبوا نفسكم.. وحياتك خلينا كده أصحاب من غير سياسة.وهنا وقف جمال سالم وقال لى فى حدة:

– أنت لسه متأثر بأن الثورة اعتقلتك.. أنا والله العظيم لو أن الثورة شنقتنى وعلقتنى من كرافتتى دى (وأمسك بعصبية برباط ياقته).. أموت وأقابل ربنا وأنا راضى!.. ثم استرسل فى حديثه، وكأنه يحدث نفسه: كويسة قوى اللى مابيتكلمش فى السياسة.. أمال مين اللى يتكلم فى السياسة.. الحناكيش !!

ونظرت إلى جمال عبدالناصر، وكأنى أطلب منه أن يتدخل لإنهاء هذه المناقشة التى كادت تتطور إلى مشادة.. ولكنه ظل صامتا يتتبع النقاش بسمعه منقلا نظره بيننا دون أن يتحرك.. فاضطررت للرد على جمال سالم، وبشىء من الحدة قائلا:

– شوف ياسيدى.. حقيقة أنا مافيش فى نفسى أى رواسب من أن الثورة اعتقلتنى.. بالعكس يمكن ربنا أراد خير إن الثورة اعتقلتنى وقتها، ولو أن أحدكم اطلع على الغيب لاختار الواقع.. وكفاية إن الثورة ردت اعتبارى على لسان عبدالناصر بطريقة أخجلتنى.. ودى مسألة انتهت والحمد لله.. أما عن الحناكيش اللى بتقول عليهم، فالحناكيش دول هما فعلا اللى بيتكلموا فى السياسة دلوقت، بس لازم تعرفوا إن أنتم اللى خلقتوا الحناكيش دول.. لازم تعرفوا كمان أن الثورة دى مش بتاعتكم لوحدكم.. الثورة دى جزء منى.. أنا ساهمت فى التحضير لها من عشرين سنة، من سنة ١٩٣٣، وجمال يعرف كده. لكن النهاردة لازم أدارى نفسى.. كل الناس الأشراف بتتدارى دلوقت.. ليه.. لأن الثورة يعملها المخلصين، ويستولى عليها الانتهازيين.. بالضبط زى المبدأ الاقتصادى اللى اتعلمته فى سنة أولى بكلية الحقوق (العملة الرديئة تطرد العملة الطيبة من السوق).. وعلشان كده زى ما بتقول دلوقت أن – الحناكيش – هما اللى بيحتكروا الكلام فى السياسة.

كان جمال سالم، وأيضا جمال عبدالناصر ينصتان باهتمام إلى ما كنت أقوله بشىء من الاندفاع دون أن يقاطعنى أحد منهما.. وقد شعرت بذلك، فأردت أن أطرق الحديد وهو لين.. واسترسلت قائلا:

– عرفت علشان إيه مش عاوز أتكلم فى السياسة ؟.. لأن كلامى مش حيعجبكم، وأنا

راجل صريح.. وعادة اللى بيصل إلى مركز السلطة يرضيه المدح ويتضايق من النقد، فأحسن حاجة إنى أجنب نفسى الحرج، وكفاية أكون صديق من بعيد لبعيد ! وهنا وجدت جمال سالم يقترب من مجلسنا، ويوجه الحديث إلى جمال عبدالناصر.. قائلا له فى حدة وصوت عال:

– سامع ياجمال .. أهو ده الكلام الصحيح.. واحد بيتكلم بصراحة وأجره على الله.. ده كلام جميل .. أجمل كلام.. صحيح إحنا من يوم ما بقينا حكام بقينا نشوف بعينين غيرنا ونسمع بودان غيرنا ومافيش دلوقت عيون أو ودان أمينة.. حتى إحنا ابتدينا ناخد على الكلام الحلو اللى بنسمعه كل يوم من شوية ال .... ين!! اللى مافيش فى لسانهم إلا (ياسلام.. مافيش أجمل من كده.. حاجة عظيمة خالص دى ضربة معلم.. الخ).

وأصر جمال سالم على أن يطلب لى فنجان قهوة آخر واستأذن لكى يصلى وبعد أن فرغ من الصلاة عاد وجلس على المكتب الرئيسى وجرى بيننا حديث طويل تحدثت فيه بكل صراحة حديثا ماكنت أجرؤ أن أهمس به لأقرب المقربين إلىّ.. حتى النكت التى يتناقلها الناس قلتها بدون تحريف، وكان عبدالناصر يتقبل بعضها ضاحكا والأخرى بمضاضة.

وتطرق الحديث عن الاخوان المسلمين والشيوعيين، فقد سألنى جمال عبدالناصر فجأة:

– إيه رأيك فى الإخوان ؟.. وأجبته على الفور:

اشمعنى الإخوان.. قال:

– يعنى الإخوان والشيوعيين وغيرهم.

قلت له:

– أنتم أصلكم فتحتم على نفسكم باب مش حتقدروا تسدوه.. دلوقت الموجود فى البلد يأقصى اليمين، ياأقصى الشمال، والوسط مافيش.. الوسط كان الوفد.. كان ماسك ميزان الاعتدال وكان جميع الأطراف.. حتى الأحزاب الثانية تعتبره رائداً يمثل الديمقراطية والحرية والتقدم والدين ودلوقت مافيش وفد.. محكمة الثورة بتحاكم الوفد.. علشان إيه.. يعنى بعد ما تحاكموا الكام وزير بتوع زمان مافيش واحد أبدا حيرضى يشارك فى سياسة البلد بالرأى أو بالنصيحة.. دلوقت الإخوان المسلمين همه اللى فى الساحة اللى بيسقفوا لكم.. لأن أنتم إخوان.. أو على الأقل عدد كبير منكم ، وعلى كل حال لازم حتقلبوا عليهم أو حيقلبوا عليكم، يعنى بالعربى تأكلوهم أو يأكلوكم..

وهنا قال جمال عبدالناصر فى هدوء:

– أهو أنت ياأستاذ فى الحتة دى لا سياسى ولا حاجة.. إحنا ياأستاذ مش بنحاكم الوفد إحنا بنحاكم سياسيين قدامى.. بنحاكم نظام قديم.. بنحاكم نظام رأس مالى اسمه النظام الليبرالى..

وهنا قاطعته مندهشا قائلا:

– أنا ما أفهمش في الألفاظ الأكاديمية دي.. أنا أفهم إن المواطن ياإما وطني مخلص لبلده أو لا.

ولكن قاطعني بدوره وقال:

– بس استنى .. على كل حال محكمة الثورة دي محكمة سياسية بتكشف حاجات كتير، الناس بتوع زمان كانوا بيحكموا إزاي وعايشين إزاي.. دي محكمة للتاريخ، يمكن نكون صح ويمكن نكون غلط، إنما التاريخ يدي لكل واحد حقه.

وحاولت أن أقاطعه، ولكنه استوقفني بيده.. واسترسل في الحديث.. قال:

– أما الإخوان المسلمين فمين قال لك إنهم معانا أو بيأيدونا.. بالعكس، دول عاوزين يموتونا النهاردة قبل بكره!

وضحك ثم قال: مش بأقول لك إنك مش سياسي..

وأجبت بشيء من الحدة:

– أنا عمري ماكنت سياسي.. أنا راجل وطني وبس.

ولكنه أجاب مستمرا:

– لا .. أنت سياسي، وأفكارك السياسية تعجبني، ولكن في الحتة دي أنت مش سياسي.

وصمت لحظات ثم قال:

– أنت ما تعرفش إن الإخوان همه اللي حرقوا القاهرة! ووقع عليَّ القول وقع الصاعقة وفغرت فمي من الدهشة، ووقفت مذهولا مما سمعت، وقلت له:

– مش ممكن .. قول كلام تاني .. مش معقول الكلام ده .

وهنا سمعت جمال سالم يضحك بشدة .. كان جمال سالم في الفترة الأخيرة هو الذي ينصت وجمال عبد الناصر يتكلم ..

ونظر إليَّ عبد الناصر وقال بلهجة شبه عسكرية اقعد !

وجلست مأخوذاً .. ودار بيننا هذا الحديث المقتضب .

– أنت مش كنت محامي أحمد حسين في قضية حريق القاهرة ؟

– أيوه .

– قرأت القضية ؟

– طبعاً .

– طيب مش عيب وانت محامي (جهبذ) ما تلاحظشي الحكاية دي .. دول يا أستاذ حرقوا القاهرة علشان يحكموا ، ولما ما قدروش دبوا الراجل الطيب اللي كان زعيمي



ابراهيم طلعت المحامي مع موكله الأستاذ محمود شكرى المتهم أمام محكمة الثورة
١٩٥٣

وزعيمك فى يوم من الأيام علشان يتشنق بدلهم ! وعلشان كده إحنا أفرجنا عنه وحفظنا القضية .. يعنى أنت تفتكر أننا أفرجنا عن أحمد حسين علشان سواد عيونه .. لو أن أحمد حسين هو اللى حرق القاهرة كنا إحنا شنقناه ، مش الملك !!

ولكنى بالرغم من هذه المفاجأة التى لم أكن أتوقعها قط قلت له بإصرار :

– برضه لأ .. مش ممكن .. أنا قريت القضية وما شمتش فيها حاجة من دى .

وهنا فتح الباب ، ودخل أحد السادة أعضاء مجلس القيادة ..

لا أذكر من هو الآن .. ولكنه أحد الأحياء على كل حال .. كانت الساعة الثامنة إلا دقائق فوقفت مستأذنا وقلت :

– على كل حال الموضوع ده عاوز قعدة ثانية .. أنا شايف البهوات بدأت تيجى ..

ومددت يدى للسلام .. ولكنه لم يمد يده بل قالى لى فى تحد ..

– الليلة !!

وأجبته :

– الليلة .. الليلة إزاى .. مش ممكن .

وفجـأة زايله عبوس وجهه الذى كان قد بدا عليه واضحا فى الشق الأخير من المناقشة . ووضع يده على كتفى وانتحى بى ناحية قريبة .. وسألنى بصوت منخفض وهو يضحك :

– بذمتك رايح فين ؟

– مش رايح .. معـزوم على العشاء وحـأروح بدرى علـشان أروح محكمة الثورة بكرة .

– محكمة ثورة إيه اللى بتهددنا بيها دى .. ده أنت حتترافع عن واحد من الحناكيش !

وأصر أن يعرف أين أتوجه بعد ذلك .. وقلت له :

– والله معزوم عند جلال ندا .

وهنا قال :

– جلال ندا .. إزيه .. والله جلال واحشنى .. هو فين وبيعمل إيه دلوقت .

– فى مصر وكان يشتغل فى الصحافة .. فى أخبار اليوم على ما أظن ..

– ساكن فين ..

– ما أعرفش العنوان .. إنما هو فى شارع الملك وأنا عارف البيت لما أوصل فى الشارع .

طيب أنا جاى لكم .. ما تروحش قبل ما أجى .

وهنا قال لجمال سالم :

- ابراهيم يا جمال حيتعشى عند جلال ندا الليلة .. تيجى نروح نزوره ؟

ولكن جمال سالم قال :

- لا ...

- لا ليه ؟

- ده بتاع محمد نجيب !

- وانصرفت من مبنى مجلس القيادة بعد أن صافحت الموجودين .. وفى الفناء .. وجدت سيارة فى انتظارى ... أمر جمال عبد الناصر أن أستقلها إلى حيث أريد .

وأوصلتنى السيارة إلى منزل جلال ندا .

تعريف ببطل:

وكما قلت بأن جلال ندا أحد أبطال حرب فلسطين الأولى سنة ١٩٤٨ .. هو الذى دوخ عصابات اليهود الهاجاناة وشتيرن وغيرها وكان شبحا مخيفا يتهددهم ، وكانوا يحذرون بعضهم بعبارة يرددونها : (حذار من الكابتن جلال) .

هو بطل معركة عراق سويدان : وأحد أبطال الفالوجا .

لا تزال تشهد على هذه البطولة رصاصة إسرائيلية استقرت فى جدار القلب .. وسوف تدفن معه فى قبره .. بعد عمر طويل !

أما جسده فلا يزال آثار رصاص الأعداء واضحا فى كل شبر فيه .

سقط فى المعركة جريحا بين الحياة والموت أثناء الحصار ، ورفض أن ينقل إلى تل أبيب لإجراء جراحة عاجلة لإنقاذه من الموت (كطلب الصليب الأحمر) مفضلا الموت على أن ينقذه أطباء الأعداء ! .. وكتب الله له الحياة ، بدون علاج!

وعقب انتهاء الحرب أحيل إلى التقاعد كقرار القومسيون الطبى ، وذلك كرغبة السراى لميوله العدائية ضدها طبقا لتقارير مخابراتها .

وعقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ قاد كتائب الفدائيين من مصر الفتاة وقام بأعمال بطولة نادرة هناك حتى انتكست حركة الكفاح المسلح بعد حريق القاهرة .

وهو الشقيق الأكبر للشهيد فريد ندا .. ضابط الشرطة الذى قتله الانجليز فى حرب الكفاح المسلح ١٩٥٤ وهو يقود الأهالى لقتالهم .. ورفض أن يتقاضى التعويض الذى عرضته الحكومة البريطانية ثمنا لدم شقيقه الشهيد قائلا :

- (نحن نبيع لمصر أرواحنا بلا ثمن !) .

بعد خمسة عشر عاماً من انتهاء حرب فلسطين الأولى تفتتت عظام ساقيه من أثر

الرصاص الذى أصابه ، وفقد القدرة على السير .. ولا يزال حتى الآن يسير على عكازين !

وصفته صحف دار أخبار اليوم أثناء حرب فلسطين بأنه (البطل الأسطورة) .. قالت عنه مجلة آخر ساعة ، فى ٢ فبراير ١٩٤٩ (هذا الرجل الأسطورة قام بدور البطولة فى حرب فلسطين وموقعة الفالوجا وكان يفوق أبطال موقعة ستالينجراد فى بسالتهم .. إن الأجيال المصرية القادمة سوف تنظر بعد آلاف السنين وتلمع عيونها بحماسة وفخار إلى أعمال البطولة الخارقة التى قام بها جلال ندا وجنوده أثناء هذه المعارك) .

ومن أجل ذلك انتخبه زملاؤه الضباط كعضو فى نادى ضباط الجيش .. كان عضوا فى المجلس الذى أمر الملك فاروق بحله فى ١٧ يوليو ١٩٥٢ .. وكان ذلك من أهم أسباب قيام الثورة بعد أيام !

وبسبب إيمانه بالديمقراطية آثر الابتعاد عن الحياة العامة بعد قيام الثورة رغم صداقته الشديدة للواء محمد نجيب (حتى الآن) وبالرغم من صداقته وزمالته لجميع قادة الثورة ، وعلى الأخص جمال عبدالناصر .

كانت تربطه بجمال عبد الناصر وشائج شتى .. فهو زميل دفعته ، فقد تخرج كلاهما فى المدرسة الحربية سنة ١٩٣٨ .. وهو زميله فى الفالوجا ، طوال شهور الحصار ، وكان جمال عبد الناصر يحب جلال ندا ويشيد ببطولته ويعتز بزمالته .

ولذلك فإن جمال عبد الناصر عندما علم أننى سأتناول طعام العشاء مساء الأحد ١١ اكتوبر ١٩٥٣ فى بيت جلال ندا ، لم يتردد من أن يخبرنى أنه سوف يلحق بى هناك .

لقد أحسست وقتئذ عندما سمع باسم جلال ندا وأنا أخبره أننى مدعو على العشاء عنده أحسست وهو يهتف :

(جلال ندا ؟ .. إزيه .. والله واحشنى .. هوه بيعمل إيه دلوقت .. الخ) .. أحسست أن جمال عبد الناصر يريد أن يهرب بنفسه بعض الوقت بعيدا عن مشاغله الملحة فى السياسة والحكم ، إلى ذكريات شبابه .. زمالة المدرسة ، وزمالة السلاح وزمالة الكفاح .

وأرجو أن يعذرنى القارىء العزيز إذا كنت قد أسهبت فى التعريف بجلال ندا ، فأنا أسكب التاريخ فى أذن شباب هذا الجيل الذى لم يقدر له أن يعيش سنوات ما قبل الثورة ، ولا سنوات الثورة الأولى .. وواجبى أن أعرفه ببعض النماذج البشرية من الرجال الأشراف .

وما دمت قد آليت على نفسى أن أروى التاريخ بأمانة ، وأقسمت على ذلك ، فإن واجبى أن أعطى لكل ذى حق حقه .. خصوصا هؤلاء الذين أسدل الزمن عليهم ستار النسيان الأحياء منهم .. والأموات !

اللقاء الثانى مع جمال :

استقبلنى جلال ندا فى بيته كعادته بالترحاب .. وأخبرته بأن جمال سوف يوافينا بعد قليل .. وأذهلته المفاجأة ، وهتف .. يا أهلا وسهلا .

وجلسنا ننتظر الضيف القادم ، ونقتل الوقت فى ثرثرة تناولت مواضيع شتى .. وقبل أن ينتصف الليل بقليل ، توقفت سيارة صغيرة رمادية اللون أمام منزل جلال ندا ، وترجل منها جمال عبد الناصر ، فأسرع جلال يستقبله بحفاوة ويرحب به معانقا ، وتأبط ذراعه صاعدا معه بضع درجات تؤدى إلى مسكنه حيث كنت واقفا بالباب فى انتظارهما ، وصافحته مرة أخرى .. ودخلنا ثلاثتنا إلى حجرة الصالون .

وتركنا جلال ندا قليلا ثم عاد ليقول : اتفضلوا .. العشاء جاهز .. وقال جمال .. يا أخى لما ناخد نفسنا شوية ، وسألة إن كان لديه (اسبرين) لأنه يشعر بصداع ، وطلب فنجانا من القهوة السادة .

وأسرع جلال ندا بإحضار الأسبرين وكوب من الماء .. ثم حملت الخادمة القهوة لنا . وبعد قليل سألته هل زاوله الصداع ، فقال : الحمد لله .

وبعد قليل ، قال لى :

– على فكرة .. إحنا الليلة خففنا الحكم على ابراهيم فرج .. خليناه ١٥ سنة بس ! لم أعلق على قوله ، ولكنى ضحكت ، وكان فمى مملوءا بدخان سيجارتى ، ولم أكن قد نفثته بعد ، فتسرب بعض الدخان إلى القصبة الهوائية ، وأخذت أسعل بشدة وجحظت عيناى ، وأسرع جلال بإحضار كوب ماء .. وبعد أن هدأت حدة السعال .. سألنى جمال :

– مالك ؟

– ولا حاجة .. شرقت !

– أنا باسأل .. كنت بتضحك ليه ؟

– آه .. لما قلت لى إنكم خففتم الحكم على ابراهيم فرج .. يعنى ربنا يدينا العمر ١٥ سنة لما يفرج عنه .. يكون عمره قد إيه .. أيوه يا سيدى ، إن شاء الله يكون عمره ٦٥ سنه .

وفى وقت واحد ابتسم ثم امتعض وقال :

– أنت بتتريق ؟

– لا والله .. باتكلم جد .

– يا جدع افهمنى ، زى ما قلت لك دى أحكام سياسية ، ١٥ سنة عندنا يعنى ١٥ شهر ويمكن أقل .. إحنا عندنا يوم الحكومة بساعة .. مش بسنة زى ما بيقولوا !!

– معنى كلامك إن دى أحكام صورية .. تهديدية ..

– تقـدر تسميـهـا كده .. يجرى إيه يعنى .. إحنا يا أسـتاذ ثورة .. عارف يعنى إيه ثورة ، يعنى علشان نبنى لازم نهد أولا .. الثورات اللى قبلنا حكمت على كل الناس القدام بالإعدام ، ونفذت الحكم ، إحنا ما عملناش كده ، كل الحكاية إننا بنبعدهم عن الغيط ، الحقل اللى إحنا عاوزين نزرعه من جديد .. لازم نحرت قبل ما نزرع .

وتعمدت أن أقول بنبرات تشعر أننى أداعبه ..

– ودلوقت يعنى وقت التسبيخ !

ولم أترك له فرصـة للرد حتى لا يتطور النقاش إلى شىء من الحدة أو أشـعـره أننى أتهكم فوقفت وقلت :

– اتفضل قبل الشوربة ما تبرد .. أنا شايف جلال قلقان ..

ونهض وهو يقول : شوربة إيه الدنيا حر .

كانت المائدة مليئة بأطيب الطعـام .. ومائدة جلال ندا دائما هكذا .. الحساء والديك الرومى والحاج أرز والسمان المخلى بالجيلاتين المجهز فى جروبى .. الخ .

وقال جمال عبد الناصر لجلال ندا ضاحكا :

– إيه ده يا جلال .. مائدة المسيح ؟

– والله يا جمـال أنا متـأسف .. أصل ابراهيم فاجـأنى إنك حـتشرف ولو كنت أعرف كنت استعديت ..

– وكمان كنت عاوز تستعد ، ونظر إلىَّ جمال عبد الناصر وقال :

– جلال زى حالاتك .. عنطوز ، آخر قرش فى جيبه بيبعزقه .. الله جاب ، الله خد ، الله عليه العوض !

وضحكنا جميعا بعد أن قلت : (ربنا ما يحرمنا من العنطظة!)

وأثناء تناول العشاء كان جمال عبد الناصر على سجيته تماما ، فقد زايله الإرهاق الذى كان يبدو عليه منذ أن قابلته فى الساعة السادسة بمجلس القيادة والعبوس الذى كان يرتسم على وجهه أحيانا ، وكأنه طرح عن كاهله كل الهموم التى كانت تنوء به ويحاول إخفاءها ..

كان جمال عبد الناصر فى هذه اللحظات إنسانا عاديا بسيطا لا يمكن أن يتصور أحد أنه رئيس حكومة يحمل جميع أعباء الحكم ومسئوليته ، خصوصا فى الظروف الصعبة التى كان يضع فيها حجر الأساس لبناء نظام جديد على أنقاض نظام قديم راسخ خصوصا إذا كان البناء المنشود يقوم على التجربة البحتة التى تحتمل نتائجها الصواب أو الخطأ .

وكان طبيعيا أن يدور الحديث على المائدة بين الزميلين جمال عبد الناصر وجلال ندا ، عن ذكريات الماضى عندما كانا طالبين فى المدرسة الحربية قبل تخرجهما فى دفعة سنة ١٩٣٨ وأيهما كان جاويشا على الآخر لا أذكر ، ثم زمالتهما فى حرب فلسطين حيث انتهى بهما المطاف أن يكونا بين المحاصرين فى الفالوجا .. هذه الذكريات فرضت نفسها على جو اللقاء على مائدة العشاء الحافلة .. وأشهد أننى بالتالى عاودتنى الحيوية ولم أعد أشعر بإرهاق هذا اليوم الشاق منذ أن استيقظت فى الصباح المبكر وتوجهت إلى سجن الأجانب ثم إلى الشرطة العسكرية والعودة إلى سجن الأجانب وبعد ذلك توجهى إلى مقر مجلس قيادة الثورة لكى ألتقى بجمال عبد الناصر حيث أقابل مصادفة جمال سالم ويدور بيننا هذا النقاش العاصف الذى أشرت إليه الذى ما كاد ينتهى حتى أتوجه مباشرة إلى بيت مضيفى جلال ندا حيث يوافينا جمال عبد الناصر لكى ألتقى معه للمرة الثانية فى نفس اليوم .

أقول إن الإرهاق النفسى والتعب الجسمانى قد زايلانى تماما وأحسست بالراحة النفسية والاطمئنان ، وتفتحت شهيتى للطعام فأصبت منه الكثير !

وبعد أن انتهى الطعام مكثنا جالسين فى غرفة المائدة حيث تناولنا الشاى والقهوة .

ونظرت إلى ساعة يدى فوجدتها تقترب من الواحدة صباحاً ، وكان علىَّ أن أعود إلى الفندق لكى أخلد إلى النوم وأتهيأ للمرافعة أمام محكمة الثورة فى الصباح .

عبد الناصر والإخوان :

قلت لعبد الناصر :

– والآن .. ما قصة الإخوان المسلمين ؟

وقطب عبد الناصر حاجبيه ، ونظر إلى ساعة يده ، وقال :

– أنت لسه فاكر .. خللى الحكاية دى يوم تانى ..

وأجبته :

– مش معقول .. أنت اللى قلت (الليلة) !

واعتدل عبد الناصر فى مقعده وأغمض عينيه قليلا ، وكأنه يستجمع تفكيره .. وتحدث .. تحدث عبد الناصر طويلا ، وبدون توقف ، وبدون مقاطعة .

قال ما خلاصته :

إن الإخوان المسلمين كانوا قبل الثورة على اتصال بالانجليز وبالملك معا وأن الهضيبى صهر لأحد كبار رجال السراى هو مراد باشا محسن – إن لم تخنى الذاكرة – وأنهم لم يشتركوا مع الفدائيين فى حركة الكفاح المسلح بالرغم من كثرة عددهم وتدريبهم على

حرب العصابات وتوفر السلاح لديهم ، بل إنهم كانوا يحاولون إجهاض هذا الكفاح وذلك بتصريحات رسمية أدلى بها حسن الهضيبي نفسه الذى قال علموا أولادكم الدين أولا قبل محاربة الانجليز ، وكذلك الشيخ فرغلى قائد الإخوان فى الاسماعيلية الذى قال على النحاس أن يجنى ثمار حماقته وحده لإلغائه المعاهدة .. ويستطرد عبد الناصر ليقول أن الاخوان كادوا يجهضون حركة الكفاح فى القنال فعلا بأن أحرقوا كنيسة الاقباط بالسويس الأمر الذى أدى إلى حدوث اجتماعات من قادة الاقباط فى جميع البلاد ومطالبتهم رسميا لابراهيم فرج الوزير القبطى فى وزارة الوفد بالاستقالة وإلا اعتبر خارجا على الكنيسة ونتيجة لذلك كاد يحدث انقسام خطير بين المسلمين والاقباط وكادت تنهار الوحدة القومية ، كما أكد عبد الناصر أن الإخوان كانوا يتصلون بالانجليز منذ عهد الملك وأن المخابرات تعرف هذه الاتصالات جميعا ، وأن حريق القاهرة حدث نتيجة تواطؤ بين الانجليز والملك ، واستغل الإخوان لتنفيذ هذا المخطط ، وأن الملك بارك هذا الأمر بأن استقبل حسن الهضيبي رسميا الذى صرح بعد خروجه من السراى بأنها كانت (زيارة نبيلة لملك نبيل) .. وأخذ عبد الناصر بعد ذلك يسترسل فى الحديث مؤكدا ما يعتقده أن الإخوان هم الذين أحرقوا القاهرة يوم ٢٦ يناير فأشار إلى معركة القوات البريطانية مع جنود الأمن بالاسماعيلية فى اليوم السابق وكيف أن قواتهم حاصرت مبنى الشرطة الملاصق للمحافظة وكيف قصفته بمدافع الميدان بعد أن طلبوا من الجنود والضباط الاستسلام وتسليم أنفسهم وأسلحتهم ورفض رجال الأمن ذلك وقاوموا حتى آخر طلقة فى بنادقهم العتيقة وبالرغم من هدم المبنى عليهم ، وكيف بدأت أحداث هذا اليوم – ٢٦ يناير – بامتناع عمال الطيران عن تزويد الطائرات الاجنبية بالوقود .. ثم بخروج جنود بلوكات النظام بالقاهرة بقيادة ضابط من الاخوان (١) يدعى عبد الهادى نجم الدين فى مظاهرة يحملون السلاح متوجهين إلى الجامعة حيث انضم إليهم الكثيرون من الطلبة الغاضبين لحادث جنود الاسماعيلية وانضم إليهم الغوغاء ثم توجهت المظاهرة إلى ميدان عابدين حيث تصدت لهم بعض قوات الجيش التى كانت تحرس مداخل الميدان لأن الملك كان يقيم

---

(١) عقبت السيدة حرم المرحوم عبد الهادى نجم الدين على هذا ونفت أن زوجها كان من الإخوان ولكنه كان من حزب (السعديين) وأن الثورة قد نقلته بعد ذلك إلى وظيفة حساسة حتى وصل إلى رتبة اللواء قبل وفاته .

ولعل عبد الناصر ظن أنه من الإخوان بسبب علاقته المتوترة بهم والتى أدت إلى حل جماعتهم بعد ثلاثة أشهر من هذا الحديث ، والذى لا شك فيه أن المظاهرة التى قادها عبد الهادى نجم الدين صباح يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ كانت هى الشرارة التى تسببت فى حريق القاهرة بإجماع المؤرخين .

احتفالا لقواد الجيش والبوليس بمناسبة ميلاد ولى العهد .. فتوجهت المظاهرة إلى ميدان الأوبرا ، وكان الجهاز السرى للإخوان قد أرسل رجاله بما لديهم من أسلحة ، وبدأوا يحرقون كازينو أوبرا باعتباره وكرا من أوكار المعاصى .. كل هذا والملك وحيدر يمتنعان عن إنزال الجيش لقمع الفتنة ، والبوليس السياسى والعادى لا يحاول التصدى لمحدثى الفتنة . وفى ظل هذه الفوضى استطاع الاخوان بأسلحتهم الحديثة التى ينفردون بحيازتها أن ينتقلوا من كازينو أوبرا إلى بقية المحال العامة ، فأحرقوا بنفس الطريقة سينما ريفولى ثم سينما مترو وبعض البارات وفندق شبرد والبنوك .. وظلت هذه الفوضى قائمة حتى غربت الشمس دون أن يتعرض لها أحد .. وبعد أن احترقت القاهرة نزل الجيش لمنع التجول بعد أن أعلنت حكومة الوفد الأحكام العرفية وأقيلت فى المساء وتشكلت حكومة على ماهر وحلفت اليمين دون أن يعلم الوزراء بإقالة حكومتهم .

ويستطرد عبد الناصر فيقول ، واستغل قادة الاخوان أن أحمد حسين ركب مع بعض أعوانه سيارة كان يتفقد بها الحالة ، فيشيعون أنه ورجاله هم الذين أحرقوا القاهرة وحرضوا على ذلك وساندهم فى ذلك جريدتهم (الاشتراكية) كانت تهاجم بعض المحال التى شملها الحريق ، ويجد الملك فرصته لمحاكمة أحمد حسين وكاد يحكم عليه بالإعدام لولا قيام الثورة والإفراج عنه .. ويقول جمال إكمالا لحديثه : أن الإخوان قد أيدوا على ماهر وباركوا وزارته ، ثم أيدوا نجيب الهلالى وباركوا أيضا وزارته ، وكانوا يعتقدون أن الأحوال السياسية بعد هذه الضربة الخطيرة لن تستقر وأن الأوان قد آن لكى يرثوا الحكم بعد أن يتضح فشل الأحزاب القديمة فى إعادة الاستقرار وفى غيبة الحياة النيابية وعندئذ سوف يتمتعون بثقة الملك والانجليز معا ويصمت عبد الناصر لحظات يشعل خلالها لفافة جديدة ، وينفث دخانها بهدوء ، ويكمل حديثه قائلا .. إلا أنهم أخطأوا الحساب ، وقامت الثورة يوم ٢٣ يوليو فجأة فيسقط فى أيديهم .. وإذا كان بعض الإخوان قد أعلنوا تأييدهم لنا من اللحظة الأولى فهؤلاء هم الفريق الطيب منهم الذين يخفى عليهم السياسة العليا لقادتهم بدليل أن حسن الهضيبى لم يؤيد الثورة رسميا إلا بعد نجاحها وخروج الملك ، ولكنه فى نفس الوقت كان مؤيدا لحل الأحزاب ، ومؤيدا للحكم الديكتاتورى بدون برلمان وكان معارضا لقانون الإصلاح الزراعى بالرغم من موافقة مكتب الإرشاد عليه فى برنامج رسمى ثم حاول فرض وصايته على الثورة وتعيين الوزراء الخ ...)

وخيم الصمت علينا جميعا ..

ونظر إلىَّ طويلا ، وقال :

– إيه رأيك بقى يا سيدى ؟

قلت له :

– كثير من كلام سيادتك صحيح .. إنما أنا شخصيا أستبعد أن الإخوان حرقوا القاهرة ، وأنا كرجل قانون لا يمكن أن أقتنع بذلك إلا إذا كانت هناك وقائع مادية تؤيد ذلك ، مثلا لازم أعرف إن فلان الفلانى هو اللى حرق كازينو أوبرا ، وأن فلان الفلانى هو اللى حرق سينما ريفولى أو مترو ، وأن فلان وفلان من الإخوان المسلمين ، وأنهم كانوا يتحركون بأوامر وبخطة مرسومة .. أنا أعتقد أن حريق القاهرة كان بتدبير الانجليز والسراى وجماعة (أنصار الحرية) التى يحتضنها الانجليز و ..

ولكنه قاطعنى قائلا :

– ثبت أن جميع المحلات والمبانى التى احترقت يوم ٢٦ يناير قد تم حرقها بطريقة واحدة بطريقة البودرة الحارقة ، ولا يملك هذا السلاح إلا الجهاز السرى للإخوان .. حتى الجيش ما عندهوش هذه البودرة .. أنا أعرف ذلك .

– نفرض ذلك .. إنما أنتم يعنى استثنيتم الإخوان لوحدهم من قانون حل الأحزاب .... ولا يؤيدكم الآن إلا هم .. إيه الحكاية ؟

– مش بس كده ... إحنا أفرجنا عن كل المسجونين بتوعهم اللى حكمت عليهم محكمة الجنايات أفرجنا عن قاتل الخازندار ، وعن اللى اشتركوا فى قتل النقراشى ، وعن المتهمين اللى فجروا القنابل فى المدرسة الخديوية .. لأننا كنا عاوزينهم يشتغلوا فى النور .. أعطيناهم الأمان .. وبالطريقة دى عرفنا خباياهم .. عرفناهم من جوه .. من الداخل !!

– طيب سيادتك بتقول إن الإخوان لم يشتركوا مع الفدائيين فى الكفاح المسلح .. لكن أنا أعرف أنهم اشتركوا وبعضهم مات واستشهد .

– لا يا سيدى .. دول بعض إخوان تطوعوا لحسابهم الخاص بدون موافقة الجماعة وأظن أيامها خالد محمد خالد قال (من لا وطن له لا دين له) .

– أمال إيه حكاية تجمعات الإخوان فى اجتماعاتكم ، وآخرها المؤتمر الشعبى وهتافاتهم لكم الله اكبر ولله الحمد .. وهو شعار الجماعة ؟

– أيوه يا سيدى ، مضبوط دى بقه خطة مرسومة ، عاوزين يشعرونا أنهم قوة طاغية وأننا فى حاجة لتأييدهم وأنهم إذا تخلوا عنا فالثورة حتروح فى داهية .. أنا حسن العشماوى وهو صديقى قاللى الكلام ده بصراحة ، وقلت له أن الثورة لا تقبل وصاية أحد ..

وبعد لحظات من الصمت .. قلت له :

- يعنى الاخوان دلوقت مش معاكم ؟

وأجاب على الفور :

- لا مش معانا .. بالعكس ضدنا .. همه دلوقت بيلعبوا لعبة خطيرة جدا ، ولو أن الكلام ده يمكن يزعل جلال - يقصد جلال ندا - الذى كان جالسا لا يتدخل فى النقاش ، لعبتهم أنهم يتقربوا من محمد نجيب ويعملوا معاه حلف ويجبروه على أنه بمساعدتهم يعمل انقلاب علينا إحنا ... وبعدين يبقى من السهل عليهم إنهم يقلبوا محمد نجيب ويمسكوا البلد !!

وحاول جلال ندا التدخل فقال :

- ما أظنش أن محمد نجيب يقبل ..

ولكن جمال عبد الناصر قاطعه قائلا :

- لا يا جلال .. أنا ما باقولش أن محمد نجيب متفق معاهم ، ولكن محمد نجيب ممكن يطب معاهم فى المخطط بتاعهم .. وهنا نظر إلى جلال وقال :

- شوف يا جلال ، أرجوك الكلام ده ما يطلعش بره الأوده دى .. ما يتقالش لأى انسان .. خصوصا محمد نجيب !

وقلت أنا وجلال فى وقت واحد :

- لا طبعاً !!

وهنا كانت الساعة قد اقتربت من الثانية صباحا ، ونهض جمال عبد الناصر مستأذنا فى الانصراف شاكرا لضيفنا حفاوته .

وصحبناه إلى باب سيارته حيث صافح جلال ندا وعانقه ..

وعندما صافحنى قال لى :

- أظن أنت رايح بكره تدفع بعدم اختصاص محكمة الثورة .. مش كده ؟

وأجبت ضاحكا ..

- لا يا عم .. هو أنا قد محكمة الثورة .. ربنا يستر .

- وانطلقت بجمال عبد الناصر السيارة حتى غابت عن أنظارنا .

وعرض علىَّ جلال ندا المبيت عنده ، ولكنى اعتذرت ، فقام بتوصيلى إلى الفندق فى سيارته .

وكان طبيعيا أن نتحدث فى الطريق عما سمعناه الليلة ، كنا متفقين على أن حجة جمال عبد الناصر فى اتهامه الإخوان المسلمين تفتقر إلى الدليل ولا يمكن أن تقوم على الظن أو الاعتقاد ...

ولكننا كنا متفقين أيضا على أن الثورة تحضر لتصفية الإخوان المسلمين حتى لا تكون أداة فى يد أى حزب أو هيئة أو جماعة (١) .

وهذا ما حدث بالفعل ، فقد بدأت الثورة بعد أقل من شهرين من هذا اللقاء فى اعتقال زعماء الإخوان بدون مقدمات عندما كان الانسجام بينهما فى أوجه ، ثم أفرجت عنهم بعد قليل لكى تعاود القبض عليهم من جديد ، ولكى تعصف بهم بعد ذلك .

والذى أدهشنى بعد ذلك أن جمال عبد الناصر الذى كان يؤكد بحماسة أن الإخوان المسلمين هم الذين أحرقوا القاهرة يوم ٢٦ يناير .. خطب بعد ذلك بعشرة أشهر فى اجتماع أقيم بالمقر الرئيسى لهيئة التحرير يوم ١٩٥٤/٨/٢١ واتهم الشيوعيين بأنهم هم الذين أحرقوا القاهرة ، وذلك بعد أن تم تصفية الإخوان !

قال فى هذا الاجتماع :

إن الشيوعيين الذين ينادون اليوم بالكفاح المسلح ، هم الذين انتهزوا فرصة ذهاب المواطنين الأحرار إلى القنال وحرقوا القاهرة لبث الفوضى وهم مستعدون لذلك دائما من أجل سادتهم الذين يمدونهم بالمال) !!

على كل حال ، أويت إلى فراشى فى الفندق الذى نزلت به فى الساعة الثانية والنصف صباحا بعد يوم مشحون بالمفاجآت والأحداث المثيرة .. لكى أستيقظ بعد ساعات قليلة ، وأتوجه إلى مبنى محكمة الثورة .

كان ذلك يوم الاثنين ١٢ اكتوبر ١٩٥٣ فى الساعة الثامنة والنصف صباحا ، حيث جلست إلى جانب موكلى وحارسه فى قاعة الجلسة !!

مرافعة أمام محكمة الثورة

العبد يقرع بالعصا

وفي الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين ١٢ أكتوبر ١٩٥٣ كنت أترجل من السيارة الأجرة التي أقلتني إلي مبني مجلس قيادة الثورة.. نفس المبني الذي قابلت فيه جمال عبدالناصر بالأمس وبعد التأكد من شخصيتي سمح لي الضابط المسئول بالدخول وقادني إلي مبني محكمة الثورة وهو يقع علي بضع خطوات من السلم الذى صعدت عليه مع

---

(١) بعد عودتى إلى الاسكندرية بأيام قليلة كنت بغرفة المحامين ، بمحكمة الاسكندرية ، وكانت هناك مشادة حادة بين الاستاذ مختار عبد العليم المحامى وأحد قادة الإخوان وبين بعض المحامين السعديين وكان الأستاذ مختار يدافع عن الثورة وحكمها ضد ابراهيم عبد الهادى والآخرين يهاجمون هذا الحكم ، وأذكر أننى قلت له بصوت عال :

(يا أستاذ مختار .. دارى نفسك ، الثورة كأس حيشرب منها الكل ، اللى حيشوفوه الإخوان أكتر من اللى شافوه المسلمين فى الاندلس !) ... وقد كان .

جمال عبدالناصر بالأمس.. صعدت بضع درجات يقف بجانبها بعض جنود البوليس الحربي، ثم دلفت إلي «طرقة» بها لافتة كبيرة مكتوب عليها باللون الاحمر كلمة (الثورة).

وعلي جانبي هذه الطرقة أو الممر الضيق تقع بعض حجرات مخصصة بعضها للادعاء والسكرتارية والصحفيين وغرفة للمتهمين.. وفي الصدر تقع قاعة الجلسة الفسيحة نسبيا وقد تدلي فوق بابها علم الثورة المثلث الالوان وقد كتب في وسطه بخط كبير (محكمة الثورة).. وفي هذا الممر علقت لافتتان الاولي باللون الأحمر الداكن بها كلمة (سكون). والثانية بها الآية الكريمة (اقتلوهم حيث ثقفتموهم)!!

ودخلت إلي قاعة الجلسة.. وبالرغم من أن محكمة الثورة كانت تنعقد عادة في العاشرة إلا أن القاعة كانت مزدحمة بالصحفيين الذين احتلوا أماكنهم مبكرا لتسجيل محاكمة أول صحفي أمام محكمة الثورة، وكذلك كانت أجهزة الاذاعة ورجالها الذين كانوا يسجلون المحاكمة كما تجري كلمة كلمة.. كما كان بعض مصوري السينما يقفون بجانب آلاتهم الكبيرة التي ثبتوها في أماكن متفرقة تستطيع منها تسجيل ما يجري في قاعة الجلسة أثناء المحاكمة . كما وقف علي المنصة الرئيسية بعض مصوري الصحف المصرية والاجنبية لالتقاط بعض الصور للصحف التي يمثلونها.

وتقدمت للجلوس في مقعد الصف الأول المخصص لجلوس المتهمين ومحاميهم، وقد أقبل عليَّ بعض الزملاء الصحفيين مسلمين، فلم أكن بعيدا عن الحقل الصحفي.. والتقط المصورون بعض الصور التي لا أزال أحتفظ بها حتي الآن .. وقد تعمدت في هذا اليوم – علي غير عادتي – أن أكون أنيقا في ملبسي، واستعضت عن رباط الرقبة التقليدى بـ (البيبيون) الذى يرتديه عادة الفنانون.. كنت أريد أن أشعر نفسى أننى غير متواجد أمام محكمة غير عادية.. بالرغم من أن محكمة الثورة، كانت أخطر محكمة موجودة وقتئذ.. كنت أحاول أن أطمئن نفسى بهذه المظاهر !

وجلست فى مقعدى في انتظار حضور المتهم، الذى لم يكن قد أحضر من سجن الأجانب بعد .. جلست أطالع الصحف..

كانت جريدة الأهرام قد نشرت في هذا اليوم، وفى الصفحة الأولى – على ما أذكر – نبأ مقابلتى لجمال عبدالناصر بالأمس.. كما نشرت جميع الصحف نبأ محاكمة موكلى اليوم أمام محكمة الثورة وأننى سوف أتولي الدفاع عنه.

وبعد قليل حضر أحد ضباط البوليس الحربى وهمس فى أذنى أن المتهم حضر من سجن الأجانب وأنه ينتظر فى الغرفة المخصصة للمتهمين، وطلب منى مقابلته هناك بناء على طلبه..

وقمت من مكاني في صحبة هذا الضابط حيث أرشدني إلي هذه الغرفة القريبة من قاعة الجلسة ووجدت المتهم جالسا ومعه بعض الحراس.. واستلفت نظري اللافتة المعلقة بحائط الغرفة، وبها بيت الشعر المعروف :

العبد يقرع بالعصا * والحر تكفيه الملامة.

وصافحت موكلي، ودعاني الضابط الحارس إلي الجلوس معه، ولكني اعتذرت، وحاولت العودة إلي قاعة الجلسة.

وسألني الحارس لماذا لا أريد الجلوس فأشرت إلي لافتة العبد يقرع بالعصا.. وقلت.. ما أحبش أقعد تحت اليافطة دي .. وضحك الحارس.

وفي أثناء مغادرتي الغرفة عائدا إلي قاعة الجلسة.. شاهدت (كريم ثابت) المستشار الصحفي للملك السابق في حراسة بعض الضباط متوجها إلي نفس الغرفة.. كان مقررا أن يحاكم أمام نفس المحكمة في نفس اليوم.

وفي الردهة المؤدية إلي قاعة الجلسة شاهدت أيضا شيخ المحامين (المرحوم الاستاذ أحمد رشدى) قادما ، كان موكلا للدفاع عن كريم ثابت، وصافحته وتبادلنا التمنيات الطيبة بالتوفيق في دفاع كل منا.

الكلام فى الوقائع .. ممنوع !

وما إن عدت إلي مقعدي بقاعة الجلسة، حتي جيء بالمتهم، وجلس بجانبي، وبجانبه حارس من ضباط البوليس الحربي.

نادي الحاجب :

محكمة ..

وبعد أن يفتتح الرئيس الجلسة باسم الله والثورة، يسأل المتهم:

– وهل وكلت عنك محاميا؟.. ويجيب المتهم:

– أيوه يافندم. وكلت الاستاذ إبراهيم طلعت.

ويقف المدعي ليقرأ الاتهام الموجه لموكلي: «أتي أفعالا تعتبر خيانة .. الخ»

ويقف المدعي (البكباشى سيد جاد) مرة أخرى يتلو خطبة الادعاء، وأنه يقدم اليوم لونا جديدا من ألوان الخيانة، ويقدم المتهم وهو صحفى في جريدة مصرية لها شأنها فى توجيه البلاد، نقدمه في ادعاء الخيانة. هذا الادعاء جد خطير إذا ثبت وأدين به المتهم.. وانتهى من خطبته إلي أن الادعاء يستند إلي تقارير ومعلومات، لو عرضت في جلسة علنية قد يكون فيها ضرر على الصالح العام ومصلحة البلاد، ولذلك فإن الادعاء يلتمس نظر هذه القضية في جلسة سرية.

ووقفت أعترض علي السرية.. قلت :

– لقد كلفني المتهم بشرف الدفاع عنه. وأنا لا يعنيني أكثر من أن أضع الحقيقة أمامكم مش حتجدوا علي ما يعطل عملكم، ومش حتجدوا في مرافعتي ما يشكك في الاتهام لو أنه حقيقي.. وأقول لكم، إذا أدنتم المتهم فيها لو ثبت عليه الاتهام، فاحكموا عليه بأقصى العقوبة، ولا تخففوا الحكم في مجلس الثورة!! ولكن إذا لم تثبت الجريمة في حق المتهم فإن من حقه أن تعلن براءته علي الملأ.. من أجل الصالح العام أيضا.. والسرية في هذه القضية تسيء إلي المتهم حتي ولو حكمتم ببراءته، لأن الحكم بالبراءة قد يكون سبب الشك في الاتهام أو لعدم كفاية الادلة، وهنا يتوه الرأى العام بين الشك واليقين.

ويسألني الرئيس :

– أنت أسست براءته علي أن تكون الجلسة علنية؟

وأجاوبه :

– أنا أطالب بالمحاكمة العلنية للصالح العام، فليس هناك جهاز من أجهزة الدولة تحميه السرية، وليست هناك معلومات يخشي من إذاعتها.. وأنا أقول باسم المتهم إذا وجدتم شكا في الاتهام الموجه إليه، ففسروه ضد مصلحته خلافا لجميع القوانين والشرائع .. أطالبكم بهذا كمواطن مجاهد.. وليس كمحام !

(مداولة قصيرة بين هيئة المحكمة)

الرئيس – (للمتهم) أنت مش كنت هنا في القيادة؟

المتهم – كنت مندوب المصري في مجلس الثورة، ومندوب المصري المرافق لرئيس الجمهورية من أول ساعة للحركة.

الرئيس – طيب اقعد .. ويتلو القرار :

(قررت المحكمة جعل الجلسة سرية بدون المدعي وبدون الدفاع علي أن تكون الجلسة سرية اليوم بعد نظر القضية الثانية – أي قضية كريم ثابت)

وما أن نطق الرئيس بالقرار حتي وقفت قائلا:

– أرجو أن تسمحوا لي بالدفاع عن المتهم .

– إذا كنت عاوز تترافع عن المتهم، قدم طلبا!

– أطلب هذا من الآن .

– طيب اتفضل ، بس ما تتناولش وقائع الادعاء المقام علي المتهم !

ابتسامة مشجعة !

وبدأت مرافعتي قائلا :

- حضرات الأعضاء ..

أنا جيت مش لابس مسوح المحامي، وأنتم مش لابسين أوسمة القضاة.. أنا جيت مواطن أتحدث إلي مواطنين، ومجاهد يتحدث إلي مجاهدين.

ووضع الاعضاء الثلاثة أقلامهم التي يسجلون بها ملاحظاتهم، وأخذوا ينصتون إلي المرافعة.. لم أكن أترافع.. وإنما كنت أتكلم .. وتكلمت كثيرا، وكنت أروي لهم القصة التي سمعتها من موكلي وظن أنه متهم بسببها، وما سمعته من زملاء المتهم من محرري جريدة المصري.. وكنت من وقت إلي آخر أتفحص وجوه الاعضاء خوفا من أن يتسرب الملل إلي نفوسهم.. ولكنني لاحظت أنهم يتابعون حديثي باهتمام.. بل ربما باهتمام مشوب بالود.. كان الرئيس من وقت إلي آخر يستوضحني عن بعض ما أقول فأجيبه أو يجيبه المتهم.

وطالت المرافعة .. نصف ساعة .. ساعة ... ساعة ونصف..

وهنا قال الرئيس :

الرئيس - أنت تكلمت في الوقائع دلوقت ساعتين (والصحفيين) ايديهم تعبت!

وأجبت :

- الصحفيين ايديهم ما تتعبش والصحفيين يعرفوا الحكاية.

الرئيس - المحكمة يهمها أمر كل مصري، وتود أيضا أن تبريء كل مصري من تهمة الخيانة ما في هذا شك.. تكلم في الوقائع واترك تقدير الأمر للمحكمة.

- أظن أنا قلت لحضراتكم أني سأترك المتهم لعدالتكم، وإذا رأيتموه مدانا بهذه التهمة الخطيرة فأطلب منكم توقيع أقصي الحكم عليه!

وتستمر المرافعة بعد ذلك طويلا.. وبدون مقاطعة حتي أنهيتها بشكر المحكمة علي سعة صدرها، معتذرا إذا كنت قد أثقلت عليها.

وترفع الجلسة علي أن تنعقد في اليوم التالي للنطق بالحكم في القضية.

وغادرت محكمة الثورة، سائرا علي الاقدام، وصاحبني في العودة الاستاذ طاهر أبوزيد كبير المذيعين الذي كان يشرف علي تسجيل المحاكمات وإذاعة بعضها.

وأخبرني طاهر أبو زيد يومئذ أنني عندما قلت للمحكمة (أنا لا ألبس مسوح المحاماة وأنتم لا ترتدون أوسمة القضاة ولكني أتحدث اليكم مواطنا لمواطنين، ومجاهدا لمجاهدين) أن أنور السادات ابتسم ابتسامة حملت معني التشجيع لي.

وقلت له إنني كنت أوجه الحديث إلي أنور السادات بالذات، وكنت أتعمد أن أطلعه علي المستندات التي أقدمها المحكمة فيطلع عليها ويطلع عليها زميليه. ولو أنني أحسست بالاطمئنان إلي أعضاء الهيئة جميعا.

كما قال لي طاهر أبوزيد يومئذ :

– أظن أن الحكم سوف يكون البراءة.

ولكني قلت له :

– لا .. هذه محاكمة سياسية، والمقصود بها جريدة المصري .. كل ما أتوقعه أن يكون الحكم مخففا.

وقد صدق ظني.. فقد أصدرت المحكمة في اليوم التالي حكمها علي المتهم بالسجن عشر سنوات.

لقد استطعت أن أؤدى رسالتى .. والحمد لله.

وهتف : الحمد لله.

وعدت إلى الاسكندرية لكى يخبرنى أصدقائى أنهم شاهدوا جزءا من مرافعتى فى السينما.. ولم أسلم من قفشاتهم .. فقد أجمعوا على أننى كنت ممثلا بارعا، وأن الشهرة والثراء قد يتحققان لى إذا اعتزلت السياسة والمحاماة، واحترفت التمثيل!!

المسجون فى الشارع!

بعد سنة تقريبا من هذه الأيام، كنت أسير في شارع سليمان باشا، حيث قابلنى شخص قصير القامة، ممتلىء الجسم، وأخذ يحتضننى ويقبلنى بحرارة، ونظرت إليه مليا.. ولم أصدق عينى.. فهتفت :

– محمود شكرى؟

– أيوه محمود شكرى !

– الله .. إنت مش فى السجن ؟

– لا .. أفرجوا عنى من زمان .. أنت ما تعرفش ؟

– أبدا .. وبتعمل إيه .

– باشتغل محرر فى جريدة الجمهورية !!

– ألف مبروك ..

وتوالت محاكمات الثورة.

في نفس الجلسة التي صدر فيها الحكم علي موكلي محمود شكري، وهي الجلسة التي كان مفروضا أن يحاكم فيها كريم ثابت.. حوكم ثلاثة آخرون.. ثلاثة من الصعاليك هم (الفريد عوض ميخائيل، محمد عزت راغب، بولس مكسيموس سويحة).. التهمة خيانة عظمي لأنهم في غضون شهر سبتمبر ١٩٥٣ وما قبله قاموا بالتجسس لحساب دولة أجنبية بأن أمدوها بتقارير ومستندات رسمية.

نظرت قضية هؤلاء الصعاليك الثلاثة في جلسة علنية استغرقت عشرين دقيقة فقط، تلي فيها الادعاء الموجه إلي كل منهم وإجابتهم عليه بالإجابة التقليدية: (غير مذنب) ليس لأحد من المتهمين محام يترافع عنه إلا المتهم الثاني محمد عزت. يترافع الادعاء مرافعة قصيرة خلاصتها أن الخيانة تتمثل في التجسس لحساب دولة أجنبية وإمداد هذه الدولة بالبيانات والتقارير والوثائق الرسمية.. وثائق لها صفة السرية المطلقة، وأن اثنين من هؤلاء من الموظفين الذين ائتمنتهم الدولة على هذه الوثائق وكانت تحت أيديهم بحكم وظيفتهم، فخانوا الأمانة، وسلموا هذه المستندات .

يوافق محامي المتهم الثاني على نظر القضية فى جلسة سرية على أن تكون السرية نسبية يصرح له بالحضور فيها.

ترفض المحكمة بطبيعة الحال، وتأمر بنظر الادعاءات المقامة علي المتهمين في جلسة سرية لا يحضرها أحد إلا المتهمون وسكرتارية الجلسة.

وتنتهي المحاكمة السرية بأن يصدر الحكم غدا في جلسة علنية.

وتنطق المحكمة بإعدام المتهمين الثلاثة شنقا في اليوم التالي :

وتبدأ فى نفس اليوم فى محاكمة كريم ثابت .. المستشار الصحفى للملك فاروق.

فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه المحكمة الحكم على موكلى، تنفذ حكم الإعدام فى المتهم الذى حوكم قبل موكلى بيومين، وكان قد صدر عليه الحكم بالإعدام قبل محاكمة موكلى بيوم واحد.. كما تنفذ حكم الإعدام علي هؤلاء الثلاثة الذين نظرت قضيتهم يوم النطق بالحكم على موكلى بعد يومين فقط من تاريخ الحكم عليهم.

وكانت الصحف تنشر صور هؤلاء المتهمين وهم يساقون إلي المشنقة فى الغرفة السوداء (غرفة الإعدام بالسجن) لحظة تنفيذ الحكم.

وحمدت الله على نجاة موكلى، فقد كان الاتهام الموجه إليه، هو نفس الاتهام الموجه إلى المتهم فى القضية السابقة لقضيته، وكذلك القضية اللاحقة له، وكأن محمود شكرى كان بين قوسين داكنين دفعا عنه ما عسى أن يخبئه له القدر من مصير !

وكان هؤلاء الأربعة فقط هم الذين حكمت عليهم محكمة الثورة بالإعدام شنقا ونفذ فيهم الحكم.

وقبل ذلك وبعد ذلك، نظرت محكمة الثورة قضايا أخرى المتهمون فيها إما سياسيون قدامى، أو بعض رجال الملك السابق، أو بعض الصعاليك!!

أهم هذه المحاكمات كان المتهمون فيها :

(كريم ثابت .. الدكتور أحمد النقيب .. والأستاذ محمود سليمان غنام)

وقد صدرت ضد الجميع أحكام مختلفة.. إنها محاكمات سياسية كما حدثني جمال عبدالناصر.

وضح ذلك من نظر أكثر الادعاءات الموجهة ضد المتهمين في جلسات علنية، وكذلك الشهود الذين حضروا للإدلاء بشهاداتهم لصالح المتهمين أو ضدهم.

ويعنيني، وأنا أسجل تاريخ (الوفد المصري) في هذه الأيام.. المحاكمة الخاصة بالمرحوم الأستاذ محمود سليمان غنام.. أحد أقطاب الوفد، وأحد وزرائه الذي كان زعيما للطلبة في ثورة ١٩١٩ ، وسكرتيرا للزعيم سعد زغلول.. والذي كان قد تجاوز الستين من عمره يوم محاكمته . إنه أحد أجنحة الوفد التي يراد قصها !

محاكمة غنام

المتهم المشاكس :

بعد أسبوع واحد من مرافعتي أمام محكمة الثورة.. في يوم الأحد ١٨ أكتوبر ١٩٥٣ حوكم أمام نفس المحكمة محمود سليمان غنام .. السكرتير العام المساعد للوفد وأحد وزرائه الدائمين.

وكان محمود سليمان غنام أحد اثنين من أقطاب الوفد أذيع اسماهما في قائمة المتهمين الأولى الذين سوف يحاكمون أمام محكمة الثورة، أولهما إبراهيم فرج الذي سبق محاكمته على النحو الذي أشرت إليه في هذه المذكرات.. وكانت الثورة قد اعتقلتهما في سجن الأجانب على ذمة هذه المحاكمة.

وقد فاتني أن أذكر أنني عندما كنت أقابل موكلي في سجن الأجانب قبل محاكمته، أنني بعد انتهاء زيارتي، وبينما كنت أتأهب لمغادرة السجن، شاهدت الأستاذ محمود سليمان غنام يسير في فناء السجن، وانتهزت هذه الفرصة وصافحته من فجوات القضبان الحديدية للباب الذي يفصل بين مدخل السجن وبه حجرات الإدارة، وبين الفناء الذي تقبع حوله زنازين الدور الأرضي .. ولم يمنعني أحد من ذلك، فلم يكن موجودا بالمدخل إلا حارس الباب، وكان يبدو أنه مشغول بحراسة الباب فقط.

وقد استطعت في هذا اللقاء السريع أن أتبادل معه حديثا قصيرا، وحاولت من جانبي أن أطمئنه أو أن أشجعه على محنة الاعتقال، ولكني وجدته في غير حاجة إلى تشجيع.. لم يكن السجن جديدا على غنام، فقد كان أحد الطلائع الأولى للثورة الرائدة – ثورة ١٩١٩ – كان من زعماء الطلبة إبان هذه الثورة، وكان على رأس المظاهرات التي تضم طلبة الجامعة والمدارس العليا والأزهر، والتي كان يقمعها جنود الاحتلال برصاص بنادقهم.

وعندما اعتقل الانجليز سعد زغلول للمرة الثانية ونفوه إلى سيشل.. حصل محمود أفندى سليمان غنام الطالب بكلية الحقوق على رخصة (طباخ).. وقدم طلبا إلى القيادة البريطانية يطلب التصريح له بأن يعتقل مع سعد زغلول لكى يقوم بخدمته باعتباره الطباخ الخصوصى للزعيم؟!.. وعندما علم سعد زغلول بذلك رفض حفاظا على مستقبل الطالب النجيب.. وتطوع للقيام بهذا العمل محمد بك الأنصارى.. أحد أعيان البلاد!!.

اعتقلته السلطات البريطانية وحاكمته أكثر من مرة.. وكان يفلت دائما من الإدانة معتمدا على هدوء أعصابه ورباطة جأشه، فقد كانت ملامح وجهه الساذجة تخفى ذكاء جبارا يعرف كيف يداريه، ولا تفضح الثورة البركانية المتأججة فى أعماقه.

وكان محمود سليمان غنام رحمه الله - من خلال معرفتى الشخصية له ومن استقرائى لتاريخه - يؤمن بنظرية (الظروف تغير الأحوال .. فيلبس لكل حالة لبوسها).

هذه الطاقة العجيبة فى محمود سليمان غنام، هى التى مكنته أن ينجح فى الانتخابات المزيفة التى أجراها المرحوم محمد محمود باشا سنة ١٩٣٨ بعد إقالة حكومة الوفد.. هذه الانتخابات التى أسقطت فيها الادارة مصطفى النحاس باشا، زعيم البلاد ومعبودها وقتئذ، عندما رشح نفسه فى سمنود مسقط رأسه بين أهله وعشيرته!!

ومنذ ذلك التاريخ قاطع الوفد كل انتخابات كانت تجريها أية حكومة من حكومات الأقليات.

وإذ تسلل محمود سليمان غنام إلى مجلس النواب وتزعم مع زميله المرحوم عبدالحميد باشا عبدالحق الذى تسلل أيضا إلى المجلس.. تزعما المعارضة، وكان غنام من أكثر النواب المشاغبين، وله مواقف بطولية انتحارية أحرج فيها الحكومة والملك والانجليز معا.

ولعل الكثيرين من الأحياء الذى عايشوه، حتى القريبين منه، لايعرفون أن غنام باشا كان من أكثر الناس مرحا فى مصر، وأنه كان أحد مؤلفى النكتة السياسية ومذيعيها.. كان يؤلف النكتة، ثم يرويها بلهجة ساذجة على أنه سمعها.. فيتلقفها الناس ويرددونها!

ومما خفى على الناس من أمر محمود سليمان غنام، أنه كان من أكبر أصحاب المقالب فى مصر.. لعله كان يفوق المرحوم حفنى باشا محمود فى هذا الأمر!

ومع ذلك كله. كان المرحوم محمود سليمان غنام رجلا طيب القلب، نظيف اليد، نقى الضمير، وكان صادق الوطنية، لم يتخل عن نقائه الثورى من سنة ١٩١٩ حتى لقى ربه منذ عامين.. مات فقيرا لم يجن من دنياه فى عمره الطويل إلا سطرا وضاء الأحرف فى صفحة مباركة من صفحات التاريخ.. تاريخ مصر!

عندما صافحته من خلال قضبان الباب الحديدى لسجن الأجانب قلت له:

– إزى الحال يا باشا؟

– الحمد لله .. كويس..

وقلت له مطمئنا :

– على كل حال شدة وتزول.. المهم أن معاليك ما تفكرش فى الحكاية دى وبكره كل شئ يرجع لأصله.. إن شاء الله.

وأجاب :

– أبدا. أنا مش متضايق.. آدى إحنا رجعنا شباب تانى.. فكرونا بأيام زمان.. (واستطرد كأنه يحدث نفسه).. أى والله من خمس وثلاثين سنة .

وهنا قدم من داخل الفناء جاويش يحمل المفتاح لكى يعود موكلى إلى داخل السجن، وكان يقف بجانبى، فأسرعت أصافحه وأنا أقول :

– السلام عليكم يا باشا.. شد حيلك.

وأجاب ضاحكا :

– الحمد لله .. الحيل مشدود.. بس خايف ليشتد أكثر من كده أحسن ينقطع!! وعندما أدرت ظهرى للانصراف، قال لى :

– شد حيلك أنت مع محمود بكره .. ربنا معاك.

وأسرعت متوجها إلى الباب الخارجى للسجن وأنا أقول :

– إن شاء الله يا باشا.. السلام عليكم!

هذه كلمة عابرة للتعريف بالأستاذ محمود سليمان غنام المتهم الذى سوف يحاكم أمام محكمة الثورة، باعتباره أحد أقطاب الوفد الذى تحاكمه محكمة الثورة لإبعاده عن الحقل الوطنى.

بعد مقابلتى لجمال عبدالناصر بمقر مجلس قيادة الثورة، ثم بمنزل جلال ندا فى نفس اليوم.. لم أعد أنفعل بما يدور فى محكمة الثورة أثناء محاكمة بعض السياسيين القدامى فقد سمعت من عبدالناصر شخصيا أنها محاكمات سياسية يقصد بها تنحية رجال العهود السابقة عن الحقل الوطنى، حتى ينفرد بالعمل فى هذا الحقل رجال العهد الجديد بعقلية جديدة وطريقة جديدة.

ولذلك فقد حاولت أن أتتبع محاكمات هذه المحكمة بعد ذلك بدون اكتراث، وبدون انفعال .

إلا أن محاكمة محمود سليمان غنام كانت من الطرافة بحيث فرضت نفسها على قراء الصحف الذين كانوا يتابعون ما تنشره الصحف من أنباء هذه المحاكمة.. ولعل سر هذه

الطرافة شخصية المتهم نفسه.. شيخ فى العقد السابع من عمره، حاد الذكاء، ولكنه يتمسك بدور الرجل الساذج البسيط، يلتقط سمعه كلمة، ويتصامم عن كلمات، يصمت حين ينبغى الكلام، ويتحدث حين يجب الصمت.. وهو فى هذا كله يتقن تمثيل الدور الذى لبس مسوحه على مسرح المحكمة، ومع أنه يصدق فيه قول شوقى : (ولى سحر اللبيب إذا تغابى)، فقد كان أكثر المتهمين مشاكسة وشغبا، رغم تهديد المحكمة له وأمرها إياه بالصمت.. ولكنه كان يعلم بخبرته الطويلة فى السياسة وبثوريته القديمة أن المحكمة لم تنعقد لكى تحكم ببراءته.. ولكنها سوف تحكم حكما سياسيا بالإدانة.. إن الإدانة.. فى قضيته قدر محتوم!! ومع ذلك فقد كان محمود سليمان غنام خفيف الدم والظل والروح طوال جلسات المحاكمة، لا بالنسبة للمشاهدين فقط، ولكن بالنسبة للمحكمة، نفسها والادعاء أيضاً!.

أرجو من القارئ أن يصحبنى فى رحلة عبر التاريخ، لكى أعود به إلى الوراء، ربع قرن من الزمان.

الزمن : الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الاحد ١٨ أكتوبر ١٩٥٣.

المكان : قاعة محكمة الثورة بمبنى مجلس قيادة الثورة بالجيزة.

تنعقد المحكمة ويفتتح الرئيس الجلسة (باسم الله وباسم الثورة).

وينادى على المتهم (كريم ثابت) المستشار الصحفى السابق للملك فاروق.. ويحضر المتهم.. وينطق رئيس المحكمة فى قضيته التى كان محددا للنطق به جلسة اليوم: (حكمت المحكمة على المتهم (كريم ثابت) بالاشغال الشاقة المؤبدة، ومصادرة بعض أمواله وأموال زوجته..) وينصرف المتهم برفقة حارسه .

وعلى الفور تنظر المحكمة القضية الجديدة.. المتهم فيها السيد/ محمود سليمان غنام. ويسأل الرئيس الادعاء: هل المتهم موجود.. ويجيب البكباشى سامى جاد الحق (المدعى).. أيوه يا فندم، المتهم موجود. وقد أعلن صباح اليوم بتهمة جديدة! وينادى رئيس الجلسة على المتهم، فيقف لكى يستمع إلى الادعاء الأول المقام عليه: (أتى أفعالا ضد سلامة الوطن.. وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة، ترمى بوسائلها غير المشروعة إلى مناهضة النظام الحاضر والأسس التى قامت عليها الثورة) فهل أنت مذنب أو غير مذنب؟

المتهم – غير مذنب، وهذا غير صحيح إطلاقا ولم أشترك فى أية جماعة سياسية على الإطلاق، ولا فى أيه جماعة لها نشاط سرى.

الرئيس – هذا ما يقوله الدفاع وقت المرافعة..

المتهم - ده كلام يقوله على الهامش!

وهذا الادعاء هو نفس الاتهام الذى وجه قبل ذلك إلى المتهمين السياسيين السابق محاكمتهما وهما إبراهيم عبدالهادى وإبراهيم فرج، وحكم على كل منهما.

ويوالى الرئيس تلاوة الادعاء الثانى المكون من خمس فقرات، تنطوى كل فقرة على اتهام جديد بزعم أن المتهم قد ساعد على إفساد الحكم على النحو الآتى:

١ - يسر للسيدة عزيزة الوكيل شراء أرض حكومية بمنطقة مريوط وصرح لها بأن تستأجرها من الحكومة توطئة لشرائها.

٢ - يسر للاستاذ عبدالخالق بدوى (المستشار) شراء أرض بالمنوفية، وأضفى عليه صفة ليست له بأن اعتبره مستأجرا لتلك الأرض.

٣ - أدلى بوصفه وزيرا للتجارة ببيان كاذب فى مجلس الشيوخ عن شركة الملح والتعدين فأشاد بكفاية تلك الشركة وقدرتها على القيام بالتزاماتها على غير الحقيقة.

٤ - بوصفه وزيرا للتجارة أيضا تعهد أمام مجلس الشيوخ أيضا بعدم صرف إعانة مالية لشركة الخطوط المصرية للطيران إلا بعد أن تسوى ديونها وبعد أن وافق المجلس على الإعانة تم صرفها للشركة دون التحقق من هذا الشرط! وكان ذلك خدمة للملك السابق.

وبالرغم من أن رئيس الجلسة نبه على المتهم بأن يرد فقط على كل ادعاء بكلمة واحدة.. مذنب، أو غير مذنب، إلا أن المتهم على عادته، وكما سبق أن ردد أنه يقول كلاما على الهامش.. كان يجيب بعبارات غير مطلوب منه قولها.. من ذلك رده على الاتهامات الاربعة السابقة تلخيصها، الآتى على التوالى:

- غير مذنب، وهذا أيضا غير صحيح، ولم تتقدم لى السيدة عزيزة الوكيل بأى طلب ولم أصرح لها إطلاقا بشئ من هذا النوع!

- وهذا أيضا غير صحيح، وأنا غير مذنب، وأنا لم أخلع أى صفة على هذا القاضى اللى هوه عبدالخالق بدوى لأنه كان مستأجرا من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٥٠.

- وبخصوص شركة الملح والتعدين يقول.. غير مذنب، وهذا البيان الذى ألقيته فى مجلس الشيوخ كان صحيحا من أوله إلى آخره. وقد أيدت أحكام القضاء كل ما أدليت به من بيانات فى هذا المجلس.. وهذا الادعاء هو مستخرج أوحى به الاستاذ محيى الدين عابدين بسبب الخصومة القائمة بينى وبينه، ورفعت على أساسها دعوى أمام مجلس الدولة.

- وبخصوص شركة الطيران يقول.. غير مذنب، وأقرر أنه لا الملك السابق ولا السراى كنت أعرف أحدا منهم أبدا، ولا كانت لى صلة بهم بالمرة!

وبعد كل إجابة للمتهم.. يعود رئيس المحكمة للتنبيه بقوله :

– أنا بأذكر الادعاء، وعليك إذا سئلت: هل أنت مذنب أو غير مذنب، أن ترد بأنك مذنب أو غير مذنب بس!

ويرد المتهم فى هدوء بقوله:

(ديه كلمة تفسيرية باشرح بها أننى غير مذنب.. أو بقوله: معلهش، ديه كلمة على الهامش وأحيانا يقول : غير مذنب وكقرار المحكمة التفاصيل بعدين)!

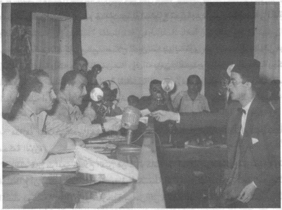
وبالرغم من هذا التحذير والتنبيه . فقد فرض المتهم أقواله على سمع المحكمة، وعلى مضبطة الجلسة.. وعلى أقلام الصحفيين!

ولم تكن شخصية المتهم فقط هى سبب طرافة القضية، بل إن شخصية محاميه الذى اختاره للدفاع عنه كانت من الاسباب التى زادت فى طرافة هذه القضية.

لقد اختار غنام الدكتور محمد صلاح الدين محاميا عنه اختار زميله فى المبدأ، وزميله فى الوزارة، وزميله فى المحاماة .. تماما كما فعل إبراهيم فرج قبله.. والمحامى هنا لا يترافع عن موكله كما يحدث أمام القضاء العادى، ولكنه يترافع عن نفسه، وعن الحزب الذى ينتمى إليه، والمبدأ الذى يعتنقه.. وهو لايترافع بقصد إقناع القضاة ببراءة موكله ولكنه يتحدث بقصد إثبات كلماته فى مضبطة الجلسة.. لأن ما يدور من أحداث أمام محكمة الثورة لايحكم عليه إلا التاريخ.. والتاريخ وحده.

وفى مثل هذه الظروف إذا ما وعاها المحامى السياسى ، فعليه أن يتحصن بكل ما لديه من لباقة وحنكة وسياسة .. ودبلوماسية ! والدكتور محمد صلاح الدين لم تكن تنقصه هذه الأشياء جميعا .. فهو السياسى المحنك الذى نزل معترك العمل السياسى منذ ثورة ١٩١٩ عندما كان تلميذا بالمدارس الثانوية وهو فى السابعة عشرة من عمره .. ولم يخرج من هذا المعترك قط ، فقد عاصر الحركة الوطنية منذ ذلك الوقت ، ودفع الثمن الذى كان يؤديه كل العاملين فى الحقل الوطنى .. الاعتقال والسجن . ثم إن محمد صلاح الدين قد احترف العمل السياسى لخدمة العمل الوطنى ، وتمرس فى هذا العمل ، فكان عضوا فى وفد المفاوضات مع بريطانيا سنة ١٩٣٠ ، وعين فى سنة ١٩٣٦ مديرا لمكتب رئيس الوزراء واشترك فى مفاوضات (مونترو) سنة ١٩٣٧ .. ثم صار سكرتيرا عاما لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ ثم وكيلا لوزارة الخارجية بدرجة وزير .

وفى سنة ١٩٥٠ عندما تألفت وزارة الوفد الأخيرة ، اختار النحاس باشا الدكتور محمد صلاح الدين وزيرا للخارجية ، فلم تكن صحته مع تقدمه فى السن تساعده على حمل مسئولية هذا المنصب بالإضافة إلى أعبائه الكثيرة كرئيس لمجلس الوزراء ، وكزعيم للوفد .



أمام محكمة الثورة عام ١٩٥٣م

وفى خلال العامين اللذين ولى الوفد فيهما الحكم ، ثبت أن الدكتور صلاح الدين كان أكفأ وزراء خارجية مصر على الإطلاق .

للحق والتاريخ نقول ان المرحوم اسماعيل صدقى باشا كان أيضا من أذكى وأكفأ وزراء الخارجية السابقين .. ولكن إسماعيل صدقى كان لا يؤمن بالديمقراطية ، ولا بالشعب فالشعب عنده قاصر لم يبلغ رشده بعد ، وبالتالى فهو لا يؤمن بالدستور ولا بالحياة النيابية فحكم الشعب عنده هو حكم الرعاع ، بل كان كل إيمانه بحكم الصفوة المختارة من الأعيان .. الحكم المطلق ، ولذلك لم يكن يعنيه أن تحل قضية البلاد عاجلا أو أن ينتهى الاحتلال بسرعة .. ولذلك فقد كان حكمه بغيضا يكرهه الشعب الذى أطلق عليه لقب (عدو الشعب) رغم خدمات جليلة استطاع تحقيقها داخليا معتمدا على ذكائه وكفاءته .

وعلى عكس ذلك كان محمد صلاح الدين ، فهو يستوى مع اسماعيل صدقى فى الذكاء والكفاءة ولكنه على النقيض منه ، إذ أنه يؤمن بالدستور والحياة البرلمانية وحكم الشعب ، ولا مانع لديه بالنسبة لقضية الجلاء ووحدة وادى النيل من المفاوضة الدبلوماسية أولا .. فإذا فشلت المفاوضات ، فلتتحقق القضية الوطنية بالقوة .. بكفاح الشعب .

هذا هو المحامى الذى اختاره المتهم محمود سليمان غنام للدفاع عنه أمام محكمة الثورة .

ولذلك فإن مرافعة صلاح الدين عن غنام كانت من أطرف المرافعات التاريخية ، وقد استطاع أن يسجل بها كل ما يريد فى مضبطة التاريخ وذلك بدبلوماسية السياسى المحنك ، وكأنه لا يزال وزير خارجية يجلس إلى مائدة المفاوضات لكى يستخلص من المفاوض الآخر أكثر ما يستطيع فى رقة ولباقة .. ودبلوماسية .

شاهد ما شفش حاجة :

ولعل أطرف شخصيات هذه القضية ، هى شخصية شاهد الإثبات الوحيد الذى جاء على سبيل الخطأ .. فقد طلب الدكتور صلاح الدين مناقشة رئيس لجنة التطهير ويدعى فؤاد جابر بخصوص ما وجه إلى المتهم من أنه سهل للسيدة عزيزة الوكيل شراء أرض بمنطقة مريوط وتأجير قطعة أخرى بنفس المنطقة .. فأعلنت النيابة عمدة المنطقة (ويدعى محمد عبد الله جاب الله) ، ولكن المحكمة تستجوبه للاسترشاد .

وما أن يتحدث الشاهد .. ثم يتحدث ويسترسل فى الحديث ، حتى يهتف الدفاع : الحمد لله .. الشاهد ده هبط علينا من السما .. ربنا بعته !!

لقد بدد الشاهد بشخصيته الفريدة جو الجمود الجاد الذى يسيطر على المحاكمات فى مثل هذه القضايا .. ورفه بشهادته التى أدلى بها على جميع الموجودين بالقاعة ، وجعلهم جميعا يغرقون فى الضحك .. الرئيس ، والاعضاء ، والنيابة ، والمتهم ، والدفاع والنظارة ، والصحفيين .. وتسابق مصورو الصحف على التقاط صورته .. لكى تنشر فى الصفحات الأولى فى جميع الصحف ولكى يطالع الناس شهادته ويعلقون عليها ضاحكين ، كانت شهادة هذا العمدة حديث المجالس والنوادى والمقاهى فى كل مكان !! فمن هو محمد عبد الله جاب الله هذا ؟

هو عمدة (الأمراء) مركز كفر الدوار بحيرة ، كان يستغل عموديته لوضع يده على أراضى الحكومة ويزرع البور منها لكى يتملكها بوضع اليد ، واستغل أن الدكتور النقيب كان يستأجر ٤٠ فدانا من أملاك الحكومة فى هذه المنطقة ، فيتقرب إلى الدكتور بوصفه أحد الحكام .. وعندما تأتى وزارة الوفد تطرح هذه الأراضى فى مزايدة للاستئجار بعقود حتى لا تضيع أراضى الحكومة على محترفى التملك بوضع اليد .. ومن هؤلاء الذين استأجروا بعض القطع من هذه الأراضى البور خليل الجزار وزوجته السيدة عزيزة الوكيل شقيقة حرم النحاس باشا .

ويجن جنون العمدة .. ويشاكس الحكومة ، ويرفض الاستئجار مدعيا ملكيته لمئات الأفدنة بوضع اليد .. وإذ يجد نفسه أمام الأمر الواقع يضطر لتوقيع عقود إيجار عن الأطيان التى يضع اليد عليها .. وتسترد الحكومة أملاكها !

ولكن القرارات الوزارية التى كان يصدرها غنام عندما كان وزيرا فى وزارة الوفد ، وإصراره على استنقاذ أراضى الحكومة الشاسعة من هواة وضع اليد والتملك بموجبه فى حماية القانون ، اضطرت العمدة إلى الرضوخ للأمر الواقع وقبوله أن يوقع على عقود إيجار يقر فيها أنه يستأجر هذه الأراضى من الحكومة نظير إيجار غير مغال فيه (شأنه شأن الآخرين .. خليل الجزار والسيدة زوجته والدكتور النقيب وغيره) وبذلك يصبح مستأجرا لأرض الدولة من الدولة نفسها ولا يصبح من حقه تملكها بوضع اليد ، لأن العين المؤجرة لا تتملك بوضع اليد طبقا لأحكام القانون .

وبذلك يكون غنام قد احتفظ للدولة بأراضيها وسلمها لمن يصلحها ويزرعها ويرويها ويدفع للخزانة إيجارها ويسدد الأموال الأميرية المقررة عليها .

ومن هنا تتضح نزاهة غنام .. نزاهة اليد والضمير ..

إنه لا يحابى أحدا من المقربين أو المعروفين له أو غيرهم مثل السيد العمدة .. ولو أن غنام تغاضى عن هؤلاء أو أهمل فى مراقبتهم ، لكانت خمس سنوات من وضع اليد الهادىء المستقر على أى أرض تمتلكها الحكومة يتملكها واضع اليد بحكم القانون .

وقد كانت نزاهة غنام ويقظته ومحافظته على أراضى الحكومة تهمة يوجهها إليه الادعاء فى محكمة الثورة .

هذا ما كشفت عنه شهادة العمدة محمد جاب الله الذى أعلنته النيابة بطريق الخطأ ليكون الشاهد الوحيد فى محاكمة محمود سليمان غنام .

كشكش بك .. شاهد إثبات ونفى !

وحضرة العمدة يقف أمام المحكمة لكى يدلى بشهادته ، بطريقة فريدة يخلط فيها الجد بالهزل ، ويجمع بين الخبث والتظاهر بالبلاهة ، ويظن أن غنام وقد وقف موقف الاتهام فإن المحكمة سوف تعطيه الأطيان التى يستأجرها لكى يمتلكها بوضع اليد !! وهو فى إجاباته على الأسئلة التى يوجهها له رئيس المحكمة أو النيابة أو الدفاع يجيب إجابات ملتوية ، ويحاول (الزوغان) من الاجابة بطريقة تعيد إلى أذهاننا المرحوم نجيب الريحانى وهو يمثل شخصية (كشكش بك) عمدة كفر البلاص !

إلى القارىء نموذج من إجابات حضرة العمدة :

الرئيس – عوزينك تقول لنا اللى تعرفه عن اللى تم فى بيع الأراضى بتاعة مريوط .

الشاهد – طيب . من سبع أو ثمان أو عشر سنين كنت بأشتغل ناظر فى عزبة الشيخ اللى حوالين الملاحة وكنت بأعمل تجربة زراعية فى أراضى الحكومة فزرعت بيجى فدان أو اثنين أو ثلاثة ومن سنة ١٩٤٤ جه مشروع اسكندرية وعمل حد فاصل بين أراضى الملاحة وانقطعت المية وشفت الزراعة نشفت الأرض .

الرئيس – الأرض كانت بتطلع محصول كويس !

الشاهد – كنت بأزرع برسيم وحتة تطلع ما تطلعش .. أصل الأرض سبخ . وفى سنة ١٩٤٩ زرعت فيها زى مائتين فدان وكسور ، ولكن اللى كنت واضع يدى عليه كان حوالى ٦٠٠ فدان !

الرئيس – مين الجزار ده ؟!

الشاهد – أن ما أعرفش ، ولكن اتعرفت عليهم صدفة لما اتقابلنا عند الدكتور النقيب ، وكنت بأشتكيله الموضوع فعرضوا إنهم يتوسطوا علشان يخلصوه .

الرئيس – يعنى يتوسطوا فى الموضوع علشان إيه ؟

الشاهد – أنا قلت كفاية ١٠٠ أو ٢٠٠ فدان كفاية قوى على الغلابة اللى زى حالاتنا !!

الرئيس – اتفقتم إن ثمن التخليص ده يكون إيه ؟

الشاهد – ما أعرفش .. أقول لك الحق !

الرئيس – يعنى أنت مش عايز نصيبك ؟

الشاهد – دول كتبوها على الفلاحين الشراقوة اللى كانوا بيشتغلوا ، وبعد كده جولى وقالوا تعالى أجر فقلت لهم أنا مش عاوز أأجر .

الرئيس – تؤجر من مين !

الشاهد – هم قالوا حتأجر من المصلحة ، وهم عملوا كونتراتات ومضوا عليها وما فضلش غير أنا ، وقلت أنا مش مأجر ، ياتثبتوا لى وضع اليد يا إما مش مأجر فقالوا لى أنت حتعطلنا ولا ايه ، حنخلصها لك ، يا الله نمضى العقد بثلاث سنين فقلت زى بعضه ! وبعدين رحت أنا دفعت التأمين .

خربوا بيت العالم :

الرئيس – كده على طول تدفع التأمين ، مش كان لازم تطمئن الأول !

الشاهد – ما هم قالوا حيخلصوها بالواسطة !

الرئيس – واسطة مين ؟ مين ؟

الشاهد – بواسطة الوزراء .

الرئيس – وزراء مين ؟

الشاهد – أهم وزراء وبس !

الرئيس – مش كان لازم تسأل !

الشاهد – أظن كان فى المدة دى حامد زكى أو غيره وإلا موش عارفين ؟ لكن يظهر إنه كان حامد زكى خدت بال سعادتك ؟ بعد كده كان بالممارسة عملوها بالمزاد يوم ٢٣ ديسمبر مش فاكر سنة ١٩٥١ وإلا سنة ١٩٥٢ جت العالم كلها وحاجة لخبطة قوى ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

المدعى – ما هى علاقتك بالدكتور النقيب ؟

الشاهد – كنت مستأجر من أرضه وفى ريح ملكه .

الرئيس – وهو مشترى فى الحتة دى ؟

الشاهد – لأ .. هو كان مأجر وما كانش واضع يده .

المدعى – أمال إزاى أجر من غير وضع اليد ؟

الشاهد – أنا عارف بأه !

الرئيس – أمال مين اللى عارف .. مش أنت العمدة !

الشاهد – عمدة ايه .. والله أنا من نهار ما نزلت العمودية وأنا فى عذاب .

الرئيس – الأرض دى مش كانت فى ايدك وأنت اللى بتزرعها ؟

الشاهد – أنا كنت بأزرع الأرض ، والناس كلها بتزرع الأرض وبتأخذها بخمسة وعشرة جنيه الفدان ودول عملوها بالمزاد العلني .. دول خربوا بيت العالم كله !!

ويسترسل الشاهد فى الإجابة على أسئلة المحكمة فيقرر أن المأمور ضغط عليه فى لجنة التطهير (بعد إقالة حكومة الوفد) لكى يوقع زورا على شهادات إدارية بأن الذين اشتروا الأرض كانوا من أهالى المنطقة على خلاف الواقع .

ويسأله الرئيس :

الرئيس – المأمور ضغط عليك ؟

الشاهد – أيوه والنعمانى أنا كنت حاتضارب معاه ، اسمح لى أنا ما أستحملش أى سلطة أنا فقير صحيح ولكن أنا غنى النفس والحمد لله !

ويلتقط الدفاع هذا الاعتراف العفوى من الشاهد فيسأله :

الدفاع – كان فى سنة كام الكلام ده ؟

الشاهد – كان فى سنة ١٩٥٢ .

ويلاحقه الدفاع بالأسئلة ، فيسأله متى قابل خليل الجزار أول مرة .. وعلى طريقة الشاهد يحاول التهرب من الإجابة فيقول :

– أنا مش متذكر ، واحنا هنا حلفنا اليمين وأنا حا أقول الحكاية بالمفتشر !!

ولكن يرتج عليه ولا يقول شيئا .

وتتدخل المحكمة لانقاذ الشاهد من ورطته فيوجه الرئيس القول للمحامى :

الرئيس – دى حاجة فاتت عليها سنين وبالطبع الشاهد ما يقدرش يفتكر التاريخ بالضبط يعنى أنا لما أقول للدفاع حاجة من سنتين ، هل تعلق بذهنك المسائل دى ؟

الدفاع – لما تبقى حاجة حيوية بالنسبة للأرض وبالنسبة لحضرة العمدة ، يبقى أنا أرجح أن أتذكر .. وأنا بأسأله عن واقعة مهمة الآن لأن فى الأوراق التاريخ مجهل كل التجهيل ، وهذا دليل على براءة غنام .

ويندفع الشاهد لكى يقول :

الشاهد – (أنا ماجبتش سيرة غنام .. أنا ما أعرفوش ولا شفته) ! وبهذا الأسلوب الدبلوماسى اللبق مع الشاهد الحويط المتخابث ، يحصل الدفاع على أول اعتراف ببراءة موكله فى هذا الادعاء .

ويستمر النقاش فى المحكمة مع الشاهد على هذه الطريقة المأساوية الكوميدية – ساعات طويلة ، ويعترف حضرة العمدة أنه كان يضع يده على الأرض خفية .. فيسأله الدفاع :

الدفاع – أنت لك شركاء فى عملية وضع اليد خفية ؟
الشاهد – أيوه فيه .
الدفاع – طيب عندكم كام ؟
الشاهد – ١٧ .. ١٨ .. يعنى (محمد جاب الله وشركاه) !
الدفاع – أهم شركاه دول اللى أنا أحب أسأل عليهم .. دول يبقوا مين ؟
الشاهد – ٢٠ واحد حط ، ٥٠ واحد حط .. حط زى ما أنت عاوز !
الرئيس – شركاه يعنى ليمتد !! (ضحك)
ومرة أخرى يحاول الشاهد الزوغان من أسئلة الدفاع ، فيقول له الرئيس :
الرئيس – أنت حالف اليمين فلازم تقول كل حاجة .
الشاهد – مصلحة الأملاك بتصلح الأرض ، وأراضيها ما فيهاش حاجة ، وأنا زارع برسيم وطماطم ودرة .. مش يصح إنى آخذ مكافأة !!
الدفاع – طيب أنت تعرف حسن الخولى ؟
(مفتش بمصلحة الأملاك ورد ذكره على لسان الشاهد) .
الشاهد – يا سلام أعرفه بالثلث !!
الدفاع – هم بيقولوا (أى حسن الخولى وشخص آخر) إنهم حصروا عليك بواسطة لجنة البيع بمصلحة الأملاك سنة ١٩٤٨ .
الشاهد – أيوه .. الله ينصر دينك دنا كنت ناسيها .. الخ .

العمدة يهرب من الدفاع :

ثم يزوغ الشاهد من أسئلة الدفاع الذى يلاحقه بها ، وتجرى مناقشة شبه حادة بين وكيل النيابة ورئيس المحكمة وبين الدفاع حول جدوى الأسئلة التى يوجهها للشاهد فيقول المحامى :

الدفاع – السبب فى هذه الأسئلة أن الشاهد ظل ممتنعا عن توقيع العقد ويرمى فى النهاية إلى الامتلاك . أما لما يوقع العقد يبقى انقلب الوضع ، يبقى أصبح مستأجراً ويدفع إيجاراً للحكومة ، وملكية الحكومة فى هذه الحالة ثابتة وهذا كله خاص بمحمود سليمان غنام .

ويتولى رئيس المحكمة ، وكذلك ممثل النيابة توجيه أسئلة إلى الشاهد .. يرى المتهم محمود سليمان غنام (وهو محام) أنها بعيدة عن الأسئلة التى كان يوجهها محاميه للشاهد .. فتعاوده طبيعة المشاكسة ، ويوجه قولا جارحا إلى وكيل النيابة (أغفلته مضبطة الجلسة) فيثور وكيل النيابة ويوجه القول للمحكمة :

وكيل النيابة – أنا لا أحب أن المتهم يوجه أى ملاحظة .

ويعنف رئيس الجلسة المتهم قائلا :

الرئيس – إحنا لفتنا نظرك فى الجلسة الماضية ، وإحنا أعطينا لك فرصة دلوقتى تحط لسانك جوه بوقك . أنا مش عاوزك تكلم الشاهد أو وكيل النيابة!

المتهم – حاضر يا فندم .

ويستطيع الدفاع أن يلطف من حدة الموقف .. كما يستطيع بلباقة أن يسترسل فى توجيه الأسئلة المحرجة للشاهد ويستخلص منه رغم مراوغته عدم صلة المتهم بالادعاء فهو يجيب على سؤال من رئيس المحكمة متى وقع عقد الايجار بأنه وقعه فى شهر نوفمبر ١٩٥٠ ويصر على ذلك ، ولكن الدفاع يعاود سؤاله :

الدفاع – وإذا كان ثابت فى الأوراق إنك وقعت فى يناير سنة ١٩٥٠ ، خد بالك العادة حاجة واللى حصل حاجة ثانية . السؤال بتاعى منصب على اللى حصل .

الشاهد – العادة كده .

الدفاع – يعنى إنت متشكك .

الشاهد – ايوه متشكك .

ويسأله الدفاع هل وقع إقرارا بأن شركاءه هم فلان وفلان .. ويتجاهل الشاهد الأمر ، ويقرر أنهم عملوا محضر صحيح لما حبوا يشتكوا المفتش !!

الدفاع – الإقرار ده خاص بإنك توضح أسماء شركائك ومقدار الأرض اللى كل شريك وضع اليد أو حيضع اليد عليها . أنت عمدة وتعرف إن فيه إقرارات ومصدق عليها فى المركز .

الشاهد – إيوه أنت فكرتنى .. ده واحد راح بدالى ومضى بالنيابة عنى .. راحوا فى المركز وجابوا واحد عمل الشغلانة دى اللى أنت فكرتنى بيها .. ده أنا بادور عليها . الله ينصر دينك !!

وهكذا يدعى الشاهد أن توقيعه على هذا الإقرار مزور وأن أحدا غيره قد وقع عليه من المركز .. ولكن المحامى لا يتركه يفر من السؤال بهذه الطريقة الهزلية . فيوالى سؤاله .

الدفاع – أنت تعرف تكتب وتقرأ ؟

الشاهد – أمال إزاى أبقى عمدة وما أعرفش أقرأ وأكتب إنت راجل طيب ! اسمع يا سيدنا الأفندى !! أنا مش راضى أرد عليك .. أمال ده لابسه أسخم بيه إيه (مشيرا على الطربوش) !!

الدفاع – ما تزعلش !

الشاهد - لا أبدا . ده أنا باستحمل كتير .. ما هم سألونى السؤال ده فى لجنة التطهير .

ويتدخل الرئيس فيسأل الشاهد عن التزوير .. ويؤكد الشاهد التزوير لو كان له إمضاء على أية ورقة ، وأن أحد خفراء مصلحة الأملاك الذين توفوا إلى رحمة الله كان قد أخبره بأن واحد جاب الورقة الفلانية وعليها إمضاءك ، وهو فكرنى بها النهاردة .

الدفاع - يعنى الورقة فيها امضاءك ، ولو كان مزور تعرف أنهم زوروه ؟

الشاهد - يعنى إذا وجدت إمضائى تبقى مزورة .

ويتناول الدفاع نفس الإقرار ويعرضه على الشاهد :

الدفاع - هذا الاقرار . هل وقعت عليه والا لا ؟

الشاهد - أنا وقعت على ده !! ده عقد ايجار .. ده غلب إيه ده !!

الدفاع - الغلب ده هو اللى احنا فيه .

الشاهد - ده ربنا لسه حيوريكم !

الدفاع - الله يسامحك .

الشاهد - أنا مش با أقول عليك .

الدفاع - طيب ما هو أنا باتكلم عن موكلى .

الشاهد - موكلك ما لوش دعوة .. غنام لا أخذ أرض ولا له اسم عندنا !!

وهكذا يستطيع الدفاع بدبلوماسية المفاوض البارع أن يستخلص من مثل هذا الشاهد براءة موكله أمام الرأى العام وأمام التاريخ من الاتهام الذى أراد الادعاء أن يلصقه به والذى زج فيه زجا .

أصعب من مفاوضات الانجليز :

ولعل القارىء الذى طالع مناقشة الشاهد - محمد جاب الله - واستغرق فى الضحك وهو يتتبع إجاباته المراوغة ، والتى لم يفهم منها شيئا ، لأن كاتب هذه المذكرات لم يفهم هو أيضا منها شيئا .. ولعله يشك أو يوقن أن المحكمة نفسها لم تفهم أيضا منها شيئا .. فقد كانت شهادته وسيلة ترفيه أضفت على المحاكمة جوا من الدعابة والمرح والضحك .. لعل القارىء يتصور مدى هدوء الاعصاب والصبر الذى التزم بها المحامى مع هذا الشاهد العجيب الذى أراد أن يضلل الدنيا جميعا بشهادته .. هذا الصبر وهدوء الاعصاب اللذان لم يكن الدكتور محمد صلاح الدين فى حاجة إلا إلى أقل القليل منهما وهو يتفاوض كوزير للخارجية مع مستر بيفن ، والفيلد مارشال سير ويليام سليم والمستر تشابمان

أندروز ، والسيد رالف ستيفنسون .. عتاة الساسة الانجليز ، وهو يحاورهم على مائدة المفاوضات قبل مفاوضاته مع العمدة محمد جاب الله بسنتين فقط !! وتنتهي شهادة الشاهد ..

وينصرف إلى حال سبيله !

وفي اليوم التالي تستجوب المحكمة محمود سليمان غنام عن الادعاء الموجه إليه لأنه عندما كان وزيرا أدلى ببيان في مجلس النواب أثناء مناقشة القانون الخاص برفع تكاليف إصلاح المحروسة من مليون جنيه إلى مليون و٣٢٠ ألف جنيه مبينا أن العقد قد أبرم فعلا من الشركة التي تتولى الاصلاح .. الخ .

ويقرر المتهم محمود سليمان غنام أنه أدلى بهذا البيان نيابة عن الحكومة باعتبار أنه كان الوزير الذي حضر الجلسة ، وأن قانون اصلاح اليخت الملكي (المحروسة) لم تصدره وزارة الوفد ، بل صدر في عهد الوزارة السعدية السابقة ووافق عليه البرلمان السابق على برلمان الوفد ، وأن مبلغ الزيادة وقدره ثلاثمائة وعشرون ألف جنيه هو قيمة فرق العملة ، وأنه كان لابد من الموافقة على دفع فرق العملة قانونا وخصوصا أن اليخت كان قد أبحر فعلا إلى ايطاليا وشرع في إصلاحه ، وأنه إذا لم يكن قد ووفق على صرف مبلغ ٣٢٠ ألف جنيه فرق العملة هذا ، لضاعت علينا المركب والمليون جنيه معا .. وبالرغم من ذلك فإنه لم يكن الوزير المختص بذلك الأمر ، ولكنه ألقى البيان بالنيابة عن الحكومة لأنه كان الوزير الذي حضر جلسة مجلس النواب يومئذ .

ولكن رئيس المحكمة يوجه أسئلة إلى المتهم لا دخل لها بالاتهام الموجه إليه . منها .. هل يوافق ، وهل يجوز أن ننفق هذا المبلغ على مركب لا يتمتع به إلا شخص واحد وهو الملك السابق ؟ وهل يجوز دفع هذا الفرق بينما كان هناك عجز مقداره ١٦ مليون جنيه في الميزانية وقتئذ ، وعبثا يحاول المتهم أن يجيب بأن هذا العجز في الميزانية مرحل من ميزانية السنة السابقة ولا دخل لحكومة الوفد به ، وبالرغم من ذلك فإن هذا العجز لا يكاد يذكر لضآلته وأن العرف قد جرى على الانفاق على الأشياء الطارئة من الاعتمادات التي لم تصرف كلها فيما رصدت له .. ويظل الرئيس يكرر الأسئلة حول الملك السابق الذي يتمتع وحده باليخت المحروسة ، وعن عجز الميزانية السابقة وقدره ١٦ مليون جنيه ؟!

شر البلية ما يضحك :

وهكذا تتأرجح قضية محمود سليمان غنام بين الكوميديا والمأساة .. وتصل المأساة إلى ذروتها عندما يترافع الادعاء ممثلا في شخص البكباشي ابراهيم سامي جاد الحق فيوجه إلى المتهم جميع أنواع السباب ويتعمد وصفه بأحط الصفات في مرافعة انشائية

منمقة لم تتناول أشياء محددة بل تناولت مسائل عامة .. كانت خطبة بلاغية للنيل من المتهم وتحقيره ولا بأس من ذلك وقتئذ ، فإن القانون العسكرى كان يسمى مرافعة الادعاء (خطبة) . بدأ المدعى خطبته (بسم الله الرحمن الرحيم) موجها القول إلى ـ قضاة الشعب - مبينا بأن المتهم الذى أمامهم شخص مهنته الأصلية المحاماة وحبذا لو كان قد استمر مكبا عليها عاملا فى ميدانها ، ولكنه تنكب هذا الطريق القويم واحترف السياسة وجعلها مهنته الأصلية ، واطرح ما هيأت له نفسه فأصبحت المحاماة نافلة فى عرفه والسياسة هى الأساس بل هى الكل فى الكل فى حياته .

ويستطرد فيقول .. إن المتهم جعل من امتهانه السياسة سبيلا إلى الوصول إلى غاياته الذاتية وأهوائه الشخصية غير هياب ولا وجل بل غير عابئ بالمعقبات أيا كانت لأنه عاش فى عصر انغمس فيه ساسته فى أوزار لا حد لها فسار فى القافلة .. قافلة محترفى السياسة .. فالمتهم أمامكم شخص تجرد من الوطنية ، وقتلته الأنانية وانبرى يسابق الزمن للفوز بمغانمه الذاتية !

هو شخص أبت عليه نفسه ، التى هى أمارة بالسوء ، إلا أن يصل فى الظلام ولو أدت فعلته إلى الفوضى وانهيار النظام !

ويظل المدعى يلقى خطبته ضد الرجل ناعتا إياه بالوزير الكاذب المضلل الذى لا يتورع عن الكذب والغش والخداع .. وينهى خطبته بأن المتهم فى غيه غارق ، وضميره فى سبات، ولن يكون غير ذلك . ولا عجب ، فإن شعاره :

كل شئ لى وليس للوطن شئ !

يتلو الادعاء وكيل النيابة (عبدالرحمن صالح) فيترافع ضد المتهم مستندا إلى زميله ممثل الادعاء فيما ذكره ضد المتهم وأنه سيقصر مرافعته على مخالفات للمتهم كان ينبغى توجيهها إليه ، ولكن الادعاء لم يفعل تخفيفا على المتهم ! ولكنه سيذكر بعضها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

ولكن الدفاع يقف معترضا على هذا القول قائلا أن مرافعة الادعاء الأولى كانت كلمة عامة نستطيع أن نرد عليها بكلمة عامة مثلها .. أما أن تقدم اتهامات أخرى من غير تحديد فأرجو ألا تسمح به المحكمة .. وتجيب المحكمة بأن الأمر موكول لها وأنها سوف تزن كل شئ .

ويستمر وكيل النيابة فى مرافعته فيقول أن صيدناوى ضبط وهو يبيع الدمور فى السوق السوداء وعمل له محضر تدخل فيه المتهم ورئيس الوزراء (النحاس باشا) ١٩٤٣ فيسحب المحضر وينتهى كل شئ .. وهنا يدور النقاش الآتى :

الدفاع ـ وهل الأخ ممثل الادعاء تحقق من هذا ؟

الرئيس ـ إن المحكمة لن تأخذ بهذه الأمثلة .

الدفاع ـ أنا شاكر جدا للمحكمة .

المتهم ـ أقسم بربى أنى لا أعلم عن هذا شيئا .. حرام .. والله حرام !!

يقف الدكتور محمد صلاح الدين للدفاع عن محمود سليمان غنام لا كمحام له ، ولكن كصديق عرفه منذ أكثر من ثلاثين عاما ، ويتدفق فى لباقة ليس فيها حماس ولا تحد .. حتى للنيابة ، ولكنه يتحدث حديثا هينا لينا بلغة الدبلوماسى العريق الذى يزن صدى كلماته قبل أن ينطق بها . فينكر على الادعاء والنيابة ما وصفوا به صديقه وزميله المتهم بأبشع الصفات وما أثاره الادعاء بخصوص احتراف المتهم للسياسة فيقول أن احتراف السياسة قد يكون عملا نافعا نبيلا وأن الاحتراف والسياسة أمران متلازمان وتأبى هذه الدنيا إلا أن تكون هناك سياسة وأن يكون هناك ساسة ، وهؤلاء الساسة دائما من المحترفين ، وأن غنام كان وزيرا ، والوزارة ليست إلا حرفة من حرف السياسة ، لأن الوزراء بحكم الدساتير يتخصصون فى العمل السياسى .. ولكن .. هناك فارق بين الساسة ، فهناك ساسة يستحقون هذه الأوصاف التى وجهها الادعاء للمتهم ، وهناك ساسة لا يستحقون إلا الحمد والثناء والتكريم ، ومن هؤلاء المتهم الماثل .. محمود سليمان غنام .

ويسترسل صلاح الدين فى التعريف بالمتهم منذ نشأته الوطنية الأولى مجاهداً فى سبيل وطنه معرضا حياته للتهلكة وهو يحارب الاحتلال ويتزعم المظاهرات ، ويقبض عليه ويسجن ، ويذكرهم بأنه خرج معرضا صدره للرصاص يوم خرجت لأول مرة نساء مصر (أمهاتنا) يتظاهرن ضد الاحتلال البريطانى وتتصدى لهن قوات الاحتلال بعدتها وأسلحتها ، الأمر الذى هز ضمير العالم كله . وقد اعتقل غنام فى هذا اليوم ، وكان هذا أول اعتقال له .. وتوالى اعتقاله بعد ذلك ، فقد قبض عليه واتهم فى قضية مصرع السردار الانجليزى ، وما أدراكم عما تعرض له هذا الرجل وما كان يتعرض له المتهمون فى هذه القضية .. ومنذ ذلك الوقت السحيق وقف وقته وجهده للدفاع عن القضية الوطنية من ناحية معنى الدستور والمبادئ الدستورية السليمة الصحيحة ومجالاته فى هذا الشأن لا يحصرها العد ـ وهو لا يزال منذ نشأته الأولى وحتى الآن ، ناصع الصفحات حتى اليوم ... فهو متطرف فى وطنيته ولا يقتنع الا بما يمليه عليه ضميره الوطنى ، وهو معارض فى كل ما لا يقتنع به ويجاهر بذلك زملاءه فى الحزب الذى ينتمى إليه .. ورئيس هذا الحزب نفسه . ولو كان هذا الرئيس هو زعيم الأمة وزعيمه .

ويضرب لذلك مثلا أنه بعد أن أبرمت معاهدة ١٩٣٦ تلك المعاهدة التى أبرمتها الأحزاب كلها، وكان الوفد هو العامل الأول فيها.. نجد أن غنام يسبق البرلمان لينير له السبيل، فيأبى إلا أن يضع الحسنات فى ناحية، ثم يضع السيئات فى الناحية الأخرى، ويهاجم هذه المعاهدة التى يرتبط بها حزبه ! وقد ألف غنام كتابا يهاجم فيه المعاهدة قال فيه :

إن هذه المعاهدة الأبدية لا يمكن أن تكون متفقة مع استقلال البلاد ، وأن البلاد يجب أن تتربص أول فرصة لإلغاء هذه المعاهدة .. وبالرغم من أن البلد كانت مجمعة على توقيع المعاهدة فقد شجع قول غنام المعارضين لها ، وقد استند هؤلاء المعارضون إلى ما قاله غنام ، وإلى كتاب غنام ، حتى أن فكرى أباظة علق فى (المصور) فقال إن محمود سليمان غنام قد رمى المعاهدة بسهام من نار !

الرئيس ـ الكلام ده كان بعد إبرام المعاهدة ؟

الدفاع ـ ايوه .

الرئيس ـ والكتاب ده نشر امتى ؟

الدفاع ـ نشر فى أكتوبر ١٩٣٦ .. واحنا مستعدين نسلم الكتاب .

الرئيس ـ ما فيش مانع .

ـ (وهنا سلم الدفاع الكتاب إلى رئيس المحكمة)

ويظل الدفاع يستعرض كتاب المتهم، ويقلب صفحاته، صفحة وراء صفحة.. كلها صفحات بيضاء سطورها مضيئة بطهارة اليد والذمة والضمير، ونقاء الوطنية .. حتى يقول الرئيس :

الرئيس ـ ندخل بأه فى الادعاءات وكفاية سرد تاريخه من الابتدائية إلى الآن !

الدفاع ـ حاضر سأدخل فى الادعاءات وساكون عند حسن ظنكم فى كل ما طلبتم .

ويبدأ الدفاع فى تفنيد الادعاءات الموجهة ضد المتهم فى تؤدة وأناة وإقناع وأن ما ينعيه الاتهام على المتهم كرذيلة ليس الا فضيلة من فضائل المتهم يستحق عليها الثناء والتكريم .

ولست هنا بصدد نقل المرافعة جميعها ، فلن تتسع صفحات هذه المذكرات لها ، وعلى هواة التاريخ إن أرادوا الرجوع إليها فى كتب محكمة الثورة التى أصدرتها وزارة الإرشاد وقتئذ وسجلت فيها بأمانة كل مادار بجلسات المحاكمة .

المحامى يطلب حمايته من المتهم !

ومن أطرف مادار فى هذه المحاكمة .. أن المتهم محمود سليمان غنام عاودته طبيعته المشاكسة ، فأخذ يتحدث إلى المحكمة مفسرا بعض الأشياء أثناء مرافعة الدفاع ، فقال رئيس المحكمة :

الرئيس ـ الدكتور صلاح الدين يقعد والمتهم يترافع !

الدفاع ـ أنا أرجو من المحكمة أن تحمينى من المتهم !

الرئيس ـ (للمتهم) .. يعنى نطلعك بره ؟

المتهم ـ لا ، خلاص أنا سكت ؟

ويظل الدفاع يترافع مفندا كل شبهة فى سلوك موكله أوتصرفاته وبخاصة الادعاءات المقامة عليه عدة جلسات متوالية .

وينتهى الدفاع من مرافعته بقوله : أنا لا أريد أن ألجأ إلى عواطفكم ، فما قلته عاطفيا (للتعريف بالمتهم) فى دقيقتين ، قلته أمامكم واقفا ساعات طويلة .

ويرد رئيس المحكمة قائلا :

الرئيس ـ إحنا عطوفين على المتهم أكثر من الدفاع ويهمنا إن المتهم يكون بريئا فنبرئه.

ويرد المدعى وكيل النيابة على مرافعة الدفاع بخطبة ومرافعة بلاغية أخرى تتضمن أبياتا من شعر عنترة بن شداد !

ويطلب الدفاع الرد على قول النيابة.. وبالرغم من أن رئيس الجلسة يقول إن النيابة لم تضف جديدا .. إلا أن المتهم يصمم على الرد بنفسه .. وتسمح له المحكمة بالرد !

وأخيرا يجد المتهم فرصته فيقف ليترافع عن نفسه .. وإذا قرأ أحد ما قاله المتهم لا يظن إلا أن غنام كان يترافع عن موكل يؤمن بقضيته وليس متهما يدافع عن نفسه ، فهو يتحدث مستندا إلى المستندات الرسمية والوقائع الثابتة والتواريخ الصحيحة فى غير لعثمة أوتردد .. ويظل يتكلم لا يقاطعه أحد .. لمدة ساعة كاملة وينهى مرافعته بقوله :

ـ قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا .

ويرد الرئيس :

ـ المحكمة مكتفية بما قاله الدفاع ، وبما قلته .. والله يلهمنا الصواب ، فلا نظلم أحدا .

وفى اليوم التالى ٢٥ أكتوبر ١٩٥٣ .. تنعقد المحكمة وتنطق بالحكم :

(حكمت المحكمة على السيد محمود سليمان غنام بالنسبة للادعاءات المقامة عليه بالسجن ١٥ عاما مع إيقاف التنفيذ)!

ويستمع المتهم إلى الحكم فى هدوء .

وقبل أن ينصرف من مبنى المحكمة .. يصلى ركعتين لله !

وقد ثار الجدل حول طبيعة هذا الحكم وأثره القانونى ، فهو أول وآخر حكم صدر من القضاء العادى أو الاستثنائى يقضى بإيقاف عقوبة السجن ، ذلك أن إيقاف تنفيذ العقوبة لا يكون إلا إذا حكمت المحكمة بالحبس ، وذلك كما تنص المادة (٥٥) من قانون العقوبات.

ولكن رجال القانون الذين أثاروا جدلا فقهيا حول مشروعية هذاالحكم وطبيعته ، لم يضعوا في الاعتبار أن محكمة الثورة هي محكمة سياسية مهمتها إبعاد السياسيين القدامى عن المعترك السياسي ، وليس تطبيق قواعد العدالة كالقضاء العادي .وقبل أن نطوى هذه الصفحة .. صفحة محاكمة المرحوم محمود سليمان غنام . أرى لزاما عليّ بعد أن وضحت ملامحه الشخصية والسياسية ، وبعد أن ذكرت أنه كان من أكثر الناس مرحا، وأنه كان من أصحاب المقالب .. بل لعله كان أخطرهم على الاطلاق .

أرى أن أمانة التاريخ تقتضيني أن أذيع سرا ثقل على ضميرى أكثر من ربع قرن ، لكى أنصف به بعض الأحياء من الموتى !

هذا السر ، هو أن المرحوم محمود سليمان غنام كان بطل أعظم خدعة سياسية في تاريخ مصر الحديثة ، وأنه دبر أكبر (مقلب) سياسي منذ نيف وربع قرن من الزمان .

ذلك أن المرحوم محمود سليمان غنام سكرتير الوفد المساعد كان هو الذى وضع (قوانين الصحافة) وسلمها للأستاذ اسطفان باسيلي المحامى وعضو الهيئة الوفدية ومجلس النواب .. هذه القوانين التى ثار عليها جميع النواب الوفديين وكادوا يسقطون وزارة الوفد بسببها .

ولكن كيف وضع غنام هذه القوانين .. ولماذا وضعها .. ولماذا اختار اسطفان باسيلي لتقديمها ، ولماذا صمت اسطفان باسيلي هذه السنوات الطويلة دون أن يحاول تبرئة نفسه منها .

فإلى القارئ القصة كاملة :

القصة الحقيقية لقوانين الصحافة فى مصر

عند التعريف بشخصية الاستاذ محمود سليمان غنام عضو الوفد المصرى وسكرتيره المساعد، أشرنا إلى أن الرجل كان معروفا بالطيبة المتناهية التى ينم عنها مظهره وحديثه إلا أن هذه الطيبة كانت تخفى وراءها ثورة عارمة تتأجج فى نفسه منذ أن اندلعت ثورة ١٩١٩ حتى لقى ربه ، وقد خلفت المؤامرات التى كان يدبرها مع زملائه شباب الثورة ضد جنود الاحتلال وشرذمة الحكام المصريين الذين عاونوهم .. خلفت هذه المؤامرات فى طبيعته رواسب ظلت تلازمه طوال حياته ، ومنها شغفه بالتمرد والمشاغبة حتى عندما أصبح وزيراً مسئولاً .

وانطلاقا من تمرسه على المؤامرات السرية ضد الاحتلال وما تستلزمه من هدوء الأعصاب وسلامة التفكير وكتمان الأسرار .. فقد أتقن محمود سليمان غنام فن المقالب

السياسية إتقانا لم يبزه فيه إلا حفنى محمود ، الذى كان يمارس هواية المقالب السياسية وغيرالسياسية .. إلا أن حفنى محمود كان مشهورا بذلك ويخشى الصيقون به أن يكونوا ضحايا مقالبه ، بعكس غنام باشا الذى لم يكن يعرف أقرب الناس إليه عنه هذه الهواية ، فقد كان مظهره وما يبدو من سمات وجهه التى تشع طيبة وبساطة تبعده دائما عن مظنة الناس أنه من أصحاب المقالب .. بل لعلهم كانوا يظنون أنه ضحية المقلب الذى يكون هو صانعه .. وهذا ما نزيح عنه الستار لأول مرة !

لعل أخطر هذه المقالب هو مشروع قوانين الصحافة التى قدمها الاستاذ اسطفان باسيلى المحامى وعضو مجلس النواب فى أواخر شهر يوليو ١٩٥١ إلى المجلس لاستصدار قوانين بها .. وكان من شأن هذه القوانين - لو صدرت - تقييد حرية الصحافة والحد من حقها فى نشر الأنباء ونقد الأسرة المالكة .

وقصة قوانين الصحافة هذه قصة مثيرة ، شغلت الرأى العام وهزته بعنف فى منتصف عام ١٩٥١ ، ووقف أعضاء البرلمان من النواب والشيوخ صفا واحدا يعارضون هذه القوانين مصممين على إسقاطها ولو أدى ذلك إلى إسقاط حكومة الوفد نفسها ولو كان على رأسها زعيم البلاد مصطفى النحاس ! فما هى قصة هذه القوانين ؟.. وما هو السر الذى خفى على الناس منها ، والذى نذيعه لأول مرة ؟

عندما عهد الملك فاروق إلى النحاس باشا بتأليف الوزارة فى ١٣ يناير ١٩٥٠ بعد أن فاز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات كان أول ما فعلته حكومة الأمة هو الغاء الأحكام العرفية التى كانت قد أعلنت بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهذا فقد ألغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية .. كما ألغيت الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات .

الحرية فى عهد الوفد :

وشهدت البلاد منذ ذلك الوقت وطوال عهد حكومة الوفد حرية لم تشهدها فى تاريخها علىٰ الإطلاق .

وكانت البلاد قد بدأت وقتئذ تضيق بتصرفات الملك فاروق وفضائح أسرته خصوصا والدته التى ضربت بالتقاليد عرض الحائط ، وبدأت تعب من مباهج الحياة وهى فى خريف حياتها وما كان من مباركتها لزواج شقيقته الصغرى (فتحية) من رياض غالى ونزوحهم جميعا إلى الخارج حيث أساءت تصرفاتهم إلى سمعة البلاد ، الأمر الذى انتهى بمصرع الأميرة التعسة فى الشهر الماضى فقط .

بدأت البلاد تندد بتصرفات الملك وتصرفات أسرته وذلك منذ الأيام الأولى لوزارة الوفد .. بدا ذلك واضحا فى الآتى على سبيل المثال :

ـ هاجم كاتب هذه المذكرات وهو عضو بمجلس النواب تعيين حيدر باشا قائدا عاما للقوات المسلحة .. وآزره فى ذلك بعض النواب الوفديين أذكر منهم أحمد حمادى وعلى الحلوانى ورفيق الطرزى .

ـ استجواب الاستاذ مصطفى مرعى فى مجلس الشيوخ ، هذا الاستجواب الذى كان يبدو فى ظاهره هجوما على حكومة الوفد إلا أنه كان نقدا عنيفا للملك وللأسرة الحاكمة .. وقد صفق له عند إلقائه الاستجواب الكثيرون من الشيوخ والنواب الوفديين ..

ـ امتناع كاتب هذه المذكرات عن التبرع بمكافأته البرلمانية لتقديم هدية إلى الملك عند زواجه بالسيدة ناريمان وعندما امتنع الملك عن دعوتى إلى حفل الزفاف ، أعلنت فى جتماع بدائرتى الانتخابية (أن هذه الدائرة لا تدين بالولاء للملك)! ووزعت مكافأتى البرلمانية على فقراء الدائرة .

ـ المظاهرات التى كان يقوم بها طلبة الجامعة ، ويهتفون فيها هتافات عدائية للملك وأسرته ، منها (أين الغذاء والكساء يا ملك النساء .. أين أمك يافاروق .. الخ) .

ـ الاستجواب الذى قدمه ابراهيم شكرى النائب الاشتراكى لوزير الداخلية عن إباحة الخمر والميسر فى الحفلات الخيرية واستخدام النساء فى تقديم الخمور لرواد هذه الحفلات لا سيما زوجات كبار الموظفين .

وكان هذا الاستجواب فى حقيقته تعريضا بتصرفات فريق من سيدات الأسرة المالكة . وقد وضح ذلك الاستاذ عبد الفتاح حسن الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وقتئذ والذى ناب عن وزير الداخلية فى رد الحكومة على الاستجواب مبينا أن الحكومة تتفق مع النائب فى ذلك لأنها حكومة إسلامية تدعو إلى الفضائل ... الخ .

وكانت عبارات النائب المستجوب وكذلك عبارات ممثل الحكومة فى الرد تقابل جميعها بالتصفيق الحاد والاستحسان من نواب الحكومة نفسها .

أما عن الصحافة فقد تمتعت الصحف التى كانت تصدر وقتئذ ، على كثرتها يومية كانت أو أسبوعية ، وفدية أو معارضة .. بحرية كاملة فى التعبير والنقد لم تشهدها الصحافة فى جميع عهودها .

وفى ظل هذه الحرية كانت الصحف تهاجم الملك ورجال السراى والأسرة المالكة هجوما عنيفا لا هوادة فيه بالتصريح حينا ، وبالتلميح أحيانا .

كانت أهم هذه الصحف التى دأبت على مهاجمة الملك علنا هى (اللواء الجديد) التى كان يصدرها الحزب الوطنى الجديد و(الاشتراكية) التى كان يصدرها الاستاذ أحمد حسين رئيس الحزب الاشتراكى و(الجمهور المصرى) التى كان يصدرها الاستاذ أبو الخير نجيب .

وكان هجوم هذه الصحف من الحدة بحيث أفقدت الملك صوابه .. وخصوصا بعد أن نشر الاستاذ أبو الخير نجيب مقاله الافتتاحى المشهور (التيجان الهاوية) وبعده مقال الاستاذ أحمد حسين (الساعة آتية لا ريب فيها) والصورة الفوتوغرافية التى نشرتها ـ الاشتراكية لطفلين بائسين عاريين على قارعة الطريق ، ووضعت عنوانا لها .. (رعاياك يا مولاى)!

ولم تكن حكومة الوفد تتخذ أى إجراء للحد من حرية الصحافة وقتئذ .

يعطى الاستاذ محمد صبيح الصحفى المعروف ، والذى كان وقتئذ نائبا لرئيس تحرير جريدة (الأساس) لسان حال الهيئة السعدية المعارضة للوفد .. يقدم محمد صبيح صورة حية أمينة لحرية الصحافة فى ذلك الوقت ، وذلك بما سجله فى كتابه الأخير (عزيز المصرى وعهده) .

يقول فى ص ٣٠٧ من هذاالكتاب :

وفى هذه الفترة ، كانت حركة مصر الفتاة قد عدلت من اتجاهاتها ، وتبنت حركة اشتراكية حادة عنيفة ، وأصدرت مجلة تحمل هذا الاسم .

فلما دعا الملك النحاس باشا وعرض عليه أعداد المجلة ، أخذ يقرؤها فى دهشة متظاهرا أنه لا يقرأ الصحف ـ وقال للملك إنه سيخرج من عنده ويتخذ إجراء حاسما فى التو واللحظة .

وحسب فاروق أن رئيس الحكومة سوف يفتح أبواب السجون ، ويزج فيها بهؤلاء الاشتراكيين ، ويعقد المحاكم العاجلة التى تصفى هذا العدوان على « السدة الملكية » وتسحقه سحقا .. ابتسم فاروق ابتسامة الاطمئنان وقال للنحاس باشا :

ـ حتعمل ايه لأحمد حسين وجماعته ؟

فأجاب النحاس على الفور :

ـ سأبلغ النيابة .

وصاح فى دهشة :

ـ تبلغ النيابة ؟.. أمال السجون فين ؟

أجاب النحاس :

ـ يا مولاى .. لا أستطيع أن أرسل أحدا إلى السجن ، ولابد من أمر النيابة والقضاء . إن مأمور أى سجن يرفض إطاعة أمرى ، حتى لو كان الأمر كتابيا .

وراح فاروق يتمشى بعصبية فى قاعة عرشه وهو يردد :

ـ النيابة .. النيابة قال !!

هذه شهادة خصم أمين فيما كانت عليه حرية الناس فى ذلك الوقت .

ولست أدرى كيف عرف الاستاذ محمد صبيح بهذا الأمر وسجله بأمانة ودقة وكأنه كان موجودا وقت النقاش الذى دار بين الملك والنحاس باشا .. ولكنى أذكر أننى سمعت بتفاصيل هذا النقاش وقتئذ من المرحوم عبدالفتاح الطويل باشا وزير العدل فى حكومة الوفد، والذى كنت أعتبره والدا وأستاذا ورئيسا .. كان رحمه الله يروى لى هذا النقاش وهو يضحك من أعماقه ، ويصف النحاس باشا وهو يتصنع الدهشة أمام الملك مدعيا أنه لا يقرأ الصحف .. وكان يعقب على ذلك فيقول لى باعتبارى عضوا سابقا فى مصر الفتاة، وصديقا للأستاذ أحمد حسين :

- يا أخى .. قول لصاحبك يلمها شوية!.. ثم يهمس قائلا ، بس الحقيقة هو راجل جدع!

هكذا أصبح اسم الملك وأسرته وعرضه مضغة فى أفواه الناس ، تلوكها فى كل مكان، وكان الملك يعرف ذلك لأنه كان حريصا على قراءة كل ما يكتب ضده .. وبالرغم من أنه كان يحاول أن يبدو أمام حاشيته وبعض رجال القصر الذين كانوا يحيطون به ، حتى فى سهراته الخاصة ، وكأنه غير مكترث لحملة الصحافة هذه ، إلا أنه كان يعانى بشدة من هذه الحملة .. فلما أيقن من حديث النحاس باشا أنه لا يستطيع أن يصنع شيئا مع الصحافة التى تهاجمه بهذا العنف .. .. استدعى مستشاره الصحفى (كريم ثابت) لعله يجد عنده العون والمشورة .

واقترح كريم ثابت على الملك أن يستدعى النحاس باشا لمقابلته ويقدم إليه مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه فرض الرقابة على أنباء القصر وبتغيير بعض أحكام الدستور ، بحيث لا تستطيع الصحافة القذف فى عرض الأفراد أو الخدش بسمعة العائلات ، أو تحريض الجمهور على بعض طبقات المجتمع .. وأكد كريم ثابت أن النحاس باشا رجل يتمسك بقواعد الاخلاق والدين ولا يرضيه الطعن فى أعراض الأفراد أو العائلات ، وأنه سوف يرحب بتقديم مثل هذا التعديل باسم الحكومة إلى البرلمان الذى يؤيدها ، وأن أعضاء المجلسين سوف يوافقان فورا وبدون معارضة على إصدار مثل هذا القانون بما للنحاس باشا من سلطة أبوية عليهم . وارتاح الملك إلى رأى مستشاره كريم ثابت وطلب إليه تكليف من يثق به من رجال القانون لوضع صيغة هذا القانون .

ويجهل التاريخ حتى الآن من هو رجل القانون الذى وثق به كريم ثابت وعهد إليه إعداد هذا القانون .. ولكن كريم ثابت استطاع الحصول على صيغة ثلاثة قوانين تفى بهذا الغرض ، وأعطى مسودة هذه القوانين إلى بعض السكرتاريين لطبعه على الآلة الكاتبة

تمهيدا لاستدعاء النحاس باشا لمقابلة جلالة الملك . وتشاء الصدف البحتة أن يكون أحد السعاة (الفراشين) الذين عهد إليهم بنقل مسودة القوانين إلى كاتب الآلة الكاتبة ثم استلامه لها بعد كتابتها لتسليمها إلى كريم ثابت ... تشاء الصدف أن يكون هذا الساعى أحد أنصار غنام باشا فى دائرته الانتخابية ، فيلتقط مسودة القوانين الثلاثة بعد نسخها على الآلة الكاتبة من سلة المهملات ، ويتوجه بها فورا إلى منزل غنام باشا ويسلمها له .

ويطلع غنام باشا عليها ويشعر بمدى خطورة الأمر ، ويشكر الرجل بعد أن يطلب منه كتمان ذلك .. ويجهده التفكير فى الطريقة التى يستطيع بها أن يجهض هذه المؤامرة التى يدبرها الملك للصحافة ومحاولة تكميمها .

وهداه تفكيره أن يبحث عن رجل فدائى يسبق الملك فى تقديم نفس القوانين إلى مجلس البرلمان ، ويكون على استعداد لمواجهة معارضة النواب والشيوخ للقوانين ومهاجمة مقدمها واتهامه بالعمالة للسراى وأنه من أعداء الحرية والديمقراطية ، والشعب !! وهذا الشخص المطلوب قيامه بهذا الدور الكريه يجب أن يكون عضوا بأحد المجلسين النواب أو الشيوخ ، وفى نفس الوقت يجب أن يكون من نواب الوفد صاحب الأغلبية الساحقة .. ويجب فوق هذا وذاك أن يكون أمينا يوثق به ويقدرته على احتمال مواجهة العاصفة والتزام الصمت المطبق !

ووجد غنام باشا ضالته المنشودة فى صديقه النائب الوفدى المحترم الاستاذ اسطفان باسيلى المحامى وعضو الهيئة الوفدية ومجلس النواب .

ويطمئن غنام باشا إلى هذا الاختيار.. ويتوجه على الفور إلى منزل اسطفان باسيلى ويقدم إليه مشروع القوانين الثلاثة (بعد تعديل صياغتها حتى لا يعرف أنها سرقت من السراى) ويطلب منه أن يقدم هذه المشروعات الثلاثة غدا إلى المجلس باسمه! ويطالع اسطفان باسيلى المشروعات فى دهشة، ويحلق فيها تارة وفى سليمان غنام تارة أخرى.. ويصرخ قائلا:

– يا نهار أسود إيه ده يا باشا .. معاليك متأكد إن صحتك كويسة؟

ويؤكد غنام باشا لصديقه أن صحته على ما يرام، وأنه فى كامل قواه العقلية.. وأنه اختاره بالذات للقيام بهذه المهمة الكريهة.

ويقول اسطفان باسيلى ثائرا:

– اشمعنى أنا يا باشا.. أنت عايز الوفديين يقتلونى .. حرام عليك ، أنا عملت فيك حاجة؟! ويهدوء أعصاب غنام يشرح للأستاذ باسيلى الموضوع وخلفياته وأن المقصود أن يثور النواب والشيوخ الوفديون عليه وعلى تشريعاته وأن يسقطوها بعد ضجة ترهب الملك

ورجال السراى فلا يعاوده التفكير فى محاولة العدوان على حرية الصحافة خاصة أو الحريات عامة.

ويمتثل الرجل المسكين، وقد هبط عليه غنام هبوط القضاء والقدر ويقول له وهو يتصنع المرح:

– حاضر يا باشا.. بس وحياة والدك وصيتك العيال!

ومن المعروف أن الأستاذ اسطفان باسيلى من أكثر الناس مرحا وحبا للدعابة فى مصر.. ولكن مرحه ودعابته فى هذا اليوم كانت صادرة من الشفتين، وليس من القلب كعادته .. وفى اليوم التالى أودع النائب المحترم اسطفان باسيلى سكرتارية المجلس مشروعات القوانين الثلاثة لنظرها وإقرارها على وجه الاستعجال!

– ويقضى المشروع الأول بأنه فى حالة ارتكاب جريمة القذف فى حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أو السب أو الاهانة طعنا فى عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات بطريق النشر فى إحدى الجرائد واستمرت الجريدة تنشر أثناء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة، أمرت المحكمة بناء على طلب النيابة بتعطيل الجريدة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة إلى النشر.

– كما يقضى الاقتراح الثانى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الجريدة خطرا على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت بكيفية مطردة على نشر ما من شأنه إيقاع العداء بين طبقات المجتمع أو إغراء الناس بالقضاء على إحداها أو تسويدها ويجوز فى الحالات المذكورة فى مجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها.

– ويقضى ثالث الاقتراحات بالنص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

وما أن أذيعت هذه الاقتراحات بمشروعات بقوانين حتى ثارت ثائرة جميع الشيوخ والنواب الوفديين بالذات وكذلك أعضاء الهيئة الوفدية (غير البرلمانية) وجميع أعضاء لجان الوفد العديدة فى القاهرة والعواصم والأقاليم.. وشنت الصحافة وعلى رأسها الصحف الوفدية بزعامة جريدة المصرى، حملة ضارية عنيفة ضد مقدم الاقتراحات وضد الذين أوحوا إليه بتقديمها، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب السراى والملك.. وثار الهمس بين النواب والشيوخ بأن الأستاذ اسطفان باسيلى ليس إلا مخلب قط لبعض زعماء الوفد الذين يريدون ممالأة الملك ثمنا لبقاء الوفد فى الحكم!!

ولم ينج من هذا الاتهام فؤاد باشا نفسه سكرتير عام الوفد والذى كان يتمتع بحب جميع الوفديين وكذلك بثقة وتقدير خصومه السياسيين، وكذلك لم يفلت من الاتهام الأستاذ

عبد الفتاح حسن وزير الشئون الاجتماعية الذى أشيع أنه هو الذى وضع اقتراحات التشريعات وسلمها إلى اسطفان باسيلى.

تزعم هذه الحملة ضد التشريعات فى ذلك الوقت ثلاثة هم:

المرحوم الدكتور عزيز فهمى المحامى، وأحمد أبو الفتح، وأنا..

ولأول مرة منذ سنوات تنعقد الهيئة البرلمانية للوفد فى جمعية عمومية بالنادى السعدى، ويحضرها جميع وزراء الوفد.. وكان الأعضاء يستقبلون النواب الشبان الذين تصدوا لمقاومة هذه التشريعات وإسقاطها بالتصفيق الحاد فى الوقت الذى قابلوا فيه وزراء الوفد بفتور واضح.

فى هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين المرحوم محمود سليمان غنام والمرحوم الدكتور عزيز فهمى عندما قال غنام باشا إن هذه الاقتراحات على الرغم من أنها سيئة إلا أنه يمكن بصياغتها كتشريعات ألا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة وفى نفس الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس والعائلات.

وقد سأل الدكتور عزيز فهمى غنام عن رأى رفعة النحاس باشا فى هذه الاقتراحات فأجاب غنام إجابة مبهمة.. وهنا وقف عزيز على عادته خطيبا ثائرا لكى يقول: لو أن رفعة النحاس باشا يوافق على هذه الاقتراحات حتى من ناحية الشكل، فنحن بالرغم مما لرفعته من حق الأبوة والزعامة وما نكنه له من إخلاص وحب وتقدير فسوف نقول له:

لا يا رفعة الباشا، نحن لسنا معك فى هذا إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق، والله سبحانه وتعالى يقول: «وإن جاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا»... الخ.

ويتراجع غنام باشا قائلا.. أبدا يا دكتور عزيز، أنا ما قلتش إن النحاس باشا موافق على هذه التشريعات .. ده رأيى شخصيا.

ويصيح فيه الدكتور عزيز قائلا: «إذن .. احفظ عليك رأيك يا باشا»!

وينفض الاجتماع على أن يرغم المجتمعون الأستاذ اسطفان باسيلى على سحب تشريعاته أو يقررون فصله من الهيئة الوفدية.

فى هذا اليوم غادرت اجتماع الهيئة الوفدية إلى جريدة المصرى التى كانت تقع بالقرب من النادى السعدى، وكان أحمد أبو الفتح قد سبقنى إليها لكى يكتب وصفا لهذا الاجتماع لنشره فى اليوم التالى.

ولم يكن أحمد أبو الفتح فى مكتبه.. فتوجهت إلى الاستاذ مرسى الشافعى مدير التحرير، وسألته عن الصفحة الاولى للمصرى فى اليوم التالى.. وعرفت أنها سوف تشمل

بعض الأنباء السياسية والعالمية والمحلية.. وأن عمودين من هذه الصفحة قد خصصا لوصف اجتماع الهيئة الوفدية بالنادى السعدى.

وتركت مرسى الشافعى وأخذت أتجول فى حجرات الإدارة والتحرير بحثا عن أحمد أبو الفتح، ولكنى لم أجده.. وأخيرا علمت أنه مجتمع بالدكتور السيد أبو النجا فى مكتب المرحوم محمود أبو الفتح فى المبنى المستقل بالحديقة.

واقتحمت عليهما الغرفة، وانتحيت به فى ركن جانبى منها.. وصارحته بأننى أخشى أن يكون كلام غنام باشا فى الاجتماع قولا له خبيئ مقصود به امتصاص غضب الأعضاء وتصدر التشريعات بعد تعديلات شكلية، قد يضطر الاعضاء إلى الموافقة عليها كالتزام أدبى نحو حكومتهم.. كما أخبرته أن الصفحة الأولى لجريدة المصرى يجب أن تخصص لمهاجمة التشريعات بحيث تهز الرأى العام بعنف يحرج الحكومة وبعد قليل انتقلنا إلى غرفة رئيس التحرير حيث انضم إلينا مرسى الشافعى، وأخذنا نقلب الرأى فى طريقة إخراج الصفحة الاولى بطريقة مثيرة وحاسمة من شأنها أن تكون ضربة قاضية لهذه التشريعات.

وأخيرا استقر الرأى على أن يكون العنوان الرئيسى لهذه الصفحة بالمانشيت الاحمر الكبير كلمة (صحيفة الشرف) وتحتها عنوان آخر (حضرات النواب المحترمين الذين يعارضون تشريعات الصحافة) على أن تنقل أسماء أعضاء مجلس النواب جميعا حسب ترتيب دوائرهم كالآتى: محافظة القاهرة .. دائرة كذا.. النائب المحترم فلان وهكذا تنشر جميع اسماء النواب طبقا لترتيب دوائرهم فى صحيفة الشرف.. فيما عدا الاستاذ اسطفان باسيلى الذى يخصص له فى وسط الصفحة الاولى إطارا محاطا بالسواد كأنه نعى، وفى هذا الاطار الأسود صورة فوتوغرافية تحت عنوان (الصحيفة السوداء) وتحت هذه الصورة عبارة (النائب المحترم اسطفان باسيلى)!!

وصدرت المصرى فى صباح اليوم التالى بهذه الصورة المثيرة.. واهتز الرأى العام هزا عنيفا .. وأسقط فى يد اسطفان باسيلى ولم يعد فى مقدوره مواصلة تمثيل دوره فأسرع بعد ذلك إلى اللجنة التشريعية لمجلس النواب التى كان معروضا عليها مشروعات القوانين وأعلن سحبها بعد أن تعهد عبد الفتاح باشا حسن ممثل الحكومة بعدم تقديمها أو استصدار تشريعات بمراسيم بقوانين بها فى غيبة البرلمان...

فقد كانت الدورة العادية على وشك الانتهاء بسبب الإجازة الصيفية، وكانت اللجنة قد انعقدت على غير العادة بإدارة جامعة الاسكندرية. ويقول الاستاذ عبد الفتاح حسن فى كتابه (ذكريات سياسية) بعد أن أكد فيها أنه لم يشترك بأية صورة من الصور فى اقتراح

هذه التشريعات فى اقتراحها أو صياغتها أنه فى اليوم المحدد لانعقاد اللجنة التشريعية قابل النحاس باشا واستأذنه فى تقديم استقالته من الوزارة إذ لم يكن فى استطاعته أن يتحمل ما يلصق به من أنه وراء هذه التشريعات، ولكن النحاس باشا رفض الاستقالة وكلفه بأن يعلن فى اللجنة بأن الحكومة تعلن عدم مؤازرتها لتشريعين منها وهما التشريعان اللذان يمسان حرية الصحافة وتوافق على الاقتراح الأخير الخاص بنظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة.

يقول عبد الفتاح حسن فى كتابه المذكور:

(وبمجرد أن وصلت إلى مقر اللجنة إذا بموريس فخرى عبد النور المحامى وعضو مجلس النواب، يقول أنه يريد أن يسأل الوزير إن كانت الوزارة تعتزم استصدار هذه التشريعات بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان؟ وكنت أعرف أنه ليس عضوا فى تلك اللجنة بالذات، وإنما له الحق فى الحضور مستمعا دون أن يسجل له طلب أو رأى وبدا على وجهه أننى أتهرب من الجواب على سؤاله، ونهض على الاثر عزيز فهمى - عضو اللجنة - وهو من أعز أصدقائى، ويعرف جيدا من قبل وضعى على حقيقته من تلك التشريعات، وكان من أبرز الساخطين وأشد المقاومين لأى قيد على الحريات، وهو بطبيعته يقاتل فى صف الحرية دائما، ويستعذب الاستشهاد فى سبيلها - وصاح : أنا عضو فى اللجنة التشريعية ومن حقى أن أسألك .. الخ).

وينتهى الأمر بأن يتنازل الاستاذ اسطفان باسيلى عن تشريعاته تقديسا لحرية الرأى وتتعهد الحكومة بعدم استصدارها بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان، وتوافق على المشروع الثالث بالفصل فى القضايا الصحفية على وجه السرعة.. ولكن ثلاثة من النواب الوفديين رغم ذلك عارضوا ذلك التشريع عندما عرض على المجلس بعد إقرار اللجنة التشريعية له وهم (أحمد حمادى وأحمد أبو الفتح وابراهيم طلعت)!

هذه هى الخدعة الكبرى أو التمثيلية الخاصة بقوانين الصحافة والتى عرفت فى مصر بهذا الاسم والتى كان بطلاها الاستاذين محمود سليمان غنام واسطفان باسيلى .. ولعل الكثيرين من قادة الوفد الذين لا يزالون على قيد الحياة (بارك الله فى حياتهم) لا يعرفون أسرارها إلا الآن .

أما كيف عرفت أنا بهذا الأمر ، وعلمت أننى وغيرى من النواب الشبان المتحمسين وقتئذ كانوا أيضا يمثلون دور دعاة الحرية والمتحمسين دون أن يعرفوا ، فقد علمت ذلك من الأستاذ اسطفان باسيلى نفسه منذ ثلاث سنوات فقط .. كان ذلك فى دردشة جرت بينى وبين الاستاذ اسطفان باسيلى فى وجود بعض الزملاء منهم الاستاذ أحمد شوقى الخطيب المحامى .. وكنا فى حديقة نقابة المحامين بالقاهرة ..

والحقيقة أننى تشككت فيما قال ، ولم أرد أن أجادله فى شئ بعد أن تغيرت معالم الدنيا ووصلنا إلى سن التقاعد أو كدنا .. وتصادف أن قابلت المرحوم غنام باشا فى اليوم التالى فى غرفة المحامين بمجمع محاكم الجلاء بالقاهرة حيث تواجدت مصادفة فى قضية وكلت فيها بالقاهرة .

وسألت المرحوم غنام باشا عن قصة قوانين الصحافة .. وحاول أن يحاورنى ، ولكننى استطعت أن أحصل منه على الحقيقة كاملة .. كان يروى هذه القصة وهو يضحك .. وقلت له :

– حرام عليك يا باشا كنت حتودى الراجل فى داهية .. ذنبه إيه اسطفان باسيلى ؟

وأجاب غنام :

– له فى ذلك أجر الشهداء !! وإنما الملك بعد كده ماقدرش يتنفس .. الملك قال : إذا كان النحاس عملوا فيه كده أمال حيعملوا إيه فىّ .

ومما يذكر بمناسبة الحديث عن قوانين الصحافة التى أشرنا إليها بمناسبة الحديث عن محاكمة سكرتير الوفد أمام محكمة الثورة ، أننى فى ذلك الوقت ، وقبل أن يسحب الأستاذ اسطفان باسيلى مشروعاته .. أرسلت إلى المرحوم عبدالفتاح الطويل باشا برقية حيث كان يستشفى فى النمسا أطلب منه الحضور فورا إلى مصر بصفته وزيرا للعدل لكى يدلى برأيه فى هذه التشريعات .. وإننى أعتز بالخطاب التاريخى العظيم الذى بعث به إلىّ من هناك والذى يتضمن رأيه فى الحريات .. إنه صوت من القبر .. يسعدنى أن أنشره حرفيا تحية لذكرى عبدالفتاح الطويل .. أحد عمالقة مصر .

وهذا هو نص الخطاب :

بادجشتاين الاحد ١١/٨/٥١

أخى المحترم الاستاذ إبراهيم طلعت بك

تحية صادقة ودعاء مستجابا أن يهبك الله من القوة ما تستطيع أن تواجه به الأحداث التى علمت تفاصيلها من جرائد ٣ ، ٤ أغسطس ، لقد تسلمت تلغرافك بعد وصوله بعد أيام لأننى كنت متغيبا فى فيينا لاستشارة أطباء الجامعة بها وكانت عودتى إلى بادجشتاين واطلاعى على تلغرافك فى يوم وصول البريد وما علمته منه من تنازل الاستاذ باسيلى عن تشريعاته وسحبها . ولكن الذى بلبل أفكارى هو ادعاء بعض الجرائد أن الاستاذ باسيلى صرح فى اللجنة التشريعية أن غيره هو الذى سلمه هذه المقترحات وأوحى إليه بتقديمها والدفاع عنها ، فأرجو أن تخبرنى بجميع الحقائق فى هذا الشأن .

إننا نعيش لمثلنا العليا فإن فرطنا فيها أصبحت الحياة بلا هدف ولا معنى لها . وإن سر الوفد وبقاءه مسيطرا على السياسة فى مصر هو عقيدة الناس فى صدق مبادئه

ودفاع رجاله حتى الموت عن هذه المبادىء وهى استقلال البلاد فى الخارج والداخل ، وليس استقلالها فى الداخل إلا الحرية والعدالة والمساواة وأن تكون كلمة الأمة هى العليا ، فإن فرطنا فى شئ من ذلك أهدرنا مثلنا وبددنا تراثا عظيما ورثناه من بدء النهضة وهو التفاف الأمة حولنا وثقة الشعب بنا - لقد حدد لى الأطباء لاستكمال العلاج موعدا ينتهى فى الأسبوع الأول من سبتمبر ، ولكنى على استعداد إذا جد ما يستدعى التخلى عن العلاج أن أفعل بلا تردد .

اكتب لى تفصيلا عن جميع ما جرى فى اجتماع الهيئة الوفدية واللجنة التشريعية .

سأمكث فى بادجشتاين إلى حوالى ٢٠ أغسطس ، فأرجو أن يصلنى خطابك قبل هذا التاريخ - علمت أن الاستاذ أبو عرب وعبدالمنعم بك إسماعيل قد تزاحما فعلا على دائرة المنشية فما هو سبب ذلك . ألا من سبيل إلى الإصلاح بينهما ويكفى ما نواجه من أحداث تستدعى أن نكون جميعا رجلا واحدا .

تحياتى وأصدق أمانى لك وللإخوان .

عبدالفتاح الطويل

وبالرغم من أن قوانين الصحافة وقتئذ قد سحبت إلا أننى أرسلت إلى المرحوم عبدالفتاح باشا الطويل برقية أطلب إليه فيها الحضور .. فقطع علاجه وحضر بعد أيام قليلة .. وقد استقبلته الاسكندرية يوم عودته على الباخرة استقبالا لم تشهده البلاد منذ أن استقبلت سعد زغلول يوم عودته من منفاه .

وهذه قصة للتاريخ .. أرويها وأذيع أسرارها لأول مرة بمناسبة الحديث عن المرحوم محمود سليمان غنام ، ولعلى بذلك أكون قد أضفت صفحة صادقة طاهرة إلى كتاب التاريخ .

رحم الله غنام .. ورحم عبدالفتاح الطويل .. وغيرهم من العمالقة الذين طواهم الزمن .. ولكنهم خالدون فى ضمير مصر .. ووجدانها .

سراج الدين .. فى قفص الاتهام

تقديم :

أخيرا .. قررت الثورة محاكمة فؤاد سراج الدين .

وكانت هذه المحاكمة التى كانت أطول محاكمات محكمة الثورة ، أهم هذه المحاكمات على الإطلاق .

كان فؤاد سراج الدين هو سكرتير الوفد العام ، ومن المنتظر أن يكون وارثا لتراث الوفد كله ، وخليفة لمصطفى النحاس ، زعيم الوفد وخليفة سعد زغلول .

كانت محاكمة فؤاد سراج الدين وليمة دعى إلى مائدتها كل من لم يكن لديه مكان فى مائدته ، عندما كان هو صاحب الوليمة .. ودعى خصومه ، أو هم دعوا أنفسهم لكى ينهشوا فى هذه الوليمة لحمه .. حيا !

وترجع أهمية محاكمة فؤاد سراج الدين ، إلى أن هذه المحاكمة كانت - تقريبا - آخر محاكمات محكمة الثورة لم يتبعها إلا محاكمة السيدة زينب الوكيل ، قرينة النحاس باشا ، وكانت المحاكمة الأخيرة متممة لمحاكمة الرجل الثانى فى الوفد .

فقد استهدفت الثورة من محاكمة سكرتير الوفد وزوجة الزعيم تشويه سمعة الوفد الذى كان رغم كل ظروف القهر السياسى لايزال أقوى الهيئات السياسية والشعبية فى البلاد .

وكانت الكوميديا السياسية فى مصر ، قد وصلت إلى قمة المأساة ، فى الأيام التى كانت تتم فيها محاكمة الرجل .

وقد زاد من أهمية هذه المحاكمة أن الصحافة العالمية كانت تشير إليها فى كثير من التهكم ، خصوصا بعض الصحف الفرنسية .

فقد اعتبرت جريدة «هيومانيتيه» أن محاكمة سراج الدين كانت وستظل أخطر محاكمة تاريخية سياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين .

كانت أهم محاكمة عالمية فى النصف الأول من هذا القرن، هى محاكمات (نورمبرج) عندما حاكم (الحلفاء) .. زعماء النازى فى أعقاب هزيمة المحور فى الحرب العالمية الثانية.

كانت الديمقراطية المنتصرة تحاكم الديكتاتورية المهزومة فى شخص زعماء (الرايخ الثالث) .

وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين بعد ذلك بسنوات قليلة ، عكس ذلك تماما .. كانت الديكتاتورية المنتصرة تحاكم الديمقراطية المقهورة فى مصر .

ولا نظن أن الصحافة الأجنبية ، وعلى الأخص الفرنسية منها ، قد جانبها الصواب فى تعليقاتها على محاكمة سراج الدين أو تحليلها للموقف السياسى فى مصر من خلال هذه المحاكمة ، فهى لم تخترع شيئا من عندياتها ، فقد كانت التعليقات ترجمة صادقة لما أعلنته الثورة نفسها .

ذلك أن المرحوم صلاح سالم كان قد أعلن فى يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ إنشاء محكمة الثورة للضرب على أيدى السياسيين القدامى ، وكان يعنى بذلك الوفد .

كان ذلك فى المؤتمر الكبير الذى أقامته الثورة فى ميدان الجمهورية وتحدث فيه الثلاثة الكبار وقتئذ (محمد نجيب - جمال عبدالناصر - صلاح سالم) وأعلنوا فيه صراحة ، ولأول مرة ، قيام الديكتاتورية فى مصر !

كل ذلك ، لأن مصطفى النحاس خرج من عزلته ، وأدى صلاة الجمعة فى مسجد سيدى أبى العباس فى الاسكندرية .. وعبر الناس عن شعورهم نحو الرجل الذى كانوا لا يزالون يولونه ثقتهم ويحيطونه بحبهم .

فى هذه المحاكمة حرصت الثورة على دعوة الكثيرين من السياسيين القدامى للإدلاء بشهاداتهم الموتورة ضد فؤاد سراج الدين ومصطفى النحاس الذى لم يكن متهما أمام المحكمة .. هؤلاء الشهود كانوا من زعماء الأقليات الذين طالما ساهموا بنصيب وافر مع القصر والانجليز ، فى تدبير الانقلابات والعصف بحكم الشعب والدستور والحياة الديمقراطية وحكم البلاد باسم الحق الإلهى للملوك .

وكان عجيبا أن يتبدل موقف الثورة سريعا .. لقد أعلنت يوم قيامها أن رسالتها هى إقامة الحياة الدستورية وصيانتها من العبث والانقلابات ضد مبادىء الديمقراطية ، الأمر الذى عانت منه البلاد كثيرا فى السنوات السابقة على الثورة .. ومن أجل ذلك أزرها الشعب ، وصفق لها كثيرا .

وكان أول المصفقين للثورة زعماء الوفد بالذات .. فقد وجدوا أن المبادىء الستة التى أعلنتها يوم ٢٣ يوليو هى أقصى آمالهم وأمانيهم فى إقرار حياة سياسية نظيفة ، خصوصا بعد أن انتهى حكم القصر ، ونفى آخر ملوك أسرة محمد على خارج البلاد .

ألم يعلن مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين تأييدهما للثورة بتهنئتهما لقادتها بعد سفر فاروق إلى منفاه بساعات قليلة ، وذلك على أثر عودتهما من الخارج ، فتوجها إلى مقر القيادة للتهنئة ومباركة (الحركة) فى الساعات الأولى من الصباح ، وقبل أن يتوجها إلى بيتيهما ؟

ثم ، ألم يكن كاتب هذه المذكرات وأحمد أبو الفتح وغيرهما من أعضاء الهيئة الوفدية وراء الثورة قبل قيامها ؟

وفوق هذا وذاك .. ألم يؤكد فؤاد سراج الدين تأييد الوفد الكامل للثورة فى الاجتماع الذى تم بمنزل عيسى سراج الدين وحضره من رجال الثورة جمال عبدالناصر نفسه وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم ، على نحو ما سبق ذكره فى هذه المذكرات ؟

وتبدل الحال سريعا .. فقد أصبح الرجال الذين طالما عصفوا بالدستور والحياة الديمقراطية ، والذين كان من المفروض أن تحاكمهم الثورة على ما ارتكبوا ضد الدستور

والحرية والديمقراطية .. أصبح هؤلاء الرجال شهودا تستلهم محكمة الثورة أقوالهم لإدانة الأشخاص الذين ظلوا يدافعون عن الدستور والديمقراطية والحرية طوال حياتهم السياسية .

ويزيد من أهمية محاكمة فؤاد سراج الدين أن حكومة الثورة التى كانت تنشر محاكماتها السابقة فى كتب ضخمة التزمت فيها أمانة نشر ما دار فى جميع المحاكمات السابقة على محاكمة فؤاد سراج الدين ، قد توقفت عن استمرار نشر هذه المحاكمات منذ محاكمته ، ولا يوجد حتى الآن فى المكتبة العربية أى كتاب ضم بين دفتيه ما دار فى هذه المحاكمة .

– لم يبق من أثر لها إلا ما نشرته الصحف اليومية التى كانت تخضع للرقابة الشديدة، وإلا ملف القضية نفسه ، ومحاضر جلسات المحاكمة .. وليس من السهل على الباحث أو المؤرخ الرجوع إليه .

هذا بالإضافة إلى أن أحدا من المؤرخين لم يعن بعمل أية دراسة عن محكمة الثورة والأشخاص الذين حاكمتهم والأحكام التى أصدرتها ، وأثر ذلك فى الحياة السياسية بعد ذلك .. ولذلك فقد أردنا أن نسد بعض النقص فى هذا الكتاب كمحاولة بسيطة لتقييم هذه الأعمال مع مناشدتنا للمختصين من أساتذة التاريخ ورجال القانون أن يحاولوا سد هذا الفراغ بإصدار دراسات تاريخية أمينة عن محاكمات الثورة عامة ، وعن محاكمة سراج الدين خاصة .. ذلك لأن ما ورد فى هذه المذكرات ، بالرغم من أننى حاولت – علم الله – أن أكون أمينا فيما كتبت ، إلا أن ما كتبته قد اصطبغ بوجهة نظر الوفد الذى ارتبطت به عاطفيا الأمر الذى أخشى معه أن أكون قد اندفعت بعاطفتى فى تعليقى على الأحداث أو تحليلى لها مما قد يفقد بعض ما كتبت أهميته كوثيقة تاريخية .. ولا شك أن من حق شباب هذا الجيل أن يعرف الحقائق عن الأحداث التى حدثت فى تلك الأيام التى لم يعايشها ، من وجهة النظر المحايدة .

يضاف إلى هذا كله أن محكمة الثورة التى ناقشت كل شئ أثناء محاكمة سراج الدين لم تستطع أن تطعن الرجل فى نزاهته قط ، وبالرغم من الحكم عليه بالسجن .

وثمة شئ آخر تفصح عنه أهمية محاكمة فؤاد سراج الدين .

لعله كان المتهم الوحيد الذى كان محاطا بعطف جميع الناس أثناء المحاكمة .. كان الناس يتتبعون محاكمته بما تنشره الصحف عنها بعطف مشوب بالقلق ، ويعلقون فى مجالسهم الخاصة (همسا) بما تجيش به عواطفهم نحوه .. حتى الكثيرين من خصومه السياسيين .

ولعل أهم شئ يرتفع بهذه المحاكمة إلى ذروة الأهمية التاريخية ، أن الحكم فى قضيته لم يقتصر على إدانته وحده باعتباره المتهم الوحيد فى القضية .. فقد شمل الحكم مصادرة بعض أموال شقيقه يس سراج الدين ، واشتمل الحكم على قرار تمهيدى بتشكيل لجنة لدراسة الضرائب على جريدة المصرى . وذلك تمهيدا للعصف بهذه الجريدة بالرغم من عدم مثول أصحابها كمتهمين أمام المحكمة .. وكانت المصرى وقتئذ لاتزال الصحيفة الوحيدة التى ظلت تدافع عن الحياة الديمقراطية فى مصر .

وأخيرا فإن الذى يزيد من أهمية هذه القضية ، أنها كانت القضية الوحيدة (أو الأولى) التى لم يكن لجمال عبدالناصر فيها أى توجيه مسبق .. ولعله فوجىء بالحكم فيها .. ولعل هذا الحكم كان أول تحد يحدث بين أعضاء مجلس قيادة الثورة وبين جمال عبدالناصر !

ولذلك نرجو أن يعذرنا القارىء إذا وجد أن القسم الخاص بمحاكمة فؤاد سراج الدين قد استغرق هذه الصفحات الكثيرة من هذه المذكرات .

محاكمة فؤاد سراج الدين

(١)

لم تكن محاكمة غنام آخر محاكمات الثورة للوفد .. فبعد أقل من شهرين رأت الثورة أن تقدم للمحاكمة قطب الوفد الكبير ، فؤاد سراج الدين .

كانت محكمة الثورة قد انتهت إلى الحكم على غنام بالسجن خمسة عشر عاما مع إيقاف التنفيذ ، وغادر الرجل المحكمة بعد أن صلى ركعتين لله !

ولم تجد مرافعة الدكتور صلاح الدين الرائعة إلا فى تخفيف هذا الحكم . كل شئ هادىء ساكن فى هذا البلد الأمين .

الناس صامتون .. وإذا تحدثوا كان حديثهم همسا أو أقرب إلى الهمس .. لا يجرؤ أحد أن يجهر بالقول إلا إذا كان تشنجا فى مدح العهد ونظامه ، بالخطب التى تلقى فى هيئة التحرير وفروعها ، أو بالمقالات التى تنشرها الصحف الخاضعة للرقابة الصارمة .. وهؤلاء الخطباء والكتاب ، ليس لهم أى تأثير إلا فى محيطهم الخاص .. هيئة المنتفعين بالثورة .

مصطفى النحاس حددت إقامته فى منزله ، وكذلك فؤاد سراج الدين سكرتير عام الوفد ، إقامته محددة أيضا فى منزله المواجه لمنزل النحاس .. وإبراهيم فرج الابن الروحى للنحاس فى السجن نفاذا للحكم الصادر ضده ، ومحمود سليمان غنام لزم بيته بعد الحكم عليه بالسجن مع إيقاف التنفيذ . وآخرون من الصف الثانى والثالث فى الوفد من أعضاء اللجان والشبان والطلبة معتقلون فى السجون المختلفة .

انطوى الناس على أنفسهم وتقوقعوا فى جحورهم ، وكأنهم نمل دخلوا مساكنهم ، حتى لا تسحقهم الثورة وجنودها .

لقد نجحت محكمة الثورة فى أداء رسالتها بما أصدرته من أحكام ، فى تخويف الناس وإلقاء الرعب فى قلوبهم .. ليس بسبب الأحكام التى أصدرتها ضد السياسيين القدامى ، فقد كان واضحا أن محاكمة هؤلاء كانت محاكمة سياسية .. فقد كان قضاة المحكمة ، ثلاثتهم ، أعضاء بمجلس قيادة الثورة ، والمجلس هو الذى يقدم المتهمين للمحاكمة ، وممثلوه هم الذين يصدرون الأحكام ، ثم يشتركون فى التصديق عليها ، ولهم أن يوقفوا تنفيذ الحكم ولو كان بالسجن خمسة عشر عاما .. فالثورة هنا هى الخصم والحكم معا .. لقد كان ذلك إجراء وقائيا تحمى به الثورة نفسها من أية ثورة مضادة قد تجد من هؤلاء السياسيين العون المادى أو الأدبى أو كليهما .

ولكن الذى أرهب الناس ، هى الأحكام التى صدرت ضد بعض الصعاليك الذين اتهمتهم النيابة بالخيانة والتجسس ، وصدور الحكم بإعدامهم شنقا .. والتصديق على هذه الأحكام فورا .. وتنفيذها فى نفس اليوم .

لقد ظن بعض الناس وقتئذ أن هؤلاء الجواسيس كانوا ضحايا قدمتهم الثورة قربانا على مذبحها لإرهاب الناس حتى يعلموا أن الثورة قادرة على الاتهام والحكم والتنفيذ ، وأن قولها هو قول فصل ، وما هو بالهزل .

ولذلك لم يكن عجبا أن يؤثر الناس الصمت على الكلام .. وهذا الشعب يمارس منذ أقدم العصور الحكمة المأثورة : « إذا كان الكلام من فضة ، فالسكوت - أحيانا - من ذهب » ! كل هذا له تأثيره على سلوك الناس وطباعهم .

وهؤلاء الناس الذين تعودوا أن يكون حديثهم أقرب إلى الصراخ والدمدمة ، عرفوا فجأة كيف يكون حديثهم خافتا .. حتى النكتة التى كانت تعينهم على مشاق الحياة ، لم تعد تواتيهم كما كانت .. لقد ألجمتهم الأحداث ، وتركت بصماتها عليهم ، فتبلدت حواسهم وملامحهم .

ومع ذلك كله ، فإن الثورة لم تكن قد اطمأنت إلى استقرارها ، فقد كانت تعلم أنها لم تتخلص بعد من جماهير الأحزاب القديمة ، رغم حل هذه الاحزاب والتنكيل بقادتها .

كانت الثورة تعلم أن هذه الجماهير قد تؤثر السلامة وتحنى رأسها للعاصفة ولكنها من الصعب أن تتخلى فجأة عن الولاء لعقائدها . صحيح أن مصطفى النحاس كان معتقلا فى بيته ، ولكن الشعب لم يكن يعلم ذلك إلا عن طريق الشائعات الهامسة التى تحتمل التصديق أو التكذيب ، فلم يعلن المسئولون نبأ اعتقاله ، ولم تنشر الصحف ذلك

ولكنه فى الحالين لا يزال الزعيم الذى يدين له الناس بالحب والولاء والزعامة .. لقد كانت هذه الزعامة بالنسبة للكثرة الساحقة للشعب ، زعامة مقدسة ، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها .

حتى جمال عبدالناصر نفسه ، قائد هذه الثورة ، كان يؤمن بجبروت هذه الزعامة وقوتها .

ألم يقل جمال عبدالناصر أن (النحاس راجل طيب ، واللى ييجى عليه ما يكسبش)!

ليس هذا قولى ، وإن كنت سمعت منه هذا القول .. ولكنه قول محمد نجيب ، قائد حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو .. كلمة حق قالها فى (كلمته إلى التاريخ) بعد أن اعتقله جمال عبدالناصر ثمانية عشر عاما كاملة .

ولذلك ، لم تستطع الثورة تقديم مصطفى النحاس لمحاكمته أمام محكمة الثورة أو توجيه أى ادعاء ضده .. لأنها لو فعلت ، ما كانت لتطمئن إلى عاقبة الأمور .

وإذا كانت الثورة قد حاكمت اثنين من قادة الوفد ووزرائه السابقين ، وأصدرت ضدهما أحكاما بالسجن ، فقد كانت الجماهير تؤمن بأنها محاكمات شكلية قصد بها زعزعة عقيدة الناس فى الحزب الكبير .. بدا ذلك من المحاكمات نفسها .. غموض الاتهام بالنسبة لابراهيم فرج ، وعدم صحة الادعاءات التى وجهت إلى محمود غنام .. والحكم عليه بالسجن الطويل مع إيقاف التنفيذ .. أما الادعاء السرى الذى وجه إليه ، ولم يصل إلى علم الناس فهو ما وجهه إليه زكريا محيى الدين رئيس مكتب الادعاء فى الجلسة السرية لمحكمة الثورة من أنه تواطأ مع الشيوعية الدولية للإطاحة بالثورة !

ومن المعروف أن المرحوم غنام، لم يكن يعرف عن الشيوعية أكثر مما أعرفه أنا أو أنت عن أدب اللغة الصينية فى دولة تايوان الوطنية !.

كل هذه أمور لم تقنع الناس بجدية هذه المحاكمات.. وإن كانت قد نجحت فى تخويفهم وخفت أصواتهم.

وقد كانت الثورة تعلم ذلك، كما كانت تخشى أن تتحين جماهير الوفد أية فرصة للظهور، وربما للانقضاض عليها إذا جد من الأمور ما يتيح لها ذلك .. وربما شايعتها عندئذ جماهير الأحزاب الأخرى تطبيقا للقول المأثور:

«أن المصائب يجمعن المصابينا»!

فى هذه الأيام، بدا فى أفق السياسة المصرية أن أحداثا خطيرة سوف تتمخض عنها الأيام القادمة.

اهم هذه الأشياء أن الثورة كانت قد بدأت تستعد لمفاوضة الانجليز من جديد بخصوص الجلاء، وذلك بعد أن توسطت أمريكا لعودة المفاوضات بين الطرفين بعد إعلان توقفها منذ بضعة أشهر.

ومعروف - كما سبق القول - أن مبدأ المفاوضات بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وإعلان الكفاح المسلح ضد جيش الاحتلال كان مرفوضا من الشعب.. وأن هذا الأمر هو الذى دفع مصطفى النحاس إلى الخروج من عزلته، ومهاجمته للثورة لأول مرة سواء فى الخطبة التى ألقاها فى ضريح سعد فى يوم ذكراه، أو عندما أدى صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس بالإسكندرية ، وما بدا للثورة وقتئذ من أن الجماهير العريضة لا تزال على ولائها للرجل وإيمانها بزعامته.

ومن هذه الأشياء أيضا أنه بدا واضحا للعالمين ببواطن الأمور، أن نفورا شديدا قد نشب بين الإخوان المسلمين والثورة، مما يرجح معه أن يكون شهر العسل بينهما قد بدأت نهايته.. لقد طالب الإخوان فجأة بإطلاق الحريات، وعودة الدستور والحكم النيابى.. ولم تكن الثورة فى تلك المرحلة على استعداد للاستجابة إلى ذلك، لأنه يتهددها فى كيانها.

ولذلك فقد بدأت الثورة جديا فى العصف بالإخوان المسلمين وتصفيتهم - وهذا ما تحقق فعلا بعد قليل - وبذا تكون الثورة قد أجرت عملية جراحية كاملة فى الجسد السياسى للبلاد. وتمكنت من بتر الوفد، والإخوان ، والشيوعيين معا.

يضاف إلى ذلك كله أن بعض الخلافات الداخلية كانت قد بدأت تطفو على السطح بالنسبة لأعضاء مجلس قيادة الثورة أنفسهم، وبدأ الصراع بينهم تتسرب أنبأؤه إلى خارج قاعة اجتماعاتهم.. فقد كان لبعضهم «شلل» من ضباط الصف الثانى والثالث من جماعات (مندوبى القيادة).. كل مجموعة تؤيد من تحيزت له، ولم تعد أنباء هذه الصراعات تخفى على الكثيرين .. كان ضباط الصف الثانى، كل مجموعة منهم تزكى صاحبها فى صفوف الجيش نفسه بما ينتقص من قدر الآخرين.. وكان صلاح سالم من أكثر أعضاء مجلس القيادة الذين أحاطوا أنفسهم بعدد كبير من هؤلاء الأنصار.. ولعلى لا أذيع سرا إذا قلت إن صلاح سالم كان يأمل أن يكون رئيسا لجمهورية مصر والسودان.. ولم يكن يخشى من جمال عبدالناصر كمنافس له، فقد كان جمال عبدالناصر كثيرا ما يلوذ بالصمت عند مناقشة المجلس لكثير من المواضيع الحساسة ولا يتكلم إلا بمقدار.. كان صلاح سالم لا يخشى على منصبه هذا إلا من محمد نجيب!

وبمناسبة ذكر محمد نجيب، نقول إنه لم يعد سرا أن خلافات خطيرة كانت قد فرضت نفسها بين أعضاء مجلس القيادة كمجموعة وبينه، خصوصا بعد أن تخلصوا منه بلباقة،

فأعلنوا الجمهورية، ونادوا به كأول رئيس لجمهورية مصر.. فقد نما إلى علمهم أن محمد نجيب يتصل سرا ببعض الوفديين الذين لم يشملهم الاعتقال، وببعض قادة الإخوان المسلمين.

ولذلك فلم يكن عجبا أن يمتنع بعض الوزراء الذين عينوا من بين أعضاء مجلس القيادة عن حلف اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية، كما تقضى التقاليد، ولو من الناحية الشكلية.. من هؤلاء جمال سالم، وزكريا محيى الدين.

ولكنهم جميعا كانوا يتناسون خلافاتهم أمام الخطر المشترك الذى يتهددهم إذا سنحت الفرصة - لسبب أو لآخر - أن تعاود جماهير الأحزاب نشاطها، وعلى رأسها (الوفد) بطبيعة الحال.

فى هذه الظروف الدقيقة الحرجة، لم يكن من المعقول أن تكتفى الثورة بهذه المحاكمات التى أجرتها محكمة الثورة لبعض السياسيين القدامى وبعض الصعاليك.. هذه المحاكمات لم تستغرق إلا عدة أسابيع، فإذا طويت صفحاتها ضاع أثرها من نفوس الناس.. فنحن شعب كل شيء فيه ينسى بعد حين!.

ومادامت الثورة مقبلة على أشياء لها خطرها كعودة المفاوضة وإبرام معاهدة بخصوص الجلاء، ومن مصلحتها ألا يرتفع صوت بالنقد أو المعارضة.. ومادامت الثورة تتوقع بعض المصادمات الخطيرة بينها وبين جماعة الإخوان المسلمين، وإذا حدث هذا فمن الطبيعى أن تنضم جماهيرهم إلى معسكر أعدائها، ومادامت الثورة أيضا تترقب الفرصة للوثوب على محمد نجيب وتنحيه هو الآخر.. مادامت الثورة تستعد لذلك كله وترقبه، فليس من المعقول أن تضع سيفها فى جرابه.

وعلى ذلك يجب أن تستمر هذه المحاكمات.. يجب ألا يعطى الشعب فرصة لالتقاط الأنفاس.. لابد أن يشغل بمتابعة محاكمات لرجال كان لهم خطرهم وثقلهم فى ميزان السياسة ، وفى نفوس الناس.

كان أخطر هؤلاء الناس وأهمهم ، هو فؤاد سراج الدين ، ولم تكن خطورة فؤاد سراج الدين تتمثل فى أنه كان سكرتيرا عاما للوفد، أو وزيرا للداخلية والمالية فى عهد حكومته.. ولكن لأنه كان أهم شخصية فى الوفد على الإطلاق.. إنه الرجل الثانى فى الوفد.. الفرق بينه وبين عبدالناصر، أن عبدالناصر كان الرجل الثانى لثورة تستند إلى القوات المسلحة، بالرغم من أنه قاد أكبر حركة تحريرية فى مطلع النصف الثانى من القرن العشرين، ولكنه استند فى حكمه إلى هذه القوات المسلحة بعد أن عصف بالدستور الذي كان يجد فيه الناس ملاذهم وأمنهم ورخاءهم.. بينما ظل فؤاد سراج الدين الرجل الثانى لثورة قديمة

قادها الشعب سنة ١٩١٩ وظلت تسير بقوة الاندفاع الذاتى، رغم ما اعترضها من انتكاسات مستندة إلى ضمير الشعب ووجدانه، حتى جددت شبابها سنة ١٩٥١ بإعلان الكفاح المسلح ضد الاحتلال.. وقد حمل سراج الدين العبء الأكبر فى هذا المضمار عندما ارتفعت به الأحداث إلى مكان الزعامة.

لقد كان فؤاد سراج الدين أصغر أعضاء الوفد سنا، وأكثرهم نشاطا وأشدهم حيوية، وكان أقربهم إلى قلب مصطفى النحاس، ومع ذلك فإنه كان يتمتع بذكاء خارق وذاكرة حديدية صافية، وأعصاب هادئة وشعبية كبيرة.

إنه يعرف جميع عائلات مصر.. بتكوينها الطبقى والاجتماعى ويعرف رؤساء هذه العائلات وميولهم السياسية والاجتماعية، وعاداتهم وتقاليدهم، وما يرضيهم أو يغضبهم.. من أقصى الصعيد، إلى الإسكندرية وبورسعيد.

وقد كان فؤاد سراج الدين (معاوية الوفد) كما كان يلقبه أصدقاؤه وخصومه ومع ذلك فقد كان خصومه قليلين.. وحتى هؤلاء الخصوم كانوا يبدون احترامهم الشديد له.. حتى فى مجالسهم الخاصة.

وبالرغم من ذلك فقد كان له بعض الأعداء من الحاسدين أو الموتورين، شأنه فى ذلك شأن أى حاكم أو أى زعيم ناجح فى أى مجتمع من المجتمعات.. ولكن هؤلاء قلة لا يكادون يزيدون على عدد أصابع اليدين.. وهؤلاء هم الذين استعانت بهم محكمة الثورة لكى يتقيأوا أحقادهم عليه، ولكن المحكمة أعلنت اشمئزازها منهم، وأدانت بعضهم فى حكمها عليه!

كان معاوية الوفد حليما إلى أقصى حدود الحلم، ولكنه أيضا كان – إذا اقتضى الأمر – حازما حزم عمر !

كان يملك ذهب المعز وسيفه. ولكنه كان يمتلك السيف، ويحتفظ به فى جرابه.. لم يخرجه من هذا الجراب قط!.

لقد لمع نجم فؤاد سراج الدين فجأة حينما اختاره مصطفى النحاس وزيرا للزراعة فى سنة ١٩٤٢ لأول مرة.. لم يكن معروفا قبل ذلك بين جمهرة الناس إلا أنه أحد أبناء الذوات.. كان أحد أعلام الارستقراطية المصرية الصميمة النابعة من أعماق الريف، ولكنه لم تكن به تفاهة أولاد الذوات وسطحيتهم آنذاك.

لقد ترك منصبه القضائى المرموق، بما يضمن له مستقبلا كريما فى عالم القضاء والعدالة.. ترك هذا المنصب لكى يشرف على زراعة الأراضى الزراعية الكبيرة التى كانت تمتلكها أسرته ولكى يصلح البور منها، بما يتطلبه ذلك من مثابرة وجهد.

وبعد أشـهر قليلة تولى وزارة الشـئون الاجتماعيـة التى كـان الوفـد قد أنشـأها حديثا.

لقد ذهل الناس حينما حقق هذا الوزير الشاب نجاحا أسطوريا فى وزارة الشئون الاجتماعية التى أنشأها وأرسى قواعدها.. لم يكن أحد يتوقع هذا النجاح من شاب يتولى الوزارة لأول مرة، فقد كان العهد ألا يتولاها إلا رجال قد خط الشيب نواصيهم! ويوالى فؤاد سراج الدين بجهده وذكائه واستقامته انتصاراته.. لقد أصبح هذا الفلاح الشاب ابن الذوات ألمع نجوم الوزارة الحاكمة. تولى وزارة الداخلية فأدارها بكفاءة نادرة، واستحوذ على ثقة جميع أجهزتها المعقدة.. ثم عهد إليه مصطفى النحاس بأن يتولى عنه منصب الحاكم العسكرى العام فى أخطر السنوات التى مرت بمصر أثناء الحرب العالمية الثانية.. ونجح فى ذلك نجاحا مرموقا.

وكان فؤاد سراج الدين أصغر أعضاء الوفد المصرى سنا.. وكانت السابقة الأولى فى تاريخ هذا الحزب العتيد.

وفجأة بعد أن ترك مكرم عبيد سكرتارية الوفد، والوفد نفسه، قفز فؤاد سراج الدين إلى هذا المنصب الخطير، وذلك بعد وفاة المرحوم صبرى أبوعلم فجأة والذى كان قد خلف مكرم فى سكرتارية الحزب.. لقد كانت سكرتارية الوفد أخطر منصب سياسى شعبى فى مصر كلها.. تولى سكرتارية الوفد بموافقة جميع أعضائه وكانوا جميعا أكبر منه سنا، وأقدم فى الانتماء.

لم ينجح فـؤاد سراج الدين فى إدارة الوزارات التى وليـها فـقط، ولكنه نجح أيضـا كسكرتير للهيئة السياسية الكبيرة، فى اجتذاب عدد كبير من خصوم الوفد التقليديين إلى صفوف الوفد وخصوصا الشباب. كان أحدهم كاتب هذه المذكرات!.

إنها الصورة الناجحة للشباب الجاد المخلص المستقيم الذى تؤهله كفاءته للقيادة فى مثل الظروف التى كانت تجتازها البلاد وقتذاك.

ولذلك فـقد كان من المعروف أن فـؤاد سراج الدين هو خليفة مصطفى النحـاس إذا اختاره الله إلى جواره.

وأرجـو ألا يتبـادر إلى ذهن القارىء أننى أبالغ فى تقديم فـؤاد سراج الدين لهم، أو أننى أكيل له المديح فليس ذلك من طبعى، ومذكراتى لم تخصص لذلك.. بل على العكس، فإننى كنت أحد الذين تزعموا المعارضة ضده فى مجلس النواب فى كثير من الأمور، وكاتننى كنت أحد نواب المعارضة، ولست النائب الحزبى الذى اجتذبه سراج الدين إلى صفوف هذا الحزب !.

ولكن أمانة القول والتاريخ تقضى ألا ينتقص الكاتب من حقائق الرجال الذين يكتب عنهم.. خصوصا إذا كان هؤلاء الرجال قد نزلوا عن عرشهم طوعا أو كرها.

وما وصفت به سراج الدين كمقدمة لحلقات محاكمته أمام محكمة الثورة يعرف المخضرمون الذين لا يزالون على قيد الحياة - وأدعو الله أن يطيل حياتهم سواء كانوا من أصدقائه أو من خصومه - يعرف هؤلاء أن ما قلته عنه هو بعض صفاته وليس كلها.. وكان هذا هو رأى قادة الثورة نفسها فيه!.

شهد بذلك جمال عبدالناصر، وعبدالحكيم عامر فى الاجتماع الذى تم بمنزل (اليوزباشى) عيسى سراج الدين عقب قيام الثورة بقليل، هذا الاجتماع الذى حضره من جانب الوفد فؤاد سراج الدين نفسه، وأحمد أبوالفتح، وأنا، ومن جانب الثورة جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم والقائمقام أحمد شوقى.. وذلك على النحو الذى أشرت إليه فى هذه المذكرات.

ولكن الثورة هى الثورة، وليس للعواطف البشرية أو الصداقة الشخصية مجال فى حساباتها. فلما اتسعت الهوة بين الثورة والوفد، وأصبح الخلاف بينهما حول الشكل والجوهر معا، بدأت الثورة فى هدم قلاع هذا الحزب الكبير، مستخدمة فى ذلك كل ما تملكه من قوة وعتاد.

ولم يكن منطقيا أن تعتقل الثورة بعض الوفديين، وأن تحدد إقامة زعيم الوفد، وأن تحاكم اثنين من قادته، وأن تنتقد محكمة الثورة علنا الوفد ومبادئه وأعماله.. ليس من الطبيعى أن تفعل الثورة ذلك، وتترك السكرتير العام للوفد دون مساس.

وكان لابد للثورة وهى على وشك العودة للمفاوضة، وتأهبها لتصفية الإخوان المسلمين، وظهور ما يتهددها من انقسامات داخلية بين قادتها - كان عليها تأمينا لظهورها - أن تنتزع قطب الوفد الكبير من بيته الذى حددت إقامته فيه، وأن تحتفظ به فى مكان أمين.. السجن!.

ولكى تحقق الثورة ذلك، لم يكن لديها من وسيلة إلا أن تحاكمه أمام محكمة الثورة.. إن الاتهام فى حد ذاته هو الشلل السياسى الذى تصيب به الذين تخشاهم!

وقد كان، فقد مثل فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة.. متهما.

(٢)

لم تخف الثورة أنها سوف تتبع الأساليب الديكتاتورية للقضاء على خصومها وخصت بالذكر الوفد بالذات.. أعلنت ذلك بصراحة على لسان الثلاثة الكبار.. محمد نجيب وجمال عبدالناصر وصلاح سالم، وذلك فى الخطب التى ألقوها فى المؤتمر المنعقد بميدان الجمهورية يوم ١٥ سبتمبر، وأعلن فيه صلاح سالم إنشاء محكمة الثورة.

ولكن يد الثورة لم تستطع أن تمتد إلى مصطفى النحاس زعيم الوفد، ولم يكن منطقيا أن تقصر الثورة محاكماتها بالنسبة للوفد على وزيرين فقط من وزرائه، وكأنهما يحملان أوزاره جميعا، إن كان له ثمة أوزار. ولم يكن مفهوما أن تتجنب الثورة محاكمة السكرتير العام للوفد، وهو أهم رجاله وأخطرهم، وهى إذا لم تفعل فسوف تتهم بأن كل ما تفعله ليس إلا ذر رماد فى أعين الرأى العام، وخصوصا أنه كان معروفا أن الثورة كانت تفكر فى أن يكون فؤاد سراج الدين أول من يقدم للمحاكمة. وقبل إنشاء محكمة الثورة!.

قال الراوى - والعهدة عليه - أن المرحوم سليمان حافظ عند ترتيبه لحل الأحزاب وإلغاء الدستور، كان قد طالب بمحاكمة جميع وزراء الوفد السابقين، وعلى الخصوص فؤاد سراج الدين باعتباره أهم أعضاء الوفد ووزرائه، وأنه المسئول عن سياسة الوفد العامة فى العشر سنوات السابقة على قيام الثورة.. هذه السياسة التى لم تكن تروق لسليمان حافظ وغيره من خصوم الوفد الذين صاروا وزراء فى وزارة قائد الانقلاب الأولى.. ولكن محمد نجيب وجمال عبدالناصر عارضا هذا الاتجاه بشدة.

فلما أنشئت محكمة الثورة، عاد التفكير فى محاكمة فؤاد سراج الدين من جديد، وكذلك بعض قادة الوفد.

لم يكن سليمان حافظ فى ذلك الوقت إلا مستشارا لرئيس الجمهورية، ولكنه كان بحكم عمله لا يزال على اتصال بمجلس قيادة الثورة. وقد طالب سليمان حافظ وقتئذ بمحاكمة مصطفى النحاس، وعبدالفتاح الطويل، وفؤاد سراج الدين!

إلا أن مجلس القيادة استبعد نهائيا محاكمة النحاس مكتفيا باعتقاله الذى لم يعلن عنه، وكذلك عارض فكرة محاكمة عبدالفتاح الطويل لموقفه المتشددة ضد السراى والنائب العمومى أثناء تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة.

ولم يبق إلا فؤاد .. الرجل الذي يعتبر تجاهله ضعفا من الثورة! ولكن الثورة التى كانت ترغب فى محاكمة فؤاد سراج الدين كانت ترهب هذه المحاكمة أيضا، فهى تعرف أنه لم يكن به ثغرات فى سلوكه كإنسان أو كحاكم تنفذ إليه من خلالها.. بل لعل المحاكمة تنتهى إلى نتيجة عكسية، وقد تكون سببا فى أن يستعيد بسببها فؤاد سراج الدين شعبيته أمام الرأى العام، ويثبت من المحاكمة سلامة الديمقراطية فى عهد حكومة الوفد وسلامة موقفها من الانجليز والملك والأقليات.

كانت الثورة تخشى ذلك، فإن المحاكمة سلاح ذو حدين خصوصا مع رجل مثل فؤاد سراج الدين، لا يزال يمتلك رصيدا كبيرا من الشعبية، وهو فوق ذلك ثالث ثلاثة حملوا على أكتافهم عبء إلغاء المعاهدة، وإعلان الكفاح الشعبى المسلح ضد قوات الاحتلال..

هؤلاء الثلاثة هم: مصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين، ومحمد صلاح الدين، ومن أجل ذلك عارض بعض أعضاء مجلس القيادة فى اجتماعاتهم مجرد التفكير فى محاكمة سراج الدين.

ولذلك رأى المجلس عدم البت فى هذا الأمر مؤقتا، على أن يقدم للمحاكمة إبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام، على أن تكون محاكمة إبراهيم فرج بعد محاكمة عبدالهادى بعدة محاكمات ، والثانى بعد فترة، حتى تكون محاكمتهما (جس نبض) للرأى العام يبين منه مدى تقبله لمحاكمة الوفد فى أشخاص بعض قادته!.

قال الراوى أيضا.. (والراوى هنا هو المرحوم سليمان حافظ، وقد روى لنا القصة بحذافيرها وهو معتقل معنا فى سجن مصر ومعتقل البعوث سنة ١٩٥٦).

قال إن محاكمة إبراهيم فرج لم تكن لها أية دلالة أو تأثير، لأن الادعاء الموجه ضده كان سريا لم يعرف به أحد.. وأن محاكمة غنام قد أتت بنتيجة عكسية بعد أن أجهضت الاتهامات التى وجهت إليه وأن محكمة الثورة نفسها لم تستطع أن تدينه بدليل أنها حكمت عليه بالسجن ١٥ سنة مع إيقاف التنفيذ! ولم يستطع الناس أن يتبينوا ما هدفت إليه المحكمة من هذا الحكم.. هل هو إدانة مع إيقاف التنفيذ أم براءة مع وقف التنفيذ.

العجيب أن قلة من أعضاء مجلس القيادة هم الذين طالبوا بتقديم فؤاد سراج الدين للمحاكمة.. والأعجب من ذلك، أن هذه القلة قد تزعمها حسين الشافعى بالذات!(١).

قال حسين الشافعى: إن فؤاد سراج الدين سوف يبدو فى المحاكمة متخاذلا ضعيفا لأن اعتقاله بعد الثورة قد حطمه نفسيا وأتلف أعصابه، وأنه شخص مرفه لا يقوى على (المرمطة) وأن زعامته كانت مجرد طلاء، وأنه سوف يفضح تصرفات الوفد والنحاس فى أول جلسات المحاكمة فى سبيل الدفاع عن نفسه، لأنه يريد أن ينجو بنفسه من السجن والاعتقال!.

وكان لابد من أن ينتصر حسين الشافعى ومن شايعه من الأعضاء، وأن تتقرر محاكمة فؤاد سراج الدين.

اتفق على أن يقدم فؤاد سراج الدين لمحاكمته أمام محكمة الثورة، وأن تؤجل هذه المحاكمة على قدر الامكان، وفى خلال هذه الفترة تشن الصحافة حملة إعلامية كبيرة عن أنباء هذه المحاكمة المرتقبة مع تركيز هجومها ضد مصطفى النحاس وزوجته السيدة زينب الوكيل، وفؤاد سراج الدين!.

---

(١) لا صحة لتكذيب حسين الشافعى لهذه الواقعة – فإن زملاءنا فى الاعتقال مع المرحوم سليمان حافظ والذين سمعوا منه هذه القصة لا يزالون على قيد الحياة وقد ذكرت أسماء بعضهم فى أول هذه المذكرات وسوف نتناول ذلك بالتفصيل عند الحديث عن معتقل ١٩٥٦ .

إذا رجعنا إلى غلاف أعداد مجلة (الجيل الجديد) التى كانت تصدر وقتئذ عن دار أخبار اليوم، نرى صورة لفؤاد سراج الدين وهو يتحدث فى التليفون وفى فمه سيجارة وعنوان الصورة (الوسائل والغايات).. وفى عدد آخر صورة كبيرة لمصطفى النحاس التقطها له المصور ويده بجوار وجهه وقد كتب تحتها (الأذان فى مالطة). وفى عدد ثالث المقال الرئيسى بعنوان (متهم وأربعة شهود).

وفى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٣، كان العنوان الرئيسى لجريدة (أخبار اليوم) - محاكمة فؤاد سراج الدين بعد محاكمة عباس حليم - وقد كتب تحت هذا العنوان بالحروف الكبيرة جدا الخبر جميعه.

(ينتظر أن يقدم الأستاذ فؤاد سراج الدين إلى محكمة الثورة عقب فراغ هذه المحكمة من محاكمة النبيل السابق عباس حليم. وسيذاع قرار اتهام عباس حليم فى بحر هذا الأسبوع. وفى نفس الوقت يعمل مكتب الادعاء فى تحضير المسائل التى سيقدم من أجلها الأستاذ فؤاد سراج الدين. وسيكون إفساد الحياة السياسية من أهم التهم الموجهة إليه. وسيكون من بين الشهود عدد من كبار السياسيين ومنهم الأستاذان مكرم عبيد ونجيب الهلالى).

هذا الخبر الصغير نشر فى مساحة مقدارها ربع الصفحة الأولى مع صورة صغيرة لفؤاد سراج الدين!

ومن الطريف أن تكون باقى العناوين الرئيسية فى نفس الصفحة هى (الإفراج عن تحية كاريوكا - جمال عبدالناصر يجتمع بعلى ماهر وحسن الهضيبى)، صورة كبيرة للشيخ الباقورى يتوسط جمال عبدالناصر والبكباشى حسين الشافعى وهم فى سيارة تطوف بهم شوارع منيا القمح!.

هذه هى الصفحة الأولى لجريدة أخبار اليوم.. فى ذلك اليوم.

ويعلم منها فؤاد سراج الدين، ولأول مرة، أن الثورة قد اعتزمت تقديمه للمحاكمة!

وتمر الأيام، وفؤاد سراج الدين محددة إقامته فى بيته، لم يخطره أحد رسمياً بأنه سيقدم إلى المحاكمة، ولكن الصحف توالى يومياً تأكيد هذا الأمر.

عندما طالعت هذه الأنباء وقتئذ كنت أظن أن الثورة سوف توجه ضده ادعاء تتهمه فيه بالتقصير في حفظ الأمن يوم ٢٦ يناير عندما كان وزيراً للداخلية يوم حريق القاهرة. وكانت الصحف قد أشارت إلى ذلك تصريحاً وتلميحاً قبل ذلك وهى بصدد مهاجمة سكرتير الوفد.

ولكن الصحف تصدر فجأة فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ والخبر الرئيسى بها تقديم فؤاد سراج الدين لمحكمة الثورة بعد يومين - ٩ ديسمبر - والادعاءات المقامة عليه.

وأبحث بين هذه الادعاءات الثلاثة عن تهمة الإهمال فى حفظ الأمن يوم حريق القاهرة، فلا أجد لها أثراً.. وأسأل نفسى فى حيرة.. لماذا تحاول الثورة غلق ملف حريق القاهرة وعدم الإشارة إلى هذا الأمر؟ فلا أجد الجواب!

وفى نفس اليوم يعلن فؤاد سراج الدين لأول مرة بهذه الادعاءات بعد حملة مركزة من الصحف عن أنباء المحاكمة التى لم تكن قد تقررت بعد.. ويتوجه مع حارس إلى مكتب الادعاء بمحكمة الثورة حيث أدخل إلى غرفة كبيرة بها عدد كبير من الملفات الضخمة، حوالى مائة ملف أو أكثر، ويشير الأستاذ عبدالرحمن صالح وكيل النيابة وممثل الادعاء إلى هذه الملفات قائلاً: إن الادعاءات المقامة عليه فى هذه الملفات وأن من حقه أن يطلع عليها اليوم وغداً فقط، فبعد غد تبدأ المحاكمة!.

وكان فؤاد سراج الدين قد قرر أن يتولى هو الدفاع عن نفسه، وقانون محكمة الثورة يجيز له ذلك.. وأخذ يتصفح بعض هذه الملفات، فوجد أن أكثرها ليست له بها أية صلة ولا يعرف عنها شيئاً.. ولكنه كان عليه أن يتصفحها على كل حال، وأن يلم بكل ما بها.

وهنا رأى الاستعانة بالأستاذ عبدالفتاح حسن المحامى، والوزير فى حكومة الوفد الأخيرة.. ولم يمانع الادعاء.

ويحضر الأستاذ عبدالفتاح حسن بناء على استدعاء عاجل، حيث أفرد لهما بهذه الغرفة مكتبان لتصفح هذه الملفات.

وواصل الرجلان القراءة والاطلاع ليلاً ونهاراً.

وعاد فؤاد سراج الدين فى صحبة حارسه إلى بيته بعد منتصف يوم الثلاثاء ٨ ديسمبر، على أن يتواجد أمام محكمة الثورة بعد ساعات، وعليه أن يكون مستعداً للدفاع عن نفسه فى جميع الادعاءات التى وجهت إليه.

وفى يوم الأربعاء ٩ ديسمبر الساعة العاشرة صباحاً، بدأت محاكمة فؤاد سراج الدين.. ولم تنته إلا فى يوم السبت ٣٠ يناير ١٩٥٤، حيث استغرقت المحاكمة حوالى شهرين كانت تنعقد خلالها المحكمة كل يوم تقريباً.

كانت محاكمة فؤاد سراج الدين هى أطول المحاكمات أمام محكمة الثورة على الإطلاق.. وقد أثير فيها من المسائل السياسية والتاريخية الشئ الكثير.

وكان من حسن حظ فؤاد سراج الدين أن حوكم أمام محكمة الثورة! لقد أرادت الثورة وقتئذ أن تدين الوفد فى شخصه.. كان المقصود أن يغتال فؤاد سراج الدين اغتيالاً سياسياً، وعلى يد شهود من ألد أعدائه الحاقدين عليه والموتورين منه.

ولكن فؤاد سراج الدين بالرغم من كل شئ صمد لهذه المحاكمة التى كان الناس يتتبعونها باهتمام بالغ، وأثبت أنه كان على مستوى المسئولية السياسية كسكرتير لأكبر هيئة سياسية فى البلاد.. كما ثبت من المحاكمة أنه كان من أكثر الوزراء اقتداراً على تسيير الأمور فى الوزارات التى تولى مسئوليتها.

لقد ثبت أن اختيار مصطفى النحاس له فى المناصب السياسية أو الوزارية التى وليها لم يكن وليد الصدفة أو بسبب الاستلطاف أو الصداقة، كما قال نجيب الهلالى فى شهادته أمام المحكمة .. ولكن كان ذلك بسبب قدرته ومواهبه وطاقته.

لقد تحولت ساحة المحكمة إلى حلبة صراع بين سراج الدين وبين خصومه الذين حاولوا تجريحه والنيل منه.. ولكنه، وبمنتهى البساطة، صرعهم جميعا، وأثبت أنهم موتورون وحاقدون.

فى هذه المحاكمة سقط رجال كانوا يحسبون أنفسهم عمالقة فى سوق السياسة والحكم حتى قيام الثورة، فاتضح أنهم كانوا أقزاما صغيرة.. صغيرة جداً.

وفى هذه المحاكمة ارتفع أشخاص آخرون، وظهروا على حقيقتهم.. عمالقة، فى دنيا السياسة والأخلاق.

وفى هذه المحاكمة فرض المتهم احترامه على الجميع.. المحكمة، والادعاء، والحاضرين.

كان المتهم وهو فى طريقه إلى قاعة الجلسة يتقدم إليه ممثلو الادعاء ويصافحونه مقدمين له أطيب تمنياتهم، وهم خصوم بحكم وظائفهم.

وفى أثناء المحاكمة ، يوجه له البغدادى رئيس المحكمة القول:

– المحكمة تريد أن تخرج من هنا وأنت طاهر الذيل!!

وعندما يحاول المتهم أن يتحدث فى موضوع مالى أثاره الادعاء.. يطلب منه رئيس المحكمة أيضا التجاوز عن الحديث فى هذا الأمر، لأن نزاهته ليست موضع شك، وأن المحكمة لن تحكم بأى تعويضات مالية!

وإذا رفعت الجلسة للاستراحة، يهرع الصحفيون إليه يصافحونه ويقبلونه ولسان حالهم يقول: فليسعد القول إن لم يسعد الحال! حتى الصحفيين الذين كانوا يمثلون صحفا عرف عنها الخصومة الملحة لفؤاد سراج الدين.

لقد استطاع فؤاد سراج الدين أن يقدم كشف حساب عن جميع أعماله خلال العشر سنوات السابقة على الثورة والتى تربع فيها على قمة العمل السياسى فى مصر.. سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة . ولذلك فإن فؤاد سراج الدين قد ربح كثيرا من تقديمه إلى المحاكمة السياسية أمام محكمة الثورة.

صحيح أن المحكمة قد أصدرت فى النهاية حكما بإدانته وحكمت عليه بالسجن ١٥ سنة.. إلا أن هذا الحكم كان حكما سياسيا.. كان هذا الحكم يخالف حكم الجماهير. وحكم التاريخ.

فلنعد إلى محكمة الثورة .. الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٣. تنعقد المحكمة برئاسة عبداللطيف البغدادى الذى يتلو الادعاء الأول الموجه إلى المتهم:

«أتى أفعالا تعتبر خيانة لأمانة الحكم، مكنت للفساد فى البلاد. وذلك أنه فى خلال المدة من أول يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ بوصفه سكرتيرا للحزب السياسى صاحب الأغلبية البرلمانية ووزيرا فى حكومته، وبحكم صلته الوثيقة برئيس ذلك الحزب ، تواطأ مع آخرين، وبسوء قصد على توجيه سياسة ذلك الحزب وحكومته توجيها غير كريم، فجنح بها فى أوسع نطاق ، إلى أهداف فاسدة أساسها الخنوع والاستسلام للملك السابق فتآمروا معه على تنفيذ أغراض ملتوية وتحقيق مصالح ذاتية لا تمت للصالح العام بسبب، مطرحا المثل الوطنية العليا وبذلك خان الأمانة التى حملها الشعب لهذا الحزب، بتزكيته فى الانتخابات العامة والتى مكنته من التربع على كراسى الحكم، وأهدر النظم الدستورية الصحيحة، الأمر الذى مكن لطغيان الملك السابق وحاشيته وذويه فى كل المرافق، وهيأ تربة صالحة للاستعمار، وأثر فى كيان الدولة اقتصاديا وسياسيا وأدبيا» !.

هذا هو الادعاء الأول الذى وجهته الثورة إلى فؤاد سراج الدين.

شاهت الوجوه! فؤاد سراج الدين متهم بأنه أهدر النظم الدستورية.. والثورة هى التي توجه الاتهام!!.

ويسرع عبدالفتاح حسن مخاطبا المحكمة أن هذا الادعاء عام، ليس فيه واقعة معينة بذاتها، وكنت أريد أن أسمع وقائع محددة من الادعاء، وقد ترون أنتم أن هذا التحديد يقتضى سماع شاهد أو آخر أو ضم أوراق أخرى، فهو الآن من الغموض بحيث أوجدنى فى حيرة، ولا أعرف ماذا يضمر الادعاء الذى جهله على هذه الصورة ومن حقكم بعد أن أسمع هذا التحديد أن ترخصوا لى بمهلة أو بطلب سماع شهود، لهذا أستأذنكم فى أن يبدأ الادعاء بتحديد الوقائع إن شاء، أما أن أوجَد فى هذه الحيرة أو يطلب منى تأدية واجبى على أتم وجه فهذا ما لا أستطيعه.

ويعقب الادعاء بأن هذا الادعاء ليس مجهلا بل يتضمن وقائع محددة وأنه مستعد لضم أى أوراق يطلبها الدفاع.. ويسأل الرئيس هل الدفاع خائف من المفاجأة.. ويجيب عبدالفتاح حسن أن الوقائع والمبادىء هى التى يجب أن تحترم هنا.. ويقول الرئيس.. لنترك هذه المسألة (أى تحديد وقائع هذا الادعاء) لبنت وقتها.

هذه هى التهمة الأولى الموجهة إلى فؤاد سراج الدين.. كلام إنشائى منمق، فيه اتهام وليس فيه تحديد التهمة.. إن المقصود هو اغتيال الرجل - اغتيالا سياسيا - على يد خصومه الحاقدين عليه، وبشهادتهم.

أما الادعاء الثانى فنصه:

«إنه أتى أفعالا هى استغلال النفوذ وإفساد لأداة الحكم دون مراعاة لصالح الوطن، وذلك أنه فى خلال المدة من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ بوصفه وزيرا للمالية ووثيق الصلة برئيس الحكومة:

١ - رفع سعر القطن.

٢ - أصدر قرارا بتحديد حد أدنى لسعر القطن وقرارا آخر بتدخل الحكومة مشترية.

٣ - تنفيذ أغراض المحتكرين.

أما الادعاء الثالث فقد كان اتهامه بإفساد إدارة الحكم واستغلال النفوذ، وأنه - أى فؤاد سراج الدين - تناول رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه من النائب السابق محمود حمزاوى لنقل مركز بوليس الروضة إلى بلدة المحرص! وأنه تسبب فى عرقلة تحقيقات الأسلحة الفاسدة!

هذه هى الادعاءات التى وجهت إلى فؤاد سراج الدين أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة.

ولعل أهم ما أثار الرأى العام فيها، وكان موضع تعليق الناس ونكاتهم فى مجالسهم الخاصة والعامة هو الشق الخاص بأنه تناول رشوة من المدعو محمود حمزاوى عضو مجلس الشيوخ السابق!

كان من الممكن أن يصدق الناس أى شئ يوجه إلى سراج الدين.. فكل شخص عام له أخطاؤه الانسانية والبشرية، والكمال لله وحده.. إلا هذا الاتهام المشين.. الرشوة.. إن أشد الناس خصومة لفؤاد سراج الدين قد اشمأزوا من هذا الاتهام الطائش، فنزاهة الرجل معروفة للعام والخاص، وللعدو والصديق وإذا كان الفقر مرضا، فإن الغنى عافية كما يقولون.

وإذا كان فؤاد سراج الدين قد أفاء الله عليه نعمة الثراء، فقد كان يقرض الحكومة من ماله الخاص عشرات الألوف من الجنيهات لعمل مشروع حيوى لا يحتمل التأجيل لحين صدور الميزانية وإقرارها، ويستردها بعد ذلك ثم يتضح أنه اقترض من البنك بضمان مركزه المالى الوطيد.

ولذلك فقد كان هذا الاتهام ثالثة الأثافى بالنسبة للاتهامات التى وجهت إلى فؤاد

سـراج الديـن، ظن صـاحـبـهـا أن ذلك يرضى رجـال الثـورة.. ثم يتـضح أن النائب السـابق موتور لأن الوفد قد فصـله هو وشـقيقه أحمد عثـمـان حمزاوى من عضوية الهيئة الوفدية بين أربعة عشر عضوا يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢ فى أثناء دعوة الثورة إلى تطهير الأحزاب.. فلما اصطدمت الثورة بقادة الوفد أنفسهم وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وجد العضو المفصول وشقيقه الفرصة سانحة لكى يردا إلى ممثـل الوفد الصـاع صاعين والكيل كيلين وقد أيقنا أن الدنيا قد أدبرت عن مجد الرجل وجاهـه.. وقديما قال الشاعر:

إن أقبلت باض اليمام على الوتد أو أدبرت بال الحمار على الأسد!

هكذا كان موقف فؤاد سراج الدين من الادعاءات التى أقيمت عليه فى اليوم الأول من المحاكمة!

وكان من أبرز طلبات الدفاع، طلب خاص بكتاب كانت السفارة البريطانية قد أرسلته إلى وزارة الخارجية المصرية فى عهد حكومة على ماهر التى أعقبت حكومة الوفد بعد إقالتها إثر حريق القاهرة، وطلبت فيه اعتقال فؤاد سراج الدين وآخرين ومحاكمتهم، ولكن على ماهر لم يرد على هذا الخطاب.. لما استقال على مـاهر وتولى نجيب الهلالى رئاسة الحكومة استجاب إلى هذا الطلب وأمر باعتقال سراج الدين وآخرين!

ويسأل رئيس المحكمة الدفاع (عبدالفتاح حسن) قائلا :

- الآخرين دول أنت واحد منهم؟

ويجيب :

- لا أدرى .. ولكن هذا شرف لا أدعيه!

وتؤجل الجلسة إلى يوم السبت.. يومان منهما يوم الجمعة!

وتعود الجلسة للانعقاد، وتبدأ مناقشة الادعاءات المقامة على المدعى عليه وتبدأ المحكمة فى سماع الشهود.. وتتوالى الجلسات.

فى جلسة ١٤ ديسمبر.. تستمع المحكمة إلى شهادة بعض الشهود.. شهود الإثبات ضد المدعى عليه.

ويحضـر نجيب الهلالى رئيس الحكومة الأسبق.. الحكومة التى أعقبت حكومة على ماهر بعد حريق القاهرة والتى أمرت بحل البرلمان وتأجيل الحياة النيابية وأمرت باعتقال بعض قادة الوفد منهم فؤاد سراج الدين.

وكـان نجيب الهلالى عضـوا سـابقـا فى الوفـد وأحـد وزرائه، ومـا لبث أن ترك الوفـد وانقلب إلى أحد خصومه العتاة.

كانت شهادة نجيب الهلالى حول ظروف تعيين فؤاد سراج الدين سكرتيرا للوفد بعد وفاة المرحوم صبرى أبوعلم، وكيف أن النحاس باشا فاتحه فى أن يكون هو سكرتيرا للوفد فرفض لأنه كان يعلم أن فؤاد سراج الدين مقرب من النحاس..

وأن سبب هذا التقرب هو الصداقة والجوار فى السكن والاستلطاف. وكيف أن النحاس رأس الجلسة واقترح اسم فؤاد سراج الدين، وكيف وافق أعضاء الوفد بعد مناقشات طالت فى شروط العضوية لأن المرحوم عبدالسلام جمعة كان مترددا فى قبوله للمنصب.

ويبدى نجيب الهلالى رأيه فى إلغاء المعاهدة وأن إلغاءها بدون استعداد كان خطأ وأنه قال (لجلاد) أحد مستشارى الملك، ادرسوا موضوع تعديل المعاهدة عن المدة الباقية واهتموا بالناحية المالية لأن الإنجليز (بهدلونا) فى الحرب!

وتنتهى شهادة نجيب الهلالى عند هذا الحد.

شهادة لم يكن لها أى ثقل فى ميزان المحاكمة، ولم تسئ لا إلى النحاس ولا إلى فؤاد سراج الدين، اللهم إلا محاولة تجريحهما فى كلمات شبه ملتوية. هذه الشهادة أساءت إلى الهلالى فى موضوع المعاهدة.. وكأنه كان على مصر أن تنتظر حتى يقوى جيشها ويتفوق على جيوش الامبراطورية البريطانية التى لاتغيب عن أراضيها الشمس (وقتئذ)، فتلغى المعاهدة وتحارب جيوش الاحتلال وتخرجها من البلاد بقوة السلاح ! .

ويمثل شاهد آخر.

هو ابراهيم زكى الخولى كان محافظا للقنال عند إلغاء المعاهدة، وأثناء حرب العصابات التى كان يشنها الفدائيون على الانجليز وقتئذ وشهادته مثيرة يروى الشاهد أن الانجليز كانوا يريدون تأمين مرشحات المياه الموجودة بقرية كفر عبده والتى تمد معسكراتهم بمياه الشرب.. فطلبوا من المحافظ إخلاء القرية خلال ٢٤ ساعة لكى يهدموها.. واتصل المحافظ بوزير الداخلية (المتهم)، وكان جواب الوزير أن مجلس الوزراء قد قرر منع الانجليز من هدم القرية ولو أدى ذلك إلى إفناء القوة كلها.. وأمره بتنفيذ هذه الأوامر.

ولكن المحافظ وجد الإنجليز قد حاصروا المنطقة بالدبابات وبعثوا بثمانية آلاف جندى وأرسلوا طياراتهم تجوب سماء القرية، وأن البوارج الحربية الانجليزية صوبت مدافعها نحو مدينة السويس.. فعاود الاتصال بالوزير، ووصف له الحالة وأن المقاومة غير مجدية، ولكن الوزير أجابه بكلمتين:

– قاوم .. نفذ الأوامر .

ويسأله رئيس المحكمة :

– وهل نفذت الأوامر؟

ويجيب المحافظ السابق:

– لا .. لأنى أرسلت إشارة إلى سلاح الحدود أصف فيه الحالة، وجاءنى الرد بأنه يجب أن أنفذ الأوامر وإلا أكون مسئولا.. وبعدين كان الانجليز قد احتلوا البلد وخلصوا عليها، فطلبنى الوزير وسألنى لماذا لم أنفذ الأوامر فقلت له كانت حتحصل منبحة..الخ.

وهذه الشهادة كانت أول وسام تقلده المتهم فى المحكمة!

لاشك أن محكمة الثورة هى النافذة التى أطل من خلالها الرأى العام – لأول مرة – على بعض شخصيات المجتمع والكثيرين من رجال السياسة القدامى، وشاهدهم على حقيقتهم.. العمالقة منهم والأقزام.

وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين بالذات هى العدسة التى أظهرت هؤلاء وهؤلاء كل منهم على حقيقته وفى حجمه الحقيقى.

كانت الثورة عقب قيامها قد أعلنت الحرب على الإقطاع وعلى بعض الإقطاعيين الذين كان وجودهم خطرا يهدد التقدم ويعوق العدالة الاشتراكية. ذلك لأنهم كانوا كالزائدة الدودية فى جسم المجتمع ومازالت محاكمة «عدلى لملوم» ماثلة فى الأذهان حتى اليوم.

ولم يكن الاقطاع فى المجتمع المصرى هو الشخص الذى يمتلك مئات الافدنة الموروثة عن الأجداد أو المستصلحة بالجهد والمثابرة والاستقامة، فقد كان استصلاح الأراضى البور من الأعمال الجليلة، لأنه يزيد من رقعة الارض الزراعية الضئيلة فى بلادنا والتى لم تزد قط عن خمسة ملايين فدان، هى الشريط الرفيع حول مجرى نهر النيل وفى دلتاه.

إنما الاقطاعى – فى نظرى هو الشخص الذى يسطو على الأرض ويحاول امتلاكها بوسائل ملتوية وبطرق غير مشروعة ويسخر الناس لخدمته وكأنهم عبيد له ولأسرته مجردا إياهم حتى من إنسانيتهم، وكان لهؤلاء سطوة طاغية لا يستطيع أحد – حتى الحكومة – أن تحد من سلطانهم كان شعار هؤلاء جميعا (الغاية تبرر الواسطة) فهم يتملقون الحاكم.. أيا كان، ويؤكدون نفوذهم بالسير فى ركابه، ولا يتورعون عن أى عمل مهما كان دنيئا لتأكيد سيطرتهم.. فهم ينضمون إلى الأحزاب، على غير اقتناع بمبادئها، ويتسللون إلى المجالس النيابية وما يشبهها من المناصب الحساسة كالعمودية وغيرها، ومن خلال مناصبهم هذه يقهرون الناس ولا تمتد إليهم يد العدالة (١) .

(١) والاقطاعى فى مصر هو الشخص الذى أقطعه الحاكم أو الاحتلال الاراضى لامتلاكها لكى يكون من أعوانه ضد الشعب، ويرث الأبناء عنه الإقطاع.. وهؤلاء معروفون ومسجلة أسماؤهم فى السجلات التاريخية.

أمثال هؤلاء تكون واسطتهم لبلوغ غاياتهم أى شئ.. إنهم مع الحاكم وهو حاكم، فإذا ترك الحكم تركوه إلى الحاكم الجديد. وهم يعرفون كيف يغيرون جلودهم وكيف يحسنون التصفيق، ومتى ولمن!.. والرشوة إحدى وسائلهم الدنيئة لإفساد النفوس.

وتتغير الحكومات.. ويتغير الحكام، وهم فى موقعهم لا يتزحزحون! إنهم نماذج بشرية عجيبة يؤمنون بالكذب والخداع والتجرد من أى معنى انسانى.. لا يردعهم عن ذلك أى وازع أو ضمير!

سنرى أحد هذه النماذج البشرية، شاهدا فى قضية فؤاد سراج الدين. إنه الشخص الذى ورد اسمه فى أحد الادعاءات المقامة عليه بأنه أعطى المتهم رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه!.

هذا الشخص يدعى محمود عثمان حمزاوى.

مثل أمام محكمة الثورة ليؤدى الشهادة عن أخيه أحمد عثمان حمزاوى لأنه كان مريضا ويؤكد أن شقيقه هو الذى دفع الرشوة!

والشاهد وشقيقه كانا عضوين وفديين بمجلس الشيوخ ونجحا بسبب ترشيح الوفد لهما.

ويدلى الشاهد بشهادته فى عبارات متهالكة متناقضة تثير الاشمئزاز وفى نفس الوقت تثير الدهشة والشفقة، مع أن الرجل كان مستشارا سابقا ويشغل وظيفة كبيرة بوزارة العدل.

يتحدث الشاهد عن أن شقيقه دفع إلى سكرتير الوفد مبلغ خمسة آلاف جنيه كرشوة لكى يرشحه الحزب عضوا بمجلس الشيوخ، وأنه هو الذى سلمه هذا المبلغ!

كما يقرر أنه خرج من عضوية مجلس الشيوخ بالقرعة، فسمع أن شقيقه دفع مبلغ ألفى جنيه كتبرع للوفد حتى يعيد ترشيحه للعضوية، وأنه رشح ونجح فى الانتخابات.

ويتحدث قائلا إن هذا المبلغ دفع لكى ينقل وزير الداخلية مركز الشرطة فى بلدتهم بدلا من البلدة المجاورة، ولكنه لم يفعل.. كما يقرر أنه وشقيقه يريدان شراء أراض مملوكة للحكومة بثمن بخس عن طريق مزايدة صورية، ولكنهما فوجئا بعدد من الوفديين اللصيقين بسكرتير الوفد يتدخلون فى هذه المزايدة مما أدى إلى ارتفاع سعرها أضعافا مضاعفة، ويرسو المزاد على آخرين!

ويسأل رئيس المحكمة الشاهد :

- أنت كنت وفدى؟

- لا .. أنا باقول باسم أخويا!!

- يعنى مش وفدى؟

- لا.. الحمد لله!

كان الشاهد يتنصل من لونه الحزبى تملقا للعهد الجديد، بعد أن زال سلطان الوفد وأصبح سكرتيره متهما أمام محكمة الثورة.

ولكن المحكمة تستمر فى مناقشة الشاهد، وتسمح للمتهم أن يناقشه فى هذا الأمر.. ويتضح أن الوفد قد رشح الشاهد مرتين لعضوية مجلس الشيوخ، وأنه نجح فى المرتين، وأنه كان بالبداهة عضوا بالهيئة الوفدية لأن قانون الوفد يقضى بأن يكون مرشحوه لمجلسى البرلمان من أعضاء الهيئة الوفدية.. ويقرر الشاهد أنه كان يحضر اجتماعات الهيئة الوفدية ويعارض أحيانا، فإذا سئل كيف يحدث هذا وهو ينكر عضويته للهيئة الوفدية، يجيب بأنه كان يحضر بالنيابة عن أخيه!!

ثم يسأله المتهم .. هل كان ترشيح الوفد له (بكيفه) أى بموافقته، فيجيب!

- ايوه !

وهنا يسأل رئيس المحكمة المتهم ضاحكا :

- إزاى ترشحوا واحد رغم أنفه!!

ويجيب المتهم:

- هو اللى بيقول كده!

* * *

ليس اتهام الشاهد لفؤاد سراج الدين بالرشوة هو الذى يثير السخرية فقط فليس كل إنسان قابلا للتجريح، ولا يمكن أن يكون سراج الدين موضع أى شبهة أو مظنة بخصوص هذا الاتهام.. وتلاحظ المحكمة ذلك من تلقاء نفسها. ويمتقع وجه المتهم تحت وقع الإهانة المتعمدة.. وتثور أعصابه حتى يكاد (معاوية) أن يقطع الخيط الذى بينه وبين الناس، والذى لم ينقطع قط.. ويدور الجدل بين المتهم والشاهد، فيقول الشاهد للمتهم وهو مندفع فى خصومته الفاجرة:

- طيب احلف بشرفك؟

ويجيب فؤاد سراج الدين فى عنف ظاهر :

- أقسم بشرفى أنى صادق فى كل ما قلته، وأنك كاذب فى كل كلمة قلتها.. أنا أخذت منك ٥٠٠٠ جنيه؟!

ويلاحظ رئيس المحكمة ثورة المتهم من نبرات صوته، فيقول له :

- امسك أعصابك شوية!

وعلى الفور، يرد فؤاد سراج الدين فى أدب حازم :

– أنا متهم بالرشوة، وأنا عندى إحساس، فلازم أثور!

وبالرغم من أن شهادة هذا الشاهد لم تكن مؤثرة فى قضية المتهم والادعاءات المقامة ضده.. إلا أن رئيس المحكمة – والحق يقال – شعر بما يعانيه المتهم نفسيا.. فأخذ يستدرج الشاهد ويلاحقه بالأسئلة المتكررة حتى أفصح الشاهد عن سر هذه الخصومة الفاجرة.

فقد أقر الشاهد أنه بعد أن أقال الملك فاروق وزارة الوفد مساء يوم ٢٦ يناير والحرائق لا تزال مشتعلة فى القاهرة وعرف الشاهد وشقيقه أن حكومة الوفد قد دالت دولتها ، وأن انتسابه إلى الوفد قد يتهدد مصالحه الخاصة .. أسرع بتوقيع عريضة مع قلة من الشيوخ والنواب الحزبيين ورفعها إلى الملك يلتمس من جلالته أن يجنب البلاد شر الحزبية !! ولما تبين للوفد مدى ولاء الشاهد لمبادىء الهيئة التى ينتسب إليها ، ومتى يكون هذا الولاء ، ومتى يتحلل منه .. يقرر الوفد فى أول فرصة سنحت له بعد ذلك أن يفصل الشاهد وشقيقه من عضوية الهيئة الوفدية!!

وبمناسبة الحديث عن الملك ، يسأل المتهم الشاهد عما إذا كان قد قدم هدية للملك السابق بمناسبة زواجه .. يدور النقاش كالآتى :

المتهم – هل قدمت للملك السابق هدية فى زواجه ؟

الشاهد : إذا كان حصل هذا تقطع يدى !

المتهم : أنت وأخوك ؟

الشاهد : إذا كنت أنا .

ويتدخل رئيس المحكمة ويسأل الشاهد فجأة :

الرئيس : دفعت كام ؟

الشاهد : ٣ آلاف جنيه !!

(ص ١١ الأهرام ١٩٥٣/١٢/١٥) .

هكذا كانت شهادة هذا الشاهد أمام محكمة الثورة .. ولا شك أن عشاق التاريخ سوف يجدون متعة كبيرة إذا طالعوا هذه الصفحات المطوية فى تاريخ مصر ، وهم إذ يسترسلون فى مطالعتها سوف يحارون فى انفعالهم بتتبع القراءة ، هل شهادة الشاهد تدعو إلى الضحك كما ضحكوا لشهادة العمدة جاب الله فى محاكمة غنام ، أم تدعو إلى البكاء .. أو كليهما .

ويظهر أن المحكمة نفسها قد استمتعت بشهادة الشاهد أيضا ، وصممت على أن تغوص فى أعماقه وتسبر غور نفسه ، فتسأله عن رأيه فى شخصية المتهم .. فيجيب عدة

إجابات .. منها :

– المتهم مخه جبار وداهية فيه كل مميزات السياسى وخصوصا أنه يسيطر على حزب له شأنه ، وهو قضى على الحزب ، وكل الوفديين بيقولوا كده !

– الوزراء فى اعتقادى كبيرهم وصغيرهم كانوا يستلهمون الوحى من فؤاد سراج الدين .

ويتطرق الحديث عن إلغاء حكومة الوفد للمعاهدة ، فيقول الشاهد ، وهو يظن أن ما يقوله يرضى المحكمة ، وبالتالى رجال العهد الجديد .

يقول الشاهد إن إلغاء المعاهدة كان عملا خاطئا ، وأن وزراء الوفد (كانوا فاهمين إن فاروق مش حيوافق على إلغاء المعاهدة ، ولكن الملك أحرجهم بالموافقة) !!

ويسترسل الشاهد قائلا ، والمحكمة تنصت إليه فى دهشة وشهود الجلسة يستمعون فى وجوم :

– أنا كنت أعارض فى إلغاء المعاهدة وقلت أن القرار صدر طفرة ، ولم تعد العدة له ، وقلت أنا مش رايح مجلس الشيوخ علشان الموافقة ما تبقاش بالإجماع .. ومع ذلك ثبت فى المحضر إنى أنا رحت ، وصوت !!

وإذ خيم الصمت على قاعة الجلسة ، وألجمت المفاجأة ألسنة الحضور جميعاً ، بعد أن تجرد الشاهد من كل معانى الشرف والكرامة والوطنية ، وأظهر عورته للناس .

يقطع عبد اللطيف البغدادى – رئيس المحكمة – هذا الصمت ، فيقول :

– إن إلغاء معاهدة ٣٦ عمل مجيد فى حد ذاته ، ولكن كان من الواجب اتخاذ التدابير اللازمة قبل إلغائها !!

ويسدل الستار على هذا الشاهد .. فى خاتمة حزينة .. وهو يلقى بنفسه فى قمامة التاريخ .. رحمه الله !!

كانت محاكمة فؤاد سراج الدين حلبة صراع وفد إليها عدد كبير من ساسة العهد القديم ورجاله .. رؤساء أحزاب ورؤساء حكومات ووزراء ، وقادة .. أسماء لمعت فى عهود ما قبل الثورة ، أكثرها لم يصمد للامتحان الرهيب فخبا توهجها وانطفأ فجأة .. وقليل منهم من ظل على بريقه وتوهجه ، والناس عمالقة وأقزام .. أما العمالقة فهم عمالقة حتى بعد أن يطويهم الموت .. أما الأقزام فهم الذين يثيرون فى الناس الشفقة والسخرية ، خصوصا إذا حاولوا أن يطاولوا العمالقة .. يعيشون أقزاما ، ويموتون أقزاماً .

كانت الثورة تحاكم جميع العهود السابقة – وليس الوفد فقط – فى شخص فؤاد سراج الدين .. وقالت له المحكمة ذلك .. ولذلك فقد استدعت المحكمة عمالقة الماضى وأقزامه معا تستمع إليهم ، فى مواجهة المتهم .

مثل هؤلاء العمالقة (عبد الفتاح الطويل) وزير العدل فى حكومة الوفد الأخيرة وصاحب المواقف التاريخية الحازمة مع السراى أثناء تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة .

كان السطحيون يعتقدون أن بين عبد الفتاح الطويل وفؤاد سراج الدين جفوة لأن الأول يعتقد (فى ظنهم) أنه كان أحق بسكرتارية الوفد من الثانى .. شائعات كان يرددها الناس ، وهم لا يعلمون أن مروجيها كانوا أعداء الوفد أنفسهم .

ويمثل عبد الفتاح الطويل أمام المحكمة .. طويل القامة كاسمه ، معتدا بنفسه كعادته ، فصيح الحديث كمحام كان على قمة مجد المحاماة .

ويدلى الرجل بشهادته أمام المحكمة مطمئنا إلى صدق شهادته ، فيصف المتهم فى كلمات بسيطة وكأنه شاعر يتلو قصيدة مديح فيه .. ويخشى المتهم مغبة المديح فقد أفرط فيه الشاهد الذى أشاد بوطنية المتهم وذكائه وعلمه وحزمه وتصرفاته .

ولكن المتهم يقف محاولا مقاطعة الشاهد طالبا منه أن يخفف من غلواء مدحه له .. ولكن الرجل العملاق يصيح فيه قائلاً :

– يا أخى ما تقاطعنيش اعمل معروف .. سيبنى أتكلم وأقول الشهادة اللى حا أقابل بها ربنا يعنى عاوز ما أمدحكش .. أزور يعنى !!

ويخرج عبد الفتاح الطويل بعد أن أقسم اليمين وأدى الشهادة التى قابل بها الله بعد قليل .. قابل ربه وهو منتصب القامة ، كما كان دائما ... والعمالقة كثيرون .

وأعظم العمالقة هم الخصوم الذين لا تؤثر الخصومة فى ضمائرهم حين يدعون للشهادة على خصومهم .

من هؤلاء المرحوم محمد حسين هيكل باشا .. رئيس حزب الأحرار الدستوريين .. وأحد خصوم فؤاد سراج الدين السياسيين !

والدكتور محمد حسين هيكل باشا أحد عمالقة الأدب فى مصر والبلاد العربية جميعاً .. هو واحد من القلائل الذين قادوا النهضة الأدبية فى مصر مع الرواد الأوائل فى هذا المضمار مثل طه حسين والعقاد والمازنى وشوقى والحكيم وغيرهم .. وهو مؤرخ أمين فى سرد وقائع التاريخ وأحداثه ، ولا يزال كتابه عن الرسول الكريم (محمد) أروع وأعظم ما كتب بأمانة عن النبى صلوات الله عليه .. وهو لم يكتب كتابه للمسلمين فقط .. ولكنه كتبه للناس جميعاً ، الذين يتبعون كافة الديانات ، لقد أرخ هيكل لحياة محمد ، مولده ونشأته وبعثه وهجرته وانتصاره .. إنه واحد من أعظم الكتب التى أثرت فى الحياة الانسانية على الإطلاق ، وقد ترجم إلى جميع اللغات الحية ، فى جميع أنحاء العالم .، لقد كانت الأمانة والصدق هما طابع هذا الكتاب وسر ذيوعه ونجاحه وشهرته .

ومن منطلق الأمانة والصدق يمثل الدكتور محمد حسين هيكل باشا لكى يشهد فى قضية خصمه السياسى .. فؤاد سراج الدين .

إنه يقول فى الرجل شهادة حق ويطنب فى الإشادة بكفاءته ووطنيته وإخلاصه وبراعته السياسية ويؤكد للمحكمة أن فؤاد سراج الدين كان من أعظم رجال السياسة فى مصر وأنه كان علما من أعلام الديمقراطية ومن أعظم البرلمانيين فى حياتنا الدستورية !

ويتوالى العمالقة .. يمثلون أمام المحكمة يقولون كلمة حق يلقون بها ربهم خشية أن يسألهم يوم الحساب إذا كتموا الشهادة أو حرفوها .. من هؤلاء محمد على رشدى المحامى ووزير العدل السابق .. ومن هؤلاء أيضا وجيه أباظة .. أحد الضباط الأحرار ، والذى كان زميلا لرئيس المحكمة فى سلاح الطيران .. لم يدعه أحد للشهادة ، ولكنه قرأ فى الصحف التى كانت تنشر تفاصيل المحاكمة عن واقعة كانت موضع جدل بين رئيس المحكمة والمتهم حول إجراءات أمر بها سراج الدين وهو وزير الداخلية لنقل سلاح معين إلى بعض المجاهدين الذين كانوا يحاربون القوات البريطانية فى منطقة القنال ، وكان وجيه أباظة يعلم بتفاصيل هذه الواقعة وأن فؤاد سراج الدين كان على حق فيما قال .. فقد كان وجيه أباظة أحد الذين ساهموا بنصيب وافر فى حرب الكفاح المسلح .. وكذلك كان رئيس المحكمة نفسه .. وعلى الفور يحضر وجيه أباظة لكى يقابل هيئة المحكمة وهى فى غرفة المداولة «رغم رجاء من سراج الدين له بألا يفعل» ويوضح للمحكمة اللبس الذى جعل الرئيس يجادل المتهم فى هذا الأمر (١) .

ولو أنى أجهدت ذاكرتى وحملتها فوق طاقتها ، لقدمت للناس نماذج كثيرة من أمثال هؤلاء العمالقة الذين أشرت إلى بعضهم .

رحم الله من لقى ربه منهم ، وبارك فى حياة الآخرين .. إن هؤلاء صفحات بيضاء فى سجل التاريخ الوطنى لهذا الوطن .

* * *

نعود إلى خصوم الوفد التقليديين الذين وفدوا إلى المحكمة لأداء الشهادة بما يدين العهد .. العهد السابق الذى كان يمثله الوفد باعتباره أكبر هيئة حزبية فى البلاد ، وذلك فى شخص المتهم .. فؤاد سراج الدين .

أول هؤلاء هو اللواء صالح حرب باشا .

---

(١) أشار المرحوم حسن العشماوى فى مذكراته التى نشرتها روز اليوسف أخيراً إلى هذه الواقعة مؤيدا قول فؤاد سراج الدين.

وصالح باشا حرب هذا هو أحد باشوات الجيش القدامى ، كان له نشاط ملحوظ فى جمعية الشبان المسلمين وكان يرتاد الحفلات العامة الشعبية والرسمية معا .. من مميزاته أنه كان صديقا لعلى ماهر أحد عتاة السياسة فى مصر .. وهو بالتالى من أنصار السراى ضد طغيان الأغلبية البرلمانية .. والوفد !

وذات مرة اختاره على باشا ماهر وزيرا للحربية فى وزارة قصيرة الأجل ، فأصبح صالح حرب وزيرا سابقا يحمل لقب صاحب المعالى ، وعاد إلى قواعده فى جمعية الشبان المسلمين .

وكان الرجل - رحمه الله - بسيطا فى كل شىء فى علمه ومعلوماته ، ولكنه كان يحب أن يساهم فى كل عمل تسلط عليه الأضواء .

عندما قطعت حكومة الوفد المفاوضات مع الانجليز . طالب شباب الأحزاب بإلغاء المعاهدة فألغت الحكومة المعاهدة .

هكذا قال صالح حرب فى محكمة الثورة .

قال بعد أن حلف اليمين :

- بعد قطع المفاوضات كان الشعب ينتظر إلغاء المعاهدة ، وظل ينتظر ، وأخيرا شباب الأحزاب تألوا من هذا الانتظار فقام محمد الليثى ودعا الشباب للاجتماع بالشبان المسلمين فاجتمعوا ووضعوا فيما بينهم اتفاقا سمى (الميثاق الوطنى) وتضمن إلغاء المعاهدة وتكوين الكتائب ، ومقاطعة الانجليز ومروا بهذا الميثاق على رؤساء الأحزاب .. ثم اشتدت ثورة الشعب فألغت الحكومة المعاهدة !!

ويسترسل الشاهد فى قوله إلى أنه كان على رأس لجنة التدريب العسكرى ، وذلك بعد أن صدر مرسوم بتشكيل لجنة تدريب الأحزاب .. ولكن اللجنة لم تستطع القيام بمهمة التدريب لأن إمكانياتها كانت محدودة ولأن الحكومة اعتمدت لهذه اللجنة مائة جنيه فقط ، وكانوا يشترون الملابس والمعدات من الإعانات والتبرعات التى كانت تصل إلى مجلس الوزراء وأن المدربين كانوا من ضباط الصف بالجيش وبمرتبات !

ويستطرد الشاهد فيقول إنه اضطر إلى تقديم استقالته من هذه اللجنة (لما وجدنا أننا فى غاية الحرج أمام الرأى العام وأن الشبان بدأت تهرب !) .

وينهى حديثه بأن الحكومة لم تتخذ أى تدابير قبل إلغاء المعاهدة وكان عليها أن تعد العدة لذلك وأن المسئول عن ذلك هو حكومة الوفد ، وفؤاد سراج الدين !

ويؤكد أن إلغاء المعاهدة نتيجة لذلك كان حبرا على ورق .. لأن الحكومة تسرعت فى هذا الإلغاء قبل أن تعد للأمر عدته !

وتسمح المحكمة للمتهم فؤاد سراج الدين بمناقشة الشاهد .. فيسأله ألم يطالب الحكومة بإلغاء المعاهدة مهما كانت النتائج ومهما كانت الإمكانيات . فينفى الشاهد ذلك ويؤكد أن هذا غير معقول وأن العكس هو الصحيح .

وهنا يخرج المتهم من حقيبته نسخة من جريدة (المصرى) صدرت قبل إلغاء المعاهدة وفيها مقال للشاهد يستحث فيه الحكومة على الإسراع بإلغاء المعاهدة وأنه لا ينبغى عليها أن تفكر فى عواقب هذا الإلغاء وبغير أن تجهد نفسها فى التفكير كيف تقاوم الانجليز لأن الشعب كفيل بتدبير كل هذه الأمور ولو استدعى الأمر أن يقاتل الشعب بالعصى والطوب والحجارة !

ويقرأ فؤاد سراج الدين فقرات من مقال الشاهد الحماسى ويسلم نسخة الصحيفة إلى رئيس المحكمة ويسأل الشاهد :

- هل أنت كاتب هذا المقال ؟

ويصمت الشاهد .. ولا يحير جوابا !!

ويسدل الستار على شاهد آخر .. رجل طيب هوايته الكتابة فى الصحف ، ونشر اسمه بها .. ويسعده أن يخاطبه الناس قائلين :

يا معالى الباشا !

رحمه الله ..

* * *

وبهذه الشهادات الطريفة تنتهى وجبة دسمة من وجبات محكمة الثورة فى إحدى جلساتها الأولى أثناء محاكمة فؤاد سراج الدين .

ولكن أشهى الوجبات أمام المحكمة تبدأ فى الجلسة الثانية .

عندما يؤدى الدكتور زكى عبد المتعال شهادته ضد ألد خصومه .. فؤاد سراج الدين .

والدكتور زكى عبد المتعال الذى كان أستاذا بالجامعة ثم عميداً لكلية الحقوق ومستشارا ملكيا .. هو أحد الوزراء الذين اختارهم النحاس باشا وزيرا فى وزارة الوفد الأخيرة .. لقد اختاره وزيرا للمالية ، فى أول حكومة وفدية ضمت أربعة يحملون لقب الدكتوراة .

الدكاترة طه حسين ومحمد صلاح الدين وحامد زكى .. وزكى عبد المتعال . ويتخلص النحاس بسرعة من الدكتور زكى عبد المتعال ، فيظن أن فؤاد سراج الدين هو الذى أوحى بطرده من الوزارة ، فيحقد عليه حقدا قاتلا ، وتصبح رسالته بعد ذلك محاربة الوفد وتحطيم فؤاد سراج الدين !

وتسقط حكومة الوفد أو تقال بعد حريق القاهرة .. وتؤلف عدة وزارات من خصوم الوفد يشترك فيها الدكتور زكى عبد المتعال .. آخر هذه الوزارات هى وزارة نجيب الهلالى .. الوزارة التى مكثت فى الحكم ثمانى عشرة ساعة لا تزيد ثم عصفت بها الثورة .. كان الدكتور زكى عبد المتعال وزيرا للمالية فى هذه الوزارة .. وعندما توجه للاسكندرية لكى يحلف اليمين الدستورية أمام الملك صرح للصحفيين فى محطة القاهرة بأن أهم أعمال الوزارة الجديدة تطهير البلاد من الوفديين ، وذلك على النحو الذى أشرنا إليه فى بدء هذه المذكرات .

حضر الدكتور عبد المتعال لكى يشهد فى محكمة الثورة كوزير مالية سابق ضد فؤاد سراج الدين باعتباره الوزير الذى تولى وزارة المالية بعده .. وحقد عليه بسبب ذلك ..

وكان مفهوما أن زكى عبد المتعال سوف يحضر أمام محكمة الثورة لكى يتقيأ أحقاده ضد صديقه اللدود أو عدوه الحميم .. فؤاد سراج الدين .

وهنا يطل علينا مرة أخرى المتهم السابق المشاغب محمود سليمان غنام .. الرجل الذى حوكم أمام نفس المحكمة منذ أسابيع قليلة سابقة على محاكمة فؤاد سراج الدين .. وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاما مع وقف التنفيذ !

فلما انعقدت محكمة الثورة فى صباح يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٥٣ دعى للحضور أمامها الدكتور زكى عبد المتعال للإدلاء بشهادته ، وكان ينتظر خارج قاعة الجلسة .

فلما مثل أمام المحكمة قال الشاهد مخاطبا المحكمة :

– أحب أذكر للمحكمة أننى أثناء انتظارى خارج القاعة قبل افتتاح الجلسة قابلنى الأستاذ محمود سليمان غنام وأخذ يهددنى ويقول لى أنت فى انتظارك جنحة مباشرة بعد ما تطلع من الجلسة !

ويرد رئيس المحكمة :

– المتهم الآن هو فؤاد سراج الدين .. ودى مسائل بينكم وبين بعضكم !

ويبدأ الشاهد الدكتور زكى عبد المتعال فى الإدلاء بشهادته .. ويستمر يتكلم ويرد على أسئلة المحكمة والادعاء والمتهم خمس ساعات كاملة فى هذه الجلسة .. وتستمر مناقشة الدكتور زكى عبد المتعال أمام المحكمة على مدى تسع جلسات متوالية .

وفى إحدى الجلسات ، يقول له رئيس المحكمة :

– يا سلام .. أنت حقود للدرجة دى ؟

لعل الدكتور زكى عبد المتعال ، هو الشاهد الوحيد الذى حرصت محكمة الثورة على إدانته بقسوة فى منطوق الحكم على فؤاد سراج الدين بعد ذلك !

وزارة الدكاترة .. والقطن :

كان الدكتور زكى عبد المتعال أستاذا لعلم الاقتصاد السياسى بكلية الحقوق بالقاهرة ، ثم عميداً لحقوق الاسكندرية فمستشاراً حكوميا بمجلس الدولة .. فوزيرا للمالية فى الأيام الأولى لوزارة الوفد الأخيرة سنة ١٩٥٠ . اختاره النحاس باشا لوزارة المالية بتزكية نجيب الهلالى ، وذلك حينما أراد النحاس أن يطعم وزارته الأخيرة ببعض أساتذة الجامعة الأكاديميين من حاملى لقب الدكتوراة بالرغم من عدم انتسابهم إلى الهيئة الوفدية ، وذلك للاستفادة من خبرتهم كل فيما تخصص فيه .

ووقتها تهكمت صحف المعارضة فأطلقت على الحكومة لقب (وزارة الدكاترة) .

وفشلت التجربة بسرعة .

لقد حدث خلل فى الانسجام الوزارى فى مجلس الوزراء ، فطبيعة الوزراء الاكاديميين محاولة تطبيق النظريات العلمية التى فى الكتب على الطبيعة ، وجعل البلاد حقلا لتجاربهم فى تطبيق هذه النظريات بما يستتبع ذلك الخضوع لنظرية التجربة والخطأ ، وقد يضار الشعب من ذلك ، بعكس الوزراء الحزبيين الذين هم على دراية تامة بطبيعة الجماهير ومطالبها ورغباتها ، ويعنيهم أولا وقبل كل شىء إرضاء الشعب وكسب ثقته .. وهم إذ يمارسون مسئوليتهم الوزارية ، كما حدث فى البلاد الديمقراطية ، يتمتعون بتصفيق الجماهير ، ولكنهم يتعرضون أحيانا للقذف بالبيض والطماطم .. فى أيام الرخاء بطبيعة الحال .

والدكتور زكى عبد المتعال - كما يقول فى شهادته - يلاقى بعض المعارضة من بعض وزراء الوفد بخصوص سياسته المالية والقطنية معا .. فيتحدث إلى النحاس باشا فى شئون القطن .. يحدثه عن الكورنر والفليارة والبورصة وعن الصعوديين والنزوليين والنحاس لا يعلم عن ذلك شيئاً ، ويسأله عن هذه (الفنيارة) فيقول له الوزير : اسمها (فليارة) يا باشا .. ويجيب الرجل :

- فنيارة فليارة زى بعضه .. أنا ما أعرفش فى القطن إلا المرتبة اللى بأنام عليها ! نفذ اللى أنت عاوزه وما يهمكش حد مادام غرضك المصلحة العامة .

وكاتب هذه الكلمات أيضا لا يعرف عن شئون القطن شيئاً ، اللهم إلا أنه كان المحصول الرئيسى للبلاد ، وطالب وهو نائب بتأميم تجارته وأن تشترى الحكومة المحصول كله وتقوم بتصديره للخارج أو محليا .. وفيما عدا ذلك لا يعرف عنه شيئاً .

ولعل ذلك يرجع إلى أننى تلقيت علم الاقتصاد السياسى على يد الدكتور زكى عبد المتعال نفسه والذى كان يدرسه لنا فى كلية الحقوق سنة ١٩٣٦ ، وكان من العلوم الجافة التى ينساها معظم الطلاب بمجرد انتهاء الامتحان .

ولكن طالما أن موضوع القطن كان هو الادعاء الرئيسى الموجه إلى فؤاد سراج الدين وطالما كانت هذه المذكرات خاصة بالوفد ، فلا بد لى من أن أعرض على القارىء لقطات مما دار فى محاكمة فؤاد سراج الدين - العمود الفقرى للوفد - بخصوص هذا الاتهام وأطرف مادار فى هذه المحاكمة .

كانت الحالة الاقتصادية فى مصر ترتبط دائماً بأسعار القطن صعودا ونزولا ، فإذا ارتفعت أسعاره عم الرخاء على الناس جميعا ابتداء من المزارع المنتج وانتهاء برجل الشارع العادى وإذا انخفضت الأسعار خيم شبح الكساد على الجميع .

ولكن أسعار القطن كانت تخضع أحيانا لمناورات بعض كبار المزارعين وتجار القطن الذين يستهدفون الربح الوفير بالطرق المشروعة وغير المشروعة ، وهم فريقان أو حزبان .. حزب الصعوديين ، وحزب النزوليين .

وكان الملك وبعض الأمراء ممن يمتلكون الأراضى الشاسعة ، وكذلك بعض رجال الحاشية والمحاسيب هم الذين يحتكرون تجارة القطن ويحاولون التلاعب بالأسعار والتأثير فى السوق لصالحهم ، وكثيرا ما تختل السوق نتيجة مضاربات الصعوديين والنزوليين .

وكانت مهمة وزارة الشعب عندما وليت الحكم سنة ١٩٥٠ هى حماية السوق من نتيجة المضاربة والحد من سيطرة رأس المال على مصالح صغار الفلاحين .. ولكن وزير المالية «الشاهد» يحاول أن يتبع النظريات العلمية الجافة التى لا تعنى الشعب ، فالشعب دائما لا يعنيه إلا النتيجة التى يحس بها ويلمسها ، ويعترض فؤاد سراج الدين بما له من خبرة عملية فى شئون القطن .. يعترض على أستاذه زكى عبد المتعال ، الذى كان أستاذه أيضا فى الاقتصاد السياسى عندما كان طالبا فى كلية الحقوق .

ولكن النحاس باشا يقف دائما فى صف وزير المالية .

والدكتور زكى عبد المتعال حاليا ، يستجيب إلى طلب الوزراء فيصدر بيانا إلى الفلاحين يطلب منهم عدم بيع أقطانهم حاليا ، لأن الأسعار سوف ترتفع .. وترتفع الأسعار .

ولكن تصرفات وزير المالية بعد ذلك كانت تثير غبارا من الشك ، وذلك بعد أن يتضح أنه تربطه ببعض كبار الرأسماليين مثل عبود وإلياس اندراوس والأمير يوسف كمال وغيرهم . صلات ووشائج .. قد تكون صداقة بريئة ، ولكنها كانت تدعو إلى الريبة على كل حال ..

ومادام قد ساور زملاءه الوزراء الشك فى سلامة تصرفاته ، وأنه يخضع الاقتصاد الوطنى لمصلحة بعض المتصلين به من كبار الرأسماليين ، فقد انعدم الانسجام الوزارى بينه وبينهم ، ولم يعد هناك مفر من التخلص منه .. ولم تكن هناك من وسيلة لتحقيق ذلك إلا بالإقالة .

ويخرج الدكتور زكى عبد المتعال من الوزارة ، وهو يتوعد الوفد بالويل والثبور وعظائم الأمور .. خرج وبه من الحقد على الوفد ما لو قسم على المصريين جميعاً لأصبح كل مصرى أستاذا فى الحقد والكراهية .. والحمد لله أن الحقد ليس من الأشياء التى يمكن توزيعها على الناس بالعدل والقسطاس !

ويقول الدكتور زكى عبد المتعال أمام المحكمة ، وهو يهاجم فؤاد سراج الدين إن أسعار القطن المالية فى عهد سراج الدين كانت صورية .

ويرد عليه فؤاد سراج الدين وهو يشرح سياسته القطنية قائلا إن ذلك غير صحيح بدليل الأرقام فى موسم ١٩٥٠ / ١٩٥١ وأن زكى عبد المتعال نفسه عمل بيانا فى الصحف وهو وزير مالية .. قال يافلاحين ما تبيعوش القطن دلوقت لأن الأسعار سترتفع .. إذن هو أكد ارتفاع الأسعار ، وفى نصف الموسم حدثت حملة نزولية من حزب النزوليين (فرغلى واندراوس وعلى يحيى) ففى الحال عملت الحد الأدنى فطلع السوق .

فى الوقت ده أنا كنت وزير مالية ، وعندى قطنى ، فمنعا لكل شبهة ، والاتجاه كان نحو الصعود .. بعت قطنى ، ولأول مرة فى حياتى ب ١٢٠ ريالا ، وبعدين طلع إلى ٢٠٠ ريال !! والمهم أننا صدرنا فى هذا الموسم ٦ ونصف مليون قنطار وبهذا تم تصريف ٩٣٪ من المحصول .

ويبهت الموجودون جميعا لما يعلنه فؤاد سراج الدين من أنه وهو أحد كبار المزارعين فى مصر وفى نفس الوقت وزير للمالية ويعرف أن أسعار القطن سوف ترتفع إلى ٢٠٠ ريال للقنطار الواحد ، ولو أنه انتظر حتى يبيع محصوله بالأسعار المرتفعة ، فلا تثريب عليه فى ذلك ، ولكنه يقرر ولأول مرة أمام محكمة الثورة ، وفى اعتداد بالغ أنه باع جميع أقطانه بالسعر المنخفض منعا لأى شبهة ، ولأنه كان وزيرا للمالية ويعلم أن الأسعار سوف ترتفع !

وشكرا لمحكمة الثورة التى كانت سببا فى أن يلقى المتهم (الذى تحاكمه بتهمة استغلال النفوذ) على الأجيال القادمة درسا فيما ينبغى أن يتحلى به الوزير من نزاهة واستقامة ومثالية!

ولكن محكمة الثورة قد أنشئت لمحاربة الوفد والنيل من رجاله ، وليس لتقليدهم الأوسمة والنياشين .

فيسأل رئيس المحكمة المتهم عن السعر المنخفض .

ويجيب سراج الدين بأن السعر كان فى اكتوبر ١١٥ ريالا ، فوضعت الحد الأدنى ، وبعدين ارتفع .

ويدور بين المحكمة والمتهم الحوار الآتى :

الرئيس – يعنى التجار الصغيرين كانوا باعوا ..

المتهم – لا يا فندم .. الفلاحين استنوا وكان فيه تعهد من الحكومة بالارتفاع .

الرئيس – الفلاح ما بيصدق يجنى القطن ويبيعه .. ما إحنا فلاحين وعارفين !

المتهم – وأنا كمان فلاح .. الحكومة بتقول القطن حيرتفع ، مايبعش والفلاحين دايما لما السعر يطلع يستنوا لما يطلع أكثر .. والنتيجة أن كل فلاح استفاد من الأسعار العالية. والأهم من كده أن رقم ميزاننا بلغ هذا العام ١٢٢ مليون جنيه ونصف عملات أجنبية من الخارج ، وهذا رقم مدهش لم نحصل عليه أبدا فى السنوات الماضية .

الرئيس – بسبب القطن ؟

المتهم – أيوه بسبب القطن .

ويعاود رئيس المحكمة سؤال فؤاد سراج الدين عن أسباب نزول الأسعار فى الموسم الثانى ، ويطلب منه شرح ذلك .

ويجيب فؤاد سراج الدين :

– فى الموسم الثانى النزوليين ماناموش بعدما خسروا المعركة ، وكان الحد الأدنى اتعمل ، فكان لازم يستنوا ، والحد الأقصى يقضى على تردد الغزال .. نزلت البورصة مرة واحدة بفعل المناورات ، فعملنا حدا أدنى برضه فى نوفمبر .. والحكومة قررت أن تنزل مشترية لحماية السوق من نتيجة المضاربات .. وارتفعت الأسعار بالرغم من المناورات الأجنبية خصوصا بعد إلغاء المعاهدة ، وظلت الاسعار مرتفعة حتى يوم حريق القاهرة ٢٦ يناير ، وكنا قد صدرنا حتى اليوم السابق (٢٥ يناير) ٢ مليون و ٢٠٠ ألف قنطار بسعر القنطار ١٧١ ريالا .. وأنا تركت المنتجين يستفيدون من الاسعار العالية لغاية يوم ٢٦ يناير ، وبعدين طلعت من الوزارة والخسارة حصلت بعد يوم ٢٧ يناير بعد إقالة وزارة الوفد .

وكان الدكتور زكى عبد المتعال هو وزير المالية فى الوزارة التى أعقبت وزارة الوفـــد ..

وهكذا ، فإن الأيدى القذرة التى أحرقت القاهرة يوم ٢٦ يناير المشئوم لم تتسبب فى إجهاض حركة الكفاح الشعبى ضد الاحتلال فقط ، بل إنها أدت إلى تحطيم الاقتصاد الوطنى بعد إقالة وزارة الوفد .

وبذلك تكون الثورة - من حيث لا تدرى - قد أتاحت لفؤاد سراج الدين الفرصة الذهبية لكى يشرح للرأى العام ، وللتاريخ العام ، سلامة موقفه الوطنى وسياسته الاقتصادية عندما كان وزيرا للمالية ، عندما جعلت موضوع القطن هو الاتهام الرئيسى الموجه إليه !

لم تتناول شهادة الدكتور زكى عبد المتعال أمام محكمة الثورة موضوع القطن فقط وهو الموضوع الرئيسى لشهادته باعتباره وزير المالية السابق وأحد أساتذة الاقتصاد السياسى المعروفين .. ولكن شهادته تناولت مواضيع أخرى سياسية واجتماعية ودستورية سواء فى عهد الوفد أو العهود السابقة عليه أو اللاحقة له .

من هذه المواضيع .. إلغاء المعاهدة ، وحريق القاهرة .

الثورة .. وإلغاء المعاهدة :

كان رئيس المحكمة ، عبد اللطيف البغدادى ، قد صرح وهو فى الجلسة فى اليوم الثانى لمحاكمة فؤاد سراج الدين ، بأن إلغاء المعاهدة فى حد ذاته عمل عظيم ولكن الترتيبات التى اتخذتها الحكومة كانت خاطئة .

وعندما أثير موضوع إلغاء المعاهدة مرة أخرى أثناء شهادة الدكتور زكى عبد المتعال دارت مناقشات عنيفة ومثيرة بين رئيس المحكمة وبين فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن حول هذا الأمر .

كان خصوم الوفد الذين صفقوا طويلا للنحاس باشا وهو يعلن إلغاء المعاهدة بقوله .. «من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها » .. عاد هؤلاء الخصوم يهاجمون النحاس وينحون عليه باللائمة بعد إقالة حكومة الوفد ، والحرائق لم تزل مشتعلة فى القاهرة .

ولكن هؤلاء الخصوم لم يستطيعوا انتقاد مبدأ إلغاء المعاهدة فى حد ذاته وهم لو فعلوا لأصبحوا من المارقين عن الوطنية ، فقد كان إلغاء المعاهدة وإعلان الكفاح الشعبى المسلح ضد الاحتلال هو أعظم عمل وطنى فى تاريخ مصر خلال التسعة والستين عاما من عمر الاحتلال وقتئذ .. فلم يعد أمامهم إلا أن يتهموا حكومة الوفد بالتقصير فى الإجراءات التى اتبعتها لضمان نجاح محاربة القوات البريطانية بعد هذا الإلغاء ولم يعلنوا هذا الاتهام إلا بعد إقالة حكومة الوفد .

ومن العجيب حقا أن الثورة (بلسان رئيس محكمتها) كانت تشايع هؤلاء الخصوم سواء كان هذا التشيع عن قصد أو عن عدم تبصر بحقائق الأمور .

فقد هاجم عبد اللطيف البغدادي بالذات حكومة الوفد هجوما شديداً في تصريحاته وفي أسئلته للشهود وفي مناقشته لفؤاد سراج الدين ومحاميه عبد الفتاح حسن حتى كاد يفقد أعصابه ، كل ذلك في محاولة لإدانة الوفد وحكومته وأقطابه .

ومن العجيب أن يكون هذا هو رأي الثورة المعلن للرأي العام من محكمة الثورة نفسها ، في الوقت الذي كان الكثيرون من أعضاء مجلس القيادة - كما أعرف - وعلى رأسهم جمال عبد الناصر نفسه ، لا يشايعون هذا الرأي .

يعيب رئيس المحكمة (وهو المتحدث الوحيد فيها) على حكومة الوفد إلغاءها للمعاهدة دون الاستعانة بالجيش مسبقا لوضع خطط الكفاح المسلح وقيادة هذا الكفاح !!

يقول رئيس محكمة الثورة لفؤاد سراج الدين :

- إلغاء المعاهدة ناحية سياسية تتبعها ناحية عسكرية وكان من الواجب قبل ما تلغوها تجيبوا العسكريين وتقولوا لهم إحنا اتجاهنا كذا وكذا .. وإلا ما تثقوش في جيشكم ؟

وهذه العبارة الأخيرة مقصود بها توريط المتهم وإحراج محاميه .

وكان فؤاد سراج الدين قد قال في المحكمة قبل ذلك ردا على سؤال مماثل في نفس الجلسة (كان مش ممكن قبل كده تحضير أي شيء وإلا كنا فشلنا) .

وكان قد قرر أيضا في نفس الجلسة أن الإعداد لإلغاء المعاهدة كان من السرية بحيث لم يكن يعلم بأمره إلا أربعة فقط هم : مصطفى النحاس ومحمد صلاح الدين وابراهيم فرج وفؤاد سراج الدين ، وخامس موثوق به لم يكن من الوزارة هو الدكتور وحيد رأفت الذي صاغ مراسيم الإلغاء .. ولذلك فإن الانجليز قد فوجئوا تماما بهذا الأمر ، كما فوجيء به الملك أيضا عندما رفعت إليه مراسيم الإلغاء في يوم ٧ اكتوبر ١٩٥١ قبل إلغاء المعاهدة بيوم واحد ..

عندما أنهى رئيس المحكمة عبارته عن الجيش وتساؤله .. وإلا ما تثقوش في الجيش بتاعكم .. أسرع عبد الفتاح حسن قائلا :

- لا .. إزاي ؟ .. محاولا تأكيد ثقة الحكومة في الجيش ..

وقد أخطأ عبد الفتاح حسن في هذه الإجابة السريعة .

ولو كنت مكان فؤاد سراج الدين أو عبد الفتاح حسن ، لأجبت على تساؤل رئيس المحكمة عن عدم الثقة بالجيش .. بأنه ما كان ينبغي لنا أن نثق ونقتنذ في قادة الجيش من أمثال حسين سري عامر ومحمد حيدر وغيرهما ، هؤلاء الذين كانوا يدينون بالولاء للسراي بدون حدود ، والذين كانوا يطاردون الضباط الأحرار ، والذين نزلوا فجر ٢٣

يوليو للقبض عليهم وإجهاض حركتهم ، ولو أن قادة الجيش يومئذ تمكنوا من ذلك ، لكان مصير جميع الضباط الأحرار أو زعمائهم على الأقل ، المحاكمة ثم القتل ضربا بالرصاص أو على أعواد المشانق .. وإذا كانت الحكومة التى ألغت المعاهدة قد تكتمت هذا الأمر حتى على الوزراء فكيف تبوح به للقادة الموالين للملك والاحتلال .

وكانت هذه الإجابة تتفق مع ما قرره فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن أثناء النقاش فى موضوع المعاهدة ، بأن الحكومة إذ قررت إلغاءها استجابة لرغبة الشعب وإجماعه فقد اعتمدت فى ذلك على وطنية الشعب فى حركة الكفاح المسلح ، ولم تدخر وسعا فى توزيع السلاح على الشعب لهذا الغرض .. يقول فؤاد سراج الدين للمحكمة :

المتهم - أنا سأقدم مذكرة لكم ببيان كل شىء .. بالأسلحة التى أعددناها ووزعناها .. اسألوا مخازن البوليس ووزارة الحربية إحنا أخذنا من وزارة الحربية أد إيه ؟ وخدنا من مخازن البوليس أد إيه ؟

الرئيس - لعساكر البوليس ؟

المتهم - لا يا فندم .. للأهالى .

اضربوهم بالرصاص :

وكذلك أثار رئيس المحكمة أنه عندما أصدرت الحكومة قانونا بمنع المتعهدين المصريين والأجانب من تموين القوات البريطانية ، أشيع وقتئذ أن بعض المتعهدين ومنهم نواب أو شيوخ ، ظلوا يهربون المواد التموينية إلى المعسكرات البريطانية عبر الصحراء .. فسأل رئيس المحكمة عبد الفتاح حسن قائلا :

- أنت ناشدت وطنية الشعب ما نفعتش ؟

ويندفع عبد الفتاح حسن فيقول :

- ما تقولش أننا نناشد وطنية الشعب .. هذا الشعب عظيم جدا وأنتم تدركون عظمته .

ويستمر النقاش على هذه الوتيرة .. الوجوه محتقنة ، والأعصاب متوترة ، والنقاش بنبرات أقرب إلى الصراخ .

وفجأة يستشهد عبد الفتاح حسن باللواء محمد نجيب قائد حركة ٢٣ يوليو ورئيس الجمهورية وقتئذ .. يقول :

- أنا سمعت إن فيه ناس منهم نواب أو شيوخ بيهربوا مواد تموينية عن طريق دروب الصحراء ، فأنا طلبت محمد نجيب (مدير سلاح الحدود وقتئذ) وقلت له أن اللى بيكلمك مش وزير وفدى وإنما وطنى مصرى ، وأن المسألة معركة بين مصر وبريطانيا .. أرجوك

تطلق الرصاص على كل واحد أيا كان من اللى بيسلكوا بالسيارات دروب الصحراء لتوصيل التموين إلى القوات البريطانية .. اضربهم بالرصاص ، اقتلهم .. ولما تقتلهم أكون أنا المسئول .. أنا لا أطلب استدعاء محمد نجيب فى المحكمة ولكن أنتم على اتصال به ، ويكفى أنكم فى هذه الواقعة تقولوا له أن المحامى قال كذا وكذا ، وإحنا عاوزين نحكم على صحة هذا الكلام .

عمال بالجملة :

ويتطرق الحديث بعد ذلك عن العمال المصريين الذين كانوا يعملون بالمعسكرات البريطانية فى مدن القنال ، والذين تركوا العمل فور إلغاء المعاهدة ليس فقط بسبب تحريض الحكومة لهم بترك عملهم ، أو خوفا من القانون الذى جعل العمل لدى جيوش الاحتلال جريمة ، ولكن بوازع وطنية هؤلاء العمال وضميرهم الوطنى رغم العروض المغرية بزيادة أجورهم .. وكانت الحكومة (عبد الفتاح حسن) قد أمرت بإلحاق هؤلاء العمال جميعا للعمل بمصالح الحكومة وفى الشركات .. وبنفس الأجور .

وتم تشغيل هؤلاء العمال جميعا وعددهم أكثر من ثمانين ألف عامل فى أيام قليلة .

وكان الدكتور زكى عبد المتعال قد ذكر فى شهادته أن كثيرين من هؤلاء العمال لم يكونوا من عمال القنال ، وأنه اتضح له ذلك عندما أصبح وزيرا للمالية فى وزارة على ماهر التى وليت الحكم بعد حريق القاهرة وإقالة وزارة الوفد ، وأضاف الشاهد أن الوزارة قد ضيقت الخناق على هؤلاء العمال لأن الميزانية فيها عجز .. (فقلنا لكل منهم اثبت أنك من القنال) فبعضهم كان يعجز ويسيبنا وتنه ماشى لأننا قررنا ألا نصرف أى أجر إلا لعمال القنال) .

وكان عبد الفتاح حسن قد اتهم زكى عبد المتعال بأنه قد قام بفصل معظم عمال القنال لإجبارهم على العودة إلى المعسكرات البريطانية بعد القبض على رجال المقاومة الشعبية ، كما اتهم زكى عبد المتعال بأنه وصف العمال الذين تم تشغيلهم بواسطة حكومة الوفد بأنهم حرامية !! ويثور زكى عبد المتعال بدوره ويحمل على عبد الفتاح حسن قائلا إنه ليس من حقه أن يوزع اتهاماته بالخيانة بهذه البساطة .

حريق القاهرة وتلميع الأظافر :

وخلال هذه المناقشات العنيفة حول إلغاء المعاهدة والإجراءات التى اتخذتها الحكومة تجاه الموقف .. ينفعل عبد الفتاح حسن فيقول :

الدفاع – ما هى دى الحاجات اللى كانت مبيتة .. هى البلد انحرقت ليه !

الرئيس – انحرقت ليه ؟ .. مين اللى حرقها ؟ .. فيه فكرة فى دماغك من الذى حرقها ؟

الدفاع – وهو أنا سلطة تحقيق .. عاوز أقول إن كان فيه اتجاه أن الخطة تستمر .. واتجاه آخر بأنها تنتهي إلى الوئام مع الانجليز من جديد .. أنا لم يكن لى مصلحة أن أثبت أنى كنت عاجزا عن ضبط الأمن . ومن واجبكم أنكم تدوروا على المسئولين ، لأن دى جناية مكررة .. لأنه فى سنة ١٨٨٢ حصل ما حصل فى سنة ١٩٥٢ بالضبط .. حصل فى الاسكندرية ، وكانت الساعة واحدة بعد الظهر زى ما حصل فى القاهرة .

الرئيس – بس ما كانش حاكم البلاد يلمع ضوافره فى المعركة !!

ويسأل عبد الفتاح حسن فى انفعال :

– مين حاكم البلاد ؟

ويجيب رئيس المحكمة متهكما :

– متهيأ لى الناس اللى قاعدين كلهم عارفين !

ويسرع عبد الفتاح حسن فيقول :

– كلنا ضوافرنا مش متلمعة .. احنا اتربينا على المصاطب !

وبعد أن يقول رئيس المحكمة (لكن فيه واحد مرفه) يختتم هذه المناقشة المثيرة بقوله :

– نكتفى بهذا فى الموضوع ده !!

ولم يعرف أحد حتى الآن ، ماذا كان يقصد رئيس محكمة الثورة بقوله أن حاكم البلاد يلمع أظافره فى المعركة .. ومن هو الحاكم الذى كان يعنيه .. **هل هو الملك ؟ أو مصطفى النحاس ؟ أو فؤاد سراج الدين ؟**

على كل حال .. لقد كان القول كله منصبا على الوفد .. والتعريض به واضح ومقصود ..

وليس فى ذلك على كل حال أية غرابة ، لأن محكمة الثورة أنشئت من أجل الوفد .. وقادة الوفد .

إنما الغريب هو انفعال رئيس المحكمة عندما جاء على لسان عبد الفتاح حسن ذكر حريق القاهرة ومقارنته بحريق الاسكندرية سنة ١٨٨٢ .. هذا الانفعال الذى انتهى بالحديث عن حاكم البلاد المرفه الذى يلمع أظافره فى المعركة ، ثم بإنهاء المناقشة فى هذا الموضوع .

ويظل دائما السؤال الحائر ..

لماذا لم تعن الثورة بتحقيق موضوع حريق القاهرة .. ولماذا حرصت على غلق جميع الملفات الخاصة بهذا الموضوع ؟

هذه لقطات سريعة من المناقشات المثيرة التى دارت فى ساحة محكمة الثورة بخصوص موضوع إلغاء المعاهدة ، وما ترتب على هذا الإلغاء من آثار .

وإذا كانت محكمة الثورة ، كما سبق القول ، هى محكمة سياسية أصلا ، فما أحوجنا اليوم بعد مرور أكثر من ربع قرن على هذه الأحداث إلى أن نستمع إلى شهادة التاريخ .. وشهادة التاريخ تكون حاسمة إذا جاءت على لسان الخصوم !

لنستمع إلى ما يقوله صديقنا المؤرخ الاستاذ (محمد صبيح) وهو أحد خصوم الوفد القدماء ، إذ يؤرخ لهذه الفترة من حياة بلادنا .. يقول محمد صبيح فى كتابه (بطل لا ننساه) ص ٣٠٨ :

«إن إلغاء المعاهدة جعل مصر تغلى كالأتون المتقد ، وبدأت تتألف كتائب الفدائيين والمجاهدين لتدمير الوجود البريطانى فى منطقة القنال . وعندما دعى العمال المصريون للانسحاب من قواعد الانجليز هناك ، غادروها على الرغم من الأجور المغرية التى كانوا يتقاضونها ، ورفض المتعهدون المصريون فى مدن القنال إمداد الانجليز بحاجتهم على الرغم من الارباح الطائلة التى كانوا يجنونها . وبدت القاعدة بمنشآتها الهائلة ، وكأنها مدن أشباح، على الرغم من أن ثمانين ألف جندى بريطانى كانوا يقيمون فيها .. تراكمت النفايات والأقذار فى كل مكان ، وكان الفدائيون المصريون يتسربون إلى كل مكان وينسفون ويدمرون ، والقناصة يغتالون . وحاول الانجليز أن يحضروا عمالا من قبرص ومالطة وغيرها ، ولكن هذا التدبير فشل تماما ..

وإذا ذكرنا ما أضافه على حركة الكفاح المتجهة إلى القنال ، دور عزيز المصرى مع الاشتراكيين والإخوان وشباب الوفد وجماعات الضباط الأحرار فى الجيش المصرى، فمن الإنصاف أن نذكر بالفضل العظيم دور فؤاد باشا سراج الدين وعبد الفتاح باشا حسن .

أما أولهما فكان وزيرا للداخلية ، وكان يذهب فى أعماق الليل إلى مخازن البوليس ويملأ السيارات من بنادقها وذخيرتها وقنابلها ويسلمها لمن يثق فيهم من المناضلين – وبعضهم من الاشتراكيين الذين كانوا يخاصمونه سياسيا – كما كان يمدهم بالمال من جيبه الخاص ، وهو من الاثرياء وألوف الجنيهات من أجل هذا العمل الوطنى لم تكن عنده شيئا مذكورا .

أما عبد الفتاح حسن فكان وزيرا للشئون الاجتماعية ، وكان هو الرجل المسئول عن تدبير أعمال عشرات الألوف من العمال الذين غادروا منطقة القنال ، وكانت بطاقة عملهم في القواعد هي جواز مرورهم إلى الشركات التى كلفها باستيعابهم .. وعندما قيل له أن تجارة جديدة نشأت وهى تزييف بطاقات العمل لدى الانجليز ، لم يعبأ بهذا الرأى ، فقد كان يفضل أن يتسرب ألف عاطل إلى الاعمال الجديدة على أن يحرم عاملا واحدا من الذين غادروا العمل لدى الانجليز .. والجميع على كل حال من أبناء مصر والعمل حق لهم جميعا !

وقد ذهل الانجليز لعنف الحركات التى عبر بها المصريون عن كراهيتهم وبدأ تفكيرهم في الوسيلة التى يحولون بها هذا التيار عنهم . والانجليز قوم تقليديون يراجعون تاريخهم جيدا ، ويستفيدون منه فائدة كبيرة ، وكان التدبير الذى نجح معهم وأدى إلى احتلال مصر عام ١٨٨٢ هو حريق فى الاسكندرية .

ثم يتطرق إلى حريق القاهرة ... وإقالة وزارة الوفد .. والقبض على الفدائيين .. وانتكاس حركة الكفاح الوطنى .. الخ» .

قلت وأنا أقرأ هذه الكلمات فى هدوء الأوراق ، وبعيدا عن أى انفعال .. الفضل ما شهدت به الأعداء !

إن المؤلف عدو قديم للوفد ، وهو قد عاصر هذه الأحداث وشارك فيها .. وهو يكتب التاريخ بأمانة وإخلاص ، وبوحى من وطنيته ومصريته وسابقة جهاده .

قلت لنفسى .. مادامت مصر تنجب أمثال هؤلاء الذين يلتزمون بأمانة التاريخ ، والذين لديهم الشجاعة أن يقولوا لمن أحسن أحسنت ، ولمن أساء أسأت .. فلا خوف على الاجيال القادمة .. وسوف تظل مصر .. هذا البلد الأمين .. دائما بخير .

ونعود إلى فؤاد سراج الدين .. إنه لا يزال متهما .. وأمام محكمة الثورة ..

سبوع ولي العهد :

من طرائف ما أدلى به الدكتور زكى عبد المتعال أمام محكمة الثورة ، كشف الستار عن بعض أسرار تأليف وزارة على ماهر التى تشكلت بعد (أو قبل) إقالة وزارة الوفد يوم حريق القاهرة . هذه الوزارة التى اشترك فيها الدكتور عبد المتعال وزيرا للمالية .

فى يوم ٢٦ يناير كان الملك فاروق قد دعا جميع ضباط الجيش وكبار ضباط البوليس إلى وليمة غداء بقصر عابدين احتفالا (بسبوع) ولى عهده الأمير أحمد فؤاد .. وفى هذا اليوم تمت مؤامرة حريق القاهرة .

وقبل أن تتفاقم الأحداث طلب وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين) من حيدر باشا ، رئيس أركان حرب الجيش إنزال بعض أفراد القوات المسلحة لحفظ الأمن وقمع الفتنة ، ولكن حيدر باشا كان مشغولا بالوليمة ، فأرسل من يتحدث إلى وزير الداخلية الأمر الذى دعا فؤاد باشا أن يتوجه بنفسه إلى قصر عابدين لمقابلة المسئولين عن الجيش .. وباقى القصة معروف ، فقد ظل المسئولون فى السراى وفى قيادات الجيش يتهربون ويتلكأون فى إجابة طلب الحكومة حتى تمكن الجناة من إتمام مهمتهم تماما .. ونزلت قوات الجيش فى المساء والقاهرة شعلة من النيران .

وكانت الحكومة قد اضطرت إلى إعلان الأحكام العرفية للسيطرة على الحالة بعد الفوضى التى عمت فى هذا اليوم .. وأعلن الجيش منع التجول .

وبينما كان وزراء الوفد لا يستطيعون مغادرة بيوتهم (كباقى سكان القاهرة) فى الساعات الأولى لمنع التجول .. كان على ماهر يتلقى أمرا ملكيا بتأليف وزارة جديدة .. ووزارة الوفد لاتزال قائمة !

وفى جنح الظلام الذى بددته ألسنة النيران المندلعة من الحرائق .. كانت سيارات الإسعاف تجتاز الشوارع الرئيسية ، لا تحمل جرحى هذا اليوم أو ضحاياه .. ولكنها كانت تحمل الرجال الذين اختارهم على ماهر وزراء فى وزارته الجديدة .. والناس نيام ، وكأنهم صرعى أفيون !

ووضعت مراسيم إقالة وزارة الوفد وتشكيل وزارة على ماهر .. ولم يعلم وزراء الوفد بإقالة وزارتهم إلا فى صباح اليوم الثانى ، وهم يتأهبون للتوجه إلى وزاراتهم .

يقول الدكتور زكى عبد المتعال فى المحكمة :

«ويومهـــا حلفنا اليمين ، والملك كان فى أودة فيها ترابيزة كبيرة فى الوسط فاستبقى على ماهر .. ولما خرج قلت له أمـــام حافظ عفيفى ، دى الفرصة الوحيدة لتطهير البلد ، وتقدر تضرب ضــربتك وما حدش يقدر يتكلم القاهرة محروقة ، والبلد ساكتة !!» .

مرسوم ملكى على بياض :

ويسأل عبد اللطيف البغدادى الشاهد :

– تقصد إيه بالتطهير ؟

ويجيب الشاهد :

– الفساد كله ، وعلى الأخص الناحية الوفدية !

ويستطرد الشاهد :

– فعلى ماهر قال لى طيب طيب ، وبعد الظهر رحنا البرلمان علشان نحضر الجلسة ، وعلى ماهر قال أنا اتفقت مع النحاس ومع فؤاد أنهم يؤيدوا وزارتنا ، فأنا قلت له أن أنا أشك فى التأييد ده لأنهم بعد قليل سينقلبوا علينا .. ودخلنا مجلس الشيوخ ، وسراج الدين وممثلوا الأحزاب الأخرى أيدوا على ماهر ، فرد على ماهر وفلتت منه عبارة أنه سيسير على سياسة (سلفه العظيم النحاس باشا) فأنا كدت أشد على ماهر من جاكتته ! ورحنا مجلس النواب وإحنا فى البهو الفرعونى قلت له : أظن أنا بعد كلمتك دى ماليش محل فى الوزارة لأن أنا الوزير الوحيد اللى فى الوزارة اللى أخرج من الوزارة الوفدية ، والبرلمان الوفدى سيعطل مشروعاتى ، وأنا مستعد أستقيل ، فقال لأ ... لأ . وبعدين جت فى فبراير حكاية الخمسة مليون جنيه بتوع التعويض (أى تعويض الحرائق) فرحت له فى الجلسة اللى كان فيها الدفاع شديد ضد الوزارة وقلت له إن المعارضة موجهة لشخصى ، فإما أنك تحل مجلس النواب أو تؤجله شهر وتشوف سياستنا إيه وأنا عايز أشوف التطهير حيمشى إزاى .. فقال لى لا تستقل وأنا سأعد المرسوم بحل مجلس النواب .. وفى اليوم التالى عرض المرسوم على مجلس الوزراء والملك وقعه على بياض دون تاريخ علشان لو حصل معارضة يبقى يحل مجلس النواب .. وفى أول مارس كتبت أخبار اليوم أن هناك مرسوما بحل مجلس النواب ، وكان المرسوم له ١٥ يوما فى جيب على ماهر ، وكان على ماهر اعتكف علشان يدرس المباحثات تمهيدا لمقابلة السفير البريطانى ، فدعانا على ماهر لجلسة عاجلة لمجلس الوزراء فى وزارة الخارجية ، وبعدين قالوا لنا أن السفير البريطانى اعتذر علشان عنده وعكة .. ويومها قال على ماهر أننا عايزين نعمل تكذيب للخبر اللى نشرته أخبار اليوم ، فأنا انبريت وقلت له : مع تقديرى لك وأنت كنت استاذى بمدرسة الحقوق إنما أنا سأخالفك فى السياسة النهاردة ، أنا طالبتك بالتطهير ، فقال لى: حد منعك ؟ قلت له طبعا الظروف الموجودة وأنت لم تبح لى بسياستك .. حتمشى فيها مع الوفد لحد امتى ، فاسمح لى أستقيل من الوزارة .. فقال لى : لا ، فقلت له طيب نفذ المرسوم وحل مجلس النواب ، فقال : لا ، نعمل تكذيب فقلت له : أنا مستقيل ، وخرجت وبعت استقالتى أنا والمراغى مع سكرتير من مكتبى لعلى ماهر ، ولكنه لم يستطع مقابلته لأنه تبين بعد كده أن على ماهر قابل حافظ عفيفى علشان يقابل الملك ، والملك قال له أنت حر .. فاستقال على ماهر !!

هذه هى نص أقوال الدكتور زكى عبد المتعال بخصوص إقالة وزارة الوفد وتشكيل وزارة على ماهر ومرسوم حل مجلس النواب الذى وقعه الملك على بياض بدون تاريخ لضمان تأييد البرلمان للحكومة !!

وهذه الأقوال ، وهو صادق فيها ، تغني عن أى تعليق .

فإذا كان الوفد لم يتردد فى تأييد وزارة على ماهر ، وهى وزارة انقلابية بحتة ، فقد كان ذلك لعلمه بأن الاحتلال وأعوانه فى الداخل وبتدبير من السراى قد دبروا حريق القاهرة للتخلص من وزارة الوفد وبالتالى لإجهاض حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال فى مدن القنال .. ولذلك فقد كان تأييد الوفد لحكومة على ماهر توريطا لرئيس الحكومة الجديد واستثارة لنخوته الوطنية فى عدم الرضوخ للانجليز أو للسراى فى قمع هذا الكفاح المقدس الذى قاده الوفد ، بالارهاب البوليسى .. فلما صرح على ماهر بأنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم مصطفى النحاس .. بهت بعض الوزراء من أمثال زكى عبد المتعال ، وكاد أن يجذبه من سترته كما قال .. فلما لم يحقق على ماهر حلم السراى فى إشاعة الإرهاب ، تآمر عليه بعض زملائه الوزراء ، ومنهم الشاهد حتى أجبرته السراى على الاستقالة .. ولو أن استقالة على ماهر فى حقيقتها كانت إقالة كما هو واضح من شهادة زكى عبد المتعال .

وما حدث بعد ذلك معروف ، فقد تولى نجيب الهلالى رئاسة الوزارة وكان معه زكى عبد المتعال وآخرون من أشد خصوم الوفد ، وقامت وزارة الهلالى بحل مجلس النواب والقبض على المجاهدين الذين كانوا لا يزالون يؤدون واجبهم فى مهاجمة القوات البريطانية فى القنال ، واعتقال فؤاد سراج الدين بتحديد إقامته فى (بلبيس) .. وكانت من بين الأسباب التى بررت بها الوزارة اعتقاله فى مذكرتها التى قدمتها لمجلس الدولة : (أنه يقوم بتمويل الكتائب بسخاء لنسف البواخر البريطانية وإلقاء القنابل عليها ، وأنه يشترى القنابل الزمنية لإرسالها إلى هذه الكتائب فى مدن القنال وأنه اجتمع بأحد ضباط الجيش ممن كانوا فى مساعدة الكتائب بالقنال ليقوم بترتيبات تؤدى لارتكاب الحوادث فى منطقة القنال ضد الانجليز بقصد إحراج مركز الحكومة) .. وهذه كلها أوسمة شرف قلدت بها وزارة نجيب الهلالى صدر فؤاد سراج الدين إذ قامت باعتقاله لهذه الأسباب المشرفة التى أعلنتها رسميا .. وعلى رؤوس الأشهاد !!

(راجع جريدة المصرى عدد ٦ يوليو ١٩٥٢ وبه مذكرة حكومة الهلالى المشار إليها وحكم مجلس الدولة بإلغاء أمر اعتقال فؤاد سراج الدين) .

ويكرر السؤال الحائر دائما نفسه .. من هم الذين أحرقوا القاهرة ؟!

ولماذا لم تتناول الادعاءات القائمة على فؤاد سراج الدين فى محكمة الثورة هذا الموضوع بالرغم من أنه كان وزيرا للداخلية فى هذا اليوم .. ولماذا لم تحاول الثورة إعادة

التحقيق فى هذا الأمر .. بل ولماذا أنهـى عبد اللطيف البغـدادى المناقشة عندما تعرض عبد الفتاح حسن لهذا الموضوع كما ذكرنا من قبل .

وفى نفس الوقت يطفر سؤال جديد ..

من هو ضـابط الجيش الذى عنته وزارة نجيب الهلالى(طبقا لتحريات الأمن العام) الذى كان فى مساعدة الكتائب ويجتمع بفؤاد سراج الدين لمواصلة أعمال الكفاح المسلح ضد الانجليز حتى بعد إقالة وزارة الوفد ؟

لم تقتصر محاكمة فؤاد سراج الدين على مناقشة الادعاءات المقامة ضده فقط ، فلو أن المحكمة اقتصرت على مناقشة التهم الثلاثة الواردة فى الادعاء الثانى والتى أشرنا إليها ، لما استغرقت المحاكمة أكثر من جلسة أو جلستين .

هذا بصرف النظر عن أن الادعاء الأول كان عبارة عن بعض عبارات إنشائية لا مدلول لها ، ولم يعرف الناس حتى الآن معناه !

وإذا كانت الادعاءات التى وجهها الاتهام إلى فؤاد سراج الدين قد سقطت فور مناقشتها وثبت أن عكسها هو الصحيح ، فإن ذلك لم يكن يشفى غُلة الثورة فى محاولة صرف جماهير الوفد عنه . ولما كانت شهادة زكى عبد المتعال قد أثبتت بمفردها أن فؤاد سراج الدين كان على قمة التطرف الوطنى عند إلغاء المعاهدة ومواجهة الانجليز لأول مرة منذ الاحتلال مواجهة ايجابية صارمة ، وأنه كان أيضا على قمة الحنكة والدراية والخبرة والتضحية حينما قاد سفينة الاقتصاد الوطنى فى بحر السياسة المتلاطم وأمواج السراى العاتية ، وأنه استطاع أن يرفع راية الرخاء والاطمئنان بسبب سياسته المالية بما لم يسبقه فى ذلك أى وزير مالية سابق من حملة الدكتوراة أو غيرهم ..

ولذلك فلم تكن الاتهامات المحددة التى وجهت لفؤاد سراج الدين وسقطت على الفور ، إلا سترا لمظاهر المحاكمات .. وكانت رسالة المحكمة أن تدين الوفد أمام الرأى العام وذلك بانتقاصها من زعامة مصطفى النحاس بالحق أو بغيره .. وقد وضح ذلك فى التهكمات المريرة التى كان يقولها رئيس المحكمة خلال المحكمة للسخرية بزعامة مصطفى النحاس ، والتى خرجت عن المألوف فى كثير من الأحيان ، ولم يكن هناك من يستطيع أن يعترض عليه ، فقد كان البغدادى فى هذه الأيام مركز القوة الأول فى مصر .

كانت محكمة الثورة محكمة خاصة تختلف عن المحاكم العادية فى أنها مخصصة لنظر القضايا السياسية ، وقد صرح بذلك عبد اللطيف البغدادى نفسه فى الجلسة التى شهد فيها مكرم عبيد .. ولما كان المقصود بمحاكمة فؤاد سراج الدين تجريح مصطفى النحاس وتجريده من الزعامة ، فقد أباحت المحكمة لكل راغب فى الكلام أن يحضر إلى ساحتها وأن يطعن فى المتهم ما شاء له هواه ..

وإذا كان هذا الأمر لا يتفق مع أصول الإجراءات أو قواعد العدالة التى تتبع فى المحاكم العادية .. إلا أن محكمة الثورة قد أباحت لنفسها هذا الحق باعتبارها محكمة سياسية هدفها تشويه بعض السياسيين القدامى الذين لا تزال شعبيتهم عالقة فى قلوب الناس ووجدانهم وكان ذلك واضحا من مناقشات رئيس المحكمة نفسه لشهود الادعاء وسماحه لكل من طلب الحضور بالحضور ومناقشة هؤلاء جميعا فيما حضروا للإدلاء بأقوالهم فيه وفى مواضيع أخرى لم تكن مطروحة على المحكمة من جانب الادعاء .

شروع فى مذبحة قضائية :

كان الرأى العام فى مصر ولايزال يؤمن بالقضاء ويرفعه إلى مرتبة القداسة .. وقد كان القضاء فى مصر دائما عنوانا للعدالة وكل المعانى التى يطمئن إليها الناس للحفاظ على أرواحهم وأموالهم وحرياتهم وأعراضهم وكراماتهم ، كما أن القضاء فى مصر وفى أحلك الظروف التى مرت بها كان دائما المصباح الذى يبدد كل ظلمة ويضئ طريق الحرية .. ولذلك فقد كان الشعب حساسا بالنسبة لكل ما يمس القضاء الذى كان دائما ملاذه فى أوقات الشدة .

وأرادت محكمة الثورة أن تدين الوفد بأنه حاول التعرض للقضاء واستقلاله لأن حكومة الوفد الأخيرة كانت قد حاولت تنحية الدكتور السنهورى عن رئاسة مجلس الدولة .

وكانت فرصتها فى ذلك أن تستشهد بخصم الوفد اللدود ، الدكتور زكى عبد المتعال والذى كان وزيرا فى الأيام الأولى لوزارة الوفد .

فماذا قال الدكتور زكى عبد المتعال فى ذلك ؟

قال الدكتور زكى حرفيا :

– «السنهورى كان زميلى فى التدريس بكلية الحقوق من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ إلى أن عين قاضيا بالمحاكم المختلطة ، وكان قبل كده وزير معارف فى الوزارة السعدية .. والسنهورى ده راجل حزبى ، وكان عضوا بارزا فى الحزب السعدى والسنهورى لما خرج من وزارة المعارف راح مرسوم بتعيينه رئيسا لمجلس الدولة إلى السراى ، وقبل صدور المرسوم كان ابراهيم عبد الهادى انتخب رئيسا للهيئة السعدية والسنهورى حضر الاجتماع وأعطى صوته لابراهيم عبد الهادى ونشرت صورته وهو ينتخب رئيس الحزب وكان يعلم أن المرسوم الخاص بتعيينه موجود فى السراى ، وكان فى نفس الوقت عضوا بارزا فى الاجتماع والصفة الحزبية موجودة فيه ..

والصفة الحزبية لا تصلح أن تكون فى رئيس مجلس الدولة لأن قضايا مجلس الدولة الخصم فيها دائما الحكومة ، لأن الدعاوى دائما بين الحكومة والأفراد أو بين الحكومة والموظفين .

والنحاس استدعانى وقال لى الكلام ده ، وركز كلامه على الناحية الحزبية وقال أن السنهورى ما ينفعش بهذه الصفة .. يخرج يروح وظيفة ثانية ويتعين شخص قضائى فى مجلس الدولة والفكرة كانت متجهة إلى تعيين رئيس محكمة النقض رئيسا لمجلس الدولة .. والنحاس طلب منى أنى أروح أكلمه لأنى كنت مستشارا بمجلس الدولة .. وحضر السنهورى إلى مكتبى ، وكان يظن أنى سأحدثه كوزير مالية عن اعتمادات مجلس الدولة لأنها مش كفاية ، فأنا قلت له أنا سأكلمك فى مسألة تانية باسم الحكومة ، وكلمته وقلت له اختار منصب آخر غير قضائى وإحنا لسه ما عيناش حد تانى لأن لك صفة حزبية بغض النظر عن كفاءتك ، ومهما كانت هذه الكفاءة فى القاضى ، ومهما كانت نزاهته ومهما كانت ثقتنا فيه ، فيجب ألا يكون صاحب ميول حزبية ، وأنت استمريت عضوا فى الهيئة السعدية من سنة ١٩٤٤ وكنت عضوا بارزا ، فإحنا بنعرض عليك أن تتخلى عن المنصب وتختار أى منصب آخر .

وخرج السنهورى من عندى ، وتحدث مع زملائى عن حقيقة ما جرى بيننا .. وقامت شوشرة فى الصحف . وأنا التزمت الصمت .. وفى الواقع أنا كنت مقتنع بما حدث .ويعد ذلك اجتمع مجلس الوزراء ، وفؤاد سراج الدين اعترض على هذا الموضوع وقال أنتم يا جماعة قومتم علينا الناس وهيجتم علينا الصحافة .. وأنا أعتقد أن دفاع سراج الدين عن السنهورى لم يكن حبا فى على ، وإنما كراهية فى معاوية !

فأنا التزمت الصمت ، والنحاس قال أنا اللى كلفت زكى يكلم السنهورى !

ويأتى دور فؤاد سراج الدين فى مناقشة زكى عبد المتعال فيسأله :

– هل حدث خلاف بينك وبين السنهورى قبل توليك الوزارة ؟

أنت حقود أد كده !

ويتحدث الشاهد عن خلافات بينه وبين السنهورى بدأت ١٩٢٦ بخصوص انتخاب عميد كلية الحقوق لم يفز فيها السنهورى ، ولكن وزير المعارف ألغى الانتخاب وأمر بإجراء انتخاب آخر فاز فيه السنهورى بالعمادة على غير هوى الدكتور زكى عبد المتعال ويتحدث الدكتور زكى بعد ذلك عن أن الخلاف بينه وبين السنهورى قد تفاقم بعد ذلك لأن السنهورى كان يدخل المدرج ويجلس بين الطلبة والدكتور زكى يلقى محاضرته وأنه أنهى محاضرته وترك المدرج احتجاجا على ذلك .

ودارت الأيام دورتها ، وعين زكى عبد المتعال عميدا لحقوق الاسكندرية وفى سنة ١٩٤٥ أصبح السنهورى وزير المعارف ، واستدعى زكى عبد المتعال وطلب منه أن يستقيل من العمادة ويعود أستاذا بجامعة القاهرة ، فرفض إلى أن انتهت مدة عمادته بعد شهور، وعاد أستاذا بجامعة القاهرة .

ويسأل رئيس المحكمة فؤاد سراج الدين عن هدفه من توجيه السؤال السابق للشاهد .. ويجيب المتهم بأن الشاهد كان صاحب فكرة التحدث مع السنهورى لإخراجه من مجلس الدولة ، وأنه هو الذى أقنع النحاس بها .. وأنا نفسى ما عرفتش الحكاية دى إلا بعد الضجة اللى قامت فى الصحف مع أنى كنت سكرتير الوفد ، وأنا عارضت فى هذا الإجراء ، وهو بيقول إنه مش حبا فى السنهورى ولكن كراهية فيه .

الرئيس – يعنى هو أقنع النحاس ؟

المتهم – أيوه وأنا قلت لازم فيه حاجة ، فلما بحثت وجدت أن فيه خصومة قديمة بين السنهورى وبين زكى عبد المتعال والواقعتين اللى قالهم كانوا أشد من كده بكتير .

الرئيس – (الشاهد) آخر واقعة كانت امتى ؟

الشاهد – فى ٤ فبراير ١٩٤٥ .

الرئيس – أنت حقود للدرجة دى !

الشاهد – إذا سمحت لى المحكمة ..

المتهم – يظهر أن الحكاية دى كانت تخليص حق اللى حصل فى سنة ١٩٤٥ .

ويتدخل عبد الفتاح حسن فى النقاش ويقول إنه سمع بما حدث من أحد المستشارين فأدرك أن طلب عزل رئيس هيئة قضائية كبيرة تعتبر أسوأ بداية يمكن أن تكتب على عهد وتوجه إلى فؤاد سراج الدين ، وسأله عن الموضوع فاندهش لأنه لم يكن لديه أى علم بهذا الموضوع ، وتوجه هو وفؤاد سراج الدين إلى منزل النحاس باشا حيث قابله الأخير بمفرده .. وتساءل عبد الفتاح حسن كيف أن الشاهد يفعل ذلك وهو كمستشار سابق يعلم أن رئيس مجلس الدولة غير قابل للعزل .

ويسأل الرئيس الشاهد إن كان له تعقيب على هذه الأقوال ، فيقول :

– أنا رحت للسنهورى وأنا مقتنع بالفكرة .

ويعلم السنهورى بما حدث فى المحكمة .. ويرسل خطابا إلى رئيس المحكمة يكذب فيه زكى عبد المتعال فيما قاله .. الخ .

والمقطوع به من شهادة زكى عبد المتعال أن فؤاد سراج الدين لم يكن صاحب فكرة إخراج السنهورى من مجلس الدولة ، ولا يمكن أن يتطرق ذلك إلى ذهن أحد .. فإن

فؤاد سراج الدين لا تخطئه اللباقة أو الكياسة لكى يوحى بمثل هذا الأمر أو أن يكون وراءه .

فقد كان فؤاد سراج الدين دائما مؤمنا بالقضاء وقدسيته ، وقد أنصفه القضاء مرتين فى قضايا حزبية حكم فيها لصالحه قضاة كانوا من خصوم الوفد المعروفين !!

ففى سنة ١٩٤٦ عندما اعترضت حكومة اسماعيل صدقى باشا على ترشيح فؤاد سراج الدين لعضوية مجلس الشيوخ بدعوى عدم بلوغه السن القانونية ، لجأ إلى القضاء، وحكمت محكمة طنطا الابتدائية لصالحه ضد الحكومة .. وفاز بالعضوية كشيخ معارض .. وكان رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم ضد الحكومة هو المرحوم شكرى كرشاه الذى كان من أشد خصوم الوفد !

وقبل قيام الثورة بشهر واحد ، أى فى يوم ٢١ يونيو ١٩٥٢ أصدر مجلس الدولة (محكمة القضاء الإدارى) حكما بإلغاء الأمر باعتقال فؤاد سراج الدين الذى أصدره المرحوم نجيب الهلالى .. وقد قضى هذا الحكم ببطلان المرسوم الذى أصدرته الحكومة وقتئذ لمنع القضاء من سماع أى طعن فى أى تصرف للسلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية التى احتضنتها هذه الحكومة واتخذت منها سندا يبقيها فى الحكم لأطول مدة وحكمت بإلغاء هذا المرسوم .. وجاء فى حيثيات الحكم فضلا عما ذكر أن تصرفات السلطة التى تقوم على هذه الاحكام تخضع لرقابة القضاء وإلا أصبحت البلاد ترزح تحت نير حاكم ديكتاتورى مستبد يرتكب الاخطاء ويحمى نفسه بمراسيم ودفوع باطلة لا سند لها من القانون مهما حاولت أن تسبغ على تصرفاتها صبغة المحافظة على الأمن الداخلى .

وقد صدر هذا الحكم الذى أشرنا إليه قبل ذلك من دائرة محكمة القضاء الإدارى برئاسة الدكتور السنهورى وبعضوية تسعة عشر مستشارا بمجلس الدولة !! وهو فى الحقيقة حكم من نور يسجل بالفخر للسنهورى وزملائه الذين أصدروه .

وعلى كل حال حتى لو كان فؤاد سراج الدين هو صاحب اقتراح إخراج السنهورى من مجلس الدولة (وهو ما نفاه قطعيا شاهد الإثبات نفسه) فليس فى ذلك ما يمكن أن يؤخذ على سكرتير الحزب الحاكم وأحد وزرائه الرئيسيين ، خصوصا إذا كانت المسألة تتعلق بمبدأ استقلال القضاء ووجوب عدم انتماء القضاة إلى أى حزب من الأحزاب السياسية ، حتى تكون الهيئة القضائية دائما بعيدة عن النزوات الحزبية مما عسى أن يؤثر فى عواطف القضاة كبشر .. وهو أمر اتفقت عليه جميع الشرائع السماوية والوضعية .

وإذ تأكد للمحكمة من شهادة الشاهد أن فؤاد سراج الدين لم يكن له أى دور فى هذا الموضوع فقد توسعت المحكمة فى مناقشة الشاهد وفؤاد سراج الدين وعبد الفتاح حسن، لكى تثبت أن مصطفى النحاس هو الذى كان يرغب فى عزل رئيس مجلس الدولة وأنه من أجل ذلك لم يخطر فؤاد سراج الدين بالرغم من أنه كان مستشاره الأول وأهم شخصية فى حكومة الوفد .. فلما ثبت أن زكى عبد المتعال هو الذى أقنع النحاس بذلك كانت مناقشة المحكمة للشاهد والمتهم والمحامى لمحاولة إثبات أن النحاس رجل ضعيف الشخصية ويمكن التأثير عليه وبالتالى فهو لا يصلح للزعامة .

على كل حال .. فلو أن النحاس هو الذى طالب بنقل السنهورى من مجلس الدولة ، أو وافق على ذلك .. فإن هذا يؤكد سلامة تفكيره الديمقراطى .. وكان ينبغى على الوزارة الوفدية بأجمعها الإصرار عليه مهما كانت العقبات ... بصرف النظر عن الأسباب الشخصية التى دفعت زكى عبد المتعال إلى تبنى هذا الموضوع .

فمن المسلم به أنه يجب ألا يتولى القضاء أشخاص حزبيون مهما كانت نزاهتهم ومهما كانت سمعتهم فوق مستوى الشبهات .. لأن ذلك لا يتفق مع رسالة العدالة التى يضطلعون بها .. فالقاضى بشر له عواطفه الانسانية الخاصة من حب وكراهية ولا حيلة له فيها ولا سلطان له عليها ، لأن هذه الأشياء مصدرها القلب والوجدان والاحساس الداخلى .. ولا ينبغى القول أن عبد العزيز باشا فهمى أو السنهورى أو غيرهما كانوا على رأس القضاء ولم تؤثر انتماءاتهم الحزبية فى الاحكام العظيمة الخالدة التى أصدروها (كما قال عبد الفتاح حسن فى الجلسة) لأن هذه الأمور تتصل بالمبادىء لا بالأشخاص .

ولعل الذى جعل محكمة الثورة أن تتوسع فى مناقشة هذا الموضوع بإفاضة أنها أرادت أن تجعل من محاكمة فؤاد سراج الدين حفل تكريم للسنهورى .. فقد كان السنهورى وقتئذ (فرخة بكشك) بالنسبة للثورة وقادتها وهو الذى أطلق اسم الثورة على حركة الجيش فى محاولة لإضفاء المشروعية عليها ، كما أنه هو وزميله المرحوم سليمان حافظ كانا أهم مستشارى الثورة عقب قيامها ، وهما اللذان رسما الطريق لها لحل الأحزاب ، والتطهير ، وإلغاء الدستور ، وتركيز جميع السلطات فى يد مجلس القيادة ، وغير ذلك من القوانين التى جنحت بالثورة إلى غير المسار الديمقراطى الذى كان مقدرا لها السير فيه طبقا لبياناتها الأولى ..

فلما قامت العاصفة .. كان أول ضحاياها هما السنهورى وسليمان حافظ ..

وسوف نرى بعد قريب .. بعد شهرين فقط من الحديث عن السنهورى فى محكمة الثـورة كيف أن الغـوغاء بقيـادة بعض المسـئولين قد ارتكبوا أكبر جريمة فى حق القضاء .. لقد اعتدوا على السنهورى بالضرب بطريقة مهينة ، فى ساحة العدالة .. فى مجلس الدولة !!

وسوف نرى بعد ذلك بقليل كيف أن سليمان حافظ يعتقل فى زنزانة بسجن مصر .. فى سنة ١٩٥٦ .

مؤامرة ضد الوفد

كان طبيعيا أن تستقطب محكمة الثورة الدكتور زكى عبد المتعال لكى يدلى فى شهادته ضد سكرتير الوفد بكل ما يسيء إليه وإلى الوفد نفسه وقادته وحكومته الأخيرة، فقد كانت محاكمة فؤاد سراج الدين هى محاكمة الوفد نفسه .

وظل زكى عبد المتعال يدلى بشهادته أمام المحكمة أياما طويلة ، وكانت شهادته تستغرق كل يوم عدة ساعات .. ولم يخف الدكتور زكى فى حديثه أمام المحكمة كراهيته الشديدة لفؤاد سراج الدين أو لمصطفى النحاس أو باقى قادة الوفد وزعمائه .. عبر عن ذلك فيما رواه من تحريضه لعلى ماهر ضد الوفد والبرلمان الوفدى ، وذلك بعد تولى على ماهر رئاسة الحكومة عقب الانقلاب الذى دبره الملك يـوم حريق القاهرة بإقالة حكومة الوفد وإحلال على ماهر فى الحكم كرئيس للوزارة التى كان زكى عبد المتعال وزيرا للمالية فيها ..

حدث زكى عبد المتعال المحكمة بصراحة ، فقال أنه طلب من رئيس الحكومة بعد حلف اليمين أمام الملك أن يضرب ضربته الآن ضد الوفد والوفديين فالفرصة سانحة والقاهرة تحترق ولن يستطيع أحد أن يتنفس ! .

هكذا قال زكى عبد المتعال ، وأضاف أنه ذهل عندما سمع على ماهر يتحدث فى مجلس الشيوخ فيقول إنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم مصطفى النحاس وكاد أن يجذبه من (الجاكتة) وهو ينطق بهذه الكلمات ، وأنه عرض على رئيس الحكومة استقالته من الوزارة لهذا السبب ، فلما لم يوافقه رئيس الحكومة على تقديم استقالته ، ظل يلاحقه بإلحاح طالبا منه الإسراع بحل مجلس النواب الوفدى ، لأنه – كما قال – كان الوزير الوحيد الذى أقيل من وزارة الوفد ، متصورا أن فؤاد سراج الدين كان وراء هذه الإقالة .

كان الشاهد وهو يدلى بشهادته قد رضى لنفسه أن ينعزل وسط تعصبه وكبريائه ، فباح بمكنون نفسه وما يساورها من حقد على الهيئة السياسية الكبيرة التى يمثلها المتهم

.. ولم تكن هناك من فرصة تواتيه لكى يعبر عن حقده وكراهيته إلا أن يكون شاهدا فى قضية مثل فيها خصمه كمتهم ..

لقد كانت شهادة الدكتور زكى عبد المتعال أطول من ليل الشتاء ، وانحدر فى حديثه حتى تعرض للحرمات التى لا يتعرض لها إلا الهازلين من الناس ، فقد أساء فيما قال إلى شخصية مصطفى النحاس ، وإلى السيدة قرينته ، وهو يعلم أنهما معتقلان فى منزلهما لا يستطيعان الرد على ما دفعته الكراهية إلى قوله .. هذا القول الذى كانت تتلقفه الصحف - الخاضعة لرقابة الحكومة - وتنشره فى صفحاتها الأولى بطريقة مثيرة ، كما تعرض إلى فؤاد سراج الدين ، وأقاربه ، وأصهاره وأسرته جميعا .. ووصلت به لجاجة الخصومة أن يسأل المتهم لكى يكيد له كيدا صبيانيا :

- هل تذكر أننى كنت أستاذك ؟

ويرد المتهم باسما .. هذا شرف لا أدعيه !

والمتهم ومحاميه بدورهما لا يقفان مكتوفى الأيدى .. فعندما يأتى دورهما لمناقشة الشاهد فيما أثاره بشهادته ، يحاصرانه بالأسئلة حول سلوكه وتصرفاته أثناء توليه الوزارة وبعدها .

ويتدخل رئيس المحكمة بدوره لاستيضاح ما يثيره المتهم عند مناقشته للشاهد وما يهدف إليه من الأسئلة التى يوجهها إليه .وتتبنى المحكمة بعض هذه الأسئلة وتوجهها للشاهد عن بعض تصرفاته بالنسبة لبعض أقاربه وأصهاره .. ولا ينكر الشاهد أنه عندما كان وزيرا للمالية فى حكومة الوفد نقل زوج شقيقته من وزارة الداخلية إلى وزارته لكى يجد فرصته فى الترقى .. ثم ينقله كموظف لدى إحدى شركات عبود باشا بأضعاف المرتب الذى كان يتقاضاه فى الحكومة ، فلما يطلق هذا الصهر شقيقة الوزير يفصله عبود باشا من العمل ..

ويظل المتهم يلاحقه بالأسئلة .ويجيب الشاهد بما يقطع أن السراى ، أى الملك ورجاله، قد تلقفوه عقب إقالته من وزارة الوفد لكى يجذبوه إلى معسكرهم المضاد للوفد ، وهم يجزلون له العطاء مكافأة له على عداوته للوفد ومخاصمته لرجاله .. فقد أسرع حافظ عفيفى بتعيينه عضوا بشركتين من الشركات الكبرى .. وكان أعضاء مجالس إدارات الشركات يتقاضون وقتئذ مرتبات ضخمة تتضاءل أمامها مرتبات رؤساء الوزارات ، ويظل الشاهد يجيب على أسئلة المتهم ومحاميه ، فلا ينكر صلته بالياس اندراوس والأمير يوسف كمال وعبود وغيرهم من ملوك المال ورجال السراى .

والشاهد الذى تعمد أن يسىء فى شهادته إلى خصومه السياسيين أو الشخصيين قد نسى أو تناسى أنه قد أساء إلى نفسه وهو فى لجاج الخصومة أكثر مما أساء إلى هؤلاء الخصوم ، فيتضح من مناقشة الدفاع له أن كل ما قاله ضد المتهم عكسه تماما هو الصحيح .. وبالرغم من أن المحكمة حاولت أكثر من مرة أن تحمى الشاهد من أسئلة الدفاع أو المتهم نفسه ، وذلك بقصد تجنيبه الحرج ، إلا أن المتهم ومحاميه يداوران ويناوران ، ويجددان توجيه الأسئلة بألفاظ أخرى تؤدى إلى نفس المعانى التى يريدانها ، ويسقط فى يد الشاهد فيجيب أو يحيل المتهم على الثابت بالأوراق الرسمية الموجودة فى ملف الدعوى .. أو الأوراق الرسمية التى يقدمها إلى المحكمة .

وكان الشاهد إذا أحرجه المتهم بسؤال يثبت من إجابته عليه أن ما رواه فى المحكمة يخالف ما سبق أن ذكره فى التحقيق ، أو أنه يخالف ما هو ثابت بالمستندات الرسمية ، أو يثبت منه أن المتهم كان يلتزم الصالح العام فى أى عمل من أعماله .. كانت وسيلة الشاهد للتخلص من هذا الإحراج أن يجيب فى هدوء .

– مضبوط .. لكن المدعى عليه – أى المتهم – كان بيعمل كده علشان يظهر بمظهر البطولة ! وكل مظاهر «النبل» التى أبداها الشاهد فى المحكمة أنه كان يطلق على المتهم اسم «المدعى عليه» !

وإذا كان فؤاد سراج الدين قد استطاع أن يثبت أن كل ما ذكره الشاهد ضده غير صحيح فإن الوقائع العامة الأخرى التى ذكرها الشاهد عن أشخاص آخرين وفى عهود أخرى لا يعلم عنها فؤاد سراج الدين شيئا ، مثل ما رواه الشاهد عن ظروف تشكيل وزارة على ماهر بعد إقالة وزارة الوفد ، وموضوع الدكتور السنهورى ومحاولة إبعاده عن مجلس الدولة وغير ذلك من المواضيع .. كل ذلك ثبت أن الشاهد لم يلتزم الحقيقة فيما قال وأنه تعمد قلب الحقائق وتشويهها .

لم يثبت فؤاد سراج الدين وهو بصدد الدفاع عن نفسه كذب هذه الوقائع .. بل إن الذى كذبها هم الرجال الذين جاء ذكرهم على لسان زكى عبد المتعال ، والذين حضروا إلى المحكمة لتكذيب الشاهد أو على لسان شهود آخرين شهدوا فى قضية المتهم بكذب هذه الوقائع عندما استدعتهم المحكمة للشهادة بعد انتهاء شهادة زكى عبد المتعال ..

الجميع يكذبون الشاهد :

لقد أكد الدكتور السنهورى للمحكمة بعد أن أرسل إليها خطابا عاجلا ، بعدم صحة الوقائع التى ذكرها الدكتور زكى عبدالمتعال وأهمها واقعة رغبة حكومة الوفد بتنحيته عن رئاسة مجلس الدولة .

كما أن على باشا ماهر نفسه كذب الشاهد فى كل ما رواه عن ظروف اشتراك زكى عبدالمتعال فى وزارته كوزير للمالية والوقائع التى ذكرها متصلة بهذه الوزارة . حدث هذا عندما أدلى على ماهر بشهادته أمام المحكمة .

فقد نفى على ماهر أن زكى عبدالمتعال اعترض عليه عندما ذكر فى البرلمان أنه سوف يسير على سياسة سلفه العظيم مصطفى النحاس ، ونفى أيضا أن زكى عبدالمتعال قد هدد بالاستقالة إذا لم تصدر التشريعات التى طلبها بالتطهير ، وكذلك نفى على ماهر نفيا قاطعا أن زكى عبدالمتعال عرض استقالته تفاديا لما عسى أن يعترضه من عراقيل من مجلس النواب الوفدى .

وأهم ما ورد فى شهادة المرحوم على ماهر أن الذى رشح زكى عبدالمتعال وزيرا للمالية فى وزارته هو الياس أندراوس أحد أعلام السراى وقتئذ ..

وأخيرا يكشف على ماهر عن مأساة وزارته قصيرة الأجل ، فيقول ان الدكتور زكى عبدالمتعال قد تآمر مع بعض زملائه الوزراء للإطاحة بالوزارة ، الأمر الذى أجبره على الإسراع بتقديم استقالته قبل أن يأمر الملك بإقالتها .

ويخلف على ماهر فى الوزارة نجيب الهلالى فيشرك معه فى وزارته الأولى الوزيرين المستقيلين من الوزارة السابقة .. زكى عبدالمتعال ، ومرتضى المراغى .

وهكذا يتوالى الرجال الذين ورد ذكرهم على لسان زكى عبدالمتعال ليؤكدوا للمحكمة عدم صدق روايته أو صحة أقواله .. حتى نجيب الهلالى نفسه ، والذى أدلى بشهادته أمام المحكمة قبله ، يؤكد فى شهادته أن زكى عبدالمتعال بعد إقالته أصبح من رجال الملك .. ويذكر كيف أن الوزير الذى أقيل قد رتب مقابلة بينه وبين ادجار جلاد فى سبتمبر ١٩٥١ ، وكيف عاود جلاد الاتصال به فى مارس ١٩٥١ وحكومة الوفد قائمة !

وإذا كانت محكمة الثورة قد اتسع وقتها لكى تنظر قضية فؤاد سراج الدين قرابة شهرين كاملين ، فقد وضح من الإجراءات التى اتبعت فيها أن غرضها من هذه الإطالة أن إدانة العهود السابقة على الثورة فى عهده ، ولذلك فإنها كانت تتجاوز الادعاءات متها نيابة الثورة ، وهى ادعاءات محددة إلى أشياء أخرى لم يطالب الادعاء .. لم يكن الهدف هو إدانة فؤاد سراج الدين ، بل إدانة الوفد باعتباره أكبر وأقوى السياسية والذى يمثله فؤاد سراج الدين من الناحية الواقعية باعتباره السكرتير ، الهيئة ، ولكن كان عليها قبل أن تحكم بالإدانة محاولة إقناع الشعب أن حكمها الحقيقة .. فلما انهارت الادعاءات المحددة الموجهة ضد المتهم ، توسعت المحكمة ـة شاهد الإثبات الرئيسى زكى عبدالمتعال الذى حضر كشاهد إثبات فى

موضوع القطن .. فلما انهار هذا الاتهام بدأت المحكمة تتسقط من فم الشاهد مواضيع ليست مطروحة عليها وتتوسع فى مناقشتها لعلها بذلك تجد ثغرة تنفذ منها للإدانة .

وكان رئيس المحكمة يركز على بعض هذه المواضيع الجانبية محاولا إلقاء مسئولية بعض التصرفات على عاتق المتهم ، ولو ثبت أنه لم يكن مسئولا عنها ، حتى ولا حكومة الوفد ..

قصة المحروسة :

من هذه الأشياء موضوع إصلاح اليخت الملكى «المحروسة» الذى سبق الإشارة إليه فى هذه المذكرات .

والمحروسة سفينة تملكها البحرية المصرية يطلق عليها «اليخت الملكى» كما كان يطلق اسم «الملكى» على أشياء كثيرة كما هو الحال فى جميع البلاد التى يحكمها الملوك حتى الآن . مثل سلاح الطيران الملكى .. السلاح البحرى الملكى .. القصر الملكى .. الخ .

والمحروسة كانت السفينة المخصصة لتنقلات الملك البحرية الخاصة .. ولها تاريخ مثير فقد افتتاها الخديو إسماعيل قبل الاحتفال بافتتاح قناة السويس وأرسلها إلى موانى فرنسا لكى تقل الامبراطور نابليون الثالث ملك فرنسا وزوجته الامبراطورة أوجينى وغيرهما من الملوك والأمراء الذين استضافهم إسماعيل لحضور الاحتفالات الأسطورية بافتتاح قناة السويس .. أهم شريان بحرى فى العالم وقتئذ ، وذلك فى محاولة لإثبات أن مصر قطعة من أوربا .. وكان يفتخر بذلك .

وقد شهدت «المحروسة» الاحتفالات التى لايزال التاريخ يروى بعض ما أهريق من بذخ فيها .. وعادت المحروسة بعد إنتهاء هذه الاحتفالات تقل الملوك والقياصرة إلى بلادهم .

وظلت المحروسة فى مصر سفينة الضيافة الرسمية للملك وضيوفه الملوك .. وكان فاروق ومن سبقه من ملوك يعتزون بالمحروسة التى كانت (ولاتزال) من أجمل القطع البحرية المماثلة فى العالم ، إن لم تكن تبزها جميعا .

ومع مرور الأيام والسنوات والأجيال ، دبت الشيخوخة فى المحروسة ، وأصبحت مهددة بالفناء وكان لابد من إصلاحها إصلاحا شاملا إذا أريد الإبقاء عليها وإنقاذها كأثر تاريخى .

ووافق المسئولون على إجراء هذا الإصلاح ، وذلك كطلب الملك السابق باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة بما فيها (بحرية جلالة الملك) وقتئذ .

ورسا العطاء على شركة إيطالية متخصصة فى هذا الأمر نظير مبلغ مليون جنيه مصرى .

ولما كانت الدولة لاتستطيع أن تنفق جنيها واحدا من تكاليف هذا الإصلاح إلا بموافقة البرلمان ، فقد عرض الأمر على مجلس النواب ووافق على اعتماد المبلغ .

ودفع المبلغ للشركة التى ستقوم بالإصلاح ، ووقعت الحكومة العقد ، وأقلعت المحروسة إلى إحدى موانى إيطاليا لإصلاحها .

كل هذه الأمور لم يكن لحكومة الوفد أو وزرائها أو مجلس نوابها أى شأن بها .

لقد تم ذلك ببساطة فى سنة ١٩٤٩ ، والوفد فى المعارضة ، حينما كان إبراهيم عبدالهادى رئيسا للحكومة وفى عهد مجلس النواب السعدى !

وحدث أن تغيرت حكومة السعديين .. وتغير مجلس النواب السعدى ، وجاءت حكومة الوفد ومجلس النواب الوفدى ..

حدث أيضا أن انخفضت قيمة الليرة الإيطالية بالنسبة للجنيه المصرى .. وأصبح على الحكومة المصرية ، أى حكومة ، مهما كان لونها الحزبى ، وطبقا لنصوص العقد الذى أبرمته الحكومة السابقة وسددت مصاريف الإصلاح فعلا .. أصبح على هذه الحكومة أن تقوم بسداد (فرق العملة) إلى شركة الإصلاح الإيطالية ..

وكان مقدار هذا الفرق هو مبلغ ٣٢٠ ألف جنيه مصرى .

وكان لزاما على حكومة الوفد باعتبارها خلف الوزارة السابقة ، أن تقوم بدفع فرق العملة للشركة التى تتولى الإصلاح طبقا لعقد المقاولة ، وهى إذا لم تفعل ، تكون قد أخلت بالتزاماتها الدولية والتعاقدية .. وحتى إذا أخلت حكومة الوفد بهذه الالتزامات فإن الشركة الإيطالية لن تخسر شيئا . فإن اليخت المحروسة تحت يدها وفى موانى إيطاليا والشركة قد قبضت المليون جنيه بالتمام والكمال ..

وإزاء ذلك اضطرت حكومة الوفد إلى تدبير الاعتماد بمبلغ فرق العملة إنقاذا للسفينة التى تقدر قيمتها المادية والتاريخية بعشرات الملايين ، وإنقاذا لتكاليف الإصلاح التى دفعت فعلا للشركة الإيطالية فى عهد الحكومة السابقة على حكومة الوفد ..

وعرض الأمر على مجلس النواب ، بعد أن نوقش فى اللجنة المالية ، واضطر مجلس النواب إلى الموافقة على دفع فرق العملة .

وجددت المحروسة شبابها .. وعادت إلى ميناء الاسكندرية حيث كان مقدرا لها أن تشهد آخر مأساة فى تاريخ أسرة محمد على ..

ففى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، كانت المحروسة تغادر ميناء رأس التين مبتعدة عن شواطىء الاسكندرية ، تحييها طلقات واحد وعشرين مدفعا ، وهى تقل على ظهرها الملك فاروق الأول والأخير .. فى طريقه إلى منفاه بإيطاليا حيث تم إصلاحها هناك قبل عامين فقط ..

وتعود المحروسة إلى أرض الوطن ، لكى تكون يخت الضيافة الرسمى الذى يستقبل فيه جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة بعد ذلك ، ضيوفه من رؤساء الدول أو يستقلها فى رحلاته الرسمية إلى الخارج .. وسبحان من يرث الأرض ومن عليها .

ولاتزال «المحروسة» حتى الآن تقبع فى مياه الاسكندرية، كواحدة من أجمل القطع البحرية فى العالم كله .

ونعود إلى قصة إصلاح المحروسة أمام محكمة الثورة .. ونتساءل :

ماذا يمكن أن تؤاخذ عليه حكومة الوفد وقد وجدت نفسها مسئولة كحكومة لدولة متحضرة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية التى أبرمتها الحكومة السابقة عليها .. ولنفرض أن حكومة الوفد خالفت القانون وضربت بالعقد الذى أبرمته الحكومة السابقة عرض الحائط .. هل كانت حكومة الثورة بعد ذلك تعفيها من اللوم ، لو أنها امتنعت عن دفع فرق العملة ، ووضعت إيطاليا يدها على المحروسة ومبلغ المليون جنيه .. كليهما .

أغلب الظن بل أغلب اليقين ، أن حكومة الثورة كانت تعلم ذلك جيدا ، فإن المسألة ليست فى حاجة إلى ذكاء متميز لإدراكها .. وقد سبق إثارة موضوع إصلاح المحروسة فى محاكمة رئيس الوزراء السابق إبراهيم عبدالهادى فى أولى جلسات المحاكمة، كما وجه نفس الاتهام إلى المرحوم محمود سليمان غنام فى محاكمته أيضا .. وأخيراً أريد إلصاق الأمر بفؤاد سراج الدين ..

التنكيت .. والتبكيت :

ولم يحاول رئيس محكمة الثورة (وهو المتحدث الوحيد فيها) ، أن يتناول شخص إبراهيم عبدالهادى عندما أثار موضوع المحروسة فى محاكمته بالتنكيت والتبكيت ، بالرغم من أنه حاول أن يغلظ له القول ولم يسرف فى ذلك لأن المتهم التزم الصمت حتى فى الدفاع عن نفسه .. ولكن التنكيت والتبكيت كان كله من نصيب الوفد ، سواء فى محاكمة محمود سليمان غنام أو فؤاد سراج الدين .. خصوصا عندما كان يذكر موضوع (المحروسة) الذى لايمت إلى الوفد بصلة .

فكثيرا ما كنت تسمع مثل هذه التعليقات التهكمية على لسان رئيس المحكمة :

(أنتم كنتم بتبقششوا من جيب غيركم .. مليون جنيه ونصف علشان مركب قديمة ؟

وإيه يعنى مليون ونصف علشان نصلح مركب ، حكومة غنية وفلوسها كتير .. الخ) .

والتنكيت والتبكيت على لسان رئيس المحكمة ، كان يتكرر ، وفى كل جلسة ، وذلك فى تعليقات تهكمية وساخرة ، كان يضحك لها الموجودون للمجاملة .. ولكنه كان ضحكا كالبكاء ..

مع الاعتذار للمرحوم عبدالله النديم صاحب (التبكيت والتنكيت) ، وللمتنبى صاحب بيت الشعر المشهور ..

وقد نال فؤاد سراج الدين نصيب الأسد من التنكيت والتبكيت ، فقد اعتبره رئيس المحكمة - كما هو واضح من تهكماته - أنه المسئول عن أوزار ما قبل الثورة جميعا .. منذ أن كان تلميذا فى المدرسة الابتدائية حتى أصبح سكرتيرا عاما للوفد !

الشاهد يتظرف :

وكان الدكتور زكى عبدالمتعال أحيانا يتظرف وهو يدلى بشهادته أو يجيب على الأسئلة التى يوجهها إليه المتهم فيقول بأن فؤاد سراج الدين كان وزيرا للمالية ومثمنا فى نفس الوقت .. ويتهمه بأنه خفض الضرائب على أرباح تجارة الورق فى السوق غير الرسمية بالنسبة لجريدة المصرى وفسر ذلك بأن المصرى كانت تبيع حصتها من الورق الذى تشتريه بمبلغ ٥٠ جنيها للطن إلى آخرين بمبلغ ٤٠٠ أو ٦٠٠ جنيه ، وأن مأمور الضرائب قدر ذلك ، وتقدمت الجريدة بطعن رسمى فى التقدير وفى أصل واقعة البيع ، فأمر وزير المالية بأن تكون محاسبة الضرائب بالنسبة لجريدة المصرى على أساس سعر الطن ٢٠٠ جنيه فقط .. ويتلقف رئيس المحكمة هذا الاتهام فيناقش الشاهد كى يسترسل فى هذا الحديث .

وكانت جريدة المصرى وقتئذ هى الصحيفة الوحيدة التى تحمل لواء المعارضة ضد الديكتاتورية وحكم الفرد المطلق ، وتطالب بعودة الدستور والحكم الديمقراطى ، وكان مجلس قيادة الثورة يمهد للتخلص من المصرى .

ويجيب فؤاد سراج الدين على اتهام الشاهد أنه أجبر أصحاب المصرى على قبول محاسبة الضرائب على أساس سعر الطن ٢٠٠ جنيه وليس ٥٠ جنيها مع مافى ذلك من غبن .. ولو أنه لم يفعل ذلك من المؤكد أن يصدر حكم القضاء بإلغاء تقدير محاسبة مأمور الضرائب ، ذلك لأن مصلحة الضرائب لم تقدم دليلا واحدا على اتجار أصحاب المصرى فى الورق ، وأن القانون وأحكام القضاء قد استقرت على أنه لايجوز المحاسبة فى مثل هذه الأحوال إلا إذا صدر من القضاء حكم جنائى يثبت الاتجار فى السوق السوداء .

وبالرغم من بداهة هذا الأمر فإن ما أثير بخصوص جريدة المصرى حول هذا الموضوع كان بداية المأساة التى لقى فيها (المصرى) مصرعه .

وقد كان مصرع المصرى أكبر مأساة فى تاريخ الصحافة ، وذلك بعد مصرع (البيرانزا) على يد بيرون فى الأرجنتين .

وسوف نعرض لمأساة المصرى ونوضح جميع أسرارها فى حلقة قادمة من هذه المذكرات .

وتكتمل فصول محاكمة فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة ، بأطرف ما شهدته قاعة المحكمة خلال هذه المحاكمة حينما يمثل أمام المحكمة حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى والذى كان الرئيس والوكيل والسكرتير والأعضاء للحزب الكبير .. ثم مكرم عبيد العدو اللدود للوفد ولفؤاد سراج الدين ، وصاحب الكتاب الأسود الذى لايزال حالك السواد .. حتى اليوم .

ترهات حافظ رمضان

لا مفاوضة إلا بعد الجلاء

لم تقتصر محاكمة فؤاد سراج الدين على مناقشة الادعاءات المقامة ضده والشهود الذين يشهدون على وقائع هذه الادعاءات فقط ، فلو أن محكمة الثورة اكتفت بالادعاءات الثلاثة التى وجهت ضده لما استغرقت المحاكمة إلا جلسة أو جلستين .

إن محكمة الثورة لم تتبع الإجراءات القانونية التى تتبعها المحاكم العادية والتى تقتضيها قواعد العدالة ، وذلك انطلاقا من مفهومها بأن هدف الثورة هو القضاء على جميع الأنظمة السياسية التى سادت قبل قيامها والتشكيك فى الأشخاص الذين تولوا قيادتها ، خصوصا هؤلاء الذين لاتزال شخصياتهم عالقة بقلوب الناس . وكان فؤاد سراج الدين وقتئذ أقوى شخصية جماهيرية بعد مصطفى النحاس ، الزعيم الذى لم تقو الثورة على محاكمته .

ولكى تصل الثورة إلى هدفها من هذه المحاكمة ، أباحت محكمتها لكل راغب فى الكلام أن يحضر إلى ساحتها ، وأن يفرغ كل مافى جعبته من حقد أو كراهية للوفد أو لمثله أمامها ، خصوصا بعض السياسيين القدامى الذين عرفوا بعدائهم التقليدى للوفد أو بعدائهم الشخصى لمصطفى النحاس أو سراج الدين .

وفى ساحة المحكمة ، يتراشق المتهم المغلوب على أمره مع الشهود الموتورين الاتهامات ويتجسم ما كان بين الوفد وهؤلاء من خلاف ، وكلما ازداد الخلاف بين المتهم وخصومه ، ازدادت محكمة الثورة سعادة ، فإن اختلافهم فى نظر الثورة رحمة على كل حال . وهكذا

كان كل موتور من الوفد أو النحاس أو سراج الدين يدعو نفسه للمثول أمام المحكمة التى تستمع فى رحابة صدر عجيبة إلى هؤلاء وهؤلاء .. ويعلق رئيس المحكمة بين الحين والحين على أقوال الشهود أو يستدرجهم بالأسئلة التى لا يخلو توجيهها أحيانا من ذكاء حتى تكون إجاباتهم بما يقنع الجماهير أن الذين تزعموهم قبل الثورة كانوا رجالا من القش تعصف بهم أصغر الزوابع .

والحق يقال أن الكثيرين من رجالات الماضى كانوا نماذج بشرية عجيبة ، وكانت محكمة الثورة هى بوتقة الاختبار التى انصهروا فيها وتحللوا إلى عناصرهم الأصلية .. هشة كانت أو صلبة ..

من هؤلاء محمد حافظ رمضان باشا ، رئيس الحزب الوطنى العتيد ، ووارث الزعيمين العظيمين مصطفى كامل ومحمد فريد .

لقد بدد حافظ رمضان كل الميراث العظيم الذى آل إليه من الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، ولم يبق من هذا الميراث إلا لافتة أنيقة يثبتها فى غرفة مكتبه تحمل مبدأ الحزب القديم وشعاره : (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) .

هذه اللافتة هى كل ماتبقى من تراث مصطفى كامل ومحمد فريد .. وكان كل كفاح حافظ رمضان وجهاده أن يستقبل أعضاء الحزب الوطنى الذين يعدون على أصابع اليد وجميعهم من بقايا الأحياء الذين بارك الله فى أعمارهم والذين كانوا من أصدقاء مصطفى كامل أو زملائه أو تلامذته ، وظلوا على ولائهم العاطفى لهذه الصلات ، وربطتهم بزميلهم حافظ رمضان وشائج الزمالة القديمة .. وكان بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ عن طريق التعيين أو فى مجلس النواب لفوزهم فى دوائرهم الانتخابية بقوة عصبياتهم الاقليمية .

كان غاية الكفاح عند حافظ رمضان الاجتماع بزملاء صباه هؤلاء ، يتذاكرون الماضى وأيام زمان .

ومن العجيب أن حافظ رمضان وارث المبادىء الوطنية المتطرفة والمتشددة معا كان وزيرا شبه مستديم فى جميع وزارات الأقليات التى كانت تخلف حكومة الوفد عقب كل إقالة .. هذه الوزارات التى داست الحريات بقدمها الغليظة وسامت الشعب سوء العذاب .

كان حافظ رمضان مثل (الجوكر) يكمل به النظام البغيض أركانه حتى يضفى بعض المشروعية على نفسه .. أليس حزب مصطفى كامل ممثلا فى الحكم وشريكا فيه !

صحيح أن بعض شبان ذلك الزمان كانت تستهويهم مبادىء مصطفى كامل وجهاده وتضحياته ، ثم استشهاده فى زهرة شبابه ، فكانوا ينسبون أنفسهم إلى الحزب الوطنى

دون الارتباط بالوارث القانونى لهذا الحزب .. وأخيرا كون هؤلاء الشبان حزبا وطنيا آخر هو الحزب الوطنى الجديد .. لقد قرروا أن يرثوا الوارث وهو لايزال على قيد الحياة .

قصة الحزب الوطنى :

وللحزب الوطنى قصة طريفة وتاريخ مثير ، يحسن بنا أن نفتح نافذة تطل على هذا التاريخ فلست أظن أن هذا الجيل يعرف عنه شيئا .

بعد انتكاس المغامرة العرابية التى انتهت بكارثة الاحتلال البريطانى للبلاد حكم الانجليز مصر بالحديد والنار فى ظل أحكام عرفية قاسية ، سيق فيها الوطنيون للمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية التى كانت تصدر ضدهم الأحكام بالإعدام والسجن ومصادرة الأموال والممتلكات ، وكافأت سلطات الاحتلال الخونة والمنافقين بما أغدقت عليهم من ثروات ومنصب وجاه ، هؤلاء الخونة بثوا عيونهم فى كل مكان لكى يقودوا كل من يهمس بكلمة ضد الاحتلال أو يتحسس طريق الخلاص إلى مصيرهم المحتوم .

ولذلك خفت فى سنوات الاحتلال الأولى كل صوت مخلص ، وران اليأس على النفوس، وأصبحت مصر فى ظل هذا الاحتلال الجديد سجنا رهيبا لأبنائها جميعا .

فى هذا الظلام الدامس المعتم ، ظهر شاب صغير السن كان حديث التخرج فى مدرسة الحقوق يدعى مصطفى كامل .. كان ملتهب الوطنية دفاق المشاعر ، ودعا فى جرأة وشجاعة إلى مقاومة الاحتلال البريطانى ولم يرهب أن تصرعه يد البغى ..

كانت صيحة مصطفى كامل أول ومضة أمل تنير القلوب التى غلفها الظلام وأسلمها البطش والإرهاب إلى الاستسلام .

وهذا الزعيم الشاب هداه تفكيره المبكر إلى تدويل قضية البلاد أى فضح أساليب الاستعمار الانجليزى أمام العالم المتحضر ، فرحل إلى فرنسا ، وأخذ هناك يعتلى المنابر ويخطب منددا بالاحتلال البريطانى ، كما أخذ يكتب فى الصحف الفرنسية التى أفسحت له صفحاتها لمهاجمة الاحتلال .. وقد ساعده على النجاح مناخ الحرية فى بلاد ديمقراطية، ومن هناك أخذ يراسل الصحف الأجنبية الأخرى فى إيطاليا وأمريكا وغيرها، حتى اكتسب عطف الرأى العام العالمى على قضية بلاده .

وقد تناقل الناس فى مصر أنباء هذا الشاب المغامر الذى واتته الشجاعة أن يهاجم انجلترا التى لاتغرب الشمس عن أملاكها .. فلما عاد إلى مصر وجد صدى حملاته فى فرنسا وغيرها قد شجع المصريين على اعتناق مبادئه ، والتف الوطنيون حوله وآمنوا بزعامته وهو لايزال فى ميعة صباه .. كان فى الثالثة والعشرين من عمره ! وفى سنة ١٩٠٠ - أصدر جريدة (اللواء) التى أصبحت منبرا يدبج بها مقالاته النارية ضد

الاحتلال ويوقظ المصريين من سباتهم ، وأصبحت (اللواء) رائدة الصحف المصرية على الإطلاق .

ولعل جيلنا المعاصر يعتقد أن مصطفى كامل قد قاد كفاح الشعب المصرى تحت راية الحزب الوطنى منذ تزعمه الحركة الوطنية سنة ١٨٩٤ حتى قبضه الله إلى جواره فى ١٠ فبراير ١٩٠٨ ، فهذا خطأ شائع .. ذلك أن مصطفى كامل لم يكن رئيسا للحزب الوطنى إلا ثلاثة أشهر ونصف قضى أكثرها طريح الفراش !

قصة الأحزاب فى مصر :

لقد رفض مصطفى كامل دائما أن يؤسس حزبا منذ دعوته لإعلان الجهاد ضد الاحتلال الغاصب ، إيمانا منه بأن الجهاد الوطنى هو العقيدة التى ينضوى تحت لوائها المصريون جميعا ، فتصبح الأمة كلها حزبا واحدا .. كان يخشى من الحزبية والتحزب فإن كلمة (حزب) معناها أن جماعة من الناس كثروا أو قلوا ، ينتظمون فى هيئة لها تنظيمها الخاص ، ويعتنقون مبادىء معينة يتحزبون لها ويعملون على تحقيقها بالوسائل التى يرتضونها .. فإذا هو أعلن عن قيام حزب بزعامته ، فإن ذلك سوف يشجع آخرين على تأليف أحزاب أخرى لها مبادىء براقة قد ينجذب إليها بعض العملاء أو المخدوعين ، وقد يؤدى ذلك إلى صراع بين حزبه وأحزاب الأقلية ، وبذلك يجد الانجليز فرصتهم فى هذا الصراع ، ويوجه الاحتلال ضرباته إلى الحركة الوطنية على يد المصريين أنفسهم انتهاجا لسياستهم القديمة فى مستعمراتهم والتى قامت على مبدأ «فرق تسد» ، ولذلك فقد قنع مصطفى كامل بأن تكون الحركة انتفاضة تشتعل جذوتها فى وجدان كل مصرى .. إنه يدعو إلى الجلاء ، فليتحقق هذا المطلب بكل الوسائل الممكنة .. وليستعن بكل القوى المعادية للانجليز مهما كانت غاية هذه القوى من هذا العداء .

ولذلك نجد أن مصطفى كامل لم يجد غضاضة من أن يضع يده فى يد الخديو عباس الثانى (ابن توفيق) ويتلقى معوناته المادية والأدبية ، لأن الخديو عباس كان يضمر العداء للانجليز ويجهر به إذ كانت سلطة الاحتلال قد قضت على سلطة القصر ، وكان يؤمل فى جلاء الانجليز عن مصر لكى تعود ولاية عثمانية تتبع تركيا .. دولة الخلافة العثمانية وقتذاك .

والمهادنة التى تمت بين مصطفى كامل والخديو وقتئذ تسببت فى إحراج الانجليز أمام الرأى العام العالمى فقد كان الخديو يمثل السلطة الشرعية فى البلاد .. والانجليز قوم ديمقراطيون يقدسون الشرعية .. ويخشونها ..

وعلى هذا القياس ، واستنادا إلى هذه الشرعية ، لم يجد مصطفى كامل غضاضة أيضا من أن يدعو إلى الجلاء مع النص على احترام حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها ، وامتياز سلالاتها الكريمة ، كل ذلك مع احترام الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر !

هذا هو ما دعا إليه مصطفى كامل فى حياته تمشيا مع واقع البلاد والشعور الوطنى والعاطفى السائد وقتئذ ، والتماسا لتحقيق أهدافه فى الاستقلال عن طريق تمسكه بالشرعية .

صحيح أن الكثيرين من المصريين قد هاجموا مصطفى كامل فيما ارتضاه من مبادىء لتحقيق أهدافه خصوصا إقراره بتبعية مصر لدولة الخلافة الإسلامية ، وأن هذه الدعوة كانت هى البذرة التى تعهدها الانجليز بالنمو فيما بعد ليحققوا هم أيضا أغراضهم عن طريقها .. إلا أنه لم يكن لمصطفى كامل وسيلة أخرى لكى يحقق بها أهدافه غير ذلك ، وذلك طبقا لجميع الظروف التى كانت تفرض نفسها وقتئذ .

على كل حال ، وبالرغم من الرعاية التى أضفاها الخديو عباس الثانى على مصطفى كامل فى بدء نضاله الوطنى ، إلا أن الخديو لم يستطع استقطاب مصطفى كامل لكى يكون عميلا للقصر ، وظل مصطفى كامل على نقائه الوطنى يدعو إلى استقلال البلاد وجلاء جيوش الاحتلال ، وظلت علاقة حركة مصطفى بالقصر ، الولاء للشرعية فقط .

ولما أيقن الخديو بذلك أوحى إلى (الشيخ على يوسف) صاحب جريدة (المؤيد) التى كانت تنطق بلسان القصر وقتئذ بتأليف (حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية) أى حزب القصر ، وذلك لسببين : أولهما ازدياد أنصار حركة مصطفى كامل ازدياداً كبيرا جعل الخديو يخشى على سلطته من هذه الزيادة الكبيرة ، والسبب الثانى أن أصحاب صحيفة (الجريدة) التى كانت تصدرها شركة من بعض الأثرياء قد حولوا «شركة الجريدة» إلى حزب يسمى (حزب الأمة) !

أعلن ذلك حسن باشا عبدالرازق الذى أصبح وكيلا للحزب مع على شعراوى باشا ، وهذا الحزب رأسه محمود سليمان باشا ، وكان سكرتيره أحمد لطفى السيد باشا .

كان إعلان تأليف حزب الأمة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ، وكان أعضاء الحزب يناوئون سلطة القصر ، وينادون بالدستور قبل الاستقلال ويطالبون بالاعتدال فى علاقة مصر بالانجليز .

وعندما أعلن تأليف حزب الأمة لم يكن حزب الإصلاح أو حزب الخديو قد تأسس بعد ، وإن كان التمهيد لإعلانه يحتل صفحات ([illegible]) يوميا .

واضطر مصطفى كامل إزاء ذلك إلى التمهيد لتكوين حزبه (الحزب الوطنى) ، وذلك بدعاية مكثفة تولاها أنصار مصطفى كامل وجرائد (اللواء) التى كان يصدرها مصطفى كامل باللغات العربية والفرنسية والانجليزية .

وفى يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ ألقى مصطفى كامل فى (مسرح زيزينيا) بالاسكندرية خطبة وطنية كبيرة أعلن فيها قيام الحزب الوطنى ، وأعلن مبادىء هذا الحزب ، ودعا المصريين جميعا للانضواء تحت لوائه ..

وقد حضر الاحتفال الذى أعلن فيه قيام الحزب الوطنى نحو سبعة آلاف مصرى .. وقد اضطر مصطفى كامل أن يخطب فى هذا العدد الكبير ، رغم مرضه الخطير لمدة ساعتين كاملتين معتمدا على حنجرته وأعصابه فقط .. فلم يكن (الميكروفون) قد اخترع بعد ..

وبعد ميلاد الحزب الوطنى بنحو شهر ونصف ، أى فى يوم ٩ ديسمبر ١٩٠٧ أعلن الشيخ على يوسف فى جريدة (المؤيد) قيام حزب الإصلاح أو حزب القصر على الأصح .

ونعود إلى مصطفى كامل الذى أعلن قيام الحزب الوطنى مساء يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ لنعلم أن الأطباء كانوا قد نصحوه بعدم الإجهاد وحذروه من الخطابة ، ولكنه أمام حماسة الجماهير لم يستطع أن يقاوم نفسه من اعتلاء المنبر ، لم يرض أن ينوب عنه أحد زملائه فى إلقاء الخطاب الذى يعلن فيه مولد الحزب الوطنى ، اعتلى المنبر رغم تحذير الأطباء ، وتناسى المرض الذى استشرى فى جسده النحيل .. حتى إذا فرغ من إلقاء خطابه ، وأحس أنه أدى رسالته كاملة ، تحامل على نفسه حتى غادر الحفل الكبير ، وسقط فريسة المرض ، ونقل إلى القاهرة لكى يلزم فراشه ، ولكنه كان إذا أحس بومضة من عافية عكف على مكتبه يوالى كتابة مقالاته النارية التى كانت تتلقفها الجماهير ، وكان الكثيرون يحفظونها عن ظهر قلب .

وكان لابد لهذه الذؤابة أن تنطفىء .

ففى يوم ١٠ فبراير ١٩٠٨ أى بعد قيام الحزب الوطنى بثلاثة أشهر ونصف فقط ، أسلم مصطفى كامل زعيم الحزب الوطنى الروح ، واختاره الله إلى جواره .

وتولى الزعامة بعد مصطفى كامل محمد فريد ... زعامة الحزب الوطنى .

وقد انتهج محمد فريد سياسة التطرف ودفع ثمن هذا التطرف ، فقد حكم عليه بالحبس ستة أشهر سنة ١٩١١ قضاها فى السجن ، وفى السنة التالية حكم عليه بالحبس سنة ، ولكنه استطاع الهرب إلى الخارج قبل تنفيذ هذا الحكم .. وظل محمد فريد فى منفاه الاختيارى حتى مات بعد الحرب العالمية الأولى ..مات فقيرا لايملك من متاع الدنيا شيئا .

شهادة الوارث المبدد :

أرانا قد ابتعدنا كثيرا عن بداية الحديث ..

ولكن هذا الحديث كان عن محمد حافظ رمضان .. زعيم الحزب الوطنى .. لست أدرى كيف تم اختيار حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطنى خلفا للزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد (١) .

ولكن هذا حدث .. لقد ورث حافظ رمضان كل هذا المجد العريض ، ولم يكن له أى رصيد من نضال سابق حينما اختير رئيسا للحزب ، ولم يحاول أن يجعل لنفسه أى رصيد من المجد .. العكس تماما هو الذى حدث .

لقد بدد الرجل رصيد سلفيه العظيمين ، وتركزت غاياته فى التطلع إلى السلطة .. إنه يريد أن يكون أحد الحكام ، فأصبح مستوزرا ، لقد قنع الرجل بأن يكون هو ممثل دور السلبية فى الحركة الوطنية ، كان يكتفى بأن يردد شعار (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) ، وهو فى نفس الوقت يعلن الولاء الكامل للملك فؤاد ، أكثر حكام مصر ولاء للانجليز ، ثم إنه يقبل الاشتراك فى كل وزارات الانقلاب ، مع رؤساء ووزراء من أصدقاء الانجليز ، ويؤمنون بالمفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال .

ولما كانت الوزارات التى اشترك فيها حافظ رمضان هى وزارات الانقلاب التى تفرضها السراى على البلاد بعد إقالة حكومات الوفد ، فقد كان من الطبيعى أن يكون حافظ رمضان من أعداء الوفد التقليديين . ومن هذا المنطلق ، دعا حافظ رمضان نفسه للشهادة ضد فؤاد سراج الدين عند محاكمته أمام محكمة الثورة .

الوفد ينجح بالفلوس :

وأنت يا سيدى القارىء لو أتيح لك بعد ربع قرن كامل من الزمان أن تقرأ شهادة المرحوم حافظ رمضان كما نقلتها صحيفة الأهرام الصادرة فى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣ ، لايسعك إلا أن تردد الحكمة المأثورة : شر البلية ما يضحك .. فأنت مع أقوال حافظ رمضان لاتستطيع أن تحدد عواطفك الإنسانية تماما ، وهل هذه الأقوال تدعوك إلى الضحك أم تدفعك للبكاء أم أنها تضحكك وتبكيك معا .

هذا الرجل الذى بارك الله فى عمره طويلا وأثقلت السنون كاهليه ، أخذ يتحدث عن السياسة فى مصر خلال الخمسين سنة السابقة على الثورة حديثا طويلا كانت المحكمة تستمع إليه فى ملل ظاهر ، ومن وقت إلى آخر كانت تلفت نظره فى رفق ، رعاية لكبر

---

(١) تم اختيار حافظ رمضان رئيسا للحزب الوطنى فى ٨ مايو ١٩٢٣ بواسطة اللجنة الإدارية للحزب وذلك أثناء وجود على فهمى كامل نائب رئيس الحزب فى أوربا ، ووجود أحمد لطفى وكيل الحزب فى تركيا .

سنه، أن يجيب على أسئلة المحكمة فيما يتعلق بالموضوع المطروح أمامها .. ولكنه ظل يتحدث، ويتحدث .

وكان حديثه عجبا .. ويمكن جمع شتات حديثه فى الآتى .. قال :

إن الوفد كان يخشى من الانتخابات ولكن الوفديين كانوا ينجحون بالفلوس - نتيجة التضليل والفلوس !.. وأنه فى عهد الوفد تكون هناك ديكتاتورية برلمانية .. ويدور بين رئيس المحكمة وبين الشاهد الحوار الآتى :

س : فى عهد الوفد بس والا فى كل عهد كان فيه ديكتاتورية برلمانية ؟

ج : الديكتاتورية بتاعة الوفد كانت قاسية .

س : وإيه هدفهم من كده مع أنهم كانوا يتكلمون عن الدستور واحترام الدستور وهم خارج الحكم ؟

ج : التضليل .. والفلوس .

س : كانوا بييجوا نتيجة التضليل والفلوس ؟

ج : مافيش شك .. هو معقول أن فيه ناس يطالبوا بالجلاء يقوم دول ماينتخبوش .. أنا كان بيشيلونى على الأكتاف أيام الانتخابات ، ومع ذلك سقطت ! (ضحك) .

وبطبيعة الحال ما كان يمكن لأى عاقل أو حتى أحمق أن يصدق مثل هذا القول ، أن الوفد يخشى خوض المعارك الانتخابية ، وأن مرشحى الوفد كانوا يكتسحون خصومهم بالتضليل والفلوس .. ولكنها المرارة التى كانت فى حلوق بعض أعداء الوفد التقليديين أمثال الشاهد ، ترجمها هو بأنه كان عندما يرشح نفسه فى الانتخابات ، كان يخدعه بعض المنتفعين منها، ويحملونه على الأكتاف بعد ابتزاز أمواله فإذا أزفت ساعة الحسم ، ألقوا به من حالق ، وتركوه طريح الأرض يكيل للشعب السباب ، لأن الشعب لايمنح ثقته لمن ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا سياطا تلهب ظهره ولو كان شعاره الدعوة للجلاء .

معاهدة ١٩٣٦ ..أعوذ بالله :

وقد تعرض حافظ رمضان إلى معاهدة ١٩٣٦ التى وقعتها جميع الأحزاب المصرية بزعامة الوفد (فيما عدا الحزب الوطنى) بعد الائتلاف الذى تحقق بفضل كفاح طلبة الجامعة فى ثورة ١٩٣٥ واستشهد فيها الكثيرون وعلى رأسهم عبدالمجيد مرسى وعبدالحكم الجراحى وغيرهما .

قال حافظ رمضان إنها النكبة التى نكب بها النحاس البلد .. وسأله عبداللطيف البغدادى :

س : مش قالوا عليها معاهدة شرف واستقلال ؟ ويجيب الشاهد مندفعا :

ج : أعوذ بالله .. ده أخبث مشروع ، وهو إحنا عارفين نخلص منه ، وأنا أعتقد أن الشيوخ والنواب اللى قبلوا المعاهدة لازم يحرموا من حقوقهم الوطنية ..

ويظهر أن رئيس المحكمة الذى كان لايخفى تهكمه بتوجيه هذا السؤال للشاهد كان لايزال متأثرا بميوله الفاشية التى اعتنقها كما كان الحال معى ومع بعض شباب جيلنا فى سنة ١٩٣٦ عند توقيع هذه المعاهدة ، إذ بهرتنا النازية والفاشية فى ألمانيا وإيطاليا بعدائها للديمقراطيات ومنها انجلترا التى كنا نعتبرها عدوتنا التى تحتل بلادنا بجيوشها.

إلا أن المؤرخ المنصف الذى نضج وعيه السياسى والوطنى ، لايملك إلا أن يقر بأن توقيع معاهدة ١٩٣٦ فى الظروف التى وقعت فيها قد حققت مزايا كثيرة افتقدتها مصر منذ بدء الاحتلال .

يلخص الدكتور عبدالعظيم رمضان - وهو المؤرخ المتخصص فى تاريخ مصر الحديث - هذه المزايا بقوله : (١)

«إن أهم ما حققته هذه المعاهدة هو إلغاء الامتيازات الأجنبية التى كانت عقبة فى سبيل تقدم البلاد وعدوانا محسوسا على سيادة الدولة وكرامة الأمة وقد أوجدت فى البلاد تفرقة عنصرية بين الأجانب والمصريين كتلك التى توجد الآن فى جنوب أفريقيا . وبإلغائها تحررت مصر من القيود التى كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على جميع المقيمين فى مصر وأصبح فى إمكانها وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة ، وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة كما حققت المساواة بين المصريين والأجانب لأول مرة منذ القرن التاسع عشر .

وقد أتاحت هذه المعاهدة - إلى جانب إلغاء الامتيازات الأجنبية - سحب جميع العسكريين من الجيش المصرى، وإلغاء إدارة الأمن العام الأوربية، وخروج العنصر الأوربى من البوليس وكذلك الاستغناء عن المستشارين الإنجليزيين القضائى والمالى اللذين كانا يسيطران على وزارات العدل والداخلية والمالية، وأصبحت المسئولية عن أرواح الأجانب للحكومة المصرية ولم تعد انجلترا تنتحل لنفسها هذه المسئولية لتتذرع بها للتدخل فى شئون البلاد، كما هيأت المعاهدة لمصر التمتع باستقلالها الخارجى إلى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى الحرب الكورية سنة ١٩٥٠، فكانت الدولة الوحيدة من خارج المعسكر الشيوعى التى تتخذ هذا الموقف وتبعتها فى ذلك الهند...».

---

(١) مصطفى النحاس بين الحقيقة والتزييف بقلم الدكتور عبدالعظيم رمضان، العدد الأسبوعى لجريدة الجمهورية بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٧٧، ص ٥ .

هذه هي بعض المزايا التي حققتها معاهدة ١٩٣٦ وقتئذ وهي وإن لم تكن قد حققت كل أماني مصر القومية في الجلاء والوحدة، إلا أنها كانت بضع خطوات كبيرة على الطريق.. وبالرغم من ذلك فإن مصر بعد أن حصلت على هذه المكاسب فقد ظل باب الجهاد مفتوحاً أمام المصريين للمطالبة باستقلال مصر الكامل... وهذا ما حدث تماماً.

فعندما عاد الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ وفشلت المفاوضات بين مصر وبريطانيا التي تمسكت بنصوص معاهدة ١٩٣٦، لم تتردد الحكومة في إلغاء هذه المعاهدة.

ووقف مصطفى النحاس في ٨ أكتوبر ١٩٥١ في مجلس النواب المصري ليقول عبارته الخالدة:

«من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦، ومن أجل مصر أطالبكم بإلغائها».

أجل: من أجل مصر وقع مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ .

ولولا معاهدة ١٩٣٦ ماكان يمكن لجمال عبدالناصر وزملائه ـ الذين قاموا بالثورة ـ من أبناء الفقراء أن يلتحقوا بالمدرسة الحربية ويتخرجوا فيها ضباطا (١).

ولولا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ .

الفدائيون وإلغاء المعاهدة:

ويستطرد حافظ رمضان في شهادته أمام محكمة الثورة بخصوص إلغاء حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فيقول ما خلاصته:

كانت حكومة الوفد ألغت المعاهدة.. أنا قلت الآن مفيش مفر من الطاعة.. والموافقة على الإلغاء، وقعدت أدور إيه الاحتياطات اللي عملتها الحكومة ما وجدتش، وكان فيه شبان جايين يتطوعوا فعملنا كتيبتين وكان فيه ضباط من الجيش بيدربوهم.. فيه جدع اسمه حسين عنان (من رجال حزبه) جاني وقالي مافيش فلوس فأنا أعطيته اللي عايزه وجاب قنابل وبلغني بعد ذلك أن أحسن كتائب كانت كتائب مصطفى كامل، وأنا وجدت أن الحالة تتطور من سييء إلى أسوأ وبلغني أن الحكومة مش عاوزة دوشة القنال.. وكان فيه كتيبة رجعت فعلا بفعل السلطات المحلية مش بفعل الانجليز..!.

ويسأله البغدادي:

س: السلطات المحلية كانت بتأخذ أوامر من الحكومة علشان مضايقة الفدائيين؟.

ج: طبعاً.. ووجدت انشقاقاً غريباً، الحكومة في ناحية.. والملك في ناحية.. هذا هو ما أدلى به حافظ رمضان أمام محكمة الثورة، وهي كلمات في غنى عن أي تعليق، لأن التاريخ يدمغها بالكذب والتلفيق والنفاق.

---

(١) اعترف الرئيس أنور السادات بذلك في حديث له بالتليفزيون المصري في شهر أغسطس ١٩٧٧ .

وليس صحيحا ماذكره د. جمال العطيفي في مقال له بجريدة الأهرام عدد ١٩٧٧/٩/١٩ بأن حافظ رمضان قد قرر أمام محكمة الثورة أن إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ لم يكن إلا مسرحية سياسية ولعل ماذكره كان صدى لمكنون نفسه هو..

قصة خرافية عن تأليف الوفد:

ومن الطريف أن حافظ رمضان يروى فى شهادته أمام محكمة الثورة قصة طريفة عن كيفية تأليف الوفد المصرى.. قال بالحرف الواحد:(١)

قامت الحرب العالمية الأولى وكل أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطنى كانوا معتقلين وانتهت الاعتقالات وخرجنا لقينا أن انجلترا أعلنت الحماية على مصر.

وفى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وانجلترا عارفة أنها اعترفت أن مالهاش مزايا فى مصر وكان فيه معاهدة بهذا المعنى، فقالت إن حقوق مصر المستمدة من الفرمانات تبقى تحت يدى إلى مابعد الحرب.

وهنا تشكل الوفد، كيف تشكل؟، أنا عندى مذكرات ألفها رئيس الجالية الفرنسية فى مصر وكان له علاقة بكبار الرجال، فهذا الرجل جاءنى وقال لى إحنا فى نهاية الحرب والأتراك اللى بيهاجموا مصر تراجعوا ومش ممكن أن الألمان يمشوا، إحنا يافرنساويين اشتغلنا ومصطفى كامل كان يلجأ إلى فرنسا وينادى فيها بجلاء الانجليز عن مصر، فإحنا نرى أن الحكومة الفرنسية مش بعيد أنها توافق على الحماية ولكن ليست لنا مصلحة فى إعلان الحماية، فإلحقوا اعملوا وفد يسافر إلى الجهة اللى كانوا حيعملوا فيها المؤتمر، قلت له نعمل وفد من الحزب الوطنى قال لى لا.. لأ شوف طريقة ثانية، ففكرنا فى سعد زغلول لأن له صفة نيابية وكان وكيل الجمعية التشريعية، وأنا كنت أعرف سعد وأعرف إن شعوره كويس قوى، ولما تقدم للانتخابات الحزب الوطنى ساعده، فقلت: الراجل ده مدين لنا، ثم إنه وزير سابق وكنت أعرف إن كرومر قال عنه أنه بيتجه بعيد قوى عن (الكارير) بتاعه، وفكرت كمان فى محمد محمود وإسماعيل صدقى.

جراب الحزب الوطنى مخروق:

وأخذت سعد وقلت له يظهر أن الهدنة جاية وأن انجلترا بتلعب لعبة وحتوافق عليها فرنسا، فلابد نعمل وفد ونسافر ندافع عن حقوق مصر، قعد يفكر وبعدين قالى: ماتعتمدش على جراب الحزب الوطنى.

رئيس الجلسة: يعنى إيه؟.

---

(١) هذه الأقوال منقولة حرفيا من جريدة الأهرام عدد ١٩٥٣/١٢/٢٠ ص ٤ عمود ٦، ٧.

الشاهد: يعنى أن جراب الحزب الوطنى مخروق، فبلاش تعتمد عليه، وبعدين قال لى نفكر.. فرحت لرئيس الجالية الفرنساوية فقال لى أنا حاشوف حيلة.. وبعد أسبوع إذا بسعد يشكل الوفد، والحكاية كانت غريبة لأنه أخذ النحاس وحافظ عفيفى على أساس أنهم من الحزب الوطنى، ولكنى مـا كنتش عـارف إنهم فى الحـزب الوطنى ويجـوز أن شعورهم كان وطنى!.

بعد مدة بعيدة أنا سألت رشدى: أنت دفعت سعد على أنه يقبل تشكيل الوفد ـ قال لى لولاى أنا هو كان قدر يجمع توكيلات ـ وكان قبل كده راح مع عدلى وقابلوا المعتمد البريطانى وكلموه فقال لهم إن القرآن بيقول: اصبروا إن الله مع الصابرين.

والحزب الوطنى هيج الشعب:

ورشدى كان متألماً فرحنا له وقلنا له إزاى تقبل موقفين متناقضين، أنت كنت قائمقام عند الخديو عباس ورئيس وزارة فى عهد حسين كامل، إزاى تقبل الموقف ده، ورشدى أكد لى أنه هو اللى مكن سعد باشا من هذا، ثم اعتقل سعد فى مالطة فرجال الحزب الوطنى عملوا العجايب علشان يهيجوا الشعب ويقوموا الدنيا على الانجليز فقامت حركة .... سكك حديد قطعت، طرق قطعت، وبعض المديريات أعلنت استقلالها.. حدثت حوادث غريبة!.

هذه هى شهادة حافظ رمضان كما وردت على لسانه حرفيا، وهو يروى ذكرياته عن كيفية تأليف الوفد وعن زعامة سعد وكيف أن رئيس الجالية الفرنسية اقترح على حافظ رمضان تأليف الوفد والسفر إلى المؤتمر، وكيف أن سعد اقتبس الفكرة وأنه (أى الشاهد) فوجىء بسعد يؤلف الوفد، وكيف أن رشدى وعدلى كانا قد قابلا المعتمد البريطانى قبل ذلك للحديث فى نفس مطالب مـصـر فـرد عليـهم بآية من القـرآن الكريم بأن الله مع الصابرين.. وكيف أن الحزب الوطنى بعد اعتقال سعد هيج الشعب وأقام الدنيا على الانجليز، فقطعت السكك الحديدية والطرق واستقلت بعض المديريات.. وقامت ثورة ١٩١٩ .

ولاشك فى أن هذه الشهادة فى حاجة إلى أن يفسرها لنا أحد المؤرخين المتخصصين أو الأطباء النفسيين، أحدهما أو كلاهما.. كل فى حدود اختصاصه!.

النحاس.. خائن، وجاهل، وأنانى:

كان حافظ رمضان يدلى بشهادته أمام المحكمة قفزا.. كان مثل (الكانجرو) فى استراليا لا يسير أبدا، ولكنه يقفز دائما.. فهو يحدثك عن الخديو عباس الثانى وكيف أنه كان (بقالا) ثم يتحدث عن ذكرياته عندما قابل (أتاتورك) فى تركيا سنة ١٩٢٢ ثم يقفز

فجأة إلى اغتيال أحمد ماهر سنة ١٩٤٥ وكيف كانت (مصيبة) عندما قرر المتهم فى التحقيق أنه من شباب الحزب الوطنى، وكيف أنه نفى ذلك للنقراشى.. ثم يقفز إلى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكيف أنه اقترح عدم قبول الإنذار البريطانى ولكن جميع رؤساء الأحزاب لم يوافقوا على طلبه إلا مصطفى النحاس الذى ساعده على ذلك لأنه رفض تشكيل وزارة من جميع الأحزاب (وده دليل أنه لازم كان معتمد على قوة فى أنه لايقبل إلا تأليف وزارة وفدية، أو على الأقل قرينة) فيسأله رئيس المحكمة يمكن كان فى فكرته أنه مايقدرش يتعاون مع حد من غير حزبه، ويجيب الشاهد إن النحاس قال أنا لا أشكل إلا وزارة وفدية.. ويستطرد فيقول إن الزعماء رجعوا لفكرتى وكتبنا كلمتين قلنا الانذار مخالف للمعاهدة وللدستور والنحاس مضى وأنا مفهمتش الحكاية دى.. نهايته روحت.. وبالليل استدعونى تانى إلى السراى فوجدت الدبابات محاصراها وحصل كيت وكيت، وأنا فلتت منى كلمة قلت الحرس بتاع السراى كان فين، قالوا دول لووا ذراع النجومى وأخذوا المسدس بتاعه، فقلت لهم لازم نجيب لهم كلبين أرمنت علشان يشيلوا الحرس كله. (ضحك).

ويظهر أن رئيس المحكمة كان قد استظرف الشاهد وسأله عندما ردد مبدأ حزبه (لامفاوضة إلا بعد الجلاء) قائلا:

س: حتتفاوضوا إزاى بعد الجلاء؟.

ويجيب الشاهد:

ج: طلعت نكتة مرة أطلقها ناس اشتغلوا بالسياسة وقالوا إن المفاوضة تكون لإرجاع الانجليز! ثم يقفز الشاهد مرة أخرى إلى الخلف، فيتحدث عن لجنة ملنر ومفاوضات سعد معه ويروى شيئا عن سعد وعدلى، ويستطرد فى مثل هذا الحديث بدون ترتيب حتى يسأله رئيس المحكمة:

س: بينك وبين النحاس حاجة؟.

ويجيب الشاهد:

ج: أنا يمكن بأعتبره راجل طيب، ولكن النقراشى يروح مجلس الأمن، فيبعت النحاس تلغراف يقول إن الوفد لايمثل الشعب المصرى.

س: يعنى بتعتبرها خيانة أو طعن فى ظهر الوفد؟.

ج: خيانة جايز، أنانية جايز، جهل جايز، وأنا هاجمت السيد مصطفى النحاس فى الوقت ده فقامت صحافة الوفد شتيمة فى حافظ رمضان.

قصة برقية مجلس الأمن:

وكان حافظ رمضان يقصد بقوله البرقية التي أرسلها مصطفى النحاس إلى مجلس الأمن عندما قررت وزارة النقراشي في منتصف سنة ١٩٤٧ عرض القضية المصرية على مجلس الأمن بموجب عريضة رسمية أرسلتها الحكومة إلى المجلس.. وقد جاء في هذه البرقية (إن الوفد المصري ينكر على هذه العريضة وجهة نظر الشعب وأن الحكومة تتصرف وفقا لما تمليه سياسة رجعية وإقطاعية رفضها ولازال يرفضها بكل قوته شعب وادي النيل كما أن شكوى الحكومة إلى المجلس لايمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية وأن المفاوضات التي جرت من قبل ولدت الكثير من الخلط والغموض) (١)، وقد استغلت أحزاب الأقلية المناوئة للوفد وقتئذ هذه البرقية وأخذ الرجعيون يهاجمون الوفد ورئيسه ويتهمونه بالأنانية وإهدار مصالح البلاد.

إلا أن هذا الموقف الذي اتخذه مصطفى النحاس وقتئذ وآزرته فيه جميع القوى الوطنية في البلاد قد أثبت بما لايدع مجالا للشك أن مصطفى النحاس كان زعيما لايفرط في حقوق مصر ولا في المبادىء والأهداف التي ارتضاها شعب وادي النيل جميعه، وأنه ومن حوله من رجال وعلى الخصوص فؤاد سراج الدين ـ الذي أحرج النقراشي في مجلس الشيوخ بخصوص طلبه من الحكومة عزل حاكم السودان الانجليزي ـ أثبت أنه كان يقظا للمؤامرات التي كانت تدبر بليل لأماني الشعبين المصري والسوداني (وادي النيل) وإليكم القصة:

كان النقراشي قد استقال في سنة ١٩٤٦ بعد موقعة كوبري عباس المعروفة والتي اعتدى فيها رجال الأمن والقوات البريطانية على طلبة الجامعة، وخلفه إسماعيل صدقي الذي كان يبغضه الشعب ـ رغم ذكائه ودهائه ـ وقد حاول إسماعيل صدقي عقد معاهدة مع الانجليز عرفت وقتئذ باسم (صدقي ـ بيفن) وكان مشروع هذه المعاهدة يعتمد على وعد بجلاء الانجليز عن مصر خلال ثلاث سنوات بشرط ربط مصر بالدفاع المشترك مع بريطانيا في أي حرب تخوضها، وكانت البلاد قد أجمعت على رفض الدفاع المشترك، لأنه تحالف مع الاستعمار وإقرار بتبعية مصر للمستعمر، كما أن مشروع المعاهدة لم يمس موضوع السودان، وقد صرح الحاكم الانجليزي للسودان أن صدقي قد أخبر بيفن بأن المعاهدة ليس فيها مايقيد حق السودانيين في تحقيق استقلالهم (أي عدم الوحدة مع مصر) بالرغم من أنه صرح في مصر بعكس ذلك.

ولكن القوى الوطنية المتيقظة والمتحمسة استطاعت أن تطيح بوزارة إسماعيل صدقي

(١) المصري ٢٠ يوليو ١٩٤٧.

بعد أن وقع هو ووزير الخارجية (إبراهيم عبدالهادى) وهو وكيل الحزب السعدى وقعا المعاهدة بالأحرف الأولى من اسميهما.. وسقطت وزارة إسماعيل صدقى بعد الاضطرابات التى عمت مدن مصر وسقط فيها الكثيرون من القتلى والجرحى، وقد نظم هذه الاضطرابات الهيئات الوطنية وعلى رأسها الوفد والحزب الوطنى.

وبعد سقوط حكومة إسماعيل صدقى عهد الملك فاروق إلى النقراشى بتأليف الوزارة الجديدة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٦ أى بعد عشرة أشهر فقط من حادث كوبرى عباس وكان هذا تحديا من السراى للشعب فضلا عن أن النقراشى كان رئيسا للهيئة السعدية التى وقع وكيلها إبراهيم عبدالهادى وزير خارجية صدقى، بالحروف الأولى من اسمه مشروع معاهدة صدقى بيفين التى ثار من أجلها الشعب، وذلك بموافقة الحزب السعدى بطبيعة الحال.. وبموافقة مجلس النواب الذى كانت أغلبيته من السعديين والدستوريين، والذى استمر بعد سقوط صدقى مؤيدا لوزارة النقراشى.

ولما كان النقراشى وقتئذ لاتسانده أى قوة شعبية إلا أعضاء مجلس النواب الذى كان لايمثل الأمة، فقد شعر بأنه لايستطيع أن يبرم أى اتفاق أو معاهدة مع الانجليز يرضى عنها الشعب خصوصا بعد أن تفاوض فعلا مع الانجليز مفاوضات غير رسمية.. وأراد النقراشى أن يخدع البلاد فجند جميع وسائل الدعاية لكى تروج بأنه سوف يطرح قضية مصر على مجلس الأمن كما عرضتها سوريا ولبنان من قبل..

وما كان للشعب أن ينخدع بذلك فقد كانت وزارة النقراشى مكونة من السعديين والدستوريين فكان استمرارا لوزارته التى سبقت وزارة إسماعيل صدقى بفارق بسيط هو عدم اشتراك حزب الكتلة فيها، كما كانت فى الوقت نفسه استمرارا لوزارة إسماعيل صدقى التى كان وكيل الحزب وزير خارجيتها ووافق بهذه الصفة على معاهدة أقرت الدفاع المشترك ومبدأ عدم وحدة وادى النيل.. ما كان الشعب لينخدع أو يقبل أن يعرض النقراشى القضية على المحافل الدولية، لأنه لو فشل أمام مجلس الأمن يكون بذلك قد سد طريق الكفاح أمام الشعب بمقولة أن القضية قد عرضت على الأمم المتحدة ورفضتها، وأن عرض هذه القضية كان من حكومة مصر الرسمية، بالرغم من أنها لم تكن تمثل الشعب.

وهذا ماحدث تماما، فقد وقف النقراشى فى محاولة للاستهلاك المحلى والدعاية فى مصر ليقول فى خطبته بلهجة مسرحية:

أيها القراصنة.. اخرجوا من بلادنا!.

وبالرغم من أن النقراشى فى محاولة يائسة منه قد حاول التقرب من أمريكا فعين خبيرا أمريكيا ليقوم بمهمة الدعاية للوفد المسافر إلى الأمم المتحدة برئاسته، وبالرغم من أن النقراشى أخذ يمالىء أمريكا بقوله أنه بعد خروج الانجليز من مصر فسوف يحضر إلى مصر خبراء أمريكيين .. أمريكيين فقط [1].

وبالرغم من تصريحات ممدوح رياض وزير التجارة وعضو الوفد بأن إجابة مطالب مصر سوف تخدم المصالح الأمريكية، وبالرغم من مهاجمة النقراشى وجميع أعضاء الوفد للدول الشيوعية.. إلا أن أمريكا قد هاجمت فى صحفها قضية مصر فى حملة دعاية مكثفة عنيفة، اللهم إلا صحيفة (نيويورك تايمز) التى كانت أكثر اعتدالا والتى كتبت رأى الحكومة الأمريكية شبه الرسمى وقتئذ تقول:

«إن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتأييد مطالب مصر أو جلاء الانجليز عنها.. ولا إلى التصويت ضدها وأن مصلحتها فى تأجيل البت فى النزاع» [2].

وقد قدم مندوب البرازيل لمجلس الأمن اقتراحا يوصى بعودة الطرفين مصر وانجلترا للمفاوضة من جديد.

كما قدم مندوب (كولومبيا) اقتراحا آخر يوصى أيضا باستئناف المفاوضات بين حكومتى مصر وانجلترا بشرط أن تقر انجلترا بسحب جنودها من مصر، مع عزل مسألة السودان عن المسألة المصرية.

وقد ثبت بعد ذلك أن ممدوح رياض أحد وزراء النقراشى وعضو الوفد الوزارى إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد طلب من مندوب البرازيل تقديم هذا الاقتراح بخط يده وذلك فى محاولة يائسة من النقراشى بعدم إراقة ماء وجهه أكثر مما حدث.

ولقد نشرت جريدة (المصرى) فضيحة الاقتراح الكولومبى كاملا بعد أن استطاع بعض الدبلوماسيين العرب الحصول على مسودة المشروع بخط يد ممدوح رياض نفسه.. وقد أمرت نيابة الصحافة التى كان وكيلها الدكتور جمال العطيفى بحبس الأستاذ أحمد أبوالفتح وقتئذ ثم حفظت القضية لوجود مسودة المشروع تحت يد المتهم [3].

وقد انتهت هذه المأساة بأن قرر مجلس الأمن بناء على طلب أمريكا على إبقاء المسألة مدرجة فى مجلس الأمن، بدون نصر أو هزيمة، لا للشاكى ولا للمشكو فيه!.

(١) جريدة الأهرام عدد ١٣/٦/١٩٤٧.

(٢) نيويورك تايمز فى ١/٩/١٩٤٧ والمصرى فى ٣/٩/١٩٤٧.

(٣) كان المرحوم الأستاذ محمد أحمد محجوب النائب السودانى (رئيس الوزراء بعد ذلك) موجودا بهيئة الأمم المتحدة وشاهد الورقة التى بها مسودة المشروع الكولومبى تسقط من جيب المرحوم ممدوح رياض فالتقطها وأرسل بها إلى جريدة المصرى وأحدث نشرها ضجة كبرى وقتئذ.

هكذا خذلت أمريكا الحكومة المصرية وقتئذ عند لجوئها إلى مجلس الأمن بالرغم من أن هذه الحكومة قد أراقت ماء وجهها لاجتذاب أمريكا إلى جانبها، وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تحاول أن تتقرب من الدول التى سادها النفوذ البريطانى قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت النجم الصاعد بين الدول العظمى وتعمل على أن ترث النفوذ البريطانى فى هذه الدول خصوصا فى منطقة الشرق الأوسط عن طريق آخر خلاف الاحتلال العسكرى.. ولكن أمريكا ما كانت تستطيع أن تؤيد إحدى حكومات هذه الدول إلا إذا كانت الحكومة تمثل الشعب تمثيلا صادقا.. ولم تكن حكومة النقراشى تمثل الشعب المصرى وقتئذ فى قليل أو كثير.

ومن ذلك يبدو واضحا أن مصطفى النحاس كان يؤدى واجبه الوطنى كزعيم لهذه البلاد بأن ينبه الرأى العام العالمى إلى أن حكومة الأقليات المفروضة على البلاد بالقمع والإرهاب لا تكون ترجمانا صادقا لمطالب الوطنية ولاتستطيع أن تحمل عبئها عن طريق المفاوضة أو الاحتكام ـ ولو كانت حكومة النقراشى جادة فيما فعلته لقامت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى للسودان (كما طلب منها النحاس رسميا) وعندئذ كانت تذهب إلى المجتمع الدولى ممثلا فى مجلس الأمن والحق الدولى فى جانبها.. كما أن النحاس قد طلب إلى شعب وادى النيل فى بيان رسمى: (أن ينظموا صفوفهم ويقاوموا عدوهم وأن يطرحوا كل من يتجر باسم الوطنية أو الدين... فإن لم يستجب الانجليز لطلبهم فهيئوا أنفسكم لإرغامهم).

هذا هو الموقف العظيم لمصطفى النحاس باشا بعد مهزلة المشروع الكولومبى والذى اعتبره حافظ رمضان خيانة أو جهلا أو أنانية.

وتنتهى بذلك شهادة حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ورافع شعار لا مفاوضة إلا بعد الجلاء بعد أن أثنى على الثورة مثنى وثلاث ورباع، وقرر أنها كانت عملية جراحية لاقتلاع الفساد، وأنه قال لنفسه قبل قيام الثورة أنه لابد من انقلاب أو ثورة لإصلاح الحال.

ولا أظن أن أعضاء المحكمة أنفسهم قد فهموا شيئا مما قاله الشاهد أو حاول قوله بسبب هذه المتاهات التى سلك بها الشهادة.

أهم ما فى الأمر أنه لم يشهد بكلمة واحدة ضد المتهم.. فؤاد سراج الدين وإنما كانت شهادته مجرد كلمات مبهمة مرسلة ضد الوفد... والوفد فقط.

وبعد أن انتهى الشاهد من الإدلاء بأقواله... سأل رئيس المحكمة فؤاد سراج الدين:

س: المتهم مش عاوز يسأل الشاهد؟.

ج: لا يا فندم..

س: مش عاوزين تفسروا الطعن بتاعه فى الوفد؟.

ج: هو ماقالش حاجة محددة.. وطول عمره كان مخالف للوفد زى ماهو معروف وآراؤه بالنسبة للوفد آراء شخصية.

ويعقب حافظ رمضان فيقول:

ـ طيب كويس... وده مفهوم ضمنا..

وشكرا لمحكمة الثورة.. لقد أتاحت للأجيال الجديدة أن ترى من صفحات محاكمة فؤاد سراج الدين نموذجا بشريا عجيبا لأحد زعماء الماضى الذين تلخص جهادهم فى كراهية الوفد فى شخص زعيمه مصطفى النحاس..

مكرم عبيد وكتابه الأسود!

أشرنا فى بدء الحديث عن محاكمة فؤاد سراج الدين أن جريدة أخبار اليوم نشرت أن مجلس قيادة الثورة قد قرر تقديم فؤاد سراج الدين لمحاكمته أمام محكمة الثورة وذلك قبل أن تتقرر فعلا هذه المحاكمة، وأن الجريدة قد أضافت أنه ينتظر أن يؤدى الشهادة أمام المحكمة عدد من السياسيين القدامى منهم مكرم عبيد ونجيب الهلالى، وأن شهادة كل منهما سوف تنصب على الادعاء المنتظر توجيهه لسكرتير الوفد وهو «إفساد الحياة السياسية».

ومن الطبيعى أن أخبار اليوم وقتئذ لم تكن تعرف الغيب أو تقرأ الفنجان، ولكن الواضح أن بعض أعضاء المجلس أنفسهم، هم الذين أوحوا إلى الأخبار بالتقديم لهذه المحاكمة والترويج لها، وأن السياسيين القدامى الذين دعوا للشهادة ضد المتهم قد اختارهم المسئولون أو مستشاروهم من بين خصوم الوفد التقليديين أو الحاقدين عليه ممن كانوا فى صفوفه وانسلخوا عنه لكى ينضموا إلى معسكر خصومه، وهؤلاء الخصوم كانوا: القصر ومن يتبعه من زعماء الأقليات.. والانجليز.

وكما سبق أن ذكرنا، أن الكثيرين من السياسيين القدامى قد مثلوا أمام محكمة الثورة وأدوا شهادتهم فيما طلب منهم أن يذكروه بخصوص ظروف الحياة السياسية قبل الثورة حينما كان الوفد يتربع على عرش السياسة فى مصر، سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة.

والحق يقال، أن بعض هؤلاء الشهود أبوا أن ينقادوا بحكم خصومتهم فيضعوا على كاهل الوفد أوزارا كان بريئا منها.. هؤلاء البعض أدوا الشهادة بعد أن أخضعوا ألسنتهم لضمائرهم فأنصفوا، إلى حد كبير الوفد وزعيمه وقادته وخصوا بإنصافهم المتهم فؤاد

سراج الدين.. هؤلاء الشهود، وكان فى مقدمتهم المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين.. هؤلاء بعد أن حلفوا اليمين بأن يؤدوا شهادتهم بالحق والصدق، وأصبحوا بين يدى الله، والتاريخ خلعوا عن أنفسهم رداء خصومتهم السياسية التقليدية، وظهروا على حقيقتهم عمالقة لايخشون إلا الله والوطن والتاريخ! أما الآخرون الذين لم يستطيعوا أن ينزعوا عن أنفسهم رداء الخصومة والعداوة والبغضاء، فقد تقيأوا أحقادهم فى المحكمة على الوفد وزعيمه وسكرتيره وقادته، ما شاء لهم الهوى أن يتقيأوا... ولكن والحق يقال، إن هؤلاء الشهود قد التزموا عفة الكلمة فيما قالوا أمام المحكمة ولم يخدشوا فيما ذكروه الحياء العام.

أما مكرم عبيد، فهو الشخص الوحيد بين هؤلاء الشهود الذى تجرد من جميع ثيابه.. الثياب المعنوية التى تستر الضعف البشرى للإنسان من حقد وكراهية ودجل وكذب ونفاق.. تجرد من هذه الثياب وأظهر عورته للناس وللوطن وللتاريخ، فى غير ما خجل أو حياء....

لقد هتك الرجل عرض الكلمات.. واستباح الحرمات... وكذب على الأحياء والأموات.

ولقد أدى مكرم عبيد شهادته أمام المحكمة على مدى ثلاثة أيام كانت أطول من ليل الشتاء، أخرج خلالها كل ما فى جعبته من شتائم وسخائم، وانتقى كل ما فى قواميس اللغة من سجع وجناس، وهو الفن الذى برع فيه وخدع به الناس حينا من الدهر لم يكن فى تاريخ مصر شيئا مذكورا.

لقد أدى شهادته فى حركات تمثيلية ممجوجة كانت تثير الضحك والإشفاق معا، كالمهرج الذى يؤدى دوره فى حلبة السيرك، ولكن مع فارق كبير.. أن مهرج السيرك فى حركاته البهلوانية يؤدى فى تمثيله رسالة إنسانية كبرى فهو يقدم للمشاهدين عبرة الحياة ممزوجة بدموع الأيام، إن مهرج السيرك يعرض مأساة الحياة بصدق وأمانة فى حركات تثير ضحكات الصغار ولكنها أحيانا تستنزف دموع الكبار، ولكن مهرج السيرك وهو فى حلبة التمثيل، رغم التعاسة التى يمثلها، يظل خفيف الدم والظل والروح، وهو دائما محاط بحب جمهور المشاهدين، وعطفهم ويحظى بتصفيقهم.. الصغار والكبار على السواء..

أما مكرم عبيد فلم يكن يشبه مهرج السيرك إلا فى ثيابه، وبعض حركاته مفتقدا خفة الدم والظل والروح، بالرغم من أنه نجح فى أن يثير ضحك المحكمة والمشاهدين فى كثير من الأحيان!.

تلمس ذلك وأنت تقرأ شهادته فى صحيفة (الأهرام) الصادرة فى ١، ٢، ٣ يناير ١٩٥٤ بما كان يثبته مراسل الجريدة بكلمة (ضحك) بين قوسين بعد كل فقرة من فقرات شهادته.

عندما مثل مكرم عبيد أمام محكمة الثورة أول مرة يوم الخميس ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ استهل شهادته بالكلمات الآتية:

ـ «حضرات القضاة.. قضاة الثورة.. أشكركم وأشكر الله تعالى الذى هيأ لى ولكم فرصة التطهر ثم التطهير، تمهيدا للتحرير، يسألنى المدعى لماذا تركت الوفد.. أنا تركته لهذا المعنى، للتطهير تمهيدا للتحرير، فالوفد قام أولا لأغراض محددة، وهى أولا محاربة الاستعمار وتحقيق الاستقلال.. ثانيا أن يكون الحكم دستوريا وديمقراطيا.. ثالثا أن تتوافر للحاكم نزاهة الحكم.. وهذه الأغراض الثلاثة هى التى فصلتنى ولم يفصلنى سواها.

قلت إن السبب الأكبر والأخطر الذى تركت الوفد من أجله هو محاربة الفساد، هذه المحاربة من يقوم بها الآن؟، يقوم بها رجال الجيش الذين يؤثرون المحاربة على المواربة ولهذا سررت لأنى أمامكم، لكى يتيسر لى إبداء رأيى فى ثورتكم، يقال أن ثورة ١٩١٩ ماتت، ولكن هذه الثورة قد قام بها جيشنا الباسل... نعم قمتم بثورتكم شعبا وكانت ثورة الشعب جيشا.

ثرنا فى ثورة ١٩١٩ واستشهد من استشهد، وكنا جيشا أعزل نحارب ونتقدم إلى الأمام مستشهدين، ثم استطرد بنا الزمن وجاء الجيش، وكانوا يظنون أن الجيش فى يد السمسار الأول «فاروق» وكان هو دائما يهددنا ونحن فى الوزارة بالجيش.. أنا معايا الجيش.. فبتر الجيش رأس الفساد وكان هو الذى خلعه، ولعلنى أول من ناديت بوجوب إعلان الجمهورية فى لجنة الدستور، بعد عزل فاروق وإقامة الأوصياء!.[1] .

وقد شاءت رحمة الله أن تقوموا أنتم بتطهير البلاد من فاروق ومن يسير على النمط الذى كان يستعمله، ثم طهرتم البلاد من الملكية، والآن تطهرونها من الفساد، فالحمد لله، ثم الحمد لله، وألف مرة الحمد لله!».

بهذه الكلمات استهل مكرم عبيد كلماته أمام محكمة الثورة لكى تكون المدخل إلى شهادته، ولكى يتابع بالأسلوب البيانى نفسه والكلمات الطنانة الرنانة بما حوته من نفاق واضح غير مستور، هذه الشهادة التى نفث فيها سموم حقده على غريميه الكبيرين.. مصطفى النحاس، وفؤاد سراج الدين، وقبل أن نسترسل فى تقديم شهادته، يحسن بنا تعريف القارىء بشخصية الشاهد مكرم عبيد... رئيس (حزب) الكتلة الوفدية المستقلة وقتئذ.. فلا أظن أن هذا الجيل يعرف عنه إلا أنه كان سكرتيرا للوفد بعد أن تولى زعامته

(١) كانت حكومة محمد نجيب قد اختارت مكرم عبيد عضوا فى اللجنة التى شكلتها برئاسة على ماهر بعد حل الأحزاب وإلغاء دستور ١٩٢٣ لوضع دستور جديد.

مصطفى النحاس فى سنة ١٩٢٧ عقب وفاة المغفور له سعد زغلول، وأنه اختلف مع النحاس فى أواخر سنة ١٩٤٢ ففصله الوفد من العضوية والسكرتارية معا، كما فصله مجلس النواب من عضويته بعد أن رفع إلى الملك فاروق فى سنة ١٩٤٣ عريضة طبعها فى كتاب أسماه (الكتاب الأسود) ملاه بالطعن فى رئيس الوفد وقادته ووزرائه ونوابه وجمهوره..

هذا هو ما يكاد يعرفه رجال هذا الجيل.

فمن هو مكرم عبيد؟.

مسلمون .. وأقباط:

كانت أمجد النتائج التى حققتها ثورة ١٩١٩ بزعامة سعد زغلول هى تحقيق الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط فى مصر وذلك بفضل الوطنية الصادقة والوعى الذى أنضجته هذه الثورة فى وجدان هذا الشعب من مسلمين وأقباط، فألفت المحبة بين قلوب الفريقين بعد تجارب مريرة وصراعات عنيفة بينهما أذكى أوارها المحتلون بدسائسهم التى كانت تهدف إلى التفرقة، وساعد على إذكاء نار الفتنة جهل بعض المتعصبين (الذين لاتخلو طائفة من سخافاتهم) وبعد تاريخ مشحون بالذكريات الأليمة لما حدث بين المسلمين والأقباط، منذ أن كان الشيخ عبدالعزيز جاويش وهو أحد غلاة المتعصبين المسلمين، يهاجم الأقباط فى صحف الحزب الوطنى ـ بعد وفاة مصطفى كامل ـ وينعتهم بكلمات لايقرها المخلصون ويشمئز منها العقلاء، وكذلك بسبب مصرع بطرس باشا غالى على يد إبراهيم الوردانى الأمر الذى اعتبره الأقباط موجها إليهم جميعا وليس للوزير القتيل فقط، وكان من الطبيعى أيضا ألا يقف الأقباط مكتوفى الأيدى فأعلن بعضهم عن تأليف (الحزب المصرى) لكى ينضوى تحت لوائه أقباط مصر، وقد دعا بعض غلاة التعصب منهم فى المؤتمرات التى عقدوها فى ذلك الزمن السحيق فى أسيوط وبعض عواصم الوجه القبلى إلى تقسيم مصر بين الأقباط والمسلمين على أن يستقل الأقباط ببعض مديريات الوجه القبلى!.

وبينما كانت هذه الصراعات المؤسفة فى أوجها يذكيها الجهل والتعصب الأعمى، وتهدد الوطن بكارثة تتضاءل أمامها كارثة الاحتلال البريطانى..قامت ثورة ١٩١٩، وشعر سعد زغلول بما يتهدد هذا الوطن من جراء هذه المشاحنات الطائفية، فكان أول ما نادى به «الوحدة الوطنية»، كانت هذه دعوته الأولى قبل دعوته إلى الجلاء ووحدة وادى النيل....

وإذ اندلعت نيران الثورة وعمت أرجاء مصر دلتاها وصعيدها، انصهر هذا الشعب مسلموه وأقباطه في أتون هذه الثورة، وطرح الفريقان الحقد والتعصب، ولاقى الفريقان عدوهما المشترك «جيش الاحتلال» في ملحمة النضال والجهاد من أجل الحرية والاستقلال بما هو جدير بأي شعب عظيم له جذوره العميقة في الحضارة الإنسانية.. ذابت جميع الخلافات وأصبح أبناء الوطن الواحد إخوانا في الوطنية والإنسانية والكفاح من أجل تحقيق الأهداف التي ثاروا من أجلها... وفي غمار هذه الثورة كان زعماء الأقباط وعلى الأخص الزعماء الروحيين من الآباء القساوسة يدخلون المساجد بين جميع المسلمين ويعتلون المنابر فيها ويخطبون محرضين على الجهاد... كما كان زعماء رجال الدين الإسلامي وشيوخهم يدخلون الكنائس ويخطبون في المحراب مرددين الكلمات نفسها... وأصبح شعار مصر بعد ذلك:

«الدين لله... والوطن للجميع».

وقد أبلى زعماء الأقباط في مصر بلاء حسنا في الحفاظ على الثورة بعد أن حاول الانجليز قمعها بالبطش والإرهاب، فبعد أن قاد الانجليز سعد ورفاقه إلى المنفى الأول في (مالطة) تزعم الأقباط مع إخوانهم المسلمين جمع التوقيعات من جميع أفراد الشعب المصري من أسوان إلى الاسكندرية بتوكيل الشعب لسعد زغلول ورفاقه للمطالبة باستقلال مصر التام.

وقد اضطرت انجلترا إلى الإفراج عن سعد زغلول ومن معه بسبب تفاقم أحداث الثورة في مصر، ولكن سعد لم يعد إلى مصر بل توجه إلى باريس وظل يذكي روح الثورة وهو هناك ويستثمرها أمام الرأي العام العالمي خصوصا وقد أوصدت أبواب الأمل في وجه المصريين بعد أن تنكر الرئيس الامريكي ويلسون لمبادئه، وأقر مؤتمر الصلح الحماية البريطانية على مصر، وظنت انجلترا بأن مصر ستظل إلى الأبد محمية من محمياتهم أو إحدى مستعمراتهم وقد أقر المجتمع الدولي ذلك.. من أجل ذلك أقام سعد في باريس لكي يواجه في شجاعة وصبر هذا المجتمع الدولي، وكان هذا الرجل الذي جاوز الستين من عمره لا يكل من عقد الاجتماعات والخطابة والكتابة وإصدار البيانات ملتزما أمانة الوكالة عن البلاد التي عهدت إليه بالدفاع عن قضيتها.. وهو في نفس الوقت يذكي الثورة اشتعالا ويستثمر إجماع الشعب على المطالبة بحق بلاده في الحرية والاستقلال فكان دائم الاتصال بزملائه من أعضاء هيئة الوفد لكي يقوي عزيمتهم على قيادة الثورة رغم الاضطهاد الذي كان يلاحقهم في مصر من الحكومة وسلطات الاحتلال، فتزداد حدة الثورة وتعم المظاهرات والإضرابات البلاد من اقصاها إلى أدناها، ولم يرهب الشعب الأعزل مقاومة سلطة الاحتلال له بمحاولة قمع الثورة بقوات الاحتلال وأسلحتهم الفتاكة،

وقدمت مصر عشرات الألوف من الشهداء فى هذه الملحمة الخالدة من تاريخ الكفاح الوطنى، وقد انتقم غلاة الوطنيين من الانجليز فاغتالوا عددا كبيرا من ضباط وجنود الاحتلال وكبار الموظفين البريطانيين وأطلقوا الرصاص على عدد آخر منهم، كما أنهم لم يكفوا عن محاولة اغتيال بعض المصريين الموالين للسلطة العسكرية والمستوزرين وكانوا يدفعون حياتهم فى حالة القبض عليهم.

وبالرغم من أن الانجليز حاولوا إقماع الثورة بكل الطرق البربرية إذ كانوا يحرقون بعض القرى بمن فيها من زرع وضرع إلا أن المقاومة لم تتخاذل بل اشتد ساعدها، الأمر الذى اضطرت معه انجلترا إلى الإفراج عن سعد زغلول كما سبق القول، ولكن هذا الأمر بالرغم من أنه قوبل فى مصر بأقصى مظاهر الفرح والابتهاج، إلا أنه لم يفت فى عضد الثورة فازدادت عنفا، وازداد المصريون فى التمسك بمطالبهم (الاستقلال التام).

ولقد خشى ساسة الانجليز بعد أن أصبحت الثورة المصرية حديث العالم كله وموضع عطف الشعوب، خشيت أن تنتقل عدوى الثورة المصرية إلى مستعمراتها ومحمياتها الأخرى، فأعلنت اعتزامها إرسال لجنة كبرى برئاسة (اللورد ملنر) وزير المستعمرات لإجراء تحقيق عن أسباب الحركة الثورية والبحث – كيف يستتب السلام والرخاء وتوسيع نطاق الحكم الذاتى للبلاد.

ولكن الشعب ازداد إصرارا على ثورته التى اتسع نطاقها وأعلن سخطه على اللجنة البريطانية قبل مجيئها.. كان الشعب يخشى أن تأتى اللجنة للتفاوض مع الوزارة التى جاء بها الاحتلال والتى لم تكن تمثل الشعب، وقد بدا من إجماع المصريين وتعصبهم ضد هذه اللجنة واحتجاجهم على مجيئها وتصريحاتها بأن المفاوضة لاتكون إلا مع سعد زغلول فى باريس دون غيره أن مهمة لجنة ملنر مستحيلة وأنه يخشى على حياته وحياة أعضاء اللجنة من الثوار فى مصر. حتى أن الحكومة البريطانية – أخفت ميعاد سفر اللجنة إلى مصر ولم تعلن عنه إلا بعد وصولها إلى القاهرة، ولم يكن فى استقبال اللجنة عند وصول الباخرة التى أقلتها إلى بورسعيد إلا جيش الاحتلال بعدته وعتاده ولم يشترك أى مصرى حتى من الرسميين فى هذا الاستقبال، وسافر أعضاء اللجنة على الفور إلى القاهرة فى قطار مصفح يتقدمه ويتبعه قطاران مسلحان للحراسة وقد حلقت فوق موكب القطارات الثلاثة خمس طائرات حربية إمعانا فى الاحتياط لما عسى أن يصنعه الثوار فى مصر.

وظلت لجنة ملنر فى القاهرة حبيسة فندق سميراميس الذى تحول إلى ثكنة عسكرية كاملة رفض خلالها المصريون التحدث اليها، حتى أن المستوزرين الموالين للاحتلال الذين

أجبروا على مقابلتها لم يسعهم إلا القول بأن سعد زغلول المقيم فى باريس هو الشخص الوحيد الذى ارتضته الأمة للتفاوض باسمها ووكلته فى ذلك.

واضطرت لجنة ملنر إلى العودة إلى بلادها دون أن تحقق شيئا، وهناك لم تخف عجبها وإعجابها بهذا الشعب العنيد. واستقالت وزارة يوسف وهبه باشا أحد كبار الأقباط الذى عهد إليه السلطان فؤاد بتشكيل الوزارة لمعاونة لجنة ملنر فى مهمتها، والذى احتج على قبوله الوزارة جميع أقباط مصر الذين اجتمع من قادتهم أكثر من الفين بالكنيسة المرقسية الكبرى وأرسلوا إليه برقية يناشدونه فيها باسم الوطن المقدس وذكرى أجدادهم العظام أن يمتنع عن قبول الوزارة أو مناقشة لجنة ملنر، فلما لم يعبأ بقرار أبناء طائفته وشكل الوزارة فعلا، حاول أحد الفدائيين الأقباط (المرحوم عريان يوسف سعد) اغتياله بأن ألقى عليه قنبلة وهو فى سيارته بشارع سليمان باشا أثناء توجهه إلى ديوان الوزارة، وذلك بعد ثلاثة أسابيع فقط من قبوله الوزارة!

وتألفت وزارة أخرى برئاسة محمد توفيق نسيم باشا، وقد ألقى عليه أحد الفدائيين المسلمين (المرحوم ابراهيم حسن مسعود) قنبلة وهو يستقل سيارته متوجها إلى الوزارة أيضا بعد تأليف الوزارة بثلاثة أسابيع أخرى!

أمام هذا الإجماع الرائع، وأمام تضامن المسلمين والاقباط إزاء قضية الوطن المشتركة.. اضطرت الحكومة الانجليزية أن تبعث أحد أعضاء لجنة ملنر إلى باريس لمقابلة سعد زغلول ودعوته مع أعضاء الوفد للحضور إلى لندن للمفاوضة باسم الشعب المصرى.

وتوجه سعد وزملاؤه إلى لندن، ولكن سعد رفض مشروع الاتفاقية الذى عرضته لجنة ملنر، فقدمت اللجنة مشروعا آخر، إلا أن سعد وزملاءه (الوفد) رفضوا أن يبتوا فيه بالرفض أو بالقبول وقرروا استشارة الأمة فيه لأن المشروع بالرغم من بعض المزايا الواردة به إلا أنه لا يحقق مطالب البلاد كاملة.. وقال سعد وقتئذ عبارته الخالدة.. (الأمة مصدر السلطات).

وقبل أن يعود سعد إلى مصر أرسل إلى عدلى يكن باشا (الذى كان قد نصح اللجنة بالتفاوض مع سعد دون غيره) يخطره أن الحكومة الانجليزية لايصح أن ترتبط بمعاهدة إلا مع حكومة ذات نظام دستورى، ونصحه بقبول تشكيل وزارة موثوق بها من غير أعضاء الوفد على أن تعلن أن مهمتها إقامة نظام دستورى فى مصر ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية للوصول إلى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ثم عرض ماتنتهى إليه المفاوضة على الهيئة النيابية التى ستنتخب، وقد وعد سعد بالعودة هو وزملاؤه أعضاء الوفد الى مصر متى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو لمساعدتها للقيام

بمهمتها لدى الأمة والسعى فى أن تنتخب (أى أعضاء الوزارة) أعضاء فى تلك الهيئة - أى المجلس النيابى-.

ولما كانت هذه المذكرات غير مخصصة لدراسة ثورة ١٩١٩ أو الإشارة إليها إلا بالقدر الذى يمت بصلة إلى موضوع الحديث.. نختصر القول، فنقول أن عدلى يكن تولى رئاسة الوزارة فى ١٧ مارس ١٩٢١، فأعلن فى خطاب تشكيلها أنها ستجعل نصب عينيها فى المفاوضات الرسمية أن يدعى الوفد المصرى إلى الاشتراك فيها وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثليها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق، وأن هذه الجمعية ستكون أيضا جمعية تأسيسية تضع الدستور وستكون الانتخابات لها حرة بحيث تمثل الأمة تمثيلا صحيحا، ووعد بالعمل على رفع الاحكام العسكرية وإلغاء الرقابة على الصحف.

وقد أرسل عدلى يكن إلى سعد زغلول برقية يخبره فيها بتأليف الوزارة ويدعو الوفد للاشتراك فى المفاوضات الرسمية.

وعاد سعد وزملاؤه إلى مصر فى ٤ ابريل ١٩٢١ وقوبل فى الاسكندرية وفى الطريق منها إلى القاهرة وفى العاصمة بأعظم مظاهر الفرح والحماسة بحيث كانت مقابلته سلسلة لا نهاية لها من المظاهرات والزينات والأفراح والحفلات مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث [1].

* * *

لقد ابتعد بنا الحديث كثيرا ونحن نستعرض تاريخ ثورة ١٩١٩ عن موضوعنا الأصلى.. أين كان مكرم عبيد من هذه الأحداث؟.

لمكرم عبيد تاريخ طويل، يحسن بنا أن نتتبعه..

المجاهد الكبير!

والحديث ذو شجون..

بعد أن شكل المرحوم عدلى يكن الوزارة بتأييد سعد زغلول من غير الوفديين ولم يناهضها المصريون لهذا السبب بل لقد أطلقوا عليها (وزارة الثقة)، فقد كانت انجلترا قد سلمت بحق الوفد فى أن يتفاوض مع حكومتها باسم الشعب المصرى، بل وأعلنت أن الحماية أصبحت علاقة غير مرضية ودعوة مصر إلى الدخول فى مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى.

ولكن مالبث أن نشب الخلاف بين سعد وعدلى حول رئاسة وفد المفاوضات، فقد تمسك عدلى برئاسته لهذا الوفد طبقا للتقاليد السياسية التى لاتسمح أن يباشر رئيس الحكومة المفاوضات فى هيئة سياسية للمفاوضة ولايكون هو رئيسها كما هو الحال فى أوربا.

(١) ثورة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى - للمؤرخ عبدالرحمن الرافعى.. الصفحة الأخيرة.

وتمسك سعد بالرئاسة لأن الأمة أولته ثقتها ووكلته للقيام بهذا الأمر فمن حقه أن يتولى رئاسة الهيئة التى يتصل عملها بتقرير مصيرها، وقال فى ذلك (على أنه إذا صح فى البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرئاسة دائما فلا يصح ذلك فى مصر بالنسبة للمهمة السياسية التى نحن بصددها، فإن مصر ليست بلدا دستوريا، ووزارته لا ينتخبها الشعب، بل هى معينة من طرف الحاكم وليست نائبة عن الأمة، فهى معينة من عظمة السلطان والمندوب السامى أيضا، وعظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم، وليس لمصر وزارة خارجية الآن وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه فى أن يكون رئيسا للمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الانجليزية، ورئيس الوزارة ليس إلا موظفا من موظفى الحكومة الانجليزية يرتفع ويسقط بإشارة من المندوب وهو بهذه الصفة لايمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية انجلترا حرا فى الكلام، لأنه مدين له بمركزه.. فإذا طلبنا الرئاسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرا مرتكزا على قوة لاتهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها، وهى قوة الأمة لا أن يكون مرتكزا على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا.. ولقد سبق أن قلت هذا للجنة ملنر إذ قلت إن معنى هذا أن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس).

هكذا قال سعد زغلول فى خطبته التى ألقاها فى حفلة أقيمت لتكريمه فى شبرا يوم ٢٥ ابريل ١٩٢١، وأعلن أنه يسحب ثقته من وزارة عدلى..

وعلى أثر إلقاء سعد لهذه الخطبة قامت المظاهرات العدائية ضد وزارة عدلى يكن فى جميع أنحاء البلاد كانت تهتف بسقوط وزرائه وسقوط الاحتلال البريطانى.. وكانت الجماهير تنتظر عدلى وهو فى طريقه إلى مبنى الوزارة لكى تهتف بسقوطه وتقذفه بالبيض والطماطم رغم حماية قوات الأمن.

(كان البيض رخيصا فى هذه الأيام.. كانت البيضة بمليم واحد)!

وبالرغم من أن بعض أعضاء الوفد قد انشقوا عنه وقتئذ إذ وجدوا فرصتهم سانحة فى الوزارة وتولى المناصب العامة.. إلا أن الشعب عن بكرة أبيه قد لفظهم واعتدى عليهم ونادى بسقوطهم.

ولم يبق مع سعد إلا خمسة من أعضاء الوفد القدامى وهم: (مصطفى بك النحاس، واصف بطرس غالى بك. سينوت حنا بك. الاستاذ ويصا واصف وعلى ماهر بك).. وبقى مع هؤلاء وسعد الشعب عن بكرة أبيه والأمة بأجمعها.

ونلاحظ أن أعضاء الوفد بما فيهم الزعيم كانوا ستة، نصفهم من المسلمين، والنصف الآخر من الأقباط.

كان الشعب بجميع طوائفه وطبقاته من موظفين وعمال وفلاحين وتجار وحرفيين ورجال دين.. حتى الأمراء، كانوا جميعا يؤيدون الوفد ويتفانون فى الإخلاص لزعامته، كان الشعب كله يدا واحدة وقلبا واحدا، وكان الجميع على استعداد للتضحية بكل مرتخص وغال فى سبيل القضية التى وكلوا سعد زغلول لها.. لم يحظ زعيم من زعماء العالم كله على مدى التاريخ بمثل ما حظى به سعد زغلول فى هذه السنوات المجيدة.

وكان الموظفون ممنوعين بحكم القانون من الاشتغال بالسياسة.. لا من أجل صالح العمل بل لأن الاحتلال وأعوانه كانوا يخشون من ولاء المثقفين للوفد، وحتى يستطيعوا أن يقولوا إن سعد زغلول هو زعيم الرعاع.

وبالرغم من ذلك فقد كان الموظفون جميعا من أشد أنصار سعد، وإن كان أكثرهم لايستطيعون الجهر بذلك حفاظا على مناصبهم.

ولكن بعض موظفى الوزارات من خريجى المدارس العليا (لم تكن الجامعة قد أنشئت بعد) تمردوا على القوانين.. فأقاموا حفل تكريم لسعد زغلول.. بعد أيام قليلة من خطبة سعد التى سحب فيها الثقة من وزارة عدلى يكن باشا.

وعلى الفور قررت وزارة عدلى يكن إحالة بعض هؤلاء الموظفين إلى مجلس تأديب..

من بين هؤلاء الموظفين الذين قدموا للمحاكمة أمام مجلس التأديب، وليم أفندى مكرم عبيد الموظف بوزارة الحقانية!

وقد قرر مجلس التأديب خصم شهر من راتبه لاشتراكه فى حفل تكريم سعد زغلول، ولكنه استأنف الحكم الذى تعدل استئنافيا إلى إنذاره بعدم العودة إلى ذلك.

ووجد وليم أفندى مكرم عبيد فرصته الذهبية للاشتراك فى الحياة العامة.. فأخذ يتردد على بيت الأمة لسماع سعد خطيبا فى وفود الشعب التى كانت لاتنقطع عن المسيرة إلى بيت سعد ليلا أو نهاراً.

وذات يوم، وقف وليم أفندى مكرم عبيد خطيبا فى بيت الأمة، وكان يحسن الخطابة بطريقة أهل جيله.. وهمس أحدهم فى أذن سعد زغلول بأن الخطيب هو الموظف الذى أحالته الوزارة إلى لجنة التأديب وعوقب بالإنذار.. وبعد أن انتهى مكرم من خطابه تقدم للتسليم على سعد زغلول وتقبيل يده..

وقال سعد مبتسما.. أهلا بالمجاهد الكبير!

وكان أحد طلبة مدرسة الحقوق المتحمسين موجودا.. فتلقف كلمة سعد زغلول، وهتف قائلا.. يحيا المجاهد الكبير.. وردد الموجودون الهتاف..

ومنذ ذلك اليوم، حمل مكرم عبيد لقب المجاهد الكبير..

كان طالب الحقوق الذى هتف بهذه العبارة هو المرحوم حسن ياسين!

وتتلاحق الايام بسرعة.. تفشل مفاوضات (عدلى - كيرزون) ويعود عدلى من انجلترا لكى تقابله الجماهير بكل صنوف الإهانات والتحقير، واجتمع كثير من الغوغاء فى طريقه من محطة العاصمة يصيحون فى وجهه بفاحش القول وبذئ العبارات ويقذفونه بالبيض والطماطم والحصا والقاذورات، والنساء يولولن فى طريقه إلى غير ذلك من ظروف الإسفاف فى الخصومة [1] وفى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢١ يصدر سعد زغلول بيانا إلى الأمة يدعوها فيه إلى مواصلة الجهاد وقد ختم بيانه بعبارته المشهورة التى أصبحت الجماهير ترددها على الدوام :

«وشعارنا الاستقلال التام أو الموت الزؤام» [2].

وإذ اشتدت حركة مناهضة الحكومة والاحتلال، يقدم عدلى استقالته، وتظل معلقة بلا قبول أو رفض.. ويزداد الموقف حرجا.

وتتلاحق الأيام العصيبة، وتمنع السلطة العسكرية اجتماعا كان قد دعا إليه سعد زغلول يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ وترسل إلى سعد زغلول أمرا بمنعه من الخطابة وحضور الاجتماعات العامة أو الكتابة فى الصحف.. وتطلب منه الإقامة فى بلدته (ابيانة - مركز فوة).. ولكن سعد زغلول يرفض هذا الأمر ويكتب إلى الفيلد مارشال اللينبى خطابا - يحتج فيه على ذلك - ويقول فيه عبارته المشهورة:

- ولذلك سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات!

وفى نفس الوقت أرسلت نفس السلطة أمرا إلى عدد من الوفد وغيرهم من المتحمسين له بالتوجه إلى بلادهم والإقامة فيها تحت رقابة المديرين وعدم الاشتغال بالسياسة.

كان من بين هؤلاء الذين شملهم هذا الأمر.. الاستاذ وليم مكرم عبيد بالرغم من أنه لم يكن عضوا بالوفد أو بهيئته!!

ورفض أكثر هؤلاء الأمر البريطانى بالسفر إلى بلادهم وهم : فتح الله بركات باشا، مصطفى النحاس بك، عاطف بركات بك، سينوت حنا بك.. ومكرم عبيد افندى!

(١) فى أعقاب الثورة ج ١ للأستاذ عبدالرحمن الرافعى ص ٢٨ طبعة ١٩٤٧.
(٢) طالما ردد كاتب هذه المذكرات هذا الشعار فى المظاهرات التى كان يشترك فيها مع الطلبة بعد ذلك باثنتى عشرة سنة فقط.

وفى نفس اليوم قبضت السلطات البريطانية على سعد زغلول وهؤلاء الرفاق وأمرت بنفيهم إلى جزيرة (ماهى) النائية فى المحيط الهندى، وهى إحدى جزر الأرخبيل التى تستعمرها بريطانيا وتعرف باسم (سيشل).

وهكذا يجد مكرم عبيد نفسه أحد أربعة ممن زاملوا سعد زغلول فى منفاه الأخير.. وتظل هذه الزمالة عشرين شهرا، ينقل بعدها سعد زغلول إلى (جبل طارق) لتدهور حالته الصحية، ويبقى مكرم مع باقى رفاق سعد إلى أن يفرج عن الجميع يوم ٣٠ مارس ١٩٢٣، بعد أن اضطرت الحكومة البريطانية إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من جانبها سمى بالتبليغ البريطانى لاستقلال مصر ونصب السلطان فؤاد نفسه ملكا عليها، وتألفت لجنة لوضع أول دستور .. وذلك عبر أحداث خطيرة لا تتسع لها هذه المذكرات.

وتوجه سعد بعد الإفراج عنه من جبل طارق إلى فرنسا للاستشفاء والعلاج بناء على نصيحة الاطباء.. وعاد الآخرون إلى مصر يوم ٢٦ يونيو حيث استقبلهم الشعب استقبالا حافلا.

وأصبح مكرم عبيد جديرا بلقب المجاهد الكبير!

وكان من الطبيعى أن يكون مكرم عبيد أحد الذين يرشحهم الوفد فى أول انتخابات تجرى فى البلاد، والتى انتهت بحصول الوفد على الأغلبية الساحقة.. هذه الانتخابات التى أجرتها وزارة يحيى باشا ابراهيم وتمت يوم ١٢ يناير ١٩٢٤.

فى هذه الانتخابات الأولى لم تكن الإدارة قد عرفت طريق التزييف بعد، فنال الوفد أكثر من تسعين فى المائة من مقاعد مجلسى النواب والشيوخ.. وسقط فيها رئيس الحكومة نفسه المرحوم يحيى باشا ابراهيم الذى كان قد رشح نفسه فى دائرة منيا القمح بمديرية الشرقية .. سقط أمام مرشح الوفد، حسن أفندى مرعى [1].

وكان أسعد أيام مكرم عبيد هو يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ حيث اجتمع لأول مرة البرلمان المصرى بمجلسيه.. وأصبح وليم أفندى مكرم عبيد الموظف السابق بوزارة الحقانية.. النائب المحترم وليم مكرم عبيد.

وتتلاحق الأيام والاحداث بسرعة عجيبة، وتسقط وزارة سعد زغلول بعد مقتل السير لى ستاك سردار الجيش فى السودان فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤، ويتولى زيور باشا وزارة رجعية تجيب جميع طلبات الانجليز بما فى ذلك حل مجلس النواب والتصريح للسلطة

(١) يسجل التاريخ للمرحوم يحيى باشا ابراهيم نزاهته فى إجراء هذه الانتخابات الحرة، ولعلها الانتخابات الحرة الوحيدة التى جرت فى مصر دون أى ضغط من رجال الإدارة.. وكان مرشح الوفد الذى فاز فيها هو والد السيد/ السيد مرعى رئيس مجلس الشعب الحالى.

العسكرية البريطانية باعتقال المصريين رغم سابقة إلغاء الأحكام العرفية البريطانية.. ويكون بين المعتقلين الاستاذ مكرم عبيد.. بالرغم من الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها دستوريا!!! ويفرج عن مكرم عبيد بعد أيام قليلة، بعد أن يتأكد له مرة أخرى لقب المجاهد الكبير.. ويصبح عضوا رسميا فى الوفد المصرى.

وتمضى الأيام سراعا حافلة بأحداث كبيرة وخطيرة.

وكانت الأمة دائما تنتصر بإرادتها الصامدة على طغيان الاحتلال البريطانى وعجرفته وأعوان الانجليز من المستوزرين المصريين ويعود الدستور والبرلمان الوفدى.. وتتشكل وزارة الائتلاف برئاسة عبدالخالق باشا ثروت ويصبح سعد زغلول رئيسا لمجلس النواب.

وفجأة .. يموت سعد زغلول.

لقى سعد ربه يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧.

ويخيم الحزن على البلاد.. حزنا عميقا صادقا لا زيف فيه ولا نفاق، وخرجت القاهرة عن بكرة أبيها تشيع زعيمها فى موكب صامت حزين.. كان كل مصرى ومصرية يشعر أنه فقد أباه.

حتى خصوم سعد الذين ناوأوا عبّروا عن جزعهم لفقده وفجيعة البلاد فيه. ونعاه مجلس الوزراء فى بيان قال فيه:

«مجلس الوزراء ينعى إلى الأمة المصرية مع الأسف الشديد والحزن العميق حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وزعيم الأمة العظيم ورئيس مجلس النواب سعد زغلول باشا فقد وافاه الأجل المحتوم اليوم .. عقب مرض لم يمهله طويلا ولم يعطف على مستودع آمال الأمة ومحل رجائها وقائد نهضتها وحامل لواء الدفاع عن حقوقها، وإلى الله مرجعه وله منه الرحمة والرضوان.. الخ».

مكرم .. وزيرا :

كان مصطفى النحاس بك سكرتير الوفد وبعض أعضاء الوفد فى أوربا عند وفاة سعد، فأسرعوا عائدين إلى الوطن.. وكان على أعضاء الوفد أن يسرعوا باختيار من يخلف سعد زغلول فى زعامة البلاد حتى لا تخبو جذوة الكفاح الوطنى بعد رحيله، وكان من أشق الأمور انتخاب شخص يملأ المكان الذى شغر بوفاة الزعيم، وبدا أن هذه المهمة تكاد تكون مستحيلة، فقد كانت زعامة سعد شيئا لا يتصور إلا فى الأساطير.

وفى يوم ٢٢ سبتمبر أى بعد شهر من وفاة سعد، اجتمع الوفد المصرى بكامل هيئته فى بيت الأمة لاختيار خليفة سعد..

وقد اعتذر مصطفى بك النحاس بعد أن رأى اتجاه الأعضاء على اختياره رئيسا للوفد قائلا إن المهمة شاقة وأنه يخشى ألا يستطيع حمل الأمانة كما كان يحملها الفقيد، فضلا عن أنه رجل فقير وقد لا يقوى على حمل أعباء الرئاسة، وأقنع زملاءه بذلك.. فاتجهت النية إلى انتخاب فتح الله بركات باشا، وهو من أسرة سعد ومن زملاء جهاده لكى يحمل هذه المسئولية.. وإذ ترامى إلى سمع صفية زغلول قرينة سعد (أم المصريين) ذلك، استأذنت فى حضور الاجتماع الذى كان فى بيتها، وحاولت عبثا إقناع النحاس أن يتقبل قدره لأنه كان فى نظر سعد أكثر الناس نزاهة وأشدهم صلابة، وأن سعدا كان يلقبه (سيد الناس).. وظل النحاس يعتذر حتى استطاع الجميع إقناعه بالقبول.

وكان من الطبيعى وقد اختير النحاس رئيسا أن يكون فتح الله بركات سكرتيرا للوفد.

ولكن النحاس اشترط لكى يقبل الرئاسة أن ينتخب الاستاذ مكرم عبيد سكرتيرا للوفد فهو أصغر الاعضاء سنا وأكثرهم طاقة وحيوية.. وكان من أهم الأسباب التى دعت مصطفى النحاس إلى هذا الاشتراط - رغم عدم ذكره - هو المحافظة على الوحدة الوطنية التى وضع بذرتها سعد زغلول فأنبتت نباتا حسنا وبارك الله فى ثمارها لأن مكرم عبيد من أقباط مصر الذين ساهموا فى ثورة البلاد على العدو المشترك بنفس المقدار الذى ساهم به المسلمون، وكانت هذه الوحدة هى التى رعت الثورة فى طفولتها ويفوعتها وشبابها.. ووافق الجميع على هذا..

وفى يوم ٢٦ سبتمبر أعلن انتخاب مصطفى النحاس رئيسا للوفد، ومكرم عبيد سكرتيرا له، وذلك فى اجتماع الهيئة الوفدية المؤلفة من جميع نواب الوفد وشيوخه.

وبذلك أصبح مكرم عبيد أهم وأخطر شخصية فى مصر بعد مصطفى النحاس.

وتنقضى ستة أشهر بعد انتخاب النحاس ومكرم رئيسا وسكرتيرا للوفد.

تستقيل وزارة عبدالخالق ثروت باشا (وزارة الائتلاف) بعد أن رفض مجلس الوزراء مشروع المعاهدة التى فاوض فيها الانجليز، فيما يعرف باسم مفاوضات (ثروت - تشمبرلن) لأنها لم تكن تنص على جلاء الجنود البريطانيين عن مصر جلاء تاما، وكان رفض مشروع هذه المعاهدة بسبب معارضة مصطفى النحاس وتمسكه بعدم توقيع أى اتفاق مع الانجليز لا ينص على الاستقلال التام والجلاء ووحدة وادى النيل، وكان النحاس وقتئذ رئيسا لمجلس النواب خلفا لسعد فى هذا المنصب أيضا بعد وفاته، ولم يثنه عن صلابته فى رفض المعاهدة تهديد السير أوستن تشمبرلن رئيس حكومة انجلترا وقوله «إن النحاس باشا على ما يظهر ليس أكثر ميلا إلى إدراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول باشا منذ أربع سنوات عندما ذكر له مستر رامزى مكدونالد أنه لا يمكن لأية حكومة

بريطانية أن تعمد بعد تجربة الحرب الأخيرة إلى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات مثل قناة السويس». ورغم إنذارات انجلترا وتهديدها، ظل النحاس صامدا فى موقفه المتشدد، واضطر الملك فؤاد إلى قبول استقالة ثروت باشا، وتكليف مصطفى النحاس باشا بوصفه زعيما للأغلبية بتشكيل أول وزارة بعد وفاة سعد.

بداية .. ونهاية :

وشكل مصطفى النحاس باشا وزارته الائتلافية الأولى يوم ١٧ مارس ١٩٢٨ لكى تكون امتدادا للوزارة المستقيلة حفاظا على وحدة الصفوف وعدم الانقسام.. شكل هذه الوزارة من الوفد وحزب الأحرار الدستوريين، واختار الأستاذ مكرم عبيد وزيرا للمواصلات فيها.

وهكذا أصبح المجاهد الكبير وزيرا .. وازدادت الوحدة الوطنية رسوخا.

والحق أن الرجلين قد تقاسما النضال من أجل قضية البلاد والمطالبة بحريتها واستقلالها، وسارا فى هذا الطريق الوعر الشاق.. وذاقا حلاوة الجهاد ومرارته، وصمدا لدسائس القصر والانجليز وأعوانهما من المصريين المستوزرين والرجعيين، وخاضا معا المعارك الضارية العنيفة من أجل الاستقلال، والدستور، والمبادئ التى سالت الدماء وسقط الشهداء فى سبيلها.. لم تستطع الانتصارات التى أسهما فى تحقيقها أن تدخل الزهو أو الغرور فى نفس أحد منهما، وكذلك لم تستطع الهزائم والنكسات التى منيت بها الأمة ومنيا بها أن تفت فى عضد أحدهما .

والحق أيضا أن زعامة النحاس كانت أطول من مدة زعامة سعد، وأن المعارك التى خاضها التلميذ كانت أكثر شراسة من تلك التى خاضها أستاذه، وإن كان الخلف ظل يهتدى فى كفاحه بنبراس السلف الذى أصبح فكرة خالدة بعد أن صار جثة هامدة.

والحق أيضاً أن مكرم عبيد كان الساعد الأيمن لمصطفى النحاس فقد كان لم يزل شابا يفيض حيوية ونشاطا فضلا عن أنه كان خطيبا بارعا يعرف كيف يستهوى أسماع الجماهير بقدرته البلاغية وتنميق عباراته الخطابية بكثير من السجع والجناس الذى كان طابع البلاغة فى هذه الأيام، وطالما ألهب مكرم عبيد أكف الجماهير حينما كان يضمن خطبه بالكثير من آيات القرآن الكريم، الذى كان يحفظه عن ظهر قلب.

كان هذا فى الأيام المجيدة، عندما كان هدف الجميع، الإخلاص لله وللوطن.

حدثنى اللصيقون بالمرحوم مصطفى النحاس باشا من الذين لا يزالون على قيد الحياة، أن مكرم عبيد كان يلازم النحاس ملازمة الظل فى روحاته وغدواته، لايكاد يتركه ليلا أو نهارا اللهم إلا فى الساعات القليلة التى يهجع فيها النحاس فى فراشه نائما، فإذا

استيقظ كان أول من يراه هو مكرم عبيد.. حدثنى هؤلاء وهم من أهل الثقة فى حديثهم، أنه حتى عندما كان النحاس يتوجه إلى دورة المياه لقضاء الحاجة أو للاغتسال، كان مكرم عبيد ينتظره وهو يجلس على مقعد عند باب الحمام.

وعندما أراد النحاس أن يتزوج (١) ، عهد إلى مكرم عبيد والسيدة زوجته أن يبحثا له عن السيدة المناسبة التى يمكنه أن يبنى بها، فاختارا له الآنسة زينب هانم الوكيل ابنة عبدالواحد بك الوكيل أحد زعماء البحيرة وثراتها، والذى ساهم فى الحركة الوطنية منذ قيام ثورة ١٩١٩ إسهاما جليلا مع آخرين من زعماء مديرية البحيرة فى رفع راية النضال الوطنى بقيادة الوفد سواء فى عهد سعد زغلول أو مصطفى النحاس بعده، ولم يحن الرجل رأسه لطغيان حكم اسماعيل صدقى رئيس وزارة الانقلاب فى النصف الثانى من عام ١٩٣٠ والسنوات الثلاث التالية فقد أراد اسماعيل صدقى أن يجذب إلى حزبه الجديد (حزب الشعب) عبدالواحد بك الوكيل ولكنه تمسك بوفديته فى صلابة فسلط صدقى عليه زبانيته العاملين بتفاتيش الرى فمنعوا رى أراضيه التى كانت تبلغ حوالى ١٥٠٠ فدان من أجود أطيان البحيرة، ووصل من تعسف إسماعيل صدقى مع أسرة الوكيل إلى أنه أمر بتخفيض مياه النيل ببركة ادفينا لرفع مليون ونصف متر مكعب من مياه هذه البركة وتحويلها إلى الأراضى التى كان يملكها هو (صدقى باشا) وبعض أنصاره بجوار أراضى أسرة الوكيل، وبذلك بارت أراضى الوكيل الواسعة وتلفت محاصيلها الزراعية من قطن وأرز أربع سنوات متواليات.

وبالرغم من ذلك فقد ظل الرجل وفيا لمبادئه الوطنية رغم اضطهاد الحكومة له، وآثر أن تتراكم ديونه وأن تتهدده البنوك الدائنة بالإفلاس المادى فذلك خير من أن يعلن إفلاس ذمته وضميره الوطنى.

من أجل ذلك اختار مكرم عبيد وقرينته الآنسة زينب الوكيل سليلة هذا البيت الوطنى لكى تكون قرينة لزعيم البلاد.

وبعد أن تزوج مصطفى النحاس اندمجت الاسرتان - أسرة النحاس ومكرم - اندماجا وثيقا حتى أصبحت كأنهما أسرة واحدة.

كان مصطفى النحاس ومكرم عبيد أشهر صديقين على مدى عشرين عاما متصلة، وما كان أحد يظن أن شيئا يستطيع أن يفرق بينهما إلا الموت.

---

(١) ظل النحاس عزبا إلى أن تجاوز الخمسين من عمره، فقد شغلته أحداث الجهاد الوطنى التى ساهم فيها مبكرا عن التفكير فى شئون حياته الخاصة.

كان مكرم عبيد ينادى النحاس بقوله : (ياسيد الناس).. نفس العبارة التى كان يقولها عنه سعد زغلول.. لم يسمعه أحد قط خلال هذه السنوات الطويلة يخاطب النحاس فى الجلسات الخاصة بين الأصدقاء والأخصاء يقول له يا مصطفى باشا أو يارفعة الباشا أو حتى يا باشا كما كان يفعل الآخرون، ولكن لقب (سيد الناس) كان لغة الخطاب للنحاس من مكرم عبيد!

كان مكرم هو كل شئ فى الوفد، فإذا كان الوفد فى الحكم كان أخطر رجال السلطة جميعا كلمته هى كلمة رئيس الحكومة، رغبته أمر، وقوله لايناقش.. وإذا كان الوفد فى المعارضة كان مكرم خطيبه المفوه المتحدث باسم الهيئة والزعيم معا.

أذكر أننى عندما كنت طالبا بكلية الحقوق سنة ١٩٣٦ كنت أحد الطلبة القلائل الذين يعارضون معاهدة ١٩٣٦، فقد كنت منتميا إلى جمعية مصر الفتاة التى عارضت المعاهدة بشدة، كما أذكر أنه يوم إعلان الاتفاقية، رفعت إدارة الجامعة العلم المصرى على سارية قاعة المحاضرات احتفالا بتوقيع هذه المعاهدة التى وصفها بعض كتاب الأحزاب التى شاركت فى إبرامها فى صحفهم بأنها معاهدة الشرف والاستقلال وقد غاظنا وقتئذ نحن الشباب المتحمس المعارض هذا الوصف لمعاهدة كنا نظن أنها لا تحقق أمانى البلاد الكاملة بالرغم مما احتوت عليه من مزايا، فنظمنا نحن الشباب المتطرف الرافض من مصر الفتاة والحزب الوطنى مظاهرة تجمعت فى حرم الجامعة، واستطعت مع بعض الزملاء الطلبة الرافضين المتحمسين، أذكر منهم عبدالعزيز الشوربجى (نقيب المحامين السابق) والمرحوم حمادة الناحل (المحامى) والمرحوم عبدالوهاب حسنى (المحامى) وحسنى شعتوت (المهندس) وكمال سعد (المحامى) والمرحوم محمود مكى (المحامى) والمرحوم صالح حنفى (المستشار) وغيرهم ممن لا تعى الذاكرة أسماءهم، وتسلقنا قبة قاعة المحاضرات واستطعنا أن ننكس العلم المرفوع.. وكان المتظاهرون يهتفون ضد المعاهدة بهتافات عدائية عنيفة، ولكن الطلبة الوفديين كانوا أكثر منا عددا فتجمعوا حولنا يهتفون للنحاس باشا وللوفد، وكان علينا أن نصمد لكثرتهم، فغيرنا هتافنا التقليدى إلى هتاف واحد قصير من ثلاث كلمات لاتزيد.. فقد كان بعضنا يهتف قائلا (يسقط مكرم)، ويرد الباقون بقوة وعنف قائلين : (وزعيمه) مع تنغيم الهتاف الأخير بطريقة هازلة إمعانا فى السخرية.. المهم أننا لم نكن نهتف بسقوط النحاس، فقد كنا رغم معارضتنا للوفد نعرف أنه (رجل طيب) الأمر الذى لم يختلف عليه اثنان، فكان الهتاف بسقوط مكرم هو ما يشفى الغليل.. وتنتهى المظاهرة بصدام عنيف بيننا وبين زملائنا من الطلبة الوفديين وكانوا كثيرين.. ولكننا رغم قلة عددنا نخرج من المعركة بلانصر ولا هزيمة!

بسبب هذه المظاهرة التى كنا قد اعتدينا فيها بالضرب على أحد أقارب مكرم عبيد، هو الأستاذ نصيف مرقص حنا لا لشىء إلا لأنه قريب لمكرم عبيد، وأصيب يومها بجراح شديدة .. هذه المظاهرة أزعجت السلطات ووصلت أنباؤها إلى وفد المفاوضات الذى كان لايزال فى البحر عائدا إلى مصر، فعندما رست السفينة التى تقل رئيس الوفد وأعضاءه وكان فى استقبالهم جماهير كبيرة من المؤيدين والانصار خطب فيهم مكرم عبيد قائلا : «إننى فى حاجة إلى ميكروسكوب لكى أرى به المعارضين للمعاهدة» وظل يخطب مؤكدا أنها معاهدة الشرف والاستقلال وذلك بين هتافات الجماهير الحادة وهتافهم المتواصل!

ولكن مكرم كان يعرف وهو يردد أقواله أن طلبة الجامعة والكثيرين من الشباب المتطرف من المعارضين لها يتزايدون كل يوم ويزدادون خطرا، فقرر أن يخطب فى الطلبة فى اجتماع كبير يقام فى قاعة الاجتماعات .. وتحدد موعد الحفل.

وقبل اليوم المحدد لكى يلقى مكرم عبيد خطابه تسللنا نحن المعارضين إلى حرم الجامعة ليلا وأقمنا ليلتنا فيه واستطعنا فى الصباح أن نقتحم أبواب قاعة الاحتفالات ودلفنا إليها بعد أن أطلق حسنى شعتوت الرصاص لإرهاب الطلبة المؤيدين وموظفى إدارة الجامعة ورجال الحرس .. وصدرت الأوامر بالقبض علينا، وتنفذ أمر القبض حيث اقتادنا رجال البوليس السياسى إلى «قسم ثانى الجيزة» وبقينا فى ضيافة الشرطة يومين، ولم يفرج عنا إلا بعد أن ألقى مكرم عبيد خطابه فى محاسن المعاهدة، وكان لايزال يبحث عن ميكروسكوب ليرى به المعارضين !

ونعود إلى مكرم، فنقول إنه إذا كان هو رمز السلطة والنفوذ فى السنوات القليلة التى يتولى فيها الوفد الحكم، فإنه يكون أقوى من ذلك بكثير والوفد خارج الحكم يجاهد وزارات الانقلابات والأقليات .. كان مكرم حينئذ يكون أقوى رجل فى مصر على الإطلاق، كان مكرم عبيد هو ميزان الوفد الحرارى «مع الاعتذار للمرحوم صلاح سالم» (1) .

وكان السيف الذى يشهره فى وجه خصومه، فكان يسلط عليهم قلمه ولسانه، والعياذ بالله!

كان مكرم يعمل بالمحاماة وهو فى المعارضة ، ويوكل إليه الناس أمر المرافعة فى أكبر القضايا الجنائية فى عواصم الوجه البحرى أو القبلى، كان إذا وصل القطار الذى يقله إلى إحدى هذه العواصم لايجد فى استقباله أقارب المتهم الذى سيتولى الدفاع عنه فقط، بل يرى فى استقباله المئات، أو الآلاف من الأهالى وفى مقدمتهم أعضاء لجان الوفد فى

(1) كان المرحوم صلاح سالم يلقب بميزان الثورة الحرارى، وهذا هو الوصف الذى أطلقته عليه الصحف بعد خطبته فى المؤتمر الشعبى بميدان الجمهورية فى ١٩٥٣/٩/١٥ والذى أعلن فيه مولد محكمة الثورة.

المنطقة من رجال وشباب، ويقابلونه بالتصفيق والهتاف، ويحملونه على الأكتاف ! من عربة القطار حتى السيارة التى تنتظره خارج المحطة مزدانة بالاعلام والرياحين .. وتسير السيارة التى يقف فيها سيرا بطيئا كأنها تفاخر زميلاتها السيارات بمن تقل، وهو واقف فيها فى حماية الجماهير يتبادلان التحية والإعزاز، حتى يصل هذا الركب المثير إلى السراى التى سينزل فيها ضيفا على صاحبها، رئيس لجنة الوفد المركزية فى المنطقة.

وفى الصباح يتوجه إلى المحكمة التى سيترافع أمامها فى موكب أبهى من موكب الأمس ويدخل إلى قاعة الجلسة مرتديا ثوب المحاماة بين تصفيق النظارة وهتافاتهم .. وقاعة الجلسة دائما مزدحمة بالرواد الذين يبكرون فى الحضور لسماع مرافعة مكرم عبيد، وقد ينسى هؤلاء أنهم فى قدس القضاء، فيصفقون بين الحين والحين إذا استهوتهم بعض عبارات حماسية أو خطابية فى مرافعته، بما يسبب حرجا للقضاة، فينبهون على الجمهور بالتزام الصمت والهدوء والنظام !

هذا هو مكرم عبيد ، الرجل الذى رفعه منصبه الشعبى كسكرتير للوفد إلى أن يصبح أقوى رجل فى مصر .. على الإطلاق.

والذى لا جدال فيه أن مكرم عبيد كان رجلا فى منتهى الذكاء، وعرف كيف يستحوذ على ثقة الزعيم وحبه، وكيف يستثمر منصبه الخطير هذا الاستثمار الجارف.

إلا أن مكرم عبيد قد أخطأه ذكاؤه، فظن أن حب الناس له وحفاوتهم به كانت لميزاته الشخصية، وقدرته البلاغية، وموهبته الخطابية وأن الزعامة فيه أصيلة وليست مكتسبة شأنه فى ذلك شأن سعد زغلول ومصطفى النحاس ، وأنه جدير بأن يكون زعيما للأمة وتناسى مكرم أنه كان كبيرا بالحزب الشعبى الذى رفعه إلى أخطر مناصبه، فبدأ الغرور يتسرب إلى نفسه، وبدأ يتصرف فى شئون الوفد باعتباره أكبر مركز قوة فيه.

وهكذا كان مكرم عبيد أول مركز قوة فى تاريخ مصر الحديث !

وكثيرا ماضاق أعضاء الوفد ذرعا بمكرم عبيد وتصرفاته واستحواذه على الزعيم، ولكن المرارة التى جرعها لهم مكرم سرعان ما كانت تذوب فى بحر من أبوة النحاس وزعامته، ولكن هذا لم يمنع من أن مكرم عبيد كان سببا فى حدوث انشقاقين خطيرين فى هيكل الوفد الرئيسى [1] :

١ - فقد استقال نجيب الغرابلى باشا من الوفد فى أغسطس ١٩٣٢ لخلاف شخصى وقع بينه وبين مكرم عبيد فى قضية القنابل وكان كل منهما محاميا فى هذه القضية، وأسرع النحاس بقبول استقالته مؤثرا مكرم عليه بالرغم من أن الغرابلى كان من

(١) فى أعقاب الثورة - الجزء الثانى - عبدالرحمن الرافعى . طبعة ١٩٤٩ ص ١٧٢.

أصدقاء سعد المقربين واعترض على ذلك ثمانية من أقطاب الوفد الكبار وأعلنوا فى الصحف تضامنهم مع الغرابلى فأصدر النحاس بيانا باعتبار الأقطاب الثمانية خارجّين عن الوفد.

هؤلاء الثمانية هم: فتح الله بركات باشا الذى كان مرشحا لزعامة الوفد بعد سعد، وحمد الباسل باشا الذى حكمت عليه المحاكم العسكرية البريطانية بالإعدام وهتف لدى سماعه الحكم «نموت وتحيا مصر» ومراد الشريعى، وعلوى الجزار، فخرى عبدالنور، عطا عفيفى، وراغب اسكندر وسلامة ميخائيل، وجميعهم قدموا للحركة الوطنية فى سنوات الكفاح الأولى أجل الخدمات .. ثم تضامن معهم بعد فصلهم كل من على الشمس باشا، وجورج خياط بك .

وظن الانجليز وكذلك الملك فؤاد وبعض الناس أن الوفد قد تصدع بخروج هؤلاء المنشقين ولكن هؤلاء جميعا كانوا واهمين، فقد انقلب الشعب عليهم وأخذ يهتف بسقوطهم وأسقطهم من ثقته، بل إن أولاد البلد أخذوا يتداولون النكت التى تحط من شأنهم وتجعلهم سخرية أمام الناس، وأطلقوا على الثمانية المفصولين اسم «السبعة والنصف» !

كانت زعامة مصطفى النحاس فى ذلك الوقت قوة طاغية لاتستطيع الوقوف أمامها أية قوة بالرغم من أن الوفد كان بعيدا عن الحكم وكان إسماعيل صدقى باشا يحكم البلاد بالحديد والنار .

٢ – أما الانشقاق الثانى فقد حدث سنة ١٩٣٧ إذ وقع خلاف بين مكرم والنقراشى أدى إلى إخراج الأخير من وزارة المواصلات بعد إعادة تشكيلها برئاسة النحاس باشا على إثر تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية، بالرغم من أن النقراشى كان من أقوى وأهم أعضاء الوفد وأقطابه.

وقد انتهز القصر، عدو الوفد التقليدى، الفرصة وأخذ فى تعميق الخلاف داخل الحزب الكبير، وقد قامت دعاية الصحف الموالية للقصر على أن زعامة «النحاس – مكرم» تستهدف من استبعاد النقراشى التمهيد لفرض أوتوقراطية الرجلين . كما أفسدت الدوائر الملكية كل محاولات لتسوية الخلاف داخل الزعامة الوفدية.

وانتهى هذا الخلاف المؤسف إلى فصل النقراشى من عضوية الوفد فى ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ على أثر بيان أذاعه بخروجه عن الزعامة الوفدية .. وما لبث أن تبعه الدكتور أحمد ماهر وبعض أقطاب الوفد وألفوا حزبا سياسيا آخر عرف باسم «الهيئة السعدية» برئاسة أحمد ماهر .

وقد انتهز الملك هذا الخلاف وخروج السعديين من الوفد فأقال وزارة النحاس باشا فى أول يناير ١٩٣٨ . (١) .

ولكن هذا الانشقاق الأخير بالرغم من أنه كان أكثر وطأة على الوفد من الانشقاق الأول، إلا أن الهيكل الرئيسى للوفد لم يتصدع بالقدر الذى يشفى غلة الانجليز والقصر، ويحقق أطماعهم فى انفضاض الشعب عنه أو زلزلة زعامة النحاس .. فقد ظل الوفد رغم إقالة وزارته هو أكبر قوة سياسية فى البلاد .

وأصبحت الهيئة السعدية بزعامة أحمد ماهر والنقراشى إحدى أحزاب الأقليات، واضطرت إلى التعاون مع القصر والانجليز فى إحداث الانقلابات الدستورية، وذلك على النحو الذى أشرنا إليه بالتفصيل فى الكتاب الذى نعتزم إصداره عن «الوفد وتأثيره فى الحركة الوطنية من ١٩١٨ الى ١٩٥٢».

وتسير القافلة ومكرم عبيد هو أقوى شخصية فى الوفد بعد النحاس .

ولكن طموح مكرم ومطامعه لا تقف عند حد .. لقد تطلع مكرم عبيد إلى زعامة الوفد نفسها .. لقد أراد أن ينزع الزعامة من مصطفى النحاس نفسه!

لقد راوده الأمل فى أن يكون زعيما للأمة .. ورئيسا للحكومة .

وشجعه على ذلك بصراحة، القصر .. أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى.

كيف انشق مكرم ؟

«عزى إخراج النقراشى وأحمد ماهر من الوفد إلى الخلاف بين مكرم والنقراشى قبل أى اعتبار آخر، مما أعطى لاعداء مكرم فرصة لإدانة نفوذه فى الوفد على اعتبار أن هذا النفوذ قد استخدم استخداما شخصيا خاطئا وأدى إلى انشقاق ملحوظ فى الحزب الكبير».

وبعد عودة الوفد إلى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ تفجر الصراع بين الطرفين «وقد زاده حدة تدخل القصر فى هذا الصراع، فقد أراد أحمد حسنين باشا، رئيس الديوان الملكى أن يثأر لما جرى فى ٤ فبراير من إعادة الانجليز للوفد رغم أنف القصر، وكانت الأوضاع داخل الحزب الكبير آنذاك تقدم فرصة مثالية للانتقام الملكى بضرب الوفد فى زعامته والتفريق بين النحاس ومكرم» (٢).

هذا مايقوله المؤرخون وما يؤكده أقرب المقربين إلى مكرم عبيد فى هذه الأثناء، ونقصد

---

(١) الأحزاب المصرية قبل الثورة - للدكتور يونان لبيب رزق - مركز دراسات الأهرام ص ٥٩و٦٠.

(٢) المرجع السابق . ص ٦٤ مع عدم موافقتنا على استنتاجات المؤلف اللهم إلا فى أن القصر كان من وراء هذا الخلاف .

به الأستاذ جلال الحمامصى فيما رواه فى كتابه الأخير «وراء الأسوار» كما سيأتى تفصيله.

إلا أن الرأى الذى نراه - بعد دراسة أمينة رجعنا فيها إلى شهود لايزالون على قيد الحياة - أن تدخل القصر كان بقصد الإسراع فى إعلان مكرم انشقاقه عن الوفد وبطريقة تجعل عودته إلى حظيرته مستحيلة .

فلم يكن خافيا أن ازدياد نفوذ مكرم فى الوفد، وثقة النحاس فيه ثقة عمياء ومناصرته له مهما كان مخطئا .. كل هذا جعل الكثيرين من أعضاء الوفد وأقطابه ووزرائه يضيقون ذرعا به وبتصرفاته .

- أن السيدة حرم النحاس باشا وبعض الأقارب الذين كانوا لصيقين بهما بدأوا لايخفون تبرمهم من إصرار مكرم عبيد على ملازمة النحاس حتى وهو فى حمام منزله للاغتسال أو لقضاء الحاجة ، وانتظاره خارج الحمام، وقد حدث ذات يوم أن فوجئت السيدة زينب الوكيل بمكرم واقفا فى الممر الذى به الحمام، وكانت خارجة منه وهى لاترتدى إلا قميص نومها، وكان زوجها لم يستيقظ بعد، فأسرعت إلى غرفة نومها، وبعد أن ارتدت ملابسها صارحت مكرم فى أنه يسبب حرجا لها فى تصرفاته ورجته فى أدب أن يستأذن قبل صعوده إلى الدور الأعلى من المنزل، صحيح أن مكرم تمتم قائلا أنه يعتبرها كأخته أو ابنته، ولكنها كررت قولها فى أدب حازم.

ويومها غضب مكرم عبيد، ونزل إلى الدور الأرضى، وغادر المنزل غاضبا.

إن مكرم عبيد كان يتظاهر أحيانا بمعارضته للاستثناءات التى يقررها مجلس الوزراء بإعادة بعض الموظفين الذين كانت تفصلهم حكومات الانقلاب بسبب عقيدتهم السياسية وتمسكهم بولائهم للوفد ، أو بتقرير منح العلاوات لهؤلاء الذين كانوا يحرمون منها بسبب وفديتهم وهذه المعارضة لم يكن لها مايبررها لأنها حق لهم يستطيعون الحصول عليها بحكم قضائى، ولكن العالمين ببواطن الأمور كانوا يعلمون أن معارضة مكرم عبيد هذه كانت تقتصر على الأشخاص الذين يعرف مكرم عبيد أن ولاءهم للنحاس فقط وليس له أيضا.

هذا فى الوقت الذى كان يطلب فيه من الوزراء ويلح فى الرجاء بأن يقوموا بتعيين أو ترقية الكثيرين من أقاربه وأنصاره ومحاسيبه، رغم الاستثناءات الصارخة فيما يطلب من زملائه عمله (1) .

---

(1) قرر وزراء الوفد ذلك فى مجلس النواب أثناء مناقشة الاستجوابات أو الرد على الاسئلة التى تقدم بها أعضاء المجلس بمناسبة توزيع «الكتاب الأسود» وذكروا هذه الحالات بالتفصيل وأسماء هؤلاء الأقارب والمحاسيب وأودعوا مستنداتهم سكرتارية المجلس.

– أن مكرم عبيد نفسه كان أول من شعر بأنه لم يعد الشخص المحبوب فى الوفد وأن احتفاء زملائه به لم يعد كما كان الأمر قبل ذلك .. بدا ذلك واضحا فى المناقشات التى كانت تدور فى اجتماع اعضاء الوفد الكبار بسكرتاريته .. ثم إن النحاس كان قد بدأ يعارضه أو لا يوافق على بعض أفكاره أو اقتراحاته رغم بقاء علاقتهما كما كانت .. ولذلك فقد أدرك مكرم أن بقاءه فى الوفد أصبح مستحيلا .. ولذلك فقد بدأ يستعد ليوم خروجه من الوفد، ووضع نصب عينيه ألا يكون خروجه – إذا اضطر إلى ذلك – زوبعة فى فنجان كما حدث بعد خروج الفرابلى أو «السبعة ونصف» أو بعد خروج النقراشى وأحمد ماهر .. بل إن خروجه يجب أن يكون عاصفة هوجاء لاتبقى ولاتذر من الوفد شيئا.

وبعد أن تشكلت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وظهرت بوادر الخلاف بدأ مكرم يحضر لعملية قذرة .. استخدم مكرم بعض المقربين له من الموظفين فى جميع الوزارات ومصالح الحكومة لكى يكونوا جواسيس ينقلون له بعض التصرفات الحكومية التى تتصل بأفراد أسرة النحاس أو زوجته أو أنسبائه .. وكان هؤلاء الموظفون وغيرهم ممن تربطهم بمكرم عبيد وشائج كثيرة، ينقلون إليه مايصل إلى علمهم ولو عن طريق الإشاعة دون أن يتحققوا من صدقها، ويأخذها هو على أنها حقيقة مسلم بها، لكى يضعها فى ملف خاص يتصيد فيه أخطاء النحاس وزوجته وأقاربهما وأعضاء الوفد والوزراء وغيرهم .. أقول عملية تصيد أخطاء أو مايعتقد هو أنها أخطاء.

هذا ما كان يحضره مكرم عبيد للوفد وهو فى منصبه سكرتيرا للوفد [1] .

– إن مكرم عبيد بدأ يحسن علاقته بدوائر القصر ويتصل برجاله الذين يدبرون الانقلابات ضد الوفد .. وكان الملك وقتئذ يتحين الفرصة لإقالة حكومة الوفد أو إحراجها وإظهارها أمام الشعب كحكومة عاجزة.

كان مكرم يحمى ظهره مقدما بالاستناد إلى السراى باعتبارها السلطة الشرعية فى البلاد وبالرغم من أن مكرم عبيد كان أحد وزراء ٤ فبراير، فقد استغل الدعاية المكثفة التى أذاعها رجال الملك بأن الانجليز فرضوا على البلاد وزارة الوفد وأن النحاس تولى الحكم على أسنة الرماح الانجليزية .. كان ذلك فى محاولة لجمع قلوب الشعب حول الملك والعرش، وروج لهذه الدعاية الخبيثة بعض رجال أحزاب الأقلية المتربصين لكل فرصة تسنح لهم لتولى المناصب الوزارية عقب كل انقلاب دستورى، وسايرهم فى هذا الاتجاه (وبحسن نية) بعض الوطنيين المتطرفين من رجال الأحزاب والهيئات الوطنية مثل شباب

(١) جاء فى كتاب جلال الحمامصى «حوار وراء الأسوار» أن مكرم بعد ذلك .. أى بعد انفصاله عن الوفد وتأليفه لحزب الكتلة الوفدية قوله : «ومن أجل جمع الحقائق والوقائع والأدلة جند مجموعة ضخمة من معاونيه ومعارفه فى الوزارات وغيرها لأداء هذه المهمة ..الخ» ص ٣٤.

الحزب الوطني والإخوان المسلمين .. مماأحدث بلبلة في أفكار الناس، وأخذ السذج منهم يعتقدون أنه ذهب ضحية وطنيته وإخلاصه للبلاد ومناوأته للانجليز، وقد استغل ذلك العطف الشعبي رجال القصر أمثال على ماهر وأحمد حسنين والشيخ المراغي فأوحوا إلى الملك أن يطلق لحيته وأطلقوا عليه في الصحف لقب «الملك المؤمن أو الملك الصالح» !

ولكن حزب مصر الفتاة الذي كان أكثر الهيئات الوطنية تطرفا، لم يخدع بما حاولوا به التمويه على الشعب، فقد أسرعت قيادة الحزب برئاسة أحمد حسين (وكنا معتقلين في معتقل الزيتون) إلى إرسال تأييد إلى النحاس باشا عن موقفه من أزمة ٤ فبراير وقبوله تأليف وزارة وفدية [(١)] .

وبسبب هذا التأييد استقال فتحي رضوان الذي كان سكرتيرا للحزب وكذلك الدكتور نور الدين طراف عضو مجلس إدارته وانضما بعد ذلك إلى الحزب الوطني قبل إعلان تأليف الحزب الوطني الجديد [(٢)] .

ونعود إلى مكرم عبيد، فنقول أن مكرم عبيد في هذا الجو المهيأ لكي يضرب ضربته، بدأ يحتجز لنفسه مقعدا في الصفوف الأولى بالقصر الملكي.

ولكن عين النحاس لم تكن غافلة عما يفعله سكرتير الوفد، وإن كان قد تجاهل هذا الأمر.

إن مكرم عبيد فوجيء بتعيين فؤاد سراج الدين عضوا في الوفد، كما فوجيء بتعيينه وزيرا للزراعة، وكان مكرم عبيد يخشى من فؤاد سراج الدين ويغار منه، فقد كان فؤاد سراج الدين وقتئذ شابا في الأربعين من عمره يفيض حيوية ويتقد ذكاء مع مايتمتع به من لباقة وكياسة وهدوء أعصاب، كان مكرم عبيد بإحساسه الغريزي يشعر بالخطر من ناحية فؤاد سراج الدين.

ولعل الكثيرين لايعلمون أن مكرم عبيد هو الذي سعى إلى ضم الأستاذ فؤاد سراج الدين إلى عضوية الوفد، وأن أعضاء الوفد الكبار وأقطابه كانوا يظنون أن فؤاد سراج الدين أحد محاسيب مكرم عبيد!

فقد سبق أن ذكرنا أن فؤاد سراج الدين بعد أن استقال من النيابة وآثر العمل بالمحاماة كان ينزح إلى بلدته «كفر الجرايدة» للإشراف على مزارعه الواسعة، وهو رجل محبوب بين أهله وقومه .. ونضيف أنه قرر ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب في أول انتخابات قادمة . كان ذلك في نهاية ١٩٣٥.

---

(١) نشر بيان «مصر الفتاة» المشار إليه في جريدة (المصرى) ، عدد ١٩٤٢/٢/٧ .
(٢) لم يكن فتحي رضوان أو نور الدين طراف بين المعتقلين معنا وقتئذ .

وفى أوائل سنة ١٩٣٦ فوجىء فؤاد سراج الدين بمكرم عبيد باشا يتصل به تليفونيا ويستأذنه أن يزور بلدته وينزل ضيفا عليه .. ورحب فؤاد سراج الدين بذلك أيما ترحيب .

وفى اليوم المضروب لهذه الزيارة، كان فؤاد سراج الدين على رأس جميع أهل بلدته والبلاد المتاخمة لها والمحيطة لها فى استقبال المجاهد الكبير، ولاقى مكرم عبيد من حفاوة فؤاد سراج الدين وأهله وأهالى المنطقة كلها، ومن كرم هؤلاء جميعا، مالم يلقه فى أى مكان سبق له زيارته.

وفى السرادق الكبير الذى أقيم فى كفر الجرايدة مزدانا بالأعلام ومضاء بالثريات وقف مكرم عبيد خطيبا .. كانت له فى هذا اليوم خطبة «سجبانية» أعلن فيها أنه يتشرف باسم الوفد المصرى وزعيمه مصطفى النحاس باشا أن «يخطب» لعضوية الهيئة الوفدية ابن بلدتهم الأمين المخلص فؤاد بك سراج الدين وأن يكون مرشح الوفد فى الانتخابات التى كانت على الأبواب وقتئذ!

وبين تصفيق الجماهير وهتافاتهم بحياة الوفد والنحاس باشا والمجاهد الكبير .. يقف فؤاد سراج الدين لكى يرد على تحية مكرم باشا بأحسن منها ويعلن أنه يشرفه ويشرف أهل بلدته جميعا أن ينتسب الى الهيئة الوفدية بزعامة الرئيس الجليل والزعيم الأمين مصطفى النحاس باشا، ويعلن أنه بهذه المناسبة السعيدة قد تبرع بمبلغ خمسمائة جنيه لخزانة الوفد.

وبعودة الدستور فى أواخر عهد وزارة توفيق نسيم باشا، يكون الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين المحامى هو مرشح الوفد فى دائرته .. ويفوز فى الانتخابات بالتزكية ويصبح أحد نواب برلمان سنة ١٩٣٦ الذى صدق على المعاهدة .

وفى مجلس النواب تظهر مواهب الأستاذ فؤاد سراج الدين وذكاؤه وخبرته فى الشئون المالية والاقتصادية والزراعية، وكانت له آراء صائبة فى لجان المجلس وجلساته، واسترعى انتباه النواب كلما وقف متحدثا من منبر المجلس أو مناقشا، مؤيدا أو معترضا.

وقد توثقت الصداقة بين مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين إلى حد أن مكرم عبيد ذكر لصديقه أنه كان بصدد شراء «عزبة» له إلا أن ثمنها ليس متوفرا لديه، فأسرع فؤاد سراج الدين بشراء العزبة باسم مكرم عبيد ودفع ثمنها عدة ألوف من الجنيهات من جيبه الخاص ثم قام مكرم بسداد مادفعه سراج الدين من إيراد العزبة بعد ذلك .. جاء هذا على لسان الأستاذ ابراهيم مكاوى عضو مجلس النواب فى المجلس، واعترف به فؤاد سراج الدين.

وقمة المأساة أن مكرم كان يثنى باستمرار على فؤاد سراج الدين أمام النحاس باشا وأدى ذلك إلى التقارب بين النحاس وفؤاد سراج الدين .. وتوثقت صلات المودة بينهما إلى حد أن سراج الدين عرض على النحاس باشا أن يقيم فى أحد أدوار قصره عندما كان يبحث له عن مسكن لائق بعد أن تأثر منزله الذى كان يسكنه فى مصر الجديدة من شظايا القنابل التى ألقيت على الحى أثناء الحرب، وقبل النحاس هذه الضيافة بعد إلحاح سراج الدين وبعد أن اشترط الأول «أى النحاس» أن يقوم هو بالإنفاق الكامل على الموجودين بالمنزل جميعه، أى أسرتيهما والخدم!!

كان ذلك قبل أن يستأجر النحاس المنزل المواجه لمنزل سراج الدين فى جاردن سيتى، والذى ظل فيه حتى لقى ربه.

كان هذا التقارب بين أسرتى النحاس وفؤاد سراج الدين يثير قلق مكرم عبيد، ويخشى أن يكون سببا فى أن يعرف النحاس باشا المزيد من مواهب فؤاد سراج الدين بالرغم من أن الوفد كان وقتئذ فى المعارضة، ولم يكن أى إنسان يتوقع عودة الوفد إلى الحكم.

ويوم استدعاء القصر للنحاس باشا فى ٤ فبراير، كان كل من النحاس ومكرم وسراج الدين وقريناتهم فى طريقهم إلى أسوان للاستجمام، وكان من عادة النحاس زيارة ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى بمدينة قنا للتبرك به كلما كان قريبا منه حيث اضطر النحاس للسفر فورا الى القاهرة بناء على طلب الملك دون أن يعلم أحد منهم سببا لهذا الاستدعاء.

وبعد أن شكلت وزارة الوفد التى سميت بوزارة ٤ فبراير قطع الجميع رحلتهم إلى الصعيد وعادوا إلى العاصمة.

وبعد شهر من تشكيل الوزارة، خلا منصب وكيل وزارة الداخلية بإحالة حمدى محبوب باشا إلى المعاش .. وعرض الأمر على مجلس الوزراء لتعيين وكيل للداخلية خلفا له، فاقترح عبدالفتاح الطويل ترشيح فؤاد سراج الدين لهذا المنصب، وكان جميع الوزراء بما فيهم الرئيس يعتقدون أن هذا الاقتراح سوف يصادف هوى فى نفس مكرم عبيد باشا لما بينهما من صلات ووشائج وصداقة .. ولكنهم جميعا فوجئوا بمكرم عبيد وهو يعترض بشدة على هذا الاقتراح محتجا بأن فؤاد سراج الدين لايصلح لهذا المنصب.

وأمام إصرار مكرم باشا – على اعتراضه – يعدل عبدالفتاح الطويل عن اقتراحه، ويعين مجلس الوزراء شخصا آخر، وينفض اجتماع المجلس وعلامات التساؤل مرتسمة على وجوههم لماذا هذا الاعتراض العنيف من مكرم عبيد على صديقه فؤاد سراج الدين؟

ويخشى مكرم عبيد من أن يتسرب هذا الأمر إلى فؤاد سراج الدين، فيسرع بالتحدث إليه تليفونيا ويخطره بأمر اعتراضه على ترشيحه وكيلا للداخلية لأن هذا المنصب أقل بكثير مما يستحقه سراج الدين، ويردف مكرم حديثه أنه قال للوزراء أن فؤاد بك يستحق منصب وزير على الأقل ! وهذا مالم يقله مكرم قط!! وبعد أسابيع قليلة من هذا التاريخ تخلو وزارة الزراعة، ويرى النحاس أن هذا المنصب هو المناسب لفؤاد سراج الدين.

ولأول مرة لايتصل بمكرم عبيد لسؤاله من يختار من أعضاء الهيئة الوفدية وزيرا للزراعة .. اتصل النحاس بجميع الوزراء وأعضاء الوفد تليفونيا وسألهم عن رأيهم فى فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة، ورحب الجميع بهذا الاختيار ، وكان مكرم عبيد سكرتير الوفد هو آخر من اتصل به النحاس لكى يخطره أن جميع أعضاء الوفد والوزراء وافقوا على تعيين فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة .. وأسقط فى يد مكرم، ولم يسعه إلا الموافقة مضطرا.

وأصبح فؤاد سراج الدين وزيرا للزراعة.

وكان أول أعمال فؤاد سراج الدين الناجحة فى وزارة الزراعة هو كسر احتكار القطن.. لقد كان الانجليز يشترون المحصول كله بالأسعار التى يحددونها، وكانت الحرب العالمية الثانية على أشدها، ولم يوافق الوزير الشاب على السعر المعروض من أنجلترا، ويحدد السعر الذى تقبل الحكومة أن تبيع به المحصول، ويرفض الانجليز ويعرض الوزير المحصول لمن يقبل الشراء بالسعر الأعلى، وتتنافس الدول على الشراء.. ويباع المحصول بضعف ثمنه .. وتنتعش البلاد اقتصاديا، وتتنسم نسمات الرخاء بعد القحط الذى أصابها فى أوائل الحرب والذى أدى إلى الأزمة التى سارت بسببها المظاهرات فى أواخر أيام وزارة حسين سرى باشا تطالب بالغذاء والكساء.

ومنذ ذلك التاريخ، يتحرر القطن المصرى من الاحتكار البريطانى.. ويصبح الثمن مرتبطا بالبورصة العالمية.

هذه قصة أذكرها لأول مرة .. ولعل فؤاد سراج الدين نفسه لايذكرها لأنه لم يشر إليها فى محكمة الثورة، ولا حتى فى تصريحاته الأخيرة أو فى خطابه الذى ألقاه فى نقابة المحامين فى ذكرى سعد والنحاس «٢٣ أغسطس ١٩٧٧» بالرغم من أن قراره هذا كان من أمجد أعماله [(١)] .

---

(١) عرفت بهذا الأمر ، ثم حققته من المرحوم الأستاذ محمود الجروانى الذى كان مديراً لمكتب وزير الاقتصاد ومديراً للجنة القطن وأستاذا بكلية التجارة، وكان رحمة الله من علماء الاقتصاد، وعلى قدر كبير من الثقافة والاطلاع، ولعله كان من أعظم القراء الذين عرفتهم على الإطلاق .

وبدأ نجم فؤاد سراج الدين يلمع من وزارة الزراعة .. لقد طفرت به كفاءته - كما ذكرنا - بعد ذلك إلى وزارة الشئون الاجتماعية، ثم إلى وزارة الداخلية ثم إلى وزارة المالية مع الداخلية بالإضافة إلى توليه سلطات الحاكم العسكرى العام فى أخطر الأوقات التى كانت تجتازها البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية.

وقد اضطلع فؤاد سراج الدين بهذه المسئوليات جميعا بنجاح يفوق حد التصور.

وليست المناصب الحكومية فقط هى التى نجح فيها فؤاد سراج الدين بل المناصب الشعبية نفسها، فمن عضوية الهيئة الوفدية إلى عضوية مجلس النواب، فعضوية الوفد وأخيرا سكرتارية الوفد نفسها التى كانت احتكارا لمكرم عبيد فقط!

وأخذ مكرم عبيد يعض بنان الندم، لأنه هو الذى اكتشف مواهب فؤاد سراج الدين وتوجه إلى بلدته قبل سنوات قليلة خاطبا ابنها لعضوية الهيئة الوفدية!

تفاقم الصراع .. وطرد مكرم :

كانت هذه الأسباب التى أشرنا إليها هى التى دعت القصر أن يشد أزر مكرم عبيد لكى تزداد شقة الخلاف فى الوفد.وكان لابد أن يحدث ذلك قريبا وبسرعة.

كان البعير رهنا بالقشة التى تقصم ظهره!

عندما شكلت الوزارة الوفدية، رأى النحاس عدم تعيين وزراء لوزارات التموين والوقاية والشئون الاجتماعية، وإسناد كل وزارة من هذه الوزارات إلى وزير آخر بالإضافة إلى وزارته الأصلية .

وكان من نصيب مكرم عبيد الذى كان وزيرا للمالية، أعمال وزارة التموين وبعد أن أجريت الانتخابات العامة ونال الوفد الأغلبية الساحقة كما كان يحدث دائما رأى النحاس بعد تجربة شهرين أنه لابد من إعادة الوزارات الثلاث الملغاة .

وصارح النحاس الوزراء بذلك وهم مجتمعون لتحضير خطاب العرش الذى يلقيه رئيس الحكومة بالنيابة عن الملك يوم افتتاح البرلمان كما تقضى التقاليد.

ولم يكن مكرم عبيد حاضرا هذه الجلسة لسبب أو لآخر .. فلما نما إلى علمه اعتزام الحكومة إعادة الوزارات الثلاث هاج وثار .. وقابله فى منزله بعض الوزراء لكى يهدئوا من ثائرته ويقنعوه بما فى هذه الإعادة من تحقيق للمصلحة العامة وأنه لامحل لغضبه أسوة بزملائه الذين رحبوا بالتخفيف عنهم ليتفرغوا لأعمال وزاراتهم الأصلية .. ولكنه أصر على أن فصل أعمال التموين عنه دليل عدم الثقة به وحكم عليه بالفشل وأنه بالرغم من علمه بسوء أحوال التموين فإنه لايقبل أن يفهم الجمهور أنه غير ناجح .. وازداد غضبه فأقسم لزملائه أنه لن يحضر حفلة افتتاح البرلمان لأنه لايطيق سماع هذه الإشارة فى خطبة

العرش ولايطيق أن يسمع أهله هذه العبارة فصمم هو وأهله على عدم الحضور، وطلب بقاءه في وزارة التموين ولو بعض الوقت خوفا من تعليل الناس بأن إخراجه منها دليل على فشله (١).

هكذا قال مكرم عبيد للمرحوم صبرى أبو علم باشا وبعض أعضاء الوفد .. وأضاف قائلا في حدة :

– هو عاوز يخرجني من الوزارة ؟ أنا أعرف كيف أخرج ومتى أخرج، ويجوز أن أمسح من الوجود ولكنني مصمم .. الخ (٢) .

وصمم مكرم على ألا يترك وزارة التموين .. ولكن النحاس كان قد صمم هو الآخر. وتشبث مكرم بالوزارة، وبعضوية الوفد .. ولكن الإناء كان قد فاض وطفح بسبب مواقف مكرم وتصرفاته .

وبدأ مكرم يصرح في الصحف بالتصريح حينا وبالتلميح أحيانا أنه ضحية محاربته للفساد الذى استشرى في أداة الحكم وتمسكه بالنزاهة، وبدأت الصحف الناطقة بلسان الوفد تهاجم مكرم بعنف بالغ .. ولم تعد تنشر أخباره التى كانت قد خصصت لها مساحة من عمود بعنوان «المجاهد الكبير» وحل محلها المقالات الساخرة .. ومن ناحية أخرى بدأت الصحف المعارضة وعلى رأسها «صحافة القصر» تهاجم حكومة النحاس وتكيل لمكرم عبيد الثناء والمديح، وهو الذى كان من أعدائها حتى الأمس القريب.

وتتلاحق الأحداث بسرعة مذهلة ..

النحاس يقدم استقالته لإعادة تشكيلها .. وتتألف الوزارة لأول مرة بدون مكرم عبيد .. لا وزارة مالية .. ولا وزارة تموين.

ويطرد مكرم من الوفد ...

ويعلن عن تأليف حزب جديد يطلق عليه اسم «الكتلة الوفدية المستقلة».

ويرقص القصر فرحا بهذه النتيجة .. وتطرب المعارضة على أنغام هذا الانشقاق.

شبح الفتنة الطائفية :

وأطل شبح الفتنة الطائفية بوجهه البغيض على هذه البلاد من جديد ، بعد ربع قرن عاش خلاله المسلمون والأقباط أخوة متحابين شعارهم الدين لله والوطن للجميع .

فقد كان مكرم عبيد قبطيا ينتسب إلى الأقلية الدينية.

---

(١) هذا ما ذكره النحاس باشا في مجلس النواب بجلسة ١٩٤٣/٥/١٢ راجع الكتاب الأبيض ص ٣٢٢ .

(٢) المرجع السابق نفس التاريخ والصفحة .

وقد ساعد القصر ، وكذلك أحزاب المعارضة على إذكاء هذه الفتنة من جديد .. فقد كانت مصلحتهم أن يتحطم الوفد ، ولو على أشلاء الوحدة الوطنية.

والدين عاطفة مرهفة الحساسية لأنها لصيقة بوجدان الإنسان وضميره وإنسانيته.

وقد عرف العالم التعصب الدينى منذ أن عرفت الإنسانية الأديان.

وبالرغم من ذلك، فإن التاريخ شاهد على أن جهل المتدين وتخلفه هو سبب التعصب.

والجهل والتخلف والحمد لله «الذى لا يحمد على مكروه سواه» متوفر وبكثرة مذهلة بين المسلمين والأقباط المتدينين جدا فى مصر .

وبدأ السواد الأعظم من المسلمين فى مصر يتعصبون للنحاس.

وكذلك تعصب السواد الأعظم من المسيحيين لمكرم عبيد .

وبدأ بعض أئمة المساجد يهاجمون مكرم والكتلة .

كما بدأ الكثيرون من القساوسة يهاجمون الوفد ومصطفى النحاس ويطالبون بإقالة الحكومة وينادون بمكرم رئيسا لحكومة جديدة!

وانضم عدد كبير جدا من الأقباط المصريين إلى الكتلة .. وأصبحت الكتلة وقتئذ امتدادا للحزب الطائفى الذى أنشأه «أخنوخ فانوس» فى سنة ١٩٠٨ باسم «الحزب المصرى» لكى يمثل الفكر القبطى ولكى يقف فى وجه الاتجاه الإسلامى الذى كان يدعو إليه الحزب الوطنى .

وبالرغم من ذلك كله لم يتأثر الوفد بكل هذه الضجة التى صاحبت خروج مكرم أو إخراجه.

لقد كانت كفة مكرم هى الخاسرة .. رغم أن القصر بكل إمكانياته المادية والأدبية، والمعارضة بكل تأييدها وبركاتها قد وضعت فى هذه الكفة!

ونقول للإنصاف أيضا أن عددا كبيرا من أقباط مصر، قد سارعوا لقتل الفتنة فى مهدها وأعلنوا تأييدهم للوفد ورئيسه ونبذهم لمكرم عبيد وكتلته، مكررين قولهم...

الفتنة نائمة لعن الله من يوقظها.

وسارت قافلة الوفد، بزعامة مصطفى النحاس وبتأييد السواد الأعظم من الأمة.

ولكن هل يهدأ مكرم عبيد ويستكين بعد ما آل إليه من مصير؟ أم هل يقف القصر مكتوف اليدين صاغرا بهذه الهزيمة ؟ كلا !

لقد تآمر مكرم وكتلته مع القصر ورجاله على أن يخرج كل ما فى جعبته للتشهير بالوفد ورجاله ونسائه وأنصاره جميعا، سواء كان هذا التشهير بالحق أو بالباطل.

ويعكف مكرم عبيد سنة كاملة على الملف الذى كان يضمنه ما كان يوافيه به عملاؤه وجواسيسه وما أمده به القصر من معلومات أخرى .. لكى يقدم للناس كتابه الأسود!

الكتاب الأسود

ألف مكرم عبيد كتابه الأسود هذا باعتباره عريضة رفعت إلى الملك يشكو فيه من مساوىء حكومة الوفد والفساد الذى استشرى فى البلاد بسبب تصرفات هذه الحكومة الماسة بمسئولية الحكم ونزاهته والتى فتحت الباب على مصراعيه للأهل والأنسباء للربح والثراء، ولقد بدأ مكرم كتابه الأسود بقوله:

مولاى صاحب الجلالة.

أتشرف باسم الكتلة الوفدية المستقلة بأن أرفع إلى مقامكم السامى أصدق ما تنطوى عليه أفئدتنا، بل وتعتز به مصريتنا، من شعائر الولاء لعرشكم، والوفاء لشخصكم، مبتهلين إلى العلى القدير أن يحفظ لمصر عرشها ممثلا فى مليكها، ليظل على تعاقب الأعوام موضع حبها، ومرجع شعبها، والحصن الحصين لحقوقها، بل وأخلاقها.

وما أحوجنا يامولاى فى هذا الزمن المضطرب الذى زلزلت الحرب فيه كل حصن يقينا - فلولا رحمة الله لما أبقت لنا ولا بقينا - ما أحوجنا إلى مستقر كمستقر ملكك الأمين تطمئن فيه الأمة إلى مصيرها وترجع إلى ضميرها.

هذه هى مقدمة العريضة التى رفعها مكرم عبيد إلى الملك فاروق يوم ٢٩ مارس ١٩٤٣ وطبعها فى كتاب وزعه على الكثيرين سرا باسم «الكتاب الأسود فى العهد الأسود».

الراسل ... والمرسل إليه :

ولكن يحق لنا أن نتساءل هل كان مكرم عبيد هو صاحب الفكرة فى تقديم هذه المظلمة إلى الملك باعتباره السلطة الشرعية فى البلاد، يشكو إليه فيها سوء الحال والفساد، أو كانت هذه فكرة أحد أعوانه المقربين إليه والذين شاركوه وقتئذ محنة الطرد من الوفد ومن مجلس النواب فكانوا ضحية تسلط الأغلبية وديكتاتوريتها - كما يقولون - فأنشأوا لأنفسهم حظيرة جديدة يلجأون إليها هى حزبهم الجديد .. أم أن الكتاب الأسود الذى كان فى القصر قبل تاريخ تقديمه رسميا بأيام كثيرة، كان من وحى القصر نفسه، وأن مكرم عبيد ومن عاونوه فى هذا العمل لم يكونوا أكثر من مخلب قط فى يد الملك وحاشيته؟

ولا أظن أننا فى حاجة إلى عناء كبير لكى نعرف الإجابة على هذا السؤال.. لنترك الأستاذ «جلال الحمامصى» الساعد الأيمن لمكرم عبيد فى هذه الأوقات يروى بنفسه بعض أحداث الكتاب الأسود كما عاصرها.

إنه يحدثنا بعد نيف وثلاثين عاما من هذه الأحداث، فيقول فى كتابه الذى أصدره (١٩٧٥) مايأتى :

– إنها قصة ممتعة استغرقت أحداثها مايقرب من ثمانية أشهر، وقد بدأت عندما أحسست أن الصلات بين القصر والوزارة قد بدأت تضعف فوق ضعفها، ولم يكن الملك فاروق في ذلك الوقت قد انحدر الى ماانحدر إليه فيما بعد، ولم تكن مراكز القوى داخل البلاط الملكي قد برزت بالصورة الخطيرة التي ظهرت بها فيما بعد، ولعلها كانت موجودة ولكنها لم تتحين الفرص لبسط نفوذها على الملك وعلى الحكم [1] .

– وقد رأت الكتلة الوفدية المستقلة أن الفرصة سانحة لاستغلال السراي في عمل تقوم به المعارضة ضد مصطفى النحاس وحكمه، وكان الملك فاروق كذلك يتحين الفرصة للانتقام من رئيس الوفد بسبب أحداث ٤ فبراير لأنه رفض أن يشكل وزارة قومية بينما كانت بريطانيا تريدها وزارة وفدية تحمي ظهرها في حربها ضد المحور [2].

ثم يستطرد مرة أخرى في نفس الصفحة ليقول:

وكان أول اتصال مع رئيس الديوان الملكي في هذا الشأن في ليلة ما في شهر أغسطس ١٩٤٢، وكانت وقائع الفساد الحزبي قد بدأت تأخذ شكلا مثيرا، وبدأ الناس يتكلمون عن ترقيات استثنائية وتصرفات مالية تمس نزاهة الحكم، وانطلاق قرينة رئيس الحكومة السيدة زينب الوكيل في ممارسة عمليات استغلال نفوذ لتحقيق الثراء استنادا إلى قيام الرقابة على الصحف.

وسألت أحمد حسنين باشا : ألا من سبيل لوقف هذا الفساد الذي يكاد يقضي على الأخلاق ؟ ورد قائلا : لايمكن أن أتحرك إلا إذا كانت هناك أدلة ووقائع تحت يدي.. وقلت له: وإذا تحقق ذلك؟ فقال : الآن ليس هو الوقت المناسب، فمازالت الوزارة تقضي شهر العسل مع دار السفير البريطاني ولكن هذا الوقت سيأتي قريبا!

ومرة ثالثة يستطرد المؤلف فيقول :

وسافرت في اليوم التالي مع مكرم باشا رئيس الكتلة إلى مصيف رأس البر.. ورويت له خلال الرحلة مادار بيني وبين أحمد حسنين باشا، فصمت قليلا وقال : «مارأيك في أن نجمع الوقائع ووثائقها ثم نضمنها عريضة نرفعها إلى الملك؟». قلت: «فكرة سليمة ومحاولة قد تأخذ بعض الوقت فتقدم عندما يرى القصر أن شهر العسل قد انقضى» .

(١) حوار وراء الأسوار ص ٣٠ مع ملاحظة أننا لا نقر المؤلف عن اعتقاده بأن الملك في هذه الأوقات لم يكن قد انحدر فيما انحدر إليه، فقد كان استهتار الملك وتدخله في الحكم حديث الخاص والعام كما أن رجال البلاط كانوا مراكز قوى خطيرة ومعروفة وكان يحاربها الوفد الذي كان مكرم عبيد والمؤلف من بين رجاله.

(٢) ص ٣١ – ومن العجيب أن مكرم عبيد نفسه كان العمود الفقري لهذه الوزارة الوفدية وأنه هو الذي اقترح أسماء الوزراء كما شهد بذلك أمام محكمة الثورة.

ويصحبك الأستاذ جلال الحمامصى بأسلوبه الممتع فى حديث مثير عن الكتاب الأسود وكيف حملته «الكتلة» جنينا ووضعته بعد مخاض مؤلم، ولكنه لايخلو من متعة، ثم رعته طفلا، وأخذ ينمو فى أحضانها حتى أصبح وحشا كاسرا يقتلع جذور الفساد والمفسدين!!

فى هذه الرحلة المثيرة مع صفحات كتابه. يحدثك المؤلف كيف أن مكرم عبيد بعد أن اختمرت فى رأسه الفكرة بدأ يعمل على استيفاء البيانات والوثائق الدالة على فساد الحكم وكيف أنهما وجدا نفسيهما أمام سيل من الوقائع. وشعرا أنه لا سبيل إلى إخراجها إلا فى كتاب كبير، يطبع ويوزع على الناس فى وقت واحد عندما تقدم العريضة إلى الملك.. وبذلك تكتمل الضربة، وتأخذ شكلها الحاسم !

يحدثك كيف بدأ مكرم يكتب ويدقق ويحقق ، ويعد العريضة تماما كما يعتكف النائب العام لإعداد عريضة الاتهام فى قضية كبرى ، ومن أجل جمع الحقائق والوقائع والأدلة ، جند مجموعة ضخمة من معاونيه ومعارفه فى الوزارات وغيرها لأداء هذه المهمة!.. ثم يقص عليك عملية طبع الكتاب فى المطبعة السرية فى (شبرا) دون أن يشعر بذلك رجال البوليس بالرغم من رقابتهم المستمرة لرجال الكتلة.. يقول :

عندما أحسسنا بشدة مراقبة البوليس لنا، ذهبت إلى أحمد حسنين باشا وأخطرته أن- العملية كلها قد انتهت ونخشى أن يضيع الجهد الجبار الذى بذل فى طبع الكتاب لأن البوليس قد ضاعف من جهوده لحل اللغز الذى شم بعض روائحه ولكنه لم يعرف من أين تنبعث هذه الروائح ، وما هو نوع الطبخة، وكان إحساسنا بذلك ناشئا من أن معظم اعضاء الكتلة وضعوا تحت رقابة مشددة.. وابتسم حسنين باشا فى هدوء - وكان ذلك فى أوائل مارس ١٩٤٣ - وقال : «يبدو أن فى الإمكان أن نحدد ساعة الصفر قريبا، وإذا كان هناك خوف من أن تسقط العملية كلها فى يد البوليس قبل الساعة المناسبة، فلا مانع عندى من تسلم النص المكتوب باليد للعريضة ومعه الوثائق للاحتفاظ بها فى خزائن قصر عابدين وما عليك إلا أن تسلمها إلىّ غدا فى منزلى !! » (١) .

ويسترسل المؤلف فى روايته ، فيصحبك معه فى مغامرته عند نقل عريضة الكتاب الأسود من مكانها الأمين فى حى شبرا، وكيف أنه وهو يقود سيارته أخذ الحيطة تضليلا لرجال البوليس السياسى، فلم يتوجه إلى شبرا مباشرة بل أخذ يتجول فى شوارع القاهرة المختلفة على غير هدى حتى يخيم الظلام وتقترب الساعة من الثامنة مساء، وهو الموعد الذى تحدد لتسليم العريضة إلى رئيس الديوان الملكى فى منزله (بالدقى) وكيف صاحبه التوفيق فى التوجه الى شبرا وحمل العريضة والمستندات من المنزل الذى كانت تقبع فيه إلى سيارته، وانطلاقه بالسيارة إلى ميدان عبد المنعم بالدقى حيث يوقف

(١) المرجع السابق ص ٣٦ .

السيارة، ويترجل منها حاملا حقيبتين تحملان أصول الكتاب الاسود ومستنداته ويتقدم بهدوء إلى منزل رئيس الديوان ، ويفتح باطمئنان باب الحديقة ويضغط على جرس الباب الذى يفتح فورا، ويدخل إلى الصالون ويتهاوى على أحد المقاعد، ويشعل سيجارة ، ويغمض عينيه فلم يفتحهما إلا بعد شعوره بدخول أحمد حسنين .. ويتسلم رئيس الديوان الملكى - فى منزله - عريضة الكتاب الاسود ويطول الحديث بينه وبين زائره حول الاتفاق على تحديد ساعة الصفر للعملية الأخرى المكملة وهى ذهاب مكرم عبيد إلى قصر عابدين ومقابلة احمد حسنين لتقديم العريضة ، بصورة رسمية !

ولما كان احمد حسنين غير قادر على تحديد ساعة الصفر، فقد اتفق مع ضيفه على أن يواصل الاتصال به تليفونيا خلال الأسبوعين القادمين ، فإذا قال له رئيس الديوان الملكى أن «الكاوتشوك » موجود وأن التسليم سيتم غدا فمعنى ذلك أن الموعد سيكون فى اليوم التالى ظهرا !! (1) .

وجاءت ساعة الصفر.. ونطق أحمد حسنين بكلمة السر، وطلب أن يسلم الكاوتشوك ظهر اليوم التالى وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من شهر مارس ١٩٤٣ .

ويخرج مكرم عبيد فى اليوم الموعود من بيته فى الصباح المبكر، ويتوجه إلى مكان مجهول إلى أن تحين ساعة ذهابه إلى القصر .

وتتم مقابلة مكرم مع رئيس الديوان الملكى بنجاح حيث كان قد سبقه المؤلف وبعض أعضاء حزب الكتلة ويتم تقديم العريضة رسميا إلى الملك ، بالرغم من أنها كانت قابعة فى قصر عابدين قبل ذلك بأسابيع .

وفى صباح نفس اليوم ، كان الكتاب الأسود قد وزع على الأشخاص الذين وقع عليهم الاختيار لإرساله إليهم بواسطة عدد كبير جندهم مكرم للقيام بمهمة التوزيع .

وفى هذا اليوم، يوم النجاح الأكبر كان مكرم عبيد يتحرك فى منزله بعصبية شديدة (ويدندن) بأغان غير مفهومة ، فقد كان له صوت موسيقى ... وكان سعيدا بالغ السعادة لأنه ضرب «النحاس باشا» ضربة معلم !! (2) .

هذا هو نص ما أورده الاستاذ جلال الحمامصى عن قصة مغامرة إصدار الكتاب الأسود، التى ساهم فيها مساهمة إيجابية فعالة، حتى أن الفريق - محمد حيدر باشا - أحد رجال الحاشية الملكية ، ومدير عام مصلحة السجون وقتئذ ، قال له مازحا عندما قابله فى القصر يوم الإيهام بتقديم العريضة المقدمة سلفا : - سأعد لك مكانا فى السجن!!

(1) المرجع السابق ص ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .
(2) نفس المرجع ص ٤٦ ، ٤٧ .

ونحن نصدق الاستاذ جلال الحمامصي تماما فيما رواه عن مغامرة طبع الكتاب الأسود وقصة تقديمه إلى القصر عن طريق أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، وهي في مضمونها تؤيد ما قلناه تماما من أن المرحوم مكرم عبيد كان مخلب قط في يد القصر ورجاله، وعلى رأسهم الملك ألد خصوم الوفد وأعدائه ، ولا يمكن لأى قارىء لقصة الكتاب الاسود كما وردت فى (حوار وراء الاسوار) إلا أن يتبين صورة المؤامرة الواضحة التي اشترك فيها الملك ورجاله لعمل انقلاب غير دستورى بمساعدة مكرم عبيد الذى كان منذ شهور قليلة من أشد خصوم الملك عندما كان سكرتيرا للوفد.. هذا التدبير المحكم لعمل انقلاب ضد حكومة الوفد فى الظروف الخطيرة والحرجة التى كانت تجتازها مصر إبان الحرب العالمية الثانية، لم يكن الغرض منه مصلحة البلاد، أو التخلص من فساد، ولكن الهدف الوحيد له كان الإطاحة بحكومة الوفد وإحلال حكومة غيرها من الأقليات ، ولو كان ثمن ذلك تدفعه مصر، من كرامتها ونضالها فى سبيل فرض شخصيتها كدولة دستورية مستقلة فى هذه الأيام.

منذ هذا اليوم ، أصبح مكرم عبيد عميلا للسراى وأخذ يتملق الملك بالعبارات البلاغية المجوجة فى المديح ، والتى أوردنا من قبل الوجيز منها فيما أثبتنا نصه فى المقدمة التى صدر بها كتابه الاسود .

إلا أننا نلاحظ أن الاستاذ جلال الحمامصي ، كان فيما يكتب عن ذكرياته عن هذه الأيام يبرر ما حدث وهو موقن بأنه لم يؤد قط إلى النتيجة المرجوة .. ذلك أنه كان يقارن بين ما حدث وقتئذ بعد اعتقاله ، وما حدث بعد الثورة التى أطاحت بكل القديم، وكأنه يترحم على أيام زمان «عندما كانت الحكومة حريصة على تهيئة الحياة الكريمة لكل معتقل من خصومها .

– يقرأ الصحف ويستمع إلى الراديو ، ويعالج علاجا كاملا ، وتصرف له كل الأدوية التى يحتاج إليها، كانت الحكومة تحس بمسئوليتها قبل هؤلاء المعتقلين وأسرهم .

ولقد حرمتهم من حريتهم ومن نشاطاتهم السياسية ولكنها لم تكن تقبل على الإطلاق أن تحرمهم من آدميتهم أو إنسانيتهم وليس معنى أن يعتقل بضعة أفراد حماية لأمن الدولة خلال الحرب ، أن يلقى أى معتقل ما يمس كرامته أو إنسانيته » (1) .

بقى بعد أن عرفنا قصة الكتاب الاسود الذى صدر نتيجة مؤامرة بين القصر ومكرم عبيد والذى قيل أنه تضمن فضائح وانحرافات حدثت فى عهد وزارة الوفد آنذاك .. بقى أن نعرف ما تضمنه هذا الكتاب من وقائع نسبت إلى رئيس الوزراء أو زوجته أو الوزراء الوفديين أو بعض الأنسباء والمحسوبين .

---

(1) المرجع السابق ص ٥٩ ، ٦٠ ويلاحظ أن كاتب هذه المذكرات قد كتب مقالاً بنفس المعنى عن الحياة فى معتقل الزيتون مدعما بالصور الفوتوغرافية في مجلة المصور فى عدد ١٩٧٧/٦/٢١.

ولا شك أن رجال هذا الجيل وشبابه، الذين لم يقدر لهم معايشة هذه الأيام أو الذين ولدوا بعدها ، سوف يستبد بهم الضحك المحموم وهم يطالعون الانحرافات التى نسبها مكرم عبيد إلى رجال ذلك العهد وأقام بها الدنيا وأقعدها.. سوف يضحكون ، ويضحكون من تفاهة ما نسبه مكرم إلى زملائه وأصدقائه السابقين .. هذا إذا سلمنا جدلا بأن كل ما نسبه إليهم كان صحيحا !

فما بالكم إذا كانت جميع الوقائع المنسوبة إليهم، قد ثبت بالدليل القاطع أنها غير صحيحة وأنها كاذبة وملفقة وأن مستنداتها إما مزورة أو محرفة .

وإليكم البيان ....

– بعض اتهامات الكتاب الأسود .. الخطيرة ! –

قدم مكرم عبيد كتابه الأسود إلى الملك رسميا ظهر يوم ٢٩ مارس ١٩٤٣ ، وكان هذا الكتاب قابعا فى خزائن القصر قبل ذلك بأسابيع على نحو ما ذكرنا فى الفصل السابق.. وفى نفس اليوم كانت بعض نسخ من هذا الكتاب قد وزعت على بعض السفارات الأجنبية، خصوصا سفارات انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة حتى لا تقتصر الضجة التى تحدثها الاتهامات الواردة بهذا الكتاب على الدوائر المصرية فقط بل أن تكون عالمية أيضا..

وكذلك وزعت بعض نسخ من هذا الكتاب على الأحزاب المصرية المعارضة وزعماء هذه الأحزاب ، وكذلك أرسل الكتاب إلى الصحف المصرية المؤيدة والمعارضة على السواء ..

وأذكر أننى فى هذه الأيام كنت لا أزال معتقلا فى معتقل الزيتون . وأن أعوان مكرم الذين قاموا بمهمة طبع الكتاب وتوزيعه حرصوا على إرسال عدة نسخ من الكتاب إلى المعتقل .. وقد طالعنا نحن المعتقلين وقتئذ هذا الكتاب فى اليوم الثانى أو الثالث لصدوره.

على كل حال لقد أحدث هذا الكتاب وقتئذ ضجة عنيفة فى جميع الدوائر فى مصر.. فقد كانت الاتهامات الواردة به ضد مصطفى النحاس باشا والسيدة قرينته وبعض أنسبائهما ، أو ضد الوزراء الوفديين وغيرهم .. كانت تبدو فى هذه الأيام – رغم تفاهتها – خطيرة جدا ، فقد كانت نزاهة الحكم شيئا حساسا بالنسبة للناس جميعا ، ذلك أن القيم والأخلاق كانت فى هذه الأيام السعيدة هى المثل الأعلى الذى يتحلى به الناس فى مصر حاكمين أو محكومين !

ولذلك فكم كانت فجيعة الناس (الذين قرأوا الاتهام من وجهة نظر مكرم عبيد دون سماع دفاع الذين اتهمهم) عندما .. وجدوا أن مكرم عبيد يتهم وزيرا أنه حابى أحد أقاربه فأمر بترقيته من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية بزيادة راتبه بضع جنيهات ، أو

أن رئيس الحكومة أو بعض الوزراء قد أقاموا بضعة أسابيع فى باخرة تملكها الحكومة وتجعلها كاستراحات رسمية بالرغم من أنهم قاموا بسداد الإيجار الرسمى لهذه الاستراحات ، أو أن حرم النحاس باشا قد اشترت فراء من انجلترا ببضعة ألوف من الجنيهات ، ثم يتضح أن هذا الفراء كان ثمنه أقل من مائة جنيه ! ، أو أن أحد أشقاء حرم النحاس باشا قد تعاقد على صفقة تصدير أو استيراد ربح فيها بضع مئات من الجنيهات طبقا لما ورد بالكتاب الأسود أو أن وزير الزراعة كانت ترسل له الزهور من مزارع الوزارة لتزيين منزله ومنزل رئيس الحكومة المجاور له !! .. الخ .

كانت هذه الاتهامات ، رغم تفاهة الوقائع المنسوبة إلى الوزراء تهز الرأى العام الذى كان يؤمن بأن حكامه الذين يثق فيهم والذين أولاهم ثقته فى الانتخابات .. كان يؤمن ويثق أنهم فوق الشبهات، وأنهم قد تجردوا من أنانية البشر ..

وقد ازدادت خطورة هذا الكتاب، الذى كان يحتوى على وقائع معينة لو ثبتت ضد من وجهت إليهم الاتهامات لأوجبت احتقارهم لدى المواطنين .. فإذا كان مكرم كاذباً فى مزاعمه واتهاماته يكون بذلك قد ارتكب جريمة القذف العلنى ويحكم عليه قضائيا بالحبس والغرامة معا .. وقد تحدى مكرم عبيد الحكومة أن تقوم بإبلاغ السلطات القضائية ضده لو كان كاذبا .. وهو ماردده بعد ذلك فى شهادته أمام محكمة الثورة ..

ولذلك كانت الناس تتهافت على الحصول على نسخة من الكتاب الاسود، وانتهز المعارضون ، وعلى رأسهم دوائر القصر المستندة إلى سلطتها الشرعية فى الحكم .. انتهز هؤلاء جميعا هذه الفرصة لترويج الإشاعات وتضخيم ما ورد بالكتاب من وقائع واتهامات للنيل من حكومة الوفد وتلويث زعيمه ورجاله ..

وقد انتهز بعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من معارضين ومؤيدين فرصة ما ورد بالكتاب الاسود الذى أرسلت منه نسخ إليهم عن طريق البريد أو تسلمت باليد، فتقدموا بكثير من الاسئلة والاستجوابات حول ما ورد بهذا الكتاب الأسود، كان يتولى الرد عليها رئيس الحكومة والوزراء كل فيما يخصه .. وكان ما يدور تحت قبة البرلمان ينشر بحذافيره فى الصحف، فبالرغم من قيام الرقابة على الصحف فى ظل الأحكام العرفية التي أعلنها على ماهر باشا غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية فى نهاية عام ١٩٣٩ واستمرت بعد ذلك فقد كانت الحكومة ملتزمة بعدم تدخل الرقابة فيما تنشره الصحف عما يدور تحت قبة البرلمان بمجلسيه الشيوخ .. والنواب ..

لقد قدم عشرات من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجلس النواب الكثير من الاستجوابات والاسئلة إلى رئيس الحكومة وإلى الوزراء عن الوقائع التى نسبها مكرم

عبيد إليهم فى كتابه الاسود... وأتيح للناس أن تعرف عن طريق ما نشر فى الصحف نقلا عن جلسات البرلمان الكثير مما خفى عنهم مما ورد فى الكتاب .. ورد الحكومة عليه .

وفى الصفحات القادمة من هذا الكتاب، سوف يطالع القارىء بعض (الوقائع الخطيرة) التى وردت بالكتاب الأسود.. ورد الحكومة عليها وقتئذ وذلك طبقا لما ورد بالكتاب الأسود لمكرم عبيد ، وطبقا للإجابات الرسمية للحكومة فى مجلسى البرلمان على الاستجوابات والاسئلة التى وجهها إليها الأعضاء المعارضون والمؤيدون معا.. والتى جمعتها الحكومة فى كتاب كبير عرف باسم (الكتاب الابيض) والذى صدر غلافه بالآية الكريمة :

«فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرءوا كتابيه » .

ولذلك فلن يكون لكاتب هذه المذكرات أى فضل فى تسطير الصفحات القادمة.. فسوف يقتصر جهده على أن ينقل بأمانة بعض الاتهامات التى ساقها مكرم فى بعض الوقائع الهامة .. ورد الوزراء الرسمى على هذه الاتهامات .

وإذا كنا سوف نقتصر على إيراد بعض الوقائع الخاصة بالكتاب الاسود دون غيرها فذلك على القدر الذى يمكن أن تستوعبه هذه المذكرات .

والحق أننا عندما عدنا إلى مطالعة الكتاب الأسود فى هذه الأيام الأخيرة ، استهوتنا هذه المطالعة ، وأشفقنا على شباب هذا الجيل الذى لم يكن قد ولد فى هذه الأيام ، والذى زيف عليه تاريخ بلاده فى سنوات حياته، خصوصا وأن بعض تلامذة مكرم عبيد الذين استطاعوا أن يصلوا إلى مراكز صحفية مرموقة فى الآونة الأخيرة. والذين لا تزال حلوقهم تقاسى غصة من الوفد وزعمائه الذين انتقل أكثرهم إلى رحمة الله ولا تزال مرارة الخصومة عالقة بنفوسهم ، عادوا إلى ذكر الكتاب الاسود فى المقالات التى دبجوها أخيرا على صفحات الصحف عن سنوات ما قبل الثورة، وهاجموا فيها فؤاد سراج الدين هجوما عنيفا بعد أن أعلن أنه بصدد تكوين حزب جديد بعد صدور قانون الأحزاب.. وقد أشاروا فى هذه المقالات إلى الكتاب الاسود واتهامات مكرم عبيد الواردة به وإلى شهادة مكرم عبيد امام محكمة الثورة فى محاكمة فؤاد سراج الدين، وما قيل من أن محكمة الثورة قد حكمت بإدانة سراج الدين استنادا إلى ما ورد بهذا الكتاب.. لقد أشفقنا على شباب هذا الجيل الذى يجهل حقائق الماضى، من هذه الحملة الظالمة التى تعتبر استمرارا لعملية تشويه التاريخ وتزييفه، فرأينا من حق ابنائنا علينا ونحن نقدم لهم التاريخ بأمانة ، أن نضمن هذه المذكرات بعض وقائع الكتاب الاسود، فى عجالة ... على أن نقدم لهم بعد ذلك، قصة الكتاب الاسود كاملة فى كتاب مستقل ..... إن شاء الله ..

وقبل أن نشير الى وقائع الكتاب الاسود وتفنيدها... نقدم إلى القراء الأسباب التى من أجلها لم تتخذ حكومة النحاس باشا وقتئذ الإجراءات القانونية ضد مكرم عبيد وذلك بإبلاغ النيابة العامة وطلب التحقيق وتقديمه إلى القضاء الجنائى بناء على طلب مكرم عبيد نفسه .

لماذا عدم الالتجاء للقضاء ؟

تقدم الأستاذ محمد عبد المجيد العبد، عضو مجلس الشيوخ ، بسؤال إلى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء جاء فيه ..

«نشر مكرم عبيد باشا كتابا أسود نسب فيه إليكم ولبعض زملائكم الوزراء أمورا معينة ، فإذا كان هذا الكتاب لا يستند على أساس من الصدق ولا تقوم دعواه على حقيقة، لماذا تجاوزتم عن محاكمة صاحب هذا الكتاب الاسود خصوصا وأنه قد لجأ إلى الهيئات الاجنبية من أمريكية وانجليزية وغيرها، أفلا يرى رفعة الرئيس أن يرفع غموض هذه المسألة بتحقيق دقيق من جميع نواحيها إحقاقا للحق وإزهاقا للباطل ؟ وإذا كان ماجاء بهذا الكتاب ليس صحيحا ، فلماذا ينفرد مكرم باشا بمحاباة القانون ، ولا يسأله عن غلطاته ؟

وقد أجاب حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء (مصطفى النحاس باشا) على هذا السؤال بالبيان الآتى ، وذلك بجلسة ١٢ ابريل ١٩٤٣ :

حضرات الشيوخ المحترمين :

يقتضى نص الدستور مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وهذا الحكم هو أخص خصائص الحياة الدستورية بل هو محور النظام الدستورى كله والحكومة تقديرا لهذه المسئولية على أتم استعداد لأن تفند أمام البرلمان الممثل للأمة كل ما جاء بالعريضة التى رفعها مكرم عبيد باشا إلى ديوان جلالة الملك فى يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٤٣ والتى أحال الديوان إلينا صورة منها فى يوم ١٠ ابريل سنة ١٩٤٣ ، وهى ترحب بكل سؤال أو استجواب يقدم فى البرلمان لهذا الغرض ، سواء أكان ذلك من صاحب العريضة أم من غيره من حضرات الشيوخ أو النواب المحترمين المعارضين أو المؤيدين ..

وقد كان فى وسع صاحب العريضة أن يواجه الحكومة فى البرلمان بما يريد من الاسئلة والاستجوابات ولكنه لم يرد أن يسلك هذا الطريق القويم الكفيل بإظهار الحق فى أقرب وقت ، وهذه المداورة أو المناورة مكشوفة القصد ظاهرة الغرض، فهو يعلم قبل غيره أن محتويات العريضة مكذوبة جملة وتفصيلا ، وأن إلقاء النور عليها يفضحه ويفضحها ويظهر الناس جميعا على إفكه وبهتانه ، ولذلك تجنب الطريق التى رسمها الدستور

لمحاسبة الوزراء ، وأخذ يوزع فى الخفاء الكتاب الذى أشار إليه حضرة الشيخ المحترم ، ويلقى فى روع الناس أنه مستعد لأن يحاكم على ماكتب امام القضاء وقصده فى ذلك واضح ظاهر، فمثل هذه الوقائع التى سودها خياله الكاذب تقتضى تحقيقات ، ومحاكمة ترتقى عدة درجات ، وتمتد إلى سنة أو سنوات وتبقى فيها الوزارة فى ظلال ما افترى من شبهات .

ذلك لأن تولى السلطات القضائية للتحقيق يقطع على الوزارة طريق تكذيبه بنشر البيانات حتى لا تتهم بالتأثير فى القضاء ، كما يقطع على البرلمان التعرض لأكاذيبه، او سماع رد الوزارة على مفترياته تحقيقا لمبدأ فصل السلطات. وما من عاقل يقبل للوزارة ولا للبرلمان ولا لشرف الامة هذا الوضع العجيب ، وأنا مطالب أمام ضميرى وأمام التاريخ بكشف القناع عن محتويات هذا الكتاب الكاذب، وتفنيد ما جاء فيه تفنيداً حاسما سريعا وعندئذ يستطيع شيوخ الامة ونوابها أن يحقوا الحق ويدمغوا الكذب والباطل ، وعندئذ يمكن أن ينظر فى مسئولية العرائض او المنشورات ويمكن ان تسأل الحكومة كما سأل حضرة الشيخ المحترم عن أخذ المسئولين بالحزم والعزم .

هذا هو الوضع الطبيعى لموضوع هذا الكتاب الذى احتوى فيما احتوى مفتريات سياسية كثيرة لا يمكن ان يشغل بها القضاء ، والشأن الأول والأخير فى نظرها والمحاسبة عليها شأن البرلمان ، وقد اعتاد موزع العريضة ان يهرب من مثل هذه المواقف الصريحة لأن كل همه التشنيع والافتراء فما من مرة قدم استجوابا إلا وهرب فى دور المناقشة لسبب أو لآخر ناكلا عن شرح استجوابه ومواجهة البيانات التى تلقيها الحكومة.

والحكومة لن تعبأ بمثل هذه المناورات ، وهى معتزمة أن تقدم للبرلمان عما تسأل عنه أو تستجوب فيه بيانات قاطعة حاسمة مؤيدة بالادلة والمستندات ، وهى تدعو معارضيها وأنصارها على السواء لفتح هذا الباب على مصراعيه لإلقاء النور على حملة التضليل والكذب .

أما ما أشار إليه حضرة الشيخ المحترم من أن صاحب العريضة قد لجأ إلى الهيئات الاجنبية من أمريكية وإنجليزية مقدما لهم نسخا من كتابه انتظارا لرأيهم أو التماسا لعطفهم ومن أن هذا العمل من جانبه جنوح عن الوطنية، فالحكومة تشارك حضرة الشيخ المحترم رأيه فيه، وتأسف لوقوعه من نائب تولى الوزارة عدة مرات ، وكان نقيبا للمحامين الأهليين ، ثم يجىء الآن فيهدر صفته النيابية بل كرامته الوطنية على هذه الصورة .. وكذلك تأسف الحكومة لإسفافه فى لهجته وعباراته إسفافا كبيرا لا يتفق مع ما ينبغى لنائب بل لأى فرد من أفراد هذه الأمة الكريمة من التزام مقتضيات اللياقة وتجنب

الاسقاف فى عريضة تقدم لمقام حضرة صاحب الجلالة الملك . ولا يخامرنى شك فى أن هذه الخطة التى اعتزمتها بإزاء هذا الكتاب هى الخطة المثلى التى تلتزمها حكومة تعرف قدر نفسها وقدر شرفها ، وتحرص على أن تتقدم بحسابها أمام شيوخ الامة ونوابها ، وعلى أن تأتى البيوت من أبوابها ، وتضع الأمور فى نصابها فى أقرب وقت .

فإذا ما تم ذلك وقال ممثلو الأمة كلمتهم فى حدود واجبهم وحقهم أمكن أن تسأل الحكومة عما تعتزمه فى شأن المفترين والقضاء على حملة المغرضين والمضللين .

وإنى لأدعوكم جميعا الى الحرص على احترام المبادىء الدستورية الصحيحة لتكون جميع أعمالنا هنا فى حدود الدستور الذى هو عماد حياتنا النيابية .

ولا تنسوا أن أمم الشرق العربى والعالم الاسلامى أجمع تتطلع الى مصر دائما وتدعوها الى قيادة حركتها فى سبيل نيلها الحياة الحرة الكريمة، متخذة من مصر فى نهضتها الحديثة القدوة الحسنة والمثل الاعلى فلا عابث من أبناء البلاد بهذا المقام العظيم، ولتبق مسائلنا الداخلية محصورة فى حدود بلادنا ..

كما أهيب بكم جميعا على اختلاف ميولكم وأحزابكم وبكل حريص من أبناء الوطن العزيز على وحدة الامة المصرية الكريمة – وهى الوحدة التى مكناها بجهادنا – أن تقفوا كل محاولة خطرة يدفع إليها أى لاعب بالنار للتفريق بين عنصريها اللذين جمع بينهما الاتحاد الوطنى المقدس فإن هذا الاتحاد من أعز ما كسبناه فى حركتنا القومية نضالا عن الديمقراطية والحرية الصحيحة والدستور والاستقلال .

واستجواب من هيكل باشا :

إلا أن حضرة الشيخ المحترم محمد حسين هيكل باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين وعضو مجلس الشيوخ لم يوافق الحكومة على الرأى الذى أعلنه النحاس باشا، مدعيا أن خطة الحكومة هذه تخالف الدستور وتقاليده ومبدأ فصل السلطات، فقدم استجوابا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء لمناقشة بيان رئيس الحكومة الذى ألقاه بمجلس الشيوخ ردا على السؤال السابق .

وقد تحدد لنظر هذا الاستجواب جلسة ٢٢ ابريل ١٩٤٣ .. وقد قال المستجوب « لقد اتهمكم كاتب العريضة وموزع الكتاب بتهم.. فإن كانت كاذبة فحاكموه وبلغوا القضاء المختص وحده بمحاكمة القاذفين . فإذا فصل القضاء فى موقفه منكم كان قوله فصل الخطاب .. » .

ورد النحاس باشا على استجواب رئيس المعارضة ، قائلا ان مناقشته السابقة ردا على سؤال احد اعضاء المجلس كان من الناحية المنطقية والسياسية ، وأنه سيناقش اليوم هذا الأمر من الناحية الدستورية .

وذكر رئيس الحكومة أن المادة ٦٦ من الدستور تنص على «أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم » .

وفى بحث قانونى دستورى مستفيض أخذ رئيس الحكومة يشرح أحكام هذه المادة شرحاً دستوريا مستندا إلى المناقشات التى حدثت بلجنة الدستور أثناء وضعها له فى شهر مايو ١٩٢٢ وأقوال توفيق بك رفعت وأحمد باشا طلعت وعبد الحميد بدوى بك واتفاق هؤلاء جميعا على المعنى الواضح الذى صيغت به المادة ٦٦ من الدستور وأضاف بأن رئيس لجنة قضايا الحكومة بتكليف من رئيس الحكومة ، قد بحث هذا الموضوع من الناحية الدستورية والقانونية وانتهى إلى :

١- أن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم المشار إليها.

٢- أن لمجلس الأحكام المخصوص فيما يتعلق بهذه الجرائم اختصاصا مطلقا من شأنه جعل السلطة القضائية العادية غير مختصة بالنظر فيها .

٣- أن مجلس الاحكام المخصوص يظل بالنسبة للوزراء السابقين الهيئة المختصة بالنظر فى الجرائم التى تكون قد وقعت منهم أثناء تأدية أعمال وظائفهم .

ويستتبع تخويل مجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء أن قواعد الاجراءات الجنائية لا تتبع فى هذا الصدد، فلا يكون للنيابة العمومية الحق فى مباشرة الدعوى الجنائية من تلقاء نفسها أو بناء على شكوى يتقدم بها أحد الافراد . كذلك لا يكون لهؤلاء الحق فى رفع دعوى الجنحة المباشرة .

والحكمة فى تقرير هذا النظام الخاص ايجاد الضمان الكافى للوزراء وصون المصلحة العامة واعمال الدولة من الطعن والتشهير من أى فرد كان تحت تأثير الخصومات الحزبية والعداوات الشخصية ... إلخ ..

ويتطرق رئيس الوزراء إلى مقارنة نصوص الدستور المصرى بالدساتير الأجنبية وعلى الخصوص دساتير انجلترا وبلجيكا وفرنسا وغيرها فى بحث فقهى .. مستفيض .. ويشير إلى مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى وضعته حكومة الوفد سنة ١٩٣٠ .. وينتهى من بحثه هذا موجها القول إلى صاحب الاستجواب :

«وأخيرا إذا جاز لمجرد إقدام كاتب - أيا كانت صفته - على اتهام وزارة فى تصرف من تصرفاتها - إذا جاز رفع الأمر فورا إلى القضاء ، توصلا الى القول بأنه متى رفع الأمر للقضاء وجب تنحى الوزارة الحائزة على ثقة البرلمان بمجلسيه حتى لا يؤثر قيامها فى سير التحقيق، أليس معنى هذا أن تصبح الوزارة مسئولة، لا أمام البرلمان ، ولا أمام القضاء ، بل أمام كل قاذف أن يصل إلى تخلى ممثلو الأغلبية عن كراسى المسئولية ...

وهذا هو بيت القصيد يا سيدى (مشيرا إلى المستجوب) ... ماذا يكون مصير الحكم فى البلاد إذا تم هذا وجاءت وزارة ثانية فاتهمها نفس الكاتب أو أى كاتب آخر ورماها بإفك جديد، ألا يجب عليها هى الأخرى أخذا بهذه الخطة تبليغ القضاء والاستقالة لترك القضاء حرا ؟

وهكذا لا يكون الحكم فى البلاد للأمة مصدر السلطات . ولا للبرلمان الرقيب على الوزارات ، ولا للوزارات المسئولة أمام البرلمان .. وإنما يكون الحكم للقاذفين والمفترين وأصحاب الاهواء من الكاذبين والطاعنين ، فهل هذا هو المصير الدستورى الذى تريد المعارضة أن تصل بالبلاد إليه ؟

إنى أربأ بوطنيتى أن أساهم فى الوصول بالبلاد إلى مصير كهذا .. فعلى من المسئوليات والواجبات لحاضر البلاد ومستقبلها ما يردنى عن الاشتراك فى العبث بالدستور أو تشويه أحكامه ..

وهكذا ينهى مصطفى النحاس باشا خطابه فى مجلس الشيوخ ردا على استجواب سعادة محمد حسين باشا زعيم المعارضة فيه بين تصفيق الاعضاء .

بقى بعد ذلك أن نقدم بعض نماذج من الاتهامات التى تضمنها الكتاب الاسود ضد حكومة الوفد... ورد الحكومة الممثلة فى رئيسها ووزرائه عليها ...

نماذج من الحقد الاسود

لعل القارىء متشوق إلى معرفة ماذا ضم الكتاب الاسود بين دفتيه من اتهامات للنحاس باشا ووزراء الوفد فى سنة ١٩٤٢ قال إنها تمس نزاهة الحكم والحكام بما وصفه باستغلال النفوذ لثراء الوزراء وعمل الاستثناءات للأقارب والأصهار وتفشى المحسوبيات وغير ذلك من الاتهامات التى سودت صفحات الكتاب (٢٦٨ صفحة) .

وإذا كنا تناولنا موضوع الكتاب الأسود فى هذه المذكرات بمناسبة دعوة مؤلفه (مكرم عبيد) للشهادة ضد فؤاد سراج الدين ، فإنما نتناول ذلك على القدر الذى تسمح به هذه المذكرات فيما يتصل بمحاكمة سكرتير الوفد. إلا أننا كما تعودنا كنا إذا عرضنا لموضوع نعرف أن الجيل المعاصر لا يعرف عنه شيئا اللهم إلا ما يفرض عليه قراءته.. نتوقف عن متابعة الأحداث قليلا، ونحاول أن ننتقل بالقارىء إلى الماضى الذى لم يحضره ونسرد عليه ما غمض عليه من وقائع .. ثم نعود لمتابعة حديث المذكرات ...

تلك هى القاعدة التى اتبعناها فى سرد هذه المذكرات منذ البداية .

ولعل من الطريف فعلا أن نعرض على القارىء بعض اتهامات الكتاب الاسود التى أحدثت ضجة مفتعلة وقتئذ، فإن ذلك يعطى له صورة حية لما كانت عليه الحياة فى هذه الأيام السعيدة !..

سنعرض فقط لبعض هذه الاتهامات .. على وعد أن نتناول الكتاب الأسود في كتاب أبيض مستقل .... قريبا ، بإذن الله .

وسوف نعرض في عجالة الى بعض الاتهامات التي سودت معظم صفحات الكتاب، رغم تفاهتها والتي أسماها المؤلف بالاستثناءات الصارخة وهي تشمل ما نعاه المؤلف على الوزراء من محاباة اقاربهم بالترقيات الاستثنائية التي لا يستحقونها .. ثم نعرض بعد ذلك إلى الاتهامات الرئيسية التي وجهت الى النحاس باشا والسيدة قرينته .

وقد أثيرت جميع الوقائع التي اشتمل عليها الكتاب الاسود في البرلمان ، سواء في ب الشيوخ أو في مجلس النواب ، في الاستجوابات والاسئلة التي تقدم بها الكثيرون من الشيوخ والنواب ، مؤيدين ومعارضين ، وقام بالرد عليها رئيس الوزراء (مصطفى النحاس) والوزراء كل منهم فيما يختص به من وقائع الاتهام .. والمستندات الرسمية التي كان الوزراء يودعونها تأييدا لبياناتهم عقب إلقاء كل بيان ..

الاستثناءات في الترقيات وغيرها :

(١) يتهم مكرم عبيد مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء بأنه أمر بترقية البكباشي وحيد شوقي ابن شقيقة النحاس وهو ضابط بمصلحة خفر السواحل ، إلى رتبة البكباشي بصفة استثنائية دون أن يستحق هذه الترقية !

– ويجيب وزير الدفاع الوطني أن ترقيات ضباط مصلحة خفر السواحل تجري طبقا للقواعد المقررة وتقضي هذه القواعد ببحث هذه الترقيات في لجنة شئون الضباط بالمصلحة وهي التي تقترح شغل الوظائف والترقية لها . وقد نظرت اللجنة في أمر شغل وظيفة البكباشي التي خلت بترقية شاغلها البكباشي احمد عبد المجيد افندي إلى رتبة القائمقام ، وكان حضرة الصاغ وحيد أفندي عبد الرازق ابراهيم شوقي هو اقدم صاغ في المصلحة ، ولم يكن في ملف خدمته الشخصي أو الملف السري ما يحول دون ترقيته ، فترقى حسب أقدميته طبقا للقانون .

(٢) وجاء في الكتاب الاسود أن وزير الدفاع الوطني سعى لترقية ابنه الدكتور محمود حمدي سيف النصر وكيل مستشفى الدمرداش ورئيس قسم الجراحة بها ترقية استثنائية إلى الدرجة الثالثة !

– ويتولى وزير الصحة الاجابة على ذلك فيقول إن حضرته قد رقي ترقية عادية، ذلك أنه حصل على الدرجة الرابعة في أول مايو ١٩٣٦ ورقي إلى الثالثة في أول يوليو ١٩٤٢ أي بعد مرور أكثر من ست سنوات في الدرجة الرابعة، بينما كان من حقه أن يرقى إلى الدرجة الثالثة بعد أربع سنوات فقط طبقا للقواعد المالية ...

(٣) وكذلك يشير مكرم إلى نقل الملازم أول فؤاد حمدى سيف النصر نجل وزير الدفاع من وزارة الدفاع حيث كان مرتبه ٢٠ جنيها إلى ديوان المحاسبة بمرتب قدره ٤٥ جنيها.

– ويجيب وزير الدفاع الوطنى بقوله: «إن ابنى فؤاد حمدى سيف النصر ليس ضابطا حربيا فحسب، بل هو حاصل على شهادة (الدكتوراة) من جامعة كامبردج، وقد التحق مدة للتدريب فى الآلاى (كذا) برتبة ضابط، وعندما عاد إلى مصر التحق بالجيش وتدرج فيه حتى رقى إلى رتبة اليوزباشى فى أول مارس ١٩٤١ أى قبل تولينا الحكم بنحو من عام وكان يتناول مرتبا ٢٥ جنيها و٥٠٠ مليم.

وكان له الحق بمقتضى نظام الجيش أن يتقاضى ثلاثة جنيهات بدل عليق وسايس ولكنه تعفف عن طلب هذا المبلغ!

ولما نقل إلى ديوان المحاسبة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٢ حدد له مرتب قدره ٢٨ جنيها فقط أى أقل من المرتب الذى كان يحق له قبضه بنصف جنيه!

أما نقله ليكون محاسبا بعد أن كان محاربا – نص كلمات مكرم – فقد تجاهل المفترى الكبير شهادة فؤاد حمدى من جامعة كامبردج، كما تجاهل الخطة التى توخاها ديوان المحاسبة فى اختيار موظفيه – فقد عمد الديوان إلى اختيار موظفين من جميع الوزارات ليكونوا ملمين بحكم اختصاصاتهم السابقة فى وزاراتهم بأعمال هذه الوزارات فيسهل على الديوان مراجعة أعمالها.

ولم يكن ابنى هو الضابط الوحيد الذى نقل إلى ديوان المحاسبة، وفضلا عن ذلك فإن تربيته وتعليمه فى جامعة كامبردج والشهادات التى حصل عليها قبل دراسته العسكرية كانت وحدها كافية فى تأهيله للخدمة بديوان المحاسبة.

(٤) ومما احتوى عليه الكتاب الأسود اتهاما بمحاباة وزارة المعارف لوزير الصحة الدكتور عبدالواحد بك الوكيل واحتفاظه بوظيفته كأستاذ بالجامعة ومراقب للصحة المدرسية ومخالفة ذلك للمألوف.

– وبالرغم من أن ذلك سابقة محمودة بالنسبة للعلماء الذين يفرض عليهم قبول الوزارة فإن وزير المعارف العمومية يتولى الرد عليه بأن الدكتور الوكيل قبل أن يدعى للوزارة كان استاذا لعلم الطب الوقائى بكلية الطب كما كان مكلفا فوق أعماله بإدارة المراقبة العامة للصحة المدرسية بوزارة المعارف. وأن مجلس كلية الطب رأى أنه من الصعب الحصول على أستاذ لقانون الصحة والطب الوقائى فى مثل علم الوزير وخبرته وخاصة للتدريس فى أقسام التخصص والدراسات العليا فقرر بإجماع الآراء أن – يطلب إليه أن يستمر فى

الإشراف على قسم علوم الصحة الذى كان له فضل انشائه فى تلك الكلية وأن يشترك فى التدريس والامتحانات. ووافق مجلس الجامعة على ذلك.. واضطر الوزير أن يقبل هذا العمل فوق أعبائه الوزارية شاكرا ثقة الأساتذة متنازلا فى الوقت نفسه عن أية مكافأة فى مقابل هذا العمل.

وكذلك حدث بالنسبة لمراقبته للصحة المدرسية التى كان قد قام بأعبائها عندما كان الدكتور هيكل باشا وزيرا للمعارف ودعاه للقيام بهذا العمل الوطنى فوق أعماله كأستاذ بكلية الطب ورفض فى نفس الوقت أن يتقاضى عنها أية مكافأة رغم أن هيكل باشا ومن بعده نجيب الهلالى باشا عرضا عليه مبلغ ٢٥ جنيها شهريا نظير هذا العمل الإضافى وصمم على الرفض باعتبار أن هذا العمل خدمة وطنية عامة.

(٥) وسؤال آخر عما زعمه الكتاب الأسود أن حريقا نشب فى مخازن مزارع أسرة وزير الزراعة (فؤاد سراج الدين) فالتهمت كميات جسيمة من الكاوتشوك الجديد - إطارات السيارات - وأن هذه الإطارات استولى عليها وزير الزراعة وانه قد استغل مركزه الوزارى فى الحصول على هذه الكميات الكبيرة.

- ومن إجابة وزير التموين يتضح أن دائرة سراج الدين باشا «الوزير وأخوته» تملك اثنتى عشرة سيارة منها سيارتان للنقل وذكر أرقامها ونوع كل منها.. وأنه لم يصرف لمعالى فؤاد باشا شخصيا إطارات داخلية أو خارجية، وقد بلغ عدد الاطارات التى صرحت وزارة التموين بصرفها إلى إخوته طوال مدة الوزارة عشرة إطارات فقط وهى نسبة تقل فى المتوسط عن إطار واحد لكل سيارة وتقل كثيرا جدا عما كان يصرف لأى مالك سيارة عادى.

(٦) وعن صفقة خشب يدعى مكرم فى كتابه أن أحمد الوكيل شقيق حرم النحاس باشا قد حظى بها وأنه ربح بسببها الألوف من الجنيهات بعد أن اشتراها من وزارة الأوقاف.

- وفى هدوء كامل يدلى وزير العدل عن هذه الواقعة بقوله:

«وصحيح ما ذكره مكرم باشا عن هذا الاسم، ولكن ما قوله دام فضله، فى أن أحمد الوكيل هذا لايمت إلى أسرة الوكيل التى تصاهر النحاس باشا بأى نسب.. أقول إن أحمد الوكيل هذا من أسرة الوكيل التى ينتمى إليها أصحاب شركة السجاير المعروفة! والتى منها الدكتور الوكيل الذى كان له مع مكرم باشا قضية يعرفها حضرات المحامين وتعرفها النقابة وتعرفها الخلافات على الأتعاب!!».

(٧) ومن أكاذيب مكرم عبيد ما يدعيه من أن أسرة صيدناوى كانت لها مصلحة فى الحكومة تريد قضاءها ولما فكر آل صيدناوى فى أسهل الطرق لقضاء هذه المصلحة لم يجدوا خيرا من أن يعرضوا على النحاس باشا بيع أرض لهم فى شبرا تبلغ مائة فدان وقد وضعوا للفدان الواحد فى هذه الأرض الجيدة مائة جنيه، وبعد أن قبل رفعته هذا العرض عادوا فى اليوم التالى قائلين لرفعته أن الأرض قد عزت عليهم وأنهم يريدون استردادها ثم عرضوا فرقا قدره مائة جنيه للفدان الواحد، أى عشرة آلاف جنيه قدموها لرفعته ربحا صافيا فى صفقة لم يدفع فيها مليما ولم يحرر عنها عقدا.. قال مكرم هذا .. ولما طولب بالدليل فى مجلس النواب قال إن الذى يقوله مستمد من مصدر يثق به.

- وإذ يصل إلى علم آل صيدناوى ما نسبه إليهم مكرم عبيد يسرع محامى أسرة صيدناوى فيرسل إنذارا لمكرم عبيد ينفى الواقعة ويطلب منه تصحيحها علنا.. كما يرسل ميشيل صيدناوى عميد الأسرة خطابا إلى النحاس باشا وصورة منه إلى رئيس مجلس النواب يكذب فيها الواقعة وأنها مختلقة من أساسها وذلك لسببين. (الأول) أنه لم تكن هناك أى مصالح لآل صيدناوى يريدون قضاءها.. (الثانى) أن آل صيدناوى لايملكون ولم يملكوا أى أراض أو أطيان فى شبرا.

وعن حرم النحاس باشا :

(١) قصة الفراء:

فقد ذكر مكرم فى كتابه أن النحاس باشا أرسل برقية بالشفرة إلى سفير مصر فى لندن لشراء ست قطع من الفراء قيمة كل قطعة ٥٠٠ جنيه ومجموعها ٣٠٠٠ جنيه وذلك للسيدة حرمه.

وهذه القصة التى روجت لها دوائر المعارضة كثيرا فى هذه الأيام يوضحها النحاس باشا شخصيا ردا على سؤال وجه إليه بخصوصها فى مجلس النواب فيقول:

- وحقيقة الأمر فى هذا الموضوع اننا عندما كنا مع نشأت باشا فى برلين سنة ١٩٣٦ وكان وزيرا مفوضا لمصر فيها كان واسطة فى شراء فراء لنا ولزملائنا ومنهم مكرم باشا وحرمه ولن كانوا مرافقين لنا أيضا.

فلما حضر نشأت باشا إلى مصر أخيرا سألناه عما إذا كان يوجد بلندن فراء من نفس النوع وعما إذا كان ثمنه مناسبا لأثمان قبل الحرب.. وفى أكتوبر الماضى وصلت إلينا برقية من نشأت باشا قال فيها توجد فراء بيضاء سعر الواحد (١٦ جنيها) أى أربعة عشر جنيها مصريا وأربعين قرشا.. فأرسل إليه ردا ببرقية بالشفرة عن طريق وزارة الخارجية بسبب ظروف الحرب وتعطل المواصلات السلكية واللاسلكية، وذلك كما تبيح

اللوائح لكافة المواطنين (وبين أسماء من سبق لهم إرسال برقيات مماثلة من مواطنين عاديين) راجيا شراء ست قطع من هذه الفراء.

وقدم أصل البرقية المرسلة إليه والبرقية التى أرسلها ردا عليها، وقدم الإيصال الدال على سداد قيمة هذه البرقية للوزارة.. وبين أن قيمة هذه القطع الست من الفراء هى مبلغ ٨٥ جنيها و٨٠ قرشا.. لا تبلغ آلاف ولا مئات بل ولا مائة واحدة!

تلك هى قصة الفراء التى لاتزال بعض الصحف الحاقدة على الوفد حتى اليوم ترددها دليلا على عدم نزاهة العهد الماضى. كأنه لم يكن من حق المرحومة السيدة زينب الوكيل وهى زوجة رئيس الحكومة وابنة عبدالواحد باشا الوكيل أحد كبار الأثرياء فى مديرية البحيرة أن تشترى - كأى سيدة فى الدنيا - ما تحتاج إليه من ملابس وبمبلغ ٨٥ جنيها فقط!

(٢) مشروع البر:

وكذلك ورد بالكتاب الأسود أن حرم النحاس باشا التى تبنت ما عرف وقتئذ باسم (مشروع البر) قد استغلت نفوذها فى هذا المشروع بما ورد فى الكتاب الأسود عن طريق التلميح أو التصريح وما يشكك فى ذمة النحاس وزوجته وأنهما تسترا بعمل الخير للإثراء.

- ولتوضيح الأمر ننقل بعض فقرات من رد النحاس باشا على سؤال وجه إليه من أحد أعضاء مجلس النواب:

«لم يتورع مكرم عبيد باشا فيما سود من صفحاته، واختلق من أكاذيبه وترهاته، لتسوئ سمعة مصطفى النحاس وآله، وهدم الوفد والوزارة أن ينال بإصبع الشر مجال الخير، ويلسان السوء روح البر، وقد أعوزه اختلاق البرهان والدليل، فلجأ هذه المرة إلى الغمز واللمز والتضليل.

وهكذا لم يتق الله، فيما قصدنا به وجه الله، ولم يتورع فى ظلام ما ابتلى به من حقد وشنئان، أن يتجرد حتى من حب فعل الخير لبنى الإنسان.

لقد نبتت فكرة أسبوع البر عند السيدة حرمى فى أوائل قيام الوزارة سنة ١٩٤٢ وصادفت لدينا قبولا، إذ رأينا أن وزارة الشعب كعهدها على الدوام جديرة بألا تقصر جهودها فى خدمة الشعب على الميدان الحكومى، وأن من واجبها أن تدعو القادرين والموسرين أجانب ومصريين إلى المساهمة فى عمل خيرى كبير، يبقى ذكره، ويدوم أثره ليخفف عن الطبقات الفقيرة، بعض ما تقاسيه من شظف العيش وشدائد الحياة».

ويستطرد النحاس باشا قائلا إنه والسيدة حرمه كونا لجنة لرعاية المشروع والاشراف على جمع تبرعاته وإقامة حفلاته لجنة تمهيدية من كرائم السيدات وأفاضل الرجال (وذكر

أسماء أعضاء اللجنة من السيدات والرجال) قائلا إنه لم يشأ أن يلبس الخير لباس الحزبية، أو رداء الجنسية، وبين السبل التى اتفق على اتباعها للحصول على موارد هذا المشروع من جمع التبرعات والاشتراكات وتوزيع طوابع باسم قرش البر وغير ذلك من الوسائل المشروعة وتكونت لهذا البرنامج لجان فرعية فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وقد أقبل على المساهمة فى المشروع سكان مصر من مصريين وغير مصريين. وتساءل قائلا:

أى عيب هناك فى أن تساهم هذه الحكومة وأية حكومة أخرى فى حركة الخير، بأن تسمح بعرض تذاكر التبرعات والاشتراكات والحفلات وطوابع البر فى كل مكان حكومى فى العاصمة أو فى المدن والاقاليم، أو تسمح بدعوة رواد الملاهى والمسافرين بالسكك الحديدية لدفع ملاليم فوق تذاكرهم دون ضغط أو اجبار.. ألم يكن هذا أمرا سبق له مثيل بل مائة مثيل لأعمال سابقة باهرة، كجمعية الهلال الأحمر التى كونت لها مالا كثيرا من ملاليم جباها لها أصحاب الملاهى، وكجمعية المواساة بالاسكندرية التى كانت تباع تذاكر يانصيبها فى شبابيك مصلحة البريد ومصلحة السكك الحديدية، وكالجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية العروة الوثقى وسواها من الجمعيات النافعة.

ويستطرد النحاس باشا فى حديث طويل خلاصته أن اللجنة قد حرصت من مبدأ الأمر على أن تفتح لأسبوع البر حسابا جاريا فى بنك مصر تودع فيه أولا بأول التبرعات وما يجمع من أموال الحفلات وغيرها.

وحينما قفلت حسابات المشروع فى ٢٠ يوليو ١٩٤٢ دعت اللجنة أعظم محاسب انجليزى المستر مور أحد شركاء الهيئة الحسابية الدولية (برايس ووتر هاوس بيت وشركاهم) فراجع الحسابات وقرر أن الرصيد الصافى هو مبلغ ٩٨٠٤١ جنيها وكسور مودع فعلا فى البنك. وفى الوقت نفسه عهدت اللجنة إلى كبير المحاسبين القانونيين فى مصر وقتئذ الأستاذ عبدالمقصود حمزة ففحص حسابات المشروع مستقلا عن المستر مور وقدم تقريرا عن فحصه بأنه خلص منه إلى نفس النتيجة التى انتهى إليها جناب المحاسب المستر مور.

وقد نشرت هذه البيانات جميعا فى الصحف مع شكر للجمهور وجهته رئيسة اللجنة حرم النحاس باشا ونشر كذلك بالصحف أسماء جميع المتبرعين والمبالغ التى تبرع بها كل منهم.. وكان قد جد على التبرعات مبلغ ٨٠٠ جنيه تلقتها اللجنة بعد تسليم المستندات إلى المحاسبين، وأصبح صافى رصيد المشروع ٩٨٨٧٠ جنيها.

وقررت لجنة المشروع توجيه أمواله لخدمة الطفولة وقد أنشئت بها ١٦ مؤسسة منها سبع دور لكفالة الطفل فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد، وسبع مبرات اجتماعية للصبيان فى القاهرة والاسكندرية وطنطا، وداران لكفالة الفتيات فى القاهرة والاسكندرية.. مع تخصيص مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه للاستغلال بشراء أطيان من الحكومة توقف للإنفاق على هذه المشروعات.. الخ..

وينتهى النحاس باشا إلى قوله:

«هذا هو أسبوع البر الذى غمز فيه الغماز ما شاء له حقده الدفين وغله الكمين، وهذه هى تطوراته، بل حساباته التى سُئلنا عنها أكثر من مرة، كأننا كنا لها مختلسين أو بها من المنتفعين.. وهذه هى أعمالنا تنطق عنا بالحق هل نعمل لوجه الله وخدمة الشعب الوفى، أم نقصد التجارة ووجه الدعاية كما يأفك الأفاك الدعى!

لقد قال فينا ما قال وعاب فينا بما أراد، حتى بلغت سفاهته حد الفجر، طعن فى كل شريف وفى كل مشروع وخاض فى الأطهار وفى جليل الأعمال.. وقام البرهان الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على كذبه وسفاهته، بل على إجرامه وسوء نيته.

أما نحن معشر الذين نفهم الأخلاق على طريقتنا، ونحس الخير حسب طبيعتنا ونعمل لوجه الله خالصا، فلا يضيرنا أو يمسنا ما ولغ به هو أو غيره فى سيرتنا، فإننا لانقول الكلام اعتباطا فى الهواء، ولا نخبط فى الظلام خبط عشواء ولكن أرقامنا دليلنا، ومستنداتنا شهودنا، وكتابنا مفتوح الصفحات للقارئين، ناصع البياض يسر الناظرين، ننشره متمثلين بقول أحكم الحاكمين:

«اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا».

(٣) عزبة المرج:

وإذا كان مكرم عبيد قد نعى على حرم النحاس باشا أيضا أنها اشترت عزبة فى المرج متسائلا عن المال الذى آل إليها واشترت به العزبة وكان فى قوله من التجريح للنحاس وزوجته ما يخرج عن حدود اللياقة والأدب العادى.

– وقد تولى النحاس باشا الرد على ذلك تفصيلا، ثم تولى فؤاد سراج الدين باشا الرد على ذلك أيضا فى المجلس قائلا إن فكرة شراء بعض أطيان زراعية كانت قديمة عند حرم النحاس باشا وانه سنة ١٩٤١ ارتفع ثمن الحلى والمجوهرات بسبب الحرب ففكر كثير من المصريين – وأنا منهم – فى بيع ما لديهم من هذه المجوهرات أو الحلى والإفادة بثمنها فى شراء أطيان، وكانت صاحبة العصمة حرم الرئيس ممن فكر هذا التفكير السليم، فباعت الكثير من مجوهراتها ويعلم ذلك مكرم والسيدة حرمه، كما أن النحاس

باشا قد باع أيضا المنزل الذى كان يمتلكه فى سمنود والذى كان قد باعه له المرحوم والده فى سنة ١٩١٤ - عندما أراد ترشيح نفسه للجمعية التشريعية - وأقر باقى الورثة هذا التصرف بعد وفاة مورثهم فى عقد قسمة موثق، بمبلغ عشرة آلاف جنيه وبهذين المبلغين تم شراء هذه الأطيان بالمرج.. الخ.

اتهامات ضد مكرم:

والحديث يطول عن الكتاب الأسود وما ورد به من وقائع أشرنا فى عجالة إلى بعضها وسنوفيه حقه فى كتاب مستقل.. سوف نفصل فيه باقى الاتهامات التى وجهها مكرم عبيد إلى النحاس باشا وزملائه من وزراء الوفد فى حوالى ثلاثمائة صحيفة سوداء. ثبت كذبها جميعا بالمستندات والأدلة مما هو موضح تفصيلا فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة لتفنيد كل اتهام أورده مكرم مع نشر النصوص الرسمية للمستندات التى تثبت عدم صحة الادعاءات المكرمية وكذبها هذا الكتاب الذى يقع فى ستمائة صفحة من القطع الكبير..

وقبل أن نطوى صفحات الكتاب الأسود نشير إلى بعض الطرائف فى بيانات رئيس الحكومة والوزراء.

فقد تولى سراج الدين الرد على استجواب مكرم عبيد فى مجلس النواب عن وقائع كتابه.. وبعد أن فند كل مزاعم هذا الكتاب، هاجم مكرم عبيد هجوما عنيفا موجها إليه اتهامات تمس النزاهة والشرف والأمانة من واقع تصرفاته عندما كان وزيرا، متهما إياه باستغلال النفوذ ومحاباة الأهل والمحاسيب وخيانة الأمانة والتزوير والنصب!

ويظهر أن مكرم أراد أن يرد له الجميل بعد عشر سنوات بشهادته أمام محكمة الثورة.

وإلى القارئ فقرات من بيان سراج الدين فى مجلس النواب وبها اتهامات إلى مكرم عبيد .. فقال:

«دعونا ياحضرات النواب المحترمين نتكلم عن الاستغلال الحقيقى، وكيف يكون. إذا كان مكرم باشا يريد أن يعرف صورا لهذا الاستغلال، فإنى أرسم له بعض هذه الصور، وليته كان هنا الآن ليسمع ما أقول: لو أن مصطفى النحاس باشا كان وزيرا للمالية وفرض أحد أشقائه فرضا على بنك من البنوك الوثيقة الاتصال بوزارة المالية، ليتقاضى مرتبا كبيرا يبلغ ٣٠ جنيها شهريا، فى عمل لايدرى عنه شيئا، فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا التصرف؟ لقد ألحق هو أخاه جورج مكرم عبيد بشركة الدخان التابعة لبنك مصر فى سنة ١٩٣٧، بأجر شهرى قدره ثلاثون جنيها. وإنى أتساءل ما خبرته فى

الدخان حتى يعين بهذا الأجر الكبير؟ إذا كنتم تريدون الدليل على أن مكرم باشا فرض أخاه فرضا على هذ الشركة، فهاكم أدلة ثلاثة على ذلك:

الأول: أنه كان موظفا عاديا حديث التعيين بالشركة، فلا يجوز تعيينه بمثل هذا المرتب الكبير، لأن وكيل الشركة نفسه لم يكن يتقاضى مثل هذا المبلغ، ولست أقول إلا أن هذا المرتب هو الدليل الباطنى على حد تعبير مكرم باشا (ضحك وتصفيق).

الثانى: أن وضعه فى الشركة كان يشعر بأنه لاعمل له، فشركة الدخان لها مدير ووكيل ومدير للمستخدمين فماذا بقى ليعمله بعد ذلك؟ إنها وظيفة بغير عمل.

والدليل الثالث: هو مبادرة الشركة إلى فصله بعد استقالة الوزارة الوفدية بأسابيع ومعنى هذا ياحضرات النواب المحترمين أنه عين لغرض خاص، فلما زال السبب.. (ضحك).

وبديهى أنه لم يكن يؤدى أى عمل بشركة الدخان، لأنه كان فى الوقت نفسه موظفا بشركة شل، ولهذه الشركة مواعيد محددة صباحا وبعد الظهر، فلا يستطيع جورج مكرم أن يؤدى عمله فى الشركتين فى وقت واحد، وقد كان يتقاضى من شركة شل مرتبا قدره ٤٥ جنيها شهريا، وتعلمون حضراتكم صلة هذه الشركة بوزارة المالية، فلعلكم تتساءلون: متى عين فى هذه الشركة؟ قد يقول مكرم باشا إن أخاه عين فيها قبل تولى الوزارة الوفدية الحكم، ولكنى أقول: لا فإنه عين فى ١٠ أو ١٢ ابريل من عام ١٩٣٦ ، وكانت الانتخابات يومئذ تجرى فى البلاد، وقد نجح إلى ذلك الحين ٨٠ نائبا وفديا بالتزكية – وها هو كشف بأسمائهم – وكان مفهوما أن الوزارة الوفدية فى طريقها إلى الحكم، كما كان مفهوما أيضا أن كرسى وزارة المالية ينتظر الوزير الوفدى العتيد!!

حضرات النواب المحترمين: لو أن لمصطفى النحاس وهو فى الوزارة شقيقا رشح نفسه فى الانتخاب، وأراد أحد موظفى الحكومة منافسته، فوعده مصطفى النحاس بمد مدة خدمته قبيل بلوغه سن المعاش، وخدعه بذلك، بل نصب عليه، فصدق الرجل ونزل عن ترشيح نفسه فى اليوم الأخير ففاز الشقيق – أقول لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك فماذا كان يقول مكرم النزيه؟!

هذا ما حدث فعلا فى دائرة أولاد عمرو التى نجح فيها جورج مكرم شقيق مكرم باشا، وقد سمعتم ذلك من معالى نجيب الهلالى باشا.

هل كان يستطيع مكرم باشا أن يقنع ذلك المفتش الذى كان ضحية هذا التصرف الذى عرفتموه لو لم يكن مكرم باشا إذ ذاك وزيرا للمالية.

إذن لقد استغل مكرم نفوذه ومركزه فى الحصول على المنفعة الشخصية، بل فى النصب والتحايل.

اسمعوا ما هو أدهى من ذلك وأنكى، لو أن مصطفى النحاس أقام عرسا لأحد أشقائه وهو فى كرسى الوزارة، واستقبل مئات الهدايا التى قدرت بعدة آلاف من الجنيهات وشغلت عدة غرف وعشرات الفترينات.

لو أن مصطفى النحاس فعل ذلك وكان وزيرا للمالية وقبل هذه الهدايا، وكان معظمها من رجال الأعمال وأصحاب البنوك والشركات ممن تربطهم بوزارته أوثق الصلات.. فماذا كان يقول مكرم النزيه فى هذا؟!

ولو أن بعض مقدمى هذه الهدايا من رجال الأعمال كانت بينهم وبين وزارة المالية قضايا وإشكالات تتعلق بآلاف الجنيهات، ومصطفى النحاس وزيرا للمالية، وقبل هذه الهدايا الفخمة، التى لم يجر العرف بتقديم مثلها، وكان هذا بعد صلح تم فى إحدى القضايا - ذات آلاف الجنيهات - بأيام معدودات - أقول - لو أن هذا حدث من مصطفى النحاس فماذا كان يقول فيه مكرم النزيه؟؟ (تصفيق).

قال مكرم باشا: أما كان يجب يامصطفى النحاس، وقد باع لك فؤاد سراج الدين عزبة قبل دخول الوزارة، أن تبتعد عن الشبهات فلا تدخله الوزارة؟

وأنت يامكرم باشا ما قولك فى هذه الواقعة الخاصة، التى سأذكر نبأها الآن، وسأتلو عليكم مذكرة المحامى الذى كان فى القضية، وسأذكر لكم اسمه، وهو رجل تعرفون فيه الصدق، ولايستطيع مكرم باشا أن يقول إلا إنه صادق، وعندما تعرفون اسمه ستحكمون بصدقه، ولن أذكر وقائع مجردة، بل سأذكر الواقعة والدليل عليها.

اسمعوا ياحضرات النواب هذه المذكرة وهى مذيلة بتوقيع صاحبها.

«أقام مكرم عبيد باشا - وهو وزير للمالية - بعض حفلات عرس لأقاربه أو أصهاره ولا ضير عليه ولا على غيره من الوزراء أن يفعل ذلك ومما تجرى به العادة أن يهدى الأقارب والأصهار والأصدقاء ما يشاءون من الهدايا للعروسين.. وليس فى ذلك أى مأخذ على الإطلاق، وإنما المأخذ فى أن يقيم الوزير الأفراح ويقبل الهدايا ممن تتصل أعمالهم بشئون وزارته.. وهذا ما لم يرعه مكرم باشا فى أفراحه، فقد حدث أن أقام - وهو وزير للمالية - حفلة عرس فخمة لأخيه جورج مكرم عبيد أفندى فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٧ بفندق هليوبوليس بمصر الجديدة وقد خصص لعرض الهدايا - كما ورد بجريدة (المصور) الصادرة فى ١٢ فبراير سنة ١٩٣٧ - صالونا كبيرا حيث شغلت أكثر من عشر موائد كبيرة قسمت إلى أقسام وريونات.

وليس يهمنا من أمر هذه الهدايا ولا من أمر مهديها إلا أن من بينها بعض هدايا من أصحاب أعمال لهم بعض مسائل منظورة بوزارة المالية التى يقوم على شئونها صاحب هذا العرس العظيم. وهأنذا أروى مسألتين من هذه المسائل على سبيل التمثيل لا الحصر.

١ - اتهم شخصان من الهنود أحدهما يدعى لاند جوبال نهرا، والآخر ستياران، بأنهما هربا فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٦ ببورسعيد مجوهرات ثمينة اختلف فى تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ و١٤٠٠٠ جنيه مملوكة لتاجر هندى كبير اسمه مستر جانيشى لال، وذلك دون أن يقوما بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها وضبطت لذلك واقعة قيدت تحت رقم ١٢٤٣٣ وفى اليوم التالى لضبط هذه الواقعة أصدرت اللجنة الجمركية ببورسعيد قرارا يقضى بمصادرة المجوهرات مع إلزام المتهمين سالفى الذكر متضامنين بغرامة قدرها ١٩٧٦ جنيها و٦١٦ مليما. وقد عرض علىَّ ذلك التاجر قضيته كمحام يبيح له قانون الجمارك صراحة قبول مثلها فدرستها وحررت فيها مذكرة بدفاعى عنه فى موضوعها، ثم تحدثت بشأن الصلح فيها وهو أمر يبيحه ذلك القانون مع الموظفين المختصين دون أن أفاتح مكرم عبيد باشا فى أى أمر يتعلق بهذه القضية مع صلتى الوثيقة به، غير أن هؤلاء الموظفين استمسكوا بقرار اللجنة الجمركية، فانتهت مهمتى عند هذا الحد وترك الأمر للقضاء يفصل فيه بما يراه، إذ أن قانون الجمارك يبيح حق المعارضة فى قرارات اللجان الجمركية أمام المحاكم العادية المختصة.

وكم كان عجبى شديدا ودهشتى عظيمة أن رأيت ضمن هدايا حفلة العرس سالفة الذكر والتى أقامها مكرم باشا وزير المالية لأخيه - هدايا ثمينة مختلفة مصحوبة باسم ذلك التاجر الهندى الكبير فلفتت نظرى هذه الهدية العظيمة واستقصيت خبرها فعلمت أن ما استعصى علىَّ حله - لا لشيء إلا لأنى لم أرد كما هى خطتى أن أستغل مركزى النيابى فى عملى القضائى - وقد تولى هذا الأمر محام آخر غيرى. وأن هذا النزاع قد انتهى صلحا بين هذا المحامى ومدير مصلحة الجمارك فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ مؤداه رد - المجوهرات المصادرة الى صاحبها وقد حصل الخلاف على تقدير قيمتها بين ٦٠٠٠ جنيه و١٤٠٠٠ جنيه وتغريم المتهمين مبلغ ٣٥٨٤ جنيها دفع منه وقت تحرير محضر الصلح ١٤٠٠ جنيه وتأجل دفع الباقى وقدره ٢١٨٤ جنيها إلى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ .

والمهم أن وزارة المالية صدقت على هذا الصلح.

ولما كنت بطبيعة الحال لا أذكر تفاصيل هذه الهدية الآن فقد استعنت بمن لهم صلة وثيقة بهذا التاجر فى أن يتحرى تفاصيلها وقد وافانى بتقرير بين فيه أنها مكونة من:

(أ) دواة كبيرة من جلد النمر الهندى مرصعة بالأحجار الكريمة مع أدوات المكتب من جلد النمر الموشى بالذهب الخالص.

(ب) زهريتين من جلد النمر الهندى صنع ولاية أجرا بالهند مزينتين بالذهب الخالص مع رسوم مختلفة.

(جـ) سوار من ماس وأحجار كريمة أخرى صنع فابريقة لال فى أجرا.

ولم يقف وفاء مكرم باشا لأخيه عند هذا الحد من فتح بابه على مصراعيه بقبول كل هدية دون أى تحرز أو تحفظ، وإنما سارع بعد حفلة العرس بقليل - على لسان العروس - يشكو سوء حالتها ومن ثم تقررت لها إعانة زواج قدرها ٣٧٥ جنيها على ماهو ثابت فى مذكرة اللجنة المالية المؤرخة ١٨ مايو سنة ١٩٣٧.

٢ - أما المسألة الثانية فلا أستند فيها على الرؤيا والمشاهدة كما حدث فى المسألة الأولى وإنما أستند فيها الى ما كتبته مجلة صديقة لمكرم باشا الآن - وهى مجلة روزاليوسف - فى عددها الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٧ حيث قالت بعد أن وصفت حفلة العرس سالفة الذكر ما يأتى:

«وتقدم المدعوون بهداياهم الفخمة من مجوهرات وغيرها بلغت ٣٠ ألف جنيه من الأصفر الرنان وكانت آخر هدية قدمت هى «سولتير» من المسيو سوروناجا الوجيه الكبير».

ومن المعلوم أن المسيو سوروناجا هو من كبار رجال الأعمال المعروفين وصاحب مصنع كبير للخزف والفخار.

هاتان واقعتان اذكرهما على سبيل التمثيل لا الحصر كما قلت وبديهى أننى لا أرمى بهما مكرم باشا بالرشوة وإنما أرميه باستغلال مركزه فى عدم تحرزه فى قبول أية هدية يهدى بها ولو كانت ممن لا تربطه بهم قرابة أو مصاهرة او صداقة او ممن تربطه بشئون وزارته أوثق الصلات.

وقد كان من جراء تهاونه فى هذا السبيل واستغلاله منصبه أن عير فى إحدى المناسبات بهدية أهداها له فى ذلك العرس عبود باشا.

أما المناسبة التى أثير فيها ذلك التعيير فكانت خاصة بالإعانة التى طلبت لشركة البواخر التى كان يملكها ويديرها عبود باشا.

وقد قدرت بعض الصحف التى أثارت هذا التعيير تلك الهدية بألفى جنيه وقدرها البعض الآخر ببضعة آلاف، ومما قالته جريدة البلاغ فى هذا الصدد فى عددها الصادر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٩: وقد قبل مكرم باشا هذه الهدايا لأخيه وهو يعلم أنها ليست مقدمة لهذا الأخ فى الواقع بل مقدمة لمكرم باشا نفسه وسيلة لكسب رضاه وميله.

وليقارن بعد ذلك من يشاء ممن يلهم أبو مسيلمة هذا الزمان ومن يؤيده بين هذه الهدايا الثمينة الغالية وبين قفص من السمك الطازج أو السمان الفاخر يهدى من صديق إلى صديق.

١٨ مايو سنة ١٩٤٣

محمود غنام

(تصفيق حاد)

هذه بعض الاتهامات التى وجهها فؤاد سراج الدين ضد مكرم عبيد فى بيانه الذى ألقاه ردا على استجواب مكرم عبيد نفسه بالرغم من أن مكرم عبيد لم يحضر جلسة مناقشة الاستجواب.. كان ذلك بجلسة ١٨ / ٥ / ١٩٤٣ .

بقى أن نذكر أن الوزراء الذين كانوا يتولون الرد على مكرم عبيد فى بياناتهم التى كانوا يلقونها اجابة على الاسئلة التى كانت توجه اليهم بخصوص ما نسب اليهم فى الكتاب الأسود.. كانوا يتعمدون صياغة هذه البيانات بنفس أسلوب مكرم البلاغى الذى اشتهر عنه، بما فيه من محسنات لفظية وسجع وجناس.. وكان أهم هؤلاء الوزراء هم مصطفى النحاس نفسه، ونجيب الهلالى باشا وزير المعارف وصبرى أبوعلم باشا وزير العدل.

– من ذلك قول النحاس باشا:

«ولكن الكنوب المحتال دأب على الكذب والتهويل والتشنيع فجعل عشرات الجنيهات آلافا ليشكك فى أمانة مصطفى النحاس الذى عرف بالتعفف عن الحرام فى كل شأن خاص أو عام (تصفيق حاد متصل) وستتبينون من الردود على الاسئلة المتتابعة عن كتابه أن أكاذيبه لاتحصى بالعدد، كما أنها لن تنقضى مدى الأبد وسيسيل لعابه بالمفتريات حتى يغرق فيها، ويقتله سمه المنبعث من فيه، وعندئذ يعلم أن كذبه كالسراب قد يلمع، ولكنه لاينفع ولعله يدرك وقتئذ قوله تعالى «ومن يكسب خطيئة أو إثما ثم يرمى به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً» (تصفيق حاد متصل).

– ومن ذلك أيضا قوله:

لقد اضطررت إلى أن أكشف عن أسرار حياتنا، وطريقة معيشتنا، وتكميل نفقاتنا من طريق حلال مشروع، حتى لايأتى متجر بالكذب كمكرم المفترى على الله وعلى الناس، فيقول (كيف يعيش مصطفى النحاس)؟

هذا بعض ما افتراه مكرم عبيد مخترع الأباطيل، ملفق الأضاليل، على مصطفى النحاس وحرم مصطفى النحاس، وألهما ونويهما.. قد رأيتم الآن مما تلى عليكم من الوقائع المدعمة بالأسانيد والمستندات المعتمدة على الأرقام والتواريخ.

إن هذا المفترى قد أمعن فى الاختراع إمعانا، وافتن فى الكذب افتنانا، ناسيا أنه مهما صال فى خلق الأكاذيب، وجال فى الدس والألاعيب ، فإن حبل الكذب قصير، وأن ضياء الحق ساطع منير، تعشى منه الأبصار الخاسئة وتنقشع أمامه ظلمات القلوب الحاقدة، متجاهلا أن فى الرؤوس عقولا، وأن فى الناس ادراكا، يميز بين الخبيث والطيب ويزن بين الرجل العف، والرجل القلب، (تصفيق) ... وانه إن فر من ميدان البرلمان، وتستر وراء الظلام فإنا له بالمرصاد ، نكشف عن دخيلته، ونعلن عن خبيث طويته، حتى يزداد الناس من أمره علما فوق ما يعلمونه (تصفيق).

– وكذلك يقول نجيب باشا الهلالى فى بعض ردوده للكتاب الاسود، وكان رحمه الله اديبا مشهورا بأنه ذو باع فى البلاغة ولغة الخطابة .. يقول نجيب الهلالى:

«ينعى علينا بعض الناعين أننا اهتممنا بالكتاب الأسود أكثر مما ينبغى، وأننا أضعنا ردحا من الزمن فى مناقشته وأن دولاب الأعمال فى البرلمان وفى الحكومة قد تعطل بسببه مع أنه كتاب تافه، وفى الحق أنه كتاب تافه، بل إنه لتافه نجس ولكن لاشىء يعطل أكبر الأعمال وأهمها مثل التافه النجس (ضحك) .

ففى سنة ١٩٣٨ تعطل فى لندن أكبر مركز لتوريد الكهرباء فخيم الظلام الدامس على المدينة الكبيرة، وانقطعت فيها الحركة، ووقفت القطر فى الأنفاق، وتساءل أهل المدينة فى خوف وفزع ماذا حدث، وانصرف المتخصصون والمهندسون للبحث عن المجرم الأثيم الذى شل حركة لندن، فإذا بالمجرم الأثيم فأر ضخم أسود (ضحك وتصفيق) فلا تتعجبوا إذن من أن يشل حركتنا إلى حين كتاب أسود، وسننتهى منه هذه الليلة ويعود دولاب الأعمال إلى حركته ، وكما احترق الفأر الأسود إلى جانب الأسلاك سينتهى الكتاب الأسود.. أستغفر الله بل سيبقى وراء مكرم عبيد فى حياته، وسيلاحقه وراء ظهره بعد مماته، مصداقا لقوله تعالى فى سورة الانشقاق– ومكرم زعيم حركة الانشقاق – «وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا» (تصفيق) .

– ويقول الهلالى باشا أيضا :

وليس فى الكتاب الأسود خبر مسند، أو دليل يمكن أن يفند، ومن عجب أن الكيذبان (ضحك وتصفيق) الذى بز الأقران، من أبناء الشيطان فى الزور والبهتان ، بالقلم واللسان، لم يستطع أن يذكر قضية واحدة، أو واقعة واحدة أو أن يشير إلى شىء معين، لا من قرب ولا من بعد، وكان الاولى بمن يرسم الاكاذيب ارسالا ، يمينا وشمالا ، ويمن يخترع الوقائع اختراعا، تضليلا منه وخداعا ، أن يختلق واقعة واحدة تشير إلى شىء مما قال، ولكنه فى هذه الفرية عجز حتى عن الكذب.

– ويقول المرحوم صبرى أبو علم :

ظل مكرم يستنجد بجلاله القديم معتقدا أنه باق، ونسى أن مجد الخطيب لا فى كلام يخرج من اللسان ولا فى كلمات تعمر بها الآذان وإنما مجد الخطيب أن يكون بينه وبين السامعين تيار من الحق وتيار من الصدق ، فالخطيب هو سامعوه .. إذا صدقوه.

طرد مكرم عبيد من مجلس النواب

كان من الطبيعى أن يعلن مجلس النواب ثقته بالوزارة وقد تم ذلك بجلسة ٢٣ مايو ١٩٤٣ وذلك بإجماع ١٧٦ صوتا هو عدد النواب الذين حضروا الاقتراع ماعدا عشرة وزراء من النواب لم يعطوا أصواتهم. غير أن مكتب المجلس اقترح فصل مكرم عبيد من عضوية المجلس (وذلك محافظة على كرامة العضوية التى تأبى الاساءة إلى سمعة البلاد ومصالحها العليا بسوء قصد وبغير وجه حق).

وقد عرض هذا الاقتراح المرحوم عمر عمر عضو المجلس ونقيب المحامين استنادا إلى (ان المجلس قد سجل فى قراره الذى أعلن به ثقته بالحكومة على حضرة النائب مكرم عبيد باشا أنه سلك مسلكاً يتنافى مع الصدق والنزاهة والأمانة وصحة الحكم على الناس والاشياء، والتجأ إلى سلاح الاختلاق ومسخ الوقائع وتشويهها وان المجلس قد سجل استنكاره لهذا المسلك الشائن واعتبر أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ قامت فى البلاد الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ إذ استسلم للأحقاد وشهوة الانتقام واعتدى على سمعة الابرياء على حساب سمعة البلاد ومصلحتها العليا .. ولذلك فإنه لم يصبح جديرا بشرف النيابة عن الأمة، ويتعين فصله من عضوية المجلس بالتطبيق للمادة ١١٢ من الدستور).

وقد أسفر أخذ الرأى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا.. كان ذلك بجلسة ١٢ يوليو ١٩٤٣ .

وكان من بين الموافقين على فصل مكرم عبيد أحد عشر نائبا من إخواننا الأقباط مقابل خمسة من السبعة عشر عضوا المعترضين منهم شقيقه جورج مكرم عبيد.

وتعليق على فصل مكرم عبيد :

والواقع أن مكتب مجلس النواب لم يكن موفقا فى اقتراحه الذى تقدم به للمجلس لفصل أحد أعضائه لأن ذلك يتنافى مع روح الدستور ويتعارض مع حصانة النائب، مهما كانت الاسباب التى تسببت فى اقتراح الفصل..

هذا فضلا عن أن النائب المفصول من العضوية يبدو فى نظر الجماهير التى لا تتبع الأحداث بإمعان والتى يخفى عليها بعض الحقائق، لا تلبث أن تشعر بالعطف على النائب

المفصول من نواب الأغلبية ويعتقدون أن هذه الأغلبية البرلمانية تتحكم فى الأقلية بسبب معتقداتها السياسية أوالدينية ، فلا تلبث أن تحيطه بالعطف ، وتنتصر لقضيته .. بل قد تعتبره شهيدا لديكتاتورية الأغلبية وتشكك فى الديمقراطية نفسها ..

وبالفعل ، فإن فصل مكرم عبيد وقتئذ كان سابقة خطيرة فى الحياة البرلمانية إذ تفتحت بعدها شهية الأغلبية البرلمانية فقررت فصل بعض أنصاره من النواب الشبان أو انتهاز الفرصة لإسقاط عضويتهم، وهم الأساتذة جلال الحمامصى، وفريد زغلوك ، وأحمد قاسم جودة، على ما أذكر.

وبكل أسف لقد أصبحت هذه السابقة عملا مشروعا لجأ إليها مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ بفصل بعض أعضائه الذين لم ينسجموا مع مراكز القوى المتحكمة وقتئذ... كما تكررت مرة أخرى من مجلس الشعب الحالى وذلك بطرد كمال الدين حسين من عضوية المجلس.

هذا بالإضافة إلى أن فصل مكرم عبيد من عضوية مجلس النواب، قد وسع هوة الشقاق بين أنصاره وأنصار الحكومة .. والأخطر من هذا أن هذ الأمر قد هدد بزيادة الصدع الذى حدث فى الوحدة الوطنية وهو الخلاف الطائفى الذى كانت البلاد قد شفيت منه تماما.. لولا أن عددا كبيرا من زعماء الأقباط وعقلائهم قد حالوا دون تفاقم هذا الصدع.

عودة إلى شهادة مكرم

والله العظيم .. أقول الحق!

ونعود إلى شهادة مكرم عبيد أمام محكمة الثورة.

لقد واتته الفرصة الذهبية لكى يتقيأ أحقاده على حزبه القديم، بعد أن ظن أن القوة قد أسقطته عن عرشه .. ودعى للشهادة ضد أعدائه أمام محكمة الثورة..

كان عليه أن يؤدى الرسالة التى طلبتها منه الثورة .. القدح فى أستاذه القديم مصطفى النحاس، وحزبه العتيد «الوفد».

وعلى طبيعة مكرم استهل بعبارات المديح والثناء للعهد الجديد فى مقدمة محشوة بالسجع والجناس.. وقد أثبتناها بنصها فى بدء هذا الفصل من الكتاب..

وكانت عبارات المديح التى كالها مكرم عبيد للسيد الجديد «الجيش» تشبه إلى حد كبير نفس العبارات التى كالها للسيد القديم، الملك فاروق .. لقد ارتضى مكرم عبيد أن يسير فى ركب الحاشية الملكية ، إمعة من الامعات الكثيرة التى كانت تتهالك على الحكم على حساب الشعب فى هذه الأيام، وبلغت به المهانة أن يصبح وزيرا غير مرموق فى وزارة

يرأسها النقراشى باشا الذى كان مرءوسا له عندما كان هو سكرتيرا للوفد .. أصبح النقراشى رئيسا لمكرم عبيد، وكان النقراشى قد ترك الوفد بسبب دسائس مكرم عبيد له.

رجلان فرقت بينهما المصلحة العامة، وجمعت بينهما مصلحتهما الخاصة.. رحمهما الله .. ويبدأ مكرم عبيد شهادته، فيهاجم أولا الملك فاروق هجوما قاسيا عنيفا، بنفس الحماس الذى كان يمدحه به عندما كان يملك الرقاب .. ولم لا ؟

لقد سقط الملك عن عرشه ولم يعد يرجى نفعه أو يخشى بأسه، وسبحان من له الدوام.

محاربة السمسار بالحكم !

يقول مكرم عبيد الذى ذكر فى مقدمة شهادته أنه يؤثر المحاربة على المواربة ! أن فاروق كان رأس الأفعى ورأس الفساد، وأنه كان السمسار الاكبر فى البلاد ... وانتفخت أوداجه وهو يقول أنه كان يحارب الملك حربا لا هوادة فيها.

أما كيف كان مكرم يحارب الملك ..

يقول انه كان يحاربه بالحكم (جمع حكمة) .. أى والله ، إنه كان يحارب الملك بالحكم والأمثال ، التى كان ينشرها فى جريدته (الكتلة)! ويضيف إلى ذلك قوله .. أنه ذكر مرة فى إحدى خطبه أن جلالة الملك هو الخادم الأول للبلاد وليس سيدها !! وأن الملك كان حاضرا! ولا شك أن هذا القول هو أجمل مايمدح به حاكم.

هكذا كان مكرم يحارب الملك بالحكم والامثال ..

٤ فبراير :

ويظهر أن رئيس المحكمة قد خشى أن يغرقها مكرم فى سيل من حكمه وأمثاله، فيقطع عليه حبل تفكيره ويقول:

س - نمسك ٤ فبراير بقى.

جـ - دى النكبة الكبرى .. والحمد لله أنى كان لى دور أنقذت فيه البلاد!

س - معاهدة سنة ١٩٣٦ كان لازم نتكلم فيها قبل حادث ٤ فبراير..

جـ - حاضر يا فندم ، حاأقول سبب توقيعها، وأنا الذىناديت بإلغائها!

ويتحدث مكرم عبيد عن حادث ٤ فبراير فيكذب على التاريخ فى تبجح عجيب..

إنه يقرر أنه كان موجودا يوم ٤ فبراير فى منزل أحمد بك حسين صهر النحاس باشا فقالوا لى ان الدبابات محاصرة السراى. وبعدين جانى النحاس وقال لى الملك طلب منى قبول الوزارة لإنقاذ البلاد - قلت له أنت تعمل كده وتقبل الوزارة والدبابات محاصرة القصر .. قال لى أمال حاعمل إيه؟ ... إلخ.

وهذا القول أكذوبة من أكاذيب مكرم التى اشتهر بها ، فالثابت تاريخيا أن النحاس ومكرم وسراج الدين كانوا ثلاثتهم مع عائلاتهم فى قنا يوم ٣ فبراير ١٩٤٢ (١) وهم فى طريقهم إلى أسوان فى رحلة استجمام، ولم يكن أى منهم يعلم شيئا عن الازمة الوزارية التى تفجرت بعد استقالة وزارة حسين سرى .. ولم يكن النحاس أو أى من رفاقه يعلم عن الإنذار البريطانى شيئا ، واستدعى القصر النحاس تليفونيا من قنا لمقابلة الملك دون أن يذكر الاسباب .. وعبثا حاول النحاس الاعتذار عن الحضور فألح مكرم عليه بالسفر، وسافر على عجل على أن يعود اليهم فى قنا لاستئناف الرحلة إلى أسوان، وبسبب هذه العجلة نسى مفاتيح منزله بالقاهرة، فنزل ضيفا على صهره أحمد بك حسين، واضطر إلى ارتداء «ردنجوت» صهره لمقابلة الملك .. وفى السراى عرف النحاس ما كان من أمر الأزمة والإنذار البريطانى .. تؤيد ذلك وثائق وزارة الخارجية البريطانية التى أذيعت أخيرا رغم ما بها من زيف .. وإذ عرف مكرم بما يجرى فى القاهرة أسرع بالعودة إليها ووقف إلى جانب النحاس وحمله على قبول الوزارة بشرط أن تكون وفدية .. وقبل النحاس تشكيل هذه الوزارة بسبب إلحاح الملك من ناحية، وإلحاح مكرم عبيد .. سكرتير الوفد ومستشاره آنئذ ... وذلك بعد أن سجل النحاس فى خطاب رسمى للسفير البريطانى احتجاجه لتدخل انجلترا (رغم ظروف انجلترا الحرجة أثناء الحرب) قائلا له: «ليكن مفهوما أنه لا المعاهدة، ولا مركز انجلترا ، يسمحان بالتدخل فى شئون مصر الداخلية».

ويضطر السفير البريطانى باسم الحكومة البريطانية إلى الاعتذار الرسمى بالخطاب الذى أرسله السفير ردا على احتجاج النحاس باشا قائلا:

«يا صاحب المقام الرفيع لى الشرف أن أؤكد أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على التعاون مع مصر كدولة مستقلة ذات سيادة من غير أى تدخل منها فى تغيير الحكومات أو فى شئونها الداخلية ..».

ماذا كان يضير مكرم عبيد أن يتحلى ببعض الشجاعة والكرامة الوطنية فيقول الحقيقة وهى تشرفه ولا تنقص من قدره ، بل بالعكس قد تعوض بعض رصيده المفقود فى (بورصة) السياسة .

ماذا كان يضير مكرم عبيد أن يوضح حقيقة ٤ فبراير الذى طالما دافع عن موقف الوفد حياله خطيا ومحدثا وكاتبا ، فيقول ، أو كان يجب أن يقول :

– الحق أقول أن قبولنا للوزارة فى هذا اليوم لم يكن فقط لإنقاذ عرش فاروق، وإنما

(١) كان فؤاد سراج الدين وقتئذ عضوا بالهيئة الوفدية ونائبا وفديا سابقاً وصديقا شخصياً وعائليا للنحاس باشا ومكرم عبيد، ولم يكن قد رشح للوزارة بعد .

كان إنقاذا لمصر .. ولو أن مصطفى النحاس لم يقبل تشكيل الوزارة يوم ٤ فبراير فإن الانجليز كانوا سوف يعزلون الملك وينفونه خارج البلاد كما فعلوا مع الخديو عباس الثانى فى الحرب العالمية الأولى ، ثم يعلنون الحماية مرة أخرى كما كانت معلنة فى تلك الحرب وينصبون على مصر أى أمير من الموالين لهم وتعود سلطة الاحتلال والأحكام العرفية والمحاكم العسكرية البريطانية وتعود البلاد القهقرى ثلاثين عاما إلى الوراء ونلقى على عاتق الأجيال القادمة مهمة الكفاح من جديد لرفع الحماية وتحقيق الاستقلال، الأمر الذى حقق فيه آباؤنا الشق الأول منه ،وخطوا خطوات كثيرة نحو تحقيق الشق الثانى ، وقدموا قربانا لكفاحهم عشرات الألوف من الضحايا والشهداء!

ماذا كان يضيرمكرم عبيد أن يقول بشجاعة وكرامة، إن موقف مصطفى النحاس فى يوم ٤ فبراير كان يتسم بالشجاعة والبطولة ، ولم يشوه من جلاله إلا حنق الموتورين والوصوليين الذين وجدوا فى رفض مصطفى النحاس إشراكهم معه فى الوزارة خضوعا للانجليز وإذلالا للكرامة الوطنية .. وقد اتخذوا جميعا من موقف الرجل العظيم فرصة للنيل من وطنيته وتلويث سمعته، وجعلوا من الملك فاروق بطلا وطنيا لا يشق له غبار.

ونحن نتساءل .. هل لو رفض النحاس باشا تأليف الوزارة يوم ٤ فبراير ١٩٤٢، أو لو أنه شكل وزارة ضم إليها من لايثق بهم من زعماء الاقليات الذين طالما خانوا عهودهم فى وزارات الائتلاف السابقة.. هل كان هؤلاء الذين لم يتعففوا فأهالوا على رأسه التراب، هل كانوا يحملونه مسئولية عودة الحماية إذا لزم بيته ورفض تشكيل الوزارة.

ماذا كان يضير مكرم عبيد أن يعلن هذه الحقائق فى محكمة الثورة، ويصحح مسار التاريخ الذى كان أحد صناعه ..

ولكن مكرم عبيد كان قد انتقل إلى معسكر أعداء الوفد ، وأراد أن يتملق العهد الجديد، وكان يعلم أن الضباط الشبان الذين قاموا بالثورة كان أكثرهم من المخدوعين بأكذوبة ٤ فبراير كما روج لها أعداء الوفد تزييفا للتاريخ .. ولايزالون حتى الآن!!

حقا ..لقد أذل الحرص أعناق الرجال ..

ومعاهدة ١٩٣٦

ومن العجيب أن مكرم عبيد الذى أعلن تنصله من موضوع ٤ فبراير بل وأضاف أن أمين عثمان كان صديقا للنحاس باشا، وأنه سمع أن أمين عثمان قد اشترك فى تدبير هذا الأمر مع الانجليز وأنه - أى مكرم - يرجح ذلك، وكان ذلك تملقا لأحد أعضاء المجلس الذى اتهم بالاشتراك فى قتل أمين عثمان.. العجيب أن مكرم عبيد عندما سئل عن

معاهدة ١٩٣٦ امتدحها وقرر أنها كانت (خطوة مهمة قوى) حققت إلغاء الامتيازات الاجنبية وإلغاء المحاكم المختلطة والتشريعات الأجنبية .. إلخ

وعن برقية النحاس باشا إلى مجلس الأمن عندما احتكم النقراشى إليه، قرر أنه كان لا يحسن إرساله قائلا :

«ده راجل رايح يحتكم .. أسيبه، ولكن النحاس بدل ما يزيده قوة زاده ضعفا»..

كل هذا بالرغم من قول مكرم أنه شخصيا كان معترضا على احتكام حكومة النقراشى لمجلس الامن، واستند فى ذلك لأسباب سياسية واهية، لم يشر فيها إلى موضوع الدفاع المشترك الذى وافق عليه السعديون فى وزارة صدقى وبنفس البرلمان الذى كان قائما أثناء الاحتكام ، ولا إلى المؤامرات التى حيكت فى مجلس الأمن ومنها الاقتراح البرازيلى والاقتراح الكولومبى الذى أشرنا إليهما بالتفصيل فى حينه.

سعد كان يكره النحاس!

لعل أحقر ما قاله مكرم عبيد أمام محكمة الثورة وهو يتحدث عن نفى سعد ورفاقه إلى (سيشل) قوله : «ويحسن القول أن النحاس وسعد باشا ما كانش بينهم مودة ! .. وكان سعد دائما يقول إن مكرم ابن سعد ، وسعد لما مات ما كانش النحاس يروح يزور أم المصريين».

ومع ذلك يقول مكرم بعد قليل «أنه بعد وفاة سعد كان لازم تكون فيه قوة تحل محل سعد، والنحاس أذكر إنه قال : هو أنا أقدر أحل مكان سعد .. هو أنا اتجننت .. أنا ما أقدرش أسد الفراغ اللى تركه سعد أبدا» [(١)] .

ومن اللطيف أن طبيعة الدجل السياسى كانت تلازم مكرم عبيد فى شهادته أمام المحكمة، فكان يقوم بمدح النحاس قبل الهجوم عليه، كفعل جزار اليهود بالبقر.. برأها من العيوب وعقر..كما يقول أمير الشعراء!

فمثلا قال قبل أن يذكر أن المودة كانت مفقودة بين سعد والنحاس ، أنه عندما نفى معهما فى عدن قبل التوجه إلى سيشل مرض هو بالملاريا، وأراد الانجليز نقله إلى المستشفى حتى لايصاب الآخرون بالعدوى واعترض سعد على نقله إلى المستشفى فقال النحاس : أنا أروح معاك.. وجه نام جنبى وأنا مريض، وكان يشوف الدواء قبل ما آخذه إلى أن شفيت .. ثم يبدأ فى ذم النحاس بعد ذلك ويتحدث عن العلاقة بينه وبين سعد... ثم يستطرد بعد ذلك لكى يقرر أن الوفد كان يحصل على الأغلبية بدون وجه حق!

(١) أهرام ١٩٥٤/١/١ ص ٨ عمود ٦ .

انتخابات مزورة !

يتحدث مكرم عن انتخابات سنة ١٩٥٠ ، ويقول عنها انها كانت غير سليمة ومزورة وأن الوفديين حصلوا فيها علي الأغلبية بدون وجه حق وأن حسين سري أراد أن يخدم الملك والانجليز لأن كلا منهما كان يكره مكرم والكتلة ..كذا !

ويعلل ذلك والمرارة تنضح في حديثه :

– الدليل أننا دخلنا الانتخابات فلم ينجح أحد فيها من الكتلة .. حتى أنا .

أي والله .. لقد أفسدت «النرجسية» (١) مكرم وسيطرت على كيانه، وأفقدته التفكير المتزن والمنطق السليم.

لم ينجح أحد من أعضاء الكتلة في الانتخابات التي فاز فيها الوفد بالاغلبية الساحقة، فأصبحت هذه الانتخابات في نظر مكرم والقلة من أعوانه مزورة وبأمر من الانجليز ومن الملك فاروق.. لأن كليهما من أعداء مكرم عبيد وكتلته!

هل عرف القارىء بعد ذلك السر فيما يردده بقية تلامذة مكرم ومن هم على شاكلتهم، والذين لايزالون على قيد الحياة، فيما يكتبونه في الصحف التي يشرفون عليها حاليا، يهاجمون فيها الوفد وقادته بعد ربع قرن من استبعاده من الحياة السياسية، يتهمونه فيها بأنه كان يهادن الانجليز والقصر .. ويرددون نفس الكلمات التي كان يرددها مكرم عبيد أمام محكمة الثورة ؟

أليس من المؤسف أن الموتى لايبعثون إلى الحياة الدنيا؟

ذلك أن مكرم لو بعث من قبره ، وأعاد تشكيل كتلته، وخاض هو وأعوانه أي انتخابات في هذا الوطن الكبير، ولوكان هو الذي يجري هذه الانتخابات فأغلب الظن .. بل أغلب اليقين، أنه لايفوز هو ولا واحد من كتلته بمقعد واحد .. لافئات ، ولا عمال وفلاحين!!

ذلك أن مكرم عبيد – المجاهد الكبير وابن سعد البكر – بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة هامة، وهو أنه كان كبيرا بالحزب الشعبي لا العكس (٢) .

تلك هي عقدته ، وعقدة هؤلاء من بقايا أعوانه. إنهم لم يكن لهم مكان في وليمة الشعب عندما يكون الشعب هو حاكم نفسه بطبيعة الحال !

والواجبات ..

ومما يتصل بالانتخابات ، مسألة الواجبات التي أثارها مكرم عبيد في أقواله.

يقول مكرم للمحكمة :

---

(١) النرجسية هي عبادة الشخص لنفسه، وإعجابه بها، ويفسرها علماء النفس بأنها افتتان الرجل بنفسه .

(٢) الأحزاب المصرية قبل الثورة – د. يونان لبيب رزق – ص ٦٥ .

- الانتخابات كانت فى الأول كويسة، وبعدين دخل فيها مسألة الواجبات.

وعندئذ يدور الحديث الآتى بين رئيس المحكمة والشاهد :

س : إيه الواجبات دى؟

ج : كل واحد عاوز يترشح يدفع ألف جنيه أو ألفين جنيه .

س : ودا للنحاس؟

ج : لا .. للوفد .

س : يعنى كانت مزايدة ؟

ج : أيوه .. اللى يدفع أكثر هو اللى يترشح.

س : أو يعين فى الشيوخ؟

ج : بالضبط !

وهذه جرأة عجيبة من مكرم عبيد ، الذى يقر أمام المحكمة أنه هو الذى كان يشرف على ترشيحات الهيئة الوفدية فى جميع الانتخابات التى فاز فيها الوفد منذ سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٤٤ .

الانتخابات الوحيدة التى كان مكرم عبيد بعيدا عنها هى انتخابات ١٩٥٠ لأن مكرم كان قد فصل من الوفد ومن سكرتارية الوفد.

فإذا كان مكرم يقصد بما جاء فى شهادته عن الواجبات فى الانتخابات التى كان يتولى هو فيها ترشيح أعضاء الهيئة فيكون هو المسئول الأول عن هذه الواجبات باعتباره سكرتير الوفد على الأقل .

وإذا كان يقصد الانتخابات الأخيرة (١٩٥٠) فكيف اتصل بعلمه أنباء هذه الواجبات وهو لم يضرب مثلا واحدا لما يدعيه أمام المحكمة.

حتى لو صح قول مكرم .. فلا تثريب على الوفد إن هو فعل ذلك، فلاشك أن من حق أى حزب أن يتلقى تبرعات أعضائه عندما يقوم بترشيحهم فى الانتخابات العامة.. فخزانة الحزب يجب أن تعتمد على أعضاء الحزب نفسه والمؤيدين له والمنتمين إليه.

وعلى كل حال ، فإننى شخصيا أذكر أن الوفد قد رشحنى عنه فى انتخابات ١٩٥٠ عن دائرة كرموز بالاسكندرية وكنت فقيرا لاأملك ما أستطيع معه الوفاء بهذه الواجبات.. وأقسم صادقا أمام الله وأمام التاريخ أنه لم يفاتحنى أحد بشأن هذه الواجبات . لا النحاس ، ولاسراج الدين، ولا عبدالفتاح الطويل رئيس لجنة الوفد العامة بالاسكندرية.

لم يكن هذا شأنى فقط.. ولكن جميع زملائي الذين رشحهم الوفد فى هذه الانتخابات

بالاسكندرية ، ولايزال نصفهم أحياء ، لم يدفع واحد منهم قرشا إلى خزانة الوفد عند ترشيحه أوبسبب هذا الترشيح.

حتى أصدقائى وزملائى الذين رشحهم الوفد وقتئذ والذين ربطتنى بهم صلات من المودة والصداقة والأخوة ومنهم أحمد أبو الفتح وعزيز فهمى وحنفى الشريف ومصطفى موسى ورفيق الطرزى وغيرهم وغيرهم.. هؤلاء لم يدفع أحد منهم قرشا مما يسمى الواجبات وكان مثار تنكيت بعض السذج والبسطاء من البعيدين عن الحياة السياسية.

عود إلي الكتاب الأسود :

وكان مكرم عبيد يدخل إلى قاعة المحكمة قبيل انعقاد جلستها متأبطا بعض الأوراق ظاهر بينها نسخة من الكتاب الأسود وكان بين الحين والحين يستشهد بكتابه الأسود فيما يدلى به من أقوال مؤكدا صحة ما جاء به استنادا إلى أن حكومة الوفد لم تبلغ ضده النيابة بالرغم مما فيه من سب وقذف (يودى فى ستين داهية) على حد تعبيره! ، متناسيا الحكمة التى اقتضت عدم الإبلاغ وقت صدوره لعدم اختصاص القضاء العادى به طبقا لأحكام المادتين ٦٦، ٦٧ من الدستور ، وهو الأمر الذى وضحه النحاس باشا فى رده على سؤال وجه إليه من أحد أعضاء مجلس الشيوخ كما ناقشه دستوريا فى رده على استجواب الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والذى حرصنا على نشره حرفيا فى الصفحات السابقة .

علاقات نسائية !

ولعل جميع الوقائع التي أدلى بها الشاهد مكرم عبيد أمام محكمة الثورة، لم تكن تتصل بالمتهم فؤاد سراج الدين .. كانت كلها ضد النحاس أو السيدة قرينته أو بعض أقربائه، وكانت هذه الوقائع تذكر بطريقة ممجوجة تتقزز منها النفس لأن النحاس لم يكن حاضرا ولا متهما .. وكذلك السيدة زوجته .. وكان رئيس المحكمة يشجع الشاهد على ذلك ويحرضه ويستحثه إلى المزيد من المهاترات، ويرد هو أى رئيس المحكمة - معلقا بكلمات يقصد بها (التريقة) - ولكنها كانت مبتذلة أيضا.

وكان هذا هو أسوأ ما ارتكبته محكمة الثورة .. لقد سمح رئيس المحكمة أن يحول قاعة الجلسة إلى (مصطبة) يستطيع أى إنسان أن يتحدث فيها فى كل شيء بعيدا عن القضية المنظورة وما يتصل بها من وقائع، مستغلا فى ذلك أنها محكمة استثنائية لا تخضع لإجراءات قانونية معينة.

مثال ذلك أن رئيس المحكمة يفاجىء الشاهد بسؤاله عن علاقة النحاس بسيدة أجنبية كان على صلة بها سنة ١٩٢٧ ! ويدهش الشاهد لأن سؤال القاضى جاء على غرة ، ويتبدل الأمر فيصبح مكرم عبيد هو الذى يوجه الأسئلة إلى رئيس المحكمة ورئيس المحكمة يجيب .. ويؤكد مكرم أنه لايعرف شيئا عن هذا الموضوع ، ولم يسمع به ، ويقسم على ذلك (بشرفه وتربة والده!) وأنه لو كان يعرف شيئا عن هذاالموضوع لذكره.. ولكن رئيس المحكمة يظل يتابعه بالأسئلة ، بما نستطيع أن نؤكد معه بعد مرور ربع قرن على المحاكمة، أنه أرسل إلى مكرم قبل الجلسة من يطلب إليه الإجابة على واقعة يعرفها له.

ماذا يمكن أن يستنتج القارىء ، وهو يقرأ هذه المناقشة بين رئيس المحكمة والشاهد فى هدوء الأوراق الآن :

يظل رئيس المحكمة يوجه أسئلته إلى مكرم عن هذه السيدة، وينكر الأخير معرفته أى شىء عن هذا الموضوع ويقسم على ذلك بشرفه وقبر والده، ولكن الرئيس يلاحقه بالأسئلة:

الرئيس : مش كنت صديقاً للنحاس وتعرف كل حاجة عنه ؟

الشاهد : أيوه من غير شك كنت صديقه . إنما إيه الحكاية؟ .. سمعت إشاعات وأغلبها كنت أفسرها على أنها بتتعمل ضدنا، ولكن المسائل النسائية ماكنتش أتدخل فيها..

الرئيس : ماسمعتش أنها سابت خطاب فى لوكاندة متروبوليتان؟

الشاهد : علشان إيه ؟!!

الرئيس : بعد ما شربت مادة سامة.

الشاهد : هى نفسها ؟

الرئيس : أيوه !!

الشاهد : والله دى أول مرة أسمع الكلام ده !

الرئيس : كانت بتشتغل إيه ؟

الشاهد : ما أعرفش والله !

الرئيس : صحفية ؟

الشاهد : ولا أعرف!

الرئيس: كانت هى مقيمة فى الأقصر وهو سافر لها؟

الشاهد : والله ما أعرف .. بشرفى .. وتربة والدى!

ويظل رئيس المحكمة يلاحق الشاهد بمثل هذه الأسئلة إلى أن يقول:

الرئيس : سمعت أن الصحفية البولندية حاولت الانتحار !

الشاهد : أظن قبل وقتها هذا .مش فاكر !

الرئيس : وسمعت إنهم سفروها؟

الشاهد : مش فاكر .. حتى محاولة الانتحار دى سمعتها النهاردة بس!! واحد حكاها لى هنا! ويحرج الرئيس لهذه الكلمة الأخيرة ، فيوجه إلى الشاهد السؤال الأخير:

الرئيس : مين اللى قالك؟

الشاهد : مش فاكر .. أظن واحد من إخوانا قال لى هنا أنها حاولت الانتحار!![1] .

هذه صورة من صور (التريقة) التى كان يقودها عبداللطيف البغدادى للنيل من الوفد ورئيسه .. وهذا قليل من كثير من (تريقات أخرى) لم تتوقف طوال محاكمة فؤاد سراج الدين، كان القدح المغلى فيها من نصيب حرم النحاس باشا .. السيدة زينب الوكيل.وسوف نشير إليها عند الحديث عن محاكمتها فيما بعد.

مغالطة الطن .. والكيلو :

بعد أن أسقط فى يد المحكمة فأنكر مكرم عبيد معرفته عن أى شيء بخصوص موضوع الصحفية البولندية اللهم إلا صباح يوم الجلسة قبل انعقادها إذ همس أحدهم (واحد من إخوانا) فى أذنه بما ينبغى أن يقوله حتى يكون هذا القول حديث روادالنوادى والمقاهى ومثار تعليق الناس والنيل من شخصية النحاس بعد نشره فى الصحف .. بعد ذلك انتهت شهادة مكرم عبيد .. وسأل الرئيس:

– المدعى فيه عنده أسئلة؟ ... ويجيب المدعى نفيا.

وكان مكرم عبيد جالسا فى مقعد الشهادة والعرق يتصبب من جبهته رغم برودة الجو، وكان يحاول تجفيفه بمنديل ، فهم مكرم واقفا وهو يقول :

– إذا سمحتم.. أستأذن..

ولكن فؤاد سراج الدين يستوقفه لكى يقدم مستندات فى مواجهته ، تثبت عدم صحة

(١) واضح من هذا النقاش بين رئيس محكمة الثورة وبين الشاهد، أن محاكمة فؤاد سراج الدين كان المقصود بها الإساءة إلى سمعة النحاس باشا وتلويث شرفه بالحق وبالباطل إلى حد بعث رسول إلى الشاهد للإيحاء له بما يقوله.. وهذه القصة موضوع الحوار مختلقة من أساسها ولكن مجلة (الكشكول) الهزلية التى كان يصدرها المرحوم سليمان فوزى فى العشرينيات معارضة للوفد .. لسعد زغلول ثم لمصطفى النحاس، كانت قد نشرت قصة فكاهية عن صحفية قيل أنها قابلته لعمل حديث صحفى معه للجريدة التى تمثلها، وكان المجتمع المصرى لا يعرف صحفيات يقمن بعمل (ريبورتاجات) صحفية مع الرجال، ولو كانوا زعماء، وقد اتخذت مجلة الكشكول من هذا اللقاء مادة فكاهية نشرته فى أسلوب فكاهى بما أضفاه عليها خيالها وذلك فى قصيدة من الشعر (الحلمنتيشى) من تأليف المرحوم حسين شفيق المصرى على ما أذكر!

ما نسبه مكرم عبيد إليه فى ادعاء استغلال النفوذ، وهى من الأشياء القليلة جدا التى وردت على لسان الشاهد والتى تتعلق بالاتهام الموجه إليه.

وكان مكرم عبيد قد ذكر فى جلسة سابقة أن سراج الدين عندما كان فى الوزارة استغل نفوذه فسهل لشقيقه «أنيس سراج الدين» الذى كان يعمل فى قطاع المقاولات، الحصول على حوالى تسعة عشر ألف طن من الجير والاسمنت وسرعة شحنها فى عربات البضاعة بالسكة الحديد ، وأن لجنة التحقيق التى شكلتها حكومة الدكتور أحمد ماهر بعد إقالة وزارة الوفد أشارت إلى ذلك..

وقال فؤاد سراج الدين :

– مسألة الأسمنت والجير .. أنا قلت للمحكمة فى جلسة أمس أنى أستبعد أن تكون الكميات بالطن، ولابد أن تكون بالكيلوجرام .. والبيان الوارد فى صفحة ١٤٤ من تقرير لجنة التحقيق ما قالش بالكيلو أو بالطن فى خانة الوزن وإنما سابها كده ! والواقع أنى لوكنت اطلعت أمس ..

الرئيس: صفحة كام؟ (مقلبا صفحات التقرير) .

سراج الدين: صفحة١٤٤.. ولو كنت اطلعت أمس كنت قدرت أذكر أن الوزن لابد أن يكون بالكيلو لأن مجموع الأرقام إذا كانت بالطن تبقى فوق ٢٠٠ ألف طن، اللى قيل أنها بلغت فى مدة حوالى ثلاثة شهور ٢٠٧ آلاف طن..

ودى كمية عاوزين لنقلها على الأقل ٢٠ ألف عربة سكة حديد حمولة العربة عشرة أطنان لمدة ثلاثة أشهر متوالية أى حوالي ٢٠٠ قطار إذا كان كل قطار مائة عربة.. ودى حاجة لا يستسيغها العقل!.. ربنا ساعدنا وعثرنا أمس على أدلة مادية تثبت ذلك.. هى نفس الفواتير بتاعة الجير والأسمنت، فيها نمر بوالص الشحن، وهى نفس نمر البوالص اللى فى تقرير لجنة التحقيق، وواضح منها أن الكمية بالكيلو جرام.. كل ذلك وارد فى دفتر حسابات أنيس سراج الدين المعتمدة واللي راجعه مأمور الضرائب، وثابت فيها أنها بالطرناطة مش بالكيلو فتجدوا مثلا مكتوب فى التقرير ١٨٩٥٠ ونفس الرقم فى الفواتير وبوالص الشحن ١٨ طن و٩٥٠ كيلو.. يعنى كل الأرقام اللى فى التقرير يحذف منها ثلاثة أرقام من اليمين!

الرئيس – متفقين!

سراج الدين – ثانيا الجير خارج التسعيرة والأسمنت خارج التسعيرة، ويبقى الكمية اللى حصل عليها أنيس سراج الدين كلها حوالي ١٦٧ طناً فقط وليس ١٦٧ ألف طن وهى كمية تقل كثيراً جداً عن المطلوب فى العملية الراسى عليه المزاد فيها، وكان أنيس بيشترى

مواد كثيرة من التجار المحليين، يعني أنيس سراج الدين ماكانش بياخد هذه الأشياء علشان يبيعها..

وأخذ فؤاد سراج الدين يقرأ من واقع المستندات التى قدمها بعد ذلك العمليات الحكومية التي رسى عطاؤها على أنيس سراج الدين وهى بمبالغ كبيرة.. وكانت أكثر هذه العطاءات فى عهد حكومات غير حكومة الوفد.. كان رسو العطاء لأنه كان يتقدم بأقل الأثمان.. كما بيَّن بعض مناقصات فى عهد حكومة الوفد تقدم فيها أنيس سراج الدين ولم ترس عليه لأن عطاءه كان أكثر من عطاء غيره!

وتسأل المحكمة الشاهد مكرم عبيد فيقول: (دى حاجات من ١٠ أو ١٢ سنة وكل واقعة كنا نثبت كل ما ورد عنها ومستنداتها، ولجنة التحقيق كان فيها نائب عمومي ومستشار قضائى ووزير مالية ووزير تموين!) ..

الطوب والثعابين !

وتشكر المحكمة الشاهد، وتأذن له بالانصراف.

ولكن الشاهد يقول:

– بقى لى حاجة صغيرة فيما يختص بالاجتماعات الخاصة بذكرى سعد في عهد وزارة الوفد سنة ١٩٥١..

فى سنة ١٩٥١ عملنا اجتماعاً فى صيوان فى ميدان المحطة، وإذا بخمسة ثعابين دخلت فى الصيوان.. آه..آه.. حقيقة الناس هاجوا وطلعوا يجروا ويقولوا.. تعابين.. تعابين، يعني كانت حاجة من أغرب ما يمكن.. وبعدين خرجنا والضرب بالطوب اشتغل. وأصبت أنا بطوبة جت في الاوتوموبيل!..

الرئيس : للذكريات (ضحك).. مافيش تماسيح؟

مكرم : الله أعلم.. التماسيح هناك عند الاقصر بقى..

الرئيس : طيب متشكرين.. متشكرين قوي.. مع السلامة!!

وتنتهي شهادة مكرم عبيد..

وينتهي مكرم عبيد نفسه، بعد هذه الشهادة..

لقد ظل الرجل عشر سنوات كاملة يحاول هدم المعبد، الذي كان كاهنه الأكبر فى يوم من الأيام.. صحيح أنه لم يستطع أن يصيب إلا القشور.. ولكنه استطاع أن يصيب الوحدة الوطنية بجرح لم يندمل حتى الآن..

وعندما انتقل مكرم عبيد إلي رحاب الله بعد سنوات قليلة من هذا التاريخ.. لم يشيعه إلي مثواه الأخير إلا بعض الأقارب، والأخصاء. رحمه الله..

المرافعة :

وتطول محاكمة فؤاد سراج الدين.. كانت محاكمته كأنها هوة سحيقة ابتلعت الكثير من الرجال، وانتهوا إلى مصيرهم المؤلم، إلى عالم النسيان..

وبعد انتهاء إجراءات المحاكمة الطويلة، وسماع مرافعة الادعاء، يترافع فؤاد سراج الدين بنفسه مفندا كل ما وجه إليه.. مرافعة طويلة نكتفى بالإشارة إليها دون تفصيل ما ورد بها، لأننا لو أوجزناها وعلقنا عليها لاستغرقت عدة ملازم من هذا الكتاب، ونحن ندعو الدارسين والمؤرخين وهواة الاطلاع التاريخى أن يرجعوا إليها فى الصحف التي كانت تصدر في تلك الأيام..

على كل حال.. لم يكن فؤاد سراج الدين يترافع أمام المحكمة مؤملا أن يقنعها ببراءته مما نسبه إليه الأعداء وثبت عدم صحته بالدليل القاطع أثناء المحاكمة، فقد كان يعلم من سوابق محكمة الثورة فى القضايا التى سبق أن نظرتها، ومما دار فى جلسات محاكمته أنه يتحدث إلى قضاة أصموا آذانهم عن سماعه.. ولكنه كان يترافع أمام محكمة أخرى غاب عن نظر الكثيرين أن المتهم كان يحاكم أمامها.. إنها محكمة التاريخ.

أذكر فى هذه الأثناء، أننى قابلت الصديق الكبير الأستاذ حسين جميل نقيب المحامين بالعراق، ووزير العدل السابق به وتحدثنا عن مرافعة فؤاد سراج الدين عن نفسه، وكانت حديث الناس وقتئذ فقال لى:

– إننى أشهد بحق أن دفاع فؤاد سراج الدين عن نفسه من أعظم مرافعات التاريخ.. لقد كان فؤاد سراج الدين يتحدث رغم مقاطعات المحكمة الكثيرة الواضحة وقد تسلح بهدوء الأعصاب وحضور البديهة وسرعة الخاطر، مفاخرا بتاريخه الوطنى والسياسى، وما قدمه لبلاده خلال السنوات التى عاشها على رأس العاملين فى الحقل الوطنى.

الحكم بالسجن ١٥ عاما

وفى الساعة العاشرة والدقيقة السابعة والأربعين من صباح يوم الأحد ٣١ يناير ١٩٥٤ انعقدت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادى وزير الحربية وعضو مجلس قيادة الثورة، وبعد أن افتتح الجلسة باسم الله وباسم الثورة.

أصدر الحكم على فؤاد سراج الدين بالسجن خمسة عشر عاما.

وقد شمل الحكم الأمر بتشكيل لجنة من كل من وزارتى المالية والتموين لدراسة موقف الضرائب الخاص باتجار جريدة المصرى فى ورق الجرائد خلال السنوات ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥ وعرض النتيجة على محكمة الثورة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخه.

وقد شمل هذا الحكم فى منطوقه على بعض تعليقات.. أهمها:

أولا: أن المحكمة تأسف وتعيب على موقف الحكومة الوفدية المرتجل من معركة التحرير بالقتال وعدم الاستعداد لها!

ثانيا: وكذلك على المسلك الشائن المخزى الذى اتخذه الدكتور زكى عبدالمتعال أثناء توليه وزارة المالية ومواقفه المتناقضة فى الوزارات المختلفة.

واستمع فؤاد سراج الدين فى هدوء إلى الحكم الصادر ضده، وما لبث أن أشعل سيجارة، وسار فى صحبة بعض الحراس فى طريقه إلى السجن.

ظلال على الحكم

قضية سراج الدين.. والإخوان المسلمين

لم أفاجأ بصدور حكم محكمة الثورة على فؤاد سراج الدين بالسجن خمسة عشر عاما، بغير أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذا الحكم أسوة بما فعلته بالنسبة للحكم الصادر ضد غنام باشا، بالرغم من أن جميع الذين تتبعوا محاكمته كما نشرتها الصحف يوما بيوم كانوا يتوقعون الحكم بالبراءة إيمانا منهم بتطبيق قواعد العدالة كما يحدث فى القضاء العادى.. ذلك أننى كنت أعلم بإحساسى السياسى، بل من جمال عبدالناصر نفسه أن فؤاد سراج الدين لم يقدم كمتهم أمام محكمة الثورة لكى يحكم ببراءته، وإن يكن لم يذكر اسم فؤاد سراج الدين بالذات.

وعلى كل حال فقد شاء قدر فؤاد سراج الدين أن يكون مسيحا يحمل آلام الوفد الذى كان يمثل الأكثرية المطلقة للأمة.

وقد صدق ظنى من أن محاكمة فؤاد سراج الدين، وتوقيتها، وماجرى على مسرحها، والتنكيت والتبكيت، وكذلك القفشات، وكان يقود ذلك رئيس المحكمة نفسه إلى حد بلغ الإسفاف أحيانا.. كل ذلك مقصودا به إرهاب كل من تحدثه نفسه بالتمرد على الثورة أو نظمها أو النظم التى طبقتها وجعلتها دستورا للحكم المطلق الجديد. وكان كل ذلك ستارا تتخذه الثورة لكى تخفى وراءه ما اعتزمت الإقدام عليه داخليا وخارجيا بغير إرادة الشعب.

فكما سبق أن ذكرنا أن الثورة كانت تحضر وقتئذ لإعلان المفاوضة من جديد مع الإنجليز وعقد معاهدة معهم بأى ثمن حتى يقال، فى ظل إعلام ساذج، كان يقوده المرحوم صلاح سالم، أن الثورة قد حققت نجاحا فى سياستها الخارجية وأعنى به علاقة مصر بانجلترا.

كذلك، فإننى كنت موقنا أن الثورة سوف تعصف بالإخوان المسلمين بعد محاكمة سراج الدين مباشرة استنتاجا من الحديث الذى سمعته من جمال عبد الناصر وإلقائه

تبعة حريق القاهرة على الإخوان، بالرغم مما كان يبدو - ظاهريا - من أن الإخوان هم الوحيدون فى الساحة الذين ظلوا يؤيدون الثورة ويبعثون برجالهم لاستقبال قادتها استقبالا حماسيا فى كل مناسبة أو اجتماع يوجدون به.

وقد تحقق توقعى هذا بسرعة لم أكن أتوقعها .. فقبل انتهاء محاكمة فؤاد سراج الدين بأسبوعين، وبالتحديد يوم ١٤ يناير ١٩٥٤، بينما كانت محاكمة سراج الدين فى ذروتها أصدر مجلس قيادة الثورة مجتمعا قرارا عنيفا بحل جماعة الإخوان المسلمين وأصدر جمال عبدالناصر شخصيا أمراً باعتقال جميع زعماء الإخوان المسلمين وعلى رأسهم الأستاذ حسن الهضيبى المرشد العام لهم وكذلك عبد القادر عودة.. حتى حسن العشماوى الذى كان صديقا شخصيا لعبد الناصر كان على رأس المعتقلين. ولم يقتصر أمر ضرب الإخوان المسلمين على غرة، على أمر حل الجماعة أو اعتقال الزعماء، بل شمل اعتقال عدد كبير جدا من الأعضاء العاديين فى جميع البلاد، وقد كان قرار الحل الذى نشر فى الصفحة الأولى من جميع صحف يوم ١٥ يناير يحوى اتهامات عنيفة للإخوان ومهينة فى نفس الوقت لأن مجلس قيادة الثورة اتهم الإخوان بأنهم جماعة سياسية تسعى للاستيلاء على الحكم بالطرق غير المشروعة وأنهم يحضرون لذلك.. كما اتهمهم بالعمالة للانجليز والتفاوض معهم بما ينتقص حقوق البلاد فى الوقت الذى تحضر فيه الثورة لبدء المفاوضات معهم، وجاء فى قرار الحل أسماء زعماء الإخوان الذين قاموا بهذه الاتصالات مع تحديد الزمان والمكان الذى تمت فيه هذه الاتصالات وبيان الأشخاص الذين تولوا المفاوضة معهم من الانجليز.

كل هذا لم يفاجأ به الناس فقط، بل فوجئ به الإخوان أنفسهم، الذين كانوا يعتقدون أن الثورة لاتستطيع أن تصنع معهم ما صنعته بالأحزاب قبلهم بعد كل المساعدات التى قدموها إليها وبعد أن أحرقوا البخور قربانا لها .. حتى إننى سمعت من بعض قادة الإخوان بعد ذلك أن المرحوم حسن العشماوى بعد أن قبض عليه وسيق إلى أحد السجون ورأى الكثيرين من أعضاء الجماعة، وكانوا يسألونه عن أسباب حدوث هذا لهم باعتباره صديقا مقرباً من عبد الناصر.. أجابهم فى اطمئنان: (لاشك أن عبد الناصر فعل ذلك من باب - الهزار والممازحة - وأنه سوف يفرج عنهم فورا) !

حدث هذا بأسرع من توقعى لحدوثه، فإن جمال عبد الناصر لم ينتظر انتهاء محاكمة سراج الدين لكى يكيل الصاع للإخوان، بل انتهز الأثر الذى أحدثته محاكمة سراج الدين فى نفوس الناس، فأسرع بتوجيه ضربته إليهم وأخذهم على غرة.

وبذلك أصبح على الثورة أن تعتمد على نفسها، وعلى القوات المسلحة لحمايتها، وخلت الساحة الوطنية من جميع العاملين بها بعد أن أقصاهم جمال عبد الناصر.. وسوف ترى كيف أن جمال عبد الناصر بعد ذلك قد فاوض الانجليز بمفرده ووقع معهم معاهدة كانت تتمنى إنجلترا أن تحصل على بعض شروطها مع الزعماء السابقين لتوقيعها، كما سنرى كيف أن أحد أعضاء الإخوان قد حاول اغتيال عبد الناصر بأن أطلق عليه الرصاص فى الاسكندرية، وذلك بعد توقيع المعاهدة بعشرة أيام فقط، وكيف أن هذه الطلقات التى لم تصبه كانت سببا فى أكبر مأساة حدثت فى مصر عندما شرعت الثورة فى تصفية الإخوان تصفية جسدية.

كان الحكم على سراج الدين سببا فى تجنب الناس الحديث فى السياسة رغم الأحداث السياسية الخطيرة التى حدثت بعد ذلك ومنها توقيع المعاهدة مع الانجليز كما ذكرنا، وضياع السودان على يد صلاح سالم، وغير ذلك مما سيأتى بيانه بالتفصيل.

الثورة ومعركة القنال:

إلا أن الذى أحزننى فى الحكم الصادر بحق سراج الدين وإدانته وحبسه كان فى التعليق الذى ذكرته المحكمة فى منطوق الحكم، بأن المحكمة تعيب وتأسف لموقف الحكومة الوفدية المرتجل من معركة التحرير بالقنال وعدم الاستعداد لها!

ولاشك أن معركة التحرير بالقنال كانت هى أعظم وأمجد أعمال حكومة الوفد الأخيرة.. بل جميع حكومات الوفد على الإطلاق، وقد سبق أن أوضحنا ذلك بالتفصيل ولا نجد سببا لتكراره.

حزنت لأن محكمة الثورة قد رددت بذلك ما رددته الرجعية المتعفنة أمامها. وكنت إلى ذلك الوقت لا تزال فى نفسى بقية من ثقة فى قادة الثورة وأنهم شبان وطنيون رائدهم المصلحة العامة، وأنهم بالرغم من اضطرارهم إلى التنكر لمبادئهم الأولى وجنوحهم إلى تولى السلطة بأنفسهم رغم عدم خبرتهم بالحكم وأساليبه، فإنهم كانوا مضطرين إلى ذلك لحماية أنفسهم والثورة لم تتعمق جذورها بعد ...

أما بعد أن جعلت من معركة التحرير فى القنال سببا تعيبه على حكومة الوفد، وتسجله فى منطوق حكم الوزير الذى أشرف على هذه المعركة بكل أمانة وشرف، فقد أيقنت أن الثورة قد أعلنت بلا مواربة أنها انقلاب رجعى قصد به أن يستولى قادتها فى مغامرة نجحوا فيها على مقاليد الأمور وأن يحكموا البلاد بالحديد والنار بصرف النظر عن مصلحة البلاد .. أيقنت بذلك بعد الحكم فى قضية فؤاد سراج الدين.. إلى حد أننى بدأت أصدق بعض الشائعات التى ترددت فى تلك الأيام من أن بعض قادة الثورة وعلى

رأسهم جمال عبد الناصر نفسه هم الذين قاموا بحرق القاهرة فى أثناء احتدام معركة القنال لإجهاض معركة التحرير الكبرى به .. لعلهم يستطيعون القيام بانقلاب فى ظل منع التجول الذى فرض بعد الحريق والذى كان يشرف عليه الجيش .

ولايزال هذا السؤال، عندى، وعند الناس.. بلا جواب يروى ظمأ التاريخ.. حتى الآن..

سراج الدين فى السجن:

بعد سنوات من الحكم على فؤاد سراج الدين، قابلت جمال عبد الناصر، بناء على استدعائه لى وكان قد أصبح رئيس الجمهورية العربية المتحدة المرموق فى مصر وكافة البلاد العربية، كان يطلب منى السفر إلى سويسرا والتوسط لدى أحمد أبو الفتح لعودته إلى مصر واسترداده لجريدة المصرى مع ضمان تأمينه منه شخصيا.. وفى هذا اللقاء الذى كان فيه المرحوم عبد الوهاب حسنى المحامى، ذكر لى جمال عبد الناصر أشياء فى غاية الغرابة وكانت بعيدة عن التصديق .. من جانبى على الأقل.

أولا : قال لى جمال عبد الناصر أنه فوجئ بالحكم على فؤاد سراج الدين بالسجن بدون وقف نفاذ. وأنه فى هذه القضية بالذات لم يوح للمحكمة بما تحكم به، ولم يستطع مقاومة زملائه فى مجلس الثورة عند التصديق على هذا الحكم !

ثانيا : أن بعض أقارب فؤاد سراج الدين بعد الحكم عليه حاولوا مقابلة محمد نجيب وكذا أعضاء مجلس قيادة الثورة فى محاولة لتخفيف الحكم وإيقاف تنفيذه، ولكن الجميع تهربوا من مقابلتهم، فلما علم هو بذلك أسرع بمقابلتهم وقال لهم:

«فؤاد باشا رجل سياسى وهو يعرف لماذا حكم عليه، ويعرف متى سيفرج عنه وليس معنى الحكم عليه أنه مدان»!

إلا أنه وعدهم بأنه سيأمر بعدم معاملة فؤاد سراج الدين معاملة المحكوم عليهم ، وأنه فعلا أمر بأن يقيم فى سجن الأجانب ولا يرتدى ملابس السجن، ولا يغلق عليه باب غرفته وأن يسمح لأفراد أسرته بزيارته مع التصريح له بتناول غذائه من بيته.. وأكثر من ذلك فقد كلف أحد زملائه من رجال الثورة بأن يتردد باستمرار على سجن الأجانب للإشراف على راحته.. وأنه بر بذلك الوعد إلى أن أفرج عن سراج الدين بعد ذلك!

وقد سألت الأستاذ فؤاد سراج الدين أخيرا عن مدى صحة ما سمعته، فأكد لى صحة ذلك.. وأنه ظل فى السجن يرتدى ملابسه العادية ويرسل له الغذاء من بيته، وكان يزوره يوميا العقيد أحمد أنور بتكليف من عبد الناصر ويقضى معه الساعات الطوال.

وأضاف فؤاد سراج الدين إلى ذلك قوله .. «وعندما عين السيد/ حسين الشافعى وزيرا للحربية أمر بنقلى إلى سجن مصر ومعاملتى معاملة باقى المسجونين، ونقلت فعلا

إلى سجن مصر العمومي، وارتديت ملابس السجن.. فلما بلغ جمال عبد الناصر ماحدث من السيد أحمد أنور، الذى عرف بهذا الأمر عندما توجه إلى سجن الأجانب فلم يجده، أسرع إلى بيت عبد الناصر وأخبره بما حدث، فأسرع عبد الناصر بالاتصال تليفونيا بمأمور سجن مصر وبالمختصين، وأمر بإعادة فؤاد سراج الدين فورا إلى سجن الأجانب بملابسه الملكية دون انتظار أية إجراءات.. وقد تم ذلك بالفعل.

هذه وقائع تدعونا أمانة التاريخ إلى تدوينها ونحن نستعرض أحداث الماضى بكل ما فيه من مرارة.. ومن حق التاريخ علينا أن نضع أعمال الرجال فى ميزان صدق، الحسنات منها .. والسيئات .

تم الجزء الأول من هذه المذكرات .

بعض محتويات
الجزء الثانى
تحت الطبع

- محاكمة زينب الوكيل
- حل جماعة الإخوان المسلمين
- اتفاقية الجلاء
- انفصال السودان
- محاولة اغتيال عبد الناصر
- مأساة الإخوان
- مذبحة «المصرى»
- قصة محمد حسنين هيكل
- فى المعسكر الشيوعى
- تأميم القناة
- حرب ١٩٥٦
- اعترافات سليمان حافظ
- فى معتقل البعوث الاسلامية
- الوحدة مع سوريا ، وانفصالها
- تصفية الشيوعيين
- حرب اليمن – مصر والبلاد العربية
- الصراع على السلطة
- مراكز القوى
- النكسة
- زائرو الفجر
- مصرع المشير
- محاكمات وفضائح
- وفاة النحاس باشا

مع تحليل كامل لشخصية عبد الناصر



ابراهيم طلعت فى منزل فؤاد باشا سراج الدين قبل العاصفة بينهما وتجميد نشاطه بالحزب ثم ستقالته ، وكان أول من قدم استقالته احتجاجا على ضم عناصر غريبة على الوفد مثل الإخوان المسلمين أعداء الوفد التقليديين عبرتاريخه



اللواء محمد نجيب وسليمان حافظ



الكاتب الكبير فتحى رضوان مع البكباشى جمال عبد الناصر مفجر ثورة ٢٣ يوليو

الفهـرس

الطباعة مؤسسة دار الهلال - القاهرة

رقم الايداع ٢٠٠٣/١٣٧٩٨

I.S.B.N. 977-01-8718-4



وبعد أكثر من عشرة أعوام من عمر مكتبة الأسرة نستطيع أن نؤكد أن جيلاً كاملاً من شباب مصر نشأ على إصدارات هذه المكتبة التى قدمت خلال الأعوام الماضية ذخائر الإبداع والمعرفة المصرية والعربية والإنسانية النادرة وتقدم فى عامها الحادى عشر المزيد من الموسوعات الهامة إلى جانب روافد الإبداع والفكر زاداً معرفياً للأسرة المصرية وعلامة فارقة فى مسيرتها الحضارية .

سوزان مبارك

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

الثمن ٣٠٠ قرش